وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج خضر – باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور التشاركية المدنية في تعزيز سلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة : دراســة مقارنـــة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبة الباحثة

يحيى باي نجاح

إشراف الأستاذ الدكتور

صالح زياني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
مرزوقي عمر	أستاد التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
زياني صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
غربي عزوز	أستاد التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
هبال عبد العالي	أستاد محاضر(أ)	جامعة باتنة (1)	عضوا مناقشا
جرمولي مليكة	أستادة محاضرة (أ)	جامعة جيجل	عضوا مناقشا
حتحوت نورالدين	أستاد التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

University of Batna1 Hadj Lakhdar

Faculty of Law and Political Sciences

Department of Political Sciences

The role of civic Participation in Promoting Development Peace in Emerging Democracies: A comparative study

Thesis presented for obtaining the PHD degree in Political Sciences.

Option: political and administrative organization

Presented by:

- Yahia bey Nadjah

Supervised by:

- Salah Ziani

Members of Jury

Name	Degree	University	Status
Merzougui Omer	Professor	Batna1 university	President
Ziani Salah	Professor	Batna1 university	Supervisor
Guerbi Azouz	Professor	M'sila university	Member
Hebal Abdelali	Professor Lecturer A	Batna1 university	Member
Djermouli Malika	Professor-Lecturer A	Jijel university	Member
Hathout Nourdine	Professor	Biskra university	Member

Academic Year :2020/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي منحني القوة والصبر والإصرار على إتمام هذا العمل المتواضع.

أشكر الأستاذ المشرف "أ.د/ زياني صالــح" على صبره وتشجيعه لي وعلى كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات.

والشكر موصول كذلك للجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذه الدراسة العلمية المتواضعة.

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى روح والدي الغالي

إلى أمي الحبيبة حفظها الله

إلى جميع أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا وخاصة أبنائي

وإلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

خطـــة الدراسة

المقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتشاركية المدنية وسلم التنمية من منظور بعض التفسيرات النظرية .

المبحث الأول: مفهوم التشاركية المدنية.

المطلب الأول: المقصود بالتشاركية المدنية.

المطلب الثاني: متطلبات التشاركية المدنية.

المطلب الثالث: المبررات النظرية للتشاركية المدنية .

المبحث الثاني: مفهوم سلم التنمية ومدى علاقته بالتشاركية المدنية.

المطلب الأول: المقصود بسلم التنمية.

المطلب الثاني: سلم التنمية على ضوء بعض المقاربات النظرية.

المطلب الثالث: أثر التشاركية المدنية على سلم التنمية.

المبحث الثالث: دوافع التشاركية المدنية – المواطنية ومدى فعاليتها المحلية و القرابية.

المطلب الأول: دوافع التشاركية المدنية – المواطنية .

المطلب الثاني: أهمية منظمات المجتمع المدني في تفعيل التشاركية المدنية .

المطلب الثالث: دور مقاربة إدارة القرب في توسيع مجال المشاركة المحلية.

الفصل الثاني: الدعائم الإنمائية للتشاركية المدنية وتحدياتها بالديمقراطيات الناشئة.

المبحث الأول: الديمقراطيات الناشئة: المفهوم ، الإمكانيات والمعيقات.

المطلب الأول :مفهوم الديمقراطيات الناشئة.

المطلب الثاني : إمكانيات تحقيق التشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة.

المطلب الثالث : معيقات الإست قرار والسلم بالديمقراطيات الناشئة.

المبحث الثاتي:الدعائم الانمائية للتشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة.

المطلب الأول: التنمية بالاعتماد على الذات.

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية والتنمية.

المطلب الثالث: صناعة الرأي العام الحاضن للتنمية.

المبحث الثالث: التحديات الثقافية والاجتماعية للتشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة.

المطلب الأول: تحدي بناء المواطنة والولائية.

المطلب الثاني: تحدي الثقافة الديمقراطية والضمير الجمعي.

المطلب الثالث: تحدي المساءلة المجتمعية والالتزام المدني.

الفصل الثالث: التشاركية المدنية وسلم التنمية في البلاد العربية.

المبحث الأول: : واقع وأبعاد التشاركية المدنية .

المطلب الأول: الأبعاد السياسية للتشاركية المدنية.

المطلب الثاني:الأبعاد الهيكلية للتشاركية المدنية.

المطلب الثالث : الأبعاد التمكينية للتشاركية المدنية.

المبحث الثاني: واقع التشاركية الإنمائية و التنمية المدنية .

المطلب الأول: فاعلية العمل الأهلي والتشاركية المدنية.

المطلب الثاني : الالتزام المدني و مستوى ثقة الشباب.

المطلب الثالث: الانخراط المدني والتمييز الاجتماعي .

المبحث الثالث: أثر التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار.

المطلب الأول : أثر بعد التوازن التنموي والهشاشة الاجتماعية.

المطلب الثاني: أثر البعد الأمني والسلم الاجتماعي .

المطلب الثالث : أثر البعد التكنولوجي على النشاط المدني.

الفصل الرابع : التشاركية المدنية وسلم التنمية في منطقتي أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا.

المبحث الأول : الأبعاد الذاتية والموضوعية للعمل المدني التشاركي.

المطلب الأول: الأبعاد السياسية والثقافية للعمل المدني .

المطلب الثاني: الأبعاد الهيكلية للعمل المدني

المطلب الثالث :الأبعاد التمكينية للعمل المدني.

المبحث الثاني : جهود منظمات المجتمع المدني في مجال التعبئة والتغيير.

المطلب الأول : سمات البيئة النضالية للمجتمع المدني .

المطلب الثاني: القدرة المؤسسية وكفاءة الحركات المدنية .

المطلب الثالث: المنظور الجنساني للسلم والتنمية :الإدماج ،التكافؤ و عدم التمييز

المبحث الثالث: اثر التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار.

المطلب الأول: أثر التوازن التنموي والاحتجاجات .

المطلب الثاني : أثر جودة التنمية الديمقراطية وفرص والتمكين.

المطلب الثالث : اثر البعد الأمني والتكنولوجي .

الفصل الخامس: مقارنة بين تجارب التشاركية المدنية وسلم التنمية في بعض الديمقراطيات الناشئة .

المبحث الأول: مقارنة بين البلدان العربية ودول جنوب شرق أسيا.

المطلب الأول: دعم التغيير الاجتماعي من خلال التعليم والتنمية.

المطلب الثاني: الاعتماد على الذات والتعبئة الجماهيرية.

المطلب الثالث: تأثير الدين والمعتقدات على التنمية والسلم الاجتماعي.

المبحث الثاني: مقارنة بين البلدان العربية ودول أمريكا اللاتينية.

المطلب الأول: دور القيادة في تدعيم متطلبات سلم التنمية.

المطلب الثاني: دور سياسات التضامن الخارجي في رفع معدلات النمو.

المطلب الثالث: تعزيز معايير المشاركة الكاملة ومواجهة عوامل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثالث : مقارنة بين دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا.

المطلب الأول : دور النخب الحاكمة في تعبئة وتوجيه الرأي العام .

المطلب الثاني: تعزيز الديمقراطية المحلية في تجسيد مشاريع التنمية.

المطلب الثالث: تعزيز السلم والاستقرار وكسب الشرعية الإنمائية.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

فهرس الأشكال والجداول.

فهرس المحتويات.

مقدمـــــــة

إن التزايد الهائل الذي عرفه العالم في عدد الديمقراطيات الناشئة في مرحلة ما بعد الباردة ، قد ساهم في بروز الكثير من الدراسات العلمية والأكاديمية التي تهتم ببحث تجارب الانتقال السياسي بالكثير من البلدان في مناطق مختلفة رغم الانتكاسات التي شهدتها بعض التجارب السياسية في هذا الاطار ، سواء نتيجة لعودة الأنظمة الاستبدادية أو لعدم تمكن الأنظمة السياسية الجديدة من التخلص من تركة الماضي وأثارها السلبية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وذلك ليس فقط لأهمية عمليات التداخل والتأثير بين الديمقراطية والأمن والاقتصاد والسياسة والثقافة والقيم الاجتماعية والحضارية في عمليات الانتقال السياسي الديمقراطي، وإنما أيضا لاتساع مفاهيم السلام والتنمية وامتدادها لقضايا وجوانب كثيرة.

كما أن فشل السياسات التنموية في العالم الثالث لا يعود فقط إلى أسباب مادية وإدارية وسياسية رغم افتقار معظم هده البلدان إلى الموارد المادية الكافية وترهل نمط تسييرها الإداري وفساد جهازها البيروقراطي، مما يؤثر في الغالب على تأسيس بنى مؤسساتية و هيكلية قوية تستند إلى مختلف شروط الرشادة و أدواتها التقنية الحديثة المساعدة على توفير كل متطلبات الجهد والمال والوقت بشكل كافي في خدمة الصالح العام وبناء دولة الرفاهية ، و أن طبيعة خصائصها المعقدة وعدم مرونتها وتكيفها مع ظروف الواقع الراهنة ، كثيرا ما تكون هي الأخرى سببا جوهريا في إهمال وعدم إشراك الكثير من الفئات الاجتماعية وحرمانها من عمليات اتخاذ القرار بشأن القضايا التي تخصهم ، رغم أن الأهداف التنموية الحديثة تلزم مشاركة جميع فئات المجتمع بما فيهم الفئات الهشة والضعيفة.

وعليه ، فاذا كانت مشكلة هذه البلدان على مستوى تجسيد البرامج التنموية لا يمكن ربطها دائما بمختلف الانتقادات التي عادة ما توجه لها بخصوص انتشار القيم السلبية التي لا تحقق شروط التنمية الذاتية والحكامة المحلية،لغياب أو ضعف روح المبادرة و قيم التضامن والتعاون والحرية المدنية والحوار الاجتماعي وعدم الاستثمار في المورد البشري واعتمادها على نماذج تنموية جاهزة لا تؤخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القيمية و الثقافية والاجتماعية والاقتصادية السائدة ، فان عدم التركيز على الشروط الموضوعية والذاتية للاقلاع التنموي ومعايير الانتقال السياسي الديمقراطي الحقيقية ، قد عمق في حجم الاختلاف والتباين بينها سواء بالنسبة لأشكال الممارسة السياسية وطبيعة المناخ السياسي السائد السياسي أو من خلال مستوى التقدم الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والتوازن التنموي بين مختلف الفئات والقطاعات.

الأمر الذي أدى إلى عجز الكثير من التجارب في مناطق مختلفة لوجود الكثير من التشابه بينها ،رغم أهمية الطفرة التنموية والاقتصادية والسياسية المحققة من طرف بعض الدول والمجتمعات في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا وخاصة نمور أسيا بالمقارنة مع باقي البلدان العربية ، بالإضافة إلى تنوع وغنى ممارستها السياسية والمدنية بالنظر لتأثرها بمجموعة من القيم والخصائص الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمثل كل منطقة ، حيث إذا كان معظمها من الناحية السياسية يصنف في خانة الأنظمة الهجينة والديمقراطيات الناشئة التي شهدها العالم في إطار التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فان تعدد أوجه الشبة والاختلاف بينها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لا يمكن إنكار فشل البلدان العربية في إحداث الإقلاع التنموي على الصعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع الطفرة الاقتصادية الهائلة التي عرفتها بعض الدول والمجتمعات الأخرى في متطقتي أمريكا اللاتينية و جنوب شرق أسيا ، لاسيما بالنسبة لدول نمور آسيا و البرازيل وغيرها التي استطاعت بناء نظام اقتصادي هام رغم الاختلاف في درجات المشاركة السياسية والمدنية بينها.

ومن ثم يبرز جليا الاهتمام العالمي والدولي بموضوع التشاركية المدنية كأحد الدعائم الأساسية في تحقيق التنمية والأمن والاستقرار بمعناها الشامل، على اعتبار أن التشاركية المدنية هي أكبر وأعمق وأكثر قدرة على إحداث التغيير المنشود في السلوك الفردي والمجتمعي، حيث لم تعد المشاركة المجتمعية تختزل المشاركة العامة للمواطنين في جوانب التصويت الانتخابي أو الانخراط العضوي في إحدى الجمعيات التطوعية في المجتمع بل هي ممارسة مدنية دائمة وفاعلة وشاملة ترتبط بمختلف مراحل المشاركة الجماعية والديمقراطية إعدادا وتقييما وتخطيطا وتنفيذا ومتابعة للبرامج والأولويات، مما يجعلها بحق من أهم القنوات المعبرة على مستويات الرضي والإشباع المختلفة لدى الأفراد والجماعات في كل زمان ومكان .

فالتشاركية المدنية هي وسيلة وليست غاية، لكونها تمثل وسيلة هامة في تحقيق الإجماع داخل المجتمع، سواء من خلال الإسهام الفعال في تعميق الشعور بالمسؤولية الإجتماعية والولائية والإئتمانية للوطن الواحد، أو من خلال أدوارها المدنية التوعوية والتحسيسية والتكويتية والرقابية ذات العلاقة بالقيم والمثل عليا ،كالتضحية والتفاني في العمل وخدمة أهداف المصلحة العامة والمساءلة المجتمعية والشفافية والالتزام المدني والضبط الاجتماعي والتنمية الذاتية وغيرها من العوامل التي تساعد على خلق التضامن والتماسك الاجتماعي بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع وتعزيز أهدافها التنموية التي تنتج الرفاهية والنمو والتوازن التنموي ،وذلك بما ينعكس على حياة

الناس بشكل ايجابي، خاصة وأنها تمثل اليوم أداة أساسية في كفالة قنوات الاتصال والتواصل الدائم والمباشر بين القاعدة والقمة وبين المواطنين أنفسهم بشكل أفقي وعمودي.

إن دور التشاركية المدنية في تعزيز سلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة ، يمكن إبرازه من خلال تحليل الإطار العلائقي الذي يربط بين التنمية والسلم ، في ظل اتساع المقاربات المفاهيمية والنطرية يهذا الخصوص وتعدد أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية ، كون التركيز الأممي في مجال التنمية البشرية يركز على موضوعات جديدة تتعلق بالآمن الإنساني والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تسبب الهشاشة واللااستقرار في المجتمع بمافيها العنف الفقر والاحتجاج و المرض التدهور البيئي و التمييز بين الجنسين والقمع والاضطهاد وتقييد الحريات المدنية والسياسية ...وغيرها .

كون السلم أصبح يرتبط بقيم وسلوكيات ومواقف وثقافة تقتضي أولا وقبل كل شيء بفضائل مدنية كثيرة كاحترام الآخرين وعدم التمييز على أساس الجنس والعرق و احترام تعدد الثقافات والحوار والوساطة وحرية الرأي والعيش المشترك و التسامح ، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان ومكافحة الفقر و غيرها من ظواهر الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي، خاصة مع تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة والشاملة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال التركيز على مفاهيم التفاهم والتضامن و التعليم والتثقيف والتربية المدنية والتدفق الحر للمعلومات والمعرفة ومحاربة الفساد....

وعموما ، يعتبر الاهتمام بالسلام ضمن المواطنة من الإتجاهات الحديثة التي حاولت دراسة السلم من خلال التنمية وما تحققه من رفاهية تنعكس على سلوك الفرد وبؤر التوتر والصراع داخل المجتمع وحسر دائرة الفقر إلى أقل ما يمكن، على اعتبار أن الفقر والفاقة يعتبران من أهم العوامل المهددة للسلم الاجتماعي، حيث تتجلى أهداف الأمن البشري في ضرورات التحرر من الخوف والعوز من اجل ضمان شروط الإشباع والتعايش السلمي مع كل مسببات الفقر والحرمان لنفاذي عوامل الانفجار الاجتماعي والاحتجاجات الشعبية والسلوك العدواني و الإحباط وعدم الرضي و التذمر وتحقيق الموائمة بين طموحات الأفراد وتوقعاتهم .

وتأسيسا على ذلك يمكن تحديد أهمية الدراسة وأهدافها وأسباب اختيارها كما يلي :

1- أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة موضوع دور التشاركية المدنية في تعزيز سلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة بشكل مقارن أهمية بالغة ، ليس فقط في دورها المحوري في الحكم على نجاح أو فشل أي سياسة تنموية هادفة لضمان تغيير حقيقي سواء في سلم القيم الإجتماعية السائدة أو في غرس قيم جديدة تساهم بشكل فاعل في تحقيق النقلة المرجوة في مجال التنمية والسلم، و إنما أيضا في مدى أهميته العلمية والأكاديمية ، بالنظر لضرورة فهمه وتحليله من جوانب متعددة سياسية واجتماعية وثقافية ، وخاصة من خلال تحديد إطاره العلائقي ببعض القضايا المحورية كحوافز المشاركة المدنية والمواطنية ودوافعها الموضوعية والذاتية ، بالإضافة إلى قضايا التنشئة والتغيير الاجتماعي وتنمية وتنظيم المجتمع والثقافة والمشاركة السياسية الديمقراطية والحكم الراشد ودور فواعل التنمية المختلفة المعرفية و السلوكية والتنظيمية .

فإذا كانت تحديات التشاركية المدنية ومعيقاتها بالديمقراطيات الناشئة لا يمكن حصرها في جانب واحد، فان تأثيراتها على التنمية والسلم الإجتماعيين لا يمكن تحديدها كذلك في عوامل دون أخرى، مادام أنها عادة ماتكون محكومة من الناحية العملية والتطبيقية بتقاليد وممارسات معينة، تحدد مستويات الإنخراط المدني والفعالية المدنية في المجتمع الديمقراطي وفقا لجوانب تحليلية عديدة ، تأخذ بعين الاعتبار مسائل متنوعة كعملية الإنماء الثقافي التي ينبغي أن تلازم العملية التنموية وشروطها التوعوية والحضارية ، وحالة الأمن و السلم والأمن التي يجب أن توفر لأفراد المجتمع وجماعاته حدا معينا من الإشباع المادي والمعنوي لضمان مستلزمات العيش الكريم والتحرر من أسباب الحاجة والخوف كما رأينا.

ذلك ، أن بلورة مجتمع تشاركي بالديمقراطيات الناشئة من خلال استراتجيات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، قد أوجد تجارب تشاركية مدنية وسياسية متنوعة كما عمق في أوجه الاختلاف والتشابه بينها، رغم طول تجربة فترة الانتقال الديمقراطي وتعدد برامج الإصلاح والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها معظم البلدان النامية مند نهاية الحرب الباردة ، لاسيما في ظل استمرارية الجدل حول أسبقية الديمقراطية وشروطها التنظيمية والإجرائية في تحقيق التنمية والسلم، رغم أهمية الإستقرار والسلم الإجتماعي في تعزيز متطلبات التنمية المجتمعية ببعديها الشامل والمستدام ، وتعدد وتنوع أوجه الشبه والاختلاف بين ظروف وأوضاع الديمقراطيات الناشئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية .

2- **أهداف الدراسة:** يمكن إجمال أهداف دراسة موضوع التشاركية المدنية وأثرها في تعزيز سلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة بشكل مقارن في مجموعة من الجوانب منها :

- تحديد مفهوم التشاركية المدنية وسبل تفعيلها بناء على مجموعة من المقومات والخصوصية الحضارية و الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لمختلف مجتمعات الديمقراطيات الناشئة.

- إبراز محددات تعزيز التشاركية المدنية في المجتمعات الطامحة للتغير نحو الحداثة والتقدم والسلم الاجتماعي.

- إيجاد علاقة التأثير والتأثر بين التشاركية المدنية وسلم التنمية في عدد من الديمقراطيات الناشئة باعتبارهما عاملا مهما في تحقيق الاستقرار والرخاء والتماسك الاجتماعي بهذه المجتمعات في ظل انتشار مجموعة من الظواهر السلبية كالعنف والفقر والتفاوت الاجتماعي والفساد... وغيرها.

- الاستفادة من التجارب المختلفة للتشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة و دورها في تعزيز سلم التنمية في مناطق مختلفة كنمور آسيا و أمريكا اللاتينية والوطن العربي .

- رصد أهم أوجه الشبه والاختلاف بين نماذج التشاركية المدنية الداعمة لسلم التنمية ومعرفة أهم معيقاتها وآليات تفعيلها لتدارك نقائصها وسلبياتها خاصة في المنطقة العربية التي تتطلع إلى تحسين ممارساتها الديمقراطية المدنية والشعبية.

3- **أسباب اختيار موضوع الدراسة:** يمكن إجمال أسباب اختيار موضوع الدراسة في أسباب ذاتية وموضوعية كثيرة منها :

أ)-**الأسباب الموضوعية** : ويمكن اجمالها فيمايلي:

- التوجه العالمي والدولي نحو تأكيد الدور الريادي والمحوري للتشاركية المدنية في تعزيز سلم التنمية والسلم انطلاقا من مجموعة من التقارير الإنمائية الصادرة عن المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية.

- اتساع دائرة الإغتراب واللامبالاة التي أصبحت تسود كل المجتمعات وخاصة المجتمعات النامية بسبب تدني مستويات الثقة وضعف الانخراط في التنظيمات المدنية والسياسية.

- المعجزة الإنمائية التي حققتها بعض الدول في منطقة جنوب شرق أسيا ودور المشاركة الإيجابية للفاعل الإنساني فيها.

– تأثر التشاركية المدنية وسلم التنمية بأبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وسيكولوجية ونفسية وأمنية كثيره ، وتنوع مجالات التشابه والاختلاف بين العديد من تجارب الانتقال الديمقراطي للبلدان النامية في هذا الإطار .

ب)–الأسباب الذاتية : وتتمثل في مجموعة من الجوانب منها:

– الرغبة في دراسة موضوع جديد ومقارن بالنظر للميولات الشخصية للموضوعات ذات العلاقة بالعمل الجمعوي ودور المجتمع المدني في تغيير وقيادة الفعل التنموي بالديمقراطيات الناشئة أو الجديدة.

– القناعة الشخصية بأهمية المواطنة–المدنية كفرد وحركة وجماعة في تعزيز سلم التنمية ضمن استراتجيات إشباع الحاجات الأساسية التي ظهرت بعد فشل سياسات النمو ودورها في تحقيق التنمية والإستقرار.

– الاهتمام بمجالات التنمية المحلية والجماعات المحلية عزز اهتمامنا بمواضيع التنمية وتنظيم المجتمع وسبل التحفيز والاستثارة اللازمين للتنمية والسلم ودورهما في تحقيق التشاركية المدنية.

4– إشكالية الدراسة:

إذا كانت حاجة الديمقراطيات الناشئة للتشاركية المدنية تكمن في ضرورات تعزيز سلم التنمية ومواجهة تحدياته المختلفة اجتماعيا و اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وامنيا ، فان فعالية التشاركية المدنية في حاجة هي الأخرى إلى ظروف وأوضاع ملائمة لأجل تبلورها واستمرارها وتطورها ، مادام أنها لا تستند فقط إلى مبدأ "السلام الديمقراطي" الذي يصون الحقوق المدنية الديمقراطية ويدعم مسار التنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني والمحلي ، وإنما أيضا إلى شروط اقتصادية واجتماعية وثقافية كثيرة تساعد على خلق البيئة النضالية الملائمة للعمل المدني الفعال ، من اجل ضمان الاستجابة لمختلف المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وامتصاص جميع مسببات العنف و القلق والاحتجاج والضغوطات والتوترات التي قد تهدد حالة لسلم والأمن والاستقرار في المجتمع ، مما يجعل التجارب في هذا الإطار متنوعة وتختلف من منطقة لأخرى ، رغم ان النجاح الذي حققته بعض النماذج الأسيوية (نمور آسيا) في تحقيق التنمية والسلم والإستقرار بعيدا عن النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي قد أعاد طرح بعض الآراء التي تؤكد على إمكانية تحقيق التنمية السريعة في ظل أنظمة تسلطية منكرة للحقوق المدنية والسياسية ،على اعتبار أن الديمقراطية ليست شرطا مسبقا لتحقيق التنمية والسلم والإستقرار بل على العكس فإن الدول الناشئة والطامحة للتحول يجب أن يسودها نظام صارم يقلل من التعبئة الإجتماعية التي قد تصطدم بالإشباع لمحدودية موارد الدولة ، فيحدث التصادم واللااستقرار ومن ثم اللاتنمية والفوضى.

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيس للإشكالية على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تعزز التشاركية المدنية سلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة؟ وما هي أبعادها السياسية والتمكينية والهيكلية؟ في ظل تعدد تأثيراتها على الاستقرار والتماسك الاجتماعي ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما المقصود بالتشاركية المدنية وسلم التنمية ؟ وكيف تعزز التشاركية المدنية سلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة؟
- ماهي أهم دوافع ومبررات التشاركية المدنية في الديمقراطيات الناشئة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة؟
- هل تعتبر الديمقراطية شرطا مسبقا لتحقيق التنمية والسلم؟ وماهي انعكاساتها على الاستقرار والسلم الاجتماعي؟
- ماهي أهم دعائم التشاركية المدنية الإنمائية بالديمقراطيات الناشئة؟ وماهي عوائقها وتحدياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية؟
- ماهو واقع التشاركية المدنية وسلم التنمية في بعض الديمقراطيات الناشئة بمنطقتي أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا والوطن العربي؟
- ماهي أوجه الشبه والاختلاف بين نماذج التشاركية وسلم التنمية في ظل تنوع الخصائص والمقومات الحضارية والاقتصادية و السياسية والاجتماعية لبلدان الوطن العربي ومنطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب شرق أسيا ؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على هذه الاشكالية ، تحاول الدراسة اختبار مدى صحة الفرضية الرئيسية التالية :

- كلما أزداد مستوى التشاركية المدنية بشقيها الإنمائي والاجتماعي وفق إرادة مجتمعية وخصوصية ذاتية كلما انعكس ذلك ايجابيا على سلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة.

وعلى ضوئها تنبثق مجموعة من الفرضيات الفرعية منها :

- التشاركية المدنية الفعالة هي التشاركية المنظمة والمؤطرة في سياقات إجتماعية منفتحة على حاجيات الأفراد الفعلية.

- يمكن بلورة مجتمع تشاركي من خلال آليات التنشئة الإجتماعية واستثارة الفواعل الإعلامية والقيادية لصناعة الرأي العام الحاضن للتنمية.

- أفضل بيئة للتشاركية المدنية هي الديمقراطية ولكنها ليست شرطا مسبقا لضمان فعالية تأثيرها.

- حالة السلم والإستقرار لا تعكس بالضرورة وجود تشاركية انمائية مدنية في الديمقراطيات الناشئة.

- ارتفاع مستوى التشاركية المدنية والسياسية في منطقتي جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية انعكس بالايجاب على تعزيز سلم التنمية بها على عكس البلدان العربية .

5- **حدود الدراسة:** رغم أن التشاركية المدنية قد عرفت أشكالا وأساليب عديدة في تحقيق سلم التنمية ، إلا أن تأثرها بمجموعة من القيم و الدوافع السياسية والاتمائية ،قد أدى إلى عدم التركيز على مجال مكاني واحد ، سواء نتيجة الاختلاف في دور جوانبها المؤسسية الهيكلية والتمكينية للعمل المدني من منطقة لأخرى أو نتيجة لصعوبة الانسجام مع التوجهات السياسية المشتركة و أهدافها الحقوقية والثقافية والتنشئية والتربوية التي تضمن التغيير الاجتماعي الداعم لسلم التنمية، كما يمكن توضيحه فيمايلي:

1-**المجال المكاني:** تركيز موضوع الدراسة على الجانب المقارن بالنسبة لدور التشاركية المدنية في تعزيز سلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة، قد جعل التحليل لا يقتصر على مكان جغرافي واحد بل انصب على إطار جغرافي واسع يتناول بشكل عام مجموعة من الديمقراطيات الناشئة ضمن كتل أو مناطق إقليمية، تماشيا ليس فقط مع طبيعة التقسيمات التي تقدمها عادة المنظمات الدولية في تقاريرها الدورية كالأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها، وإنما أيضا لاشتمالها على قواسم وسمات مشتركة في هذا الإطار، حيث تمثل منطقة الوطن العربي كل الدول العربية التي تنتمي إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط بينما تمثل منطقة جنوب شرق أسيا والمحيط الهادى مختلف الدول ذات الاقتصادات الناشئة وخاصة التي يطلق عليها اسم نمور أسيا ، أما منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فتمثل مختلف التجارب السياسية والتنموية التي تشهدها المنطقة ، مما يساعد على الوصول إلى نتائج هامة في هذا الإطار بشكل مقارن، لاسيما فيمايخص أساليب واستراتيجيات التشاركية المدنية ومرتكزاتها الإنمائية في تحقيق عوامل التوازن الاجتماعي وتوزيع القوة داخل المجتمع.

2-**المجال الزماني**: تمثل الدراسة من الناحية الزمنية مختلف التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها بعض الديمقراطيات الناشئة مند نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، حيث ركزت على النقلة النوعية لبعض الاقتصاديات الناشئة ومؤشراتها التنموية في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي وفقا لتشاركية مدنية نشيطة وفعالة ، بالإضافة إلى مختلف التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفنها هذه البلدان في ظل مايسمى بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي ، استجابة لمختلف الضغوطات المنادية بالمزيد من الإصلاح والانفتاح السياسي والمدني لتوسيع مساحات التعبير و تقديم المساعدات الدولية من اجل تنظيم الانتخابات والاستجابة لمختلف المطالب الشعبية ذات العلاقة بالتغيير ومشاركة مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية كالنساء والشباب والفئات الضعيفة والمهمشة ، خاصة مع ظهور الثورات العربية ودورها في إسقاط الكثيرمن الأنظمة الاستبدادية .

6- المناهج المستخدمة:

تشعب موضوع الدراسة أدى إلى الاعتماد على مجموعة من المناهج ذات الأهمية في تحليل جوانبه النظرية والتطبيقية ،حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل وصف واقع التشاركية المدنية وسلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة ، بالنظر لأهمية تحليل العلاقة بين السلم والتنمية والديمقراطية في إبراز متطلبات التشاركية المدنية ودعائمها الإنمائية وتحدياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بينما تم استخدام منهج دراسة حالة من اجل جمع البيانات العلمية المتعلقة بواقع وابعاد التشاركية المدنية ومؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية في الفصلين الثالث والرابع لأهميتها في دراسة جوانبها المختلفة والتعمق فيها من خلال معرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز أهم الارتباطات والعلاقات بين أجزاءها أو عناصره المختلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث تمثل منطقة الوطن العربي نموذجا هاما في إبراز العلاقة بين التشاركية المدنية وسلم التنمية بالنظر للتطورات المختلفة التي شهدتها خاصة في الآونة الأخيرة مع بروز احتجاجات شعبية وحركية مدنية واسعة من اجل التغيير السياسي والاجتماعي ومحاربة الفساد وإسقاط الأنظمة الاستبدادية ، بينما تمثل منطقتي جنوب شرق أسيا والمحيط الهادى وأمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي نموذجا مناسبا لاختبار مدى صدقية العلاقة بين التشاركية المدنية والتنمية من جهة وبين التشاركية المدنية والاستقرار أو السلم من جهة أخرى .

أما المنهج المقارن فقد تم استخدمه لأهميته في الدراسات السياسية لدراسة وتحليل الظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة وإبراز أهم سماتها المشتركة ، سواء من خلال أهمية المقارنة والوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بينها والكشف عن دلالاتها المختلفة ، أو نتيجة لأهميته في الوصول إلى تعميمات عامة بين نماذج

الدراسة المختلفة عن طريق التفسير العلمي للعلاقات بين المتغيرات المتحكمة في التباين بين الحالات والنماذج التطبيقية وعدم الاكتفاء فقط بجوانب التصنيف لأوجه الشبه والاختلاف بينها.

وذلك لارتباط الدراسات المقارنة بجميع مستويات البحث الوصفية والتصنيفية والتفسيرية، كما جاء في الفصل الخامس الذي ركز على المقارنة بين نماذج الدراسة في ثلاثة مناطق إقليمية هي الوطن العربي وجنوب شرق أسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من خلال إبراز أوجه الشبه والاختلاف وتفسير وتحليل الروابط المختلفة بوحدات تحليل المشكلة البحثية عن طريق استخدام مجموعة من الأشكال والجداول ذات العلاقة .

وهو ما مكننا من الوصول إلى مجموعة من النتائج في هذا الإطار من خلال محاولة المقارنة بين ثلاث كتل دولية مع رصد المتغيرات المتحكمة في هذا التباين، بخصوص دور التشاركية المدنية في التخفيف من التوترات داخل المجتمعات واستقرارها من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها، ودورها في المساعدة على تجنب الأخطاء السابقة وإعادة التجارب الناجحة والتصنيف والترتيب لمختلف آليات العمل التشاركي المدني بشكل معمق للوصول إلى تعميمات وقوانين عامة .

ولأجل الاقتراب أكثر من مختلف جوانب موضوع التشاركية المدنية وسلم التنمية في الديمقراطيات الناشئة، تم الاعتماد أيضا في أجزاء مختلفة من الدراسة على الاقتراب المؤسسي لأهميته في تفسير مختلف البنى والهياكل الرسمية التي تعمل بها الأنظمة السياسية في الديمقراطيات الناشئة ، ومدى تفاعلاتها مع القوى الاجتماعية والسياسية والتنظيمات النقابية والمهنية ، لاسيما من خلال التركيز على دور البناء المؤسسي القائم ومدى قدرته على الاستجابة لمختلف التأثيرات الاجتماعية والسياسية وتكيفها الايجابي معها بشكل حر ومستقل ، كما هو الشأن بالنسبة للتركيز على مسالة الرضي والتماسك الاجتماعي والتوافق مع القيادة ...وغيرها.

بينما تم استخدام اقتراب القيادة السياسية لدراسة دور القيادة وتأثيرها ، خاصة من ناحية تجميع الارادات والزرع القيمي والتعبئة الاجتماعية والسياسية في صنع القرارات والاستثمار في الرأسمال البشري من اجل الأهداف التنموية بشكل جماعي، كما هو الشأن بالنسبة للقيادة السياسية في دول نمور أسيا وأمريكا اللاتينية ، أين لعبت القيادة دورا محوريا في تهيئة الاستعداد الاجتماعي للتضحية من اجل التنمية والحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعي ، بالنظر لأهمية العوامل الثقافية والسلوكية والتفاعلية والسمات الشخصية ومكانة القائد الاجتماعية و مدى إدراكه للمواقف وقدرته على التحليل واستغلال الموارد ، بالإضافة إلى التنشئة والخبرات والعادات والتقاليد والتراث الاجتماعي في بعث العمل المدني...وغيرها.

7– **أدبيات الدراسة:** رغم أهمية دراسة موضوع البحث من الناحية النظرية والتطبيقية في الوقت الحاضر، لا توجد –حسب علمنا– دراسات حول التشاركية المدنية وسلم التنمية في الديمقراطيات الناشئة بشكل مقارن ، ماعدا التي تناولت موضوعات الأمن والتنمية والمشاركة بشكل عام ، لعل من أهمها:

– دراسة الدكتورة حنان عبد القادر خليفة ((التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة))) ، الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة ، 2016، التي ركزت على الدور المحوري لعملية المشاركة في المراحل التنموية من خلال التخطيط بالمشاركة ودور المواطنين في صناعة وتنفيذ السياسات التنموية، بالنظر لأهمية المشاركة في تحقيق التنمية الإجتماعية الشاملة والمستدامة .

–دراسة الدكتور ناصر يوسف التي تحمل عنوان ((دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا)) ، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010 ، التي تعرضت إلى التجربة التنموية اليابانية كنموذج للتنمية المركبة والمعتمدة على الذات، من خلال التركيز على تحليل عوامل نجاح التجربة وشروط الإقلاع التنموي و دور مجموع الفواعل الإنسانية و القيمية و الثقافية فيها، بالإضافة إلى التأكيد على مسألة استفادة ماليزيا من التجربة اليابانية التنموية ودور العوامل الذاتية في نجاح التنمية من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري والاحتفاظ بالخصوصية الثقافية المجتمعية وعدم استيراد النماذج الجاهزة من المجتمعات المختلفة في القيم والثقافة و الدين والأولويات...وغيرها .

–مؤلف أمارتيا صن Amartya Sen الذي يحمل عنوان ((التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والفقر والمرض)) ، الذي يركز على أهمية العلاقة القائمة بين الحقوق المدنية وحرية التعبير والرأي والممارسة والتنمية الشاملة، من خلال التأكيد على أهمية التنمية التي تدعم الحرية والمساواة وتتجاوز حدود تراكم الثروة وتزيد في سبل الإشراك لضمان التفاعل والتغيير في المجتمعات .

–مؤلف لاري دايموند (تحرير) Larry Diamond الذي يحمل عنوان ((الثورة الديمقراطية النضال من اجل الحرية والتعددية في العالم النامي)) ، وتناول مسائل المشاركة والحريات المدنية ودورها في النضال من أحل الديمقراطية وحقوق الإنسان في أماكن مختلفة من البلدان التي انتقلت إلى الديمقراطية حديثا ، بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين الأمن والتنمية ، من خلال التأكيد على العلاقة التبادلية والتكاملية بينهما ، حيث تتأثر التنمية بعوامل العنف والاضطراب وعدم الاستقرار كما يتأثر الأمن بعوامل العوز والحرمان وعدم إشباع الحاجة.

-التقرير التأليفي لمنظمة التحالف العالمي من اجل مشاركة المواطنينCIVICUS ، للفترة الممتدة بين 2013-2016 ، الموسوم بعنوان((**متنازع بشأنها وعرضة للضغوط** لمحة عن البيئة المِمَكِّنة للمجتمع المدني في إثنين وعشرين بلداً التقييمات الوطنية للبيئة المِمَكِّنة لمنظمات المجتمع المدني)) ، **فبراير 2017 ، الذي يركز على تحديات** تكوين وتسيير الجمعيات وحرية التجمع والتعبير والوصول إلى الموارد . بالإضافة إلى العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة في الكثير من مناطق العالم .

- مؤلف ليوناردو مورلينو Leonardo Morlino الموسوم بعنوان((The Quality of Democracies in Latin America)) الصادر عن IDEA ، عام 2016، الذي يركز على جودة الديمقراطية في منطقة أمريكا اللاتينية ، من خلال التركيز على تحدياتها وسلبياتها وايجابياتها المختلفة ، بعد مرور 35 سنة من بداية الموجة الديمقراطية بها، حيث كما شهدت المنطقة سلسلة من الانتخابات وانخفاضا في مستويات العنف والفقر واللامساواة عرفت في المقابل أيضا ارتفاعا في التعليم والنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ، رغم تزايد حدة المطالب الاجتماعية والاحتجاجات الاجتماعية وتأثيراتها الديمقراطية مع ازدياد حجم الطبقة الوسطى وتمسكها بمطالب حقوقية مختلفة.

- مؤلف دنيس بورك denis bourque الذي يحمل عنوان ((Concertation et Partenariat entre levier et piége du développement des communautés))، الصادر عام 2008 ، والذي يركز على مفاهيم التشاور الشراكة والتعاون باعتبارها من أهم الآليات التي تساعد على تنمية المجتمعات من خلال الرقابة الاجتماعية والتشاور والشراكة بين القطاعات المحلية وغيرها من أشكال التشاور ومتطلبات الاستشارة والشراكة والمهارات المهنية المطلوبة لتنمية المجتمع بالإضافة إلى التحديات التي تعرقل ذلك.

8-تبرير الخطة: نظرا لتشعب الموضوع وتعدد جوانبه ، تم تقسيم الدراسة إلى إطار نظري وأخر تطبيقي ، بناء على خمس فصول إلى جانب المقدمة والخاتمة، حيث خصص للجانب المفاهيمي والنظري فصلين ، بينما خصص للجانب التطبيقي لدراسة النماذج ومقارنتها ثلاثة فصول .

ففي الفصل الأول من الدراسة تم التطرق إلى الإطار المفهوماتي والنظري لتحديد المقصود بالتشاركية المدنية وسلم التنمية والعلاقة بينهما بناء على بعض التفسيرات النظرية ، حيث تم التركيز في المبحث الأول منه على مفهوم التشاركية المدنية وأهم متطلباتها ومبرراتها النظرية ، بينما خصص المبحث الثاني منه لدراسة سلم التنمية و علاقته بالتشاركية المدنية من خلال تحديد المقصود بسلم التنمية على ضوء بعض المقاربات النظرية بالاضافة الى اثر التشاركية المدنية على سلم التنمية من جوانب مختلفة ، أما في المبحث الثالث منه فقد تم التركيز على مختلف الدوافع والمحفزات للتشاركية المدنية –المواطنية ومدى فعاليتها القرابية والمحلية ، من خلال التركيز على دوافع

التشاركية المدنية–المواطنية وأهمية منظمات المجتمع المدني في تفعيل التشاركية المدنية بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه مقاربة "إدارة القرب" في توسيع مجال المشاركة المحلية.

بينما تم التطرق في الفصل الثاني من الدراسة إلى الدعائم الإنمائية للتشاركية المدنية وتحدياتها المختلفة بالديمقراطيات الناشئة ، حيث تم التعرض في المبحث الأول منه إلى مفهوم الديمقراطيات الناشئة و مدى إمكانيتها في تحقيق التشاركية المدنية ومعيقاتها في مجال تحقيق الاستقرار والسلم بها، بينما خصص المبحث الثاني منه لدراسة مختلف الدعائم أو المرتكزات الإنمائية التي يمكن أن ترتكز عليها التشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة ذات العلاقة بالتنمية الذاتية والمنظمات غير الحكومية وصناعة الرأي العام الحاضن للتنمية ، أما في المبحث الثالث منه فقد تم التركيز على مختلف التحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجه التشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة ، من خلال التركيز على تحديات أساسية هي تحدي بناء المواطنة والولائية وتحدي الثقافة الديمقراطية والضمير الجمعي وأخيرا تحدي المساءلة المجتمعية والالتزام المدني.

أما في الفصول التطبيقية للدراسة ، فقد تم التطرق في الفصل الثالث الى التشاركية المدنية وسلم التنمية في البلاد العربية ، حيث تم التعرض في المبحث الأول منه إلى واقع وأبعاد التشاركية المدنية من خلال التركيز على الأبعاد السياسية والتمكينية والهيكلية ، بينما خصص المبحث الثاني منه لدراسة واقع التشاركية الانمائيه والتنمية المدنية بها ، من خلال التركيز على مدى فاعلية العمل الأهلي والتشاركية المدنية و الالتزام المدني ومستوى ثقة الشباب والانخراط المدني والتمييز الاجتماعي ، أما في المبحث الثالث منه فقد تم التطرق إلى أثر التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار ، وذلك بالتركيز على ثلاثة أبعاد أساسية هي : بعد التوازن التنموي والهشاشة الاجتماعية والبعد الأمني والسلم الاجتماعي بالإضافة إلى البعد التكنولوجي.

بينما تم التطرق في الفصل الرابع من الدراسة إلى التشاركية المدنية وسلم التنمية في منطقتي أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا، حيث تم التعرض في المبحث الأول منه إلى مختلف الابعاد الذاتية والموضوعية للعمل التشاركي المدني ذات العلاقة بالأبعاد السياسية والثقافية ،بالإضافة إلى الأبعاد التمكينية والهيكلية للعمل المدني ، بينما خصص المبحث الثاني منه لدراسة جهود منظمات المجتمع المدني في مجال التعبئة والتغيير ، من خلال التركيز على سمات البيئة النضالية للمجتمع المدني والقدرة المؤسسية وكفاءة الحركات المدنية بالإضافة إلى التركيز على المنظور الجنساني للسلم والتنمية ، لاسيما من حيث علاقته بقضايا الإدماج والتكافؤ و عدم التمييز، أما في المبحث الثالث منه فقد تم التطرق إلى أثر التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار بهاتين المنطقتين، وذلك

بالتركيز على دراسة أثار التشاركية المدنية من ثلاثة جوانب هي: جانب التوازن التنموي والاحتجاجات وجانب جودة التنمية الديمقراطية وفرص التمكين وأخيرا جانب البعد الأمني والتكنولوجي.

وفي الأخير ، تم التطرق في الفصل الخامس من الدراسة إلى الجانب المقارن بين نماذج التشاركية وسلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة ، حيث خصص المبحث الأول منه إلى المقارنة في هذا الإطار بين البلدان العربية ودول جنوب شرق أسيا ، من خلال التركيز على ثلاثة جوانب أساسية هي : جانب دعم التغيير الاجتماعي من خلال التعليم والتنمية وجانب الاعتماد على الذات والتعبئة الجماهيرية بالإضافة الى جانب تأثير الدين و المعتقدات على التنمية والسلم الاجتماعي، بينما خصص المبحث الثاني منه للمقارنة بين البلدان العربية ودول أمريكا اللاتينية ، من خلال التركيز أيضا على ثلاثة جوانب أيضا هي : جانب دور القيادة في تدعيم متطلبات سلم التنمية وجانب دور سياسات التضامن الخارجي في رفع معدلات النمو، بالإضافة إلى جانب تعزيز معايير المشاركة الكاملة ومواجهة عوامل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، أما المبحث الثالث منه فقد خصص للمقارنة بين دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا ، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة جوانب أيضا هي: جانب دور النخب الحاكمة في تعبئة وتوجيه الرأي العام ، وجانب تعزيز الديمقراطية المحلية في تجسيد مشاريع التنمية بالإضافة إلى جانب تعزيز السلم والاستقرار وكسب الشرعية الإنمائية ، وهو مامكننا من الوصول إلى مجموعة من النتائج الهامة في هذا الاطار ، سواء من حيث أوجه الشبه والاختلاف بين النماذج المقارنة او من حيث أهمية الدروس والانجازات التي بمكن إبرازها و الاستفادة منها بهذا الخصوص.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

للتشاركية المدنية وسلم التنمية

أهمية تحليل العلاقة التكاملية بين التشاركية المدنية وسلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة ، يستوجب التركيز من الناحية المفاهيمية والنظرية على المفهوم العام الذي تتميز به التشاركية المدنية من منظور بعض التفسيرات النظرية من خلال التركيز على المجال المعرفي والاصطلاحي لعملية التشاركية المدنية وأهم متطلباتها ومبرراتها النظرية المدنية، بالإضافة إلى تحديد مفهوم سلم التنمية ومدى علاقته بالتشاركية المدنية من خلال التركيز على المقاربات النظرية المفسرة لسلم التنمية والآثار المترتبة عن علاقة التشاركية المدنية بسلم التنمية ، فضلا عن تحليل دوافع التشاركية المدنية – المواطنية ومدى فعاليتها المحلية والقرابية من خلال التركيز على أهم الدوافع المدنية والمواطنية ودور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التشاركية المدنية بالاضافة الى دور مقاربة ادارة القرب في توسيع المشاركة المحلية ، وذلك وفقا للمباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : مفهوم التشاركية المدنية من منظور بعض التفسيرات النظرية.

المبحث الثاني :مفهوم سلم التنمية ومدى علاقته بالتشاركية المدنية.

المبحث الثالث : دوافع التشاركية المدنية – المواطنية ومدى فعاليتها المحلية والقرابية.

المبحث الأول: مفهوم التشاركية المدنية من منظور بعض التفسيرات النظرية .

دور التشاركية المدنية في تعزيز سلم التنمية من خلال التعاون المشترك والاشتراك المواطناتي في عمليات التنظيم والمناقشة المختلفة للشؤون والقضايا العامة، قد أستوجب التطرق في هذا البحث الى مختلف المحددات المعرفية لمفهوم التشاركية المدنية وأهم الخصائص والمميزات التي تتميز بها بالإضافة إلى ابراز أهم المتطلبات والمبررات النظرية والعملية ، ذات العلاقة بجوانب التنظيم والمشورة والاقتراح والفعالية لمختلف الأنشطة المشاركاتية الإنسانية الطوعية والمدنية ، بالنظر لأهميتها ليس فقط في فهم دورها التنموي والتفاعلي بين مختلف القوى الاجتماعية و إنما أيضا في أهمية تفسير العلاقة الموجودة بين التشاركية المدنية والجوانب الأخرى ، كالحكامة واالثقة والوعي السياسي والاجتماعي واللامركزية والالتزام والمبادرات الذاتية والجماعية وفعالية وأداء القدرة المؤسسية والمشاركة في عمليات صنع القرار خاصة بالنسبة للفئات المحرومة والضعيفة والاستجابة لحاجياتهم . و ذلك وفقا للمطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول: المقصود بالتشاركية المدنية.

المطلب الثاني: متطلبات التشاركية المدنية.

المطلب الثالث: المبررات النظرية للتشاركية المدنية.

المطلب الأول: المقصود بالتشاركية المدنية: التشاركية participatory في اللغة الانجليزية تعني مشاركة participation واشتراك participate وهي مشتقة من الكلمتين اللاتينيتين pars بمعنى جزء و capere بمعنى أخذ. أي القيام بدور أو التعاون بين الأفراد في إنجاز عمل ما بشكل مشترك[1] .

كما تعني المشاركة أيضا المساهمة contribute والتعاون cooperation,collaboration في أي وجه من أوجه النشاط الإنساني، مادام أن استخداماتها الاصطلاحية ترتبط بمجالات علمية كثيرة ،كالاقتصاد والاجتماع والسياسة التي تركز على مسائل المشاركة والاشتراك المواطناتي Citizenship subscription في عمليات التنظيم والمناقشة المباشرة أو غير المباشرة للشؤون والقضايا العامة، سواء في إطار أعمال المشورة المجتمعتية counseling أو الاستفتاءات الشعبيةreferendums Popular ، أو من خلال وثائق الاقتراحات Suggestionsdocuments و اختيار الممثلين في المجالس العامة...وغيرها.[2]

وكما يستعمل في الغالب مصطلح المشاركة لأجل وصف الأنشطة المشاركاتية الإنسانية الطوعية والإرادية، لا يمكن إنكار في الوقت ذاته مدى أهمية الاستعمال السياسي له [3] ' الذي يجعل سياقاته العامة لا تعبر فقط عن ذلك النشاط الطوعي باعتباره أداة مثلى في ممارسة دور الفرد في الشؤون السياسية من خلال المشاركة في التصويت والمناقشات والمظاهرات السياسية وغيرها من الأعمال المشاركاتية المتنوعة ، وإنما في كونه يمتد أيضا إلى مختلف الأنشطة الإنمائية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، والتي تعني تحديدا بمجالات المساهمة التطوعية Voluntary contribution للأفراد في مشاريع التنمية الاقتصادية بوضع قراراتها وتمويلها والمساعدة على تنفيذها.

ذلك، أن المشاركة حسب البنك الدولي ما هي إلا عملية دينامية مؤثرة في التنمية من خلال الدور الذي يلعبه أصحاب المصلحة على صعيد المبادرات والقرارات والموارد التنموية [4] ، على اعتبار أن مصطلح التشاركية المترجم إلى لفظ participatif بالفرنسية و participatory بالإنجليزية لا يدل إلا على مجموعة من المعاني المضافة إلى مفهوم المشاركة السابق الذكر لبلوغ التغيير المطلوب وليس المشاركة من أجل المشاركة فحسب، كالمساواة Égalité

([1]) انظر / محمد بدوي (تحرير) ، قاموس أكسفورد المحيط، ، أكاديميا أنترناشيونال، لبنان، 1996، ص776.

(2)Voir: Pierre bauby , Mihaela M. simili ; ((seance 3. consolider une gouvernance participative de l'action publique et des services publics)) , p 2 à suiv. in : http://base.citego.org/docs/mooc_dp_seance_3.pd

([3])voir : Pauline Gaulier , Camile Gardisse , ((seance 4. l'implication des citoyens dans l'action publique urbaine : enjeux et modalites de la participation)), p2 à suiv , in : http://base.citego.org/docs/mooc_dp_seance_4.pdf

(4) جيمس آدامز وجنيفر يتبيرجن-ماكراكن، ((التنمية بالمشاركة: تشجيع الأطراف الرئيسية على القيام بدورها))، مجلة التمويل والتنمية ، مجلد 31، عدد3 ، 1999، ص36.

والاشتراك والتماثل أو المماثلة Similaire بين الأطراف المشاركة، كما يستخدم د التدرج والمطاوعة والتعايشCoexistence والتعادل.

الأمر الذي يجعل المعادلة التشاركية وفق هذا المضمون تتحول إلى فعل تشاركي متبادل بين مجموعة من العناصر وليس عنصرا واحدا فقط ، حيث يعود عنصر الإشراك participate من الناحية اللغوية إلى الفعل إفعال الذي يعبر عن وجود طرفين الأول فاعل والثاني مفعول به ، على اعتبار أن عنصر المشاركة Participation في هذا الإطار لا يكون إلا في اتجاه واحد يتحكم فيه الطرف المهيمن على حركة الفعل واتجاهه[1] ، عكس المسار التشاركي le Chemin participatif الذي يشير معناه إلى عملية مشاركاتية فعلية réelle للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني أو في مسار العمل الجماعي عن طريق التمتع بالحقوق droits والاضطلاع بالمسؤوليات، كون المشاركة لا تعبر في الغالب سوى عن ذلك الإحساس الذي يشعر به الفرد تجاه المجموعة ، وان الفعل التطوعي Action bénévole الذي يضطلع به الفرد داخل هذه المجموعة ،لا يكون إلا من خلال دوائر اتخاذ القرار والسياسة العامة التي تؤثر بصفة مباشرة على مصالحه وشؤونه الخاصة والعامة بصفته مواطنCitoyen ومحترف Professionnel.[2]

أما كلمة مدنية civil التي تقابلها في اللاتينية لفظة civic أي مواطن ، فهي تشير إلى معنى مدني أو مديني ، مادام كلمة civil المأخوذة من اللغة الانجليزية تشير إلى عدة معاني مثل مدني ،أهلي ،غير عسكري ،غير ديني... ، وتشير كلمة civic إلى المواطن في صورة سلوكية معينة تكون بناء عن مجموعة من الصفات الرفيعة الفاضلة التي يستخدمها الإنسان في تصرفاته وعلاقته مع الآخرين ، و هي عادة ما تستخدم بالتزامن مع مجموعة من المصطلحات تمييزا لها عن بعض المفاهيم أو المصطلحات ، كالقانون أو النزاع المدني law/dispute civil، والحرية والحقوق المدنيةcivil rights/liberty التي تشير إلى الحريات والحقوق المرتبطة بقضايا الرأي والتعبير والمعتقد،و حق المشاركة والترشح والتصويت ، والخدمة المدنية civil service المرتبطة بالأجهزة والموظفين المدنيين... وغيرها.[3]

---

(1) انظر / عبد الرحمن الماضي، ((الحكامة الترابية التشاركية منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي)) ، منشورات حوارات ، مجلة الدراسات والاجتماعية ، سلسلة اطروحات وابحاث الرباط ، مطبعة المعارف الجديدة، 2014/2- ص58.

(2)Voir: Natalie Rigaux,((Le sens politique du volontariat)), Pensée plurielle,N7, 1 /2004 , **p** 8 à suiv.

(2) انظر / محمد بدوي (تحرير)، مرجع سابق، ص193.

وعليه ، يبرز مصطلح التشاركية عند اقترانه بالمعنى المدني ، بصفته حالة معينة من المشاركة التي يقوم بها المواطن الأهلي Civilian Citizen غير العسكري وغير الديني وغير الرسمي، حيث إذا كانت المشاركة تحديدا هي أخذ جزء من الأمر والمساهمة في البحث فيه[1] من خلال المساهمة الفعالة أو النشيطة التي يقوم بها أفراد المجتمع المحلي في مختلف الأنشطة الإنمائية المحلية عبر زيادة صور التمكينEmpowerment ، فإن التشاركية المدنية Participatory Civil ماهي إلا تلك المشاركة الإيجابية أو الفعالة التي تتم عندما يكون لدى أفراد المجموعة الواحدة الفرصة الكافية لطرح الأسئلة والمسائل على أجندة العمل والنقاش حولها أثناء عملية اتخاذ القرار، بعكس المشاركة السلبية Inactive التي يحدد الفعل فيها من طرف واحد، حيث يكتفي الطرف الأخر بتنفيذه أو بالتصرف الشكلي به، أو حضور فعاليات اتخاذه دون التأثير فيه.

مما يجعل المشاركة بهذا المعنى قريبة من معنى الإشراك ، المشتق من مصطلح الشراكة Partenariat الذي يأتي عادة كحالة اتفاق بين طرفين أو أكثر من أجل القيام بمهام معينة، ولو أن العلاقة بينهما عادة ما يغلب عليها طابع الإذعان Compliance ، حيث يملي طرف شروطه على الطرف الأخر فتأخذ المشاركة بذلك الطابع الاشراكي السلبي وليس المعنى الإيجابي التفاعلي.[2]

ولهذا يذهب في هذا الإطار الفيلسوف الألماني يورغن هابرماسHabermas إلى التمييز بين حرية التعبير وفعالية المشاركة، حيث لا تعني حرية التعبير عن الرأي في المجال العام Espace Publicحسبه بالضرورة فعالية المشاركة، لأن غياب المؤسسات أو التنظيمات الوسيطة التي تنقل هذا الرأي وتحوله إلى عنصر مؤثر في السياسة والتشريع تجعل هذا الرأي بعيدا عن التجسيد على أرض الواقع ، مادامت المشاركة الفعالة لا ترتبط إلا بمدى تأثيرها على المجال العام الذي يمثل واقع المجتمع المدني وتشكيلاته المختلفة.[3]

وعموما، تتجلى فعالية المشاركة في الفعل التشاركي الذي يمارسه المواطن بشكل إرادي وواعي، ضمن العضوية التي يتمتع بها داخل التنظيمات المدنيةCivil organization التي تعمل على تنمية الوعي وصقل المسؤوليات المجتمعية في إدارة الشأن العام ، بل وترجمة الرغبات إلى إشباعات من خلال دورها الوسيط الذي لا ينتعش إلا في مجتمع ديمقراطي يكفل ويحترم الاختلاف ويعطي الفرصة للتنظيم الذاتي للمجتمع من خلال تشارك

(1) زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003، ص58.

(2) https:// www. Almaany.com< dict ar-ar www.qot og-lb

(2) انظر / علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات الى فلسفة التواصل هابرماس انموذجا، الرباط ، منشورات الاختلاف ،2011، ص242.

الأفراد مع المسيرين في مختلف مراحل إعداد السياسة العامة ، حيث إذا كانت المشاركة السياسية Participation Politique عادة ما تتعلق بفئات معينة وتتطلب من المنخرطين والمناضلين ضرورة ممارسة الفعل المشاركاتي من خلال صور مختلفة كحضور الاجتماعات والمؤتمرات وممارسة حق الترشح والانتخاب وقد تتطور إلى حالة التشاور والاستشارة بين الأعضاء والمناضلين والقادة الممثلين للتنظيم السياسي كما يمكن للمشاركة السياسية أن تعرف مجموعة من العوائق والتحديات كالعزوف واللامبالاة...وغيرها ، خاصة في عصر الانترنت. [1]

أما المشاركة المدنية أو التشارك Partnership فهو بساعد على ضمان الانفتاح على جميع الفئات بما فيها الضعيفة والمهمشة ، ويتعامل مع مختلف أهداف الحركة الاجتماعية وأدواتها النضالية والتفاوضية لأجل تحقيق أهدافها العامة كالتخطيط بالمشاركة و الميزانية التشاركية و ترتيب الأولويات، و الإستفتاء الإلكتروني و دعم وتشجيع المبادرات الحرة و والإبداع و تحمل المسؤولية الإجتماعية....، ومن ثم تصبح المشاركة المدنية الفعالة هي المشاركة التي تعزز التفاعل والتضامن المواطني وعدم اكتفائه بالعضوية والانخراط بل بالمشاركة الفاعلة والنشيطة أيضا. [2]

وفي المقابل، يمكن تحديد مميزات مفهوم التشاركية المدنية حسب مفهوم المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية للمشاركة في ثلاثة عناصر متداخلة ومترابطة هي: [3]

- الفضاءEspace : الذي يضمن لمختلف المواطنين ومكونات المجتمع المدني المشاركة العامة .
- المسارChemin: الذي يحتضن العمل الجماعي.
- الوسيلةInstrument: التي يمكن للمواطنين بواسطتها التمتع بالحقوق والاضطلاع بالمسؤوليات.

وعلى هذا الأساس، يمكن امتداد المعنى الشمولي لمفهوم العام للتشاركية المدنية إلى مختلف الجوانب ذات العلاقة بالفعل التنموي الذي يقتضي الإعداد الجيد للفرد في تحمل المسؤولية ومعالجة المشاكل المرتبطة بالمجتمع من خلال

(1) voir: **Karolina** Koc-Michalska**, Jean** Chiche **et Thierry** Vedel, ((Connaissances politiques et participation politique à l'ère numérique: ce que change l'internet)),sciences de la societe , 94/2015 in: https://journals.openedition.org/sds/2523

(2) voir : ((Civil society organisations)), in : https://www.acted.org/en/what-we-do/our-expertises/civil-society-or

(3) انظر / مصطلحات المشاركة المدنية، دليل المصطلحات والعبارات الشائعة ، المعهد الوطني للديمقراطية ، ص9. في :www.hdi.org

العمل الجمعي الطوعي وإدخال الناس في عملية التشاور العام كأفراد منفصلين لهم مصالح مرتبطة، لأجل خلق توجه سياسي واجتماعي عام و مشترك.[1]

أما من حيث الاتجاه العالمي، فالمنظور التشاركي المدنيcivil participatory perspective لا يقتضي فقط البناء الهيكلي المنظم والفاعل على مستوى الجانب العملي ، بل يستدعي أيضا الجانب السيكولوجي النفسي الذي يسمح بنشر مقتضيات الشعور والرغبة الجماعية في تعزيز الأهداف العامة المرغوبة، بناء على درجات معينة من الرضى والسخط ووفقا لعمليات التوزيع والتنظيم المطلوبة في مجالات القوة والتأثير في المجتمع ديموغرافيا وتكنولوجيا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا. [2]

وعلى هدا الأساس ركز المنظور الأوروبي على أهمية احترام الحريات العامة كحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير ، بالنظر لأهميتها في تنشيط دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار السياسي لاسيما من خلال خلق البيئة الملائمة لعمل المنظمات غير الحكومية ،كالتشريع ومنصات الحوار والتشاور والتعاون بين المجتمع المدني والحكومة وأصحاب المصلحة، ووضع مدونات للمشاركة المدنية الهادفة في صنع القرار ، ودعم مشاريع المجتمع المدني ، و تحسين أداء المنظمات غير الحكومية ، خاصة وأن اللجنة الوزارية على مستوى المجلس الأوروبي قد اعتمدت في عام 2017 مجموعة من المبادئ التوجيهية لأجل تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي في الدول الأعضاء ومواجهة أزمة القصور الديمقراطي الذي تفاقم بسبب عدم ثقة الناس بالسياسيين والنخب. [3]

فالمشاركة المدنية في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمنظمات غير الحكومية على المستويين المحلي والوطني لا يساعد فقط على زيادة مستوى مشاركة الشباب وتشخيص قدراتهم وإمكانياتهم و إنما أيضا مدى تأثرهم بالممارسات الجيدة للمشاركة المدنية ، لاسيما في ظل توصية منتدى مستقبل الديمقراطية التابع لمجلس أوروبا بشأن وضع مدونة للممارسات الجيدة للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار ، تقوم على مجموعة من المبادئ العامة والإرشادات والأدوات والآليات في عام 2009. ، حيث تستند المشاركة المدنية على مجموعة من المبادئ هي: [4]

([1])Voir : Edith Archambault, ((le travail bénevole)),HALl , juin 2012,p 2 à suiv,in : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00703352/file/CR_StatCafA_2012_03-13_Le_travail_bA_nA_vole-1.pdf

([2])Daniel calard, les relations internationales de 1945 a nos jours, Armand colin ,1999, France, p266 .

([3])Voir: Participation civile dans la prise de décision.IN : https://www.coe.int/fr/web/civil-society/civil-participation

([4])Voir:participation civile Au processus decisionnel ; code de bonne conduite in ;http://ficemea.orgarchives/www.ficemea.org/spip66aa.html?article926

- المشاركة المفتوحة والمتفق عليها، لأجل جمع ونقل آراء الأعضاء والمستخدمين والمواطنين المعنيين في صنع القرار السياسي .

– الثقة ، لأجل تحقيق التفاعل الايجابي بين الفاعلين والقطاعات والأهداف المشتركة وتحسين حياة الناس بشكل شفاف وموثوق.

– الشفافية ، من أجل تحقيق متطلبات المصلحة العامة و الانفتاح والمسؤولية والوضوح والمساءلة .

– الاستقلال، لأجل ضمان الحرية للمنظمات غير الحكومية ودعم أهدافها وقراراتها وأنشطتها ومواقفها.

كما تم تحديد معالم المجتمع المدني في ضرورة مساهمة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المنظم في تطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان والاستفادة من خبرتها واستقلاليتها في مجال صناعة القرار محليا وإقليميا ووطنيا، بالإضافة إلى ضرورة استغلال كفاءتها في التطوير والتنفيذ والثقة التي تتمتع بها في مجال تمثيل المصالح وتعبئة الناس . كونها تمثل قناة هامة للمشاركة المواطنية ، حيث تم تحديد شروط المشاركة المدنية في مجموعة من الجوانب منها: [1]

- حرية التعبير.
- حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات.
- التكامل .
- عدم التمييز في عملية صنع القرار السياسي .
- البيئة المواتية .
- سيادة القانون .
- الالتزام بالمبادئ الديمقراطية الأساسية .
- الإرادة السياسية.

(2)Voir: ode de bonne pratique pour la participation civile au processus décisionnel Adopté par la Conférence des OING lors de sa réunion le 1er octobre 2009 ;p6-7.IN ; https://www.cohesion-sociale-coe.org/uploads/4/0/6/9/4069973/code_french_final.pdf

- التشريعات المناسبة.
- الإجراءات الواضحة والدقيقة .

ولهدا، إذا كان تعدد الآراء وعدم اتفاقها على جوانب التشاركية المدنية من الناحية النظرية قد وسع دائرة النقاش حولها ، فان طبيعة علاقتها بقضايا كبرى كالتنمية والتخلف والديمقراطية والعدالة والمساواة والسلم والأمن والاستقرار، قد جعل تفسيراتها أيضا ترتبط بمجموعة من الاتجاهات العملية والنظرية في نفس الوقت، تنظر كل واحدة منها إلى النزعة التشاركية من زاوية معينة.

فمن حيث الاتجاه الوظيفي ، يمكن القول أن العلاقة القائمة بين التشاركية المدنية والظروف الإقتصادية قد ركزت بصفة عامة على علاقات التكامل والتنسيق التي تتم ربطها بين مجموعة من الجوانب والمستويات على أساس درجة الدخل الفردي و التعليم والتحضر والتصنيع والموقع الاجتماعي الذي يكون فيه الفرد داخل الجماعة، حيث عادة ما تنحصر العملية المشاركاتية حسب هذا الاتجاه في طبقة الصفوة Elite التي تجعل الأفراد الذين يكونون من منزلة اجتماعية أعلى يشتركون في نفس المصالح والأهداف ويتميزون بالقدرة على التأثير والاتصال والتحكم انطلاقا من قوة تنظيمهم ووحدة هدفهم ، الأمر الذي يجعل توزيع القوة داخل المجتمع يكون دائما من نصيب هذه الطبقة دون الطبقة الوسطى أو الدنيا.[1]

أما التشاركية المدنية في ظل الاتجاه الماركسي، فيمكن ربطها بالطروحات الإيديولوجية الماركسية– اللينينية التي تركز على الصراع ودور العمال والطبقة الوسطى بشكل خاص ، بالنظر لأهمية النضال النقابي والحزب الثوري الإصلاحي وتحرير العمال مما يسمى "العبودية الاقتصادية والسياسية والروحية"، حيث تم التركيز منذ البداية على "الطليعة الثورية" و"النوادي الفكرية" و"الحركة العمالية" من خلال الاعتماد على الانخراط و التعبئة والتجنيد للمناضلين رغم الانتقادات الكثيرة التي وجهت في هذا الإطار، لاسيما على مستوى طبيعة التجانس الاديولوجي والتنظيم النضالي[2]، على عكس الاتجاهات الغربية التي تركز على قضايا التخلف و الاغتراب ودور المثقفين في إحداث التغيير ، مثل نظرية التحديث السياسي التي تذهب إلى ربط غياب أو ضعف التشاركية المدنية في البلدان النامية ، بطبيعة الأشكال الصورية والتقليدية للمشاركة نتيجة غياب مؤسسات شرعية تضمن التشاركية المواطنية الكاملة في التمتع بالحقوق مقابل الواجبات.

([1]) للمزيد حول مفهوم النخبة انظر/موريس دوفرجيه ، علم اجتماع السياسة ، ترجمة : سليم حداد، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1991ص161-165.

([2]) انظر/ عبد القادرمشري ، الاحزاب السياسية في الديمقراكيات الغربية ، الجزائر ، دار الخلدونية ،2010، ص184-186.

كما يتجلى على سبيل المثال في كتابات صاموئيل هنتنغتون ودانيال ليرنرD Lerner وتالكوت بارسونز T.Parsons وغابريال الموندG Almond وسيدني فيربا S.Verba ولابالمبارا J.Lapalombara ، فيما يتعلق بطروحات مشكلة اللا استقرار السياسي في البلدان النامية وضعف المؤسسات السياسية و التطور الاقتصادي والاجتماعي والوعي السياسي بها ،نتيجة غياب مظاهر التحديث المختلفة كالتمدن و التصنيع والديمقراطية والتعليم و الإعلام والمشاركة، بل وانتشار أزمات التنمية السياسية ذات العلاقة بالمشروعية والاندماج والمشاركة، علما أن الأحزاب السياسية التي تمثل أداة هامة في التعبير المدني تلعب دورا هاما في تحقيق المشاركة من خلال جوانب كثيرة منها : [1]

- الوساطة بين المواطنين.
- تجميع المصالح والمنافسة أو والتمثيل السياسي.
- تحقيق الإدماج السياسي والاجتماعي.
- نشر الوعي والتعبئة .
- النقد والمناقشات البرلمانية.
- التأثير في الرأي العام.
- الدفاع عن القضايا العامة.
- عقد تحالفات محلية (أعيان ، رجال دين، طوائف..) .
- توظيف مطالب الحركات الاجتماعية واختراقها.
- المشاركة في الحركات الاحتجاجية والإضرابات والضغط السلمي.
- فتح نقاشات حول قضايا مختلفة سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ...
- تعليم المواطنة.
- التكوين السياسي.
- دعم النوادي والنقابات والتأثير في أدوارها الاقتراحية والاحتجاجية والاجماعية .

(1) للمزيد انظر / مشري عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 94 ومابعدها.

وهو ما ساعد من الناحية العملية على بروز اتجاهات جديدة تدعو إلى ضرورة الاهتمام بدور السكان أو المواطنين في إعداد مشاريع وبرامج التنمية لتعزيز دورهم ومشاركتهم في مجالات الحياة العامة[1] ، من خلال الاهتمام بمدى مشاركة الناس في "صنع مدينتهم" على أساس رؤية طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار جوانب محددة كتوفر المعرفة الدقيقة للاحتياجات والتوقعات و فعالية رسم السياسات العامة وتنفيذها [2] . مادام أن التشاركية المدنية كما رأينا ما هي إلا توافق بين طرفين أساسيين هما: السلطة والأفراد حول أهداف محددة لأجل توزيع الأدوار والمسؤوليات بدقة، ووفق أسس من الندية والمساواة بين أفراد المجتمع سواء أكانوا مسئولين أو متلقين بغية تحقيق المصلحة المشتركة.

المطلب الثاني: متطلبات التشاركية المدنية :إذا كانت جماعات المصالح Interest Groups تمثل كما يقول بارنجتون مور Barrington Moore مجموعات منظمة من الأفراد تسعى إلى التأثير على السياسة العامة وإحداث تغييرات أو الحلول دون حدوثها [3] ، فان المجتمع المدني الذي يعبر عن الكلمة اللاتينية civillis societas لا يجسد سوى شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بهدف الحد من سلطة الدولة وحماية الأفراد والجماعات وتنظيم نشاطاتهم بشكل مستقل وفعال ، حيث يعبر عن ((مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع))[4] .

ولهدا أرتبط تطوره من الناحية التاريخية بقضايا النضال من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة التي تجلت في كتابات أنصار العقد الاجتماعي (توماس هوبز ، جون لوك ، جون جاك روسو)، و فرديريك هيجل ، وكارل ماركس K .MARX ، بالإضافة إلى أنطونيو غرامشي A. Gramsci الذي أعتبره يمثل مختلف قوى الجبهة

([1])Voir: participation populaire, chapitre2, Hdr 1993 fr, p23.

([2])Voir: Guy POQUET, ((Démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de ia ville De la promiscuité des cages d'escalier à la reconnaissance du citoyen-usager)), cahier de recherche, n°156 Axes méthodologiques de mise en oeuvre , Centre de Recherche pour l'Etude et I "Observation des Conditions de Vie, ,paris , Juillet 2001, p8 à suiv.in : https://www.credoc.fr/publications/democratie-de-proximite-et-participation-des-habitants-a-la-politique-de-la-ville-de-la-promiscuite-des-cages-descalier-a-la-reconnaissance-du-citoyen-usager-axes-method.

[3] بارنجتون مور ، الاصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، ترجمة : احمد محمود ، مركز دراسات الوحدة العربية المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، جويلية 2008، ص591

[4] انظر / حسنين توفيق ابراهيم، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية" ، في: سعيد بن سعيد العلوي (واخرون) ،المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص294

الاجتماعية والثقافية في المجتمع كالأحزاب والنقابات والجمعيات ووسائل الإعلام ودور العبادة والمدارس ، مما جعله يلعب دورا كبيرا في إحداث التحول الديمقراطي وممارسة ضغط الرأي العام على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ،خاصة مع تزايد استغلال وسائل الثورة التكنولوجية للمعلومات والاتصالات لتعزيز انظمه الحكم الراشد وتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإنسانية المختلفة .[1]

وعليه ،إذا كان انتشار الديمقراطية في العالم الثالث قد جاء نتيجة الدعوة المتنامية لممارسة مفاهيم الرقابة المواطنية على القرارات وجاذبية الديمقراطية عند الناس لأنها تحقق الثروة والتماسك بالإضافة إلى الرغبة الشعبية في تحقيق الكرامة والمساواة [2] ، فان الاعتراف بالقوة الشعبية في المجتمع الديمقراطي لا يكون حسب عالم الاجتماع البريطاني أنطوني جيدنز Anthony GiddenS إلا من خلال تجسيد الإرادة الجمعية لأفراد المجتمع، مادام أن الهدف الأساسي من المجتمع المدني Civil society يكمن حسب أنصار الليبيرالية الجديدة في التعبير عن مجموعة من الفضائل العامة، كخلق الشخصية الصالحة و الأمانة و الإحساس بالواجب و التضحية بالذات و الشرف والخدمة بالإضافة الى الإنضباط و التسامح والعدل و تنمية الذات و احترام الآخر...وغيرها. [3]

ذلك، أن العلاقة الجدلية بين المجتمع والدولة تكون دائما محكومة بشروط التوازن والاتساق والفعالية والشرعية، وأن جانبها الصحي يبرز عادة عندما يقوم التفاعل والتوازن بين قوى المجتمع والحكومة على أسس موضوعية ، وتأخذ بعين الاعتبار عوامل الحجم والنوع والمصلحة والوعي... وغيرها. كما يكون عامل الترابط بين الناس محكوما هو الأخر بروابط شخصية مختلفة بسبب العديد من الأسباب منها:[4]

- إتباع أسلوب مشترك في الحياة.
- الاشتراك بتجارب عامة.
- امتلاك مسارات ثقافية عامة.
- وراثة تقاليد عامة.

---

(1) انظر / منير غني عبد العال حمور، "المسؤولية الاجتماعية واسطة عقد بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني" ، المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية ،جامعة الخرطوم ،12-13مارس2014، ص7-11.

(2) وليام جوزيف مارك كبسلمان جويل كريخر، السياسات الاجتماعية المقارنة العام الثالث في مفترق الطرق، ترجمة: جمال محمد ابوشنب، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2006،ص31-33

(3) أنتونيو جيدنز، الطريق الثالث لتجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة : أحمد زايد، محمد محي الدين،، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص47.

(4) أحمد الطفيلي، الجغرافيا الاجتماعية (المفاهيم والمنطلقات) ، بيروت، دار المنهل البناني، 2009، ، ص9

ولا شك أن هذه العوامل كلها ، تجعل من الأفراد مرآة عاكسة لمدى تأثير هذه الروابط على الفعل التشاركي داخل المجتمع، مادام أن الفعل التشاركي لا يمثل في اعتقادنا إلا ((نوع من التعاون ، يتطلب من الأطراف أن لا يتملصوا من إستراتيجية مرغوب فيها بشكل متبادل لمصلحة إستراتيجية مفضلة بشكل فردي.))[1] ، رغم أن التساؤل المطروح في هذا الإطار هو: كيف تهون أو تتلاشى مصالح الأفراد الشخصية مقابل المصلحة العامة في ظل تعاضم نزعات الآنا والبراغماتية التي تتحكم في سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم ؟

فإذا كان مفهوم العقد الاجتماعي عند الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسوJean-JacquesRousseau ، قد انطلق من فكرة أساسية تتمحور حول ربط العقد الاجتماعي بعقد التنازل بعيدا عن المفاهيم السابقة للحكم والسيطرة ، مادام أن أطرافه لا تخضع لإرادة فرد أو جمعية تمثيلية وإنما إلى مبدأ الإرادة الجماعية الذي يتطلب ضرورة «ايجاد شكل شركة تجير وتحمي-تجميع القوة المتشركة-شخص كل مشترك وأمواله، وإطاعة كل واحد نفسه فقط وبقاؤه حرا كما في الماضي مع اتحاده بالمجموع»[2] ، فان النظرة إلى أهمية العقد الاجتماعي في هذا الإطار لا ينبغي أن تحصره فقط في ضرورة وضع الإجراءات الكفيلة لتحويل الفرد من إنسان أناني إلى مواطن صالح من خلال الاهتمام بعوامل معينة كمراقبة الرأي العام والتربية في الشؤون الخاصة..وغيرها، بل لابد من توسيع مجال الانتباه أيضا إلى أسباب انشغال المواطنين بمصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة ، بسبب انعدام الوعي في المجتمع وعدم وجود الدافع أو الحافزMotivation الذي يدعو ا الأفراد إلى الإقبال على الإشتراك في تسيير الشأن العام .

ما يعني، أن اعتقاد الأفراد بعدم قدرتهم على إحداث التغيير من خلال المشاركة، سيكون دائما مرهونا بمدى شعورهم بعدم الاقتدار، وأن انحصار دائرة المشاركة في المجتمع واهتزاز درجة الثقة به ستكون دائما محكومة بمستوى ثقة الفرد في نفسه وقدراته وسلطته، مادام أن العلاقة القائمة اليوم بين التشارك والحكامة على المستوى المحلي تستند إلى مقاييس ومعايير جديدة ترفع من مستوى التسيير العمومي وتعيد تنظيمه بناء على مقاربة علائقية – تفاعلية بين ما هو محلي لا مركزي- مدني، في إطار مفاهيم الشراكة والتعاقد والإسهام المختلفة ، حيث تبرز

(1) جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية ،2004، ص518

(2) جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، دار تلانتيفيت للنشر، ترجمة: عادل زعيتر، الجزائر، 2018، ص35.

الحكامة المحليةLocal governance كأداة أساسية لتطوير مستويات التقارب والترابط بين المواطن والبيئة المحلية انطلاقا من مجموعة من الاعتبارات لعل من أهمها:[1]

-فعالية الشراكة المواطنية في تصريف الشأن العام وتعميق الممارسة الديمقراطية المحلية من خلال القيام بعمليات المبادرة والتفاوض والدفاع والتأثير والإقناع .

-ضرورة التقارب بين النخب المحلية والفاعلين المؤسساتيين والقوى الحية من السكان المحليين.

-ضرورة التقارب بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التكامل المؤسساتي لأجل تحمل المسؤولية ودعم قيم التفاوض والمبادرة والانفتاح والإسهام.

-طبيعة التحولات الجديدة التي طرأت على مستوى دور الدولة ومفهوم السلطة وظروف العولمة.

-العلاقة بين ما هو محلي وما هو مركزي وأثرها على ثقافة الالتزام والهوية المحلية واللامركزية والتعاون والشراكة بين فواعل متعددة.

ولهذا ، حتى يمكن توضيح متطلبات التشاركية المدنية أكثر ، لابد من الإشارة إلى أن الفضاء الديمقراطي المتاح في المجتمع ، ينبغي أن يساعد على تبادل الأفكار و الآراء بخصوص قضايا الشأن العام وإثراء مناقشتها بشكل حر وتداولي و نقذي، مادام أن الهدف الأساسي من بناء الثقافة المدنية Civic culture في المجتمع هو تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية وتوطيد روح الديمقراطية الجماعية بشكل أساسي. [2]

ذلك أن التمييز بين المعنى المساهماتي للمشاركة الذي يكون دون تدخل أو إشراك فعلي للمستفيدين أو المعنيين بالقضايا و الأنشطة ، وطبيعة الإشراك الذي يقتضي حدوث التفاعلات بين السلطات السياسية والمجتمع

[1] انظر / خالد البهالي، ((الحكامة التشاركية : قراءة في المفهوم وفي الجوانب الاجرائية)) ، المجلة المغريبية للادارة المحلية والتنمية ، عدد 101، نوفمبر – جانفي 2011 ،ص130-132.

[2] حول مفهوم الفضاء العام انظر مثلا/ ابويعرب المرزوقي ، ((الفضاء العام))، في: مجموعة من المؤلفين ،)، المجال العام من المفهوم الى التداول نحو مقاربة متعدية ، سلسلة مغارب ، عدد1، الرباط ، مركز مغارب ، يناير 2018، ص13 ومابعدها.

المدني والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمستفيذين، ضروري لأجل توضيح معنى الشراكة الذي يقوم على العمليات الإجرائية التشاورية والتفاوضية من أجل عقد الاتفاقات و تحقيق الأهداف المطلوبة [1].

كون ميزة العمل التشاركي بالنسبة للمشاركة لا تكمن فقط في درجة عمقه واتساعه وطبيعة إجراءاته التشاورية والتفاوضية و قدرته على تعزيز الثقافة المدنية لضمان تمكين المواطنين من استعراض المشاكل والحلول وتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات ، بل في أهمية توطيد الديمقراطية في المجتمع كذلك ، لأنها هي الأخرى تتطلب ضرورة توسيع مجال المشروعية السياسية من خلال ضمان الحيز الملائم لمشاركة المواطنين وتطوير مفاهيم المواطنية والعمل المدني والثقافة السياسية لديهم ، سواء من حيث تمكينهم من الوصول إلى المراكز القيادية أو من خلال تشجيعهم على حل نزاعاتهم وخلافاتهم بالطرق السلمية ، تماشيا مع المعنى الاصطلاحي لمفهوم المجتمع المدني الذي يشير بصفة عامة إلى مجموع الأنشطة التطوعية والقيم والأهداف المشتركة ، ويجعل من التسيير الذاتي في إطار الديمقراطية التشاركية بمثابة إنتاج جديد لمفهوم الديمقراطية ذاتها. [2]

إن الهدف من عمليات التواصل والانفتاح openness على المستوى المحلي من خلال الإشراك الفعلي للقوى الحية المحلية المدنية في إدارة الشأن العام ، الممثلة في مختلف الفاعلين الاقتصاديين وجمعيات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية...وغيرها من التنظيمات، من شأنه تعزيز شروط الشراكة المواطنية المطلوبة في إطار إدارة القرب Proximity ، لاسيما من أجل تفعيل دور المواطن في الشأن العام من خلال إمكانية تحويله من دور المواطن الملاحظ إلى دور المواطن الشريك، من خلال التركيز على مجموع الأليات القاعدية والميدانية المتاحة، ورفع مستوى المشاركة المواطنية السياسية والتنموية بصفتهم يمثلون القوة المحلية الاقتراحية والتنظيمية المساهمة والمبادرة.

كما أن زيادة درجة الثقة لدى المواطنين وتطوير مستوى الالتزام لديهم من مجرد مواطن مشارك – عضو Member الى مواطن مشارك – فاعل Actif، لا يكون إلا من خلال رفع درجة إشراك المواطنين في تحديد الأولويات المحلية وتعزيز عمليات انتقالهم من مجرد حالة مواطن مستعد أو منخرط في العملية التشاركية إلى حالة

[1] انظر / عبد المجيد بوشبكة ، ((الحكامة الرشيدة بالجماعات المحلية))، مجلة عالم المعرفة ، العدد 20/ 2011، ،ص452.

[2] Voir: Marie-Hélène Bacqué, Yves Sintomer, *La démocratie participative. Histoires et généalogies,in : https://journals.openedition.org/lectures/5217*

الالتزام الجمعي المواطني التي تضمن فرص الاشتراك في الرأي والدور والمسؤولية كما يوضح الشكل رقم 01، وذلك بناء على درجة الاستفادة التي تتيحها مزايا الحكامة التشاركية الكثيرة مثل : [1]

-المعلومة L'information .

- الاستماع L'écoute .

- الانفتاح Communucation.

- التشاورConcertation.

-التفاوض Négociation.

الشكل رقم 01: مستويات الالتزام

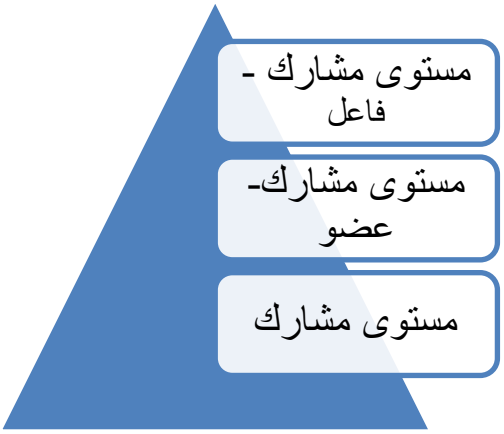

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على خالد البهالي ، مرجع سابق، ص139.

وعموما ،يساعد تفعيل التشاركية المدنية على تمكين المواطنين ويضمن جاهزينهم الفعلية في إدارة الشأن العام، من خلال جانبين أساسيين هما :

1- جانب الدور الذي يلعبونه في دعم عمليات صنع القرار ، مادام أن اعتبار المشاركة المدنية كآلية لتحقيق التغيير في المجتمع، لا يجب أن يرتكز فقط على المواقف والظروف المحيطة بل أيضا على المبادرات والقدرات الفردية والجماعية ، سواء من خلال التسليم بحق الأخر في التأثير والترشيد بالنسبة

[1] انظر / خالد البهالي ، المرجع السابق،ص138-140

للقرارات والموارد أو من حيث الاعتراف بأهمية الإشراك التنموي في تشخيص المشاكل وتحديد المطالب والأولويات ، مادام أن الاقتناع بمبدأ المشاركة المدنية يفرض الالتزام بمجموعة من المرتكزات منها : [1]

- تحديد هوية الشركاء ومراعاة دورهم في التغيير.
- جمع المعلومات و تحديد الأولويات.
- تحليل المشاكل وتوفير شروط التكيف والإبداع .

2-جانب المساهمة الذاتية والجماعية التي يقدمونها في مجال إيجاد الحلول للمشاكل المختلفة التي تعترض التنمية وتقف حجرة عثرة في مواجهة سلبيات التمثيل، مادام العمل التشاركي يرتبط بشكل أساسي بدرجة انتشار المعلومات و تحمل المسؤوليات الجماعية، حيث توفر المعلومة الشفافية والشراكة المواطنية الواعية، بينما يؤدي مبدأ تحمل المسؤولية إلى التعبير عن الخيارات و الآراء وتحديد الاحتياجات والأدوار والمسؤوليات ، أما الممارسة الميدانية فتعمل على دعم المبادرات المحلية وتعزيز مهارات التشاور والتفاوض المختلفة. [2]

وعلى هذا الأساس ، يمكن تحديد بعض متطلبات التشاركية المدنية في مجموعة من الجوانب المؤسسية والمدنية ، لعل من أهمها مايلي:

- التعبير عن الآمال والمطالب الشعبية المختلفة و الحرص على إشراك مختلف الفواعل المحلية و التفاعل المباشر مع المشكلات القائمة لأجل بلورة رؤية مشتركة تساعد على تغيير مفاهيم وسلوكيات المواطنين وتفعيل مبادراتهم وقدراتهم الذاتية والجماعية.
- فعالية وأداء القدرة المؤسسية ودورها في تلبية المطالب والحاجبات لضمان رفع مستوى الفرص والتوقعات ، مادام أن استقرار النظم السياسية يتحدد دائما حسب هنتنغتون بطبيعة العلاقة القائمة بين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية. [3]

---

[1] انظر / بوحمى ربيعة ، ((المقاربة التشاركية في الفعل التنموي)) ، في : www.volontariatacj.over-blog.com/article-49049582.html

[2] انظر /تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI)، ص10 ومابعدها. في:

https://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2018/01/DRI-TN-CH_Rapport-d%C3%A9mocratie-participative-au-niveau-local_AR_web.pdf

[3] انظر / مشري عبد القادر ، مرجع سابق ، ص39

- المعنى الديمقراطي لمفهوم رأي الجماعة أو الكثرة ودوره في حسم القضايا والمسائل الاجتماعية والسياسية بالشكل والتوقيت المراد ، مادام أن حكم الكثرة أو الديمقراطية يتميز كما يقول روبرت دال ، بكونه يجب أن يكون للشعب أو لكثرة منه. [1]
- طبيعة العلاقة التفاعلية التي ينبغي أن تكون بين الحاكم والمحكوم ودورها في تكريس الشرعية وتبادل الرأي وقبول الأخر. [2]
- دينامية ومرونة مؤسسات المجتمع المدني وتطور علاقتها بالدولة ، مادامت علاقته بالدولة ترتبط بمبدأ أساسي هو حماية المواطنين من تعسف سلطة الدولة . [3]

المطلب الثالث: المبررات النظرية للتشاركية المدنية : لقد ظهرت مقاربات جديدة، تحاول الإبقاء على النهج الديمقراطي كأفضل أسلوب للحكم، من خلال ابتداع آليات جديدة تحاول توسيع مفهوم مشاركة الأفراد و مجالات تمثيلهم لتشمل مختلف أطياف وفئات المجتمع بما فيها الفئات المهمشة وغير القادرة على المشاركة الفعلية، كالمعوقين والنساء والأطفال والفقراء وغير المتعلمين... وغيرهم ، لاسيما مع تزايد حالات التذمر وعدم الرضى عن أساليب الممارسة الديمقراطية بشكلها التمثيلي الذي رأى فيه الكثير من الدارسين نموذجا لا يعكس التشاركية المدنية الحقيقية.

ذلك ، أن العاملين في أجهزة الحكومة سواء أكانوا منتخبين أو معينين لا يمثلون جميع الخيارات المفضلة لدى غالبية السكان بقدر تمثيلهم لمصالحهم الشخصية الضيقة، وأن مفهوم المشاركة التقليدية قد توسعت جوانب دراسته إلى زوايا نظرية ومعرفية كثيرة لأجل توضيح مختلف المعاني والدلالات التي يحملها، سواء فيما يتعلق بمجالات علاقته بكل من التشاور والمشورة المجتمعية، أو بالتخطيط التشاركي وادارة القرب والحوكمة المحلية....وغيرها .

---

[1] روبرت أ . دال، التحليل السياسي الحديث ، ترجمة : علا أبوزيد ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، 1993، ص100 ومابعدها.

[2] انظر مثلا: نبيل ياسين ((**تاريخ الديمقراطية: حكم القوانين لا حكم الاشخاص**)) ، المركز الديمقراطي العربي، 24 مارس 2020، في: https://democraticac.de/?p=65446

[3] انظر / العياشي عنصر ، ((ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا))، مجلة انسانيات ، 2001/13، في : https://journals.openedition.org/insaniyat/11257

وبناء على هذا الأساس يمكن القول أنه إذا كان ظهور المقاربة التشاركية من الناحية التاريخية، قد ارتبط بالمجال الصناعي والتجاري إبان فترة الستينيات من القرن التاسع عشر ، فان انتقالها إلى المجال السياسي قد ربطها بمجموعة من الإجراءات والوسائل التي تجعل المواطن ينخرط في ممارسة السلطة السياسية بشكل مباشر .[1]

ولهذا ينظر الكثير من الدارسين للمقاربة التشاركية ، ليس فقط كمحدد أساسي لحماية حقوق الإنسان وإنما أيضا كإطار عام لتعزيز الإحساس الجماعي بالمسؤولية في مجال سيرورة التخطيط والتنفيذ وتقييم السياسات العامة في التنمية المحلية، مما يمكن من تقسيم أوجه المسؤولية بين مختلف الأطراف في المجتمع، حيث يعتبر المواطن في إطار المقاربة التشاركية ، له الحق على مستوى التنمية المحلية في الحصول على فرص الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة ومتابعة وتقييم المشاريع المنجزة. [2]

على عكس ما توفره له المقاربة الديمقراطية التمثيلية التي تعتمد بشكل أساسي على القنوات الكلاسيكية لممارسة المشاركة ، وتمنع من ترقية مستويات التعبير عن الخيارات والتفضيلات الحقيقية والدقيقة لأغلبية السكان، لأسباب كثيرة كالتمركز والانغلاق والغموض على مستوى الإجراءات والانتقال من الأعلى إلى الأسفل بالنسبة لعملية اتخاذ القرار بالإضافة إلى الاعتماد الدائم على الأوامر والتوجيهات العامة للرؤساء وغياب أو ضعف الوعي والمبادرة لدى الفئات المستهدفة ، الأمر الذي يجعل المنظور التشاركي أكثر فاعلية من غيره بسبب خصائصه اللامركزية و طبيعته المرنة بالاضافة الى بساطة ووضوح اجراءاته وانطلاقها التصاعدي من ما هو أسفل الى ما هو اعلى فضلا عن اتصافه بالفاعلية والحوار والتواصل المباشر ...وغيرها من المميزات الايجابية . [3]

ولعل من أهم الأسباب التي تجعل التحليل في إطار المقاربة التشاركية يركز على أوجه قصور التمثيل وضعف المشاركة الشعبية الموسعة في تحقيق المسؤولية المجتمعية، التي تكون بسبب عدم القدرة على مواجهة حالات الإخفاق الاجتماعي والعجز الديمقراطي و ترجمة التفضبلات الشعبية الحقيقية بشكل كاف ودقيق ، مايلي :[4]

- اختلاف مصالح الممثلين عن مصالح الناخبين .

([1]) محمد فخري راضي، الديمقراطية-مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات، ط1،عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015،ص111.

([2]) انظر / باديس بن خدة، ((آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الادارة المحلية))، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص 286.

([3]) انظر مثلا / بوحمى ربيعة، المرجع السابق ، ص2.

([4])Archon Fung, «Démocratiser le processus d'élaboration des politiques », Télescope, vol. 17, n° 1, hiver 2011, p. 4-5.

- ضعف الألة الانتخابية في إجبار الممثلين عن الاستجابة لمصالح ممثليهم .

- عدم استقرار الاختيارات السياسية .

- سوء فهم الناخبين و توقف العلاقات المستمرة معهم .

- عدم وجود آليات المساءلة الشعبية وانتخابات تنافسية.

- صعوبة تتبع نتائج السياسات العامة وقياسها.

ذلك، أن ارتباط محتوى هذه المقاربة بمختلف مطالب فواعل المجتمع المدني، قد أدى إلى تطور مستوى الاتجاهات النظرية والمعرفية التي تمثلها، انطلاقا من عوامل اديولوجية وواقعية كثيرة ، من أهمها:[1]

- الإيديولوجية القديمة للتيار الاشتراكي المتطرف وتيار الإدارة الذاتية والعمل الجماعي.

- درجة الاهتمام على المستوى الواقعي من قبل غالبية الديمقراطيات الحديثة.

- أزمات التمثيل المرتبطة بظواهر الامتناع عن التصويت و انتشار الفساد السياسي والمالي.

-نزعات التشكيك والانتقاد التي طالت شرعية المؤسسات الديمقراطية وسلبية المواطنين.

- الطروحات الجديدة في معالجة مشكلات الانقسام القائمة بين الناخبين والممثلين وبين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المباشرة .

- توسيع مجال مشاركة المواطنين في الحياة المدنية خارج العمليات الانتخابية .

- الابتعاد عن بعض عيوب الديمقراطية المباشرة و تعزيز آليات التشاور والتدريب التداولي بشكل منتظم، لأهمية النموذج الديمقراطي التداولي الذي طرحه الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس Jürgen *Habermas* ، لا سيما من حيث الميزة التقنية و دور الحجة التداولية (العقلانية –التواصلية –الحوارية ...) .

(1) Voir : Jean-Nicolas BIRCK, « Les nouveaux enjeux de la démocratie participative locale Pratiques et usages de la participation citoyenne à Nancy et au Conseil général de Meurthe-et-Moselle», Thèse(doctorat nouveau régime – mention science politique), Université de Nancy 2 SJPEG,mai 210, p18-21.

فعلى الرغم من خطورة التحديات التي يمكن أن تواجهها العملية التشاركية على أرض الواقع بسبب مشكلات ارتفاع تكاليف صنع القرار وضعف الموارد البشرية غير المؤهلة والاصطدام بين المصالح والخيارات داخل الكتلة المجتمعية الواحدة بالإضافة إلى مشكلة الانعكاسات السلبية المترتبة على عدم القدرة على تلبية طموحات الأفراد المتزايدة كالتدمر والإحباط وتعطيل مدة الانجاز...وغيرها .[1] ، يمكن إجمال أهم الآليات الميدانية المبلورة للتشاركية المدنية في ثلاثة مستويات تدخلية هي: [2]

1-**التدخل في إطار جمع ونشر المعلومات:** يكون من خلال تفاعل وإدماج الفاعلين وتحصيل المعلومة واتخاذ القرار المستنير و من ثم تكييف التقييم ومعالجة المشاكل الخاصة، وذلك بالاعتماد على أدوات وأليات معينة كالمناقشات والورشات والتداولات ومجموعات القرار الإلكترونية والانترنيت .... وغيرها.

2- **التدخل من خلال استشارة الفاعلين:** يتميز هذا العامل بأهميته في رفع مستويات التوعية ودمقرطة إجراءات اتخاذ القرار من خلال الاعتماد على تبادل المعومات ومعرفة مصالح الفاعلين وخياراتهم وتحقيق التواصل بينهم، عبر أدوات معينة كالتجمعات المحلية وجلسات الاستماع.والحملات الترويجية..وغيرها ، رغم أنه لا يرقى إلى منزلة المشاركة الحقيقية لأنه لا يمثل سوى مجرد إخبار للعامة بعد صياغة القرارات.

3-**التدخل على مستوى هيئة الفاعلين المتعددين:** تكمن أهميته في تحقيق الإجماع والتجانس في الآراء حول السياسات العامة من خلال الاعتماد على آليات التنسيق والإدماج المطلوبة في مراحل اتخاذ القرار ، عبر أدوات معينة كالمنتديات، واللجان، والموائد المستديرة، والمجالس الوطنية ...وغيرها.

ان المشاركة الهادفة Participation Significativeتعتبر وسيلة هامة في تلبية الاحتياجات المحلية للموطنين والوصول إلى القرارات الفاضلة ومن ثم ضمان مصداقيتها وشرعيتها كما يهدف إليه الحكم الراشد ، حيث تتميز حسبLucie Fréchette et Solange van Kemenade بطابع تطوري –ديناميكي تفاعلي، بالنظر لدورها في منح الأفراد والمجموعات والفئات الضعيفة والمهمشة ذات العلاقة بالمشاريع و القرارت فرصة التعبير عن الرأي وتقديم الاقتراحات بما يمكن من التأثير على مضمونها ومحتواها قبل اتخاذ قرار نهائي بشأنها ، كما ترتبط

(1) Jean pierre charbonneau , « de la démocratie sans peuple à la démocratie avec le peuple » , ethique publique , vol 7, N1,2005,p14 àsuiv.

(2) Annie Rancerel et brook boyer ,((un apercu sur les approches participatives pour la preparation des pana)) , d'ocumentélaborépourleLEG,unitar,p11àsuiv.in :http://www.gestionorienteeverslimpact.org/sites/default/files/resource/7appr ocheparticipative.pdf

الاستشارة بثلاثة مستويات ، اتصالي – أحادي يمثل المعلومات واتصالي –ثنائي يمثل التشاور ،بينما تمثل المشاركة الهادفة الاتصال الثنائي– التعاوني الذي يكون مع مختلف الأطراف تنظيما وتعلما وتأثيرا واستماعا ، وذلك وفقا لمجموعة من الشروط هي : [1]

- إشراك الناس المبكر قبل اتخاذ الخيارات.
- تحديد الاهداف المشتركة بشكل شفاف وواضح ودقيق.
- تبادل ونقل المعلومات الموثوقة وذات الصلة لضمان الوصول إليها وتمكين المشاركين من حرية التعبير.
- تقديم الفرص بشكل منصف وغير متحيز وخفض التكاليف وضمان مشاركة الفئات المحرومة والضعيفة .
- تقديم التغذية الراجعة والالتزام بالإبلاغ عن تأثير الأراء على القرار.
- وضع قواعد سلوك لضمان شروط الاحترام والانفتاح على الاحتياجات والاهتمامات المختلفة.
- تعزيز المرونة الاستشارية لأجل التكيف مع الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): توضيح مستويات الاستشارة وشروط المشاركة الهادفة.

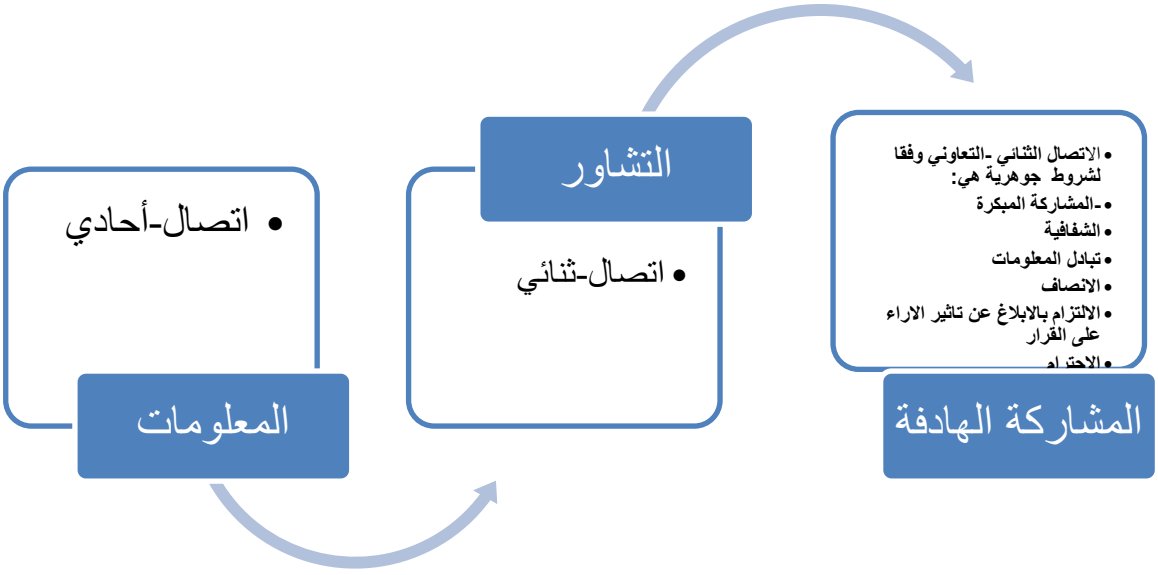

المصدر: من اعداد الطالبة الباحثة .

[1] Voir : Lucie Fréchette et Solange van Kemenade, La participation significative des communautés locales dans le cadre des consultations sur les projets à grande échelle,in : http://d4m.com/al21/18378_fr.html

وعلى هذا الأساس، تتجلى مقاربة الحكم المحلي كأداة لتعزيز التسيير الجيد من خلال تحقيق التشاركية المدنية المواطنية [1]، مادام أن النهج الحكامي يتمأسس بشكل كبير على معايير الترشيد والعقلنة التي يتطلبها العمل الجماعي، سواء في مجالات التقييم والتجديد لمختلف الأساليب والأفكار والتوجهات والمؤشرات ، أو فيمايتعلق بتنظيم قنوات التشارك والتواصل التي تكون على مستوى توزيع المسؤوليات الجماعية وصقل المهارات والقدرات الفردية ، كون الحكامة ما هي الا ((أسلوب جديد للتدبير بعمل على نزع الحواجز وتشجيع التشارك بين المسيرين والمساهمين والهدف من ذلك تحسين التنظيم وتوزيع المسؤليات وصقل القدرات ودعم التواصل داخليا وخارجيا ».[2]

ذلك أن التبرير العقلاني الذي ينبغي أن يعطى للحكامة في هذا الإطار، هو ما يجب أن تلعبه من أدوار في مجال تحديد الأولويات والاستراتيجيات وتعزيز القدرات لضمان المشاركة العامة في صنع القرار بشكل عادل ومتساو ، مادام أنها دائما في حاجة إشراك الجميع وضمان الاستجابة لحاجياتهم بشكل شفاف وفعال.

كما أن العلاقة التكاملية القائمة بين التشاركية المدنية والحوكمة المحلية ما هي إلا امتداد لنهج الحكامة بصفة عامة الذي يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التوازن في توزيع القوة داخل المجتمع، بناء على قواعد مشتركة وفواعل سياسية تنمو وتتطور بشكل ديناميكي وموحد هي : الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني [3] ، حيث تبرز الحكامة المحلية في هذا الاطار كنموذج مصغر من جانبين أساسين هما : [4]

- نموذج عمليات اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة التي يقوم بها الفواعل الاجتماعيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

-نموذج المساومات التي يتم بها تسيير الشؤون المحلية الخدماتية .

الأمر الذي يجعل دائما أهدف المقاربة الحوكمية المحلية تسعى إلى تجاوز مشكلات المركزية في التسيير والتخطيط والتقييم ، حتى يمكن الاستفادة من مختلف المزايا المجتمعية المطلوبة فيما يتعلق بالتنوع والخصوصية في

(1)Peter Niggli et André Rothenbühler,((ONG et gouvernance mondiale : une légitimité contestée)) ; Annuaire suisse de politique de développement 23-2 | 2004, p25à suiv. In: https://journals.openedition.org/aspd/447

(2) انظر / جويدة عميرة ، ((القيادة والحكامة في الانظمة التربوية)) ، مجلة عالم التربية ، المرجع السابق ـ ص357.

(3)Philippe Moreau Defarges: la Gauvernance, P.MF, France 2003, P15

(4)Damien Talbot, la gouvernance locale, une forme de développement local et durable ? une illustration par les pays, developpement durable et territoires, dossier 7, Avril 2006, p23

إعداد وتنفيذ السياسات العامة،سواء فيما يخص معرفة الأولويات والرغبات أو من حيث المساهمة في إيجاد الحلول الناجعة لمشاكل السكان وتوسيع دائرة انخراطهم في العمل التنموي وإدارة الشأن العام ، كون المرونة المطلوبة على مستوى الأفراد لا ينبغي أن تساعدهم فقط على محاسبة القائمين على الشأن العام في المجال المكاني الخاص بهم ، بل لابد أن تمكنهم أيضا من فرض الاهتمام بتطلعات السكان المحليين وإدراجها ضمن برامج جدول أعمال التنمية المختلفة، خاصة إذا رأينا أن للأفراد دورا مهما في ترشيد وتعبئة الموارد المحلية ودعم الهياكل اللامركزية تقنيا وماليا.[1]

ولهذا ، لا غرابة في أن ترتبط مبررات التشاركية المدنية بمسائل إصلاح الدولة وإعادة هيكلتها وفقا لاختيارات الاهتمام الجماعي حتى يمكن توجيه استراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة ، و رفع مستوى قدرة المؤسسات وتحسين مستوبات أدائها و هيبتها، لا سيما من خلال الاستماع الجيد للسكان وتوسيع نطاق المشاركة واللامركزية فيها... وغيرها. [2]كون التحليل الأساسي لما يعرف بالحكم الراشد عادة ما يركز على مختلف الجهات المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتنفيذه بشكل رسمي أو غير رسمي ،تماشيا مع طبيعة الخصائص التي يتميز بها في مجالات:[3]

- المشاركة المباشرة أو الوسيطة ودورها في ضمان اتخاذ القرار وحرية التعبير والتنظيم.
- احترام القانون لأجل تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد .
- تعزيز الشفافية لضمان الوصول إلى المعلومة وتوفيرها بشكل كافي .
- الإستجابة السريعة للمطالب والحاجيات .
- تحقيق شروط الإجماع في المجتمع .
- تحقيق الانصاف **Equity** والرفاهية المجتمعية.
- ضمان الفعالية والكفاءة والاستخدام السليم للموارد.
- تحقيق المساءلة المجتمعية **Accountability** .

([1])European Commission, Supporting Decentralisation and local governance in third countries, Reference document N2, Europ Aid cooperation office, 2007, p22,in: file:///C:/Users/Afak/Downloads/2- europeaid - supporting dlg in third countries.pdf

([2])Henri Bartoli,Repenser Le Développement En finir avec la pauvreté ,paris ,Editions unesco /Economica,1999,p78.

([3]) Voir : understanding the Urban Governance, GDRC Programme on urban Governance,in: https://www.gdrc.org/u-gov/ugov-define.html

ذلك، أن المشاركة المدنية يمكن تجسيدها عبر العديد من الآليات ، كالاستشارة او الرأيConsultation الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية بشأن موضوع أو سياسة معينة ، والحوار العام أو التعاونيDialogue الذي تفرضه مصالح أو أهداف مشتركة ،و جلسات الاستماع العامة المفتوحة التي تخصص لدراسة قضايا محددة وتتطلب اجتماعات منتظمة و مشتركة ، بالإضافة الى الشراكةPartenariat التي تمثل أعلى درجات المشاركة، كما يمكن الاعتماد في إطار تحسين أليات المشاركة المدنية وبناء القدرات على المشاركة الالكترونية والبرامج التدريبية و المنتديات والندوات وحلقات الاستماع والتنسيق والتقييم....وغيرها من القضايا كما توضح مصفوفة المشاركة المدنية في الجدول التالي :

الجدول رقم (01):مصفوفة المشاركة المدنية.

• مجموعات العمل أو اللجان • Groupes de travail ou comités	• مجموعات العمل أو اللجان • Groupes de travail ou comités	الشراكه الإستراتيجية • Partenariats stratégiques	• القرار المشترك • Codécision • Décision conjointe	• التفصيل المشترك • Co élaboration	فريق العمل أو لجنة • Groupe de travail ou comité	الشراكة PARTENARIAT
• الندوات و المنتديات التداولية	• مجموعات العمل أو اللجان	• ملتقيات تعزيز القدرات • ملتقيات تكوينية	• الجلسات العامة أو اجتماعات اللجان العامة	• جلسات الاستماع واللجان أسئلة وأجوبة • ندوات الخبراء • اللجان المتعددة الشركاء والهيئات الاستشارية	-الجلسات العامة والمنتديات العامة • منتديات المواطنين والمشورة المستقبلية • الاتصال الرئيسي الحكومي	الحوار DIALOGUE
• المؤتمرات أو الاجتماعات • التشاور عبر الخط	• آليات العودة	• تظاهرات • مؤتمرات • منتديات • ملتقيات	• الجلسات العامة أو اجتماعات اللجان العامة	• جلسات الاستماع ولجان الأسئلة والأجوبة • ملتقيات الخبراء • لجان متعددة الشركاء والهيئات الاستشارية	• عرائض • استشارة عبر الإنترنت أو تقنيات أخرى	الاستشارة CONSULTATION
• وصول الجمهور الى المعلومات	• وصول الجمهور الى المعلومات • جمع الأدلة	• وصول الجمهور للمعلومات • موقع الويب للوصول إلى	• القيام بالحملة والضغط	• الوصول العام و المجاني لوثائق التوجيه • موقع الويب	• سهولة الوصول والمعلومات العامة • البحث	المعلومات INFORMATION

	• التقييمات • أعمال البحث	المعلومة • تنبيهات البريد الإلكتروني • أسئلة متكررة • المناقصات العامة • إجراءات استئناف العروض العامة		للوثائق الرئيسية • الحملات وكسب التأييد • البث الشبكي • مساهمة العلماء	• الحملات وكسب التأييد • موقع الويب للوثائق الرئيسية	
إعادة الصياغة	الرقابة	التنفيذ	القرار	التفصيل	مؤسسة البرنامج	مراحل عملية صنع القرار السياسي

SOURCE : LA PARTICIPATION CIVILE AU PROCESSUS DéCISIONNEL LE CODE DE BONNE PRATIQUE. IN : https://rm.coe.int/16802eee45

المبحث الثاني: مفهوم سلم التنمية و مدى علاقته بالتشاركية المدنية.

ارتباط سلم التنمية بمختلف المبادئ والأهداف التنموية المجتمعية التي تسعى إلى تحقيق النمو والرفاهية والاستقرار في المجتمع انطلاقا من مجموعة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، قد جعل التحليل من الناحية المفاهيمية والنظرية في هذا البحث يركز على مختلف الجوانب التي لها علاقة بمفهوم السلم والتنمية والعلاقة بينهما انطلاقا من مجموعة من المداخل أو المقاربات النظرية ، بالإضافة إلى التركيز على مختلف الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها مسألة التنمية ، بالنظر لأهميتها في تفسير العديد من العوامل المؤثرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا ، وذلك وفقا للمطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول: المقصود بسلم التنمية.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية لسلم التنمية.

المطلب الثالث: أثر التشاركية المدنية على سلم التنمية.

المطلب الأول: المقصود بسلم التنمية: يمكن الإشارة في البداية إلى أن علاقة السلم Peace بالتنمية ، عادة ما تكون محكومة ببعض المبادئ والأهداف التنموية المجتمعية التي تسعى إلى تحقيق النمو والرفاهية والاستقرار في المجتمع انطلاقا من مجموعة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، مادام أن حالة السلم في المجتمع تقابلها في الغالب حالة حرب أو صراع ، كما جاء في المعنى اللاتيني للسلام المشتق من لفظة pax أو pacis ، الذي يشير إلى حالة البلدان التي لاتكون في حالة حرب ، وتحتاج عملية تعزيزها إلى شروط كثيرة أهمها المصالحة والتسامح مع الذات والأخر، حيث يلاحظ أن التفسيرات المقدمة بشأن حالة السلم Peace ترتكز عن المعنى الضيق الذي يجعل منه نقيضا للعنف البنيوي بسبب تركيزه على المظاهر التي تفرز حالات الاضطراب وعدم الاستقرار في المجتمع ، كالخلافات والحروب والإرهاب وغيرها من التهديدات التي تؤثر على المجتمع في جانبه البنيوي ، عكس المعنى الواسع الذي ينظر إليه من زاوية غياب العنف المادي والحربي وعدم وجود القوة البنيوية[*]، بسبب الدور السلبي الذي تلعبه الهياكل القمعية في منع الناس والمجموعات من إشباع الحاجات والرغبات الأساسية كما يقول يوهان غالتونغ Johan Galtung ، وانتشار مسببات الصراع والتوتر المختلفة، كظاهرة التوزيع غير العادل للدخل ، وعدم تكافؤ الفرص في التعليم والصحة والعمل... وغيرها.[1]

الأمر الذي يجعل السلم في المجتمع مقرونا بمعنيين : معنى سلبي وبقصد به غياب العنف عكس السلام الإيجابي الذي يمثل ثلاثة ركائز أساسية هي :[2]

أ – العقد الاجتماعي Social contract.

ب – توزيع القوة Power distribution داخل المجتمع.

(*) القوة البنيوية تعني ما يمكن تجنبه من عرقلة إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية أي تخفيض الدرجة الواقعية المطلوبة لإشباع الحاجات الأساسية الحياتية إلى أقل من المستوى الممكن للمزيد أنظر: اندرياس فبرايكه- تيرند مايرهوفر-فرانش كوهوت، أطلس العلوم السياسية، ترجمة: سامي أويحي، لبنان ، المكتبة الشرقية، 2012، ص179.

(1)Ben baruch , Un entretien avec johan galtung ,in https://www.peaceinsight.org/fr/articles/interview-johan galtung/?location=sudan&theme=peace-education

(2) خالد بن محمد البديوي، ((الحوار وبناء السلم الاجتماعي))، مركز الملك بن عبد العزيز الحوار الوطني، ط1، 2001، ص11

ج – توقع السلوكExpect behavior بناء على ما يقع من التزامات وواجبات.

وعلى هذا الأساس كان لابد أن يتم بناء السلم النشط la paix active داخل المجتمع ،انطلاقا من جوانب معرفية وتنظيمية كثيرة ، تساعد ليس فقط على تحديد علاقاته وابنياته الداخلية و إنما تمكن أيضا من معالجة الاختلالات المرتبطة بمختلف الركائز المذكورة سلفا، وذلك بالعمل على نشر ثقافة السلم عبر ثلاثة أعمدة رئيسية هي: [1]

– المصادر والموارد الثقافية والعادات والتقاليد والتاريخ.

– المصادر والموارد الطبيعية.

– المصادر والموارد البشرية، من خلال الاهتمام بالتربية المدنية وتكوين القيادات المجتمعية التي تقود وتخفف من درجة الصراعات داخل المجتمع واستخدام وسائل الإعلام والتقنية الحديثة.

إن السلم بهذا المنظور هو أكبر من غياب الحرب ، لأن من خلاله يمكن تعلم طريقة العيش معا في مجتمع يتعلم وينمو ويتثقف، كما يمكن بدونه إعاقة بناء السلام في المجتمعات التي عاشت اضطرابات اجتماعية وحروب أهلية ، انطلاقا من عوامل وأسباب كثيرة منها:[2]

– غياب الحوار وعدم احترام حقوق الإنسان،

– عدم المسؤولية البيئية،

– سوء الإدارة،

– عدم استخلاص العبر من الدروس السابقة،

– اللاعدالة والإفلات من العقاب،

([1]) Sources et ressources pour une culture de la paix en Afrique ,in :http://www.unesco.org/new/fr/testing/africa-relaunch/priority-africa/culture-of-peace-in-africa/sources-and-resourcse-for-a-culture-of-peace/

([2]) Manuel de référence de la CEDEAO, Manuel de référence de la CEDEAO sur la culture de la paix, les droits humains, la citoyenneté, la démocratie et l'intégration régionale destiné aux, Documents de référence / Reference document, 2013p12 à suiv,in: http://education2030-africa.org/index.php/fr/ressources/55-manuel-de-reference-de-la-cedeao-2

– عدم تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية و الإحساس بالظلم.

وعليه ،فإذا كانت مشكلة العنف الهيكلي في المجتمع هي مجرد محصلة للظواهر التي لا تخدم السلام ، كالفقر والجوع والأمراض والأمية وتدمير البيئة...وغيرها ، فان الفرد الذي يوضع في مواجهة تعليمات متناقضة فيما يتعلق بما عليه أن يفعل وما عليه أن يفضل سيجد نفسه يتحرك دائما بطريقتين : إما بطريقة الانسحاب (السلبية الكاملة) وإما بطريقة العدوان (النشاط المفرط) في غالب الأحوال ، حيث لا يمكن للفرد أن يقبل أو يتنكر الأوضاع التي صنعت له، إما بمحاولة تغييرها أو بمحاولة الهروب منها . [1]

وهو ما يجعل حالة السلم السلبي تعكس بالضرورة عدم وجود توافق مجتمعي حول ظروف أو أوضاع معينة، مادام أنها لا تمثل سوى حالة من انعدام العنف أو الحرب كما يقول غالتونج ، عكس حالة السلم الايجابي التي تبرز في الغالب كمحصلة لغياب العنف المباشر المتضمن غياب العنف البنيوي[2]. حيث يوفر السلم هنا المؤشرات التي يمكن للأفراد أن يوصفوا من خلالها أنهم مواطنون صالحون ويدعم الروابط الجماعية القائمة بينهم من خلال المشاركة والعدل وغيرها، كما يساعد على فرض الهدوء النفسي والثقة والإحساس بعدم الخوف من أي خطر محدق أو أي ضرر محتمل، وذلك ، كما يتجلى في كلمة "إيرين" الإغريقية التي تركز على الرخاء والنظام بالإضافة إلى كلمة pax الرومانية التي تؤكد على الرخاء والنظام والعدل، باعتبارها تمثل شروطا أساسية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، مادام أن العامل المشترك الذي يربط بين هذه التصورات كلها هو الرخاء والنظام [3] .

وعموما ، يمثل السلم في اعتقادنا حالة إيجابية مرغوبة أكثر منه غياب حالة سلبية مرفوضة، كونه يرتبط بجوانب كثيرة كما يشير إلى ذلك الكثير من الكتاب أمثال روبرت ماكنمارا R. Mknamara وغيره[4]، على اعتبار أن المفهوم الموسع له لا يقتصر فقط على مسالة الحماية من التهديدات الخارجية بل يتعدى إلى جوانب أخرى لأجل ضمان حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والمعنوية و القيمية ...وغيرها. فكلمة "سلم" من الناحية الاصطلاحية عادة ما تعبر عن حالة من الاستقرار والوئام والتوافق والراحة التي يشهدها المجتمع في مرحلة من

([1]) بودون ف بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة : سليم حداد ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص216

([2]) إيزاك أ . البيرت ، ((فهم السلم في افريقيا)) في : ديفيد ج . فرانسيس(اعداد) ، افريقيا السلم والنزاع ، ترجمة : عبد الوهاب علوب ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2010 ، ص57

([3]) نفس المرجع ، ص62.

([4])The Developnlent Philosophy of Robert S. McNamara, John L. Maddux, Juue 1981, World Bank, p9 à suivin :http://documents1.worldbank.org/curated/en/327751468330998907/pdf/581940WP0Devel101public10BOX353791B.pdf

مراحله الزمكانية كما أن استخداماتها الدلالية قد عرفت تطورا بالنظر لانتقالها من المعنى السلبي الذي يركز على حالات الحرب والنزاع والصراع في المجتمع إلى المدلول الايجابي الذي يعبر عن العدل الاجتماعي وعدم الاستغلال والفساد وحماية المرأة والأطفال والبيئة والرأي وكرامة الإنسان وحقوقه المختلفة.[1]

وفي المقابل ، تعددت تعاريف التنمية وفقا لمداخيل ومستويات كثيرة، كما اعتبر وجودها مهما في عمليات الانتقال والتحول من مرحلة المجتمع التقليدي الذي يستعمل تقنيات بدائية وقادرة على الحفاظ على مستويات متواضعة من الدخل إلى مرحلة الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على دخل و تكنولوجيا عالييين[2] ، حيث يبرز دورها على المستوى المحلي اليوم كحركة ديناميكية تسعى إلى تغيير نمط حياة المجتمع المحلي نحو الأحسن من خلال تبني مفهوم المشاركة الايجابية للأهالي كسبيل لتعزيز روح المبادرة المحلية الذاتية ، من خلال استخدام مختلف الأساليب الضرورية التي تمكن من شحن هذه النزعة بالشكل الذي يضمن الحصول على عامل الاستجابة الجماعية الفعالة للحركة التنموية.

فإذا كانت الأمم المتحدة تعرف التنمية بوصفها العملية المصممة على خلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع من خلال المشاركة القصوى للأهالي [3]، فان الافتراض الأساسي الذي تستند إليه اليوم النظرية الليبرالية المحدثة، ينطلق من مبدأ أساسي ألا وهو ضرورة تمكين الأشخاص والأفراد والجماعات المدنية والمنظمات غير الحكومية وليس الحكومات والأنظمة من إدارة النظام الاقتصادي الحر، مما جعل الأمم المتحدة تعتمد على مؤشرات جديدة لقياس التنمية كطول العمر ومستوى المعيشة... بناء على مقاربة تنموية إنسانية تسعى إلى إشراك الناس في مسارات السياسات التنموية بشكل فعلي.

وذلك ، بعد فشل عملية الاعتماد الكلي على المدخل الاقتصادي في وضع سياسات التنمية بالدول النامية ، وتأثيرها على عملية الإقلاع التنموي بها ، في ظل تجاهل العديد من المداخل التنموية الهامة في هذا الإطار ،

---

[1]) انظر/ دعوة إلى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة 2017،ص6-7 في :
https://hrdoegypt.org/wpcontent/uploads/2017/03/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%86%D9%81.pdf.

[2]) ورويك موراي ، جغرافيات العولمة (قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية)، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة الكويت ، فيفري 2013 ، ص315.

[3]) انظر/ نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث، الجزائر ، دار الكتاب العربي للطباعة النشر التوزيع والترجمة ، 2003، ص141.

كالمدخل الاجتماعي و المدخل السياسي والثقافي بالإضافة إلى المدخل السلوكي المجتمعي والنفسي، مما أدى إلى بروز مفهوم جديد للتنمية يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل ، لعل من أهمها[1]:

– تزايد الاعتقاد بصعوبة تحقيق التنمية الاقتصادية حتى بالنسبة للبلدان ذات الموارد، جعل التركيز يقوم على فحص أثر السياسات التنموية على المجتمع ، كون أسباب التخلف لا تعود إلى نقص الموارد فقط وإنما إلى طبيعة العلاقات بين الفئات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة.

–تنوع المشاكل الاجتماعية والسياسية وزيادة الجريمة والحرمان بالإضافة إلى ظهور مشاكل مرتبطة بالبيئة.

– مسالة تزايد عدم المساواة بين الفئات والأقاليم ، التي تستدعي إعادة النظر في أطر وضع السياسات والحث على اللامركزية، وهو ما انتح مفاهيم جديدة في مجال تسيير الشأن العام كالتسيير المحلي والتنمية المحلية وديمقراطية القرب وتنمية المجتمع المحلي...وغيرها.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن المفهوم العام لسلم التنمية يمثل في مجمله حالة من الهدوء والسكينة والرضى التي تسود المجتمع بناء على التوازن الذي يعرفه في إطار علاقات القوة داخله، سواء نتيجة تمكين أفراده من المساهمة الفعلية في عملية صنع حاضرهم ورسم مستقبلهم أو لأهمية اشتراكهم الفعلي في صياغة ورسم سياساتهم التنموية واستفادتهم العادلة من مخرجاتها، رغم أن علاقات القوة في المجتمع تختلف من مجتمع إلى أخر، كون الأفراد في المجتمع الديمقراطي يطالبون بـ "العدالة" و"المساواة" التي تمكنهم من الاستفادة، وتحويل حصيلة اللعب الصفرية إلى حصيلة ايجابية، و أن تحقيق السلم بين أطراف القوة داخل المجتمع عادة ما يتطلب هو الأخر خلق قواعد مشتركة تغذى بديناميكية موحدة[2] .

فلقد كانت العلاقة بين السلم والتنمية في جوهرها علاقة تكاملية، مادام أن السلم لا يمكن أن يتحقق في ظل غياب التنمية، كما أن هذه الأخيرة لا تكون في ظل عدم وجود السلم ، رغم أن الإشكالية الرئيسية في هذا الإطار تكمن في كيفية تحقيق مستويات مقبولة من التنمية و الاستقرار والسلم الاجتماعي في ظل وجود مناخ غير ديمقراطي لا يضمن التشاركية المدنية بمعانيها الواسعة السياسية والاجتماعية والإنمائية، حيث يبرز هناك اتجاها أساسيا في هذا الإطار يؤكد على أهمية الديمقراطية بالنسبة للتنمية والسلم ، كونها نظام حكم يضمن

(1) انظر / ورويك موراي، نفس المرجع ، ص314

(2) Voir : Philippe Moreau Defarges ,Opcit, P15

الحريات، ويفصل بين السلطات ويدعم حق في التشاركية المدنية في اتخاذ القرارات من طرف المستفيدين منها[1]، سواء من خلال تأمين ما يعرف بالسلم الاجتماعي الذي يوفر التعايش السلمي وإشباع حاجات الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو من خلال خلق التعاون والدمج بين التجمعات البشرية بعيدا عن العنف للقضاء على الصراع وحل الخلافات. [2]

مما يجعل السلم يتقاطع مع مبادئ الديمقراطية باعتبارها أفضل آلية لحلحلة الصراعات داخل المجتمع، وفقا لمبادئ سيادة القانون والشفافية وتشجيع التشاركية المدنية وتوسيعها ، بل و يتقاطع أيضا مع أركان السلم الاجتماعي المتمثلة في : [3]

– الإدارة السلمية للتعددية من خلال ما توفره الممارسة الديمقراطية من انتخابات دورية ونزيهة وشفافة.

– الاحتكام إلى مبدأ احترام القانون الذي يعبر عن روح النظام الديمقراطي المؤسس لمبدأ المساواة .

– تحقيق الحكم الراشد من خلال تكريس آليات المساءلة والشفافية والتمكين والإشراك ومحاربة الفساد.

– تعزيز مبدأ حرية التعبير الذي يكفل حق الاختلاف في الرأي ويسهل التعبير الحر عن طريق تحرير الصحافة والإعلام وحرية التجمع والتعبير ...وغيرها.

– دعم العدالة الاجتماعية ، باعتبارها ركنا أساسيا من أركان السلم الاجتماعي و النظام الديمقراطي المبني على أسس الاستحقاق والتوزيع العادل و الشفاف .

– إعلام المواطنة الذي يجعل مشاكل المواطنين مجسدة في إطار مساحة من الإعلام العمومي والخاص مما يساهم في توليد ديناميكية تفاعلية مع المواطن و تجنب الكثير من العنف ، بعيدا عن أفات البيروقراطية والتماطل في الاستجابة، ومن ثم المساهمة في توفير البيئة الديمقراطية التي تتميز بسرعة الاستجابة والحل السريع للمشاكل التي يعاني منها المواطن.

([1]) Bernard Dréano ,((les mouvements de citoyens oeuvrent- il en faveur de la démocratie participative?)),in: Sophia Mappa(Sous la direction) , Développer par la démocratie (injonctions occidentales et exigences planétaires,France, EditionsKarthala, 1995, P281.

([2]) انظر / دور المرأة في تعزيز مفهوم السلم الأهلي، موقع خاص لنشر ثقافة السلام والتعايش والتسامح وقبول الآخر، في:، http://tfpb.org/old/page view& amp rd 352

([3]) انظر / ادريس سلطان صالح ،((التربية من اجل السلام الاجتماعي))،الوعي الاسلامي ، العدد 641، سبتمبر 2018،ص7 ، في : https://www.gcedclearinghouse.org/sites/default/files/resources/200425ara.pdf

– ذاكرة العمل المشترك ، باعتباره ركنا هاما كذلك من أركان السلم الاجتماعي ، الذي يعبر عن الثقافة المشتركة التي تولد التلاحم والعيش المشترك و تضمن تجاوز الاختلافات الإثنية والعرقية ، بل و تعمل على التبلور في إطار سياق مجتمعي واحد يكون مترابط بروابط الدولة الأمة والمصير المشترك، مثلما تنادي به الديمقراطية من خلال الحق في المواطنة الموحدة بغض النظر عن الجنس واللون والدين والعرق.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية لسلم التنمية: تنطلق مقاربة التنمية المستدامة في اعتقادنا من فكرة الإعلان الأممي بشأن الحق في التنمية الذي يربط الحق التنموي بمختلف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة التي تضمن التعاون الدولي من أجل حل المشاكل الدولية التي تعاني منها البشرية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإنساني، حيث تعتبر التنمية بالنسبة لهذا الإعلان حق من حقوق الإنسان الغير قابلة للتصرف بموجبه يحق للإنسان المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية بجميع أشكالها ، سواء بصفته الفردية أو الجماعية (شعب أو امة)، ومن دون أي تمييز عنصر ي أو جنسي أو لغوي أو ديني.

كون الإنسان أضحى عنصرا رئيسيا في المفهوم الجديد للمعادلة التنموية ، الذي لا يقبل الفصل بين الحقوق والحريات و طبيعة الظروف والأوضاع المعيشية خاصة من حيث درجة السلم والأمن والاستقرار . بعد أن أصبحت العلاقة بين دور الإنسان وحقه في التنمية تقاس بشروط موضوعية وجوهرية، لا تتعلق فقط بموقف الإنسان من التنمية وإنما بمخرجات عوائدها أيضا ،حيث لا بد أن تكون مشاركته فيها نشيطة وحرة وهادفة، و أن تعمم درجة استفادته من نتائجها و يزداد مستوى تحمل مسؤوليته تجاهها ،حتى يمكن ضمان بلورتها ومتابعتها وتحسين رفاهية جميع السكان من خلالها بشكل مستمر، بل و كفالة التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ، ومن ثم تعزيز وحماية النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي المناسب للتنمية،و ضمان مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل ...وغيرها. [1]

وعلى هذا الأساس ، لا غرابة في أن يستمد مفهوم سلم التنمية منطلقاته الفكرية من مقاربات نظرية عديدة ، حتى يمكن تأسيس علاقاته التركيبية بناء على مجموعة من التصورات، باعتباره يمثل محصلة للممارسة الديمقراطية التي تضعف حالة التوتر والصراع بين قوى المجتمع المختلفة، وذلك على الأقل انطلاقا من اعتبارين أساسيين هما:

([1]) انظر/ الاعلان العالمي للحق في التنمية في:http://www.un/org

– أهمية الديمقراطية بالنسبة لتحقيق السلم والتنمية ، بعد أن أثبتت التجارب الدولية بأن الديمقراطية لا تنهار في البلدان التي يرتفع فيها مستوى دخل الفرد ،كما أن الدول الديمقراطية لم تعرف ظاهرة المجاعة عبر التاريخ.[1]

– اتسام التنمية بطابع الانتقال الإرادي المخطط والمنظم والمبرمج نحو الوضع الأفضل، واعتبار التنمية المعاصرة بأنها تنمية مستدامة تتشكل من بناء توليفي عام يقوم على تنمية بشرية ذات بعد إنساني – عقلاني، على اعتبار أنها تسعى إلى توسيع قدرات البشر من خلال الاهتمام بفكرة الاستثمار في الرأسمال البشري والتركيز على مبدأ التمكين، حيث تنطلق مقاربة التنمية المستدامة بدرجة أولى من فكرة أساسية مفادها أن البشر هم ثروة الأمم الحقيقية ومحور التنمية وغاياتها المختلفة، بفضلهم يتم تحديد وظيفة التنمية و توسيع خيارات الناس وصقل مهاراتهم وخبراتهم ، بالنظر لأهمية العلاقة المتداخلة بين ادوار الحكامة ومفاهيم الاقتصاد والمجتمع والبيئة كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الأعمدة الأربعة للتنمية المستدامة

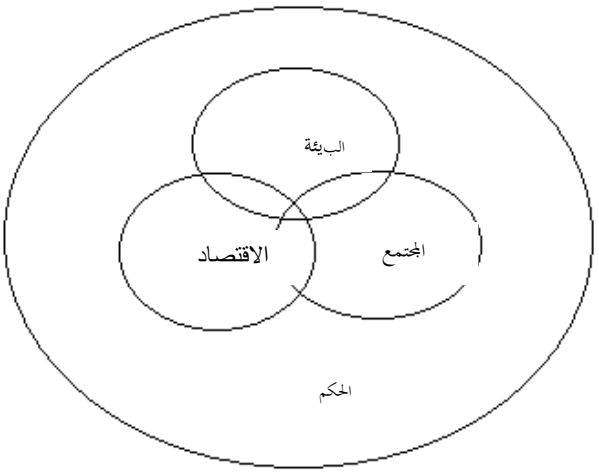

Source :Ludovic schneider , le développement durable territorial , France, Editions Afnor, 2010, p6.

فالتنمية حسب هذه المقاربة ، تعتبر موالية للناس والطبيعة والمرأة و تفتح الفرص أمام الأجيال الحاضرة والمستقبلة كما ترعى نظم الطبيعة والبيئة ، كونها توجد من خلال الناس ولأجلهم وبفضلها يتم توليد النمو

([1]) Voir: Robin Harding and Leonard Wantchekon, The Political Economy of Human Development, Human Development Research Paper, 2010/29, United Nations Development Programme Human Development Reports Research Paper October 2010,p14 à suiv . in : http://www.rrojasdatabank.info/HDRP_2010_29.pdf

الاقتصادي و توزع فوائده توزيعا منصفا، و يكرس تمكين الناس و عدم تهميشهم أو التمييز بينهم على أساس الجنس أو النوع أو العرق أو الطبقة ، لأن غايتها القصوى في هذا الإطار هو إعطاء الأولوية للفقراء وتوسيع نطاق اختياراتهم وإتاحة فرص مشاركتهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم[1].

الأمر الذي يجعل التنمية بهذا المفهوم ، لا ترتكز فقط على البعد الجماعي الوظيفي وإنما على مخرجات العمل الأفضل أيضا، كونها تسعى دائما إلى تحقيق ما هو أفضل من خلال الاستماع للأفراد وتوسيع مجال خياراتهم ودعم أدوارهم التشاركية المدنية ، بل و تبني الأسلوب اللامركزي[2] ، باعتباره ألية هامة في تسهيل وتأطير المشاركة الفعلية من خلال جوانب كثيرة ، كتقريب الإدارة من الموطن ،والاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة ، ورفع وعي الانسان ، وتحفيز درجة الإقبال على ممارسة الحق التنموي في كل ما له علاقة بجوانب الحياة الآنية والمستقبلية ، تماشيا مع طروحات العدالة الجيلية التي تؤكد على ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال و تلبية احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات المستقبل[3].

ذلك، أن العملية التنموية وفق هذه المقاربة ،تحتاج إلى العديد من العوامل لأجل استدامتها واستمرارها ، ولعل من أهمها مايلي:[4]

- عامل الاستمرارية لضمان التنمية المستديمة .

- عامل التوازن لتحقيق مبدأ التوازن بين متطلبات الحاضر والمستقبل وعدم استنزاف الموارد المتاحة ، بالإضافة إلى مراعاة حق التوازن على مستوى الأقاليم والمناطق في تلبية جميع الجوانب التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، و بما يحقق التوازن الوظائفي بين مكونات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لأجل ضمان تكييف حجم الطموحات والمطالب مع حجم الموارد والامكانات .

---

[1])انظر/ التنمية المستدامة مفهوم تعريف وابعاد ومكونات ، في : https://sustainability-excellence.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF/

([2]) Henri Bartoli, Opcit, p78.

([3]) Voir : Lorenzo G. Bellù, Development and Development Paradigms A (Reasoned) Review of Prevailing Visions, FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS, EASYPol Resources for policy making, p2 àsuiv,
in :http://www.fao.org/docs/up/easypol/882/defining_development_paradigms_102en.pdf

([4]) انظر مثلا / الشاذلي بية الشطي ، ((التنمية المستدامة والامن المستدام))، مجلة العلوم الاجتماعية –المركز الديمقراطي العربي، العدد10، سبتمبر 2019، ص117 ومابعدها.

– عامل الشمول: لكون التنمية تشمل جميع الجوانب وكافة الأفراد.

–عامل المشاركة: لكون التنمية المستدامة توسع من مجال التشاركية المدنية وتتطلب تضافر جميع الجهود والطاقات لتعزيز التعبئة المطلوبة في عملية التنمية مهما كانت ضعيفة وقليلة الكفاءة .

– عامل التدرج : لأن عملية التنمية المستدامة تتطلب التدرج المدروس بشكل قبلي وبعدي لتحقيق الأهداف المنشودة.

–عامل المرونة: لضمان قدرة العملية التنموية على التكيف مع كل المستجدات .

– عامل الجودة : لأن التنمية المستدامة تتطلب الجودة في الأداء والإيمان بالقدرة على الابتكار والإبداع.

وعلى العموم ، ترتبط العملية التنموية حسب مقاربة التنمية المستدامة ارتباطا مباشرا بعملية درء التهديدات والأخطار التي قد تعترض حياة الإنسان ، مادام هناك تداخل بين جوانب التنمية وجوانب الأمن والسلم، حيث يرتبط الأمن البشري بحماية البيئة والحفاظ عليها خاصة مع التغير والتطور الذي عرفه مفهوم السلم والأمن بعد الحرب الباردة، عندما ظهرت مقاربة الأمن الإنساني كتوجه جديد لتجاوز الطرح الأمني الكلاسيكي الذي كان يركز على الدولة وأمنها بشكل اكبر ، باعتبارها واحدة من المقاربات النظرية البديلة التي حولت التركيز من ما هو عام (الدولة) الى ما هو خاص (الفرد) ، من خلال طرح فكرة الأمن المجتمعيSocial security للإشارة إلى مسائل أمنية كثيرة تتعلق بالأفراد والمجتمع كالأمن الغذائي والأمن الصناعي والأمن الثقافي والأمن الاجتماعي والأمن بالتراضي .... وغيرها.

الأمر الذي وسع مدلولات الأمن وجعل مقاربته الإنسانية تتصف بالشمولية والاتساع، بل و قد أعتبرت من أهم الصعوبات التي منعت من الوصول إلى تعريف موحد ومحدد في هذا الإطار، رغم تمسك الرؤية الأممية بمركزية الإنسان كوحدة أساسية في التحليل ، كما يتجلى في العديد من التقارير الإنمائية PNUD وبخاصة التقرير الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1994 . [1]

ونقصد هنا بالتنمية الإنسانية المستدامة الشاملة والواسعة التي تعزز التشاركية المدنية و التنمية الاجتماعية التي تساعد على إشباع وتلبية مختلف الحاجات وليس فقط التنمية الاقتصادية التي تركز على مواضيع معينة كالناتج

([1])voir/lesnouvellesdimensionsdelasécuritéhumaine,p23àsuv,in :http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1994_frcomplet_nostats.pdf,.

القومي والتصنيع ومعدلات النمو ، مادام أن الأمن الإنساني يعبر في معناه العام عن مسألة الانعتاق والتحرر من جميع التهديدات التي قد تؤثر على حياة الفرد وسلامته، سواء نتيجة انتشار الفقر وضعف مستوى الدخل أو بسبب انعكاسات عوامل متوسط العمر المتوقع والأمية والحرمان من المشاركة في إدارة الشؤون العامة...وغيرها.

فمن الناحية العملية ،يلاحظ أن المفهوم العام لمصطلح الأمن الإنساني قد عرف تطورا من مجتمع إلى أخر ، فمثلا يركز المفهوم العام للأمن الإنساني على ضرورة الخروج من التوصيف الذي يحصره في مجرد التحول من مفهوم آمن "الدولة" إلى مفهوم آمن "الفرد" ، والأخذ بالمنظور الجديد الذي يراعي فيه الحاجيات الفردية ويحاول تلبيتها لضمان السلم والأمن الدائمين.[1]

أما مقاربة الحرمان النسبي فقد ركزت على مسألة الارتباط بين مستوى الاشباعات والعنف داخل المجتمع ، حيث يعتبر الحرمان حسب جيمس دايميز وروبيرت جور ذو صلة مباشرة بالعنف، مادام تفشي العنف داخل المجتمع يكون من خلال التذمر الفردي والجماعي ويؤول إلى حالة التمرد أو الثورة ، ووفق فكرة التوقعات التي يستحيل تحقيقها أو نتيجة لوجود هوة غير محتملة بين ما يريده الناس وما يحصلون عليه، و درجة الفارق القائمة بين مستويات التوقع والإشباع ' فإحساس الأفراد بالظلم وغياب العدالة الاجتماعية التي هي فكرة لا تنطوي على مجرد عدم إيقاع الضرر بالغير وإعطاء كل حقوقه وإنما تنطوي أيضا على شيء أعمق من ذلك وهو التوازن المستهدف تحقيقه بين المصالح المتعارضة بغية كفالة النظام اللازم للسلام في المجتمع الإنساني وتقدمه[2]، يجعل من السهولة بمكان فسخ العلاقة بين الدولة والمجتمع خصوصا في المجتمعات ذات الحكم غير الديمقراطي، حيث لا وجود لإرث من المواطنة المشتركة والمتساوية قانونيا.

فمعظم هذه الدول حسب إدوارد عازر تحتكر السلطة بها جماعة وطيدة، وتستغل الدولة كأداة لتحطيم مصالحها على حساب بقية الأفراد وتوزيع وسائل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية دون تساوي ، مما يزيد

([1]) voir : ((La sécurité humaine en théorie et en pratique)), Application du Concept de Sécurité Humaine et Fonds des Nations Unies pour la Sécurité Humaine, Unité sur la Sécurité Humaine Bureau de la Coordination des AffairesHumanitairesNationsUnies,p6àsuiv,in :https://www.unocha.org/sites/dms/HSU/Publications%20and%20Products/Human%20Security%20Tools/Human%20Security%20in%20Theory%20and%20Practice%20French.pdf

([2]) ديفيد بوتر ، ديفيد جولديلات، مارغريت كلوه ، بول لويس ، الدمقرطة : التحولات السياسية تحو الديمقراطية في العالم ، ترجمة عبيد ابو شهيوة ، ومحمود محمد خلف ، ليبيا ، المؤسسة العامة للثقافة ، 2011، ص327

من فرص النزاعات الاجتماعية، مادامت الحاجة تعبر دائما عن حالة من عدم الاستقرار و الإتزان أو الخلل الذي يصيب التركيب البنائي، ووظائف النسق للمواقف الطارئة وغير المتوقعة، الأمر الذي يهدد دائما بظهور ردود عنيفة للسلم.

كما يؤكد C .THomas أن البعد الاقتصادي للأمن الوطني ذو أهمية قصوى بدعوى أن الأمن لا يرتبط بالمسائل الداخلية أو العسكرية فحسب بل يتعداها إلى تأمين الأنظمة الغذائية النقدية والتجارية، من منطلق أن الحاجات الإنسانية الأساسية Basic Human Needs تعد عنصرا هاما من عناصر الأمن الوطني ، لأن السلم والأمن يعني بالدرجة الأولى ضمان الرخاء والرفاهية للفرد وبالتالي عدم تكبيل حريته بالفقر والجوع والحرمان. ، كون الفرد يكون مؤمن إذا توفر لديه كل شروط الانعتاق المالي والاقتصادي والتجاري والاجتماعي وحتى السياسي، كما يعتبر توزيع الثروة داخل المجتمع من أكبر مصادر الصراع بين المصالح في المجتمعات المعقدة، فالنظام الطبقي يخلق دائما عدم الرضا بين المستويات الأدنى والمستويات الأعلى مما يجعلها مصدر خلافات تؤدي غالبا إلى حدوث أعمال عنف،[1] وكذلك اللامبالاة وعدم المساواة والتهميش والإقصاء والفساد تولد بالضرورة الإحباط الاجتماعي الذي هو شعور سلبي كامن يشبه الماء المحصور الذي لايجد قنوات للخروج وغالبا ما يكون الخروج في شكل انفجار لغياب الأطراف القانونية للتعبير والممارسة.[2]

المطلب الثالث: أثر التشاركية المدنية على سلم التنمية : إن الحديث عن أثر التشاركية المدنية على سلم التنمية، لا يمكن إلا من خلال تحليل أوجه العلاقة القائمة بين اتجاهات التشاركية المدنية و الديمقراطية من جهة وبين التشاركية المدنية والسلم من جهة ثانية ، كون الديمقراطية لا تعرف في معناها العام إلا كنظام حكم يمثل سلطة الشعب ، تماشيا مع شعار جتيسبرغ Guttysbirg الذي يحدد كينونة الحكومة الشعبية (بواسطة الشعب ومن اجل الشعب). وأن المقصود بالشعب كسيد جماعي، لا يعني السلطة Pouvoir أو الأمة Nation وإنما مجموع المواطنين المحكوم عليهم بروحهم وضميرهم، أما الحكام فهم مجرد مؤتمنين أو مفوضين لا غير [3] ، مادام أنهم يمثلون في جوهرهم مجموع القوى المجتمعية الفاعلة التي تقوم بوظائف التشاركية المدنية ، وعمليات التوازن والانسجام بين ما هو تمثيلي وما هو مباشر في أن واحد .

([1])سيمور مارتن ليبيست ، رجل السياسة الاسس الاجتماعية للسياسة ، تعريب خيري حماد وشركاه، بيروت ، منشورات دار الافاق الجديدة ،1960 - ص19.

([2])سمير الحامدي ،ربيع الغضب (مقاربة اولية) ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ، 2012، ،ص47

([3]) انظر / يودون وف بوريكو، مرجع سابق، ص312.

ومن هنا، يمكن تحديد دعائم العلاقة التكاملية بين الديمقراطية والتشاركية المدنية انطلاقا من عوامل مختلفة ، مادام أن الشرعية التي يتمتع بها الحكام لا يمكن إقرارها في الممارسة الديمقراطية المعاصرة إلا من خلال آليات الدينامية الانتخابية التي تشكل في مجملها أداة أساسية في تحقيق الاستقرار و تقليص حدة النزاعات داخل المجتمع، وأن خاصيتها التدخلية التي تتميز بها أثناء القيام بعمليات الاختيار والتناوب، تتطلب من المواطنين لعب دور أساسي في اختيار حكامهم ، سواء بصفتهم ناخبين وقبولهم مبدأ المشاركة في الانتخابات ، أو بفضل قدرتهم على تحمل مسؤولية مراقبتهم الاجتماعية والسياسية، لضمان احتفاظهم الدائم بمسألة التناوب على السلطة.

ما يعني في المقابل، أن الديمقراطية لا تكون من دون تمثيل ، وأن عملية الاختيار الحر للحكام من قبل المحكومين ستكون من دون معنى إذا لم يكن لهؤلاء المحكومين القدرة على التعبير عن احتياجاتهم وردود أفعالهم[1]، انطلاقا من منشأهم الأصلي ألا وهو المجتمع المدني civil society ، مادام أن المشكلة في هذا الإطار لا يمكن أن ترتبط فقط بعنصر فعالية الاختيار، وإنما أيضا بالتساؤل الذي ينبغي إن يطرح بشكل عام حول الشروط الملائمة التي تضمن التمثيل الفاعل لمختلف مصالح القوى المجتمعية ومشاريعها ؟

فإذا كانت المسألة الديمقراطية بهذا الخصوص تتعدى سلسلة الطلبات والرغبات التي تعكس إرادة الناخبين ، فان تركيزها على كيفية تحديد سياسة تمثيلية معبرة عن مصالح الأكثرية، يجعل من هذه الممارسة الديمقراطية تقوم أولا وقبل كل شيء على أسس مجتمعية متينة ، غايتها القصوى هي كيفية تحقيق عملية التواصل أو التجاوب مع الطلبات المجتمعية والعروض السياسية المواتية[2] ، مادام أن بلوغ أقصى درجات قوة الديمقراطية يكون عندما توجد معارضة مجتمعية عامة وواسعة تمارس ما يسميه علماء السياسة بالرقابة المواطنية.

كون فعالية الرقابة المواطنية لا تكون بحسب آلان تورينA. Tourain (1868-1951) ، إلا بعد أن يتم إشراك المواطنين في القرارات التي تهم مصالحهم ، وأن تحقيق مبدأ "عدم وضع الثقة الكاملة في الحكومة" لا يكون في ظل غياب الرقابة المجتمعية المطلقة (سلطة المراقبين) عبر الآلية الديمقراطية التمثيلية وحدها، مادام أن

(1) الان تورين ، ماهي الديمقراطية؟حكم الاكثرية ام ضمانات الاقلية،ترجمة حسن قبيسي، ط 2،بيروت، دار الساقي ،2001.،ص73
(2) المرجع نفسه، ص73

الديمقراطية المحلية جاءت من اجل التقليل من الانعكاس الشامل الذي يمكن أن يحدث فيما يتعلق بإعادة تقييم المجتمعات أو بروز ولادة جديدة للديمقراطية بعد وقوع أزمة الديمقراطية التمثيلية. [1]

إن العلاقة بين التشاركية المدنية والديمقراطية ينتج لنا ديمقراطية تشاركية ، تضمن الإشراك الفعلي للمواطنين في تدبير الشأن العام لمواجهة التحديات التي تطرحها التنمية، كما تسمح بتعلم الناس كيفية التعبير عن أفكارهم بدون خوف أو وجل، حيث تكون المشاركة المواطنية هنا كأداة أساسية لأجل التوصل إلى آراء ناضجة بدلا من قبول آراء الجماعة أو الدولة بدون تفكير.

ذلك ،أن التشاركية المدنية المجتمعية هي إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع من خلال إرادة التغيير التي تحملها دائما ، حيث يمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي حر وعادل ، يحرك همم وطاقات المواطنين ويحفزهم لأجل مواجهة تحديات التنمية المختلفة ، كون الديمقراطية تمثل أفضل مناخ لازدهار التشاركية المدنية بكل أنواعها السياسية والاجتماعية والإنمائية .

فإذا كان التركيز على عوامل حرية الرأي والمعتقد والنقد و الشفافية يمثل أمرا ضروريا لدرء ظاهرة انتشار الفساد في المجتمع ، فان سيادة مبدأ الثقة بدوره يمكن أن يشكل دعما هاما لمختلف الأفراد والجماعات من اجل تغيير واقعهم المعيش داخل المجتمع بما يتماشى وأهدافهم وطموحاتهم ، كون التنمية بالأساس ما هي إلا محصلة مرحلة الثورة الصناعية التي سبقت مرحلة ظهور الديمقراطية والمجتمع المدني ، وأن جوانب علاقتها بالتشاركية المدنية لا يمكن حصرها فقط في الدور العملي الذي يقوم به الأفراد والجماعات من اجل التكيف مع متطلبات التنمية المختلفة، و إنما أيضا في قوتها الدافعة التي تتمتع بها لخلق تنمية قادرة على مواجهة المعوقات التي تثبط النزعة التشاركية ذاتها.

وعلى هذا الأساس جاء الاختلاف بين الباحثين والدارسين في مجال السياسة والاقتصاد، حول تحديد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، رغم اتفاقهم على وجود علاقة قوية بينهما ،حيث انقسموا إلى اتجاهين أساسيين:

أ- اتجاه يؤكد حقيقة تبعية الديمقراطية لعملية التطور آو النمو الاقتصادي، من منطلق أن التنمية الاقتصادية توفر المناخ الملائم للديمقراطية، كما هو الشأن بالنسبة لسيمور مارتن ليبست S. M. *Lipset* و دانييل ليرنر *D.*

(1) Voir :Jean-Jacques Raynal, Histoire des grands courants de la pensseé politique, France,hachette livre, 1999, P104.

Lerner وهورو ويتز ايرفنج لويس H. I. Louis وايفرت هاجنE. Hagen ،حيث يربط هاجن بين المنافسة السياسية والديمقراطية وبين التقدم الاقتصادي والديمقراطية ، أما عالم الاجتماع السياسي الأمريكي مارتن ليبست ودانيال ليرنر فيؤكدان على أهمية الربط بين عوامل التحضر والتعليم والتصنيع والمشاركة السياسية والديمقراطية ، حيث صنفت الدول إلى ديمقراطيات وديكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة [1]، مادام أن تحقيق الديمقراطية يكون مرهون دائما بعامل الإنجاز الاقتصادي الذي يساعد على بناء المؤسسات الديمقراطية السياسية الغربية، مما يعني أن التشاركية المدنية لا تتحقق إلا عندما يكون هناك تطور في المستوى المعيشي للفرد ، حيث لابد من زيادة اكتساب الفرد للمهارات والفرص ودوافع الاشتراك في إدارة الشؤون العامة، بالإضافة إلى ولادة الالتزام المدني لديه و رفع مستوى انخراطه في الشأن العام كما يجب توفير المناخ الملائم للممارسات الديمقراطية الحقة من أجل بناء المؤسسات القوية والفعالة.

كما أن إيجاد تنظيمات قادرة على الربط بين طموحات وحاجات الفرد ورغبته في العمل من أجل التنمية، يتطلب بالضرورة وجود فرد أو مواطن يتمتع بثقافة مختلفة من حيث طريقة التفكير والنظرة للسلطة و نمط عاداته وتقاليده و الدين الذي يعتنقه، حيث تقترن المشاركة الفعلية في كل الأنشطة الاجتماعية غالبا بقيمة الحرية واحترام القوانين كما تقوم عليه اليوم الفلسفة الديمقراطية' ولا يمكن القيام بالإدارة المستدامة للموارد في القرن الواحد والعشرين بوجود إدارة مركزية غير شفافة بل أن تحقيقها يكون من خلال اتخاذ القرارات مع أولئك الذين يتأثرون بها ، مادام أن الاتجاهات التنموية المعاصرة تؤكد على أهمية العلاقة بين التنمية و الديمقراطية بالتظر لدور الحرية في تجسيد الديمقراطية وتركيز التحليل التنموي على الحق في التنمية باعتباره حقا من حقوق الإنسان الذي يشكل الأرضية لباقي الحقوق الأخرى رغم أن وجود تجارب تنموية تحققت دون ديمقراطية.[2]

الأمر الذي يعني أن الإشكالية دائما تبقى حول الكيفية التي تؤدي بالنمو الاقتصادي إلى تحقيق التنمية البشرية لضمان المشاركة في ثمار النمو ، حيث أن تحقيق النمو بمعدلات جيدة في ظل عدم قدرة السوق على ضبط العدالة التوزيعية، يفرض وجود قيادة سياسية رشيدة تعمل على التوزيع العادل لهذا النمو، من اجل ضمان الانعكاس الأمثل لمعدلات النمو الاقتصادي على التنمية البشرية التي تتطلب مجموعة من الشروط، كالتوليد

---

[1]) جلال عبد الله معوض ،((المادية الامريكية وعلاقة المتحيز الاقتصادي بالتطور السياسي))، في: عبد الوهاب المسيرى (تحرير)، اشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد ، ج1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ـ الولايات المتحدة الامريكية ، مؤسسة انترناشيونال غرافيكس ، 1995، ص131-133.

([2]) Philippe Marchesin,((démocratie et développement)) , revue tiers monde , T.XLV, N°179 Juillet-Septembre 2004, P489 à suiv.

المستمر للعمالة المنتجة ، وتجسيد التشاركية التي تضمن التمكين والمشاركة والديمقراطية ، وتحقيق المساواة من خلال توسيع قاعدة المنافع، و الحفاظ على النزعتين المستقبلية والانتمائية من خلال عدم تهديد احتياجات الأجيال القادمة وعدم إلغاء الهوية الثقافية للأفراد ، بالنظر لأهمية البعد البشري في التحليل الاقتصادي والتنمية المستدامة.[1]

رغم أن النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته بعض الدول غير الديمقراطية ، قد جعل فريق من الباحثين ينفي حتمية الربط بين التنمية والديمقراطية ، على اعتبار أن الديمقراطيات الجديدة أو الناشئة لا يمكنها البدء في ترسيخ الديمقراطية إلا بعد استكمال تحقيق الإقلاع التنموي المطلوب، بسبب افتقارها لوجود مؤسسات قوية مثل الديمقراطيات الراسخة،وتميزها بخاصية مركزية القرار وغياب البيئة والكفاءة اللازمة لفرض آليات التشاور واحترام الرأي الآخر و ضمان وجود مجتمع مدني قوي ومهيكل.

وعموما ، إذا كانت التشاركية المدنية عادة ما يتم استعمالها في سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، فان ارتباطها بالأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد على صعيد الشؤون العامة، قد يطرح أهمية صلتها بحقوق الإنسان، سواء لأن حق الفرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة يكون حسب المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل مباشر أو عن طريق الاختيار الحر للممثلين ، أو لأهمية مساواته نفس الحقوق مع غيره في تقلد الوظائف العامة ، مادام أن الإرادة الشعبية تعكس حالة التعبير عن مصدر السلطات بواسطة انتخابات دورية حرة و نزيهة. [2]

فالمنظور الحقيقي للتشاركية بالنسبة للسلطة السياسية الحاكمة ، لا ينبغي أن يضمن حق المشاركة لكل الأطياف فقط من خلال مبدأ الأغلبية الذي يؤسس شرعيتها القانونية على أساس الاختيار الشعبي، وإنما يجب أن يدعم أيضا مجال مساهمة المواطنين في إدارة شؤونهم بوصفهم مستفيدين ومستعملين للمرافق العمومية ،

([1])Bruno boidin ,((Développement humain, développement durable et « pays en développement » : comment articuler et mesurer les différentes dimensions ?)),développement durable et territoires ,dossier 3/2004, in : https://journals.openedition.org/developpementdurable/107

[2]) انظـــر ، الاعـــلان العـــالمي لحقـــوق الانســـان ، فـــي:- https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%20%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%E2%80%94%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9,%D9%8A%D9%86%D8%A8%D8%BA%D9%8A%20%D8%A3%D9%86%20%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81%D9%87%20%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D9%88%D8%A8

بما يساهم في ترشيد القرارات و يضمن احتياجاتهم الحقيقية ،على أساس أن التشاركية المدنية تهدف إلى تنفيذ القرارات العامة بشكل سهل بالدرجة الأولى ، ثم تنمية الاتجاهات الايجابية لدى الأفراد من خلال دعم قيم الاعتماد على الذات وتعويدهم على إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة بدل اتكالهم الدائم على الحكومة في كل الأمور .

ذلك أن نجاح السياسات التنموية مرهون بمدى تعبئة الأفراد وحرصهم الدائم بها، وقلة تذمرهم في حالة فشلها ، بالإضافة إلى إمكانية تفادي أعمال العنف وتشجيعهم على تحمل المسؤولية ، مما يساهم في زيادة روح الثقة المجتمعية التي تضمن التكافل والتعاون و الاستقرار الاجتماعي ، فلا تنمية مجتمعية من دون إدراج مبدأ المسؤولية الاجتماعية [1] ضمن الثقافة المجتمعية، ولا يمكن تعزيز الحوار الاجتماعي دون تشجيع مبدآ التوافق في الآراء كأداة لتعزيز السلم والاستقرار وتنشيط الاقتصاد في المجتمع.

فإذا كان منظور السلطة غير الشرعية للتشاركية المدنية عادة ما يكون مبني على تصورات مختلفة ، فان نمط التشاركية الإنمائية قد يختلف هو الآخر من منطقة لأخرى ، حيث يجب بناء الديمقراطية التشاركية على محاور عديدة ، بدءا من متطلبات توفير المعلومة (مستوى الإعلام Média) وطلب رأي المواطنين (مستوى الاستشارة Consultation) والتفاعل معهم (مستوى التشاورConcertation) وانتهاء باتخاذ القرار المشترك(co-décision) الذي يجمع بين دور الأجهزة الرسمية ودور المواطنين العاديين. [2]

كما يجب الاعتماد على آليات التعبئة الشعبية و رفع الشعارات ذات العلاقة بانجازات التنمية لأجل الحفاظ على نظام الحكم وشرعنته (حالة دول جنوب شرق آسيا) أو حصر التشاركية المدنية في جانبها الصوري من خلال السماح بوجود تعددية صورية وموجهة و تنظيم انتخابات شكلية لإرضاء الخارج (حالة الدول العربية) ،و عدم تفعيل التشاركية المدنية سياسيا واقتصاديا بسبب غياب التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي بين جميع الشرائح الاجتماعية ، مما يجعل الخط التنموي متوازيا مع زيادة عدد الفقراء (حالة منطقة امريكا اللاتينية) كما سوف نرى لاحقا.

[1]) ددافيد بينتام ، ((الديمقراطية (مبادئ، مؤسسات، ومشاكل)) ، مجلة الفكر البرلماني، مجلة مجلس الأمة ، العدد5، أفريل 2004،ص20

[2]) انظر / دليل المساءلة الاجتماعيّة على المستوى المحلي ، في:

https://cilg-international.org/wp-content/plugins/pdfjs-viewershortcode/pdfjs/web/viewer.php?file=https%3A%2F%2Fcilg-international.org%2Fwp-content%2Fuploads%2F2020%2

المبحث الثالث: دوافع التشاركية المدنية – المواطنية ومدى فعاليتها المحلية و القرابية .

ارتباط فعالية التشاركية المدنية بمجموعة من الدوافع والمحفزات ذات العلاقة بحقوق المواطنة المدنية المختلفة ، قد جعل التركيز في هذا المبحث منصبا على تحليل وتفسير مختلف الدوافع التي تقف وراء قيام التشاركية المدنية – المواطنية واستمرارية أنشطتها التنموية والتضامنية في المجتمع من خلال التركيز على مختلف جوانب الثقافة الديمقراطية والولاء الاجتماعي وحب المصلحة العامة وخدمة الشأن العام وغيرها ، بالإضافة إلى التركيز على و أهمية منظمات المجتمع المدني في تفعيل التشاركية المدنية باعتبارها ركيزة أساسية في تعزيز العمل المدني وتوسيع جوانب مشاركته في تحقيق التنمية ، خاصة ما يتعلق بدور مقاربة إدارة القرب في استثارة دوافع المشاركة المحلية وتوسيعها وضمان الانخراط الفعال فيها ، وذلك وفقا للمطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول: دوافع التشاركية المدنية – المواطنية .

المطلب الثاني: أهمية منظمات المجتمع المدني في تفعيل التشاركية المدنية .

المطلب الثالث: دور مقاربة إدارة القرب في توسيع مجال المشاركة المحلية.

المطلب الأول: دوافع التشاركية المدنية–المواطنية: يمكن الإشارة في البداية إلى أن الإطار العلائقي القائم بين التشاركية المدنية والاستقرار الاجتماعي يمكن إبرازه من نواحي مختلفة، مادام أن حاجات الفرد تعتبر من الناحية النظرية بمثابة الدافع الأول الذي يمده بالطاقة اللازمة لإصدار سلوكيات معينة ، حيث يتم حدوث التشاركية المدنية بناء على عملية الاستثارة الشخصية لحاجات الأفراد ، وكيفية تعاملهم مع حاجاتهم ، كون عملية تعظيم الحاجات تزيد من احتمالات قيام الفرد بالسلوك التشاركي.

وان الاشتراك في التنظيمات الاجتماعية يمكن أن يدفع المواطن – الفرد من جهة أخرى إلى المشاركة الفعالة ، إذا نجحت في تنمية حاجاته الإنسانية ومكنته من تحقيق اشباعاته ذات العلاقة بمختلف الفوائد الاجتماعية الضرورية التي تنتجها التشاركية ذاتها، مادام أن الهدف الأساسي من التشاركية هو أولا قبل كل شيء تحقيق الإجماع وتعميق الشعور بالمسؤولية لدى الحاكم والمحكوم ، بالإضافة إلى مواجهة ظواهر الظلم والطغيان والتسلط والتخفيف من حدة التوتر والاحتقان وجعلها وسيلة لتحقيق التنفيس وإشباع الحاجات النفسية للأفراد وإبعادهم عن استخدام العنف كوسيلة للتعبير ، رغم أن العنف يعتبر نوعا من المشاركة ولكن بطابعها السلبي وليس الايجابي.

فإذا كانت المواطنة تمثل حقوق الفرد وواجباته التي تقع عليه في ظل انتمائه إلى الدولة القومية ، فان معناها الاصطلاحي قد تطور وجعل الاهتمام حسب البعض يركز على ما هو حقوقي أكثر مما هو واجبات ، حيث تعتبر الحقوق المدنية ضرورية لتحقيق الحريات في المجتمع في حين تعبر المواطنة الاجتماعية عن نظام الرفاهية والتعليم والحياة الكريمة [1]، مادام أن المواطنة تمثل عملية فكرية بالأساس وليس ممارسة كما هو الشأن بالنسبة للوطنية، وقد ارتبط تطورها بجوانب وأفكار أساسية كفكرة الشعب صاحب السيادة وفكرة الحقوق الأساسية التي تركز على الفرد كانسان وكمواطن، بالإضافة إلى عمليات الاستجابة للحاجيات والمطالب. [2]

ذلك، أن التشاركية المدنية بصورها الاجتماعية والسياسية والإنمائية تعزز الاستقرار والسلم الاجتماعي في الحياة العامة، وتؤدي كما يقول لين إلى إشباع العديد من الحاجات لدى الأفراد[3]، سواء على صعيد العلاقات

[1]) انظر / جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، مجلد 3، ترجمة: محمد الجوهري (واخرون)، القاهرة ، المركز المصري العربي،2011 ،ص1412

[2]) انظر/ يعقوب يوسف الكندري ، حمود فهد القشعان ، محمد عبد العزيز الصويحي، ((قيم الانتماء الوطني والمواطنة : دراسة لعينة من الشباب في المجتمع الكويتي) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد142،ص 24.

([3]) انظر / بسيوني حمادة ، دراسات في الإعلام والتكنولوجيا الاتصال والرأي العام،القاهرة ، عالم الكتب، 2008، ص142.

والصداقات الاجتماعية آو على صعيد التخفيف من التوترات النفسية والحاجات الشخصية لفهم الآخر وممارسة القوة على الآخرين، و من ثم ضمان الشعور بالمقدرة وتنمية قنوات المشاركة الفعالة داخل المجتمع وتعزيز السلم ، كون المشاركة تشكل جزءا هاما من سياسات التنمية الشاملة والمستدامة التي تحتاج ليس فقط لوضع إستراتيجية شاملة للتعبئة الاجتماعية وإنما لربطها بفلسفة تعلم مبتكرة تأخذ بعين الاعتبار جميع احتياجات الإنسان في الحاضر والمستقبل على حد سواء .

وبناء على ذلك يمكن تحديد بعض المبررات التي تدعم الحق في التنمية محليا وشعبيا كمايلي:

أولا– النهوض بالتنمية بصفتها عملية إستراتيجية إنمائية شاملة تقوم على موارد مادية وبشرية وفنية متعددة، حتى يمكن تدعيم الإمكانات الذاتية ، و تركيز الجهود الوطنية على الجهات الفاعلة والديناميكية ، والاستفادة من السياسات والقرارات الحكومية و مختلف المساعدات الإنمائية ، و من ثم تشجيع قيم الإبداع والتضامن وروح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع الواحد ، وتشكيل بيئة قادرة على تحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق التكامل بين مختلف مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة و من ثم المساعدة على تهيئة الظروف والأوضاع المناسبة لبعث مفهوم تنموي جديد ، يؤكد على البيئة المبتكرة ، وأدواتها العملية التخطيطية، واللامركزية ، والمشاركاتية. [1]

ثانيا: الالتزام بمجالات التشبيك والشراكة في تعزيز قيم التبادل والتعاون في المجتمع، حتى يمكن دعم روح المبادرة الشركاتية على صعيد الفرد والمنظمة والمجتمع ، وتوجيه جهود التنمية وفقا لقاعدة من القاعدة إلى القمة ، ومن ثم محاربة أفات الإقصاء والتهميش الاجتماعي للأفراد والجماعات ، وتفعيل دور الجمعيات المجتمعية، ومؤسسات السلطات المحلية والحكومية، وتحقيق التنمية الذاتية، وتحديد احتياجات وقدرات وتوقعات السكان ، و تثمين مواردهم المحلية ..وغيرها. [2]

ثالثا : تعزيز الأداء الديمقراطي وشفافية العمليات والأنشطة والإجراءات التنموية، وإعطاء صوت لمنظمات المجتمع المدني لمحاربة الفساد وتكريس قيم الحرية المدنية والنزاهة والأمن، والمشاركة العامة في تحديد الأولويات

([1])Voir : Rapport n°1, Développement local :CONCEPTS, Stratégies et Benchmarking , Ministère de l'Industrie, des Etudes Economiques et des Statistiques Série Politique économique , EfficacitéCompétitivité Croissanceet développement, 1ère contribution de MPEPI au débat sur la promotion du développement local en Algérie ة Septembre2011p7-9,,in: www.mdipi.gov.dz/.../pdf/Developpement_local__concepts_strategies_et_benchmar

واحتياجات الأشخاص الأكثر ضعفا، و القضاء على الفقر ، وحماية البيئة ، و تعزيز المساواة بين الجنسين ، لتقليل حجم العنف في المجتمع[1] ، تماشيا مع التوجهات الجديدة للموجة الديمقراطية الثالثة ، التي تركز على مؤشرات قياس جودة الديمقراطية ، كفعالية المؤسسات السياسية ، مستوى نشر الديمقراطية ، وتحقيق حكم القانون ومساءلة السلطة ، واحترام حقوق الإنسان ، واستخراج الضريبة... وغيرها .[2]

رابعا: بلورة مناهج جديدة للمشاركة في الحكم ، لأجل دعم دور الشبكات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة ، وتعزيز عمليات إشراك أصحاب المصلحة في القطاعات والولايات، و بناء التوافقات في الآراء ، كون ميزة وسائل التكنولوجيا والاتصالات اليوم . لا تكمن فقط في تسهيل عمليات التنفيذ وتدفق المعلومات باستخدام الانترنت، و انما ترتبط أيضا بتحديد فئات المنخرطين في اتخاذ القرار ، و توسيع مجالات الربط المشتركة بين الناس والأفكار والمؤسسات، وتحسين مستويات الرصد والتبادل في الموضوعات البيئية والاجتماعية والمعلوماتية....[3]

خامسا –تحقيق العدالة بين الأجيال من خلال تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحق الأجيال القادمة كما جاء في إعلان حق التنمية.

سدسا – الاستدامة لأجل تحقيق التماسك الاجتماعي، وبناء السلام على المدى الطويل و ضمان الاستقرار السياسيو الاجتماعي خاصة في الدول الهشة .[4]

سابعا–دعم أعمدة الديمقراطية الثلاثة :الشرعية الدستورية الفصل بين السلطات ، تمثيل الشعب من خلال ضمان اختيار الممثلين والقدرة على تحديد المشاكل العامة ، وإيجاد حكومات مسؤولة تكون مدعومة بالأغلبية وخلق مساحات عامة لتداول بالحجج والمناقشات وطرح الحلول، والتنافس والترشح والسيطرة على المصير، لاسيما في ظل

(1) voir : Gouvernance, in : http://www.un.org/fr/

(2)Voir: Francis Fukuyama , ((What Is Governance?)),op.cit.

(3)Voir : Terri Willard, ((Social Networking and Governance for Sustainable Development)), p4-6,in:http://www.iisd.org/ March 2009

(4)Voir : *Oshani Perera with Samuel Colverson((Sustainable Procurement in Fragile States))*,),The International Institute for Sustainable Development August 2012, in : www.iisd.org

التحديات البيئية التي يعرفها كوكبنا بسبب تأكل التربة و الاحتباس الحراري تهديدات التنوع البيولوجي تلوث الغلاف الجوي انتشار الأمراض والأوبئة انتشار الفقر وانعدام الأمن ... [1]

تاسعا–مواجهة التحديات الكبيرة عن طريق الاهتمام بقضايا الاستجابة و المشاركة بنشاط إلى جنب الحكومات في تأسيس السلام والأمن. وزيادة الموارد المخصصة و تعزيز المصالحة والتعاون بين الدول وبين المجتمعات لتسهيل إقامة حوار بناء...[2]

عاشرا– توسع مفهوم الأمن وتعدد أبعاده تماشيا مع بروز الرغبة في خلق بيئة مواتية للتنمية، سيما من خلال الوصول إلى المعرفة واقتناء الموارد اللازمة والاهتمام بموضوعات الحياة الطويلة والصحية والكريمة والتنمية البشرية وشروط الحد الأدنى من الأمن، من خلال القضاء على الظواهر التي تؤثر على تنمية القدرات وفرص الاستثمار الإنتاجي والنمو الاقتصادي والازدهار الاجتماعي والرفاهية البشرية والتنمية المستدامة ومكافحة الفقر كالصراعات و الحرب والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان وحكم الإرهابّ ...وغيرها.[3]

حادي عشر– دور المؤسسات الديمقراطية في توفير فرص التنمية البشرية والاقتصادية وتقليل عمليات الصراع السياسي وتعزيز الثقافة الديمقراطية ، من خلال الاهتمام بمستوي التعليم والحد من الصراعات بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ، وزيادة الدخل والأمن وخفض تكاليف إعادة التوزيع وتدعيم منظمات المجتمع المدني، وحكم القانون ، واستقلالية القضاء ، وحماية الحقوق الفردية والجماعية التنمية الاقتصادية المستدامة ، واستقرار النظام بالتنمية الاقتصادية . [4]

المطلب الثاني: أهمية منظمات المجتمع المدني في تفعيل التشاركية المدنية: يعتبر التشاور في النظرية الديمقراطية مهما من الناحية المفاهيمية ، لكونه يمنح الحق كما يقول الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس

([1]) Voir: PASCAL LAMY, ((towards world democracy)), Translated by David Macey, ,Policy Network, United Kingdom , 2005,p12-15 , in: www.policy-network.net

([2]) Thierno Aby SY,(Représentant de l'OM) , ((LA SANTE, IINSTRUMENT DE LA PAIIX)), Paix et Santé, No.1, 2003,in: https://apps.who.int/disasters/repo/8796.pdf

([3]) Voir: Promouvoir la paix et le développement durables,in : https://www.un.org/fr/chronicle/article/promouvoir-la-paix-et-le-developpement-durables.

([4]) Voir : Robin HardingLeonard Wantchekon, The Political Economy of Human, United Nations Development Programme HumanDevelopment,ReportsResearchPaper2010/29,October2010,p4-8.in : http://www.rrojasdatabank.info/HDRP_2010_29.pdf

J. *Habermas* ، في تكوين رأي عام وإرادة سياسية حرة للمواطنين من خلال الاهتمام بمجالات التعبير والنقد والاقتراح ومناقشة قضايا المجال العام المختلفة [1]، مادام أن الهدف الأساسي من المشورة Concertation لا يمكن ربطه فقط في هذا الإطار بجانب واحد هو الدفاع عن المصالح العامة بواسطة الإقناع والمناقشة الحرة Free discussion [2] ، وإنما أيضا بجوانب فضائل الديمقراطية التشاورية أو التداولية Deliberative المختلفة التي تساعد على إنشاء مجال أو فضاء عام للتداول في إطار نشاط المجتمع المدني، يسمح من خلاله للأفراد بتقديم وجهات نظرهم وحلولهم وضمان معالجة مشاكلهم وتحررهم من مسائل عجز ساساتهم واغترابهم عن مواطنيهم، بعد أن أصبحت الديمقراطية التشاورية Deliberative democracy تمثل أداة هامة في إسماع صوت المواطن وتوسيع مجالات الحرية الشخصية والمحاسبة المجتمعية بالإضافة إلى دورها في تعزيز المشاركة العامة في اتخاذ القرار وتحقيق الشرعية .[3]

فرغم أهمية التنوع الذي يعرفه العالم في مجال تطبيقات الممارسة الديمقراطية بين الدول والمجتمعات لا يمكن في المقابل إغفال مدى أهمية الخاصية المؤسساتية في العمل الديمقراطي [4] ، لأجل تحقيق التغيير السلمي و تعزيز الحرية الفردية وتشكيل الرأي العام ، خاصة بعد أن أصبحت الديمقراطية ذات قيمة عالمية لها أ هميتها في تعزيز قضايا السلم والتنمية والحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان ، سواء من خلال الدور الذي تلعبه عبر المنظمات الدولية في مجالات تقديم المساعدة الانتخابية لإنشاء البرلمانات والهياكل اللامركزية في العالم و حماية حقوق الإنسان والدفاع عليها ، أو من خلال الدعم الذي تقدمه إلى قيم العدالة والنزاهة والفعالية وسيادة القانون و حرية التعبير لأجل ضمان الوصول إلى المعلومة و تحقيق التمكين السياسي للنساء بوسائل تقنية ومالية ووقائية متنوعة . [5].

إن الدور الأساسي الذي أصبح يلعبه القطاع الثالث أو القطاع غير الرسمي في تعبئة الجماهير و تأطير الاحتجاجات وحملات التوعية العامة ، قد ساعده على التدخل المباشر وغير المباشر في الكثير من القضايا والسياسات الدولية والوطنية ، بسبب مساهمته الفعالة في مجال إعادة صياغة السياسات والهياكل والاتجاهات

---

(1) حول مفهوم المجال العام أنظر مثلا/ مصطفى المرابط ، ((المجال العمومي: المفهوم لذاته والمفهوم في ذاته)) ، في: مجموعة من المؤلفين ، المجال العام من المفهوم الى التداول نحو مقاربة متعدية ، مرجع سابق ، ص 25 ومابعدها.

(2) علي عبود المحمداوي ، مرجع سابق ،ص309.

(3) نفس المرجع ،ص318

(4)voir: Cédric Polère, Démocratie : de quoi pare t-on ?, avril 2007 , **le centre ressources prospectives du grand lyon,millénaire,in :** www.millenaire3.com/content/download/1389/19477/.../1/.../democratie_Polere.pd

(5).voir :La Democratie et les nations unies , in: www.un.org/fr/events/democracyday/pdf/democracy.pdf

وتمتين الروابط بين المنظمات والجمعيات غير الحكومية العالمية بغض النظر عن الحدود الجغرافية وقيود السيادة الوطنية ، مادام أنه يمثل مختلف الحركات والمنظمات الاجتماعية التي تعنى بالكثير من أنشطة الشأن العام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية المرتبطة بحياة الشعوب والمجتمعات، التي تعبر عن الحياة العامة وليس الخاصة من خلال المشاركة العامة عبر الجميات والتنظيمات الطوعية والمهنية والجماهيرية. [1].

فلقد أدى التطور الكبير الذي عرفه نشاط هذه الحركات غير الحكومية عبر العديد من الدول والمجتمعات على الصعيد العملي ، إلى بروز العديد من الاتجاهات العقائدية والإيديولوجية التي تسعى إلى الدفاع عن مختلف القضايا المتعلقة بالحقوق والحريات الإنسانية والترويج لها بناء على مجموعة من الأفكار والتصورات والمصالح التي يحملها العديد من الأنصار تحت مسميات أو حجج وذرائع مختلفة، لا سيما في ظل الدعوات المختلفة لضرورة استغلال الهوامش الديمقراطية التي أوجدتها عمليات التحول نحو الديمقراطية في الكثير من بلدان العالم على مستوى حريات التعبير والنقد والتجمع والمعارضة في ظل التطور الكبير الذي تعرفه وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصالات الحديثة .

الأمر الذي يجعل المشاركة المدنية الفعالة ترتبط بمجموعة من الشروط المطلوبة في تحقيق الديمقراطية ، كالوعي السياسي بأهميتها كنظام ودورها في ترسيخ قيم المساواة والحوار والتسامح وقبول الأخر، بل ورفض الاستبداد وتحقيق المساءلة والمحاسبة والحرية والشفافية والاستقرار ، وإيجاد قوى ديمقراطية فاعلة ومؤثرة ، بالإضافة إلى ارتباطها مع مزايا المشاركة السياسية الفردية والجماعية التي تعزز قيمة ومكانة المواطن في تحمل المسؤولية وتضمن الاستمرارية المؤسسية وفوائدها التصحيحية الذاتية. [2]

فالتعبير عن مصالح الأفراد المشتركة من خلال منظمات المجتمع المدني المختلفة يضمن استمرارية تحقيق الأمن والسلام والحفاظ على الحقوق الأساسية ، كما يتجلى ذلك في كتابات كل من توماس هوبز و جون لوك وجون

(1) جوردون مارشال ، مرجع سابق ، ص1296

([2])انظر / مفاهيم المشاركة السياسية ، في :

https://www.rdflwomen.org/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

جاك وروسو و هيجل و سميث و ماركس... وغيرهم[1.] ، و أن الممارسة المواطنية الديمقراطية الحقة تجعل التعامل مع مشاركة المواطنين ينطلق من جوانب كثيرة أهمها: [2]

- دور المواطن في إبداء الرأي والموافقة على المشاريع وتقديم المبادرات.
- معرفة فحوى اتجاهات المواطنين وميولاتهم العامة من خلال القيام باستطلاعات الرأي العام المختلفة.
- البحث الدائم عن عناصر الثقة والتوافق والشرعية المطلوبة لتعزيز السلم والتنمية في المجتمع.

الأمر الذي يجعل العمل التشاركي المدني وسيلة هامة في تحقيق مجموعة من أهداف السياسات العالمية الجديدة ، لعل من أهمها مايلي : [3]

- تبني نزعة فكرية جديدة تجمع بين ما هو عالمي وما هو محلي انطلاقا من مبدأ (فكر عالميا واعمل محليا).
- بناء تحالفات عمودية وأفقية لمواجهة مشكلات البيئة وحماية حقوق الإنسان .

مواجهة الكوارث و دعم أنشطة الإغاثة والرفاه الاجتماعي وتحسين ظروف الحياة المحلية.

- تقديم المشورة للمؤسسات الرسمية لأجل تطبيق السياسات الحكومية والمؤسساتية بل وللمنظمات الدولية الحكومية المختلفة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة .
- تنشيط حملات التعبئة والتوعية لمنع انتشار الأمراض والأوبئة وتعزيز الصحة العمومية بالإضافة إلى إقامة الاتصالات والتنسيق المنتظم على الصعيدين الوطني والأهلي والعالمي.
- ممارسة الضغط غير الرسمي لأجل التأثير على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج والمؤتمرات.
- تعزيز أساليب اتخاذ القرار وفرص إشراك النساء.
- دعم المشاركة الشعبية المباشرة والكثيفة في السياسة العالمية.

([1]) voir :Francois Rangeon , ((societe civil: histoire D'un mot)) , Paris , in : https://www.u-picardie.fr/curapp-revues/root/19/rangeon.pdf

[2]Guy POQUET, Democratie de proximité et participation des habitants a la politique de la ville de la promiscutte des cages d'escalier a la reconnaissance du citoyen-usager, cahier de recherche, No 156, JUILLET 2001. p9 àsuiv. in: https://www.credoc.fr

[3]جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص52-54.

- تشجيع التعاون المباشر عبر الحدود.
- دعم الإبداع .

ذلك ، أن أهمية منظمات المجتمع المدني حسب سعد الدين ابر اهيم لا يمكن تحديدها إلا بناء على مجموعة من الجوانب والمميزات منها: [1]

- الطبيعة التطوعية للتنظيمات المدنية في تحقيق الإشباع وإصلاح ما تفسده الأسرة أو الدولة أو ما تقصر فيه المؤسسات الاجتماعية الأخرى تجاه الفرد.

التأثير على سلوك أعضائها وقدرتها على غرس قيم وسلوكيات متوافقة مع متطلبات التنمية الشاملة .

- رفع مستوى المشاركة السياسية وفرص الحراك الاجتماعي .
- إعطاء الفرد الإحساس بالقدرة على التأثير في بيئته الاجتماعية والشعور بالأمان الجماعي.
- إتاحة فرص الارتقاء الذاتي للفرد وتزويد مجموع الأعضاء بالمهارات التنظيمية والسياسية.
- منح الحرية النسبية في تنظيم الاجتماعات والحوارات.
- ضمان المنافسة في اختيار القيادات والترشح والانخراط في الحملات الانتخابية والتصويت.
- تقوية الثقافة السياسية ومراقبة القيادات ومحاسبتها.
- تحصين الفرد ضد سطوة الدولة والاضطرابات الاجتماعية العنيفة.
- اعتماد السلوك الاحتجاجي في إدارة الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضائها طرفا فيه بشكل سلمي ومنظم.
- ملء الفراغ الذي يترتب على تقهقر الدولة في المجالات الخدمية الإنتاجية وعجزها عن الوفاء بمتطلباتها.
- ملء الفضاء السياسي والاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة بما فيها التحول الديمقراطي.

أما على مستوى علاقة التشاركية المدنية بالعولمة ، فيمكن إبرازها كذلك من مجموعة من النواحي، خاصة من ناجية المميزات التي تتميز بها ما يسمى بالمناطق الهشة zones fragiles والمناطق الرمادية zonnes grises بالإضافة إلى المناطق المنسية zones oubliées ذات أزمات مزمنة اقتصاديا وبيئيا وسياسيا ومجتمعيا وأمنيا ، كونها تشكل بالنسبة للعولمة قضية رئيسية للحوكمة الدولية، ليس فقط لتعدد مخاطرها وتأثيراتها كالفوضى السياسية والصراعات

[1] سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي المجلد الثامن (المجتمع المدني سلسلة الأعمال الكاملة) ، مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000،ص77-80

المسلحة و العنف و التنازع على الشرعية وانتهاكات حقوق الإنسان والتدخلات الخارجية واحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والفقر والمخدرات و الهجرة والتهميش وفشل سياسات التعاون الدولي والمساعدات الإنمائية الخارجية...، وإنما أيضا لأهمية المشاركة المدنية –المواطنية في تعزيز الشرعية الديمقراطية والممارسات الاستشارية في ظل التوجه العالمي نحو استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة(NICT) في تعزيز مشاركة المجتمع المدني ومشاورات المواطنين غبر الانترنت في عمليات المفاوضات الدولية بشأن التنمية المستدامة لضمان التمثيل الواسع للجهات الفاعلة في السياسات الدولية وخلق المواطنة النشيطة، رغم الفجوة الرقمية القائمة بين الدول والمجتمعات كما يتجلى في الشكل رقم (04) ، وذلك لأهميتها في : [1]

– زيادة المعلومات وتيسير عملية الوصول إليها.

– توسيع مساحات المناقشة والتبادل عبر الانترنت.

–ضمان تمثيل أوسع لمنظمات المجتمع المدني في البلدان النامية بالإضافة الى المواطنين العاديين والفئات الضعيفة.

–تمكين منظمات المجتمع المدني من المراقبة والتقييم والتأثير .

–التخفيف من مناخ عدم الثقة .

– استغلال الشبكات الاجتماعية في توسيع نطاق المناقشات ونشر المعلومات وتعزيز مهارات المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في مساءلة الوكالات الدولية والدول الأعضاء.

–منح الإرادة الشعبية الحق في التأثير على القرارات المتعلقة بالرأسمال العالمي والبيئة ونشر الديمقراطية والمشاركة الشعبية المباشرة والتضامن والمسؤولية خاصة من خلال الشبكات والمنتديات الالكترونية وغيرها .

– كشف المعلومات للجماهير الشعبية وتوسيع مجال المشاركة والإشراف الشعبيين .

– دعم الحركات المطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى حشد الرأي العام وتنسيق الحملات والاستفادة من الخبرات ومراقبة تنفيذ الالتزامات الدولية .

[1]Voir : http://regardssurlaterre.com/ong-lautre-mondialisation

– دعم قضايا الكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص والكفاءة الإدارية والجودة و المحاسبة ومحاربة الفساد..وغيرها من القضايا الإنسانية العادلة من خلال مايسمى المشاركة الدبلوماسية للمنظمات غير الحكومية في المؤتمرات و المفاوضات الدولية ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة والمناخ والبيئة وغيرها .

–منح الفرص للفئات الضعيفة والمهمشة أو المستبعدة كالنساء والمعوقين ... لأجل المشاركة في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للقضايا التي تهمهم.

–تعزيز دور الأنشطة المدنية العالمية Global Civic Actvism بسبب أهمية المشاركة المباشرة في مواجهة التحديات والمشاكل العالمية المرتبطة بمشكلة الاحتكار وغياب الشفافية والمحاسبة وتلوث البيئة والمناخ...وغيرها.

الشكل رقم (04) : إشراك المواطنين في الحوكمة العالمية

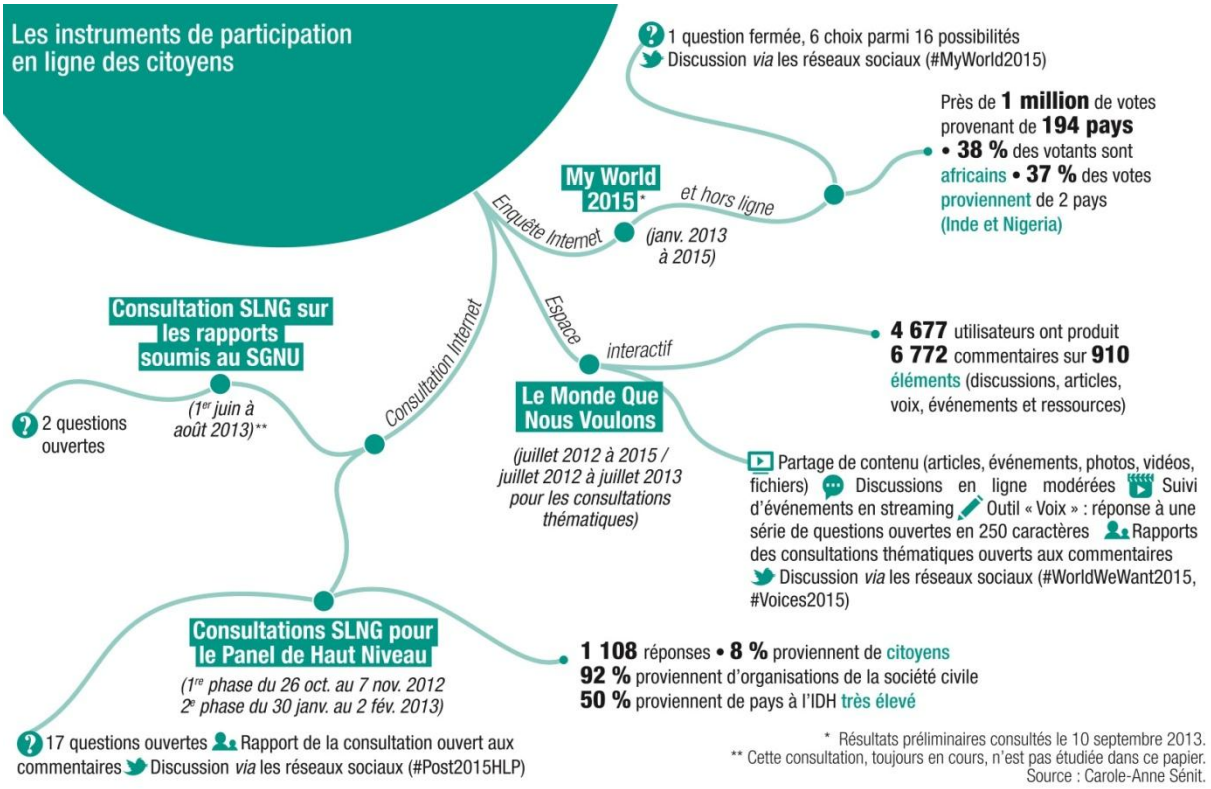

Source :http://regardssurlaterre.com/cartes-et-donnees/faire-participer-les-citoyens-la-gouvernance-mondiale

الأمر الذي يعني أن العجز الديمقراطي العالمي الذي يتجلى دائما في مشكلات التشاور والنقاش ومستويات الإشراك والتمثيل والمسؤولية وعدم استشارة المواطنين فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بشؤون حياتهم، يعتبر من أهم

التحديات التي تواجه المشاركة المدنية والحوكمة العالمية ، في ظل استمرارية التفاوت في حجم الفجوة بين الدول سواء بسبب نقص الأموال وضعف المهارات أو لنقص الخدمات وفشل سياسات التنمية...وغيرها ،مادام أن الممارسة الديمقراطية على مستوى العالم لاتزال تعاني من مشكلات التمثيل ليس فقط داخل الهيئات العالمية بسبب احتكار العضوية من قبل الدول الكبرى لمشكلة التصويت والتعارض بين الديمقراطية والسيادة وإنما أيضا لانتشار الفكر الاستبدادي كما جاء في وثيقة "ال500" التي أطلقت مؤخرا بمبادرة من المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة في الانتخابات بستوكهولم في ظل انتشار أزمة كوفيد – 19. [1]

المطلب الثالث: دور مقاربة إدارة القرب في توسيع مجال المشاركة المحلية : إذا كان الهدف من مقاربة إدارة القرب l'approche de Gestion de proximité هو تشجيع المبادرات المحلية وتقريب الإدارة من المواطن من الناحية العملية لأجل تحسين مستوى الاستجابة للمطالب والحاجيات العامة ، فان الدور الأساسي الذي ينبغي أن تلعبه الديمقراطية المحلية في هذا المجال لا ينبغي أن يغفل أهمية الدفاع عن المصالح العامة المحلية وتوسيع فرص المشاركة في الشأن العام ، مادام أن تحقيق التنمية الذاتية يجب أن يتماشى مع طبيعة الخصائص والظروف التي يتميز بها المجتمع المحلي. [2] وأن المشاركة المواطنية في الشأن العام المحلي أصبحت تستند إلى مجموعة من المبررات الذاتية والموضوعية ، ذات العلاقة بموضوعات الجودة والإبداع والاعتماد على النفس بالإضافة إلى موجبات الحماية للحقوق والموارد وحسن توزيعها، خاصة مع ازدياد مظاهر الفساد وعدم القدرة على الانسجام مع متطلبات الحكمانية المختلفة.

ذلك أن تحديات التنمية المحلية لا يمكن ربطها فقط بنتائج الانجاز و معايير السياسات وإنما يجب ربطها أيضا بقضايا أخرى جديدة تهتم بمشكلات إشباع الحاجات وفهم التوقعات ،بالإضافة إلى مشكلة تحديد الأولويات

[1] أنظر مثلا: اميل أمين ، ((وثيقة ال500 تنذر ب "خريف الديمقراطية الغربية")) ، في :

https://www.independentarabia.com/node/131606/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80500-%D8%AA%D9%86%D8%B0%D8%B1-%D8%A8%D9%80%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

[2] أنظر / حامد ابراهيم الموصلي ، ((من تعريفات التنمية الذاتية))، في:https://www.mahaarat.com/?p=785

بشكل دائم ومستمر، خاصة مع التطورات الجديدة التي أصبح يعيشها العالم بسبب ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحديثة . [1]

كون مطالب تعزيز الفكر الديمقراطي والحكم الراشد على الصعيد العالمي، لم تبرز اليوم كنتيجة فقط من نتائج الاهتمام الكبير بالقضايا الحقوقية والإصلاحية في مجال السلم الاجتماعي والتنمية الإنسانية، وإنما أيضا كضرورة ملحة لأجل تبني الطرح ألأممي الذي يؤكد على أهمية العلاقة بين المشاركة المجتمعية والتنمية البشرية ، خاصة في عمليات اتخاذ القرار وتوسيع دائرة الفرص والخيارات كما ورد مثلا في التقريرين الانمائيين لعام 1990 و1991. [2]

وتأسيسا ، على ذلك يمكن تحديد أهم مبررات الأخذ بالتشاركية المدنية في إطار جهود الإصلاح والتنمية وتحسين شؤون الحكم كما يلي:

أولا – **مبرر الإصلاح:** يستمد أهميته من عامل الرغبة في وضع استراتيجيات جديدة تضمن حقوق المواطنين وترفع مستوى مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرار ، سواء من خلال الاهتمام بقضايا التمثيل وتدفق المعلومات والشرعية واللامركزية ومراعاة التفضيلات الشعبية وشروط الاستجابة السريعة أو من حيث تعزيز عمليات الناس وتمكينهم خاصة مايتعلق بالفئات الفقيرة أو المهمشة ، وذلك عبر تشجيع آليات الإدارة المشتركة و تسهيل الحصول على المعلومات والخدمات بالإضافة إلى دعم المبادرات المحلية والمشاركة من الأسفل إلى الأعلى لتجاوز العوائق المرتبطة بضعف الثقة والتنظيم والخوف من التعبير و محدودية القدرات و ضعف المهارة التأثيرية والاتصالية....وغيرها .[3]

ثانيا –**مبرر توسيع مفهوم التنمية:** يندرج هذا المبرر ضمن الرغبة العامة في توسيع مفهوم التنمية المعقد وربطه بمسائل وقضايا كثيرة ، نتيجة اتساع حجم الترابط والتفاعل أو التداخل على مستوى العالم[4] وبروز الحاجة إلى

---

[1]) انظر : نانجيرا سامبولي ، ((التكنولوجيات الجديدة والاهداف العالمية)) ، في : https://www.un.org/ar/61413

[2]) انظر : التقريرين في موقع البرتامج الانمائي للامم المتحدة : www.undp.org

[3]) James Manor , *((Democratisation with Inclusion:Political Reforms and People'sEmpowerment at the Grassroots*)), Office OCCASIONAL PAPER ,United Nations Development Programme , Baackground Paper Human Development Report 2003 , December 2002 , p3-9,in www.ikonomics.com/wp-content/uploads/2012/04/hermes_2000_26-27_323.pd

[4]) وريك موراي، مرجع سابق،ص64-68.

تحقيق التنمية وحماية حقوق الإنسان وحرياته عبر الاهتمام بفضائل الأخلاق والتضامن المختلفة ، وذلك ليس لأن علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة ترتبط أولا وقبل كل شيء بمدى قدرته على مواجهة تحدياتها المختلفة ذات العلاقة بقضايا التوزيع و الكفاءة والفعالية باعتبار ها قيم عالمية ووظيفة أساسية من وظائف الدولة القومية، وإنما لأن أهمية ربط مفهوم التنمية ذاته بمعايير قيمية كالأخلاق والعادات والدين والقيم والتربية والدين والثقافة لأجل مكافحة الفقر والجوع وتعزيز التعليم والصحة وضمان تمكين المراة ومساواتها مع الرجل..... [1] . مادام أن عمليات تعزيز قدرات الإشباع المادية والمعنوية في هذا الجانب لم تعد عنصرا داعما فقط في إعداد القرارات والسياسات والانجازات وإنما أصبح وجودها أكثر من ضرورة لنجاح عمليات معقدة في المجتمع كالإصلاح الإداري والمنافسة Compétition والدمقرطة Démocratisation والتطور التقني والمعلوماتي .. وغيرها من القضايا التي تستوجب الحفاظ على الموارد وتوفير الخدمات وحماية كرامة الإنسان بشكل دائم ومستمر.

ثالثا – **مبرر تعزيز ولادة الديمقراطية:** كون ولادة الديمقراطية من الناحية النظرية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل، كضرورة تأسيس دولة الحق واحترام الأكثرية الذين لا سلطة لهم كما يقول ألان تورين .A Touraine [2] وصعوبة تحقيقها كما يتجلى اليوم في العديد من التجارب الديمقراطية بما فيها الليبرالية الغربية بسبب الانتقادات التي تعرفها الممارسة الديمقراطية على مستوى التمثيل و التعبير ...وغيرها [3] ، مادام أن مستوى المشاركة العامة في التنمية، ينبغي أن يتماشى مع اتجاهات إستراتيجية التنمية المستدامة التي تحتاج إلى دعم مركزي ولامركزي في أن واحد .

ذلك أن ميزة النهج التشاركي على الصعيد الإجرائي – التفاعلي لا تضمن فقط التواصل مع جمهور المواطنين بشكل فعال [4] ، و إنما تجعل مشاركة المواطنين كذلك مختلفة عن غيرها . مادام أن المغزى العام من المشاركة المواطنية في وضع السياسات العامة، قد يمثل شرطا وظيفيا في بناء التماسك الاجتماعي وإعادة تنشيط ديمقراطية

[1]) للمزيد حول مفهوم التنمية المحلية أنظر مثلا: زهير جنات ، ((استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي واكراهات المعولم))، مجلة انسانيات ، 2005/28، في:https://journals.openedition.org/insaniyat/5292

[2]) انظر / الان تورين ، مرجع سابق، ص33

[3]) أنظر مثلا: موستف يونس ، ((الديمقراطية المحدثة : سياق أزمة ومحاولات انبعاث)) ، في: https://platform.almanhal.com/Files/2/78226

([4])Stratégies nationales de développement durable bonnes pratiques dans les pays de l'ocde organisation de coopération et de développement économiques,p 23-25www.oecd.org/fr/croissanceverte/36655852.pdf :

القرب la démocratie de proximité في الفضاء العام Espace pubiqueمن خلال آليات التفاوض والتشاور التي تتمتع بها في إطار عمل مؤتمرات المواطنين ومجالس الأحياء ... وغيرها. [1]

رابعا –**مبرر تحسين شؤون الحكم:** يتماشى هذا المبرر مع الأساليب الجديدة لطروحات استراتيجيات التطوير والإصلاح ذات البعد العالمي ، التي تربط دائما قدرات الدولة القومية بمؤشرات عديدة، تأخذ بعين الاعتبار بعض القضايا الجوهرية كحوافز السوق ، واستقطاب الجمهور، و المنافسة ، والمساءلة المجتمعية ، وفعالية الحكومة ، وجودة التنظيم ودرجة الاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد...وغيرها. [2]

ذلك أن فلسفة المشاركة الايجابية Active في مجال التنمية، لم تعد تركز فقط على أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بجوانب تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية للموارد والثروات وحماية البيئة بشكل متوازن ودائم، وإنما أيضا على كيفية رفع مستوى نوعية حياة الإنسان التكوينية والتمكينية والتأهيلية ، بالنظر لأهمية تطبيق أهداف الألفية الإنمائية التي تجعل من الإنسان وسيله التنمية وغايتها النهائية في ظل التطورات التي أفرزتها وسائل الثورة التكنولوجية على وظائف الدولة القومية في مجال الاتصال والمعلومات وتحول مفاهيم الالتزام والمسؤولية والتضامن داخل المجتمع، بل و ازدياد حجم الترابط بين الأفراد والجماعات وكثرة الاهتمام بقضايا متنوعة لها علاقة بالتشاركية المدنية وسلم التنمية كالتضامن والثقة المتبادلة و التنظيم المحلي والرقابة المؤسسية...وغيرها . [3]

وعليه ، يمكن القول إن سلم التنمية لا يوفر فقط المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق الاطمئنان والاستقرار في المجتمع بل ويؤدي أيضا إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية التي تحتاج إلى ضمانات تكفل استمرار واستدامة التنمية ، مادام أن حالة الاستقرار والاطمئنان التي تعكسها مخرجات التنمية على المجتمع، تضمن بالضرورة حالة من الرضى والإقدام على التشاركية المدنية في تدبير الشأن العام عبر جميع مراحله.

ومن هنا، يمكن إبراز أهمية سلم التنمية انطلاقا من مجموعة من الأبعاد التنموية كمايلي:

([1]).Loïc Blondiau, ((LA DÉMOCRATIE PAR LE BASPrise de parole et délibération dans les conseils dequartier du vingtième arrondissement de Paris)),p323-325 ;in:www.ikonomics.com/wp-content/uploads/2012/04/hermes_2000_26-27_323.pd

([2]Voir: Francis Fukuyama,((What Is Governance?)) , Center for Global Development., Working Paper 314 January 2013,p3àsuiv. in : https://www.cgdev.org/sites/default/files/1426906_file_Fukuyama_What_Is_Governance.pdf

([3]) انظر مثلا / قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ،22 ديسمبر 2005، الدورة 60، تنفيذ عقد الامم المتحدة الاول للقضاء على الفقر (1997-2006) ، في:
https://undocs.org/ar/A/RES/60/209

- تعزيز نهج التنمية المحلية لاسيما من خلال الاهتمام بالمشاركة العامة والشعور بالمواطنة ودعم الإحساس بالفائدة وتشجيع تقاسم السلطة. [1]
- تجسيد الرؤية العالمية الجديدة في مجال التعاون من اجل إصلاح المؤسسات الدولية وتشجيع الاستثمار في القدرات البشرية وزيادة ميزتها التنافسية في الأسواق الدولية.[2]
- دعم آليات التكامل المطلوبة بين البيئة والتنمية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية وترشيد قدرات صنع القرار الدولي لأجل التعامل الفعال مع مختلف الظواهر والقضايا المرتبطة بالبيئة والتنمية ، بما فيها القضايا المتعلقة بالتمويل والمعلومات ونقل التكنولوجيا ...وغيرها . [3]

([1]) Voir : Marco Menozzi , ((Approche théorique du développement local durable et regard critique sur 15 années d'activité du dispositif d'agences de développement local en Région wallonne)), Mémoire de fin d'études présenté en vue de l'obtention du diplôme de Master en politique économique et sociale,2012-2013 ,Université deMons Faculté Warocqué d'Economie et de Gestion ,p44 ; in : www.uvcw.be/no_index/.../5347-420198280566022520140216382480305283337.pd

([2]Voir:)CHAPITRE1,Lestendancesdudéveloppement Humain,Hdr1993fr,in : http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1993_fr_complet_nostats.pdf

([3])Voir : United Nations,.General Assembly , Sixty-seventh sessionSustainable Development , Item 20 (a)Lessons learned from the Commissionon , Sustainable Development Report of the Secretary-General, 21 February 2013,p5-6

الفصل الثاني:

الدعائم الإنمائية للتشاركية المدنية وتحدياتها بالديمقراطيات الناشئة

تأثر التشاركية المدنية بمجموعة من الدعائم الإنمائية والتحديات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة بظروف وأوضاع الديمقراطيات الناشئة ، قد جعل التحليل في هذا الفصل يركز على تحديد مفهوم الديمقراطيات الناشئة والامكانيات التي تتمتع بها هذه الديمقراطيات من أجل تحقيق التشاركية المدنية بالإضافة إلى المعيقات المختلفة التي تعيق حدوثها ولاسيما فيما يتعلق بمتطلبات السلم والاستقرار في المجتمع، بالنظر لتنوع الخصائص والمقومات التي تقوم عليها أو تتميز بها وصعوبة تعزيز العمل المدني الديمقراطي وبيئته النضالية الفعالة.

بالإضافة إلى التركيز على مختلف الدعائم أو الأسس الإنمائية التي ترتكز عليها التشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة ذات العلاقة بجوانب التنمية بالاعتماد على الذات ودور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية وصناعة الرأي العام الحاضن لها ، بالنظر لارتباط التشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة بتحديات ثقافية واجتماعية لها علاقة بكيفية بناء المواطنة و الولائية وتعزيز الثقافة الديمقراطية والضمير الجمعي والمساءلة المجتمعية والالتزام المدني، وذلك وفقا للمباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: الديمقراطيات الناشئة: المفهوم ، الإمكانيات والمعيقات.

المبحث الثاني: الدعائم الإنمائية للتشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة.

المبحث الثالث : التحديات الثقافية والاجتماعية للديمقراطيات الناشئة.

المبحث الأول: الديمقراطيات الناشئة: المفهوم ، الإمكانيات والمعيقات.

الحديث عن مفهوم التشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة يقود بالضرورة إلى التركيز على المقصود بالديمقراطيات الناشئة وأسباب نشأتها وخصائصها ومميزاتها بالمقارنة مع مفهوم الديمقراطيات الراسخة والمعززة ، بالنظر لأهمية الضمانات الديمقراطية في تعزيز حرية التعبير وتكوين الجمعيات والمنظمات المدنية والسياسية وضمان الانخراط فيها بكل حرية واستقلالية، إلى جانب إبراز الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها الديمقراطيات الناشئة بشكل عام من أجل تحقيق التشاركية المدنية وتعزيز السلم والاستقرار بها في ظل الاختلاف بين العديد من الدول والمناطق في هذا الإطار .

فضلا عن إبراز أهم معيقات العمل المدني وشروط التنمية و السلم والاستقرار ، مادام أن الممارسة الديمقراطية لا يمكن اختزالها فقط في جانب التصويت والانتخاب بل جوانب أخرى كثيرة كالقدرة المدنية في التأثير على القرارات و والمشاركة المجتمعية الإنمائية و فعالية النضال المدني وقبول الآراء وفتح قنوات الاتصال بشكل دائم وشفاف وغيرها . وذلك كما سنوضحه من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطيات الناشئة.

المطلب الثاني:إمكانيات تحقيق التشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة.

المطلب الثالث: معيقات الاستقرار والسلم بالديمقراطيات الناشئة.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطيات الناشئة: قبل تحديد المقصود بمفهوم الديمقراطيات الناشئة، ينبغي الإشارة أولا إلى المقصود بكلمة الديمقراطيات « Démocraties » حتى يمكن تحديد معنى النظام الديمقراطي والشروط المطلوبة فيه ، على اعتبار ان الديمقراطية في الأساس لا تعبر سوى عن سلطة حكم يمارسها الشعب من خلال الاختيار الحر عن طريق مبدأ الأغلبية ، حيث تستمد سلطة الدولة في ظل النظام الديمقراطي من ارادة الشعب وحده كما تشكل ألية من أليات إدارة الشؤون العامة فيه بطريقة تشاورية وتداولية.

فاذا كانت الديمقراطية تتشكل كما هو معروف من الناحية الاصطلاحية من كلمتين اغريقيتين هما DEMOS ،KRATOS ، بمعنى سلطة الشعب ، فان المقصود بسلطة الشعب بالنسبة للديمقراطيين لا يعني اعتلاء الشعب عرش الأمير وانما يعني عدم وجود العرش تماما ، مادام أن المعنى الذي تقوم عليه يمنع القدسية على الحاكم ، ويجعل مطلب توسيع ارادته مرهون بالسلطة الشعبية والقدرة المؤسسية التي تضمن وجود مؤسسات مجتمعتية قوية وفعالة يمكن تغييرها باستمرار .[1]

ذلك، أن النظام الديمقراطي يكفل ثلاثة أبعاد أساسية هي: احترام الحقوق الأساسية، المواطنية والصفة التمثيلية للحكام، حيث يعطي الامتزاج بين هذه الأبعاد في النهاية الديمقراطية ، كما يؤكد المفكر جيرمي بنتام في نظريته "الالتزام السياسي"، كون الرغبات الإنسانية متعارضة و أن عمل الأفراد مع بعضهم يجب أن يعكس سياسة الدولة كما تراه الأغلبية ، رغم أن هذا لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع إلا من خلال توفر شروط أساسية ، يختزلها روبيرت دال R. Dahl في مجموعة من الضمانات هي: [2]

-حرية التعبير.

- حق التصويت.

- تمثيل الحياة العامة.

- تعددية مصادر المعلومة.

- انتخابات حرة ونزيهة.

([1]) Robert .A. Dahl, De la Democratie, Traduit: Monique Berry, Paris, nouveaux horizons, 2001, P141.

([2])محمد العجالي، كوفيس هنري، كدي سوزا، تران أحمد، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، نماذج وتوصيات، مصر ، منتدى البدائل العربي للدراسة، وافد للنشر والتوزيع، 2011، ص110.

- إحترام الإرادة الشعبية.

- إعلام حر ونزيه .

- توفير جو ملائم ومشجع للترسيخ الديمقراطي كإقتصاد السوق و التنوع الثقافي للأقليات من خلال امتزاج التعدد في بوتقة المصلحة المشتركة.

ولكن ، رغم أهمية هذه الضمانات و ضروريتها تبقى عند البعض الأخر ليست كافية للحكم على مدى ديمقراطية النظام السياسي من عدمه، مادام أن المغزى الأساسي من الممارسة الديمقراطية المعاصرة، يقتضي كما يقول جون لينز linz Juant ، ضرورة توسيع مستوى الاستفاذة من التاثير على القرارات بنص دستوري صريح يعلي صوت الاغلبية ويضمن حقوق الاقلية بشفافية اكبر، لدرء الفساد وزيادة مستويات الثقة اللازمة للتشاركية المدنية من خلال وجود مجتمع مدني قوي يؤطر العمل التشاركي ، في اطار العمل المطلوب فيمايخص مراقبة الحكومة واقتراح البدائل المناسبة ، لكونها تعبر في جوهرها عن نظام ضبط اجتماعي[1] ، يمارس على المجتمع من اجل تمكين الأفراد من اختيار الهيكل السياسي الملائم لتأمين الحرية التنمية التي يريدونها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

الأمر الذي يجعل الديمقراطية مقرونة دائما بعملية المشاركة الكاملة والنهائية لكل المواطنين[2] ، لاجل صياغة حاضرهم ومستقبلهم بما يتماشى واهدافهم وطموحاتهم، مادام انها لا تمثل فقط نظاما سياسيا بل ايضا فكرة موحدة تستمد قوتها من القوة الشاملة للقيم التي تمثلها، خاصة من حيث الصفات التي تتميز بها في مجال احترام حقوق الانسان و نشدان معايير الصدق والعدالة والحرية والسلام في مؤشرات قياسها ، كونها تتطلب وجود مواطنين يتمتعون بثقافة ويقضة عاليتين ،كما تشير الى ذلك ماريا روزا دو مارتيني رئيسة مؤسسة منظمة "Conciencia" في الأرجنتين ، على اعتبار أن عوامل الوعي والتثقيف الذاتي والتفاعل المتبادل تعتبر من أسهل الطرق لتحقيق الديمقراطية على مستوى الواقع ، وان الممارسة الديمقراطية الحقة لا يمكن اختزالها في مجالات الإنتخاب والمشاركة فحسب، بل لابد ايضا حسبها من التوصل إلى الآراء الناضجة وعدم قبول آراء الجماعة أو

([1]) Joseph Longo , Paix et democratie cosmopalitique chez J.Habermas, Allemagne/USA ,Horizon d'un nouvel ordre palitique mondial , 2001, P238.

([2]) لارى دايموند، مرجع سابق ، ص9.

الدولة بدون تفكير، من خلال الاهتمام أكثر بفتح قنوات الاتصال الدائم والشفاف بين المواطنين وصناع القرار.[1]

وعلى هذا الأساس، يتبين لنا أن الديمقراطيات الحقيقية لا تكون الا من خلال الدول التي تكفل التشاركية المدنية عبر مؤسسات فعلية وليس صورية ، و توفر الضمانات الدستورية اللازمة لضمان كفالة قضايا الحرية والاختلاف في المجتمع وحماية حقوق الإنسان وحرياته المختلفة ، بل وتمثل الرقابة المواطنية قبل كل شيء.[2]

فالرقابة تكون فعالة عندما يتم اشراك المواطنين في كل القرارات من خلال سلطة المراقبين[3] التي حصرا هي عموم الشعب [4] . أو بعبارة أخرى ، ان السياسة في الديمقراطية القوية تبدأ حينما ينتهي الإجماع الذي يعني تحديدا تقبل ما لا نتفق عليه مع الآخر ، وذلك وفق الالتزام بمعايير مختلفة من أهمها: [5]

- الفعلFaire: كون وجود الفعل يعني لا وجود للسياسة.

- الخيارChoix: كون المواطنين يختارون ويتحملون المسؤولية المجتمعتية والصدامات المحتملة.

و عموما ، يمكن ابراز جوهر الديمقراطية الحقيقية بغض النظر عن التصورات النظرية والايديولوجية التي يمكن أن تطرح بشأنها في هذا الاطار في كونها : [6]

- تكفل احترام حقوق الإنسان .

- تحترم ماهو منصوص عليه في الدساتير.

- تمارس الحقوق بشكل حر وإيجابي ومن دون تجزئة.

- تحقق عملية المشاركة في صنع القرارات.

-تمثل التعددية السياسية.

([1])Jean-jacques, Raynal, Opcit ,P104.

([2])حول مختلف الحقوق المدنية انظر مثلا / دليل مباديء الثقافة المدنية للشباب ، اليمن ، منظمة ادوار للتنمية الشبابية ،2020، ص16 ومابعدها.

([3])Daniel Gaxie, la democratie représentative, Paris, Montchrestien EJA, 2003,P12.

([4])BenJamin R .Barber , Démocratie forte, Paris ,Desclée de brouwer, 1997, P149.

[5]) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص29

([6]) أنظر مثلا: الديمقراطية ، في : https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.html

- تؤدي الى التداول على السلطة بطريقة سلمية وشرعية وبدون انقلابات أو اغتيالات.

- يترجم مفهومها مجموعة معينة من المؤسسات و الممارسات والآليات.

رغم أن المفهوم السائد للديمقراطية ، غالبا ما لا يتضمن فكرة أن الديمقراطية هي الحكم الذي يمارسه الشعب بشكل مباشر ، لأنه يعتبره بمثابة السلطة لحكومة يمكن أن تتحمل المسؤولية أمام الشعب في أي وقت، حيث تكون السلطة فيه دائما محددة بزمن ويجب عليها أن تخضع الى مواعيد منتظمة لأصوات ناخبي الشعب.[1]

وعلى هذا الأساس ، يمكن القول أن التمييز بين الديمقراطيات الراسخة والديمقراطيات الناشئة ، هو الذي يمكن أن يحدد لنا ماهية الديمقراطيات الناشئة، مادام أن التساؤل الرئيس دائما يدور حول ما هي الديمقراطيات الراسخة؟

فالديمقراطيات الراسخةconsolidation democracy ،هي باختصار الديمقراطيات الليبيرالية الغربية ، التي نشأت وازدهرت أول مرة في هذا العالم الغربي نتيجة لظروف واوضاع تاريخية معينة، وتعبر من الناحية الشكلية عن ذلك الترتيب المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الأفراد أو الجماعات إلى السلطة عن طريق صراع تنافسي على الأصوات ، حيث تمثل في العادة مجموعة من الاجراءات التي يتم احترامها لاجل اتخاذ القرار الذي يتميز على اساس أنه "الحل الوسط المنصف" للمطالب المتنافسة الذي يضمن الحصول على السلطة بشكل منصف ، مادام أن الانصاف في حد ذاته ، عادة ما يكون مربوطا ببعض الشروط ، كمعاملة الأقلية من قبل الأكثرية بقدر متساو من الرعاية والاحترام ، وضرورة احترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد لإفساح المجال أمام المواطنين لاجل المشاركة في صناعة القرر والتأثير في عملية اتخاذه. [2]

غير أنه في المقابل لابد من الإشارة إلى أن النظام الديمقراطي، لم يكن موجودا مند البداية، حيث في عام 1900 لم يوجد أي نظام ديمقراطي واحد يضمن حق التصويت وفق معايير الدولة القومية المتعارف عليها، ولم ينتشر إلا مع الوقت وبعد توفر عوامل وظروف معينة [3] . كما أن توسع عدد الديمقراطيات في القرن العشرين كان في شكل موجات ديمقراطية ، وقد تم فرض بعض الدول الديمقراطية من قبل قوى عسكرية خارجية حسب

([1])علي خليفة الكواري، ((مفهوم الديمقراطية المعاصرة)) في: أحمد الأصفر اللحام و(أخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 64-65.

([2])محمد فهمي درويش ، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد ، مصر ، دار النهضة العربية ، 2010، ص26.

([3]) صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص ص 61-62.

المنظمة غير الحكومية بيت الحرية "فريدوم هاوس" ، بل وكانت الضائقة الاقتصادية في بعض الدول الأخرى في سنوات الثمانينات من القرن الماضي من أهم الأسباب التي أدت إلى دمقرطة وتحرر دول الكتلة السوفياتية بعد انتهاء فترة الحرب الباردة .[1]

ولقد تحول في إطار هذه الموجة –حسب بعض الإحصائيات– حوالي ثلاثين دولة من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي، شملت مناطق جغرافية متنوعة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا، كما بلغ عدد الديمقراطيات في بداية القرن الواحد والعشرين 120 دولة ، مما رفع عدد الديمقراطيات الى حوالي 60% من مجموع دول العالم ، رغم أن هنالك فرق بين الديمقراطيات الناشئة Emerging democracies التي لم تترسخ فيها بعد أسس ومبادئ الممارسة الديمقراطية الحقة، ولم توفر ممارستها العملية الا على الحد الأدنى من شروط الحكم الديمقراطي التي جاءت بعد فترة من الاضطراب والفوضى والتصدي للثورات المضادة .

وعموما ، يمكن التمييز بهذا الخصوص بين ثلاثة أنماط من الأنظمة السياسية ،الأنظمة الديمقراطية التي تكتسب فيما بينها بعض السمات المشتركة والمميزة لها عن غيرها من الناحية الشكلية ، كمبدأ احترام القانون والفصل بين السلطات وضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لاجل توفير شروط التحرر من التسلط وتقييد ممارسة السلطة وتوسيع مجال المشاركة العامة للأفراد والجماعات بشكل عادل ومتساوي ، عكس الأنظمة التسلطية Authoritarian systems ، التي تتميز هي الأخرى بخصائص و سمات معينة مشتركة، كاحتكار السلطة لأجل ممارسة القمع و العنف و استغلال دوائر العمل البيروقراطي من أجل ضمان الرقابة على المجتمع والسيطرة عليه، بالإضافة إلى تقييد حق المشاركة الفعلية للمواطنين بمافيها الانتخابات بسبب طابعها الشكلي وافتقارها لشروط الحرية والسرية والتنافسية ، سواء لكونها مجرد ممارسة غايتها القصوى إرضاء الخارج وليس الداخل، بينما تتميز الأنظمة الشمولية Totalitarian systems ، بشكل خاص بالسيطرة على المجتمع واستقطابها للجماهير وأدلجتها لكافة شؤون الحياة العامة، سواء من خلال احتكارها لأليات التوجيه لجميع المفاصل الاجتماعية وتاثيرها عليها عبر تقديس القائد واستخدام العنف وقمع المعارضة...وغيرها [2] ، وذلك كما يوضحه الشكل التالي :

---

[1]) ا ندرياس فير ايكه ، بيرند ماير هوفر، فرانتس كوهوت ،أطلس العلوم السياسية، مرجع سابق، ص85.

([2]) Voir : CHAPITRE 3, LES Moteur de transformation développement, rapport sur le Dévlappement Humain 2013, .in : https://www.undp.org

الشكل رقم (05): سلسلة متصلة لنظم سياسية وفقا لرؤية فولفجانج ميركل.

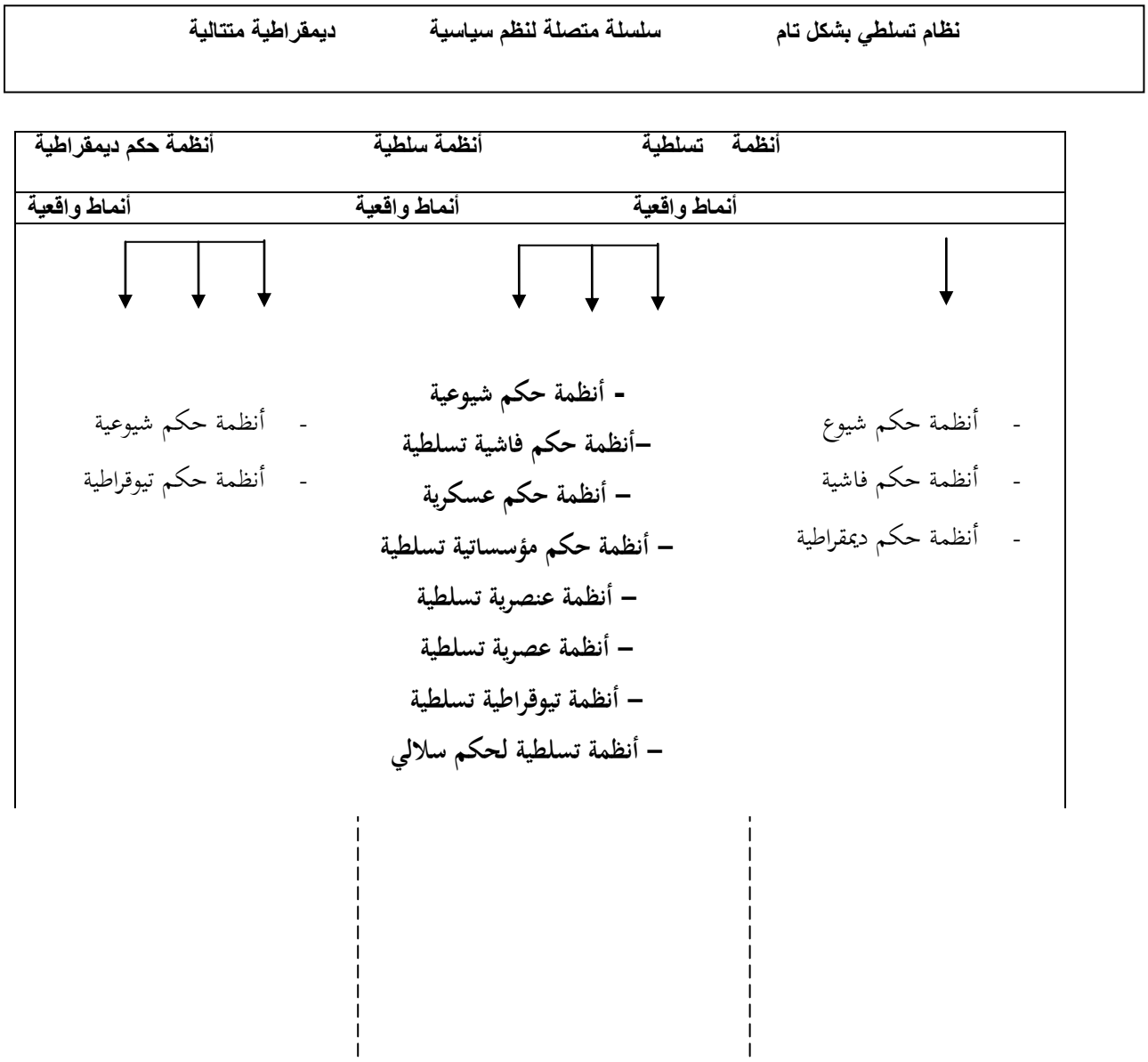

المصدر: أندرياس فير ايكه ، بيرند ماير هوفر، فرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية ، مرجع سابق، ص84.

و من هنا ، فالديمقراطيات الناشئة Emerging democracies هي تلك الأنظمة التي لا تنتمي إلى أنظمة الحكم الديمقراطية بالمفهوم الليبيرالي كما هو الحال بالنسبة للدول الغربية ولا إلى أنظمة الحكم الشمولي المتسمة بتضييق شديد على الحريات المدنية Civil liberties بصفة عامة والتشاركية المدنية بصفة خاصة، لكونها تقع في موقع وسط بين هذه التراتبية، رغم أنه من الإجحاف تصنيف دول بحجم البرازيل والمكسيك والهند، مع دول كبنغلاديش وغانا على سبيل المثال في هذا الإطار.

رغم أن بعض الدول منها ، تعتبر أقرب البلدان إلى النظام الديمقراطي منه إلى النظام التسلطي، كون مسار التحول الديمقراطي الذي عرفته هذه الدول على الصعيد السياسي و الاقتصادي ، يجعلها من الإقتصادات الناشئة Emerging economies التي حققت معدلات مقبولة من النمو والتنمية إلى حد كبير مقارنة مع هذه الأخيرة، في مؤشر القدرة التنافسية الهيكليةIndice de Compétitivité Structurelle الذي يتطلب وجود بيئة أعمال عالية المستوى وإدارة الجودة ورأس مال بشري وبنية تحتية حديثة ومنتجة بالإضافة إلى نظام مالي وابتكارات تكنولوجية...وغيرها. [1]

المطلب الثاني:إمكانيات تحقيق التشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة: لقد تعددت التعاريف المقدمة بشأن الرأس المال الاجتماعيSocial Capital وتنوعت توجهاتها العملية والنظرية، انطلاقا من أهمية ربطه بالبناء المجتمعي القائم في المجتمع، وطبيعة العلاقات الإنسانية السائدة بين افراده وجماعاته ، لا سيما من حيث تعبيره عن مستويات الثقة والتعاون بين الناس مع بعضهم البعض، ودور الشبكات الإجتماعية Social Networks في ترقية العمل الجماعي أو عرقلته، مما يجعله عنصرا مهما في تأطير التشاركية المدنية وتفعيلها أو تشتيت الجهود وتحييد المطالب الحقيقية للتنمية والديمقراطية معا.

و بناء على ذلك ، يمكن القول أن علاقة المجتمع المدني بالتشاركية المدنية تكمن في أهميته أولا كتنظيم اجتماعي يعبر عن كل أطيافه، و ضرورته ثانيا كعامل اجتماعي أساسي يمكن التعويل عليه لأجل وضع الإمكانيات والموارد اللازمة لتحقيق التشاركية المدنية الفعالة والمؤثرة على استقرار المجتمع بصفة عامة.

فمن الناحية التاريخية ، يلاحظ أن المجتمع المدني نشأ واتضحت معالمه في الدول الغربية الأوروبية بالتزامن مع نشأة الدولة بالمنظور الاستقلالي ، حيث برز عندما تمت القطيعة بين الطبقة البرجوازية و الممارسات السابقة التي كان يعيشها الناس قبل القرن الثامن عشر ، وبعد أن تم التوجه نحو صناعة قيم جديدة داخل المجتمع الأوروبي تعزز عقد ميلاده بعيدا عن ماهو مقدس وما هو كنيسي كما يقال.[2] حيث كان له الفضل في تكييف المجتمع مع المتغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية ، تحت قيادة نخبة تفرض هيمنتها الإقتصادية والثقافية على المجتمع، وتعمل كقاطرة للإصلاح والتغيير فيه من مختلف الجوانب.

---

(1) Voir: Moubarack Lo, Amaye Sy , Un Indice de Compétitivité Structurelle des pays en développement, , RP-20/04, Maroc, Policy Center for the New South, 2020,p8 à suiv.

(2)محمد عابد الجابري، مواقف واضاءات ، سلسلة كتب شهرية ، ، الدار البشاء دار النشر المغربية، 2005، ص12.

فإذا كان الجانب الشكلي للمجتمع المدني عادة ما يتكون من أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات يطلق عليها اسم المجموعات الطوعية أو المؤسسات الثانوية ، فان التنظيمات غير الرسمية التي توجد خارج هياكل سلطة الدولة، كثيرا ما يشير معناها إلى ذلك الحيز المستقل الذي يوفر للأفراد نوعا أو هامشا من الحرية والاستقلالية لأجل التتبع والاستفادة من خبرات الحياة العامة التي تتيحها تجمعات الأفراد المتنوعة ، سواء عبر الإنضمام إليها والانخراط فيها،أو من خلال استغلال جوانب المجتمع المدني المهمة بصفته حيزا مستقلا يعمل كمرصد ضد سلطة الحكومة المركزية، أو بكونه يلعب دورا هاما في توفير المناخ الملائم لتتبع الجماعات المختلفة جميع مساراتها الخاصة من دون خوف من تدخلات الدولة المختلفة .[1]

إن التشاركية المدنية المؤطرة بالمجتمع المدني لا يمكن تفعيلها وانتعاشها دون وجود هذه الخاصية، كونها تعبر عن الصفات والمميزات الهامة التي تجعلها مناخا أوبيئة ملائمة لضمان الغلبة المواطنية على مختلف مراكز القوة داخل المجتمع، حيث بالرغم من جدة مفاهيم التشاركية المدنية أو المشاركة الفعالة و انتشارها مؤخرا كمواضيع أساسية في بعض الدراسات السياسية والاقتصادية والإجتماعية، فان تفسيراتها النظرية لم تهمل اعتباراتها العلائقية بقضايا كبرى، كموجات التحول الديمقراطي التي حدثت عبر العالم، و مفاهيم المشاركة و الاشتراك والشراكة والحكم الراشد والتنمية المستدامة والتنمية المحلية والديمقراطية التشاركية.. وغيرها.

و عموما ، يمكن تفسير مفهوم التشاركية المدنية المجتمعية انطلاقا من مجموعة من الاتجاهات منها:

أ- الاتجاه الذي يرى المشاركة المجتمعية بمثابة واجب شرعي يحتاج الى تعاون الافراد من اجل الإصلاح ومحاربة الفساد وتفعيل المبادرات الفردية والجماعية من اجل تحقيق الصالح العام والتفاعل الاجتماعي.[2]

ب- الإتجاه الذي يرى المشاركة المجتمعية وسيلة ضرورية لتحقيق قيم المواطنة التي تنتج عنها مجموعة من الحقوق والواجبات، كونها تبرز لنا مجموعة من القيم الأساسية هي : المساواة والحرية بالإضافة إلى المشاركة والمسؤولية الاجتماعية.[3]

([1])محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية(مفهومها نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية، مصر ، 2003، ص ص 416، 417.

([2])انظر مثلا: ((المشاركة واجب شرعي وضرورة اجتماعية))، في:
http://www.manaratweb.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%A8-%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7-2/

([3])انظر مثلا: منال ابو الحسن ، ((المواطنة والمشاركة المجتمعية)) ، في:
https://www.balagh.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9

ت- الاتجاه الذي يرى المشاركة المجتمعية مجرد إستراتيجية تربوية وعلاجية وتنموية ، تهدف الى تعزيز مشاركة الشباب في المجتمع وتوسيع الأطر القانونية والمؤسساتية المشاركاتية وزيادة مستويات التمثيل الجهوي والإقليمي والمحلي، بالإضافة إلى تعزيز مستويات الإدماج والتفاعل الأفقي والعمودي بين مختلف القطاعات في المجتمع ...وغيرها. [1]

ث- الاتجاه الذي ينظر إلى المشاركة المجتمعية كوسيلة لتنظيم المجتمع ومساعدة الأفراد في حل مشاكلهم عن طريق تنمية الكوادر التي تضطلع بالعمل التطوعي، وبعث فيهم روح التضامن والتعاون ، مادام أن العمل التطوعي قطاع مرن وغير ربحي ويسعى دائما الى تحقيق التنسيق والتكامل بين ماهو حكومي وماهو أهلي. [2]

ج- الاتجاه الذي يعتبر التشاركية المدنية ما هي الا وسيلة لإعادة توزيع القوة في المجتمع، وذلك من خلال انتاج مفهوم جديد من المشاركة يطلق عليه اسم المشاركة التعددية، حيث يأخذ بعين الاعتبار خمسة مسائل أساسية هي:[3]

- مركزية القوة ،

-التنظيم الوظيفي،

-تقييد دور الحكومة،

-المشاركة السياسية،

-النشاط المجتمعي.

ج - الاتجاه الذي يرى في التشاركية المدنية ، وسيلة لامتصاص السخط الجماهيري وعدم وجود الرضا لدى المحكومين، سواء من جهة كونها تمثل حلا لاحتواء ظاهرة الاضطرابات والتوترات الاجتماعية والاقتصادية

([1])انظر مثلا: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ((مشاركة الشباب في الحياة العامة في الاردن والمغرب وتوني)، خريف 2017، ص 4 ومابعدها، في:
https://www.oecd.org/mena/governance/OECD%20Youth%20Participation%20Arabic%202018%20web%20v2.pdf

[2])انظر مثلا: سعيد بن سعيد تاصر حمدان ،((دور العوامل الاجتماعية والثقافية في المشاركة التطوعية للشباب السعودي(رؤية اجتماعية ودراسة تحليلية) ، ص7 ومابعدها، في:
http://www.journals.zu.edu.eg/upload/ded065e0-3f35-405a-9e87-f60707ec4a78.pdf

[3]) عبد العالي دبلة، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر، دار الخلدونية ،،2011, ص140

والسياسية أو من جهة أهمية ضمانها اشتراك الأفراد في عمليات صنع القرار بما فيها المشاريع التنموية، مادام أن الهدف منها حسب منظمة العفو الدولية هو تكريس حرية التعبير والدفاع عن حرية الصحافة والاعلام والوصول الى المعلومة ومن ثم فرض المسؤولية الجماعية وتعزيز درجة الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع . [1] ذلك ، أن مطلب التشاركية المدنية في المجتمع لا يكون إلا من خلال الاعتراف بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للأفراد في مواجهة حالات الاضطراب وعدم الاستقرار التي تسببها ظواهر الإقصاء والتمييز والتهميش...وغيرها ، كما أن البناء الحقيقي للتشاركية المدنية داخل المجتمع متوقف على المتطلبات والإمكانيات الضرورية لتحقيق شروط الإقلاع التنموي أكثر من أي شيء أخر، حيث عادة ماترتبط عملية المشاركة بالعديد من العوامل أو الأسباب التي قد تدفع الأفراد إلى المزيد من الانخراط في شؤون المجتمع أو إلى المزيد من الاغتراب والعزلة فيه نتيجة عوامل مادية ومعنوية كثيرة ، كانتشار القيم السلبية واللامبالاة وعدم التفاعل مع الأحداث الجارية بشكل جيد ، ومدى الالتزام بفحوى الاتفاق الذي يكون بين المشاركين فيما يخص الأهداف والحاجات و فوائد المشاركة وحجم التكلفة ودرجة الاقتناع بجدوى المشاركة ذاتها ، بل و كيفية تجسيد الاقتراحات والمطالب المجتمعية على أرض الواقع في مجالات التخطيط وتنفيذ السياسة العامة و ترتيب سلم الاحتياجات والأولويات ... وغيرها.

كون البداية الأولى لعملية التغيير والانطلاق تقتضي التحول أولا من مرحلة الفرد – المواطن المنشغل بذاته وشؤونه إلى مرحلة الالتزام بالتغيير ثانيا من خلال الأيمان برفض الواقع المعيش[2] والتضحية في سبيل تحقيق الأهداف . ذلك أن التحدي الأكبر الذي تواجهه اليوم مختلف الديمقراطيات الناشئة هو كيفية استيفاء المجتمع لشروط المشاركة في التنمية بشكل كامل ، سواء من جهة مفهوم خلق المواطن الفعال كما يقول جون ستوارت ميل أو من جهة مفهوم المواطن الصالح كما يقول مونتيسكيو.

فكما تحتاج متطلبات التشاركية المدنية المعززة لمفهوم سلم التنمية الى الاعتقاد بضرورة قبول مجموع الأفراد بعوامل التضحية بالوقت والجهد لبناء أسس الديمقراطيات الناشئة المعقدة ، يستوجب الاقتناع أيضا بضرورة تغيير المجتمعات الحديثة العهد بالممارسة الديمقراطية لأنماط سلوكاتها وأساليب أدائها لتحقيق التعايش بين مختلف الفئات والجماعات داخل المجتمع الواحد.[3]

---

[1])انظر : منظمة العفو الدولية ، حرية التعبير، في :https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/freedom-of-expression/

[2]) فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، مصر، مكتبة مديولي، 2005، ص72.

[3]) صاموئيل هانتنغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة : سمية فلو عبود ، بيروت ، دار الساقي ، 1993، ص158.

ولعل من أهم الشروط والمتطلبات التي ينبغي توافرها بالنسبة للديمقراطيات الناشئة مايلي:

أولا: **العوامل الاقتصادية والسياسية:** تعتبر العوامل الإقتصادية والسياسية من أهم العوامل التي تدفع إلى دعم القوى الديمقراطية و تفكيك الهياكل السياسية المرتبطة بالاستبداد والتسلط والديكتاتورية من خلال البيئة التي توفرها لجعل النظم الحاكمة على استعداد لتقاسم السلطة ووضع دستور ديمقراطي وايجاد معدل معقول من التنمية الاقتصادية ...وغيرها.

فإذا كانت العلاقة التكاملية بين الديمقراطية والتنمية تسهم في نموهما و تعزيزهما بشكل كبير ، فان أهمية الارتباط الوثيق بين التنمية والديمقراطية والسلام يمكن توضيحه كذلك من خلال ضرورة الحفاظ على الكرامة الجوهرية لجميع البشر ورفع مستوى تقدمهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، لا سيما من خلال العمل على بناء مؤسسات تكون خاضعة للمساءلة وقادرة على الاستجابة ، وتدعيم المبادرات والوساطات بالإضافة إلى المساعدات الانتخابية لتعزيز المؤسسات الشرعية القادرة على توفير العدالة والأمن للمواطن ....وغيرها .[1]

فالعلاقة السببية بين التحديث والانماء الاقتصادي والمشاركة السياسية، يمكن إبرازها كما يقول صموئيل هنتنغتون ونيلسون من خلال صور وأشكال متنوعة ، كالتصويت في الانتخابات والمساهمة في الحملات الانتخابية والعضوية في الأحزاب السياسية والضغط والتأثير على صانعي القرارات والتجاوب مع الأحداث العامة...وغيرها[2] ، على اعتبار أن التنمية الاقتصادية يمكن أن توفر ما تتطلبه المشاركة السياسية من شروط كارتفاع مستوى التعليم ، والحراك الوظيفي ، و دور التنظيمات الجماعية كأرباب العمل والنقابات العمالية والمهنية في تنمية روح العمل الجماعي.[3]

الأمر الذي يبين أن الديمقراطيات الناشئة قد تعرف تحديات كبير ة في كيفية رسم ملامح البيئة الاقتصادية والسياسية الملائمة للممارسة الديمقراطية الحقة ، من خلال إبعاد العمل التشاركي المدني عن بعض المظاهر الصورية التي تعرفها بعض التجارب الديمقراطية في هذا الإطار ،كون الممارسة الديمقراطية الغربية ، قد استغرقت

[1]) للمزيد انظر : ماسيمو تو ماسوني(محرر) ، ((الديمقراطية والتنمية /: دور الامم المتحدة))، تقرير اجتماعي المائدة المستديرة الدوليني حول الدميقراطية والتنمية،المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، الامم المتحدة ، 2013، ص14 ومابعدها، في:

https://www.idea.int/sites/default/files/publications/democracy-and-development-AR.pd

([2]) جلال عبد الله معوض، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية (دراسة نقدية)، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997، ص ص 13، 14.

([3])دافيد بيتنام، مرجع سابق ، ص233.

قرونا طويلة في بناء مقوماتها الاقتصادية والسياسية على أساس دستور ديمقراطي يفصل بين السلطات ويضمن الحقوق والحريات ويكرس مبدأ التداول السلمي على السلطة... وغيرها.

ثانيا –**العوامل الثقافية والإجتماعية:** تساعد العوامل الإجتماعية على تكريس قيم العدالة الإجتماعية، و نشر قيم الثقافة الديمقراطية والوعي الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، حيث تعتبر الثورة الفرنسية Révolution française لعام 1789 ، بمثابة التأصيل النظري للنهج الديمقراطي الذي وضعت أسسه الثقافية في شكل حركة واسعة من أجل التغيير الذي يحترم حقوق المواطنين ويعترف لهم بحق الرأي بناء على شرط القدرة وإرادة الاضطلاع التي تقتضي القيام بدور ما في شؤون المجتمع بشكل فعال .[1]

وعلى هذا الأساس ، لقد تبلورت هاتين الصفتين اليوم في بوثقة التشاركية المدنية لتجسيد كل ما هو مخالف للمجتمع الرسمي، حيث عندما تكون داخل تكوينات اجتماعية متنوعة تكون بمثابة صمام الأمان للدولة من ناحية القوة والاستقرار ، الأمر الذي يتطلب من الدول الجديدة على الممارسة الديمقراطية توفير الظروف البيئية الثقافية والاجتماعية الملائمة، كالتصنيع، والتحضر، والتقدم في وسائل الإعلام، وارتفاع مستوى التعلم، لإيجاد المؤشرات الملائمة لاحداث تغيرات في السلم القيمي داخل المجتمع. ومن ثم خلق وعي جديد ينشأ من ما يطلق عليها كارل دويتشK. Deutsch إسم "التعبئة الاجتماعية" ، حيث تزداد قوة الأفراد حسبه عبر التعبئة الاجتماعية التي تكون من خلال الزيادات التي يعرفها الأفراد في مجال القدرة والحاجة والرغبة بالإضافة الى التوقع.[2]

ومن ثم تبرز علاقة التعبئة بالتشاركية المدنية في هذا الإطار ، كحالة شعورية تدفع الفرد إلى قبول المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأشكال وأساليب مختلفة ، رغم أن التحديات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية للديمقراطيات الناشئة لا يمكن حصرها في جانب واحد . مادام أن الممارسة الديمقراطية لا

([1])Rob Atkinson, ,((les aléas de paricipation des habitants a la gouvernance urbaian en europe)), Traducteur: Frédéric Martizet, les annales de la recherche , annee 1998-1980-1981, P74.

([2]) ثناء قواد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص208.

تحتاج فقط الى الترتيبات المؤسسية التي تساعد المواطنين على امتلاك السلطة السياسية، ومساءلة الحكام وإرساء مباديء المساواة والعدالة ، حيث تبرز تحديات الممارسة الديمقراطية في مجموعة من الجوانب منها: [1]

- العوائق المؤسسية ،
- التعدي على الحريات،
- القيود المفروضة على مشاركة المواطنين،
- ضعف أو غياب النقاش العام ،
- انعدام سياسات التمكين الفعالة وإمكانية اللجوء إلى القضاء،
- قيود الوصول إلى السلطة ،
- تغيير الحكم على نحو غير دستور،
- عدم الالتزام السياسي باحترام حقوق الإنسان،
- عدم امتثال المؤسسات لمبادئ سيادة القانون ،
- غياب المساءلة،
- التلاعب بالنظام الدستوري ونتائج الانتخابات،
- تدخل الجيش في السياسة،
- انتشار ظواهر الفساد والافلات من العقابl'inpunité،
- تهديدات العولمة للاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني (إدارة الموارد ، الجماعات المسلحة العابرة للحدود ، الإرهاب ،العنف السياسي والعرقي ...)،
- الانتقال المتشعب وغير المنظم إلى الديمقراطية،
- انتشار التفاوت والإقصاء والتمييز ،
- تفشي الفقر والحرمان ،
- خيبة الأمل،
- . تقييد حق التجمع السلمي و حرية التعبير وتكوين الجمعيات و الحصول على المعلومات ،
- التطرف والعنصرية .

([1]) أنظر / الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، دارسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان،مجلس حقوق الإنسان،تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الدورة22، ديسمبر 2012 ، ص6-14 ، في :

https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session22/A.HRC.22.29_arabic.pdf

وهو مايعني أن التشاركية المدنية في حاجة الى بيئة مؤاتية إلى استقرار ديمقراطي وقاعدة شرعية مؤسساتية بالإضافة إلى ثقافة نضالية تستند إلى أساليب التنشئة والقيم .

المطلب الثالث: معيقات الإستقراروالسلم بالديمقراطيات الناشئة: إن سقوط نظام ديكتاتوري عبر ثورة سلمية أو عنيفة لا يجلب بالضرورة نظام ديمقراطي فعلي، كما اثبتت الكثير من تجارب الثورات ضد الاستبداد التي عرفتها العديد من البلدان، حيث تم إنتاج أنظمة تسلطية أكثر استبدادا من الأنظمة البائدة ، تماشيا مع مضمون التحذير الذي عبر عنه ارسطو بقوله . (الطغيان يمكن أن يتحول إلى طغيان...) ، و غيره من الأمثلة والتجارب التي ظهرت في مناطق مختلفة كفرنسا اليعاقبة ونابليون و روسيا البلاشفة،و إيران آية الله الخميني، وفي بورما سلورك[1]...وغيرها من الحالات.

فالنظام الجديد عادة ما يدعي بأنه نظام ديمقراطي ويختلف عن أنماط الحكم التسلطية التي سبقته ، رغم أن نتائج ممارساتهما وأفعالهما واحدة ، وربما تكون في النظام الجديد أسوأ مما كان عليه الوضع في السابق، مادامت هذه النظم السياسية لا تستطيع أن تتعامل بنجاح مع المتطلبات الضرورية للإستقرار ، بسبب تحديات العجز التي تعاني منها على مستوى القيادة والشرعية وغيرها من مواطن الضعف والخلل .

و على هذا الأساس ، يمكن القول أن ما ينشأ عن هذا الواقع من قصور في الأداء الوظيفي، سيؤدي عاجلا أم آجلا إلى حدوث مشاكل تطال النظام ، ووحدها الديمقراطيات هي التي تمتلك القدرة على إجراء التغيرات المناسبة والضرورية المؤدية للاستقرار، كون النظام السياسي يحتاج كما يقول دافيد استون إلى مجموعة من الشروط من أجل الحفاظ على ديمومة بقائه بشكل متوازن ومستقر[2] ، رغم ان مفهوم الاستقرار السياسي في المجتمع قد تم الاختلاف حوله من قبل العديد من المفكرين بشأنه ، حيث يمكن تقسيمهم الى ثلاث مدارس كمايلي: [3]

-**المدرسة السلوكية Behavioral school** : ينطلق روادها من فكرة أن الإستقرار السياسي يضمنه الرضى والتوافق وليس الاكراه والقوة ، وان المجتمع المستقر هو الذي تغيب فيه أعمال العنف والاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية ، حيث يعتبر النظام السياسي المستقر حسب هذا الطرح،بمثابة النظام الذي يسوده السلم

(1) (Voir : Gene Sharp, DE LA DICTATURE À LA DÉMOCRATIE Un cadre conceptuel pour la libération, Traduit de l'américain par Dora Atger, Paris, L'Harmattan, 2009, p110

(2) انظر / أندرياس فيرايكة ، بيرند ماير هوفر ، فرانتس كوهوت ، مرجع سابق . ص83.

(3) انظر / / سفيان فوكة ومليكة بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مرجع سايق ، ص170.

والإذعان من قبل المحكومين لنصوص القوانين ، كما تتم فيه التحولات والمتغيرات وفقا للأطر المؤسسية وبناء على عوامل الرضى والقبول وبدون أي إكراه أوعنف. ومن ثم يصبح النظام المستقر هو ذلك النظام الذي يسير عبر الآليات المتعارف عليها والمتفق حولها بين الحكام والمحكومين، ووفقا لعقد اجتماعي مبني على التوافق بينهما .

-**المدرسة النظميةOrganizational school** : يعبر الاستقرار السياسي حسب رواد التحليل النظمي والنسقي عن قدرة النظام السياسي على التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، ومرافقة التغيرات الحاصلة في المجتمع بإجراءات ملائمة تمكن من إحتواء الأزمات والتقليل من آثارها على النظام السياسي القائم ، حيث من خلالها يتم تحويل التوقعات والمطالبات Demands والدعومات Supports الموجهة لتغذية العملية السياسية من خارجها إلى قرارات ملزمة تكون بمثابة مخرجات للعملية السياسية لاعادة تغذية النظام ، في شكل قوانين ومراسيم ومعاهدات...وغيرها .

-**المدرسة البنائية الوظيفيةThe constructivist functional schoo** : يساعد الاستقرار حسب هذه المدرسة على تصحيح الاختلالات الوظيفية داخل المجتمع، حيث يشبه النظام السياسي في تفاعله مع أعضائه ومحيطه الخارجي الكائن الحي، الذي يحتاج الى الاستمرارية من خلال القيام كما يقول عالم السياسة الامريكي غابريال ألموند .Gabriel A بعمليات التصحيح لخلل طارئ يحدث فيه.

أما على مستوى المجتمع فيجب ان يكون هناك تطابق كما يقول عالم الاجتماع الامريكي ثالكوث بارسونز T. Parsons بين النسق الفرعي السياسي و تحديد الهدف، و بين النسق الفرعي الثقافي والحفاظ على النمط والمعايير ، بالاضافة الى ضرورة تطابق النسق الفرعي الاجتماعي مع التكامل الإجتماعي، حيث يجب على المجتمع ان يكون مستقرا من خلال الاستجابة لعدة وظائف اساسية هي:[1]

- التكيف مع المحيط الذي يضمن بقاء المجتمع.
- متابعة الأهداف مادام أن أي نسق لا يعمل إلا إذا كان موجها نحو هدف.
- التكامل بين أعضاء المجتمع.
- الحفاظ على النمط والمعايير.

([1]) انظر / عبد العالي دبلة ، مرجع سابق ، ص13.

وعلى هذا الأساس نخلص الى أن عامل الاستقرار بالنسبة للمدارس الثلاث، يمثل عملية تغيير تدريجي منضبط ، يتسم في مجمله بغياب حالة العنف السياسي وتزايد في مستوى الشرعية والكفاءة في قدرات النظام السياسي، بالنظر لقدرة استجابته لمتطلبات المجتمع واشتماله على شروط الإستقرار والسلم التي ترتبط بجوانب كثيرة ومتعددة منها :

- **الجوانب الإقتصادية** Economic aspects: التي يمكن اختزالها في مدى قدرة النظام السياسي على تحقيق التراكم المادي لرؤوس الأموال،من خلال ما يعرف بالقدرة الاستخراجية للنظام السياسي في مجال تحقيق النمو الإقتصادي وتحويله إلى وسيلة فعالة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. مما يساعده على توسيع قاعدة الدخول والثروة وإيجاد الفرص الكافية والسريعة للعمل المنتج بالاضافة الى توفيره للمتطلبات الاخرى كالأجور المناسبة و التوزيع العادل للثروة ووجود عمالة منتجة ، مادام أن العدالة التوزيعية تعتبر شرطا أساسيا لتحويل كم النمو الاقتصادي إلى نوع ، بواسطة القدرة التوزيعية للنظام السياسي الذي يعتبر ضامنا اساسيا في تحقيق الاستقرار في المجتمع[1]، لان غياب العدالة التوزيعية لا يحقق التنمية البشرية المستدامة حتى وان كان حجم النمو الاقتصادي المحقق مرتفعا ومستمرا وهو الضامن الأساسي للاستقرار.

- **الجوانب السياسية**Political aspects : وتتمثل هذه الجوانب تحديدا في حيازة النظام الساسي على الشرعية كشرط أساسي للإذعان والطاعة من قبل الأفراد ،حيث أن الحكومة التي تتمتع بالشرعية والقبول الشعبي هي الأكثر قدرة على رسم وتنفيذ السياسات بفعالية[2] ، مادام ان علاقات القوة في المجتمع الديمقراطي تختلف عن تلك التي تكون في المجتمع غير الديمقراطي، بسبب هامش الاستفاذة الذي يتمتع به الافراد داخل المجتمع الديمقراطي كالعدالة و المساواة ، مما يحقق الاستقرار والسلم بين أطراف القوة داخل المجتمع ويخلق القواعد المشتركة التي تغذى بديناميكية موحدة. [3]

ومن ثم يكون من اللازم على الديمقراطيات الناشئة تفكيك الهياكل السياسية للإستبداد وتنمية القوى الديمقراطية حتى تكون هناك ديمقراطية مستدامة،ترتبط كما يقول جين شارب Gene Sharp بضرورة وضع الإجراءات الوقائية

([1]) للمزيد حول الشرعية انظر: حزام والي ، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع الاشارة الى تجربة الجزائر، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008، ص21

([2]) Philippe Moreau defarges, op cit,p15.

(3) أنظر مثلا/ مفهوم الديمقراطية ، في :https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.html

تمنع أولا وقبل كل شيء الإنقلاب على المسار الديمقراطي بعد سقوط الانظمة المستبدة ، وذلك من خلال الالتزام بمجموعة من الشروط والقيود التي تعزز النظام الديمقراطي بعد اسقاط الانظمة الدكتاتورية المستبدة والحفاظ على النظام الديمقراطي الناشيء، منها: [1]

– حرمان السلطة الإنقلابية من اي شرعية كانت.

– رفض أي شكل من أشكال التعاون والمساعدة لعودة الدكتاتورية وبناء نظام مستبد جديد بالديمقراطيات الناشئة.

– صياغة دستور جديد يعطي صلاحيات كبيرة للسلطات الإقليمية، تعضد التشاركية المدنية وتقوض المركزية المولدة للديكتاتورية والاستبداد.

– تفادي الوعود التي لا يمكن تحقيقها .

– عدم الثقة السياسية بمتطلبات الدفاع المجتمعي لمقاومة مباشرة، بأيدي المواطنين لإنشاء نظام ديمقراطي مستدام.

– **الجوانب الاجتماعية والثقافية** Social and cultural aspects: والتي تتمثل في قدرة النظام السياسي على تنظيم العلاقات الاجتماعية بالشكل الذي يحمي الأفراد من الاحتكارات، مع توفير الأمن والحريات الفردية والجماعية، باعتبار ان هذا العامل يشكل أساس المقدرة الضبطية للنظام السياسي التي تمكنه من الرقابة والتنشئة القيمية للمجتمع، بما يتماشى وتحقيق التنمية والاستقرار معا . كون ذلك يساعد على إيلاء الحيز الأكبر لتمكين الأفراد من الاشتراك في عملية وضع وتنفيذ وتقييم السياسات كشرط أساسي لبناء الثقة بين الحاكم والمحكوم وتدعيم قيم الاداء في المجتمع من خلال عناصر التعاون والفعالية والنجاعة .

فالقبول المجتمعي لقرارات النظام السياسي يتطلب بالدرجة الأولى الاعتماد على آليات التواصل التي تتيحها عمليات إعلام المواطنة و التواصل والاستشارة الاجتماعية المختلفة ، مادام أن إعلام المواطنة يعتمد بالأساس على الشفافية في التسيير وعدم الإنفراد بسلطة اتخاذ القرار ، خصوصا في المسائل التي تهم الأفراد بصفة

(1) Gene Sharp, op cit , pp113-114.

خاصة، كتلك المتعلقة بتحديد الخيارات وترتيب الأولويات وتحقيق التنمية من خلال تجاوز حدود تراكم الثروة إلى ضرورة تعزيز الحياة التي تم تبنيها والحرية التي يمكن الاستمتاع بها، مادام أن توسيع نطاق الحرية كقيمة ليس الهدف منه فقط أن تكون حياتنا أكثر ثراء وأقل قيودا بل أيضا أن تهيئ لنا أن نكون أشخاصا اجتماعيين أكثر نضجا نمارس إرادتنا الخاصة ونتفاعل مع العالم الذي نعيش فيه، والأهم أن نؤثر فيه عبر المشاركة.[1]

ومع أن الكثير من الدارسين يرون أن إنكار الحقوق المدنية وبخاصة الحقوق السياسية يساعد الديمقراطيات الناشئة على تحقيق التنمية الاقتصادية، على أساس أن الأنظمة السياسية القوية تتميز بالقدرة على توجيه الإقتصاد وفرض النظام والانضباط من خلال التعبئة والترهيب، تماشيا مع طروحات رئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان يو Lee Kuan Yew (1923 – 2015) الذي أسس دولة سنغافورة الحديثة وجعلها من أكثر البلدان تطورا،[2] بالرغم من أنه لا توجد دلائل ماديه تثبت صحة هذه الفرضية إلا في حالات نادرة لا يمكن تعميمها، كما أن التنمية في حد ذاتها تحتاج إلى فضاء من التعاون والتضامن والمواطنة، وان " لي كوان" نفسه قد عرف انتقادات واسعة أثناء حكمه ، بسبب تحكمه في الحياة السياسية و تقييده لحرية التعبير و نشاط المعارضة ، رغم انه استطاع أن يجعل من سنغافورة تجربة ناجحة، بل وواحدة من اقتصاديات نمور اسيا القوية و أسرع مراكز إدارة الثروات نموا في العالم ، نتيجة اهتمامه بالتعليم و الاستقرار الاقتصادي والأمني ومحاربته للفساد الإداري والبيروقراطية ودعمه للاستثمار الأجنبي و استقرار النخب العلمية المهاجرة . [3]

فمن الناحية العملية، يلاحظ أن فقدان الأمن الاقتصادي قد ارتبط دائما بفقدان الحقوق والحريات، وأن الحكام المستبدين الذين لا تهمهم آراء الأفراد فيهم عادة ما يميلون إلى الحد من الحوافز لمواجهة الأزمات في الوقت المناسب ، عكس الحكومات الديمقراطية التي تكون دائما بحاجة إلى الفوز بالانتخابات ومواجهة انتقادات الجماهير الشعبية من خلال السعي المستمر الى أيجاد الحلول المناسبة لحل المشاكل المطروحة في الوقت الملائم،

([1]) انظر / سيمور مارتن ليبست ، مرجع سابق، ص31.

([2]) انظر مثلا / نجاة السعيد ، ((من يجب يسبق من / التنمية ام الديمقراطية)) ، العرب ، 2014/5/3، في:
https://alarab.co.uk/%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D8%A3%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%82-%D9%85%D9%86%D8%8C-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

([3]) انظر مثلا / دهام محمد العزاوي ، ((ستغافورة وبناء المستقبل : قراءة في مسارات بناء الدولة المازومة)) ، في:
https://caus.org.lb/ar/%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1/

بالإضافة إلى العمل على ضمان إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد لأجل الحفاظ على الشرعية واستمراريتها ، مادام ان ذلك يكون دائما مرتبط "بقوة الأداء" والوفاء بالإلتزامات بشكل أكبر .

لقد أظهرت العديد من الدراسات اليوم أن الديمقراطيات الناشئة تهددها العديد من المعيقات والصعوبات، بسبب مرحلة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي تمر بها في بداية الأمر خاصة عندما تكون المجتمعات فيها تعيش نموا إقتصاديا سريعا .

وذلك أن التعبئة الاجتماعية قد تزعزع الاستقرار حسب صموئيل هنتغتون S. P. Huntington ، لأنها تساهم في توليد المتطلبات وتعزيزها بشكل أكبر من الاشباعات ، مما يؤدي إلى حدوث هوة إلى جانب كبت نسبي يقود إلى عدم الاستقرار ، حيث لا يمكن تحقيق الكثير من المشاركة في ظل عدم وجود حركية اقتصادية و اجتماعية صاعدة ومؤسسات تمثيلية مرنة ومفتوحة ، كما أن المشاركة المفرطة والتمايز في المؤسسات السياسية لا ينتج الا حالة عدم الاستقرار[1]، مايعني أن البلدان ذات الاستقرار هي بالأساس بلدان ذات نمو إقتصادي قوي، يمكن لها إشباع حاجات ومتطلبات التعبئة الاجتماعية التي تصاحبها تغييرات جديدة ، لاسيما مع ظهور صفوات أو نخب تعمل على إنخراط الأفراد في صنع واقعهم الاجتماعي والسياسي .

وبذلك، يمكن القول أن الأهمية المفرطة للمشاركة والدرجة الضعيفة للتمايز المؤسسي السياسي ليستا هما المعرقلان لعدم الاستقرار ، وان البلدان المستقرة هي بلدان ذات النمو الاقتصادي القوي الذي يمكن من خلاله إشباع الحاجات ممثلة بالتشاركية المدنية التي يجب ان يصاحبها تغييرات مع ظهور الصفوات والنخب الجديدة نتيجة انخراط الأفراد في صنع واقعهم الاجتماعي ليس يوصف المشاركة كهدف وغاية في حد ذاته وإنما كوسيلة لتحقيق غايات أخرى. [2]

وعلى هذا الأساس يمكن أن تواجه الديمقراطيات الناشئة مجموعة من المعيقات أو التحديات البنيوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ذات العلاقة بانعكاسات النمو الاقتصادي على حياة الأفراد و دور بناء دولة المؤسسات في تحقيق الاستقرار و زرع المنتوج القيمي لفضائل الديمقراطية الجديدة، مادام تساؤلات النضال من أجل إرساء دعائم الديمقراطية ومواجهة الاستبداد في الديمقراطيات الناشئة، عادة ما تدور حول مدى

(1) انظر / محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص429.

(2) انظر /سعيد بنسعيد العلوي ، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، سوريا ، دار الفكر ،2006، ص58.

اكتمال مدنية المجتمع وانتشار القيم المدنية ؟ و كيفية احتواء المجتمع للثقافة المدنية الديمقراطية و توفير البيئة الملائمة لاستقرار الديمقراطية وترسيخها ؟ كما توضحه المباديء الثلاثة التالية : [1]

- مبدأ الشعور بالاستبداد The principle of feeling to tyranny :كون المجتمع الذي لا يشعر كله أو الأكثرية منه بآلام الاستبداد لا ينحاز ولا يستحق الحرية.
- مبدأ مقاومة الاستبداد The principle of resistance to tyranny : كون الإستبداد لا يقاوم بالشدة والعنف وإنما يقاوم باللين والتدرج، حيث أنه قبل أن يكون النضال ضد المستبد عملا سياسيا فهو مشروع ثقافي.
- مبدأ النظام او المشروع البديل Alternative system principle : تبني برنامج محدد ودقيق يقتضي بالضرورة ان يكون البديل للاستبداد نظام مؤسس على احترام الشعب وقوة القانون والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته.

فإلى جانب قيامه على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، يمكنه أيضا ضمان السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية وتقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي مختلف الشروط التي تقبل بها القوى الفاعلة في المجتمع [2] ، كما أن النمو العشوائي للمنظمات الرسمية وغير الرسمية مؤثر جدا ، وقد يجعل الديمقراطيات الناشئة تواجه حالة من الفوضى في المراحل الأولى من انهيار النظام الاستبدادي يمكن أن تتطور إلى حرب أهلية ، بسبب انعدام الدعائم الأساسية للحكم الديمقراطي المستمدة من قوة المجتمع المدني والتمايز المؤسسي، التي تجعل المجتمع يعيش كما يقول محمد عابد الجابري الحداثة دون أن يكون قد مر بمرحلة التحديث ، و يمر بعوائق بنيوية تحول دون قيام مجتمع مدني مهيمن وتجهض عملية التحول نحو الديمقراطية أو تفرغها من مضمونها.[3]

وعليه، يمكن إجمال المعيقات التي تواجه الديمقراطيات الناشئة في التحدي الاقتصادي الذي يستوجب تحقيق معدلات نمو ملائمة والتحدي السياسي الذي يتطلب بناء مؤسسات ضامنة لتأثير المشاركة والتحدي الاجتماعي الذي يستوجب زرعا قيميا لفضائل الديمقراطية الوافدة.

---

(1) انظر /سعيد ينسعيد العلوي ، ((التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين العوائق والامكامات)) ، في : سعيد وبنسعيد العولي ، السيد ولد أباه ، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص57-58.

(2) انظر / محمد عابد الجابري، مواقف إضاءات وشهادات، ، دمرجع سابق ،، 2005، ص13.

(3) انظر / محمد احمد اسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشيطة في الساحات السياسية المختلفة ، مصر، المكتب الجامعي الاسكندرية ،2010 ص419.

المبحث الثاني: الدعائم الإنمائية للتشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة.

ارتباط الركائز الإنمائية للتشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة بمختلف التصورات والاتجاهات التنموية التي تؤكد على مختلف التحديات التي تواجهها عملية الإقلاع التنموي بالدول النامية وأثر العوامل الداخلية والخارجية عليها، كمتطلبات بناء القدرات والمشاركة الجماهيرية و الاهتمام بالفاعل الإنساني ومهاراته التدريبية والتكوينية اللازمة ، قد جعل التركيز في هذا المبحث على جوانب أساسية تتعلق بالتنمية بالاعتماد على الذات ودور المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية وصناعة الرأي العام الحاضن للتنمية، بالنظر لارتباط التشاركية المدنية بمجموعة من الأفكار والمبادرات و المحركات والآليات المعززة لاشراك الناس في عمليات التخطيط والتنفيذ المطلوبة في انجاح مشاريع وبرامج التنمية المختلفة ، كما يمكن توضيحه من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: التنمية بالاعتماد على الذات.

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية والتنمية.

المطلب الثالث: صناعة الرأي العام الحاضن للتنمية.

المطلب الأول: التنمية بالاعتماد على الذات: في البداية يجب التمييز بين معنيين اثنين لمفهوم التنمية المعتمدة على الذات، المعنى البسيكولوجي الذي يشير الى التطوير الذي يكون بالاعتماد على النفس والمعنى الاقتصادي الذي يشير الى الدولة التي تستطيع تحقيق التطوير والتقدم دون مساعدة خارجية [1]، حيث تتطلب التنمية الذاتية في هذه الحالة مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية ،كالاعتماد على الموارد المحلية البشرية والمادية ، و تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الاقتداء بأفكار النظريات التقليدية التي تفسر التخلف والتحديث في المجال الاقتصادي والاجتماعي من خلال مراحل تطورية غربية، دون الاكتراث بخصائص المجتمعات ومميزاتها الحضارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

رغم إمكانية استحداث آليات للتمكين المجتمعي الذاتي المنشأ كما فعلت الكثير من الدول الأخرى كالصين والاتحاد السوفياتي سابقا من دون الأخذ بعامل الايدولوجيا كشرط مسبق لتحقيق الإقلاع التنموي، كون التنمية المستقلة هي تنمية معطاءة ، ذات قاعدة اقتصادية انتاجية ومعرفة تقنية متطورة تتحقق في اطار مجتمعي وسياسي واداري وثقافي معين ، يتسم بالعدالة والمشاركة و الكفاءة والإنتاجية ويأخذ بعين الاعتبار جوانب كثيرة كالهوية و الاولوية وتعبئة الموارد المحلية المادية والبيئية...وغيرها [2]، حيث يمكن تحقيق التنمية الذاتية حسب تيبور مند Tibormende من خلال بعض الشروط الأساسية مثل ضرورة تغيير توجهات التنمية الاقتصادية والابتعاد عن الظواهر السلبية وإيجاد طريق تنموي خاص، بالنظر لأهميتها في تعزيز التوجه نحو الداخل والقضاء على الفساد والتبعية وعدم الاعتماد على الرأسمال الخارجي بالإضافة إلى دعم الاهتمام بالقدرات المحلية ورفع مستويات الادخار والاستثمارودور المشاركة الشعبية ومتطلبات التنمية المختلفة .[3]

ذلك ، أن التنمية لا تتطلب فقط الشروط العامة التي تحقق التشاركية المدنية كالإبداع الجماعي والاعتماد على الذات والمشاركة والمسؤولية البمجتمعية الى جانب عوامل الوعي التنموي والموارد المادية والبشرية المؤهلة والوسائل التكنولوجية الحديثة ، رغم أهميتها في دعم التجارب التنموية الذاتية واحترام الذات والتراث المحلي ومفاهيم المشاركة العامة، وإنما لابد من الاهتمام بعوامل أخرى خاصة في المناطق التي تعاني من أوضاع الهشاشة

(1) Voir : https://dictionnaire.reverso.net/francais-definition/d%C3%A9veloppement+autonome

(2) أسامة عبد الرحمن ، تنمية التخلف وادارة التنمية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص22-23.

(3) منى عطية خزام خليل ، التنمية الاجتماعية في اطار المتغيرات المحلية والعالمية ، القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2012، ص99.

والصراع والعنف، حيث يستوجب حسب البنك الدولي التركيز على جوانب أساسية كالوقاية والاستباقية وبناء قدرة المؤسسات لأجل: [1]

- المعالجة الجذرية لأسباب الصراع والتمييز الاجتماعي.
- مواجهة أثار تغيرات المناخ وصدمات النمو الديمغرافي.
- ضمان التكيف المؤسساتي مع مختلف التداعيات المترتبة.
- تلبية الخدمات الأساسية ذات العلاقة بالصحة والتعليم وغيرها.
- مواجهة أثار ضعف الحكامة والتدفقات المالية غير المشروعة.
- التعامل الملائم مع مختلف أوضاع الهشاشة ذات العلاقة بالنزوح والظلم والاقصاء وقلة الفرص بالإضافة الى الأثار السلبية المرتبطة بتقلبات المناخ وتحولات التكنولوجيا..وغيرها.

وعموما ، لقد ارتبط مفهوم التنمية بالاعتماد على الذات بمجموعة من التصورات أو الشروط منها : [2]

– ضرورة الاستقلال السياسي الاقتصادي وعدم الانغلاق على الذات.

– ضرورة امتلاك القدرة على اتخاذ القرارات حتى يمكن تنظيم علاقات ندية ومتساوية مع الدول الأخرى.

–ضرورة الاهتمام بالشروط السياسية والسوسيو اقتصادية لضمان التأهيل التنموي.

–ضرورة الاهتمام بعناصر المشاركة والتفاعل والفاعلية لضم الحركية الاقتصادية –الاجتماعية و التفاعل بين المنتجين والمستهلكين.

– ضرورة الاهتمام بالفاعل الإنساني و القيم الأخلاقية لتحقيق الإقلاع التنموي والاستمرار في مكاسب التنمية، كون الاقلاع يعتبر من أصعب مراحل التنمية ويحتاج الى مجموعة من الشروط النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية كالطموح والتقمص الوجداني والتضحية والتحدي والاستعداد النفسي والاجتماعي

[1])انظر : مجموعة البنك الدولي ، ((استراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع اوضاع الهشاشة والصراع والعنف 2020–2025) ، في:

https://documents1.worldbank.org/curated/en/438931582812082661/pdf/Executive-Summary.pdf

[2]) ناصر يوسف ، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة (دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010، ص89–104

والتشارك والادخار والتفاني والإخلاص بالإضافة إلى الرقابة والتقويم والتوعية لضمان استمرارية المخططات التنموية وانجازاتها الحقيقية على أرض الواقع .

لذلك وجب على الدول الطامحة لتنمية عمودها المشاركة الجماهيرية أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل منها : [1]

- تجنب التقليد والتبعية بالنسبة للنمط الليبرالي الغربي .
- الاهتمام بالفاعل الانساني ومهاراته التدريبة والتكوينية اللازمة.
- الاعتماد على عامل الدافعية كمحرك للتنمية.
- ضمان المشاركة الشعبية الموسعة في الانتاج والتنمية التشاركية الانمائية من خلال تنظيم اجتماعي وسياسي خاص.

وعلى هذا الأساس، يبرز النقاش اليوم حول كيفية تحقيق الاقلاع التنموي في البلدان النامية في ظل المشاكل المطروحة، خاصة مايتعلق ب مشكلة التزامات البلدان المتقدمة تجاه المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات (TACB) بالإضافة الى المناقشات حول أغراض وطبيعة المساعدات المقدمة ، حيث يمكن إبراز الجدل الدائر في هذا الإطار إلى اتجاهين أساسيين: [2]

– الأول يتعلق بسلسلة الشكاوى المطروحة حول فعالية المساعدات وشواغلها المرتبطة مثلا بحجم المساعدات المدفوعة من المانحين والأهداف المتحيزة وعدم كفاية تقييمات الاحتياجات وضعف التنسيق بين الجهات المانحة و غياب أو ضعف التقييم والموارد والمفاهيم والمؤسسات المحلية.... وغيرها من استراتيجيات التنمية.

– والثاني يركز على مجال الاهتمام بالأنشطة المتعلقة بتنمية القدرات التجارية والاقتصادية ،كالانتقال الاقتصادي والتكيف والتنوع والمعايير التقنية والتمويل والبنية التحتية في ظل الحاجة الملحة الى بناء قدرات

[1]) نادر الفرجاني ، التنمية المستقلة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997. ص14.

[2] Voir: Carolyn deere , ((international trade technical assistance and capacity building)), Human Development Report Office OCCASIONAL PAPER , human development report 2005 , p2-3.in: http://hdr.undp.org/en/content/international-trade-technical-assistance-and-capacity-building

البلدان النامية ، خاصة في ظل التفاوت الاقتصادي والتجاري بين الدول المتقدمة والمتخلفة ومسؤولية الشركات العالمية الكبرى على تلويت البيئة والمخلفات السامة في الانهار ووفيات الناس.[1]

فالتطورات التي عرفتها بعض دول الجنوب في مجال النمو الاقتصادي والتجاري والرفاهية الاجتماعية لم تؤد الى تنويع هذه الآليات التي تقوم عليها النظم الحالية للتنمية الدولية والحكم العالمي، بسبب ضعف هياكلها والياتها واستمرارية تعقيداتها على مستوى العمليات التنموية ، لاسيما في ظل وجود مشاكل الازدواجية وغياب التوافق حول القواعد والأهداف المشتركة بما يعزز دور المنظمات العالمية والإقليمية ويوسع نطاق مبادئ التمثيل والمساءلة ويزيد في عدد الدول والجهات الفاعلة .

وذلك ليس لأهمية نمو القوى الجديدة وانما لضرورة عقد شراكات إقليمية بين الاقتصاديات الناشئة وخلق روابط اقتصادية قوية مع الدول النامية الأخرى، خاصة في ظل استمرارية تأثر منظمات المجتمع المدني بمعايير الشفافية القائمة على المستوى العالمي في مجال المعونة الدولية والديون والحقوق و الصحة والتغييرات المناخية...وغيرها، رغم استفادة شبكات المجتمع المدني من وسائل الإعلام الجديدة. وتأثر الحوكمة الدولية بالعديد من الأصوات ذات العلاقة بالحركات العالمية الديمقراطية وشبكات الناشطين عبر الوطنية ، لاسيما على صعيد بعض العوامل مثل: [2]

-الصوت: من خلال التقريب بين أصحاب المصلحة وصانعي القرار خاصة بالنسبة للقضايا العالمية التي تهمهم.

-القيادة: حتى يمكن تشجيع القادة بشكل فردي وجماعي ووطني ودولي لممارسة قيادتهم ومساعدة المجتمع فيما يتعلق بالجمود على المستوى السياسي العالمي و المشاكل و الأزمات.

- المعلومات والموارد: لضمان مساعدة البلدان الأكثر فقرا في الجنوب وتسهيل مشاركتها الفعالة عبر مجال الحوكمة العالمية الذي يساعد على تحسين الوصول إلى المعلومات وتحقيق المساعدة الفنية والتمويل اللازمين.

([1]) Voir: Brown oli , ((wealth for the few poverty for the many :the resource course –examples of poor governance/corporate mismanagementwastingnaturalressourcewealth)),HumanDevelopmentReportOfficeOCCASIONALPAPER,humandevelopmentreport2005;in:http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2005_brown_oli_30.pdf

([2])voir: Chapitre 5, Gouvernance et partenariat pour une ère nouvelle RAPPORT SUR LE DéVELOPPEMENT HUMAIN 2013,p113-120.

-مشاركة المواطنين: لضمان الاستفادة من مختلف الأفكار ووجهات النظر وشبكات المواطنين والمشاركين الذين كانوا مهمشين ، سواء من خلال تشجيع الخطاب العالمي على مناقشة القضايا العالمية الرئيسية ودعم المساعدات الانمائية ومواكبة المستجدات العالمية في ظل انتشار ثورة الانترنت أو من خلال جعل المنظمات الدولية أكثر انفتاحا لضمان النشر السريع للأفكار بين المواطنين وربطهم بأشكال جديدة من التضامن والتفاعل والتعبير وتقاسم المعلومات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك .

ان المنظمات المجتمعية المستقلة 0rganismes Communautaires قد اوجدت الحاجة الى العمل معا من اجل تجميع الخبرات واثراء الممارسات وتحليل القضايا وتحديد الحلول والمزيد من النضال وإدراك المشاريع الجماعية، لاسيما في ظل التضييق على أعمال التشارك ، كون التشاور يمثل وسيلة هامة في تحقيق التحول الاجتماعي والاستشارة العامة من خلال اجتماع الناس وحشدهم حول مشكلة ما اوموضوع مشترك ورفع وعيهم لاجل دفعهم الى التصرف بشان قضايا معينة ، مما يعزز الاستشارة وينمي التضامن بين المنظمات و يحافظ على مبدأ اليقظة العامة والاستقلال الذاتي في الرأي ...وغيرها .[1]

كما ان مشكلة التنمية لا تزال من قضايا عمل الأمم المتحدة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، بسبب اهمية تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، حيث يعتبر التخلف بالنسبة للأمم المتحدة كمشلة اقتصادية سببها الأساسي هو التأخير و عدم كفاية أو عدم تنمية البلدان النامية وان حله يكون من خلال التعاون الدولي من أجل التنمية ،كونه شكل ولايزال يشكل التهديد الأعظم لتحقيق السلام والأمن في العالم نظرا لوجود صلة وثيقة بين السلام و التنمية. [2]

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية والتنمية: تعتبر المنظمات غير الحكومية فاعل رئيسي في التنمية وفق فلسفة الحكم الراشد، وقد زاد عددها بشكل سريع مع ظهور مفاهيم العولمة الجديدة على الساحة الدولية التي تحاول نمذجة وتنميط القيم الغربية القائمة من اجل توسيع المشاركة وتفعيل القطاع غير الرسمي، حيث أزداد عدد المنظمات غير الحكومية وأصبحت تتشكل من أنواع عديدة من الجماعات والمؤسسات المستقلة عن الحكومة

---

[1] للمزيد حول المنظمات المجتمعية انظر : l'évaluation des organismes communautaireset bénévoles , comité ministériel sur l'évaluation,septembre1997,p15àsuiv.in : https://www.rocestrie.org/fr/psoc.htm?ssid=ok0rk2qfwwdroe0&ssname=msss_evaluation_pratiques_97.pdf

([2]).SOULEYMANE SOUMAORO,((Le sous developpement : une menace contre la paix ? reflexion sur la question du developpement a la lumiére de l'article 39 de la charte des nations unis)), Extrait de l'ouvrage :Les 70 ans des Nations Unies : Quel rôle dans le monde actuel ?, ,Yves Daudet éditions A.Pedone, 2014, p 95-97 .un: www.pedone.info,

وتتصف بأهداف إنسانية وتعاونية لا تجارية ، كما ارتبط استخدامها في البلدان النامية في الغالب بمصطلح المنظمات الطوعية الخاصة بصفتها تنظيم يتم تأسيسه وإدارته من طرف جماعة معينة من المواطنين بهدف خيري ويكون تمويله عبر التبرعات الطوعية للأفراد. [1]

فإذا كان وجود المنظمات غير الحكومية من ناحية الغرض قد ارتبط عادة بأهداف عديدة ومتنوعة ، فان تحديد معناها الاصطلاحي كمنظمة تطوعية قد جاء هو الأخر نتيجة تتبنى هذه المنظمات لأهداف كذلك متنوعة وترتبط بأنشطة ومجالات متعددة مثل تقديم المساعدات المالية للمحتاجين رعاية المعاقين والمسنين بالإضافة إلى إقامة العديد من المشاريع الإقتصادية الصغيرة لمساعدة الفئات الفقيرة المحتاجة والضعيفة في المجتمع. ولعل من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر فيها مايلي: [2]

- أن يكون لها شكل رسمي له سمة الدوام إلى حد ما.

- أن تكون غير هادفة للربح.

- أن تكون غير حكومية.

- أن تتبع الإدارة الذاتية للمنظمة من داخلها Self-Goverming.

- أن تتوافر على قدر من المشاركة التطوعية سواء في إدارة المنظمة أو في نشاطها، أو الإثنين معا.

- أن تكون غير حزبية ، مادام أن المنظمات غير الحكومية، قد تحركها إعتبارات خيرية دينية أو غيرها لخدمة أغراض انسانية مختلفة ، او قد تحركها جهود ذاتية ، لدواعي المصلحة الذاتية الاقتصادية وأهدافها التنموية ، حيث تقوم بخدمة المجموعات المهنية كالجمعيات النسائية والتعاونيات، الى جانب المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تتميز بتقديم العون والرعاية للناس وتعمل على تشجيع التنمية بدفع الجهود الذاتية للمستفيدين، والتخصص في تطبيق موارد التنمية وهي تشمل وكالات البرامج باعتبارها كيانات تستطيع الحصول على الموارد المالية بشكل مستمر وتتمتع بموظفين مختصين متطوعين كما لديها نشاط مالي مخطط ، مما يجعل بعضها يشارك بشكل

[1] أحمد سليمان أبوزيد، علم الإجتماع السياسي (الأسس والقضايا من منظور نقدي)، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 283 ومابعدها.
[2] إبراهيم بدر شهاب الخالدي، مرجع سابق، ص 433.

فعال في تحقيق التشاركية الإنمائية من خلال السهر على تقديم المعلومات عن التنمية وأهدافها و استراتيجياتها كما هو الشأن بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية التي يعرفها الوطن العربي. [1]

و عموما ، تعبر المنظمات الطوعية (الاختيارية) عن (أي منظمة عامة يتم تشكيلها بشكل رسمي وتكون ذات طابع غيرتجاري (غير هادفة للربح) ويتم الالتحاق به والحصول على عضويتها طواعية وتمارس نشاطها في إطار مجتمع معين).[2] ولقد ارتبط العمل التطوعي من الناحية النظرية بالعديد من النظريات التي تأخذ بعين الاعتبار علاقة التطوع بالسلم والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .

كما هو الشأن بالنسبة لنظرية السلم الامتدادي لسيدني ويب Sidny wib التي تقتضي توفر أربع إفتراضات فيما يتعلق بعدم وجود دولة ديمقراطية بدون مسؤولية محددة تتحمل من خلالها مجموعة من الالتزامات في سبيل تحقيق بعض الحقوق تجاه المواطنين وإلا فإنها تتهم بعامل التقصير في حق الشعب ، كما ان الدولة دائما تحافظ على ماتسميه بالحد الأدنى لمستوى المعيشة وإلا أصبح الشعب محررا من كل إلتزامات إتجاهها، على عكس نظرية الأعمدة المتوازية التي نادى بها جراي Gray ، التي تعتبر فروضها أكثر منطقية ومعقولية لعمل المنظمات غير الحكومية ، مادام أنه لا يمكن قيام مجتمع يسعى لتحقيق الرفاهية الإجتماعية بغير وجود شراكة وتعاون وتضامن بين الأجهزة الرسمية الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وأن كلاهما مكمل للآخر، رغم اشتراط هذه النظرية عدم تكرار الخدمات المقدمة للمجتمع من كلا الجهتين الحكومية وغير الحكومية حتى لا يكون هناك تعارض او تداخل و تقاطع و تكرار . [3]

كما يعتبر دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل التشاركية المدنية مهما في تغيير وتحسين الوضع الإنساني، سواء أكان ذلك على المستوى الوطني او المستوى الدولي، خاصة في ظل توسع نشاطها مؤخرا ، حيث لم يعد يقتصر على المساعدات والأعمال الخيرية عندما امتد ليشمل جوانب أخرى متعددة كالتعيلم والصحة و البيئة وحقوق الإنسان و محاربة الفقر والتنمية الشاملة والسلام ، على اعتبار ان عمل المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية و المشاريع الإنتاجية الذاتية قد ارتبط بالمجتمع المحلي والقروي والمشاركة الشعبية في سياسات التنمية في جميع المراحل التنموية كالتخطيط والتنفيذ والتقييم والتقويم ، مادام انها اصبحت تمثل "صوت

---

(1) انظر مثلا:شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، في:https://www.escr-net.org/ar/member/368412

(2) انظر/ جوردون مارشال ، مرجع سابق ، ص1404.

(3) ابراهيم عبد الهادي المليجي ، تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2003، ص76 ومابعدها.

الفقراء" "وغير الممثلين" تماشيا مع الاتجاهات العالمية الجديدة التي تسعى إلى تمثيلهم تمثيلا كافيا ، من خلال التركيز على مسائل توعية الرأي العام والتحفيز العامة لتقديم المساعدات، مما يجعلها تشترك في نقطتين أساسيتين على الرغم من اختلاف مسمياتها كما رأينا سابقا هما :

- الإعتماد على النفس: لكون الناس يستطيعون أن يقوموا بالكثير لمساعدة أنفسهم ومساعدة الآخرين من دون اي تدخل حكومي آخر أ ودعم وكالات العون المختلفة.

- المشاركة الشعبية: ليس فقط لأهمية إشراك الناس في عمليات التخطيط والتنفيذ المطلوبة في انجاح برامج ومشاريع التنمية المختلفة وإنما أيضا لأهمية إعطائهم الحرية الملائمة في العمل في مختلف المجالات التي لا تستطيع الحكومة بلوغها بفعالية ، مادام أن نجاح نماذج التنمية أصبح مرهونا بشكل كبير بعمليات التفهم المطلوبة في دمج الفقراء والمهمشين والاعتراف بتقرير مصيرهم وتدعيم ومساندة المستفيدين ومشاركتهم في تحديد أولوياتها.

فأهمية دور المنظمات غير الحكومية أصبحت مرهونة اليوم بماتتميز به من مرونة وصغر حجم المؤسسات الذاتية التي تدعمها فضلا على ثقة الناس بها لغرضها غير الربحي وغير السلطوي االبعيد على البيروقراطية الحكومية المعقدة مع إعتمادها على نماذج محلية في التنمية لتمكين الناس من الإعتماد على أنفسهم وإستثارة العمل الجماعي وتدعيم الحوافز والدوافع وكبح السلوكات الضارة والمثبطة للتنمية كالأنانية والمصلحة الخاصة والفساد واللامبالاة والسلبية والإهمال والقدرية...وغيرها.

كما أن دورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي أصبح هو الأخر مرهون بمجموعة من الجوانب كالمشاركة الايجابية و الاشادة بالنماذج الناجحة و النماء الثقافي و الثقة بالنفس والصبر والتضحية و المسؤولية الاجتماعية للافراد من خلال اشراكهم في استراتيجيات التنمية المحلية وتقليل مستويات التذمر وعدم الرضى لديهم ، وضمان مشاركة الشباب وتاطيرهم وتنظيمهم و تجميع الجهود والموارد و الاستفادة من مختلف المهارات والتجارب ونشر الوعي التنموي والتحذير من التخلف وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية و النفسية، مادام أن المساءلة المجتمعية تتم في إطار علاقة تبادلية بين المجتمع المدني والحكومة، من خلال المساءلة الأفقية التي تكون مدفوعة من طرف المجتمع والمساءلة الرأسية المباشرة التي تكون من خلال جمهور الناخبين ، مما يعزز سيادة القانون ويضمن المساءلة الانتخابية الرأسية ، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (06): المساءلة والمجتمع المدني

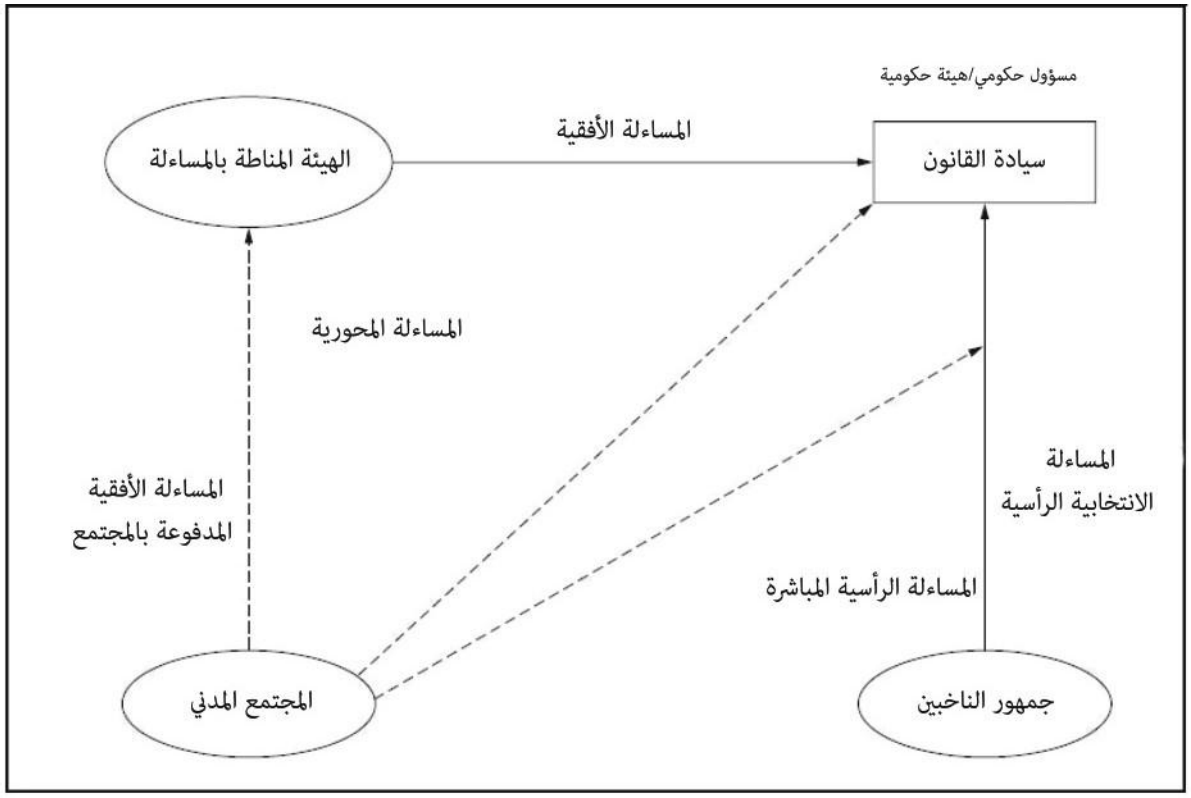

المصدر:برنامج الامم المتحدة الانمائي، المساءلة الاجتماعية في منطقة متغيرة – الأطراف الفاعلة والآلياتـ ، القاهرة ، المكتب الاقليمي العربي، نوفمبر/تشرين الثّاني 2012، ص11

و من هنا يمكن القول، ان المشاركة تعتبر الوسيلة الأساسية لتحقيق الإجماع و نمو المعارضة والمساهمة في تعميق الشعور بالمسؤولية لدى الحاكم والمحكوم إضافة إلى أنها تمثل أسلوبا دفاعيا ضد الظلم والطغيان ، حيث يمكن من خلالها تقوية قنوات الاتصال بين مختلف الجماعات بالمجتمع وتخفيف حدة الصراعات ومن ثم المساهمة الفعالة في تحقيق الإستقرار بالمجتمع وإبتعاده عن العنف كآلية للتعبير عن الرغبات العامة، مادام ان المشاركة تكون دائما رهينة بالوعي والإدراك المقترنين بمتغيرات عديدة كقضايا الإنتاج والتنمية والتوزيع وبناء القوة و قضايا الحرية والديمقراطية...وغيرها.

و في هذا الاطار يؤكد لين Lane ان اشباع الحاجات والدوافع الشعورية واللاشعورية في المجتمع تكون من خلال المشاركة في الحياة العامة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، لا سيما على مستوى ربط الصداقات و العلاقات بين أعضاء المجتمع والتخفيف من التوترات النفسيسة والحاجة الدائمة إلى فهم العالم، بالإضافة إلى

إشباع حاجة ممارسة القوة على الآخرين والدفاع عن تقدير الذات والعمل على تحسينها، مما يجعل الإهتمام بتفعيل المشاركة في حاجة دائما الى الالتزام ببعض الجوانب الأساسية مثل:[1]

- ضرورة جعلها جزءا من فلسفة التعلم.

- الحاجة إلى إستراتيجية شاملة للتعبئة.

- جعل المشاركة جزءا من سياسات التنمية.

ذلك ان الانتقال الى العصر الحديث قد دفع الى تفكيك الأعراف والمؤسسات والقوانين التي شكلت أحكام التنمية السابقة و بناء مجتمع جديد ورؤية جديدة ورأسمال جديد وقوانين جديدة من خلال خلق جو اجتماعي مناسب وبنى اجتماعية مساعدة ، حيث الدولة ذات النظام الشمولي تتحول الى دولة ديمقراطية وتشمل لافتقارها الى قواعد اجتماعية تقوم عليها الديمقراطية.

الأمر الذي يجعلها في حاجة دائمة الى تحليل إجتماعي يتسم بالكفاءة بل ومعرفة كتل البناء التي تشكل الترتيب الإجتماعي المؤدي إلى التنمية كالأنظمة الثقافية السائدة، والقيم والمعتقدات، ومن خلال هذه الكتل تتم صناغة الأدوات الفعالة للبرامج التنموية، فلقد كلفت على سبيل المثال الكثير من التجارب التنموية مبالغ باهضة ولكنها فشلت في تحقيق التنمية الحقيقية نتيجة إهمالها البعد السوسيولوجي والبسكولوجي في تصميمها وعدم إشراكها للمستفدين في عمليات التصميم والتنفيذ ، رغم أن المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية يقوم اساسا على عامل تعبئة الجماهير لتحقيق التشاركية المدنية باكبر قدر ممكن، كون البشر هم القوة الفاعلة والرئيسية و ان تنظيمهم الاجتماعي هو العامل الحاسم في وضع الحلول القابلة للتطبيق من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

فكما توجد هناك علاقة وثيقة بين المنظمات غير الحكومية والإستقرار الإجتماعي ، تساعد من جهة اخرى الأدوار المتعددة على التخفيف من معاناة الفئات المحرومة والمتضررة من سياسات التكييف الهيكلي وإنسحاب الحكومة من القطاعات الخدماتية والإقتصادية، على إعتبار أن الفقر والحاجة تمثل حالة من عدم الإستقرار أو عدم الإتزان نتيجة وجود خلل يصيب التركيب البنائي ووظائف النسق الذي يربط الفرد بالجماعة والتنظيم

(1) محمد الطفيلي، مرجع سابق ، ص175-176.

بالمجتمع ، خاصة وأن الاهتمامات اليوم تركز على سياسات الإدماج للفقراء والمهمشين ، وكيفية إيجاد العمل اللائق في المجتمع و إدارة سوق العمل والتركيز على التنمية المستدامة التي تراعي حقوق الفقراء ...وغيرها. [1]

وعليه ، يكون التخفيف من حدة الفقر بمثابة مكسب لتحقيق الإستقرار وتفكيك لتبعات تنعكس بشكل مباشر على العلاقات الإجتماعية بين الغني والفقير وبين من يملك ومن لا يملك، فتزداد الجريمة والعنف والإرهاب ويسود اللا أمن وتغيب الطمأنينة ، الامر الذي يجعل وجود المنظمات غير الحكومية أكثر من ضرري خاصة في المجتمعات الآخذة في النمو ،حيث يكون للدولة "إزدواج القوة" على حد تغيير ميغدال ، لانها تكون قادرة على التغلغل رغم عجزها عن التغيير ، حيث يتم تحويل المشاركة من مجرد تصويت إنتخابي أو عضوية صورية في جمعيات طوعية إلى مشاركة فعلية في كل مراحل التنمية وسياساتها التي تتطلب الصبر والتضحية والإلتزام بالصالح العام الذي تفتقراليه البلدان النامية . رغم أن الخلل الإنمائي في الدول النامية حسب صاموئيل هنتجيتون، يكمن في عملية انعدام أو نقص فعالية دور المنظمات غير الحكومية في تجسيد التعبئة المضادة التي تكفل التنمية بالمشاركة.[2]

فلقد ازدادت من الناحية التاريخية درجة تأثير المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في تحديد الاهتمام العلمي بالطبيعة و السياسة العالمية مع اتساع نموها خلال تسعينيات القرن العشرين ، رغم ان مفهوم الدولة الفاعلة لا تزال مشكلة مفاهيمية. [3] كما امتد العمل التطوعي لمفهوم التضامن وتلبية الاحتياجات المحددة على المستوى المحلي وحماية الفرد و عمليات الالتزام بالمساعدة المتبادلة،حيث ارتبط المتطوع" بالكلمة اللاتينية "benevolus" التي تعني "من يريد" واستخدم منذ نهاية القرن التاسع عشر القرن بكونه العمل الذي يكون دون أجر ويأتي من معنى كلمة voluntarius دون أخذ أي أجر حتى وان كان المعنى الحديث لديه خلفية عسكرية ودينية كذلك يعبر عن إرادة –الخير وحسن النية والالتزام دون وجود مكافأة والإيثار والأخلاق محركان

[1] تقرير المدير العام، الخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، جنيف2003، ص21 ومابعدها، في :

https://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc91/pdf/rep-i-a.pdf

[2] احمد سليمان ابو زيد ، مرجع سابق ،، ص249-250.

[3] Voir : Tim Büthe , ((Governance through private authority: nom-state actors in world politics)), journal of international affairs , fall 2004, vol .58, No.1, p281 à suiv. In :
https://people.duke.edu/~buthe/downloads/Buthe_JIA_corrected.pdf

أساسيان فيه، حيث يعرف المتطوع بأنه "الشخص الذي ينخرط بحرية لتنفيذ عمل لحساب الذات في اتجاه الآخرين ، خارج وقته المهنية والعائلية.[1]

كون المتطوع أصبح يمثل "الخير" في المجتمع، باعتباره ذلك الشخص الذي يتدخل بحرية للعمل من اجل الآخرين ويشمل عمله على مختل مفاهيم المشاركة الحرة والمفتوحة ، وعلى هذا الأساس ازداد عدد المتطوعين اليوم ، حيث تشير تقديرات دليل المتطوعين على سبيل المثال لعام 2011 إلى أن عدد المتطوعين في أوروبا الذين يفوق عمرهم 15 عاما يقدر بين 92 و 94 مليون شخص أي حوالي 22 إلى 23٪ من السكان ، منهم 40 ٪ في السويد و هولندا و أقل من 10 ٪ في بلغاريا، بينما يقدر متوسط المشاركة التطوعية في فرنسا حوالي 26 ٪ من السكان البالغين الذين يمتلكون المهارات ويعملون وقت فراغهم ويلتزمون بخدمة الأخرين في العديد من قطاعات الخدمة التطوعية الرئيسية الاجتماعية والثقافية والترفيهية والتعليمية والرياضية...[2]

المطلب الثالث: صناعة الرأي العام الحاضن للتنمية: إن التنمية بمفهومها الواسع تتطلب إضافة إلى أشياء أخرى رأيا عاما فعالا يؤثر و يتأثر بكل ما يحدث داخل البناء المجتمعي ، حيث لابد من وجود رأي عام فاعل وواعي بمتطلبات التنمية و التضحيات اللازمة لتحقيقيها لا رأيا عاما مفعول به يرضى بالسياسات الجاهزة فلا يعطيها الدعم اللازم و لا يتحمس لتنفيذها فيكون مألها الفشل مثل ما حدث في جل السياسات التنموية التي انتهجتها الدول النامية بعد استقلالها.

إن الرأي العام لا يمكن ضبط مفهومه بعيدا عن المجال العام الذي يتوسط المجتمع و الدولة ، كون المجال العام هو المصنع الذي يصنع الرأي العام و هو يتميز عن الفضاء الفاصل بين المجال الخاص المكون من الأسرة و العائلة و بين باقي أفراد المجتمع الذين يتناقشون حول القضايا العامة ذات الاهتمام المشترك ، فهو حسب هابرماس المجال الذي يتكون فيه الرأي العام النقدي حول ممارسات السلطة، حيث يجمع الآراء بآليات نقاشية استدلالية عامة لإضفاء سيطرة ديمقراطية عقلانية –تواصلية– تشاورية على أنشطة الدولة. [3]

---

(1) Voir : florence périer, Etude sur le bénévolat et le volontariat au Maroc, PNUD Rabat, décembre 2005,p7-13.

(2) Voir : Le guide du bénévolat à l'usage des dirigeants associatifs,p5-6, in: www.associations.gouv.fr France - 75650 Paris 2011 ministre education nationale jeunesse vie assossiative.

(3) علي عبود المحمداوي، مرجع سابق، ص 240.

ويعتبر البعد الفلسفي لتكوين الرأي العام هو نفسه الذي يكون في تكوين المجال العام سواء من جهة اعتماده أو من حيث قيامه على النقد ، غير أن الرأي العام و لكونه نتاج الإرادة الجمعية في المجال العام لا يقصد به فقط الرأي العام المشترك و إنما أيضا طريق الاعتراف المشترك بمعتقدات هذا الرأي المشترك [1] رغم أن الرأي العام بهذا المفهوم لا يعدو أن يكون مسرح للحوار و التواصل من أجل الحوار و فقط ، الأمر الذي يفقد الرأي العام القوة الدافعة الضاغطة و المؤثرة كما يؤكد المفكر الألماني المعاصر أكسل هونيت في رده على أستاذه هابرماس ، حيث قال ((إن الحوار داخل المجتمع لا يمكن أن يكون هدفا لأنه يصبح حوارا من أجل الحوار بل ينبغي أن يتجاوز كل ذلك إلى التفاهم أو الاعتراف المتبادل، أي أن الغاية من الحوار ينبغي أن تكون التفاهم على القواسم المشتركة)). [2] .

ولعل من اهم التعاريف التي قدمت الى الرأي العام تعريف ألبورت الذي يحدده في حجم التعبير الكبير لأراء الأفراد ازاء موقف معين من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم من اجل تاييد او معارضة مسالة أو شخص أو اقتراح ما [3] ، كما يعرف ايضا على اساس أنه يمثل محصلة أراء أفراد الجماعة وصورة من صور السلوك الجماعي التي تتمخض عن عمليات التفاعل و الأخذ و العطاء بين أفراد الجماعة و بين الجماعة و الجماعات الأخرى[4] ، بل و لأهمية قوته المؤثرة في المجتمع عرفه براين في كتابه "الديمقراطية العصرية" بأنه تعبير يستخدم عموما للتعبير عن مجموع الآراء التي يعتنقها الناس في الشؤون التي تؤثر في المجتمع[5] . .

و عموما ، يمكن إجمال تعريف الرأي العام في تلك المحصلة النهائية العامة الناتجة عن عملية التفاعل الشعورية او لا شعورية السلبية او الايجابية بين أفراد الجماعة إزاء موقف أو مشكلة أو قضية معنية وقعت او ستقع في بيئتهم وتتعلق بمصالحهم المشتركة في الحاضر أو المستقبل. [6]

ومن خلال هذه التعاريف الاصطلاحية للرأي العام يلاحظ أنه يتبلور من خلال تفاعل عوامل متعددة مشتركة بين أفراد المجتمع يمكن إجمالها فيمايلي : [7]

([1]) السيد ياسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006 ،ص108
([2]) رضوان السيد، ((التفاهم من التسامح إلى التفاهم)) ، مجلة التفاهم ، العدد 31، السنة 2011، ص 11.
([3]) عبد الرحمان الواقي ، الوجيز في علم النفس الاجتماعي، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،2012، ص 197.
([4]) محمد جاسم العبيدي، باسم محمد ولي، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، الاردن، دار الثقافة ، 2009، ص 459.
([5]) كامل خورشيد مراد، مدخل على الرأي العام،، الاردن، دار الميسرة، 2011، ص 50.
([6]) عبد الرحمان الواقي ، مرجع سابق، ص 148.
([7]) محمد قاسم، مرجع سابق، 464.

- الثقافة والتعليم: حيث يؤثر التراث الثقافي والقيم في تكوين الرأي العام.

الأسرة: وهي الخلية الأولى التي يتبلور فيها شخصية الأفراد و يؤثر على سلوكهم واتجاهاتهم المستقبلية.

- المناقشات الجماعية.
- الشائعات .
- الحالة الاجتماعية و الاقتصادية القائمة.
- وسائل الإعلام .

كما يمكن إضافة إلى جانب هذه العوامل الأحزاب والحركات الاجتماعية والقوى الضاغطة والنظام السياسي بالاضافة الى البنية الاجتماعية [1] ، أما من حيث وظائف الرأي العام فهي تختلف كما هو معلوم باختلاف أدواره الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، كالضبط الاجتماعي Social Contral وإثارة الجماهير وبث روح الحماس فيهم بالإضافة إلى دوره في تعزيز الجوانب القيمية والتعبوية الاجتماعية Social Mobilization عبر وسائل مختلفة ، كالاعلام والمناقشات العامة المفتوحة و تحسين الأخلاق والسلوك الإنساني، وصناعة القرار والفاعلية السياسية خاصة من خلال وسائل الإعلام و استطلاعات الرأي العام ...وغيرها .[2]

وعموما ، لا يمكن حدوث أي تأثير سلوكي على الاتصال إذا لم يتم بناءه على ثلاثة عمليات نفسية مترابطة هي [3]

- البناء المعرفي.
- بناء الدافع.
- البناء السلوكي.

ولكن ، اذا كانت مسألة فاعلية الرأي العام وقدرته على بلورة النقاشات العامة والنقد البناء تطرح من زاوية قوة تأثير الرأي العام باعتباره يمثل احد دعائم البناء الاجتماعي ، فان قيامه بوظائفه السابقة الذكر يجعله يمثل في

([1]) كامل خورشيد مراد، مرجع سابق، ص 111.

([2]) Voir: Arnaud Mercier,((Présentation générale L'utile fiction de l'opinion publique)), in : Arnaud Mercier(cordinateur), MÉDIAS ET OPINION PUBLIQUE, p15 à suiv. in : https://listes.services.cnrs.fr/wws/arc/athena/2012-05/msg00030/Medias_et_opinion_publique.pdf

([3]) غني عبد الناصر حسين القريشي، المداخيل النظرية لعلم الاجتماع، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011،، ص377.

المجتمع وسيلة أساسية لتحقيق الإصلاح والتقدم ، مادام ان حق النقد فيه هي دعوى لتحقيق الأفضل من خلال استخدام الكلمة والحجة والتوجيه الخاص لقرارات وتصرفات السلطة السياسية وتقويمها وتصحيحها. [1]

فقد تتوفر حرية التعبير عن الرأي في مجتمع ما دون أن يصاحبها فعالية في الرأي العام المشكل عبرها، وهو ما يعبر عنه هابرماس حين يؤكد على ضرورة وجود مؤسسسات وتنظيمات وسيطة تنقل هذا الرأي العام وتحوله إلى عنصر مؤثر في السياسية والتشريع دائما ، مادام ان الرأي العام بدون مجال عام هوأعمى والمجال العام بدون رأي عام هو أجوف. [2]

كما قد يكون للأفراد امل الحق في التكلم وإبداء الرأي لكن لا يجب كلامهم من يسمع ويستجيب، ويتحول ذلك الكلام إلى انفعال تخدم الصالح العام على ثلاثة عناصر: هي العدالة والاستقرار والتقدم، والمؤكد أن تأثير المجال العام يرتبط بصناعة رأي عام حقيقي وفعلي قادر على التأثير في المجتمع وهو مشروط بوجود مؤسسات مجتمع مدني قوي وأكثر تشاركية لا رأي عام تسوقه وسائل الإعلام الخاضعة لوطأة صناعة الثقافة التي تروج لها الحملات الدعائية والترويجية. [3]

إن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها تلعب دورا رياديا في بلورة الرأي العام لما لها من ميكانيزمات و أجندات و أساليب لتغيير القيم و الاتجاهات وفق الأجندات المسطرة ، مادام أن الإعلام هو وسيلة هامة للتبليغ و الإبلاغ والإتصال والتعبير العملي لتكوين المعرفة و الإطلاع من خلال مساهمته في نشر الحقائق و المعلومات الصادقة بهدف الإقناع . [4]

ان التاثير القوي لوسائل الإعلام على جميع أشكال التنظيم الاجتماعي الممكنة ، قد جعلها تتحكم في مختلف أنواع التجمعات الإنسانية التي يمكن أن تنشأ في أي حقبة كما يقول"هارولد دامر انيس" ، لاسيما على صعيد معرفة الناس بأنفسهم و تغييرهم ، حيث اذاكان التحكم في هذه الإتصلات يضمن التحكم في كل من الشعور و التنظيم الإجتماعي و الرأي العام على حد سواء ، فان تفسيرات تأثيرات الإعلام على الرأي العام وفقا لخصائص النظام السياسي و نوعية الحكم داخل المجتمع لماله علاقة بموضوعات السلطة و المسؤولية الإجتماعية

([1])أحمد جلال حماد، حرية الرأي في الميدان السياسي في ظل مبدأ المشروعية : بحث مقارن في الديمقراطية الغربية والإسلام، مصر ، دار الوفاء ، 1987، ص 43.

([2]) علي عبود المحمداوي، مرجع سابق، ص 242.

([3]) انتوني غيدنز، مرجع سابق، ص 512.

([4]) بسام عبد الرحمان المشاقبة ، نظريات الإعلام، الاردن، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2011، ص 13

والحرية في المجتمع، قد ارتبطت بمجموعة من نظريات الإعلام ، خاصة النظرية التنموية التي ركزت على الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام من أجل دفع عجلة التنمية من خلال تفسير ما تقوم به وسائل الإعلام في العالم النامي، مادام أن وسائل الإعلام ليس لها مصداقية لدى الجمهور و بالتالي فإن تأثيرها يكون ضعيف على المشاركة و على التحفيز على العمل و تبني السياسات التنموية و القبول بالتضحية اللازمة من أجل التنمية. وان حرية وسائل الإعلام ينبغي أن : [1]

- تخضع للقيود التي تفرضها الأولويات التنموية و الاحتياجات الإقتصادية للمجتمع.

-تقبل بتنفيذ المهام التنموية بما يتفق مع السياسة الوطنية.

- يكون للدولة الحق في مراقبة و تنفيذ أنشطة وسائل الإعلام.

وفي المقابل ركزت نظرية الغرس الثقافي على عملية البحث في التأثيرات الاجتماعية على مجالات الإدراك و المعتقدات ، ومن روادها "جابنر" الذي يرى أن الغرس الثقافي يبحث في تأثير وسائل الإعلام على الأفراد بغية تحقيق الضبط الاجتماعي و الاستقرار و هو نفس ما ذهب إليه "كلابر" حيث أكد على ما يسمى الانتاج الجماهيري للبيئة الرمزية الذي يعكس القوة السياسية و الثقافية في المجتمع و بناء على تلك القوة يتم غرس القيم وفق الأجندة للقوة الأكثر تأثيرا في المجتمع [2] من خلال زرع الوعي الجمعي [3] و تزويد الفرد بمتطلبات التنمية البشرية خاصة مايتعلق ب : [4]

-تزويد الفرد بالمهارات و الخبرات الجديدة.

-تزويد الفرد بكل ما يعينه على التكيف مع المتغيرات التي تحدثها التنمية.

-تخليص الأفراد من الشوائب الفكرية و القيم السلبية لضمان زرع القيم الايجابية.

---

[1] توجد نظريات عديدة في هذا الاطار منها : نظرية الاستخدامات و الإشباع ونظرية ترتيب الأولويات و الأجندة ،ونظرية الاعتماد على وسائل الإعلام ونظرية الرصاصة و الحقن تحت الجلد و نظرية الغرس الثقافي والنظرية النقدية والنظرية البنائية الوظيفية....وغيرها .

([2]) بسام عبد الرحمان، نظريات التنمية، مرجع سابق، ص 99.

([3]) بسيوني إبراهيم حمادة، مرجع سابق، ص 113.

([4]) .زكي يونس الطويل ، مرجع سابق، ص 146.

-المساهمة في بث ما يدعم الاستقرار و السلم الاجتماعي داخل المجتمع من خلال رفع المعنويات و محاربة الخطاب التيئيسي.

فالإعلام بأنواعه مسئول عن صناعة الرأي العام رغم أن المجتمع يشتمل على قوى متعددة تحاول استقطاب الرأي العام كقوة النظام السياسي و قوة المجتمع المدني ، كون السلطة تحاول دائما توظيف الإعلام في مجال التغيير العام للأوضاع و الظروف الاجتماعية غير المرغوبة [1] وأن تأثير الرأي العام على القرارات و السياسة العامة للدولة يسمح في ظل النظام الديمقراطي بالرأي و الرأي الأخر .[2]

وكما يحاول المجتمع المدني التأثير في توجهات الرأي العام بما يخدم التوازن بين المجتمع والسلطة خصوصا من خلال استخدام الأنترنت ، أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي هي الاخرى تؤثر تاثيرا بالغا على المشاركة بمفهومها العام ،كون الفرص الايجابية التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات اليوم ترتبط بعتاصر جوهرية مثل : [3]

- التفكير الدهني.

-المرونه .

-الثراء العلمي.

-التطبيقات والبرامج المعلوماتية .

-الخدمات والقدرات .

-الأفكار الجديدة .

-سوق المعلومات .

-التنافس.

-التكتلات الاقتصادية.

(1) محمد محمود مهدي، مرجع سابق، ص 36.
(2) نفس المرجع ، ص 36.
(3) أنظر / نبيل علي ، العرب وعصر المعلومات ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، الكويت ، أفريل 1994، ص38.

فلقد استفادت المنظمات المجتمعية كثيرا من هذا التطور، حيث تضاعفت الجهود في العمل التطوعي- الذي هو روح المجتمع المدني- من خلال التطوع الالكتروني أو ما يطلق عليه بالتطوع الافتراضي مع توفر الأنترنت في غالبية البيوت كما يعتبر التطوع الالكتروني الأسرع و الأسهل و الأدق مع ما يوفره من جهد و مال و وقت[1] ، كونه يتلاءم مع فئة كبيرة من الأشخاص الراغبين في العمل الاجتماعي،لاسيما بالنسبة للذين يحبذون العمل بعيدا عن الفضاءات العامة.

([1])عماد نزال وجمال حبش ، ((التطوع الالكتروني وسيلة معززة للعمل التطوعي))،مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث مجلد(1) ، العدد(1)،2015 ، ص 99 ومابعدها . في: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/cgi/viewcontent.cgi?article=1008&context=aaup

المبحث الثالث: التحديات الثقافية والاجتماعية للتشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة

تعدد التحديات الثقافية والاجتماعية للتشاركية بالديمقراطيات الناشئة وعدم انحصار أثارها السلبية في جانب واحد ، قد دفع الى التركيز في هذا البحث على مختلف المعيقات التي تعرقل عملية بناء المواطنة الديمقراطية والولائية المجتمعية ، بالإضافة إلى صعوبات ترسيخ الثقافة الديمقراطية والضمير الجمعي في الديمقراطيات الناشئة إلى جانب تعزيز شروط المساءلة الاجتماعية والالتزام المدني ، بالنظر لحاجة التشاركية المدنية إلى الاستقرار الاجتماعي والمشاركة الايجابية و النماء الثقافي و المسؤولية الاجتماعية للأفراد والجماعات من خلال المزيد من الاهتمام بروح المثابرة والإبداع و الثقة بالنفس والصبر والتضحية و الاشراك العام استراتيجيات التنمية و الاستفادة من مختلف المهارات والتجارب ونشر الوعي التنموي...وغيرها، وذلك وفقا للمطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول: تحدي بناء المواطنة و الولائية.

المطلب الثاني: تحدي الثقافة الديمقراطية والضمير الجمعي.

المطلب الثالث: تحدي المساءلة المجتمعية والالتزام المدني.

المطلب الأول: تحدي بناء المواطنة و الولائية: لقد ارتبط مفهوم المواطنة من الناحية التاريخية بمعاني ودلالات كثيرة ، تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الجوانب المعرفية والعملية ذات العلاقة بحياة الإنسان ومدى علاقته بالأخر ، حيث استمد مفهومها عند اليونان من مفهوم الحرية الذي أعطى للمواطنين الأحرار مكانة أعلى من تلك التي تتمتع بها الفئات الاجتماعية الأخرى من غير المواطنين كالنساء والعبيد والبرابرة، كما تم حصر الالتزامات المواطنية القديمة بشكل أساسي في قضايا الحياة اليومية التي تتطلب من الفرد – المواطن أن يكون فعالا في المجتمع ، تماشيا مع الموقف الارسطي المشهور الذي يحدد المعيار الذي يفصل بين المشاركة وعدم المشاركة في ادارة الشأن العام المجتمعي ، بناء على قاعدة « الوحش أو الإله» [1]، على عكس الرومان الذين وسعوا مفهوم المواطنة حتى يشمل مختلف المجتمعات التي كانت تخضع للأمبراطورية الرومانية، نظرا لأهميته في إضفاء الشرعية على الحكم الروماني في مختلف المناطق التابعة لها. [2]

أما في عصر النهضة فقد أدى التحول في مفهوم الفرد من مجرد رعية للملك الى مواطن له حقوق وواجبات ، الى بروز مفاهيم جديدة تؤكد في مجملها على أهمية كل من المجتمع المدني والحقوق المدنية والإلتزام المدني والعمل الإجتماعي... وغيرها ، وذلك لأجل ضبط الحياة العامة بقوانين تطبق على الجميع وتكفل حق الانتماء عبر حصول الفرد على الجنسية، مما جعل مفهوم المواطنة يرتبط بشكل أساسي بفكرة المشاركة السياسية المباشرة ، خاصة بعد أن أصبح المفهوم الجديد لها يتجاوز المعنى التقليدي مع بروز أوضاع ما بعد سقوط جدار برلين و انتشار كتابات بعض المفكرين كعالم الاجتماع الالماني يورغن هابرماس Habermas وعالم الاجتماع الانجليزي أنطوني جيدنز Gidens ... وغيرهما. [3]

فمن حيث التعريف تعني المواطنة التي يطلق عليها بالفرنسية Citoyenneté وبالإنجليزية Citizenship مجال الانتماء الذي يجعل الفرد يتمتع بعضوية بلد ما ومجال المزايا أو المكاسب التي تترتب عن تلك العضوية جراء الحصول على الجنسية[4]، حيث يشير مدلول لفظة المواطنة المشتقة من كلمة وطن حسب ابن منظور الى منزل الاقامة ومكان وجود الفرد [5]، و هو ما يجعله يعبر عن وجود مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم على طرفين ،

([1]) محمد احمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص14.

[2] Armand, Leclerc, ((la citoyenneté nationale sous le regard de la science politique)), sous la direction de Félicien Lenarc, de l'unité de l'états , paris, Editions Cyas, 2010, P36.

[3] انظر / محمد بدوي ، مرجع سابق، ص 193.

[4] عبد الله فوز، الوصول إلى المعلومات مواطنة شفافية مساءلة، بيروت ، دار النهضة العربية، 2016، ص 62.

[5] اتظر./ ممد بن مكرم ، لسان العرب ابن منظور، ط1، المجلد 1، دار المصادر، بيروت ، (د, س.ن).

طرف يقدم من خلالها الولاء ويمثلها الفرد الذي يعيش في المجتمع وطرف أخر يتولى متطلبات الحماية ويمثل المجتمع السياسي أو الدولة، و من خلالهما تتحدد العلاقة التكاملية بين الفرد والدولة المبنية عن العقد الاجتماعي او القانون.

فلقد ظهرت تعاريف كثيرة تحاول توضيح معنى المواطنة من زوايا مختلفة ، سواء باعتبارها مجرد صفة مواطنية يمكن من خلالها تحديد حقوق الافراد وواجباتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه، أو نتيجة لكونها تمثل حالة تعبيرية يمكن من خلالها تقسيم حقوق المواطنين وواجباتهم وجعل الية الانتماء للوطن عاملا مهما في التمتع بمبدأ الانتماء للوطن وضمان حبه وخدمته واحترام المواطنين الذين يعيشون فيه.

فالمواطنة بصفة عامة ما هي إلا ولاء المواطن لوطنه بغية خدمته في أوقات السلم والحرب و تحقيق التعاون مع الآخرين عن طريق العمل المؤسسي والفردي الرسمي والتطوعي، و لأجلها تحقق الأهداف وتوحد الجهود وتوضع الخطط و الموازنات، حيث يعبر معناها الاصطلاحي عن الانتماء الذي يكون إلى الأمة أو الوطن، من خلال بلوغ مرتبة معينة من الحرية التي تمنحها [1]،العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع على أساس الحقوق والواجبات و بعيدا عن أي تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو المستوى الاجتماعي أو الانتماءات الثقافية والتوجهات الأساسية.

ذلك ،أن المواطنة الفعالة هي المشاركة في المجتمع المدني عن طريق الانتخابات المحلية مع إتاحة الفرص الملائمة للاتصال بالسياسيين عبر مختلف قنوات المشاركة السياسية أو التطوعية التي تضمن الاشتراك في مختلف الانشطة الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية من خلال عمليات الاسهام الفعال في ضمان الإنتاج و محاربة جميع أشكال التمييز واتخاذ إجراءات ضد عدم المساواة في التوزيع[2].

وعموما، يشير المدلول اللغوي لمعنى المواطنة الى أهمية المشاركة في العيش معا، بينما يعبر معناها الاصطلاحي الى مسألة الإنتماء التي تكون بين الفرد والمجتمع السياسي بشكل أوسع وأكبر من مدى علاقته بتنظيمات الأسرة والحي والجماعة والمدينة، كونها تشكل في بنائها المعرفي نوعا من الانتقال الاجتماعي الذي يتجاوز ماهو تابع الى ما هو مستقل، ويبني الصلات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات على أساس الممارسة

[1] هديل مصطفى الخولي، التعليم والمواطنة، مصر ، المكتبة الأكاديمية، 2013، ص 81.

[2] حمد الطفيلي، علم الإجتماع ودور الشباب في الريادة المجتمعية، لبنان ، دار المنهل اللبناني، 2007، ص 32.

اليومية للواجبات و الحقوق،بل وانطلاقا كذلك من أطر قيمية وذهنية وسلوكية مدنية تؤمن بالصالح العام وتحاول إيجاد أكبر مساحة ممكنة من المصالح المشتركة. [1]

فعلى مستوى المعنى السياسي تشير المواطنة إلى مختلف الحقوق التي تكفلها الدولة لمواطنيها على أسس معينة كالجنسية والعدالة الاجتماعية والرفاهية الجماعية والمنفعة العامة بالإضافة إلى حماية متطلبات المساواة أمام القضاء والتوظيف وحق التملك....وغيرها من الحقوق غير المشروطة أو بالمقابل هي أيضا الالتزامات التي تفرضها عليه[2].

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فالمواطنة تبرز كآلية لتحقيق الإشباع في المجتمع ، خاصة فيما يتعلق بجانب الحاجات الضرورية لحياة الإنسان، حيث يكون الحرص على تلبية مطالب المواطنين من أهم الدوافع التي تفصل مشكلة الانشغال بهموم الحياة اليومية عن أمور الصالح العام، وتساعد على تحقيق الالتقاء بين الافراد حول المصالح والغايات المشتركة، وهو ما يكون دافعا من جهة اخرى لتأسيس العمل الجماعي المشترك الذي يدعم التكافل وينمي الولائية داخل المجتمع سواء من خلال الشعور بوحدة المصير المشترك أو من خلال توحيد مجال الاهتمامات والأهداف بينهم...

و لهذا في المقابل تدرج على سبيل المثال المواطنة الإيكولوجية أو البيئية البعد الحسي البيئي لدى الأفراد ضمن التزام الإنسان اتجاه الأرض ، باعتبارها كوكبا وحيدا يحتاج الى الحماية من الحفاظ على الموارد وترشيد عمليات استغلالها دون المساس بالبيئة، حيث يبرز مفهوم المواطنة البيئية اليوم ، كتجسيد عام لمبدأ مسؤولية الانتماء المعزز بمفهوم المشاورة الفردية والجماعية في دعم المشاريع الوطنية والمحلية ، انطلاقا من أهداف ووظائف معينة تأخذ بعين الاعتبار دور المواطن في وضع التدابير الصديقة للبيئة من خلال اختيار الحلول الخضراء المساعدة على حماية البيئة الأم وترشيد موارد الطاقة بصفته مواطن بيئي فعال.[3]

---

[1] Voir: Citoyenneté & civilité aujourd'hui : quelques éclaircissements, in : http://www.ac-grenoble.fr/ecjs/ecjs2/citoyennete.htm

[2] Voir: être éco-citoyen des passible in: , http://www/ecocitoyen.org consulté le 14/07/2019,

[3] Gilbert Vincent,((Civisme et civilité. Les dimensions morales et religieuses du lien social en démocratie)), Archives. de Sciences. sociales. des Religions., 2003, 121, (janvier-mars 2003) , p131 à suiv , in: https://journals.openedition.org/assr/2395

وعموما ، يربط الكثير من الدارسين بين المواطنة والعقد الاجتماعي، كون مفهوم المواطنة قد عرف تطورا تدريجيا لكون تفسيراته تحولت من مجرد التركيز على ضرورة الحصول على الحقوق مقابل الواجبات، إلى مسألة الإرتباط المباشر بمفهوم المشاركة ، ثم المشاركة الفعالة فيمابعد عندما تم التركيز على حالة التلازم بين المواطنة والتشاركية المدنية ، حيث اذا كان الفيلسوف الفرنسي روسو Rouseau (1712- 1778) مثلا هو أول من استهل النقاش حول مفهوم المواطنة ومدى علاقتها بالولائية في كتابه العقد الإجتماعيcontrat social عندما رأى بأن الشعور بالولائية اتجاه الوطن لا يمكن حدوثه بصفة آلية ولمجرد وجود مايعرف بالإنتماء السياسي والقانوني للدولة، بل هو نتاج بناء مقصود نقوم به الدولة ممثلة في الحكومة ومتخذي القرار عبر وسائل متعددة كالتنشئة الإجتماعية والسياسية التي تحاول غرس قيم اجتماعية هامة تتمثل في الثقة بالنفس والآخرين والمجتمع والدولة والنظام السياسي مما يؤدي الى توليد الإلتزام المدني للمواطن المشارك[1] ، فان المواطن – الفرد المتشبع بقيم احترام الآخرين واحترام القوانين وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة من خلال الاهتمام بالأمور الأخلاقية وتقليل وجود هويات متعددة الثقافات داخل الكيان السياسي الواحد، سوف يساعد على تحقيق عمليات الإنصهار في بوثقة المواطن الصالح والفعال ، باعتباره ليس الا ذلك الشخص المشارك في رفع المستوى المجتمعي الحضاري لوطنه من خلال العمل الرسمي أو التطوعي، بغض النظر عن اختلاف الثقافات والإثنيات.

فالحقوق الإنسانية التي يتمتع بها المواطن حسب نظرية جان جاك روسو يجب أن تمنح إليه كمقابل لمبدأ التزامه بمجموعة من المسؤوليات الإجتماعية التي يقوم بتأديتها بشكل مستمر، حيث يكون تصرف الأفراد حسبه هنا من خلال مبدأ التعامل مع مايسمى بالإلزام المزدوج ، لأنهم لا يمثلون في الغالب الا معنيين أساسيين هما : [2]

-الأول : يقصد به الرعايا، بمعنى المواطنة bourgeois التي تتكون من عناصر مكونة للدولة وملزمة بطاعة الإرادة الجماعية، لانهم مسؤولون أمام المجتمع حسب العقد.

-الثاني : ويقصد به المواطنون ، بمعنى صفة المدنية citoyen ، لانهم يشكلون عناصر السيادة من خلال مشاركتهم في أنشطة التشريع والتنفيذ....وغيرها،ويتميزون بكبت مصالحهم الخاصة واحترام الإرادة الجماعية في نطاق اتخاذ القرارات.

---

[1]Emma jones and john gaventa ,((concepts of citizenship: a review)),IDS development bibliography19, institute development studies,February 2002, p 2 àsuiv, in: https://www.ids.ac.uk/download.php?file=files/dmfile/Db19.pdf

[2] جون جاك روسو، مرجع سابق، ص 85.

الأمر الذي يجعل مفهوم المواطنة مفهوما عاما ، يشتمل على ثلاثة عناصر أساسية هي:

-العنصر المدني: الذي يعبر عن معاني مختلفة كالحرية الفردية وحرية التعبير والإيمان والإعتقاد و حق التملك والحق في العدالة.

-العنصر السياسي: الذي يشمل الحق في المشاركة في الحياة السياسية ، كون المواطن يعتبر عنصرا فاعلا في السلطة السياسية، وأن هذا العنصر لا يتحقق الا عبر جوهر التمثيل المباشر وغير المباشر الذي يكون في اطار المؤسسات التشريعية المختلفة كالبرلمان . [1]

-العنصر الإجتماعي: الذي يؤدي الى حق تمتع المواطن بخدمات الرفاهية الإجتماعية المختلفة لأجل إشباع حقوقه في مجال التعليم والرعاية الصحة...وغيرها.

فاذا كانت المدنية عند جان جاك روسو ماهي الا إنتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الوضعية من خلال إحلال العدل محل الغريزة في اطار إصغاء الإنسان ومشاورة عقله قبل الإصغاء إلى أهوائه، فان الذي يخسره الإنسان بالعقد الإجتماعي يتمثل في حريته الطبيعية وحقه المطلق في كل ما يحاول أو يمكن اكتسابه و هو الحرية المدنية المقيدة، كونه يملك ما يجوز فقط من خلال ترك الحرية الطبيعية التي لا حد لها مقابل الحرية المدنية المقيدة بالإرادة العامة[2].

ولذلك ، حدد روسو العديد من الإجراءات اللازمة لتحويل الأفراد الأنانيين بالفطرة إلى مواطنين ورعايا مخلصين، ومن أهم هذه الإجراءات حسبه : [3]

- الشرعية في الشؤون الخاصة بمواطني الدولة.
- إدخال نمط من أنماط النظام لديانة الدولة وفق معطيات يراها روسو كشروط لتحقيق المواطنة ومن تم الولائية.
- اشتراك معرفة الناس بعضهم ببعض.

---

[1] voir :Pascale Dufaur, «les nouvelles frontiéres de la citoyenneté » ,éthique publique ,v7,N1,2005,p1 à suiv . in : https://journals-openidition .org/rthique publique /1980)

[2] ا ندرياس فير ايكه ، بيرند ماير هوفر، فرانتس كوهوت، مرجع سابق، ص 55.

(*) تشير دولة الرفاهية عادة الى تلك الدولة التي تتولى المسؤولية الحكومية لضمان تأمين الضروريات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لمواطنيها عن طريق التجهيز المباشر للسلع والخدمات وإعادة التوزيع للدخول ووسائل أخرى.

- عدم السماح بفروق كبيرة في الأملاك أو بالأحرى في المداخيل المادية.

ولهذا، فحتى يمكن تحقيق المواطنة الصالحة ينبغي أن يكون هناك تكاتف في الجهود بين الدولة والفرد، حيث لا بد أن تضمن الدولة كفالة مبدأ العدالة الإجتماعية وتعمل على تقليص مستوى التفاوت بين مكونات المجتمع، بل وتمكن الأفراد من الحصول على حقوقهم المختلفة ومن دون أي ضرر بالآخرين. ولهذا ، فقد تستدعي المواطنة تدخل الدولة لحماية الأفراد كما تتطلب المواطنة واجبات يلتزم بها الافراد تجاه دولتهم، حيث اصبحت ترتبط المواطنة بمجموعة من المفاهيم منها:[1]

- التعدددية والتنوع.
- المشاركة النشيطة والايجابية وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة والمهمشة .
- تمثل مختلف الحقوف المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية.
- ترتبط بواجبات مختلفة كدفع الضرائب.
- تنشأ نتيجة لتفاعلات اجتماعية وعلاقات سلطوية.

غير أنه هناك من يذهب عكس ذلك مادام ان الرفاهية لا ينبغي أن تفهم على أنها منحة تقدم من الدولة أو الحكومة، بل أنها تعظيم لمسألة التقدم الاقتصادي داخل الدولة ، حيث تعتبر دولة الرفاهية ذات تأثير بالغ على حياة الأفراد ، كونها تمثل عنصرا هاما في كبح روح المغامرة لديهم و جعلهم لا يعتمدون بشكل كبير على ذواتهم، بل تنمي روح الاتكالية وتشجع الاغتراب وتضعف من ثم عامل التشاركية المدنية في المجتمع، حيث لا حقوق دون مسؤوليات وهو الشعار الأنسب لدور الحكومة في التحفيز على المواطنة، مادام ان إغراق الناس بالمساعدات سيؤدي الى استبعادهم من التأثير في أحوال المجتمع كما ينبغي ،عكس جانب التقليل من المساعدات الذي سوف يحفزهم على بدل جهود أكبر[2] والسعي نحو التشارك والتواصل في المجتمع بشكل أفضل، مما يولد بطبيعة الحال الشعور بالمواطنة التي تأتي هي الأخرى بالولائية كنتيجة حتمية.

---

[1] م أنظر مثلا: عبد اللطيف عادل ، باولا باغليني ، الين هسو ، تقرير التنمية الانسانية العربية ، ورقة بحثية ، حتى لا يتخلف احد عن الركب ، نحو المواطنة الشاملة في البلدان العربية ،UNDP ، 2019 ، ص4 ، في:
file:///C:/Users/Afak/Downloads/52279%20UNDP%20Citizenship%20and%20SDGs%20report_ARABIC_final-web.pdf

[2] انظر/ انتوني جيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، نرجمة : احمد زايد محمد محي الدين، مصر، مكتبة الاسرة،2010، ص 124.

ان سبل التحفيز على المواطنة الجديدة والتشاركية المدنية، يكون باتفاق جل الباحثين في مختلف العلوم السياسية والاجتماعية و النفسية على ضرورة بعث الشعور بالمواطنة في الأفراد داخل المجتمع الذي بتطلب بالضرورة استحداث آليات من شأنها تنمية هذا الشعور بالإنتماء للوطن الواحد والمصير الواحد والهدف الواحد، الأمر الذي يولد السلوك التطوعي الذي يتميز بتجاوز حدود الدور الرسمي للمواطن بغية ترغيبه في بذل جهود مضاعفة لزيادة مستوى الإنتاجية في المجتمع وتحسين درجة الأداء الوظيفي، دون توقع أي مقابل مادي أو معنوي في هذا الإطار ، على اعتبار أن القطاع التطوعي يجب ان يكون دائما هو المعول الرئيسي عليه في بعث الشعور بالمواطنة و تحقيق جودة الحكم وترشيده، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (07): مساهمة القطاع التطوعي الصحي في تحقيق جودة الحكم

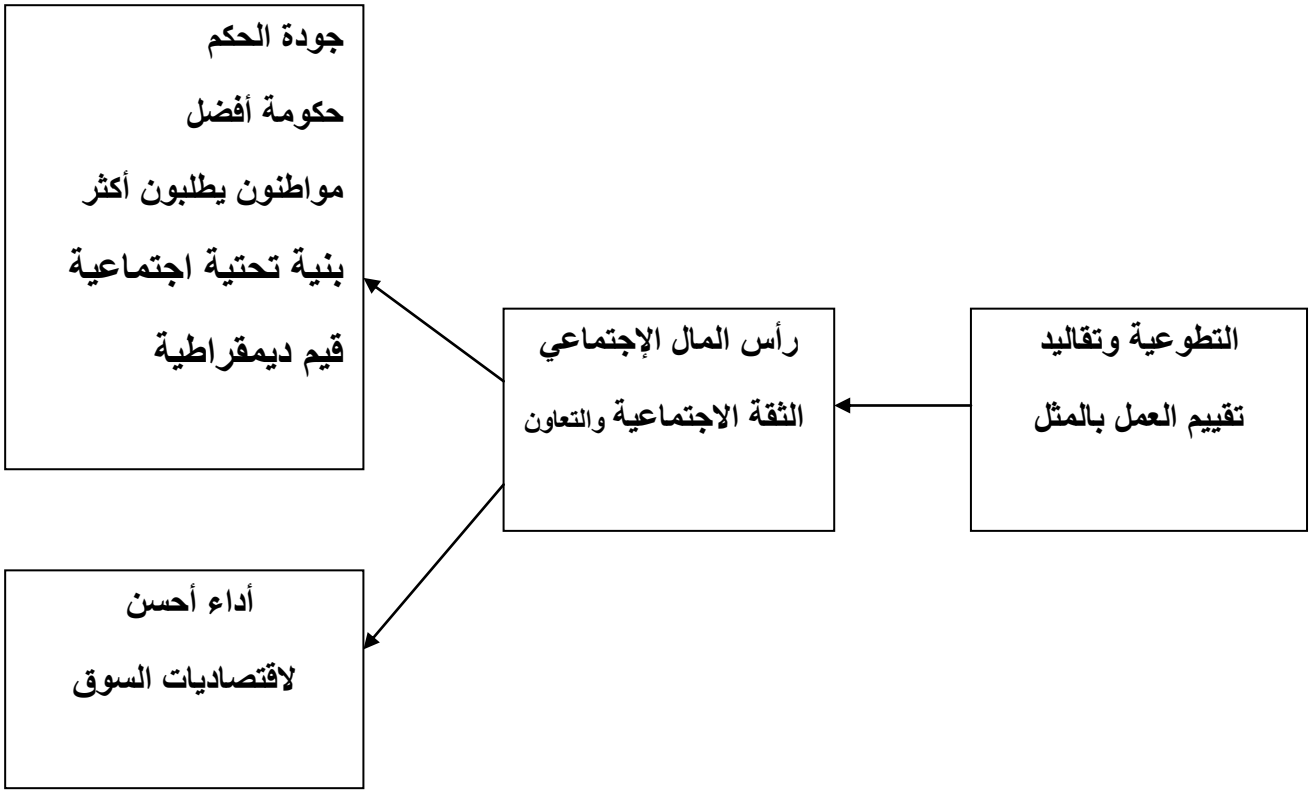

المصدر: زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص 81.

و بناء على ذلك، يمكن القول أن السبل المحفزة لبعث الشعور بالمواطنة والولائية ينبغي أن تتمثل في مجموعة من العوامل . لعل من أهمها:

– انتعاش العمل التطوعي داخل المجتمع وفق أبعاد الإيثار و الضمير الحي و مايترتب عنه من تفان وتسامح ومشاركة اجتماعية.[1]

– شعور الأفراد المواطنين بالاقتدار أوالمقدرة على التأثير فيما يخص واقعهم ومستقبلهم، مادام أنه يحفز على بعث المواطنة ويعزز الولائية الضامنة للتشاركية المدنية المولدة لعمليات التنمية والسلم.

–توفير قنوات المشاركة لاستقطاب مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

– تقليص مستوى اللاعدالة داخل المجتمع ،مادام أن الشعور بالظلم والاحتقار يؤثر على استقرار النظام والمجتمع ككل، وان وجود العدالة فيه يعتبر أكبر ضامن لبعث الشعور بالمواطنة والولائية في الكيان المجتمعي الواحد.

–السعي أو الرغبة الحقيقية في إنجاز التنمية، على اعتبار أن الفرد الضامن لحقوقه الأساسية هو الذي يكون أكثر انتماءا وولاءا لوطنه من الفرد الذي يشعر دائما بالعوز والظلم والتجاهل والتهميش.

– تعميق روح المواطنة من خلال تخطي مشكلة الفوارق العرقية والدينية وتأكيد قيمة المساواة في المجتمع ، مما يولد التزامات جديدة تنطلق من مدى رسوخ قيمة الولاء للأمة الواحدة لدى جميع أفرادها أولا وقبل كل شيء

–.تهيئة الفرص لضمان المزيد من التشاركية المدنية وإفساح المجال لإطلاق الطاقات الكامنة ، فضلا عن تهيئة المناخ الملائم لتحقيق شروط التكامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع.

– إقامة توازن بين الأدوار والمسؤوليات درءا للتذمر والعنف.[2]

المطلب الثاني: تحدي الثقافة الديمقراطية والضمير الجمعي: لقد ارتبط التركيز في الدراسات السياسية والاجتماعية والانتربولوجية على مفهوم الثقافة ، ليس باعتبارها موضوعا هاما فقط في دراسة أنماط السلوك الإنساني داخل المجتمع، وإنما لما تمثله ايضا من دلالات معرفية وقيمية لتحديد خصوصية وهوية الجماعات والأفراد

[1]للمزيد حول العمل التطوعي انظر مثلا: ((العمل التطوعي: أهميته وفوائده على الفرد والمجتمع)) ، في:
https://www.annajah.net/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87-%D9%88%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-article-26681

[2]voir :Pascale Dufaur, Opcit,p2-3.

وما يرتبط بها من أفكار ومعتقدات وقيم وأخلاق وعادات وتقاليد ...وغيرها ، حيث بالرغم من الاشتقاق الذي عرفته هذه الكلمة عند ظهورها في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي من اللفظة اللاتينية القديمة cultura التي كان يقصد بها قسمة الارض المحروثة في اطار العناية بالحقل والماشية [1]، فان معناها اللغوي قد عرف تطورا من حيث الدلالة والمفهوم ، حيث على الرغم من التعدد الذي عرفه مفهوم الثقافة من الناحية الاصطلاحية ، يمكن القول أن هناك من يأخذ بمعناها العام الذي يركز على الصفات التي تميز السلوك الإنساني والتراث الثقافي المادي وغير المادي كالافكار والعادات والتقاليد والمثل... وغيرها ، مما يجعل الثقافة والحضارة كما يقول إدوارد بسرنت تايلور E.B Taylor كلا متكاملا يتكون من مجموعة من العناصر هي " المعرفة والمعتقدات والفنون والقانون والأخلاق والعادات والعرف، وكافة القدرات والأشياء الأخرى، التي تؤدى من جانب الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع"[2] ، على عكس أصحاب الاتجاه المثالي أمثال كلالهون kclackhon و كروبير .A karaber ، الذين يرونها مجرد أفكار ذهنية مترجمة في شكل سلوكيات مادام أن الماديات لايمكن إعتبارها حسبهم مكونا من مكونات الثقافة.[1]

و على العموم ، لقد اختلفت التعاريف التي تناولت مصطلح الثقافة من مفكر إلى آخر وفقا لتصورات ومنظورات كثيرة ،بلغت حسب كروبيد وكلوكمون أكثر من مائة تعريف، رغم اتفاقها على بعض المسائل المميزة لها كضرورة اكتسابها عن طريق التعلم وارتباطها بجماعة اجتماعية معينة ، بالنظر لماتتصف به من جوانب معرفية وعملية كثيرة ، حيث يمكن ابراز بعض جوانبها الارتباطية والاكتسابية والتمثيلية، كمايلي:[3]

- جانب الارتباط بمختلف أعضاء المجتمع تفكيرا و شعورا وعملا وملكية وفعلا. .
- جانب الاكتساب الذي يجعل انتقالها في المجتمع عبر أليات التعلم والتشارك والتواصل.
- جانب التمثيل الذي يستخدمها بشكل موضوعي او رمزي من أجل تكوين جماعة ذات خصائص ومميزات معينة وعلى قيم وتوجهات روحية ومادية معينة.

[1]) انظر / دسينس كوش ، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة :منير السعيداني ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 17.
[2]) انظر / محمد عباس إبراهيم، الثقافة والشخصية، مصر ، دار المعرفة لجامعية ،2011، ، ص 17.
[3]) انظر / عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004، ص 32.

وعلى هذا الأساس، يمكن إبراز السمات العامة المميزة للثقافة في بعض الجوانب المرتبطة بحياة الانسان والجماعة ، سواء بكونها تمثل سلوكا بشريا ينتج عبر التعلم وينمو ويتطور بشكل مستمر كما يقول ماريت ميد M.Meadعبر الاجيال المتعاقبة .[1] ، أو نتيجة لاتصافها بالدوام والاستمرارية وتعبيرها عن ميراث اجتماعي مشترك يشارك فيه مجموعة من الناس من خلال ما تتصف به من مميزات اكتسابية و تأثيرية مختلفة ذات العلاقة بالتفكير والاعتقاد والسلوك...وغيرها. [2]

كون الثقافة ماهي الا ذلك المزيج الذي يجب أن يكون بين ماهو مثالي وماهو واقعي، حيث لا بد أن يأخذ المعنى الثقافي دائما بعين الاعتبار مايجب أن يكون من اعتقادات وتصرفات وماهو واقع فعلا من سلوكات وافعال على ارض الواقع ، حتى يمكن تحديد طبيعة التغيير الذي يجري في المجتمع او استشرافه ، سواء لان عامل الاختلاف بين الثقافات اليوم هو الذي يحدد مستويات التخلف الثقافي من عدمه بين هذا المجتمع أو ذاك ،أو لأن الثقافة تتشكل بدورها من عناصر عديدة مادية كالطعام والمسكن ووسائل النقل والملبس والادوات والالات والمهن ...، وفنية معرفية مثل النحت والرسم والموسيقى والاساطير بالاضافة الى المعارف العلمية والطقوس الدينية و الضبط الاجتماعي واللغة، والملكية و مختلف الاشكال والنظم السياسية السائدة ...وغيرها .[3]

وعلى هذا الأساس تتشكل مكونات الثقافة العمومية المقاومة للتغيير ، باعتبارها تعكس جميع الأفكار والمشاعر والنتائج المشتركة بين الأفراد انطلاقا من عناصر اللغة والدين والمعتقدات والقيم الإجتماعية... وغيرها ، والثقافة الخصوصية الاقل مقاومة للتغيير بسبب ماتتصف به من ظواهر ومشاعر التي لا يشارك فيها سوى أفراد يمثلون مجموعات خاصة كالاطباء واصحاب المهن ... ، بينما تتميز الثقافة البديلة باستبدال أنماط معيشية قديمة بأخرى جديدة عن طريق ما يسمى بالاتجاه الانتشاري أو المحاكاة والتقليد في تفسير ظاهرة التغير الثقافي داخل المجتمع ، ما يجعلها أكثر المكونات عرضة للتغيير .[4]

وعلى المستوى السياسي، فقد أدى ظهور مفهوم الثقافة السياسية مع نهاية القرن التاسع عشر بعد حصول الكثير من البلدان على الاستقلال ، الى بروز مفاهيم كثيرة تتعلق بموضوعات التنمية السياسية التي تعني

([1]) كمال التابعي، مرجع سابق ، ص 187.

([2]) أحمد طاهر مسعو د ، مرجع سابق ص 136.

([3]) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 190.

([4]) أحمد طاهر مسعود، نفس المرجع ، ص 137.

تحديدا بالجوانب المحفزة أو المعطلة لعمليات إرساء المؤسسات الحديثة[1] في ظل محاولات الإجابة على التساؤلات المطروحة بشأن مدى ملائمة النموذج الغربي للتحديث في المجتمعات غير الغربية بغض النظر عن المميزات التي يتميزون بها في مجالات الثقافة والقيم ....وغيرها. [2]

ولقد كان عالم السياسة الامريكي غايربيل ألموند وسيدني فيربا .Verba, S & *Gabriel* A من الأوائل الذين استخدموا هذا المفهوم في دراساتهما المقارنة على مجموعة من البلدان بغية نمذجة متغيرات محددة ، حيث تم التأكيد في هذا الاطار على أن الثقافة المجتمعية تتألف من جوانب مضمرة غير عينية تشكل المضمون الجوهري للثقافة مثل المعتقدات و الآراء والقيم ، وجوانب عينية ملموسة مثل الأشياء والرموز و الثقافة، مما يجسد حقيقة أن ما يصلح لمجتمع لا يصلح بالضرورة لمجتمع آخر.

ومرد ذلك طبعا ، الى كون الثقافة والقيم المساعدة أو المثبطة لمكونات البناء الديموقراطي في المجتمع ضرورية لايجاد بيئة تدعم أساسها وتعزز مبادئها، حيث لا يمكن الاعتماد فقط على عامل الإندماج القومي وحده لبنائها بل لابد من إرساء آليات تمثيل ومشاركة سياسية مناسبة لخلق ثقافة عمومية ديموقراطية تحافظ على الشعور بالإنتماء و تضمن المسؤولية المشتركة وفقا للشروط الملائمة والناجحة التي تتطلبها عمليات الاندماج والتكامل الوطني .[3]

فالثقافة السياسية، هي أكثر من مجرد نمو اقتصادي لأنها تستهذف التغيير باشكاله وانماطه المختلفة ، سواء على صعيد الممارسة السياسية والنظم والنماذج السياسية في المجتمع أو من حيث الطرق المعيشية المطلوبة، لاتها تعني بدرجة اولى بمسالة إكتساب المفاهيم الجديدة لتحقيق شروط الإنتقال السياسي للمجتمع وزرع القيم الكفيلة بتحقيق التحول من مرحلة الأقل تقدما إلى مرحلة الأكثر تقدما، وذلك عن طريق اليات التعبئة الجماهيرية المختلفة التي تكون عبر فتح قنوات المشاركة[4] في المجتمع ، ومن ثم يكون وجود الثقافة الديموقراطية رهين بيئة معينة تضمن حسب برتراند بادي وجود ثقافة تعزز المساواة وتحسن الكفاءات السياسية وتحقق التمايز الهيكلي.

---

[1]) انتوني جيدنز، علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص 82.

([2]) نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة (دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي)، بيروت ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 2006، ص144.

([3]) علي عبود المحمداوي، مرجع سابق، ص 149 .

([4])مولود زايد الطبيب، علم الإجتماع السياسي، بنغازي ،منشورات جامعة السابع من أبريل ، 2007 ، ص 92.

ان دور الثقافة السياسية بهذا المعنى يكمن في إحلال ثقافة سياسية بديلة عن الثقافة السائدة في المجتمع المراد تغييره،مادام ان تغيير الانماط الثقافية السائدة في الدول المتخلفة قد حدث حسب الكثير من منظري التنمية بطرق مختلفة ، حيث اذا كان تالكوت بارسونز قد ربط التنمية بالثقافة الاروبية تماشيا مع الكثير من الدراسات الغربية الأخرى التي تعطي أهمية بالغة للبعد الثقافي في تحقيق التنمية عن طريق المعتقدات و الآراء والقيم...وغيرها من العوامل كما رأينا ، فان الفضل بالنسبة لظهور الطفرة الصناعية في أوروبا يعود حسب ماكس فيبر الى القيم البروتستانية ، مما يجعل التطور في المجتمعات الغير اروبية رهين ظهور معالم الثقافة العلمانية التي يسميها غبريال ألموند وسيدني فيربا بالثقافة المدنية civil culture التي تحمي التنوع في المجتمع . [1]

ان الغاية من سلطة الشعب بمنظور الثقافة الديموقراطية هو ان يعيش المواطنون بحرية من أجل مقاومة السلطة المطلقة والوفاء للموروث الثقافي في آن واحد[2] ، رغم أن النجاح الذي حققته بعض الدول في شرق أسيا في مجال التنمية دون التخلي عن ثقافتها الأم ، قد جعل هذه النظريات محل شك ، خاصة بعد فشل تجارب التنمية في أغلب الدول النامية ، حيث تؤكد مختلف الدراسات عن فشل جميع البرامج التنموية التي تتجاهل الثقافة الأصلية للمجتمعات ،على اعتبار أن التنمية تكون دائما في حاجة الى تعبئة خاصة لمختلف أفراد المجتمع ورفع روح التحدي لديهم على حد تعبير آرنولد توينبي، ولا يمكن شراؤها بعملة أجنبية غير موجودة في خزينة الدولة كما يقول المفكر الجزائري مالك بن نبي الا من خلال الاهتمام بمختلف القيم الاخلاقية والاجتماعية والثقافية التي تساعد على ولادتها. [3]

وعلى العموم ، يكون تأثير الثقافة على المشاركة حسب منظري التنمية بالمزيد من الاهتمام بتوسيع نطاق المشاركة في الدول النامية ، حيث تعتبر عملية تفعيل المشاركة المجتمعية بالنسبة للمفكر ليبسيت Lipset ضرورية جدا لتحقيق الإقلاع التنموي بالدول المتخلفة ، كما هو الشأن بالنسبة لما ذهب إليه ليرنر حينما جعل

([1]) انظر/ مفهوم الثقافة المدنية ، في:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

([2])آلان تورين ، مرجع سابق ص 21.

([3]) رشيد زرواتي، التنمية بين الميادين: النظريات والنماذج، الجزائر ، جسور للنشر والتوزيع ، 2017، ص 56.

المشاركة صفة للمجتمعات المتحضرة ، وأن التي تنمي الاعراف والتقاليد اللازمة للتنمية الحقيقية هي التي تكون بمشاركة جميع أفراد المجتمع بما فيها الفئات المهمشة .[1]

فالمشاركة من وجهة نظر علم الإجتماع السياسي هي((العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف وتحقيقها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لذلك على أن يكون إشراك المواطن في تلك الجهود على الأساس الذاتي، والعمل التطوعي الذي يترجم بشعور المواطنين بالمسؤولية الإجتماعية اتجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعاتهم)).[2]

إن التفاوت في درجة المشاركة بين المجتمعات يعود لاسباب وعوامل كثيرة ، قد تكون بسبب تقييد ممارستها او لعدم طلبها في المجتمع اصلا، مما يجعل علاقة الثقافة السياسية بالسلوك السياسي وعملية المشاركة تتاثر حسب ألموند وفيربا بثلاثة أنماط أساسية هي:[3]

- النمط الضيق The parochial cultture : يعبر هذا النمط عن حالة الدولة الجديدة التي تفتقر إلى عوامل التجانس والتكامل، حيث ينشا بسبب ضعف مستوى ثقافة الأفراد بأهداف وغايات الحياة السياسية وعدم قدرتهم على تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسة العامة.
- النمط الموضوعي The subject culture : يسود هذا النمط من الثقافة لدى المجتمعات التي تتمتع بمعرفة جيدة بأهداف وغايات السياسة العامة والحياة السياسية ، ولكنها لا تقدم أي تأييد او معارضة تجاه السياسة العامة لاعتقادهم بان دورهم لا قيمة له وانهم لا يستطيعون تغير موازين القوى التي تحكم مجتمعاتهم.
- نمط المشاركة The participant culture: ينشا في ظل هذا النوع أفراد يتمتعون بوعي كبير ، كما يحوزون على فرص واسعة في الحياة العامة و يحرصون على الانخراط بكثافة في العمل الجماعي[4] ، لاحداث التغيير المناسب في مجتمعاتهم عن طريق مختلف الآليات الديمقراطية المتاحةكالإنتخابات

([1]) ليبيست مارتن، مرجع سابق ، ص29.

([2]) مولود زايد الطبيب، مرجع سابق ص 89.

([3]) نفس المرجع ، ص 185.

([4]) نفس المرجع ، ص186.

والمظاهرات وجماعات الضغط والأحزاب والجمعيات...وهو ما يسود عادة في المجتمعات الديموقراطية التي تعد المشاركة فيها عنصر من عناصر المواطنة ، وذلك كما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): تأثير الثقافة على المشاركة المدنية حسب غابريال الموند

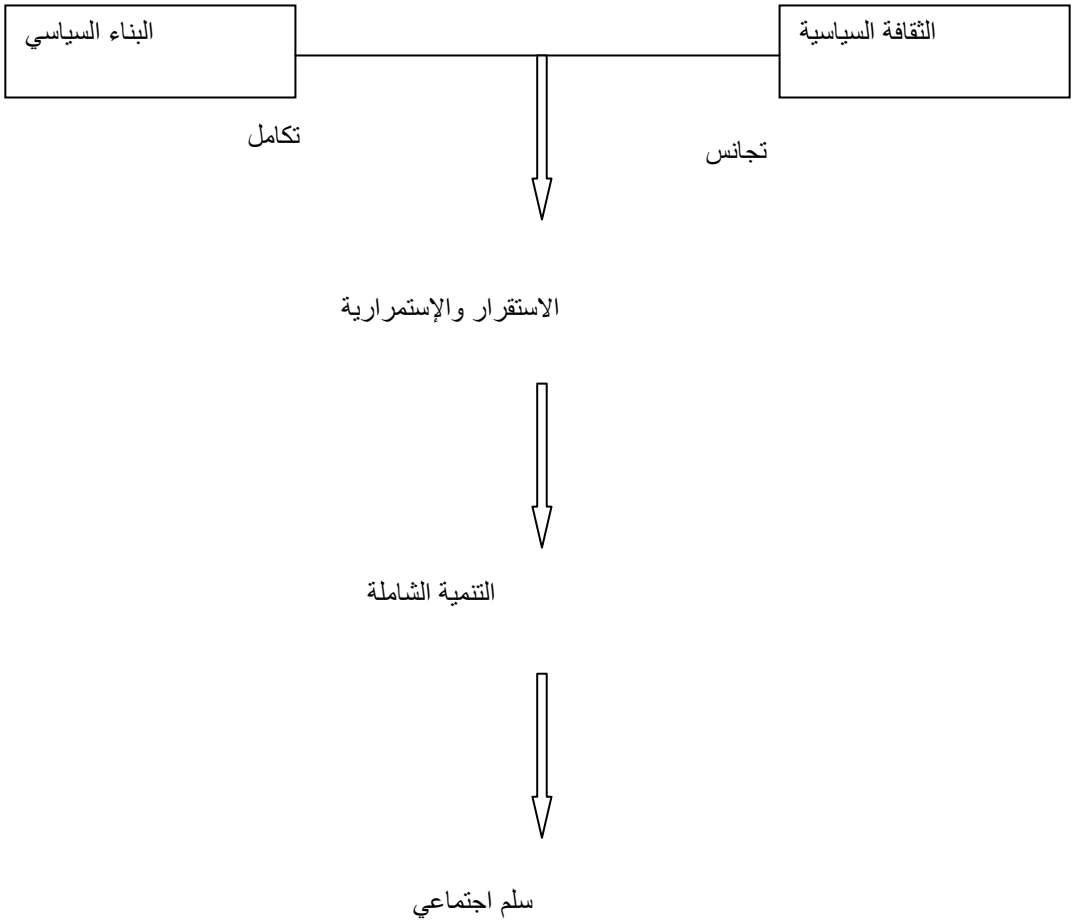

المصدر : مولود زايد الطبيب ، مرجع سابق ، ص186.

أما من حيث تأثير الثقافة على التنمية، فيمكن القول أن التنمية تهدف إلى توظيف الموارد توظيفا سليما وديموقراطيا وبما يخدم المصالح الأساسية لغالبية السكان، لأجل توزيع الخيرات بشكل عادل وتقليص فوارق ومستويات العيش بين الأغنياء والفقراء([1])، رغم أن هذا التوظيف لا يأتي آليا ولا يكون من طرف جهة واحدة وإنما يكون نتيجة تراكم قيمي لدى المجتمع في شكل إرث اجتماعي ينتقل عبر الأجيال .

([1]) لحسن جنان، ((البيئة الاجتماعية والتنمية المستدامة بالمغرب)) ، مجلة دعوة الحق، العدد240، سنة 2016، ص 16

كون الثقافة بهذا المعنى ماهي الا مجموعة من التجديدات الإجتماعية[1] التي يجب أن ترافق نمو المجتمع الطامح للتنمية ، حيث تعتبر التنمية الإقتصادية ضرورية لتحقيق التنمية البشرية ، رغم أن منجزات التنمية البشرية ذاتها لا تتحقق تلقائيا من خلال ارتفاع معدلات نمو الدخل، بل تتطلب تحقيق التنمية من خلال وجود بيئة ثقافية ملائمة.

و لقد فسرت دراسة إدوارد بانفليد مدى تأثير نمط الثقافة السائدة في المجتمع على معدلات التنمية، من خلال محاولة توضيح دور الجانب الثقافي القدري أو ما يعرف في علم النفس الاجتماعي باسم "القدرية السوداوية "، الذي يعوق العمل الجماعي الضروري لدعم التنمية الإقتصادية والنظام السياسي الديموقراطي، باعتباره اداة هامة لتفسير مشكلات التخلف والمتخلفين العاجزين عن تنظيم أنفسهم من أجل تحقيق التنمية، فالسلبية التي يتصفون بها نتيجة الرضى بالواقع واعتقادهم المسبق بالفشل هي كلها عوامل ثقافية تؤدي حتما إلى التخلف وانعدام التنمية ، حيث يتميز نمط الحياة القدري المتشبع بثقافة الخمول ومميزاته عند بانفليد بلا فعالية ولا فعل جماعي ولا تجميع الموارد ولا نمو اقتصادي ولا ثقة ولا تعاون ولا ديمقراطية. [2]

المطلب الثالث: تحدي المساءلة المجتمعية والالتزام المدني:يرتبط مفهوم المشاركة بصفة عامة بقيم المجتمع المفتوح، كونها مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، فهي تعني أن يكون لكل مواطن في المجتمع دور في صنع القرارات التي يؤثر في حاضرهم ومستقبلهم من خلال مؤسسات وسيطة، حيث لا يمكن أن تكون التنمية بالإنسان من مشاركتهم ما لم يتوفر توزيع للقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، هذا التوزيع الذي يمكن الأفراد من التأثير على الأداء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع من خلال مساءلة اصحاب السلطة كشرط لترشيد القرارات والسياسات ولكونها تسرع في دفع عجلة التنمية تعزز المصداقية وتزيد من الوعي والتمكين المجتمعي [3] ، فمن حيث تعريف المساءلة المجتمعية والإلتزام المدني، يمكن الإشارة باديء بدأ إلى أن المساءلة من الناحية اللغوية هي Responsabilisation وهي من المسؤولية Responsibility وتعني لغة الأمر الذي يكون المرء

([1]) محمد عباس إبراهيم، الثقافة والشخصية، مصر ، دار المعرفة الجامعية 2011 ، ص 18.

([2]) مجموعة من المؤلفين، نظرية الثقافة ، ترجمة : علي سيد الصاوي، الكويت، عالم المعرفة ، 1997 ، ص 331-332

([3]) المساءلة المجتمعية والمشاركة الشبابية، مشروع تعزيز دور الشباب في الرقابة العامة ،منتدى شارك الشبابي 2014، ص3-6 في:

http://sharek.ps/attachment/1/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20.pdf

مسؤولا عنه[1]، وهي أيضا الإقرار بما يصدر عن الفرد من أفعال أو ما يمتنع عن القيام به من واجبات أو ما يؤمن عليه من أموال وأسرار، ويتسع مجال المسؤولية ليشمل كل الأفراد الذي هم في مواقع المسؤولية، حيث لا يكفي الإقرار بالمسؤولية بل لابد من تحمل نتائج هذه الأفعال[2]، كون المسؤولية تشير إلى التحديد الرئاسي أو القانوني للفرد أي موقع المسؤولية رئاسيا.

وعليه فالمساءلة اصطلاحا هي ذلك المفهوم الذي يرتبط بالتدرج الهرمي للمسؤولية ويتضمن مفاهيم أساسية كممارسة الاشراف والتزام المسؤلين الحكوميين والقدرة على فرض العقوبات [3]، لكونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم المحاسبة على كل جوانب الاخفاق،كما تعني المساءلة المجتمعية الترجمة الحقيقية لمفهوم التشاركية المدنية الشعبية من قبل الأفراد وحقهم في مساءلة ومحاسبة صناع القرار، كونها الإطار الحاكم للعقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين من خلال توفيرها لمساحة تسمح للمجتمع المدني بكل أطيافه بالمشاركة في عملية التنمية، وفقا لاجماع المواطن كتأسيس لديمقراطية حقيقية ، يكون الشعب فيها هو الرئيس والحكام هم الوكلاء. [4]

وقد تعزز دورهم في إدارة الشأن العام من خلال ما تعده من أدوات لخلق واقع متقدم ونوعي للأداء الوظيفي لشاغلي المناصب التقريرية في المجتمع منتخبين كانوا أو معينين، وهو ما يسهم ليس فقط في إخضاع كل من يتولى السلطة أو المسؤولية للمساءلة عن الأفعال والقرارات المتخذة بشكل فعال وانما يعزز أيضا متطلبات الحوكمة في المجتمع ويرفع من مستوى كفاءة عملية التنمية ويقلل من حجم الفساد والتسيب.

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين المساءلة وبعض المفاهيم ذات الصلة التي تؤخذ في الكثير من الأحيان كمترادفات ، كالرقابة الاجتماعية contrôle sociale التي يشير معناها عادة الى مجمل الموارد المادية والرمزية التي توضع لتأمين مدى توافق بعض تصرفات أعضاء المجتمع مع القواعد والاحكام والمبادئ المقررة والمصادق عليها، و تختلف عن المساءلة الاجتماعية لكونها تأخذ بالآليات غير الرسمية و تقتصر على أفراد المجتمع وردود الفعل

---

(1) أنظر . قاموس أكسفورد المحيط (عربي إنجليزي) مرجع سابق، ص 905.

(2) للمزيد حول الثقافة السياسية انظر/ كمال المنوفي(اعداد)، مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية، القاهرة ، مفاهيم،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2008 في :

https://www.cia.gov/library/abbottabadcompound/7F/7F84191FD217150013936B78DC0A6E7B_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9_.._%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%88%D9%81%D9%8A.pdf

(3) البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، المساءلة الاجتماعية في منطقة متغيرة الاطراف الفاعلة والاليات ، مرجع سابق ، ص10.

(4) Claud Béland , ((la participation citoyenne : un rempart de la démocratie)) ,éthique publique , v7, N1, 2005, p37 ,in : hrrps:// journals-opendition.org/éthique publique/1982.

المجتمعية من خلال تصرفات الأفراد والجماعات داخل المجتمع.[1] ، ومفهوم الضبط الإجتماعي الذي يعبر هو الأخر عن مختلف الجزاءات التي يمكن استخدامها لتشجيع السلوك الإيجابي والتحذير من مخالفة الأعراف الاجتماعية بشكل رسمي أو غير رسمي، كون الحماية الاجتماعية للأعراف عادة ما يتطلب القيام ببعض الجزاءات الأدبية الهامة مثل: الاستحسان و الاستهجان و الاستغراب والمقاطعة ...وغيرها من الاساليب او السلوكات الاجتماعية التي قد تكون أحيانا غير كافية وتحتاج الى ضبط رسمي تتكفل به السلطات الرسمية المخولة.[2]

أما الإلتزام المدني الذي يعبر عن حالة قانونية يلتزم بمقتضاها شخص معين بنقل حق عيني أو القيام بعمل ما أو الإمتناع عن عمل ما، يمكن توضيح بعض معاني ودلالاته الكثيرة من جوانب مختلفة ، كونه يمثل اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما، ، وارتباطه بواجبات خلقية وقانونية تتأثر عملياتها التنفيذية بعناصر الحماية القانونية والمساءلة المدنية والواجب الوطني.

فالمساءلة المجتمعية من منظور مقاربة الحكم الراشد تعتبر مفهوما جديدا جاء لاجل تعزيز متطلبات الحكمانية من خلال حق الشعب أو المواطنين في محاسبة ومراقبة السلطة الحاكمة ومسؤوليها العامون ، تماشيا مع المبدأ الديمقراطي الليبرالي الذي يدعو الى ضرورة توسيع مجال التشاركية المدنية لتشمل كل الأطراف بدون استثناء بمافيهم المحرومين والمهمشين ،حيث عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المساءلة بأنها « الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو الخداع والغش»[3] . ما يعني أن تمكين المواطنين وذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومساءلة الموظفين العموميين المسؤولين، ومن خلال القنوات والأدوات الملائمة، دون أن يؤدي ذلك إلى

---

[1] انظر / ر. بودون و ف- يوريكو، مرجع سابق ، ص 335.

[2] أحمد العموش، حمود العبيدات، المشكلات الإجتماعية، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2011، ص 30.

[3] https://pogar.org/arabic/governance/transparency-and-accountability.html#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%84%D8%A9%3A%20%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%91%D9%81%20%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9,%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A9%20%D8%A3%D9%88%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D8%B9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B4.

تعطيل العمل أو الإساءة إليه بغير سند[1]، هو من فلسفة الحكم الراشد التي تركز على القاعدة التفاعلية للأدوار غير الرسمية، وهي نوعين: [2]

- المساءلة الداخلية: وتتعلق بمراقبة المؤسسات الإدارية من خلال الفصل بين السلطات ووضع الحكومة لتحفيزات وإجراءات مختلفة لحماية المصلحة العامة ومراقبة مختلف الوكالات التابعة لها.
- المساءلة الخارجية: وهي مطالبة الأفراد بمحاسبة الحكومة وصناع القرار عن السياسات المنتهجة، ويكون ذلك وفق آليات الانتخاب وإعادة الانتخاب أو سحب الثقة عن طريق انتخاب فواعل أخرى ضمن الخيارات المتاحة .

كما تعتمد المساءلة في تجسيدها الفعلي على تحقيق مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لكونها تشكل قاعدة أساسية من قواعد الحكم الراشد التي تفترض توافر ثلاث عناصر تتفاعل فيما بينها هي: [3]

- قيادة مؤمنة بالتحول الديمقراطي ونظام يكفل الحقوق والحريات للأفراد والجماعات في المجتمع ويعمل على تطوير مختلف المجالات في الإدارة والتعليم وغيرها.
- قطاع خاص مبادر ومتطور يحمل على عاتقه جزء من المسؤولية الإجتماعية اتجاه محيطه الإجتماعي.
- مجتمع مدني يتسم بالمشاركة الفعالة والحيوية من خلال فعالية وتأثير الجماعات والمنظمات، كما يعتبر الضغط والتوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتوجيه أجهزة مستقلة للرقابة كمراجعي الحسابات ولجان حقوق الإنسان وهيئات مكافحة الفساد و الإعلام... من أهم الآليات المحققة للمساءلة.

ان المساءلة المجتمعية تعتبر شرطا للحكم الصالح، والهيئات المحلية ملزمة بالإبلاغ عن نتائج القرارات التي تتخذها نيابة عن المجتمع الذي تمثله، كما أن مقاربة الحوكمة الرشيدة في الشفافية ،تتطلب من الأفراد ان يكونوا قادرين على متابعة وفهم عملية صنع القرار ، حتى يمكنهم امتلاك المقدرة على الرؤية بوضوح كيف ولماذا تم اتخاذ القرارات ووفق أية تفضيلات، ومن ثم تمكنهم من المحاسبة والمساءلة المجتمعية بصفتها ضامن أساسي لتجسيد

---

[1] رضا هاشم حمدي، الإصلاح الإداري، الأردن، دار الراية للنشر ، 2010، ص 113.

[2] يوسف زروال، الحكم الراشد في الجزائر (الأسس النظرية وأدوات التجسيد)، ، مصر، مكتبة الوفاء القانونية ، 2016، ص 57.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مصر، مكتبة الآداب، 2004، ص ص 271- 273.

مقومات الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي أو الوطني[1]، وفقا لحوكمة عموديةGouvernance Verticale و أفقيةGouvernance Horizontale مبنية على التعاون الشبكي الذي يكون مرتبطا بجميع الجهات الفاعلة لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة. [2]

فممارسة المساءلة الاجتماعية . يرتبط ببيئة تمكينية تستند الى اطار قانوني واليات للتواصل بين المجتمع والحكومة ، من خلال المعلومات التي تساعد على احداث مسارات للتفاوض ونقل اراء الموطنين للحكومة وتسوية الخلافات بطريقة سلمية ، بالاضافة الى ضمان شروط الاستجابة المختلفة للمطالب والمراقبة وتحفيز المسؤلين ، والرصد للقطاع العام والاشراف عليه واستشارة اصحاب المصلحة ، كما يوضح الشكل التالي :

الشكل رقم (09) :كيف تعمل المساءلة الاجتماعية (من عرض قدمه جيف ثيندوا، ممارسة المساءلة الاجتماعية، معهد البنك الدولي).

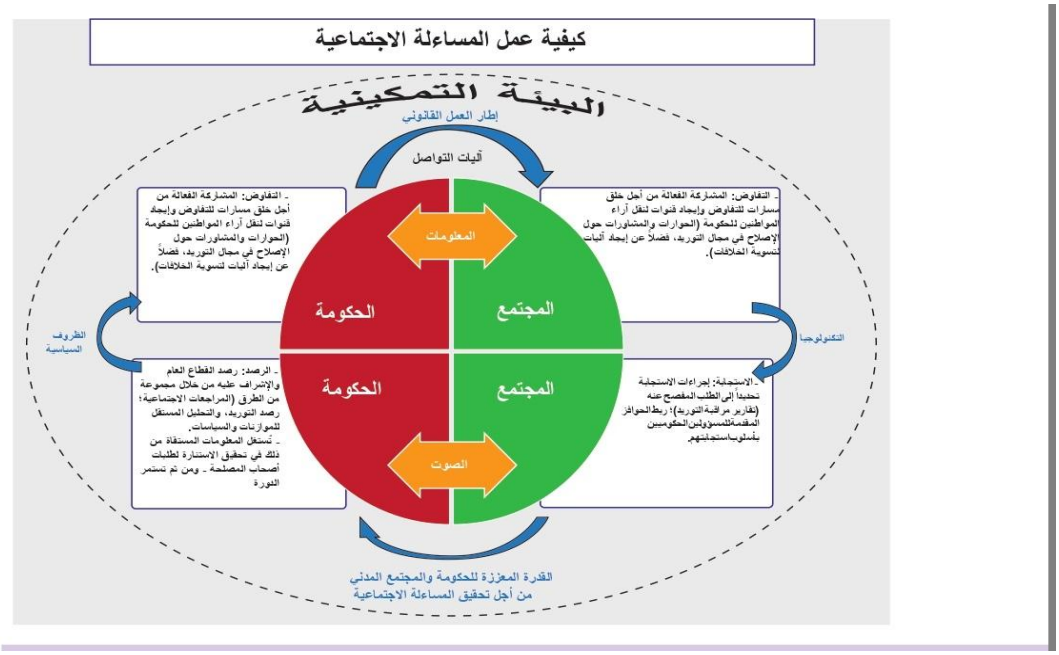

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،المساءلة الاجتماعية في منطقة متغيرة - الأطراف الفاعلة والاليات، مرجع سابق، ص12

(1) http://www.goodgovernance:org.au/abut.goodgover-nance/whatis-good-governance

(2)Bernard Enjôlras , « Gouvernance verticale, Gouvernance horizontale et économie Sociale et solidaire : le cas des services à la personne », Géographie, économie, société , vol/ 12, 1/2010 ,p 18 à suiv.

وعموما ، تبرز علاقة المساءلة المجتمعية بالتشاركية المدنية في كونها تُعنى بنوع معين من الأفراد الذين يمتازون بالمشاركة الإيجابية في الشأن العام، حيث ترتبط المساءلة ارتباطا وثيقا بالتشاركية المدنية التي تتجاوز العضوية في الجمعيات الطوعية، بينما المشاركة الفعلية تمتد لتشمل إسهام الجماهير في اختيار الخطة وتحديد أولوياتها والإسهام في انتهاء الأهداف العامة للمجتمع، كونها هدف ووسيلة في الآن ذاته، فهي هدف ووسيلة في آن واحد :

– لارتكاز الحياة الديمقراطية السليمة على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعاتهم .

–لإدراك الناس مدى أهميتها من خلال مجالاتها ويعتادون طرائقها وأساليبها، فتتأصل بذلك فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم.

وعلى هذا الأساس تعتبر التشاركية المدنية مؤشرا قويا على مدى تخلف المجتمع ونظامه السياسي أو تطورهما وذلك لاقتران المشاركة بجهود التنمية، فقد أكد الباحثون أن غير المباليين (المشاهدين) spectateurs واللامبالين Apalhetics أي الذين تخلو عن العملية السياسية هم أشد الظواهر خطرا على المجتمع الحديث.[1]

فالتقاطع بين التشاركية المدنية والمساءلة المجتمعية يكمن في كونهما حجر الزاوية للعمل الإجتماعي المدني المدعم للسلم والتنمية مع فروقات بسيطة بينهما ، كون الأخيرة تنشط في المستويات الدنيا من التسيير المحلي بينما تتمحور اهتمامات الأولى على مستويات عليا لتسيير الشأن العام (أداء الطاقم الحكومي بصفة عامة)، مادام أن هناك عوامل أساسية لإنجاح المساءلة المجتمعية أهمها: [2]

- وجود قيادة ديمقراطية تضمن الحقوق السياسية والمدنية للمرؤوسين.
- الشفافية في التسيير وتدفق المعلومات للرأي العام مع سهولة الوصول للمعلومة.
- وسائل الإعلام الحر والمستقل الذي يقدم صورة عن أداء أرائهم ومناقشة القضايا العامة.
- منظمات المجتمع المدني ودورها القيادي في التعبئة والتوعية اللازمين للمساءلة الإجتماعية.

(1) أحمد طاهر مسعود، مرجع سابق ، ص 181.

(2) رواء زكي يونس الطويل ، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان، دار زهران، الأردن، 2010 ، ص108.

- التنسيق بين الحكومة منظمات المجتمع المدني أكثر من ضرورة في إنجاح المساءلة المجتمعية، كون التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني ضروري لنجاح المساءلة الاجتماعية حتى في حالة الصراع بينهما ما دام انه يمكن من قيام تحالف منتج يضم موظفي الدولة وناشطي المجتمع المدني.
- ضرورة وجود مؤسسات مدنية تتبنى المساءلة المجتمعية كغاية لإحداث التغيير المرجو في القطاع المقصود لأنه بدون تأطير وبدون تنظيمات مدنية لا يمكن للمساءلة القيام بالدور المنوط بها.

و من جهة أخرى تعتبر المساءلة وجها من وجوه المشاركة المجتمعية، التي يتم من خلالها محاسبة المسئولين عن النتائج التي حققوها خلال فترة معينة سواء على ضوء السلطة الممنوحة لهم لضرورة تحمل المسؤلية عن الأعمال الموكولة لهم ، حيث من الطبيعي ان تتخذ المساءلة داخل اطر الصلاحيات الممنوحة للمرؤسين وأن تتخذ شكلا تصاعديا في الهيكل المجتمعي بعكس السلطة التي تنساب من اعلى الى اسفل و تكون وفق عملية تفويض، فالمساءلة تبدأ من القاعدة اما المسؤولية والمحاسبة فتكون بقدر تفويض السلطة [1] مع استخدام حقيقي للتشاور المجتمعي.

فإذا كانت أهمية التشاورconcertation تندرج في اطار عمليةالتعاونcooperation التي تكون من خلال مسار جماعي منسق ، وترتبط بقاعدة علائقية هيكلية ومستدامة بين مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين المستقلين من اجل تبادل المعلومات و طرح الأفكار والنقاشات حول المشاكل والحاجيات والأولويات وحلها بطريقة مشتركة ، فانه لابد من الاشارة كذلك الى أن التعاون collaboration الذي يشير الى وجود علاقة بين منظمتين لا يعني الشراكة partenariat ، لأنها اكثر رسمية Formel من التشاور ، وتعبر عن مجموعة من المظاهر كالالتزام التعاقدي Engagement Contractuel وتقاسم المسؤوليات والمهام وتجميع الموارد والاتفاق التفاوضي ، بما يساعد على إحداث التحول الاجتماعي على الصعيد المحلي بشكل ايجابي ، سواء من حيث توسيع مساحات الاشتراك والتضامن بين الناس وزيادة مستويات تفعيل مجالات التعبئة الاجتماعية بينهم حول المواضيع والقضايا المشتركة ،أو من حيث رفع مستويات الإعلام والوعي الذاتي المطلوبة في تعزيز دور جميع الجهات

([1]) رواء زكي يونس الطويل ، نفس المرجع السابق ، ص106.

الفاعلة لإيجاد الحلول للمشاكل المختلفة ، خاصة في ظل الرغبة في تحقيق الإبداع و المساهمة الفعالة في محاولة بناء شرعية جديدة . [1]

كما أن من أهم أهداف التنمية المستدامة اليوم هو تشجيع المواطنين على مناقشة خياراتهم وأولوياتهم و مصالحهم و تسهيل عملية اتخاذ القرارات الديمقراطية من مشاركة جميع الفئات المستهدفة في الاجتماعات التشاورية وفتح قنوات الاتصال المناسبة ، مادام أن الآليات التشاورية أصبحت تأخذ بعين الاعتبار طبيعة النشاطات والمشاريع الجماعية المتاحة وإعداد المواطنين و أهمية إشراك الناس في القرارات على مستويات المدن والأقاليم والجهة والنوع والعمر لأهمية تعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية في تطوير أنشطة الصالح العام. مما يجعل الآلية التشاورية أداة الديمقراطية المناسبة في صياغة المشاريع الإنمائية وممارسة المواطنة والتعبير عنها بشكل فعلي وجماعي . [2]

ان تشجع المشاركة المواطنية يجب ان يكون من خلال تشجيع مشاركة السكان في صناعة القرار وتعزيز دور الديمقراطية التشاركية كأالية لإعلام الآخرين وجمع المعلومات وطلب الحصول على الرأي وطرح وجهات النظر وتبادل الحجج بالإضافة إلى دورها في إعداد القرارات المشتركة Co-decision ، مادام انها تمثل وسيلة هامة في تحقيق الوساطة و الاتفاق بين مختلف الأطراف وتدعيم الانخراط على المستوى المحلي أوالإقليمي،بل وتحقيق الاحترام والثقة وتقسيم الأدوار وتحسين مستوى الكفاءة و حماية المصلحة المشتركة ودعم الشرعية وتشجيع النقاش وادارة الصراعات بطرق سلمية ، وتحفيز المبادرات واشراك الناس في التنمية المحلية. [3]

ومن جهة اخرى تعتبر المساءلة مفهوم جديد ظهر في اطار الرغبة في تعزيز الحكم الراشد والمشاركة المدنية المباشرة او غير المباشرة للمواطنين والمجتمع المدني وتفعيل عملية المحاسبة والمراقبة المجتمعية او الشعبية على الأفعال

---

(1) Denis bourque,La concertation et partenariat entre levier et piége du développement de communauté ,canada , presses de l'université du québec,2008 , p4 à suiv.

(2) James Meadowcroft, ((Participation and sustainable development: Modes of citizen, community and organisational involvement)) , Published in, in W. Lafferty (ed), Governance for Sustainable Development: The Challenge of Adapting Form to Function (Edward Elgar), 2004, pp2 à suiv . in : https://www.researchgate.net/publication/289574366_Participation_and_sustainable_development_Modes_of_citizen_community_and_organisational_involvement

(3) Joaquín Farinós Dasí ,((Le défi, le besoin et le mythe de la participation à la planification du développement territorial durable : à la recherche d'une gouvernance territoriale efficace)), L'Information géographique , Vol. 73 , 2009/2 ,p89 à suiv

وفقا لآليات وطرق معينة ، تماشيا مع توسع مفهوم المشاركة الذي أصبح يمتد الى مختلف فئات المجتمع بمافيها فئة المحرومين والمهمشين ، حيث تمثل المساءلة المجتمعية حسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة صورة من صور المساءلة ، تنبثق عن أفعال المواطنين ومنظمات المجتمع المدني الرامية إلى مساءلة الدولة، وكذلك الجهود المبذولة من الحكومة والأطراف الفاعلة الأخرى »[1] ، بل وحتى ينجح التشاور ويخدم التشاركية المدنية يجب ان تتوفر فيه مجموعة من العوامل منها: [2]

- النية الحقيقية عند الإعلان عن فتح باب التشاور الاجتماعي.
- السعي إلى استقطاب كل الشرائح الاجتماعية والذهاب إليهم وليس انتظار قدومهم بما فيها الفئات المهمشة.
- تذليل العقبات التي توجد عدم الحضور كاختيار المكان والزمان المناسبين.
- الاستخدام المكثف للإعلام في الدعاية والتغطية والدعوة.

عدم تقديم أي وعود مسبقة للمواطنين حتى لا تكون النتيجة عكسية عند ارتفاع سقف التوقع لديهم.

([1]) برنامج الامم المتحدة الإنمائى ، المساءلة الاجتماعية في منطقة متغيرة الأطراف الفاعلة والآليات، نوفمبر/تشرين الثاني–القاهرة،مصر29-2012،26،ص10 في:

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/Dem_Gov/Social_Accountability_Changing_Region_Governance_Week.html

([2]) ابراهيم بدر الدين شهاب الخالدي، مرجع سابق ، ص405

الفصل الثالث

التشاركية المدنية وسلم التنمية في البلاد العربية

أهمية التشاركية المدنية في تعزيز سلم التنمية بالبلاد العربية وارتباطها بمجموعة من المقومات والخصائص والعراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية ، قد جعل التركيز في هذا الفصل ينصب حول واقع وابعاد التشاركية المدنية من النواحي السياسية والهيكلية والتمكينية ، بالاضافة الى التركيز على مستويات التنمية المدنية ذات العلاقة بجوانب أساسية ، بالنظر لأهمية العلاقة الموجودة بين فعالية التشاركية المدنية ومستوى فاعلية العمل الأهلي والالتزام المدني وكذ ثقة الشباب ومستوى الانخراط المدني في مختلف الجمعيات والتنظيمات والوسائط المدنية والتمييز الاجتماعي على أساس النوع ، الى جانب تحليل أثر التماسك الاجتماعي والاستقرار على التشاركية المدنية والانمائية ، من خلال التركيز على بعد التوازن التنموي والهشاشة الاجتماعية و البعد الأمني والسلم الاجتماعي بالاضافة الى البعد التكنولوجي وأثره على النشاط المدني ، وذلك وفقا للمباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول: : واقع وابعاد التشاركية المدنية .

المبحث الثاني: مستويات التنمية المدنية.

المبحث الثالث: أثر التماسك الاجتماعي والاستقرار على التشاركية المدنية والانمائية.

المبحث الأول: واقع وأبعاد التشاركية المدنية .

تأثر واقع التشاركية المدنية العربية بمختلف الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة . قد دفع الى التركيز في هذا المبحث على الأبعاد السياسية للتشاركية المدنية ، بالنظر لاهمية تحليل التشاركية المدنية من جوانب مختلفة كالمشاركة في الانتخابات والديمقراطية والامن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و المكاسب المحققة في بعض مؤشرات الحوكمة لقياس مدى تأثير مستوى المشاركة السياسية والاستقرار السياسي وطبيعة أداء الحكومة وأثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على حياة المواطن ، بالاضافة الى التركيز على الابعاد الهيكلية والتمكينية للتشاركية المدنية ، من خلال التركيز على قضايا المساءلة و حرية ابداء الراي والمساواة بين الجنسين والجودة التنظيمية والكفاءة البيروقراطية والحوكمة وغيرها من المؤشرات التي تحقق الرضى والتماسك والاستقرار الاجتماعي والفعالية المدنية المعززة الفضاء الديمقراطي والمبادرات المدنية المحلية كالحملات والتعبئة الشعبية والنضال والانخراط المدني في ظل انفتاح سياسي جزئي ، كما يمكن توضيحه من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول: الأبعاد السياسية للتشاركية المدنية.

المطلب الثاني:الأبعاد الهيكلية للتشاركية المدنية.

المطلب الثالث : الأبعاد التمكينية للتشاركية المدنية.

المطلب الاول: الأبعاد السياسية للتشاركية المدنية :اذا كان تحليل واقع التشاركية المدنية في الوطن العربي يستوجب بالضرورة التطرق الى بعض المواضيع الأساسية التي لها علاقة بالانتخابات والديمقراطية والأمن والتنمية، فان المؤشرات العملية التي نراها مناسبة لقياس واقع التشاركية المدنية في هذه المنطقة على مستوى بعض الآليات والمكاسب والأدوار، هي مايتعلق بمؤشرات الحوكمة المختلفة ، التي تستند الى عوامل وأبعاد أساسية في تحليل العلاقة القائمة بين السلم والتنمية والديمقراطية، كمستوى المشاركة السياسية و الإستقرار السياسي وطبيعة أداء الحكومة وأثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على حياة المواطن ، خاصة ماله علاقة بقضايا حرية ابدا ء الراي والمساءلة والجودة التنظيمية...وغيرها.

ذلك أن مفهوم المواطنة المعاصر أصبح مقرونا بالدور الذي ينبغي أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمعات الديمقراطية على الصعيد العملي، سواء فيما يتعلق بضرورة تحديد الانتهاكات والدعوة الى الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو فيمايتعلق بضرورة تدعيم المجتمعات المحلية بالوسائل اللازمة لتعزيز الفضاء الديمقراطي والمبادرات المدنية المحلية بمختلف الأدوار والوسائل الجماعية الممكنة لحماية المصلحة العامة والدفاع عنها بشكل دائم ومستمر.

و عليه، يمكن ابراز البعد السياسي للتشاركية المدنية من جوانب كثيرة من أهمها علاقة المجتمع المدني بالمواطنين ودوره في تنشيط الحملات الانتخابية والتعبئة الشعبية ، بالنظر لأهمية متطلبات التعبير والمراقبة في مجال النضال المدني، لا سيما فيما يتعلق باحتضان الأهداف والمصالح المشتركة وتوحيد الجهود والاهتمامات والعواطف والأفكار المختلفة تجاه القضايا السياسية ،سواء من حيث دوره في عمليات التوعية المدنية التي تساعد على معالجة مشكلات الاغتراب السياسي و العزوف الانتخابي في المجتمع و تسهيل تبادل المعلومات ومراقبة الانتخابات واحترام حقوق الإنسان وتأييد المرشحين والأحزاب ومحاسبة المسؤولين الحكوميين ... وغيرها ، أو من خلال دوره في تشجيع حق ممارسة الانتخاب وتنظيم جلسات التدريب المختلفة لمختلف الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات الضعيفة كالمعاقين وكبار السن والماكثات بالبيت واللاجئين والأقليات ، بسبب مايتمتع به من مزايا وخصائص، كالموارد والطبيعة الطوعية والمهارات المتنوعة والقدرة الكبيرة على الوصول إلى جميع قطاعات المجتمع.

فإذا كانت كلمة "عرب" من الناحية التاريخية قد أطلقت حسب قاموس المعجم الوسيط على أمة من الناس سامية كانت تسكن شبه الجزيرة العربية [1] ، واستخدمت بشأنها مصطلحات عديدة لتمييزها عن غيرها والإشارة إلى الجماعة أو الأمة التي تتكلم العربية وتشترك في أرض ولغة وثقافة واحدة [2] ، فان الإطار الجغرافي الذي يتشكل منه الوطن العربي أو البلاد العربية اليوم لا يمكن النظر إليه إلا كهوية حضارية واجدة ، مادام أن كلمة "وطن" لا تعبر في الغالب إلا عن ذلك المكان الذي يقيم فيه الإنسان وتتحدد من خلاله عملية انتماؤه [3] ، حيث تبرز أهم خصائصه الجغرافية والديمغرافية في تنوع عدد دوله واختلاف مستوى حجمها ونموها بالإضافة إلى شساعة مساحته وامتدادها بين قارتين أساسيتين هما : قارة إفريقيا و قارة أسيا .[4] .

فعلى الرغم من أن علاقة تنظيمات المجتمع المدني بالسلطة السياسية الحاكمة في البلاد العربية لا تزال بعيدة عن مستوى الشراكة المدنية الفعلية المطلوبة في هذا المجال ، بسبب ضألة دورها في الأنشطة السياسية الانتخابية والتوعوية وتمحورها في الغالب حول بعض القضايا الإنسانية والاجتماعية الضعيفة التأثير ، حيث إذا كانت الممارسة الديمقراطية العربية قد ارتبطت بشكل كبير بالعمل الانتخابي كألية للحفاظ على عنصري التمثيل السياسي والمشاركة السياسية في المجتمع ، فان التحليل السليم لواقع التشاركية المدنية في المنطقة لا ينبغي آن يغفل في المقابل مدى أهمية المفهوم المعاصر للديمقراطية الليبرالية الغربية الذي لا يختزلها في مجرد ممارسة شكلية – تنظيمية للانتخابات، رغم أهمية العمل الانتخابي في قيام الديمقراطية والشراكة المدنية و التحول الديمقراطي.

كما لا يمكن تجاهل سمات البيئة المناسبة التي تكفل حرية تأسيس الأحزاب والجمعيات المدنية في المجتمعات الديمقراطية الناشئة ، لا سيما من حيث الضمانات الموضوعة لكفالة مبدأ احترام حقوق الإنسان وحرياته الاساسية كحق المشاركة وحق التنمية وحق الأمن...وغيرها من الحقوق والحريات التي تشجع الناس على عمليات الانخراط والاشتراك بشكل جماعي في ادارة الشأن العام المحلي،لضمان استفادتهم من مختلف الخدمات الضرورية التي تتيحها مزايا نظام اللامركزية والحد من تكاليف النفقات العامة. [5]

---

(1) https: // www almany. Com.

(2) مورو بيبرجر، العالم العربي اليوم ، ترجمة: محي الدين محمد، دار مجلة شعر، لبنان، 1963، ص17.

(3) انظر : قاموس المتين (عربي–عربي) ، دار النهار، الجزائر، ص219.

(4) Bernard Lewis, Les arabes dans l'histoire, ,traduit de l'anglaid :annie mesritz , london, Grey Arrow edition, 1958, , p7-8.

(1):Mwaura Ciru ,((Kenya and uganda pastoral conflict case study)),. Human Développement Report office occasional paper, 2005, in: http://hdr.undp.org/en/content/kenya-and-uganda-pastoral-conflict-case-study

ذلك ، أن مشكلة البلدان العربية في هذا الإطار يمكن تناولها من جوانب مختلفة وأولها طبيعة أنظمتها السياسية التي تصنف عادة في خانة المنطقة الرمادية المحررة التي تتميز بوجود مجموعة من المؤسسات والعوامل الإيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والجيوستراتيجية التي ساهمت في بروز بيئة من القمع والسيطرة والانفتاح الجزئي[1] ، حيث لم تفرز الانتخابات التي تجري في المنطقة بشكل دوري ومستمر على نظام حكم ديمقراطي حقيقي، كما لم تسمح هذه الممارسة الشكلية ببروز شخصيات سياسية جديدة من خارج دائرة الحكم، مما أدى ليس فقط إلى إرساء نظام حكم فردي – سلطوي وإنما أيضا إلى غلق مجال العمل السياسي أمام مطالب الشراكة المدنية بأنواعها المختلفة.

فرغم أهمية التفاوت الموجود بين البلدان العربية في هذا الإطار ، يمكن القول أن تماهي السلطة مع شخصية الحاكم قد أثر على حرية الرأي وحق الاختلاف مع الأخر وفوت الفرصة أمام التحول الديمقراطي الحقيقي[2] ، مادام أن الاستبداد كما عرفه عبد الرحمن الكواكبي ما هو إلا «غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة»[3] ، و أن الموجة الديمقراطية التي شهدها العالم في نهاية القرن الماضي قد استثنت الوطن العربي رغم المحاولات الإصلاحية التي عرفتها بعض دوله للحفاظ على شرعيتها السياسية ، بما يعرف بإجراءات "اللبيرالية السلطوية" التي تركز على الطبيعة السلطوية للحكم والانفتاح الشكلي على الحريات المدنية، من خلال عمليات الدمج بين ماهو تحريري اقتصادي و ماهو سلطوي سياسي .[4]

الأمر الذي لم يسفر عن بروز قيادات منتخبة بشكل ديمقراطي إلى مراكز صنع القرار، ولم يسمح بفتح المجال واسعا أمام تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، بل وجعل العملية السياسية في البلاد العربية تتسم في مجملها بمجموعة من الصفات المشتركة ، كعدم تجسيد الخيارات الشعبية في المؤسسات التمثيلية النيابية

[1] Elfatih A. Abdel Salam ,((The Arab spring: Its origins, evolution and consequences… four years on)), Intellectual Discourse, Vol 23, No 1, 2015,p123àsuiv,in :https://www.researchgate.net/publication/284181844_The_Arab_spring_Its_origins_evolution_and_consequences_four_years_on

[2] ثناء فؤاد الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2008 ، ص185.

[3] محمد جمال طحان ، الاستبداد و بدائله في الفكر العربي الحديث الكواكبي أنموذجا، سوريا ، دار النهج للدراسات والتوزيع، 2006، ص90.

[4] حسين توفيق إبراهيم،النظم السياسية العربية (الاتجاهات الحديثة في دراستها)، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص90.

والمحلية ، وضعف الشراكة المدنية في بعث أولويات الأفراد والمركزية الشديدة وانتشار ثقافة الولاء المطلق للحاكم ... وغيرها من المميزات التي أدت إلى سيطرة إرادة النخب الحاكمة وتحويل امتيازات المواطنة من المجتمع . .[1]

وذلك، نتيجة حرمان الأفراد من مختلف حرياتهم المدنية المتعلقة بحرية التعبير والمشاركة الفعلية التي أطلق عليها تقرير التنمية البشرية لعام 1991 اسم الرأسمال السياسي الذي بإمكانه توفير القدرات للمواطن من أجل التأثير في قضايا السياسة العامة[2] ، أو نتيجة لاصطدام مجال توسيع المشاركة في المنطقة العربية باعتبارات دينية وثقافية واجتماعية وإيديولوجية مختلفة ، تماشيا مع الطروحات التي تشير في كل مرة إلى مشكلة الإجراءات والقدرات كالآليات والمنهج والجاهزية لغياب الطبقة الوسطى ومحدودية هامش الشراكة السياسية والتنموية في المجتمع .

ان اصطدم فتح مجال الشراكة المدنية المواطنية في البلاد العربية بحجة ضرورة التغاضي عن بعض الحقوق المدنية، مقابل الاهتمام بمواجهة الإرهاب وفقا لما يعرف بصلاحيات الطواريء [3] وتوفير أولويات الحاجات الفردية في الغذاء والسكن والتعليم والعمل وحشد الطاقات والجهود لتوسيع مجال المركزية في صنع القرار واحتواء المطالب الحقوقية المرتبطة بحق الإضراب والنقد والمشاركة والتجمع والتعبير والاعلام... قد جعلها تعجز عن تحقيق متطلبات التنمية والحريات المدنية المختلفة .

وعموما ، رغم التداعيات الجديدة التي افرزتها ثورات الربيع العربي فيما يتعلق ببروز قيادة منتخبة في كل من مصر وتونس، فقد ظلت الانتخابات في المنطقة العربية مجرد عملية تزيين لواجهة النظام لا أكثر ولا اقل[4] حيث لم تسفر عن أي تطورات رئيسية أو مفصيلة يمكن ذكرها في هذا الإطار ، ماعدا بروز انتخابات شبه تنافسية تتميز بنسبة ضئيلة من المشاركة مع بعض التغيرات الهيكلية التي جاءت في سياق محاولات الاصلاح السياسية لنظم الاستفتاء والاقتراع وقوانين الانتخابات في بعض الدول العربية ، الى جانب تنظيم عمليات

---

(1) انطوان نصري مسرة ، مرجع سابق ، **ص90 ومابعدها**.

(2) محمد الزناتي، قراءة في الثورات العربية وتساؤل حول امكانية قيام ثورة عالمية جديدة ، التويع Sapress،(د.ب.ن)، 2011، ص103.

(3) كاستوري سين (بالإشتراك مع تيم موريس)،المجتمع المدني والحرب على الإرهاب ، ترجمة : حازم إبراهيم ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. ص164.

(4) Daniel Bounberg, ((democratization in the arabworld ? the Trap of liberalized and otocracy)), journal of Democracy, V 13, N°4, october 2002,p56 à suiv.

الانتخاب بشكل عادي رغم عدم وجود أي تأثير لها في النشاط العام للسلطة القائمة، مادام ((أنه ليست هناك ديمقراطية بدون عدالة اجتماعية)).[1]

ما يجعل المشكلة العربية لا تكمن في الدساتير التي رافقت عمر الدولة [2] ، وانما في تغيير هذه الدساتير لتمديد فترات الحكم وفتح العهدات الرئاسية ، بالاضافة الى صورية العملية الانتخابية وارتباطها بالعامل الخارجي كما هو الشأن بالنسبة للمنظمات غير الحكومية العالمية والمنظمات المالية المانحة للقروض و غياب القوانين التي تسمح بالمشاركية المدنية الحقيقية ، سواء من حيث إتاحة فرص المشاركة وتمكين الناس من حق الإختيار و الترشح و التمتع بنفس الإمكانيات والتسهيلات في جميع الظروف والاوضاع ، أو من حيث عدم وجود قوانين ديموقراطية تهيء البيئة المواتية للممارسة السياسية السليمة على مستوى تنظيم السلطات وكفالة الحقوق والحريات واتاحة سبل التنافس الحقيقية.

فهناك من يراها في مشكلة حرية التعبير التي تضمن شرعية الحكومة لأن الديمقراطية أكثر من الالتزام بالانتخابات وحماية حرية الكلام شرط أساسي للدولة الديمقراطية حسب رونالد دوركين[3]،ويرجعها الأخر الى الاستبداد وخاصة الاستبداد الفكري باعتباره ((عامل ذو أثر داخلي يتشكل من ذات التكوين الفكري في البناء الثقافي للفرد الذي يسلط عليه الاستبداد فيدفع به الى التطرف)) [4] ' أو لكونه كما يقول البعض يمثل((مرض معد ينتقل دائما من السلطة الى الناس ويؤثر في سلوكهم اليومي....)) [5] ' نتيجة الممارسات الدكتاتورية التي قد تعود الى عوامل تاريخية مرتبطة بالاستعمار والحكم الأروبي التي فرضت أساليب جديدة في الحياة و أنهكت الانسان وجعلته غير قادر حتى على النقاش والاقناع و الانتاج [6] ' بل وجعلت العرب والمسلمين مستهدفين دائما دائما حسب البعض بسبب الحقد والعنصرية والصورة النمطية والارهاب.[7]

---

[1] السيد ياسين، ((قياس الديموقراطية العربية: تجربة "مرصد الإصلاح العربي" بمكتبة الاسكندرية)) ، في : خيرالدين حسيب و(اخرون) ، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية وقائع ورشة عمل ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص44-45.

[2] محمد الرميحي،((الديموقراطية والنخب العربية)) ، في : علي الكواري (تحرير) ، ازمة الديموقراطية في البلدان العربية ،بيروت ، دار الساقي ، 2004.ص 139.

[3] نايجل ووربيرتن، حرية التعبير، ترجمة زينب عاطف سيد ، القاهرة ،كلمات عربية للترجمة والنشر،2013، ص11.

[4] نخبة من الباحثين،ظاهرة التطرف والعنف من مواجهة الاثار الى معالجة الاسباب ، ج1، كتاب الامة ، العدد167، السنة 35، قطر،وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، مارس 2015، ص20.

[5] علاء الاسواني ، لماذا لا يثور المصريون؟ ، دار الشروق ، (د,س,ط)، ص16.

[6]: جمال عبد الهادي محمد مسعود ، وفاء محمد رفعت جمعة، اخطاء يجب ان تصحح في التاريخ افريقيا يراد لها ان تموت جوعا،.... للطباعة والنشر (د.س.ط) (د.ب.ن))،، ص85-87

[7]: سوزان م.اكرم وكيفين ر. جونسون، (القضايا العنصرية والحقوق المدنية قبل 11 ايلول/ سبتمبر 2001، استهداف العرب والمسلمين)، في: ايلين ك.هاغوبيان، استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، الرياض ، مكتبة ونشر العبيكان ، 2006، ص23 ومابعدها.

ومن هنا يمكن القول ، أن مشكلة الممارسة السياسية والمدنية الضعيفة في البلاد العربية لا يمكن ربطها فقط بظاهرة "الانتخاب الشكلي" التي تفرغ الممارسة الانتخابية منها رغم أنها مسؤولية كبيرة تتطلب كما يقول البعض شروط موضوعية كثيرة ، كالسعة والحفظ والضبط والدراية والعدالة بل و أن يراعي في عملية الانتقاء من اجل الغير ماهو أفضل من الفاضل والفاضل من المفضول والاجود من الجيد. [1]، وانما ايضا بطبيعة الثقافة السياسية السائدة التي تؤثر على الوعي السياسي والمعرفة المواطنية للحقوق والواجبات وقدرات الناس على التصور والتحليل للاحداث والوقائع الجارية، مما أثر كما يقول عبد العزيز الخضر على أهلية المجتمع في المشاركة السياسية وفهم السياسة كما هو الشأن بالنسبة للمجتمع السعودي الذي يتميز بالقبلية والولاءات وانتشار الثقافات السلبية مثل:[2]

- ثقافةالحظوة التي تدعم ممارسات التقرب من النظام السياسي و الاتكالية وعدم تحمل المسؤولية .

-ثقافة الجهل بالحقوق التي تتميز بسمات الطاعة والرضوخ و الخوف من التغيير و عدم تقبل النقد والحوار واحترام الأخر.

- ثقافة احمد ربك التي تقتنع بمثالية الواقع الراهن والعيش على الماضي .

- ثقافة التطفل التي تكون نتيجة الاعتماد الكبير على عطايا الدولة

وفي المقابل هناك من يرجعها الى تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية القديم في تنصيب الأنظمة الاستبدادية المساندة لسياساتها ومصالحها الامبريالية و الحفاظ عليها بدعمها وتسليحها و دورها كذلك في التضحية بالحكام المستبذين كأشخاص عندما تندلع الثورات الشعبية من أجل ضمان انقاذ جهاز الدولة القائم أو توفير ملاذات أمنة لهم أو ارغامهم على الاصلاح أو التنحي من أجل تقاسم السلطة وايجاد بديل مطواع ....وغيرها ، وذلك كما حدث في العديد من التجارب الدولية بمافيها العربية خاصة في مرحلة مايعرف بثورات الربيع العربي. [3]

---

[1] محمد عبد الله حياني، (الانتخاب عند المحدثين اثره واهميته)، مجلة جامعة ام القرى، عدد 7، السنة الخامسة ، 1993، ص19-21

[2] عبد العزيز الخضر، ((الثقافة السياسية السعودية))، في: فايد العليوي ، الثقافة السياسية في السعودية، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2012،ص21 ومابعدها.

[3] جيمس بتراس ، الثورة العربية والثورة المضادة امريكية الصنع ،ترجمة : فاطمة نصر، مصر، إصدارات سطور الجديدة ،2012، ص16-26

المطلب الثاني: الأبعاد الهيكلية للتشاركية المدنية : : تقوم بشكل عام على مبدأ الاعتراف بحقوق الانسان وكرامته كماينص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 [1]، حيث تتجلى اليوم أهمية ربط برامج التوعية المدنية بدور المنظمات غير الحكومية المتنوعة في المهام أو الوظائف التي يمكن أن تؤديها في مجالات التطوع والإغاثة و المساعدة الذاتية والتعاونيات.... لمعالجة مختلف الاختلالات والتناقضات القائمة في المجتمع على أساس ديني وثقافي وايديولوجي ومصلحي.

كون العمل المدني لا يتأثر كما رأينا فقط بالقيم الاجتماعية والسياسة والدينية والتاريخية والثقافية السائدة وانما ايضا بطبيعة الظروف والمصالح والاهتمامات التي تعبر عن برامج وانشطة غير رسمية مختلفة لأجل تحقيق أهداف التفاعل والاندماج الاجتماعي بين المواطنين لمواجهة تحديات التنمية والاستقرار الاجتماعي. [2]

إن تأثر المشاركة المدنية العربية بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية التي لها علاقة بحياة الناس، قد جعل أبعادها الهيكلية ترتبط حسب البعض بقضايا ومسائل حيوية كثيرة ،كمسألة اليأس من الإصلاح والخوف من القمع التي تمنع من الاحتجاج[3]، ومشكلة الاقناع التي ترتبط بالأفكار والطرق والأساليب المختلفة. [4]

أما البعض الأخر فقد أرجعها إلى مسألة التعاون في انجاز الأهداف المشتركة [5]وغياب الثقافة المنظماتية ، مادام أن المظمة هي أولا وقبل كل شيء((منتجات انسانية تنشأ بفعل الإنسان وتعمل بفعل الارادة الانسانية والمقصد الإنساني ، المنظمات ثقافةculture أكثر منها بنية تنظيميةstructure وكائنات طبيعية موضوعية محايدة)) [6] ، بل والى مشكلة تقدير الذات سواء من جانب شعور الانسان بقيمة ذاته أو من حيث كيفية

---

[1]لقد جاء في المادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 مثلا: (يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضهم بروح الإخاء).

[2] ولتوضيح أكثر : يمكن القول ان المجتمع المدني حسب منظمة الاسكوا يمثل مجموعة (أفراد ومجموعات غير حكومية وغير ربحية تنشط في الحياة العامة بهدف تغيير اجتماعي ، اقتصادي ، سياسي، ثقافي ، تربوي، وبيئي ، يمكن أن تنتظم ضمن منظمات تعتمد شروط الحكم الصالح وتكون مستقلة سياسيا دونما تمييز بين فئات المواطنين على أي أساس سواء كان دينيا او عرقيا أو قبليا او عالميا)) . انظر/ الامم المتحدة ، الاسكوا، دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة ، ازدهار البلدان كرامة الانسان، بيروت ، 2019، ص13.

[3]علاء الاسواني ، مرجع سابق ، ص10

[4]معتصم بابكر مصطفى، من اساليب الاقناع في القران الكريم ، الدوحة ،كتاب الامة، دار الكتب القطرية، العدد 95، السنة 23، 2003، ص33

[5]محمد رضا البغدادي ، حسام الدين حسين ابو الهدى ، امال ربيع كامل ، التعلم التعاوني ، القاهرة ، دار الفكر العربي، 2005،ص14

[6]عارف عطاري ، الادارة التربوية مقدمات لمنظوراسلامي، كتاب الامة، عدد 123، السنة 28، قطر ، دار الكتب القطرية،2008، ص52

تطوير الوعي الذاتي للافراد من خلال رفع مجال قدراتهم على اتخاذ القرارات ودعمها بشكل جيد وتشجيعهم على الاعتماد على الذات و قبول الذات وتقييم الذات ومقارنة الذات ... وغيرها .[1]

ذلك أن غياب التوجه العملياتيProcess-Oriented للمقاربة العملياتية للديمقراطية قد يؤثر على عنصر المشاركة الفعالة كما يقول روبيرت داهل Robert Dahlمن جوانب فرص العرض المتساوي للاراء والفهم المستنير للسياسات بالاضافة الى الانخرتط وفرص الانفتاح الداعم للتغيير والحقوق الكاملة للمواطنين وعدم استبعاد النساء في المجتمع ...وغيرها. [2]

فإذا كانت حركات الشارع الجماهيرية قد تمكنت على مستوى بعض الدول العربية من الإطاحة ببعض الحكام ونزع سلطتهم الشرعية ، فان قدرتها التعبوية على ملء الميادين لم تشفع لها حسب البعض من امتلاك المهارة التنظيمية والكوادر القيادية الفعالة التي تمكنها من إقامة نظام سياسي أو اجتماعي جديد، نتيجة انحسار قوتها في جانب الضغط على النخب والمؤسسات القائمة فقط وليس حول التغيير البديل ، مادام أن المواجهة السياسية والاجتماعية ظلت رهينة قطبين متناقضين هما: [3]

- الزمرة الحاكمة ومحاسبتها التي تعتمد على الدولة وأجهزتها.

-الجماهير التي لا تنتمي الى طبقة اجتماعية وتعتمد على التنظيمات البدائية والتقليدية المحلية غير الرسمية رغم استخدام الانترنت .

وفي المقابل، اذا كان التفكير التنموي قد ارتبط بصفة عامة بايجابيات الدور الذي ينبغي أن تلعبه الفئات المهمشة في المجتمع وبخاصة النساء في تحقيق التنمية، فان مطالب حجم ومشاركة المرأة في الحياة العامة قد ارتبطت هي الاخرى بمجموعة من الاتجاهات العالمية التي تسعى الى الحفاظ على مختلف المكاسب والانجازات التي حققتها المرأة في مجال الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء بسبب تطور حقوق المرأة في العالم من المطالبة بحق الاقتراع الى المطالبة بحقوق أخرى تمس جميع جوانب الحياة بعد أن أصبحت المرأة عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ، أو بسبب أهمية استغلال قدرات المرأة باعتبارها طاقة كامنة في تحقيق جميع متطلبات الضبط الإجتماعي المطلوبة المرتبطة بالأدوار الاجتماعية ومستلزمات العيش الكريم التكوينية

---

[1] محمد رضا البغدادي ، حسام الدين حسين ابو الهدى ، امال ربيع كامل ، نفس المرجع السابق، ص36.

[2] انظر . روبت أ, دال ، مرجع سابق ، ص127 ومابعدها.

[3] جيمس بتراس ، نفس المرجع السابق ، ص58-59

والتنشئية... [1]، وغيرها من القضايا التي ركز عليها مثلا عقد الامم المتحدة للمراة في مرحلة السبعينيات والثمانينيات (1975-1985)من القرن الماضي. [2]

وعليه ، يمكن القول أن مشكلة المشاركة المدنية العربية لا يمكن تبيانها الا من خلال الإجابة على مختلف التساؤلات الهيكلية المطروحة بشأن مسألة المساواة بين الجنسين على المستوى الاقليمي سواء فيمايتعلق بأدوارها القدراتية أو أدوراها المشاركاتية، نظرا لأهمية استغلال الطاقات النسوية وربطها بمجالات استراتيجية كالتخطيط والتنفيد وتقييم السياسات التنموية بالاضافة الى ضرورة توسيع مجالات نشاطاتها الاجتماعية لتشمل مختلف جوانب التنمية الشاملة .

وذلك حتى يمكن تحقيق الاستقرار في المجتمع ودعم قضايا السلم والتنمية البشرية باعتبارهما يمثلان وجهان لعملة واحدة بالنسبة لكل من المشاركة المجتمعية و المساواة بين الجنسين، لاسيما وأن نبذ العنف ضد المرأة يسير في الوقت الحالي جنبا الى جنب مع مبدأ منع الحروب والصراعات الاهلية التي عادة ماتتحمل فيها المراة الجزء الأكبر من التبعات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية...وغيرها. [3]

فلقد تأثر على سبيل المثال موضوع الاهتمام بدور المراة في ظل التحولات الجديدة بمختلف مسارات التنمية التي تنطلق من مفاهيم الاطار العلائقي للسلم والتنمية الذي يأخذ بعين الاعتبار قضايا المشاركة السكانية و تلبية الاحتياجات العامة، انطلاقا من استراتيجيات التنمية من الأسفل الى القمة من خلال الاهتمام بقضايا المشاركة المدنية لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية. [4]

الأمر الذي أدى إلى تصاعد منحى المنظمات النسائية وانشطتها التنموية والمدنية ، رغم الضعف الذي لا تزال تعانيه في مجال ترقية الحماية النسوية وصناعة القرار وتنفيذه في المجتمع ، بالنظر لضعف قنوات المشاركة المتاحة

---

[1] للمزيد حول قضايا المراة العربية انظر مثلا/ شيرين شكري، ((المراة والجندر في الوطن العرب))، في: اممية ابو بكر ، شيرين شكري، المراة والجندر الغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، سوريا/ لبنان، دار الفكر ودار الفكر المعاصر، ص103 ومابعدها.

[2] حول عقد الأمم المتحدة للمرأة (1975 -1985) انظر : المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، في:

https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/3520%20(XXX)&referer=http://www.un.org/en/sections/issues-depth/women/&Lang=A

[3]: حول اوضاع المراة أثناء النزاعات انظر/

Les crimes commis contre les femmes lors des conflits armés ,Amnesty International ,DOCUMENT PUBLIC ,Londres, 8 décembre 2004,p4 à suiv,in : https://www.amnesty.org/download/Documents/88000/act770752004fr.pdf

[4]: حول علاقة المراة باتنمية الاقتصادية انظر/

Souad Triki «Libéralalisation du commerce et genre en afrique du nord ,p27 à suiv.séminaire régional ,Genre et intégration économique des femmes dans les pays du Maghreb» ,tunis 5-7 octobre ,2009, , CiDEAL ,2011 . in : https://proyectoallas.net/wp-content/uploads/2018/01/Genre-et-interation-%C3%A9conomique-des-femmes-dans-les-pays-du-maghreb-franc%C3%A9s.pdf.

وانتشار العديد من القيود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية [1]، خاصة في المنطقة العربية التي لا تزال صعوبات ادماجها في الحركة التعبوية والتنموية تصطدم بمناخ الخصوصية البشرية الثقافية وعراقيل المشاركة العامة في تسيير الشأن العام بالمقارنة مع غيرها من المناطق الأخرى لا سباب عديدة، كالقمع والاضطهاد والفساد وهشاشة الدفاع عن حقوق النساء ... وغيرها من الا سباب الايديولوجية والجهوية والعشائرية والقبلية والمعرفية (الجهل والامية) .كما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02):لمحة سريعة عن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

المؤشر	2000	2010
اجمالي عدد السكان (بالملايين)	279	333
النمو السكاني(%)	% 1.8	% 1.8
نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي (طريقة الاطلس بالاسعار الجارية بالدولار)	1.576	3.983
معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (% سنويا)	2,6	3,4
عدد من يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)ج	10ب	8
معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (من الفئة العمرية من 15-24 عاما)	80	84
معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (من الفئة العمرية من 15-24 عاما)	89	91
متابعة أهداف التنمية المستدامة لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا		
الاهداف	2000	2010
الهدف الفرعي1-1 القضاء على الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم وفقا لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	3,5ب	2.3
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة(تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية %)	24	25
الهدف الفرعي5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الاجمالي)	4	11
الهدف 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان)	اقل 1	21

المصدر / البنك الدولي لعام 2019. مرجع سابق ، ص37

1)Voir: **Renforcer la participation politique des femmes À travers des programmes De formations efficaces Guide des meilleures pratiques et leçons apprises, Institut National Démocratique, 2013p6 à suiv . ,in :https://www.iknowpolitics.org/sites/default/files/training-manual-increasing-wpp-through-effective-training-programs-fre.pdf.**

فلقد تخطت المنطقة"الموجة الثالثة" للديمقراطية لصموئيل هنتنغتون S. Huntington .التي بدأت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي و بقيت في قبضة الاستبداد ، حيث لا تزال العديد من دولها تتمسك بالسلطة بالقوة و بطريقة غير ديمقراطية وبضغط شعبي قليل ، مما أثر على عامل الشرعية الشعبية ، وبقي التحول إلى الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط محدودا رغم الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتميز بها في ظل اختلاف البلدان وتنوعها وأهمية لمجتمع المدني والدمقرطة ، وتدخلات الجهات الفاعلة والتطورات الدولية والمحلية (العدوى الديمقراطية ، انهيار الدولة ، الأطراف الفاعلة ، المفاوضات ، الخ) ، لأن الوضع في الشرق الأوسط مختلف ، حيث برغم توافر بعض الشروط لتطور وانتشار الديمقراطية بقيت منظمات المجتمع المدني فيه قليلة ومحدودة التأثير رغم ارتباطها ببعض المعايير او الروابط العاطفية والثقافية كالدين والكارزما والقومية والتراث ووجود بعض التحرر الاقتصادي ، كون منظمات المجتمع المدني ظلت ترتبط من الناحية التاريخية بجوانب دينية وقبلية وتجارية (تجار البازار) ، كما أن التأثير عليها كان متنوعا ولم يرتبط بعوامل الضغط والقمع فقط بل بجوانب اخرى كذلك كالشراء والاسترضاء والرقابة والشعبوية واستبعاد المعارضة ....وغيرها[1]

الأمر الذي اثر على متطلبات التنمية و المجتمع المدني و التحول الديمقراطي و زاد في حجم الاعتماد على الدولة واجهزتها البيروقراطية ، رغم أن الامتيازات العسكرية في أمريكا اللاتينية ، قد تميزت هي الأخرى بصور عديدة مثل: [2]

- اعتماد القوة القسرية المنظمة.
- حماية الجيش من الملاحقة القضائية.
- الاعتماد على الأنظمة الاستثنائية.
- عدم الحماية القضائية للحريات والحقوق المدنية.
- وضع التشريعات الامنية.

([1]) Mehran Kamrava; Frank O. Mora, ((Civil society and democratisation in comparative perspective: Latin America and the Middle East Third World Quarterly, Vol 19, No 5, 1998 , p3-16

([2])Elin Skaar and Camila Gianella Malca, Latin American Civil-Military Relations in a Historical Perspective: A Literature Review, June 2014, p11, ,in: https://www.cmi.no/publications/file/5189-latin-american-civil-military-relations-in-a.pdf

- تجريم المعارضة السياسية .

-تقييد وسائل الاعلام .

- الدور السياسي للجيش والمحاكمة العسكرية للمدنيين.

فالمشكلة في البلاد العربية أن الجهات الفاعلة المشاركة في صياغة وتنفيذ سياسات الحكومة تعاني دائما من محدودية فرص التعبير عن الرفض على عكس الأنظمة الليبرالية التي تتنافس على تبني مقترحات السياسة المختلفة، بسبب أن التفاعل في الأنظمة المقيدة أو المغلقة يكون دائما تحت السيطرة السياسية لحكومة مركزية. [1]

المطلب الثالث : الأبعاد التمكينية للتشاركية المدنية: إن تأثر المشاركة المدنية بمشاكل العمل المدني لا يقتصر على ضعف التجربة الديمقراطية وإنما يمتد ايضا إلى أسباب مادية واجتماعية أخرى لها علاقة بالقدرات المادية (التمويل والموارد) والمؤسسات التعبوية(المبادرات الذاتية)،بالإضافة إلى محدودية الثقافة المدنية التي تتطلب تفعيل المشاركة المدنية من نواحي كثيرة مثلما هو الشأن بالنسبة للكفاءة والمنهج والتجديد وتطوير مستوى النقاش والتدريب العملي ورفع متطلبات المهارة والمبادرة الفردية والجماعية...وغيرها.

وعلى ضوء ذلك، يبرز الحديث عن أزمة الثقافة العربية المرتبطة بسلطة العادات والتقاليد وصراع القيم والتعلق بالماضي بالإضافة إلى مشكلة الانفصال المزدوج بين الواقع والفكر[2] ، وطبيعة القيادة ودورها الإدراكي على مستوى القرار والإقناع ومعالجة الأزمات والتعلم منها. [3]

وهناك من يرجعها الى النظام التعليمي السائد وعلاقته بالمناهج التربوية والتعليمية الوافدة ، مادام أن التعليم ماهو الا وسيلة لخلق القوى البشرية المؤهلة وفقا لمرجعية فلسفية ومباديء وأهداف عامة تأخذ بعين الاعتبار ظروف الواقع المحيطة.[4] ،مما يؤثر على مسألة الابداع أو التفكير الابتكاري في المجتمع الذي يعتني بحساسية المشكلات sensitivity to problems وانتاج الجديد وحل المشكلات.[5]

([1]) Boyan Belev,((Privatization in Egypt and Tunisia: Liberal Outcomes and/or Liberal Policies ?')), Mediterranean Politics, 6: 2, 2001, p68 à suiv.

[2] فؤاد زكريا ، خطاب العقل العربي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010، ص20-23

[3] سلوى حامد الملا، دور القيادة في ادارة الازمة ، كتاب الامة ، قطر ، ادارة البحوث والدراسات الاسلامية ، العدد 166، سنة 35، 2015- ص57

[4] قطب مصطفى سانو، النظم التعليمية الوافدة في افريقيا قراءة في البديل الحضاري ، كتاب الامة ، العدد 63 السنة 18 العدد 1419 ، 1998 ، الدوحة ص45-49.

[5] نادية عبده ابو عواض ابو دنيا واحمد عبد اللطيف ابراهيم ،سيكولوجية الابداع، جامعة حلوان ، 2009ص11.

رغم أن الارتفاع في مستوى الإقبال على التعليم في المنطقة قد أدى على سبيل المثال إلى تغير العديد من الاتجاهات السائدة بخصوص مسائل حيوية في المجتمع، تعبر في مجملها عن مختلف التطورات الجديدة التي عرفتها المنطقة في السنوات الأخيرة [1]، لها علاقة بحقوق المرأة في التعليم والعمل وتقلد مناصب سياسية، تماشيا مع المطالب الداخلية والخارجية التي مافتئت تدعوا إلى ضرورة زيادة فرص التعليم النسوي في المنطقة و الاهتمام بتطلعات الأجيال الجديدة الصاعدة التي تختلف عن أجيال الفئة العمرية الأكثر سنا ، حيث تبدأ مشكلة البلدان العربية في هذا الإطار من مشكلة الرضى على التعليم والمنظومة التعليمية السائدة ليس فقط من مشكلة التفاوت الموجودة بين الدول العربية وانما أيضا من درجات انخفاضها وتدنيها، كما بوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(03) : هل أنت راض عن نظام التعليم في بلدك ؟

الرقم	البلد	نسبة الراضون
1	الأراضي الفلسطينية	65%
2	الأردن	62%
3	اليمن	55%
4	الكويت	42%
4	لبنان	42%
6	الجزائر	%36
6	مصر	%36
8	ليبيا	%33
9	المغرب	%29
9	اتونس	%29
11	العراق	%26

المصدر : استطلاع للبارومتر العربي ، 2020/1/21، في موقع :

https://www.arabbarometer.org/ar/2020/01/%d9%87%d9%84-%d8%a3%d9%86%d8%aa-%d8%b1%d8%a7%d8%b6%d9%8d-%d8%b9%d9%86-%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%85-%d9%81%d9%8a-%d8%a8%d9%84%d8%af%d9%83%d8%9f/

[6] انظر/ منذر المصري و(اخرون)، التعليم للريادة في الدول العربية ، مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسةReal Start البريطانية، دراسات حالة عن الدول العربية(الاردن ، تونس، سلطنة عمان ، ومصر) والتقرير الاقليمي التوليفي، بيروت ،مكتب اليونسكو الاقليمي،ابريل /تيسان/ 2010، ص6 ومابعدها. في:
https://unevoc.unesco.org/fileadmin/user_upload/docs/EPE_Component_One_Arabic_14_July_2010.pdf

فلقد تأثر مبدأ حق المساواة بين الجنسين على سبيل المثال في الوطن العربي حسب تقرير البارومتر العربي الذي يحمل عنوان "النساء في الشرق الأوسط وشمال افريقيا اكتوبر/ تشرين الاول 2018 [1] ، بمستويات التعليم و ومدى مساندة الرجل لمبدأ مساواتها معه بشكل كبير، سواء لكون المجتمع العربي لا يزال يوجد به من يفضل الحد من أدوار المرأة في المجتمع، أو لأن هناك من لا يزال يعتبر التعليم الجامعي بالنسبة اليها ليس ضروريا، وأكثر هؤلاء من الفئة الاقل تعليما ، مما يجعل حق المساواة بين النساء والرجال في مجالات التعليم الجامعي (75 %) يصنف في المرتبة الثانية بعد حق المساواة في العمل(84 %) و قبل حق المساواة في شغل المناصب السياسية(62 %).

وإذا كان الثلث من المستجوبين حسب تقرير البارومتر العربي لا يزال يعتقد بعامل فعالية المرأة وعدم اختلافها عن الرجل في تولية المناصب القيادية العامة،فان مجمل الآراء المستجوبة على مستوى القيادة السياسية قد تأثرت هي الأخرى بمستويات التعليم السائدة واتجاهات الرجال نحو النساء ، سواء بسبب طبيعة التغييرات التي شهدتها المنطقة مؤخرا فيما يتعلق بتصاعد انخراط النساء في المجال العام ومشاركتهن في المجالس التمثيلية النيابية المختلفة ، أو نتيجة لانحسار نسبة المؤيدين لهذا الرأي مؤخرا، سواء بالنسبة للرجال (66 بالمائة) أو النساء (52 بالمائة) ،وتفضيل الثلثين(2 /3) منهم لمبدأ افضلية الرجال في القيادة السياسية عن النساء خاصة بالنسبة للفئة الغير متعلمة والاكبر سنا ، كما يتجلى من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(10): القيادة السياسية بحسب الدولة.

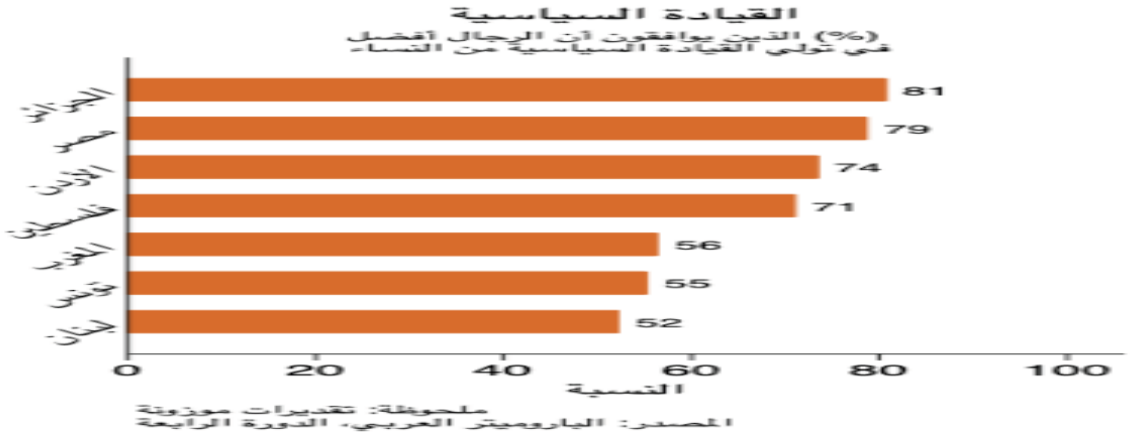

المصدر مايكل روبنز ؛ كاثرين توماس ، نفس المرجع السابق، ص11.

[1] مايكل روبنز ، كاثرين توماس ، ((النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الفجوة بين الحقوق والأدوار))، البارومتر العربي ، تقرير خاص، الدورة الرابعة، أكتوبر 2018، ص،3 ومابعدها .في:https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB_Women05112018-AR.pdf

ونفس الشيء بالنسبة لدخول المرأة سوق العمل ، حيث يلاحظ تأثر مستوى مشاركة المراة في سوق العمل كذلك بمستوى التعليم ، رغم أن هناك اتجاها عاما مع فكرة عمل المرأة خارج البيت ، حتى وان كان مستوى انخفاض دخولها لسوق العمل لا يزال قائما خاصة بالنسبة للنساء المتزوجات ، الذي ربما يعود إلى عوامل القدرة الوظيفية لأعمال وأفكار المرأة التي تتطلب حسب محمد الغزالي عدم تكليفها فوق طاقتها حتى لا((تظلم الأعمال التي توكل إليها وتضيع الأعباء المنوطة بها)) و يقتصر عملها الاستثنائي حسبه على أربعة أحوال فقط هي : [1]

- النبوغ الخاص .

- عمل أليق بالنساء.

- إعانة الزوج في ذات عمله.

- الحاجة إلى العمل لضمان قوتها وقوت عيالها.

وذلك كما يتجلى في درجة التباين القائمة بين الدول العربية في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): النساء في قوة العمل بحسب الدولة.

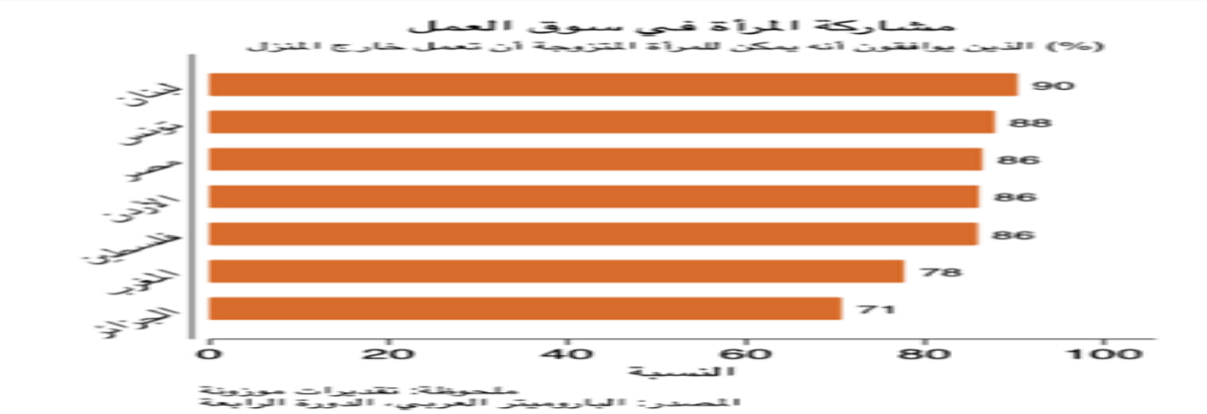

المصدر: نقلا عن : مايكل روبنز ؛ كاثرين توماس ، نفس المرجع السابق ، ص5

[1] محمد الغزالي، حقوق الإنسان في تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، الجزائر، دار الهناء للطباعة والنشر والتوزيع، (د س ط). ص118.

و في المقابل تبرز الفروقات واضحة بين دول المنطقة على مستوى اهتمام المرأة العربية بالسياسة حسب هذا التقرير ، حيث تعتبر الجزائر (17 بالمائة) والمغرب(18 بالمائة) أقل دول المنطقة في هذا الاطار، بالمقارنة مع بعض الدول العربية الاخرى ،كفلسطين التي بلغت نسبتها(37%) وتونس التي وصلت الى (32%) ، مما يجعلهما بحسب هذه المؤشرات من أكثر البلدان العربية اهتماما بالسياسة، رغم أن السبب في ذلك لا يمكن ارجاعه فقط الى مسألة التراجع العام بشأن اهتمام المرأة بالسياسة في المنطقة في السنوات الأخيرة، وانما أيضا لكون هذا التراجع قد يمكن تفسيره كما جاء في التقرير من زوايا أخرى مهمة ، وهي عدم علاقته بقضايا الجندر والانتفاضات العربية رغم أهميتها . وذلك كما يبين الشكل التالي

الشكل رقم(12) : الاهتمام بالسياسة بحسب الدولة.

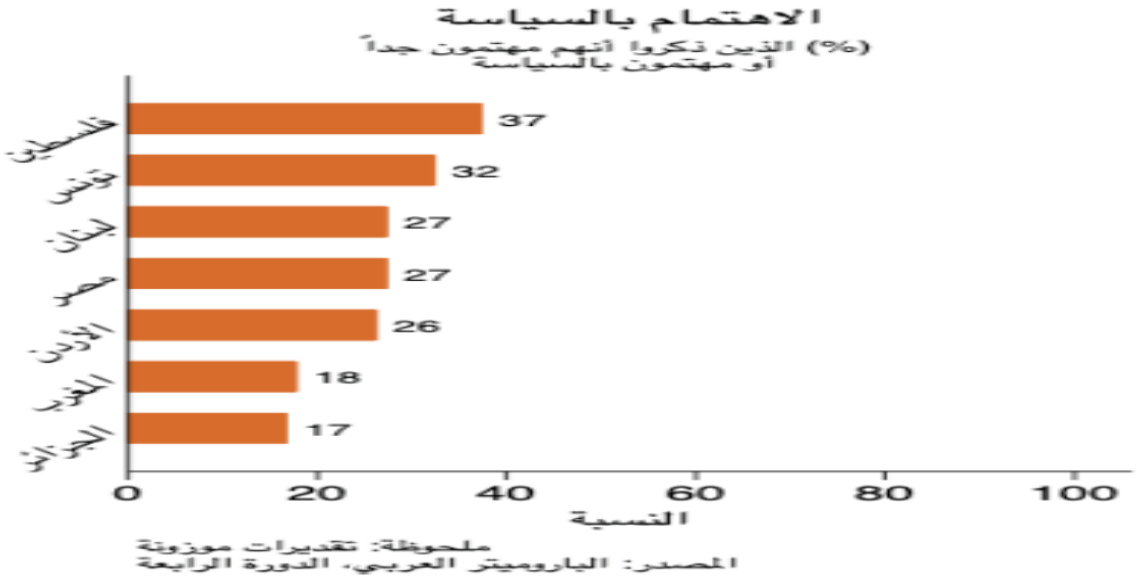

المصدر: نقلا عن : مايكل روبنز ؛ كاثرين توماس في: نفس المرجع السابق، ص7.

رغم أن المنظور الجنساني يهتم بمختلف قضايا التنمية البشرية وحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة ، حيث تركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على سبيل المثال على مختلف المجالات ذات الأولوية للمساواة بتن الجنسين، كحاجة النساء إلى قوانين قوية مدعومة بتنفيذ خدمات الحماية والوقاية و السلم وضرورة تحديد التهديدات التي تواجه

المرأة ووضع حد لها و ضمان مشاركتها في جميع مجالات الحياة، سواء في الهيئات السياسية أو مجالس إدارة الشركات لتعزيز الخيارات الاقتصادية والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها. [1]

فكما تعترف الأمم المتحدة بمساهمة المرأة في منع وحل النزاعات و تؤكد على أهمية المرأة في بناء السلام و زيادة تمثيلها على مستوى صنع القرار في المؤسسات الوطنية الإقليمية والدولية لأهمية دورها في المحافظة على التماسك الاجتماعي و تعزيز ثقافة السلام على مستوى الأسرة والمجتمع ومكافحة الفقر وتشجيع الحوار بين الأجيال و التربية المدنية للأجيال الجديدة..[2] ، فان المواطنة الجيدة تأتي بالكياسة التي تنطوي على المجاملة و التعليم المدني والتدريب والحقوق والواجبات والأخلاق والعامل الديني... [3] مادام أن "الحروب تلد في الأذهان والتعليم مهم في منعها وبناء السلام والاستقرار بشكل دائم.. [4] وتركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على خمسة مجالات وأولويات هي: [5].

-تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها .

-إنهاء العنف ضد المرأة .

-دمج النساء في جميع جوانب عمليات السلام والأمن .

([1]) نظرا لتغير مفهوم السلام والأمن وتركيزه على قضايا جديدة كالعدالة وحقوق الإنسان والمصالحة وغياب الخوف والعوز والمشاركة النشيطة ورفاهية الأفراد والمجتمعات المحلية...للمزيد حول علاقة المرأة بالسلام والأمن راجع: منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأ مم المتحدة رقم 1325 ،،هيئة الأمم **المتحدة للمرأة ، 2015، ص28 ومابعدها، في:**

https://www.peacewomen.org/sites/default/files/GlobalStudy_AR_Web.pdf

([2]) Le genre et l'éducation à la culture de la Paix en Afrique Centrale ,commission economique pour l'afrique, septembre 2013 , p4-6. In : https://www.uneca.org/fr/le-genre-et-l%E2%80%99%C3%A9ducation-%C3%A0-la-culture-de-la-paix-en-afrique-centrale

([3])l'Abbé Alphonse Quenum, ((Les fondements éthiques et religieux d'une éducation à la citoyenneté)), .In :Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture , Le dialogue entre les relLigions endogènes,le christianisme et l'islamauservicedelaculturedelapaixenAfrique,DépartementAfrique,p82,in :https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000180326

([4]) Khalil Ennahoui **, ((** Vers une éducation religieuse au service de la culture de la paix Groupement Culturel Islamique)), In :Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture , Le dialogue entre les relLigions endogènes,le christianisme et l'islam au service delaculturedelapaixenAfrique, Op. cit , ,p86.

([5]) Voir: À propos d'ONU Femmes , in : http://www.unwomen.org/fr/about-us/about-un-women

- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة .

-وضع المساواة بين الجنسين في صميم عمليات التخطيط والميزانية الوطنية.

كما تعتبر زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار وحل النزاعات من أهم قضايا الإنصاف التي يجب تنفيذها على مستوى صناديق وبرامج الأمم المتحدة لضمان الاستجابة لمختلف احتياجات المرأة ، لا سيما أثناء إعادة التوطين والتعافي وإعادة الإدماج و الإعمار بعد الصراع... [1]. حيث تؤكد الخطوط العريضة لخطة الأمم المتحدة للمرأة 2014-2017 على ضرورة تمكين المرأة و إعطائها دورا أكبر في مجال صنع القرار لمنع نشوب النزاعات وحلها [2]. كما تعتمد خطة عام 2030 على ضرورة احترام وحماية حقوق الإنسان للمرأة وعدم تجزئتها لعلاقتها الهامة مع التنمية المستدامة كالرفاه والحرمان و الفقر والجوع والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والتوظيف وتغير المناخ وتدهور البيئة و التحضر والصراع والسلام ...وغيرها. [3]

أما خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فتؤكد على أهمية استغلال التآزر بين السياسات و تحسين البيانات والإحصاءات والتحليلات الخاصة بالجنسين لضمان المراقبة الفعالة للتقدم المحرز و إعطاء الأولوية للاستثمارات والسياسات والبرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية في ظل معاناة المرأة من الأمن الغذائي ووجود فجوة بين الجنسين.... [4]. بل و ضرورة تبادل خبرات الدفاع عن حقوق المرأة حول العالم في ظل تنامي المخاطر وارتفاع مستويات الفقر المدقع في العالم والأزمات الاقتصادية والايكولوجية والصراعات المسلحة . [5]

---

(1) Voir: Résolution 1325 (2000) , Adoptée par le Conseil de sécurité à sa 4213e séance ,le 31 octobre 2000 S/RES/1325 (2000) in: https://www.un.org/womenwatch/ods/S-RES-1325(2000)-F.pdf

(2) Voir: Documents d'orientation, in: http://www.unwomen.org/fr/about-us/guiding-documents

(3) Voir: TURNING PROMISES INTO ACTION :GENDER EQUALITY IN THE 2030 AGENDA FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT at:www.unwomen.org/sdg-report Design: Blossom – Milan , UN Women 2018 UnitedState,p15. in :http://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2018/sdg-report-gender-equa

(4) Voir: L'ÉGALITÉ DE SEXES DANS LE PROGRAMME DE DÉVELOPPEMENT DURABLE À L'HORIZON2030,p1.in:,http://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2018/sdg-report-fact-shee

(5)Voir: LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2015-2016 : TRANSFORMER LES ÉCONOMIES RÉALISER LES DROITS , Conception: Blossom – MilanTraduction en français: Prime Production Ltd .Révisions en français: Nelly Jouan, Delphine Huddleston Impression: AGS Custom Graphics, an RR Donnell , p52.in : http://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2015/poww-2015-2016-f

ذلك أن المجتمع المدني أصبح يمثل اليوم أحد المكونات الرئيسية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، بل و مصدر حيوي لانتاج الأفكار والمنظورات السياسية والشراكات الأساسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها ،كما هو الشأن مثلا بالنسبة لمايعرف بالمجموعات الاستشارية للمجتمع المدني للمرأة التي تعمل في مجالات التبادل والمشاركة المستمرة الإقليمية والوطنية والعالمية وتدعم المجموعات النسائية لإدراج وجهات نظرهن في جداول أعمال التنمية الدولية وغيرها. [1]

فالنساء تشارك الرجال في مطالب كثيرة لها علاقة بالحرية والكرامة، بالنظر لحقهن في المشاركة في إعادة تنشيط مجتمعاتهن وتحقيق التغيير الممكن فيها مع مختلف الشركاء كمؤسسات الأمم المتحدة ومجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات [2]، بل والعمل ايضا على تنفيذ مختلف مشاريع الأمم المتحدة للابتكار والتكنولوجيا و المبادرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء من خلال الانخراط في تحالفات أو اتحادات مثل التحالف العالمي من أجل التغييرCMIC لأجل تحفيز العمل المدني في جميع الأنشطة ذات الصلة بالشراكة مع القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات غير الربحية. [3] وذلك لأسباب عديدة منها :

- قلة الاهتمام بدور النساء وكثرة الانتقادات التي توجه في هذا الاطار، خاصة فيمايتعلق بضعف نسبة ذكر النساء في اتفاقيات أو مفاوضات السلام منذ عام 1990 و قلة الاتفاقيات المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي وعدد النساء الموقعات على اتفاقات السلام و نسبة المشاركة في مفاوضاتها ومحادثاتها. [4]
- تزايد المخاطر التي تواجهها المرأة بسبب ضعف هياكل الحماية والدعم و العنف والترحيل و الاضطهاد و الكوارث الطبيعية والحروب، حيث قدر على سبيل المثال عدد النساء النازحات بسبب اعمال العنف السياسي في سوريا بنصف عدد النازحين الذي بلغ حوالي 6.5 مليون نازح داخلي

---

(1)Voir: http://www.unwomen.org/fr/partnerships/civil-society

(2) http://www.unwomen.org/fr/partnerships/businesses-and-foundations/major-partners

(3) http://www.unwomen.org/fr/how-we-work/gender-parity-in-the-united-nations/strategies-and-tools

(4) http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/peace-and-security/facts-and-figures

و4,9 مليون لاجي بالدول المجاورة ، علما أن أغلب اعمار اللاجئين(أكثر من الثلث) قد قدرت بين 20 و 24 سنة فقط. ([1]).

- الأوضاع الصحية التي تعاني منها المراة ، حيث بلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة عام 2015 على سبيل المثال ، حوالي 17مليون امرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وامريكا اللاتينية واسيا والمحيط الهادي. [2]
- العمالة غير المستقرة للنساء وضعف شبكة أجورهن بالمقارنة مع الرجال ،خاصة في بعض البلدان الآسيوية و أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط . [3]
- مشكلة القيادة النسوية والمشاركة السياسية للمرأة بسبب تباين تمثيلها في الهيئات الشعبية المنتخبة ، حيث بلغت نسبة تمثيلها على مستوى البرلمان 23.3 % عام 2017 بعد أن كانت 11.3% عام 1995 ،كما انها استطاعت أن تتولى منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة بالاضافة الى منصب وزير في مجالات مختلفة كالبيئة والطاقة والشؤون الاجتماعية والتعليم والاسرة في مناطق مختلفة من العالم ، رغم هناك تباين بين المناطق في هذا الاطار الاسيوية والعربية واللاتينية والافريقية وأن مبدأ المناصفة البرلمانية لم يتحقق الا في دولتين هما: رواندا بنسبة 61.3٪ وبوليفيا بنسبة 53.1% . [4]

وتأسيسا على ذلك، يمكن القول أن المشاركة في العمل السياسي تقوم على مراحل مختلفة ، تبدأ بالاهتمام بالشأن العام أو السياسي و تنتهي بالانخراط الفعلي في الحياة السياسي وأنشطتها الحزبية والانتخابية والنضالية، كما أن استمراريتها وفعاليتها تكون دائما محكومة بعوامل أساسية مثل ضرورة تبلور مستوى معين من الوعي الفردي والجماعي وتحمّل المسؤوليات وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل النضالي السياسي لأجل المساهمة الفعالة في احداث التغيير الايجابي في المجتمع .

---

(1) http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/humanitarian-action/facts-and-figures

(2) http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/hiv-and-aids/facts-and-figures

(3) http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures

(4) http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/leadership-and-political-participation/facts-and-figures

كون إبراز دور المرأة السياسي يكون من نواحي مختلفة ، سواء بصفتها ناخبة أو مترشحة أو ناشطة مدافعة عن مختلف الحقوق السياسية والمدنية ،وأن ممارسة حقها في التصويت و الدفاع والتعبير عن الحقوق والاهتمامات والمشاكل القائمة لا يكون الا بوجود ثقافة سياسية واجتماعية تعترف لها بحق المساواة والمشاركة المجتمعية دون إقصاء أو تمييز ، وتضمن لها مبدأ المشاركة العامة في صنع القرارات على مختلف المستويات، تماشيا مع مبررات المشاركة العامة ومتطلباتها المختلفة.[1]

فعلى الرغم من أهمية النضال السياسي للمرأة لاتزال مشاركتها السياسية في البلاد العربية ضعيفة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة ، كضعف أو عدم الترشح والانخراط في الحياة الاجتماعية والسياسية وغياب البرامج والسياسات التوعوية التي تدعم المرأة وتعزز مكانتها على الصعيد التشريعي والتمثيلي وعدم الاقتناع أو الثقة في دورها بالإضافة إلى غياب حركة نسوية نشطة وفاعلة تدافع عن حقوقها في ظل انتشار مشكلات انخفاض مستوى التعليم والتمييز والفقر والعنف وضعف دور الإعلام والرأي العام و الاستقلالية الاقتصادية و نسبة التمثيل بالمقارنة مع الرجال، رغم أهمية التاريخ النضالي السياسي للمرأة على سبيل المثال في مقاومة الاحتلال في الجزائر وتحرير البلاد جنبا إلى جنب مع الرجل و لجوء العديد من الأنظمة العربية الى اعتماد نظام الكوتا لمحاولة إشراكهن وتحقيق التوازن والإنصاف المطلوبة في مجالات التعبير عن الرأي والوصول إلى السلطة وصناعة القرار وتولي المناصب القيادية والمقاعد برلمانية. [2]

[1] Jacqueline de Groote,Les rôles politiques des femmes , Les cahiers du GRIF, n°6, 1975 , pp. 24-29,in :https://www.persee.fr/docAsPDF/grif_0770-6081_1975_num_6_1_975.pdf

[2] إيمان بيبرس ، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي أحمد عصمت، ، شيماء البنا جمعية نهوض وتنمية المرأة ،خبيرة إقليمية في قضايا النوع والتنمية، ، ص23–29. في : http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1432529550_.pdf

المبحث الثاني: واقع التشاركية الإنمائية والتنمية المدنية

أهمية تحليل العلاقة القائمة بين التشاركية الانمائية والتنمية المدنية في البلاد العربية ذات الاقتصاد الريعي المثبط للفعالية المدنية ، قد جعل التركيز في هذا المبحث يتمحور حول دراسة طبيعة العلاقة القائمة بين فاعلية العمل الأهلي والتشاركية المدنية .

بالنظر للاعتماد الكبير على العمل الاهلي والخيري الانساني في مختلف الدول العربية لحل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ولصلته الوثيقة بالانماط الثقافية و الأعراف القيمية والمعتقدات الدينية ومدى مساهمته في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية رغم تنوع القيود والعراقيل التي يعاني منها القطاع الثالث في الوطن العربي .

بالاضافة الى التركيز على طبيعة العلاقة القائمة بين الإلتزام المدني ومستوى ثقة الشباب الى جانب الإنخراط المدني بصفة عامة و مشاكل التمييز الاجتماعي، بالنظر لأهمية ثقافة الالتزام المدني ومشاركة الشباب في عملية التغيير السياسي والاجتماعي ودوره في عمليات التعبئة والتنظيم والضغط كما حدث في مختلف البلدان العربية التي شهدت مايعرف ب"ثورات الربيع العربي" .

وذلك لأهمية الانخراط المدني وعدم التمييز الاجتماعي في تحقيق شروط التشاركية المدنية الادماجية والتشاورية والتفاعلية والاتصالية. كما سوف نوضحه من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول: فاعلية العمل الأهلي والتشاركية المدنية.

المطلب الثاني: الإلتزام المدني ومستوى ثقة الشباب .

المطلب الثالث: الإنخراط المدني والتمييز الاجتماعي.

المطلب الأول: فاعلية العمل الأهلي والتشاركية المدنية: إذا كانت الكثير من الدراسات السياسية تركز على أهمية الربط بين الديمقراطية والتنمية والتسوية السلمية للصراعات في مجال تحليل العلاقة القائمة بين الحريات والوسائط المدنية لتحقيق مستوى الالتزام المدني المطلوب في إطار التنمية والسلم في المجتمع، فان العلاقة المثلى بين دور الحركات الاجتماعية و قيادة التشاركية المدنية ينبغي إبرازها كذلك من ناحية الجهود التنظيمية العامة التي تسعى إلى تحقيق التأثير والتغيير أو مقاومته في المجتمع إلى جانب أهمية دور استثمارها في جهود الناس وتعبئتهم بشكل أفضل.[1]

كون مشكلة التشاركة المدنية العربية هي من مشكلة سياسات التنمية التي تتأثر دائما بشروط التنمية السياسية ذات العلاقة بشرعية السلطة السياسية ومدى قبولها الشعبي ومستوى فاعلية الأداء وطبيعة المنظومة القيمية و دورها في إرساء شروط الحكامة والتنافس السلمي والشفافية والمساءلة ...وغيرها[2] ، على اعتبار أن التنمية تكون دائما في حاجة إلى شركاء وأن ضعف التنظيمات الوسيطة في البلاد العربية لا يمكن إرجاعه فقط إلى أسباب تنظيمية كمنع إنشائها وتشويهها وتفتيت الأحزاب و السيطرة على النقابات وإنما أيضا لأسباب مادية بسبب انتشار الفساد وأثره على موارد التنمية ومتطلبات استمرارها وتواصلها [3] ، رغم أن التمكين بالنسبة للإنسان يعتبر عاملا أساسيا في تحريره من القيود وتشجيعه ومكافأته على روح المبادرة والإبداع في المجتمع .[4]

---

[1] عزة خليل، الحركات الإجتماعية في العالم العربي، (دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر-السودان-الجزائر-تونس-سوريا-لبنان-الأردن) ، مصر ، مكتبة مديولي، 2005، ص37.

[2] voir: József Bognár,((les aspects politiques des blocages du développement en pays sous-développés)) Revue Tiers Monde, Année 1967, ,p83 à suiv.in : https://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1967_num_8_29_2336

[3] voir :salma al-shamI ,((Les sondages de l'Arab Barometer révèlent une hausse de la perception de la corruption)), 12 decembre 2019, in : https://blogs.worldbank.org/fr/arabvoices/arab-barometer-report-perceptions-corruption-rise-across-mena

[4] voir : Marie-Hélène Bacqué, Carole Biewener,,((L'empowerment, un nouveau vocabulaire pourparler de participation ?)), Idées économiques et sociales, **N° 173**, **3**/2013, p 25-26

فإذا كان مفهوم الدولة الرعائية patrimonialisme في تفسيرات الفساد يعتبر من أهم العوائق التي تمنع تجاوز مفاهيم السلطة المطلقة والشرعية التقليدية وعدم الفصل بين ماهو خاص وماهو عام .[1] ، فان تفسيرات المعضلة التنموية في الوطن العربي لا يمكن ربطها بمشكلة الديمقراطية وحدها ، مادام أن القضاء على الفقر في المجتمع يحتاج الى البيئة المحفزة والمشاركة بالإضافة إلى البيئة الضامنة للاحتياجات والحقوق من خلال تشجيع عمليات اكتساب السلطة وتنمية الرأسمال البشري ورعاية المؤسسات الناشئة في مجال المساعدة الذاتية وانشاء منظمات شعبية فعالة وضمان تاثير الفقراء في السياسات العامة واعادة توزيع االثروة و تحقيق التنمية المناطقية .... ، حيث أصبح الفقر يجسد الحرمان بأنواعه الثلاثة: الفرص والسلطة والموارد ، وأن مشكلة الدولة العربية لا تمثل الريع فقط وإنما تعني أيضا جوانب أخرى كالقمع و الاحتواء والضبط الاجتماعي والمحاسبة والمساءلة وشخصنة السلطة و الجهوية والقبلية والبيروقراطية و المديونية... وغيره.[2]

وعلى هذا الأساس، تذهب العديد من التحليلات الى ربط مشكلة التنمية بالتشاركية المدنية انطلاقا من طبيعة التحولات السلبية التي تمر بها البلدان على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بالنظر لأهمية التكيف مع اتجاهات الجودة التي تستوجب التعرف على البيئة المحلية و ما يرتبط بها من احتياجات وموارد بشرية ومادية متاحة، بل ومواجهة المشاكل والمعوقات المحلية من خلال المزيد من الاهتمام بالتعاون بين الأجهزة المحلية والأهالي وضمان فرص مشاركاتهم وتنظيم جهودهم وتنمية شعورهم بالمسؤلية الجماعية واكتشاف القيادة المحلية .

ذلك ، أن مسوغات ارتباط الأمن بالتنمية لا تقتصر فقط على تطور مفاهيم الأمن وارتباطها بجوانب واسعة، كحياة الإنسان وأمنه الجسدي وأمن كيانه المعنوي وحرياته وحقوقه القانونية و المجتمعية والغدائية ... وغيرها ، وإنما أيضا على مفهوم المواطنة وارتباطها الخاص بجوانب حراسة الحقوق الفردية والجماعية من خلال المزيد من

---

[1] يعقوب قبانجي ،((العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم))، في: إسماعيل الشطي (وآخرون)،(الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت، ط2 2006، ص255.

[2] أنظر مثلا/ أسعد عبد الرحمان ، ((الاستبداد وحكم التغلب في أنظمة الحكم العربية المعاصرة))، في:

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/specialcoverage/2004/10/3/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85

الاهتمام باتجاهات الناس وأنظمة التعليم والتوزيع الاقتصادي وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تحقيق حقوق الإنسان والتنمية .[1]

رغم أن هناك بعض التفسيرات النظرية التي لا تزال تخرج الفقراء من دائرة الفئات التي تمتلك الذكاء والإحساس بالمسؤلية والسلوك الرشيد والتطلع نحو حياة أفضل[2] ،كون التنمية تقاس دائما بديمومة المشاريع واثارها التنموية على ارض الواقع والمحافظة على المكتسبات وتلبية الاحتياجات في الحاضر والمستقبل وتحسين نوعية حياة الإنسان و الحفاظعلى البيئة والموارد الطبيعية وتحسين الصحة والتعليم والعدالة الاجتماعية ومكافحة التلوث...وغيرها.[3]

فعلى مستوى فاعلية العمل الأهلي العربي ، يلاحظ أنه يتأثر بظروف مختلفة عن الواقع الليبرالي الغربي الذي يرتبط بقيادة إصلاحية نخبوية قادرة على التغيير [4] ،كما تأثر بالقيم الدينية والروحية إلى جانب طبيعة السلطة وممارستها فضلا عن ثقافة الاتكال على الدولة، مما ولد غياب ثقافة المشاركة بين أفراد المجتمع. [5]

رغم أن العمل الأهلي العربي قد اعتبر في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق من أهم محركات التنمية الجماهيرية التي وضعت لأجل تخفيف أعباء الدولة ، مادام أنها تختلف عن بعضها من حيث الحجم والفاعلية ومدى التطور الهيكلي والوظيفي كما تشترك فيما بينها بسمات عامة كالدين والتبعية للسلطة و بعدها عن الدور الإنتاجي والتنموي... بل وتتحدد درجة مساهمتها المشاركاتية على أساس صفتها القاعدية Grass-Root Ncos التي تعزل أفرادها على المشاركة الايجابية بفعل القهر والاستغلال وصفتها المعاونة pramational NCOS التي تساعد من خلالها الفئات المحتاجة، رغم أن هذه التنظيمات لا تساهم في إجراء التغيير الاجتماعي المطلوب لإحداث التنمية إلا إذا اتسع نطاق المنظمات القاعدية وامتد لمختلف الفئات والشرائح الفقيرة أو المعزولة .[6]

---

(1) Voir : **Bruno Le Roux,((UNE POLITIQUE DE SECURITE AU PLUS PRES DU CITOYEN)),p7 à suiv . in : https://www.vie-publique.fr/sites/default/files/rapport/pdf/974072051.pdf**

(2) داليا عريان، ((دراسة أمريكية: 4 أسباب للربط بين الفقر ومستوى الذكاء))، في: **https://al-ain.com/article/poverty-intelligence**

(3) ((التنمية المستدامة مفهوم تعريف وابعاد ومكونات))، في:
https://sustainability-excellence.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF/ف

(4) شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وافاق المستقبل، القاهرة ، انترناشيونال برس، 1997،.ص35.

(5) للمزيد حول ثقافة التطفل والتواكلDependency culture التي اشاعها تشارلز موراي عندما وصف الذين يعتمدون على معونات الرفاه ولا يابهون لدخول سوق العمل نتيجة لسياسات مايعرف ب "الدولة المرضعة" التي تقوض طموح الفرد انظر مثلا: انطونيو غيدنز ، علم الاجتماع ، مرجع سابق . ص745.

(5) شهيدة الباز، نفس المرجع ، ص32.

الأمر الذي يعني تحول الأفراد من مجرد متلقين سلبيين للمساعدة والتوجيه إلى أفراد فاعلين إيجابيين ومبادرين ، قد يكون بناء على ممارستهم لدور الوسيط في التغيير أو من خلال اتفاقهم العام على مفاهيم الاشتراك في منافع المشاركة المختلفة، مادام أن المجتمع المدني لا يمثل سوى ذلك الإطار الحاضن والمفسر لعملية المشاركة الجماعية في المجال العام بشكل منظم واختياري.[1]

ومن ثمة يمكن تحديد درجة قوة الدولة واستقرار ها ، حيث تأرجح على سبيل المثال مستوى الدولة العربية والمجتمع المدني في الشكل رقم (13) بين نمط "الدولة القوية" والمجتمع المدني القوي بسبب طبيعة المجتمع المدني العربي التي تميزت بمجموعة من المميزات منها:[2]

- أحزاب سياسية محظورة – خاضعة – نخبوية ضعيفة القواعد الشعبية.
- تنظيمات مدنية كثيرة (قديمة وجديدة) لا تتمتع بنفس القدرة والفعالية غالبيتها ضعيفة.
- نقابات عمالية مهنية نشيطة تتمتع بنفوذ اجتماعي ومعنوي و مستوى عالي من التعليم والوعي السياسي لأعضائها بالإضافة إلى الاستقلالية النسبية ، مما مكنها من إسقاط الأنظمة العسكرية الحاكمة وتحولها إلى جماعة ضغط قوية بسبب قوتها التنظيمية و سيطرتها على المؤسسات الخدمية والإنتاجية.
- ولاءات تقليدية طائفية وقبلية ودينية.

[1] سعد ابراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص16.

[2] سعد الدين إبراهيم ، ((المجتمع المدني ومستقبل التحول الديموقراطي في الوطن العربي))، في: صامويل هانتنغتون ، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين،ترجمة : عبد الوهاب علوب،، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، الكويت، دار سعاد الصباح،1993، مرجع سابق، ص28-31.

الشكل رقم (13): المتغيرات التي تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدني.

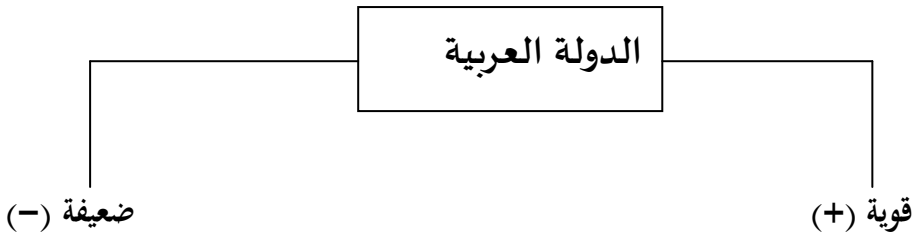

(أ) ادارة الصراع من خلال مشاركة سياسية مقبولة واجماع ديمقراطي	(ب) حكم مفروض من خلال جماعات ضغط تسيطر على الدولة على حساب الجماعات الاخرى (اولى سنوات الاستقلال)
(ج) حكم تفرضه دولة مستقلة ونخبة اوتوقراطية (قمة الشعبوية في الخمسينيات والستينيات)	(د) تفكك أو حكم تفرضه ظروف أقلية أو دولية أو دكتاتورية (السبعينيات والثمانينيات واوائل التسعينيات)

المصدر: سعد الدين إبراهيم، ((المجتمع المدني و مستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي)) ، مرجع سابق، ص25.

ولهذا تحتل البلدان العربية المراتب الدنيا بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى فيما يتعلق بمؤشرات حرية إبداء الرأي والمساءلة ،على عكس بعض البلدان النامية الأخرى كالأرجنتين والبرازيل وتشيلي وتركيا...التي انتقلت بسرعة نحو الديموقراطية والحرية المدنية.[1] ،حيث كما يوجد هناك تفاوت و اختلاف بين الدول العربية في مجال الحقوق والحريات المدنية تبرز من جهة أخرى مدى تأثرها بمؤشر الحرية الذي يتعلق بضعف الرأسمال السياسي الذي يركز بدرجة أولى على قضايا الرضي عن الأوضاع السائدة ودرجة القدرة في صنع القرارات و المساهمة الفعلية في تحديد الأولويات وطرق إشباعها عن طريق المجالس المنتخبة ووجود الحركات المدنية الفعالة .[2]

الأمر الذي جعل الأنظمة العربية تصنف في "المنطقة الرمادية" الأوتوقراطية المحررة" كونها تقوم على مجموعة من المؤسسات والعوامل الاقتصادية والأيديولوجية والاجتماعية والجيوستراتيجية التي تعزز بيئة القمع والسيطرة

[1]) محمد الزناتي، مرجع سابق. ص105.

[2] جلال عبد الله معوض، السياسة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي، مصر، 1994، ص219 ومابعدها.

والانفتاح الجزئي من خلال الأساس التوافقي للشرعية و استغلال أموال النفط والهيمنة المؤسساتية لضمان المزيد من الاستيعاب وقمع المعارضة ،مما أدى ليس فقط إلى انتشار عدم احترام الحقوق المدنية وحقوق الإنسان وغياب المساءلة وسيادة القانون والفساد، وإنما الى بروز العديد من العوامل المساعدة على توليد واستدامة هذه الأنظمة سواء من خلال المحافظة على المسافة الرمزية بين الدولة والمجتمع وعدم السماح لوضع الجذور المؤسسية خارج الدولة . [1]

وعلى صعيد السياسة الاجتماعية وتقديم الخدمات الإنسانية ، فلقد عرفت مؤسسات الخدمة الاجتماعية العديد من الصناديق للمساعدة الاجتماعية للفئات الاجتماعية كصندوق الزواج في الإمارات للمساعدة على بناء أسرة متماسكة ومستقرة ورفع الوعي الأسري وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من خلال إعداد برامج وحملات اجتماعية وتشجيع المنتديات الحوارية ... وغيرها. [2]

كما أن الاهتمام بممارسة النشاط الخيري والإنساني قد أدى إلى زيادة في جمع التبرعات وإيصالها لمستحقيها و توظيفها في المشاريع الخيرية المختلفة داخليا وخارجيا في إطار الرغبة في إنشاء مشاريع خيرية وإنسانية بشكل مستدام[3]، و قد لعبت على سبيل المثال مؤسسة القلب الكبير الإماراتية دورا هاما في تلبية حاجيات اللاجئين والنازحين في العالم سواء بسبب تبرعاتها لصالح النازحين في الكثير من المناطق وتقديم الدعم للأطفال اللاجئين بما يقارب 21 مليون دولار. [4] ، أو بسبب تعاونها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيمايخص حملات الإغاثة لجمع التبرعات العاجلة عبر الرسائل النصية القصيرة لصالح النازحين مثلا في سوريا الذين بلغ عددهم 6.5 مليون ، منهم 2.8 مليون طفل منذ اندلاع الحرب السورية في عام 2011 والعراق الذي وصل عدد النازحين فيه الى 3.4 مليون نصفهم من النساء . [5]

وعموما ، لقد أدى عالم التطوع العربي Arab Volunteering World الذي تأسس في عام 2006 إلى نشر ثقافة التطوع وإبراز دورها في التنمية الشاملة لاسيما من الناحية التطويرية والتنظيمية والتوجيهية في إطار دعم

([1])Voir: Daniel Brumberg, « Democratization in the Arab world? the trap of liberalized autocracy », Journal of Democracy ,Vol 13, N 4, October 2002,p2-6

([2]) المركز الدولي للابحاث والدراسات (مداد) http://www.medadcenter.com/charity/1221

([3]) جمعية دبي الخيرية http://www.dubaicharity.ae/strategy/

([4]) https://al-ain.com/article/big-heart-foundation

([5]) نفس المرجع.

الأهداف والبرامج الإنمائية الحكومية وتلبية الاحتياجات المجتمعية خاصة في ظروف الطوارئ والكوارث الإنسانية والتفاعل معها من خلال استغلال الطاقات الشبابية وتنمية قدراتهم و مواهبهم في خدمة مجتمعاتهم . [1]

كما تأسست الأكاديمية العربية لتأهيل وتدريب المتطوعين« رفادة مراكز الدراسات والأبحاث » في عام 2014 بهدف تعزيز مشاركه الشباب والمرأة والجمعيات الأهلية المحلية والوطنية في العمل التطوعي وخدمة برامج التنمية بالتركيز على ورش التدريب وزيادة المهارات والكفاءات اللازمة في هذا المجال.[2]

أما مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) ، فقد ركزت منذ عام 2012 على قضايا الحوار و تعزيز القدرات والمؤسسات والرصد التشاركي والمساءلة بالاضافة الى الشراكة مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة ،لتعزيز التنمية في المدن بحكم أن 60 في المئة من سكان العالم سوف يعشون فيها بحلول2030 ، من خلال التركيز على قضايا عديدة كالسلام والأمن والصحة والعمالة وتغير المناخ و الهجرة الموجهة [3] ، تماشيا مع الاهتمامات الدولية الكبيرة بالتنمية المحلية والديمقراطية التشاركية، حيث تم على سبيل المثال استفادة الجزائر في 2017 من مشروع للتعاون مع الاتحاد الاروبي(EU) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، بعنوان "تعزيز الجهات الفاعلة برنامج نماذج التنمية المحلية / مشترك (CapDEL) بهدف تعزيز قدرات السلطات المحلية والمجتمع المدني والفاعلين في مجال التنمية المحلية ودمج النساء والشباب، وتحسين الفرص الاقتصادية والحصول على الخدمات الاجتماعية والإدارية وتنفيذ ها في 10 بلديات .[4]

الأمر الذي يجعل المجتمع المدني عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية المحلية وتحسين نظم التخطيط والديمقراطية المحلية و الاستجابة للأولويات وتحسين الفرص الاقتصادية والإدارية والاجتماعية وتعزيز النسيج الاجتماعي و التعاون النشط و المباشر للمواطنين. [5] ، مادام أن من أهداف التنمية المستدامة التفاوض وبناء التوافق في الآراء الآراء و عقد الشراكات بين أصحاب المصلحة ومشاركة الخبرات والتعلم [6]، تماشيا مع الأهداف الاصلاحية

([1]) http://www.arabvolunteering.org/corner/a1/content/121-Arab-Volunteering-World-Charter

([2])http://www.civilsociety-jo.net/ar/organization/42162-الاكاديمية-العربية-لتأهيل-وتدريب-المتطوعين/

([3]) Voir: localizing the post-2015 development agenda dialogues on implementation,p6 a Suiv,in :.ww.worldwewant2015.org/localising2015localizing2015http://localizingthesdgs.org/library/37/Dialogues-on-Localizing-the-Post-2015-Development-Agenda.pdf

([4])Voir: http://localizingthesdgs.org/story/view/90

([5]) Voir: http://www.un-algeria.org/images/pdf/Communiqu_de_presse_CapDEL.pdf

([6])Voir: New York 16 Apr - 18 Apr 2018 Stakeholder Engagement and Consensus Building –in: http://www.unssc.org/courses/stakeholder-engagement-and-consensus-building-april/

لحوكمة المجتمعات المحلية و تحسين جودة وكفاءة الخدمات و ضمان الاستماع إلى المواطنين من خلال الاهتمام بمسائل بناء وتقوية قدرات المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية وتشجيع التخطيط المشترك وتحديث الإجراءات الإدارية و الوقاية من مخاطر الكوارث... وغيرها . [1]

المطلب الثاني : الإلتزام المدني ومستوى ثقة الشباب: يمكن القول على مستوى ثقة الشباب ودورهم في إحداث التغيير الاجتماعي في المنطقة العربية ، أن التفاؤل العام قد ظل معلقا على دور الشباب في التغيير السياسي والاجتماعي بشكل كبير ، بحكم حجمه الكبير في إطار عدد السكان ، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة الشباب في الوطن العربي نقدر بأكثر من 128 مليون، اغلبهم يعاني التهميش و الفقر والحرمان والبطالة... بسبب الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المنطقة وتعدد قيود الأنشطة السياسية والمدنية و انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في صفوفهم بحثا عن حياة أفضل . [2]

إن التركيز في إطار تحليل علاقة الشباب بالمشاركة المدنية [3] على الأسباب المؤدية إلى ابتعاد الشباب العربي عن واقعهم السياسي والاجتماعي وعدم انخراطهم بشكل أفضل في الحياة المدنية ، من شأنه أن يوضح كيف تباينت مواقفهم السلبية تجاه الأوضاع والممارسات القائمة في ظل الانتفاضات الشعبية التي عرفتها بعض البلدان العربية مند عام2010 كتونس ومصر واليمن و ليبيا وسوريا والجزائر تحت اسم "ثورات الربيع العربي"،على اعتبار أنهم يمثلون عاملا رئيسيا في تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي ومحاولات الاستثمار فيهم واستعادة دورهم في صناعة مستقبل أوطانهم، حسب الفئة العمرية رغم تهميشهم من عمليات صنع القرار. كما يبين الشكل التالي:

---

(1) **Voir:** Programme de renforcement des capacités des acteurs de développement local/ Communes Modèles : CAPDEL,Synthèse , in : http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/operations/projects/democratic_governance/programme-de-renfor

(2) 100 اجابة عن الشباب العربي ، مركز الشباب العربي، الاجتماع العربي للقيادات الشابة ، في:

https://arabyouthcenter.org/storage/post/zk2xw3eYS1CLw3IwnfzOWIcnGxYB1ssllH4QEtqN.pdf

(3) حول مفهوم الالتزام المدنتي انظر مثلا:

Elie Samia, « Civic Engagement Competencies»,in :Arab Youth : Civic Engagement &Economic Participation, op.cit , ,p20-23 .

الشكل رقم(14):الرضا عن الحياة بحسب الفئة العمرية والمستوى التعليمي (الموجة السادسة، 2010 – 2014).

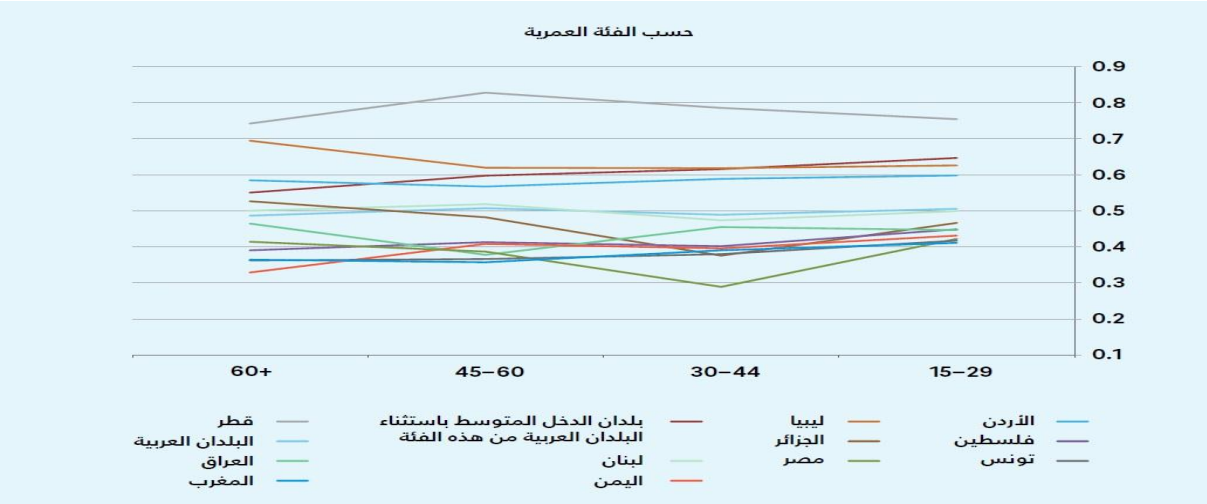

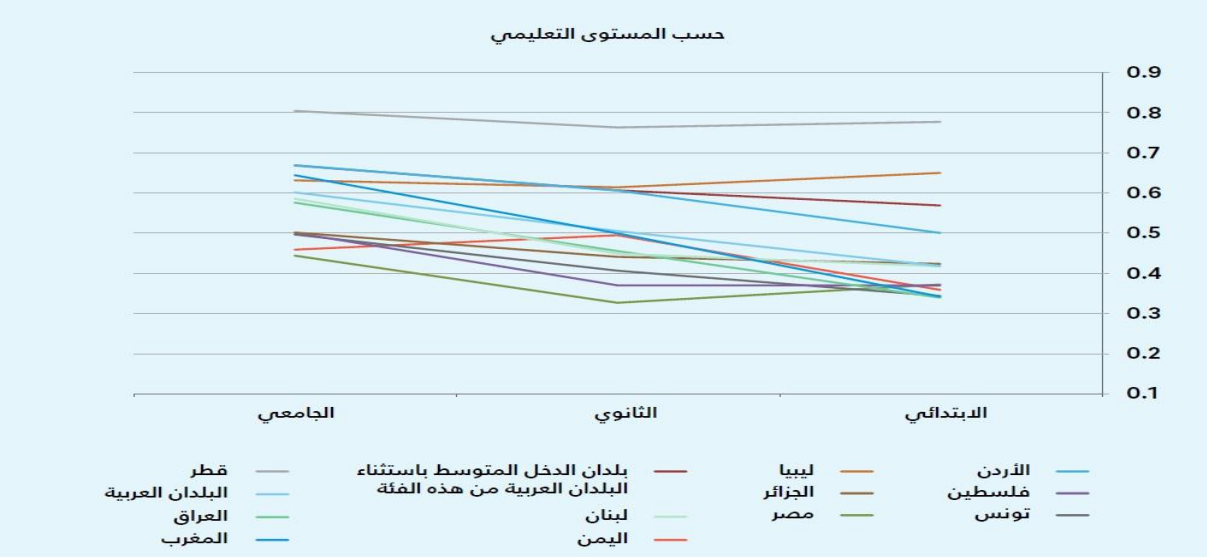

المصدر: تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016، الشباب وافاق التنمية الانسانية في واقع متغير، UNDP ،ص.39 .

إن مشكلة التشاركية المدنية عند الشباب العربي لا يمكن ربطها فقط بأوضاع العنف المسلح التي تعرفها بعض الدول العربية وإنما أيضا بفشل الإصلاحات الديمقراطية التي شهدتها دول أخرى كتونس ومصر والجزائر والمغرب، بالنظر لبروز أوضاع جديدة تؤثر على التشاركية المدنية للشباب في جوانب مختلفة ، سواء بسبب انتشار القمع

لحقوق التعبير والتجمع التي بدأت في إطار الحرب على الإرهاب أو نتيجة لتصاعد تطلعات التغيير في ظل الثورات الشعبية. [1]

وعلى هذا الأساس تم ربط مشكلات عدم الاستقرار وضعف الأدوار والمسؤوليات التي يقوم بها الشباب العربي في المجتمع بمشكلتين أساسيتين هما: [2]

-مشكلة عدم مشاركة الغالبية العظمى من الشباب في الحياة العامة بشكل رسمي تصويتا وانخراطا.

- مشكلة انخفاض مستويات ثقة الشباب في الحياة السياسية العامة.

على الرغم من أن فترة ما بعد عام 2011 قد عرفت ظهور بعض المبادرات التي تشدد على عمليات إشراك الشباب وإدماجهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لاسيما مع انتشار ظواهر العزوف عن التصويت والانخراط في منظمات المجتمع المدني وضعف قنوات التواصل الاجتماعي الرسمية واليات التمكين والإدماج التي ينبغي الاستفادة منها الشباب [3]، خاصة فيما يتعلق بالفئات المتعلمة منه ، بالنظر لتأثر مستوى المشاركة السياسية في المواعيد الانتخابية بدرجة التعليم والفئة العمرية وفقا لكل مرحلة تعليمية (الابتدائي – الثانوي – الجامعي) ، رغم اختلافها بين الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض كما يبين الشكل السابق.

فرغم أهمية مستوى التعبئة التي عرفها الشباب في هذه المرحلة في إطار ما يعرف بالحراك الشعبي الذي يدعو إلى التغيير السياسي ورحيل الأنظمة السياسية القائمة ومؤسساتها ورموزها ، و محاولة حشدهم وتوظيفهم مرة أخرى ، لمعالجة أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة من خلال حركات وأنشطة احتجاجية متفرقة في أعقاب

---

[1] لقد تعددت مشاكل الشباب العربي وتنوعت بين مفاهيم كثيرة كمفهوم "الحيطية" عند شباب بلدان المغرب العربي ومفهوم" التفحيط" عند شباب بلدان الخليج ، وتاثر مجال اهتمامهم بالمشاركة السياسية ايضا بظواهر مختلفة كاللامبالاة واللهو و والعنف والاحتجاج.... انظر مثلا: أساليب التعبير عن الاهتمام في السياسة ، في كتاب : عدنان الأمين (وأخرون) ، المشاركة السياسية والشباب العربي الخيارات المتعثرة وأفق التغيير (عمل جماعي)، المركز اللبناني للدراسات ، ص44 ومابعدها. .

[2] حول عدم ثقة الشباب في الممارسة السياسية العامة انظر: **جميل حمداوي** ، ((**الشباب العربي والمشاركة السياسية**))، **مركز جيل البحث العلمي،في:**

https://jilrc.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D9%8A/

[3] حول ازمة العزوف واللامبلاة السياسية اللشباب انظر مثلا :مينا شمير، ((مقاطعة الانتخابات))، منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)، القاهرة ، مايو 2016،ص4 وما بعدها، في:

http://www.afalebanon.org/ar/publication/5893/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/

الانتفاضات الشعبية لعام 2011 ، كما هو الشأن بالنسبة لدور حركة 20 فيفري الاحتجاجية التي وقعت في المغرب عام 2011 في تعزيز الإصلاحات التشريعية التي تمت الموافقة عليها عبر استفتاء وطني [1] ، وحراك 22 فيفري في الجزائر عام 2019 الذي رفض العهدة الرئاسية الخامسة للرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة و طالب برحيل جميع رموز النظام السايق من خلال الشعار المعروف(يروحو قاع) . [2]

ولكن في المقابل ، رغم أهمية المطالب الثورية التي عرفتها هذه الحركات الشعبية وعلاقتها بموضوعات الكرامة والخبز والحرية والعدالة ، فان ميزة الأحداث الجديدة التي جاءت بها هاته الانتفاضات تتمثل في كونها أفرزت اوضاعا وتحالفات متنوعة أثرت على التشاركية المدنية من جوانب كثيرة ، سواء من ناحية ضعف تأطير العملية التشاركية المدنية لمختلف قضايا التنمية المجتمعية في هذه الدول العربية ، أو من ناحية محدودية دور المنظمات المدنية نفسها في ملء الفراغ الذي تركته الدولة على مستوى قطاعات اجتماعية و اقتصادية مختلفة، بالنظر لأهميتها ليس فقط في تعزيز سبل المشاركة المدنية بشكل عام وإنما أيضا في جعل المشاركة المدنية للأفراد أداة أساسية في بناء التوجهات وصقل المهارات ودعم روح المسؤلية العامة ، لا سيما فيما يتعلق بجوانب تقديم الخدمة و تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي في المجتمع بشكله الفردي والأسري والمجتمعي وبصفة رسمية وغير رسمية. [3]

وعلى هذا الأساس تؤكِّد التقاريرُ الدولية على أهمية الصلة الوثيقة بين التنمية الإنسانية وحقوقِ الإنسان ، نظرا لأهمية فاعلية الشباب في احداث عملية التغيير في المجتمع من خلال الاعتماد على الذات و التحكم في الإمكانات والقدرات باعتبارهم أداة للتغيير وليس فقط متلقِّين لهذا التغيير ، رغم ما تعانيه هذه الشريحة الاجتماعية من فقر وقلة الفرص بسبب تداعيات الركودِ الاقتصادي و العجز السياسي والإقصاء والهشاشة

---

[1] حول الحراك في المغرب انظر: حراك الريف :نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة االاجتماعية ، جمعية أطاك ، المغرب ، مطبعة sudpubcommunication،فبراير 2018 ، ص23 ومابعدها . في:

https://attacmaroc.org/wpcontent/uploads/2018/07/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%81.pdf

[2] حول الحراك في الجزائر انظر: الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات وحدة الدراسات السياسية ، تقرير - رقم 1—شباط/ فراير- 2020،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر ، 2020، ص1 ومابعدها. في:

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Algeria2019-Movement-to-Elections.pdf

[3] حول نتائج ثورات الربيع العربي وتداعياته انظر:

Iffat Idris,((Analysis of the Arab Spring)) ,Helpdesk Research Report. GSDRC 2016,in :

http://www.gsdrc.org/wp-content/uploads/2016/04/HDQ1350.pdf

الاجتماعية، حيث حظيت قضايا الشباب باهتمام كبير لتحليل أوضاعه في مجالات التعليم والتوظيف والصحة والمشاركةِ في الحياة العامة وغيرها من مشاكل العجز والحرمان المنهكة والمانعة لتحقيق الإمكانات الكاملة، وتأثر جميعَ الفئات العُمرية والأجيال في بيئة مثبطة ، رغم الانفتاحُ على التقنية والمعلومات وتحولهم من أعضاء مجتمعٍ غيرِ فاعلين إل نشِطين بعد استخدام وسائط الإعلام الاجتماعيةُ في مجالات التنظيم والتعبئة العامة ضد الحكومات ، خاصة وان المنطقةُ العربية تعتبر من أكثر المناطق حضَريّةً في العالم ، حيث يعيش81.9 % من الشباب في الأردن و67.4 % في تونس و41.5 % في مصر ، ويعيش 28% من سكّان الحضر في أحياءٍ فقيرة أو مستوطناتٍ عشوائية ، مما يؤثر على دور الشباب في التعبير عن تطلعاته والانخراط بفاعلية في المجال السياسي ، يضاف إلى ذلك مشاكل التوزيع وإعادة التوزيع للتنمية والريع وعدمِ المساواة في الدَّخل، وغيابُ فرص العمل اللائقة والانخفاضُ في الأجور وعدمُ الاستقرار السياسي واختيارهم الهجرة. [1]

وعموما ، لقد أنتجت مشكلة عدم المساواة الأفقية العنف في القرن الواحد والعشرين وجعلت النزاعات في الدول المتعددة تقوم على أسس عرقية ، كما شجعت عمليات التحول الديمقراطي على عمليات عدم الاستقرار والتعبئة الجماعية العنيفة لكوتها تؤدي إلى تغيير مؤسسي، ونفس الشيء بالنسبة للتغير الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحريك المظالم العرقية وتعبئة المجموعات العنيفة. [2]

وبما أن المشاركة المدنية تربط اليوم بين عوامل عدم الرِّضا وضعفِ القدرة على التحكّم في مسارات الحياة ، من خلال ضرورة توفير فضاءات ملائمة للتعبير عن الذات و تراجع في مستوى الطاعة العامة للسلطة القائمة ، فان الاحتجاجات آو الانتفاضات الشعبية التي عرفتها المنطقة العربية مند عام2011، يمكن تحليلها أيضا من زاوية أن مشاركة الشباب فيها قد ارتبط بمطالب ديمقراطية وأنهم قد لعبوا دورا أساسيا فيها، ما دام أن المشاركة المدَنية تتأثر بالأبعاد العمرية والتعليمية بشكل كبير وأن المنطقة العربية تقترب من المعدل العالمي في هذا الإطار، حيث ارتبط النشاط المدني المتزايد في هذه الفترة بمجموعة من العوامل منها: [3]

([1]) انظر / تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام2016 ، الشبابُ في المنطقة العربية: آفاقُ التنمية الإنسانية في واقعٍ متغيّر، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية ، ص 20-23 ، في:

www.undp.org/rbas و www.arab-hdr.org

([2])Voir: Human Development, Report Office OCCASIONAL PAPER Langer arnim ,horizontal inequalities and violent conflict . cote d'ivoire country paper , human development , report 2005,p3-4.

([3]) انظر/تقرير التنمية الانسانية العربية للعام2016 ..الشباب وافاق التنمية الانسانية في واقع متغير ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ،2016 ، ص49-56، في:

https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf

- انخفاض مستوى احترام السلطة.
- ارتفاع مستوى التعبير عن الذات.
- ضعف مستويات الرضا.
- مستوى الاستياء والرغبة في تغيير البيئة السائدة.
- مستويات التعليم والطاعة والدخل.
- تأثر العمل المدني بظاهرة الانتقائية عند تأسيس الجمعيات أو عند الحصول على تصريح التظاهر السلمي.
- ضيق مساحة العمل المدني وعدم وجود هيئات مدنية مستقلة أدى إلى ممارسة العمل المدني بشكل غير تقليدي ومضطرب بسبب اللجوء الى وسائط التواصل الاجتماعي والعنف لأهميتها في حشد الشباب.
- تقييد مجال مشاركة الشباب وانخراطهم الايجابي في الشأن العام بقيود قانونية ومؤسساتية وهيكلية .
- اتساع حجم المشاركة المدنية في المرحلة التمهيدية للانتفاضات العربية على أنظمة الحكم القائمة.
- قيام الشباب بدور طليعي فيها من خلال مشاركته الفعالة في مختلف التظاهرات وحملات المقاطعة و توقيع العرائض.
- اقتراب المنطقة العربية في عام 2013 من المعدل العالمي للمشاركة المدنية.
- ارتباط تزايد النشاط المدني بتدني احترام السلطة و ارتفاع معدلات التعبير عن الذات.
- ارتفاع المشاركة المدنية في البلدان التي تتمتع بهامش أكبر من الديمقراطية والحرية الاعلامية.
- ارتباط النشاط المدني بحالة عدم الرضا والاحتجاج عن ظروف الواقع المزرية.
- قلة النشاط الاجتماعي للأفراد المستائين لم يمنع مشاركتهم في الاحتجاجات بشكل عنيف.

وخصوصا اذا رأينا أن الاتجاهات الإنمائية اليوم تؤكد على مفهوم التنمية البشرية للجميع وضرورة تعميمها، ، لأجل مواجهة التحديات الإنمائية المعقدة والمزمنة كالحرمان و المتفاقمة كاللامساواة والناشئة كالتطرف والعنف والتعامل مع أبعادها المتنوعة بين ما هو عالمي(كعدم المساواة بين الجنسين) و ماهو إقليمي(كالإجهاد المائي) ومحلي(كالكوارث الطبيعية) والمتسمة بالترابط والتشابك مثل المناخ والغداء والسكان.. االتي قد تؤثر على رفاهية الناس وانجازاتهم في المستقبل،لاسيما في ظل تأثر الخطاب الإنمائي بطبيعة التطورات التكنولوجية الجديدة و

توسع النقاش والحوار حول قضايا كثيرة مع ازدياد مستويات الوعي بموضوع الاستدامة و قضايا الفقر والجوع واللامساواة والهوية والمناخ ... وغيرها .[1]

وعلى هذا الأساس شهدت المنطقة العربية انتفاضًا هاما في صفوف الشباب الذين يمثلون اليوم الأكثر تعليما والأكثر قدرة على صناعة التنمية ، مادام أن المشاركة المدنية تقوم على تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والمؤسسات المختلفة لإسماع صوت المواطنين في الحياة العامة (Civicus website)، بناء على مجموعة من الأشكال ، كالتطوع الفردي والمشاركة التنظيمية و الانتخابية التي تلعب دورا هاما في خدمة المجتمع والاهتمام بقضايا الشؤون العامة الصحية والتعليمية والجمعيات الخيرية... ، وتوفير الشعور بالمسؤولية الشخصية للشباب وضمان احترام التزاماتهم –لاسيما فيما يخص– الجمع بين التنمية والنشاط المدني والعمل الجماعي، وتعزيز السلوكيات والأنشطة والمنظمات ، والاستجابة للاحتياجات والتطلعات ، وتحقيق العدالة والكرامة ، وتقليل الفساد ، وجعلهم مواطنين مستقلين ومساهمين ، مادام الإستراتيجية العامة للمشاركة المدنية للشباب على مستوى العالم تسعى إلى مواجهة مختلف التحديات الاجتماعية وتطوير المعرفة ووضع الشباب في قلب التنمية الاجتماعية .

فقد تأسس على سبيل المثال فريق الأمم المتحدة المشترك في منطقة الشرق الأوسط عام 2010 من أجل تحسين التآزر والتأثير على قضايا الشباب في المنطقة ذات العلاقة بالمشاركة المدنية والاقتصادية للشباب والسياسات والبحوث ، في ظل وجود سمات مشتركة بين البلدان العربية في هذا الاطار وتصاعد الاهتمام بقضايا جديدة كالعدالة الاقتصادية وتنمية القدرات الشبابية والقيادة والتواصل مع الشباب والمهمشين وإدماجهم وإشراكهم .

كون المنطقة العربية تتميز بارتفاع نسبة الشباب والبطالة والحرمان وعدم الاستقرار السياسي والارهاب والفقر،حيث تشير الأرقام الى وجود 25% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة و60% من الذين يعيشون تحت خط الفقر واختلافات في نسبة الوصول الى التعليم بين الدول العربية بسبب ارتفاع نسبة الأمية الى 50% في صفوف الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة، بالاضافة الى ارتفاع حجم البطالة في صفوف الشباب الى حوالي25 % ووجود تمييز بسبب مشكلة عدم المساواة بين الجنسين ... مما يضعف قدرتهم على التأثير على القرارات بسبب ضعف سلطة المواطن و تمكين صوت الشباب و التباين بين الشباب في التعلم

([1]) أنظر / تقرير التنمية البشرية 2016 ، تنمية للجميع ، البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، 2016 ،ص3 ومابعدها . في:
http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2016_ar_overview_web.pdf

واكتساب المهارات والمعرفة و المنفعة ، مادام أن مستويات التمكين المجتمعية ترتبط بشكل كبير بطبيعة المجتمع واحتياجاته ومظالمه الاجتماعية وهياكله المؤسسية ومدى جاهزية منظماته المدنية و المجتمعية للمشاركة ....وغيرها. [1]

المطلب الثالث: الإنخراط المدني والتمييز الاجتماعي: إن العوائق التي تعترض التشاركية المدنية العربية كثيرة ولا يمكن حصرها في جانب واحد، حيث إلى جانب المشكلات السياسية كما رأينا سابقا هناك أيضا المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تزيد في معدلات الانسحاب من الحياة السياسية العامة وعدم المبالاة بما يحدث في المجتمع ،مما يؤثر على عمليات الانخراط المدني الفعال في مختلف الأشكال المشاركاتية المرتبطة بالحياة اليومية ويزيد في حجم ممارسات البيئة الاستبدادية وسلوكاتها القمعية والاقصائية ، بل ويرفع من معدل مشاعر اليأس والإحباط وعدم الثقة في المؤسسات العامة ، خاصة مع تزايد حدة عدم الاهتمام بقضايا الشؤون العامة وغياب العدالة الاجتماعية و انتشار ظواهر الفساد و السخط عن الأوضاع والظروف المعيشية، وقلة فرص المشاركة والتمييز النوعي بين النساء والرجال . [2]

بالرغم من الأوجه الحضارية والإنسانية التي تمثلها التنمية في عمليات إحداث التغيير الاجتماعي بشكل واعي ودائم لتحسين قدرات المجتمع وتوسيع خيارات الناس وتحقيق العدالة بين الأجيال كما جاء في تقريري التنمية البشرية لعامي 1993 و1994 [3]، فان تأثير التنمية على التشاركية المدنية في البلاد العربية ، يمكن ربطه بعوامل داخلية وخارجية كثيرة ، كآثار العولمة الاقتصادية والسياسية ودورها في إضعاف دور الدولة الوطنية وضرب الهوية الثقافية للأمة [4]،وطبيعة مفهوم التنمية السائد الذي أصبح يطلق كما يقول روجيه غارودي ((على نمو اقتصادي بلا غاية))[5] ، بعد أن عزز نظاما اقتصاديا ريعيا ذو طبقات حكم مغلقة.[6]

([1]) Voir: Arab Youth : Civic Engagement & Economic Participation, UNESCO Regional Bureau for Education intheArabStates– Beirut–Lebanon;p5àsuiv. in:
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/pdf/YCE%20_EN.pdf

([2]) حول الاقصاء والتمييز في البيئة العربية انظر: منظمة العمل الدولية ، دليل تفتيش العمل والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز في الدول العربية ، المكتب الاقليمي للدول العربية ،2014، ص13 وما بعدها.في :https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_250182.pdf

([3]) علي خليفة الكواري ، تنمية للضياع ! آم ضياع لفرص التنمية ؟(محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1996، ص ص260-261.

([4]) محمد ابراهيم مبروك ، ا لاسلام والعولمة ، الدار القومية العربية ،1999، ص70.

([5]) روجيه غارودي ، كيف نصنع المستقبل؟، ترجمة منى طلبة، انور مغيث،دار الشروق ،2002 ،ص20

([6]) . جيمس بتراس ، مرجع سابق، ص55،

وذلك لأسباب عديدة، قد يتعلق بعضها بمشكلة الانخراط في العمل المدني المعزز لسلم التنمية وفعالية حملات التوعية و المساعدات المقدمة لهذه التنظيمات المدنية بشكل دوري أو موسمي لها ، وقد يتعلق البعض الآخر بمهام وصلاحيات التنظيمات الاجتماعية والدينية ودورها في مجالات الرعاية والخدمة الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع كالأسر الفقيرة واليتامى والمعوقين والمرضى .... وغيرها ، مادام أن أهمية مؤسسات المجتمع المدني في تقديم المساعدات داخل المجتمع تستند بدرجة أولى إلى عمليات الدعم الايجابي للمشاريع التنموية الذاتية وتنمية روح التكافل والتضامن بين الأفراد والجماعات في المجتمع. [1]

ففي ظل تزايد حدة الاختلاف والتفاوت بين الناس في فرص التنمية والخدمات في البلاد العربية لا تزال على سبيل المثال بعض البلدان مثل موريتانيا واليمن وسوريا والسودان تصنف في تقارير المنظمات الدولية ضمن البلدان الأقل نموا في العالم ، سواء بسبب تصنيفها الدائم في خانة الدول الأكثر ضعفا في مؤشرات التنمية البشرية (المرتبة 159عام 2017) ، أو بسبب كثرة المشاكل التي يعيشها مواطنيها في مجالات الإدارة والتنمية ، حيث إذا كانت ظاهرة التفاوت المعيشي بين المناطق الريفية والحضرية قد كرست في موريتانيا ظاهرة عدم المساواة المكانية بين السكان فيما يخص الرفاهية و البنية التحتية و خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي ... وما أرتبط بها من أضرار كسوء الإدارة و البطالة و الهجرة الموجهة نحو العاصمة نواكشوط بحثا عن شروط العيش الكريم [2]، فان ما تعيشه الدول الثلاثة الأخرى من أوضاع مزرية في مجال التنمية والاستقرار لا يمكن تفسيره كذلك من زاوية مشكلة كيفية بناء أو إعادة بناء الدولة في الوطن العربي وهي تفتقر إلى معايير الحكم الديمقراطي الحقيقية لأجل بناء سلطة ذات كفاءة وشرعية و خلق مواطنة على أساس عقد اجتماعي جديد . [3]

فحسب قاعدة البيانات العامة للمؤشر العالمي للشمول المالي غلوبال بندكس لعام 2017 ، هناك تفاوت في حساب المعاملات المالية وبين الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية من البالغين الأكثر من 15 سنة بالمقارنة مع دول العالم فيما يتعلق بالادخار والإقراض وتوفير الأموال في ظروف الطوارئ وعدم السحب أو الإيداع وسداد أو تحصيل المدفوعات الرقمية ،كما يوضح الجدول التالي:

([1])Voir : Henri Onodera, Bruno Lefort, Karim Maiche & Sofia Laine, « Dynamics of engagement among youth in Arab Mediterranean countries » , The Journal of North African Studies, VOL. 25, NO. 2, 2020 , 280–303

([2]) Voir: MAURITANIA Country Economic Memorandum: Accelerating Growth Through Diversification and Productive Cities, 2020 The World Bank, May 2020;p46.

([3]) Voir: Sous la direction de Séverine Bellina, Hervé Magro etViolainedeVillemeur ,La gouvernancedémocratique,IRG,p10,in http://www.institut-gouvernance.org/ :file:///D:/%D9%83%D8%AA%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/introduction-gouvernance-democratique.pdf

الجدول رقم (04): حساب المعاملات المالية والذين يستخدمون المدفوعات الرقمية للبالغين الأكثر من 15 سنة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الحساب المعاملات المالية			
البلد		النسبة %	
الجزائر		% 43	
المغرب		% 29	
تونس		% 37	
ليبيا		% 66	
مصر		% 33	
الأردن		% 42	
الأفراد الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية من البالغين الاكثر من 15 سنة			
الاقتراض	% 43	العالم	% 47
عدم امكانية توفر الاموال في الحالات الطواريء	%52	العالم	% 42
الاد خار العام الماضي	% 31	العالم	% 48
عدم السحب او الايداع	% 16	العالم	% 20
سداد او تحصيل مدفوعات الرقمية	% 33	العالم	% 52

Source :www.findevgateway.org.ar.region/alshrq-alawst-wshmal-afryqya.

فإذا كان الهدف من توفير الفرص ومواجهة التمييز يدخل ضمن غايات اليونسكو التي تسعى إلى دعم التنمية السلمية في المجتمعات بصفتها تمثل منبرا للمناقشات وتبادل القيم الديمقراطية من خلال ماتقدمه من مساهمات في بناء الديمقراطية و تعزيز تنمية المؤسسات في مختلف المراحل بما فيها المرحلة الانتقالية ، فان عمليات تعزيز تطلّعات الشعوب والأفراد والجماعات لا يكون أيضا إلا من خلال المزيد من الاهتمام بالقيم العالمية المشتركة المتعلقة بالتسامح والتعددية واحترام حقوق الإنسان والحرية والحوار والتعليم والحوكمة ، مادام أن التمثيل والمشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرارات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يحتاج أولا وقبل كل شيء للمؤسسات الديمقراطية التي تضمن المواطنة وحرية التعبير والمشاركة العامة.

كون المشاركة الشعبية تساعد على تعزيز دور الناس في إقرار مصيرهم وتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في حياتهم ، حيث تمكنهم من ممارسة السيطرة الكاملة والمباشرة على الآخرين

وتجعلهم يحصلون باستمرار على سلطة اتخاذ القرار، فالغرض من المشاركة هو تطوير دور الناس في مختلف مجالات الحياة وتوسيع نطاق اختياراتهم إلى اكبر قدر ممكن ، وأن تكون مشاركتهم كأفراد أو كمجموعات ناخبة في الأحزاب و السوق وقادة أعمال... وغيرها .[1]

لقد تم الكشف عن المناطق الأكثر عزلة من المشاكل السياسية نتيجة فشل الحكومة على المستوى الاقتصادي ومكافحة الفقروتعزيز تشجيع الديمقراطيةوالمعونة لتحقيق الإصلاحات الديمقراطية والقلق على حقوق الإنسان في ظل رغبة الناس في السيطرة على مصيرهم واختيارشكل الديمقراطية التي يختارونها وإشراك السكان المحليين لتحسين الخدمات الصحية، و اللامركزية والحد من تكاليف وإدارة الشؤون العامة والتفاوت في مستويات التنمية وانتشار الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية و بين مجموعات الدخل المختلفة أو بين المجموعات العرقية المختلفة ،وضرورة خلق إطار موات لاستثمار القطاع الخاص والأعمال ، وخلق فرص العمل وزيادة الإنفاق العام، و بناء وصيانة البنية التحتية وتحسين وجودة خدمات المرافق المحلية ودعم الشركات المحلية. [2]

([1])Voir: CHAPITRE 2: Participation populaire , Hdr 1993fr ,p23.

([2]) CHAPITRE 4: Les populations et la gestion des affaires publiques, hdr 1993 fr,p70-83.

المبحث الثالث: أثر التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار

تأثر التشاركية المدنية العربية بعوامل اجتماعية واقتصادية كثيرة ، قد جعل التركيز في هذا المبحث منصبا على دراسة الأثار المختلفة المترتبة عن مشكلات التوازن التنموي والهشاشة الاجتماعية بالبلاد العربية ذات العلاقة بالفقر والتخلف الاقتصادي والتمييز بين القطاعات والمناطق والافراد والجماعات على اساس الدخل والتوزيع للمنافع والثروات ، رغم أهمية النتائج المحققة على صعيد التعليم والصحة ومحاربة الفقر وغيرها.

بالاضافة الى التركيز على دراسة أثر البعد الأمني والسلم الاجتماعي على التشاركية المدنية ، باعتبار هنالك علاقة قوية بين السلم الاجتماعي والتشاركية المدنية خاصة في ظل الاختلاف والتفاوت بين الدول العربية في هذا الاطار، بسبب التفاوت في حجم المداخيل وطبيعة الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا سيما بالنسبة للدول التي تعاني من اضطرابات أمنية ولا استقرار سياسي واجتماعي .

فضلا عن التركيز عن أثر البعد التكنولوجي على النشاط المدني، بالنظر للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الوسائل التكنولوجية الحديثة في توفير المعلومات وتحسين سبل الاستحابة والتواصل الاجتماعي وصناعة الثورات المدنية الناعمة ،رغم التفاوت الموجود فيما يتعلق في هذا الاطار بحجم الفجوة الرقمية وتدني مستوى الموثوقية وتنوع التحديات المؤثرة ، كما سوف نوضحه من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول : أثر بعد التوازن التنموي والهشاشة الاجتماعية.

المطلب الثاني: أثر البعد الأمني والسلم الاجتماعي.

المطلب الثالث: أثر البعد التكنولوجي على النشاط المدني.

المطلب الأول : اثربعد التوازن التنموي والهشاشة الاجتماعية : لقد ارتبط اثر التماسك الاجتماعي على التشاركية المدنية بالبلاد العربية بعوامل ضعف كثيرة ذات العلاقة بالجوانب التوعوية التي تقوم بها الوسائط المدنية لرفع قدرات الناس من اجل المشاركة في مختلف الانشطة العامة والدفاع عن المصالح العامة من خلال التعبئة الاجتماعية للجماهير ودعم المبادرات الذاتية ،بالاضافة الى الجوانب الثقافية والحقوقية التي تفتقر لدور النخبة الديمقراطية و الاطار المؤسسي الملائم لنشر الوعي واحترام التراث النضالي السائد بعيدا عن الشعارات التعبوية السطحية [1] ، وعدم مواكبة التطورات التي عرفتها مفاهيم حقوق الانسان لا سيما فيما يتعلق بضرورة احترام ادامية الناس وكرامتهم لضمان معاملتهم الانسانية في جميع الظروف وبدون أي تمييز. [2]

كون الهدف الأساسي من الحقوق المواطنية لا يتوقف فقط على مجال تمتع الإنسان بالحرية المشتركة في صنع القرار و تأكيد مسؤوليته المجتمعية الفردية والانتمائية وإنما يتعدى مداه أيضا إلى المجال القيمي الديمقراطي الذي يفضله الشعب ، كما أن التأثيرات المضادة للديمقراطية في زمن العولمة لم تعد تكتفي بعامل الفروقات القائمة بين الأفراد على مستوى المعيشة نتيجة تدهور ضعف دور الدولة في مجال إدارة الاقتصادوانخفاض مستويات الثقة، وذلك لاعتبارات اديولوجية ومصلحية وتنظيمية عديدة. [3]

وعلى هذا الأساس يمكن القول ، أن تأثر التشاركية المدنية بإفرازات الثورة الشعبية قد رفع مستوى الاهتمام بأخطار الفقر وانعدام الأمن والعدالة في البيئة العربية على صعيد الأنشطة المدنية والاجتماعية ، لا سيما مع ارتفاع حدة قمع الاحتجاجات وتقييد شروط التظاهر والتجمع السلمي، بناء على حجج وذرائع سياسية واجتماعية واقتصادية كثيرة لأجل مواجهة الظروف المعيشية المزرية التي أصبحت تعيشها بعض الشرائح الاجتماعية في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تفرضها جائحة كوفيد- 19 والحرب على الإرهاب.

رغم أن العوائق الهيكلية والثقافية للمشاركة السياسية والمدنية لا يمكن حصرها في مشكلات التعليم والعمر وعدم المساواة بين الجنسين فقط بل لا بد من ربطها أيضا بقضايا اخرى عديدة كالهجرة والعمل و التمييز بين

([1]) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ((تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية))، الدورة التاسعة والعشرون الدوحة، 15-13 كانون الأول/ديسمبر 2016، ص1 ومابعدها، في:**
https://stage.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/e_escwa_29_11_a_0.pdf

([2]) عبد العزيز العشماوي، حقوق الإنسان في القانون الدولي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2009،. ص57،

([3]) **اقتصاد عالمى ديمقراطى دور المجتمع المدنى،ا مرآز دراسات العولمة والأقاليمية، ترجمة علا ابوزيد ، ا لمملكة المتحدة، 2003، ص4 ومابعدها، في :**
https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/research/projects/arabicreport.pdf

تشكيلات المجتمع المدني وسياسات التنمية القطاعية والتنظيمية ...وغيرها ، مادام أن الهدف العام من بناء الثقة في المجتمع هو اشراك الفئات أو الشرائح الغير مبالية من اجل ضمان التفاعل الجيد معها و تفعيل دورها عبر برامج المراقبة المحلية والشعبية وتوعية الشباب والفئات الضعيفة وتوفير شروط التوعية الثلاثية المرتبطة بالموارد والمهارة الطوعية والتمكين المواطني في الظروف الهشة (اللاجئين المهجرين، النازحين ، المعاقين، المناطق غير الآمنة ....).

بل وبعلاقات الفرد الاجتماعية وارتباطه بالعائلة و طبيعة الأزمات التي تحدث في المجتمع ، كونها لا تنشا فجأة بل تكون عادة نتيجة تفاعل بين أسباب وعوامل وقعت قبل ظهورها. وبالتالي التعامل معها يستوجب عدم إهمال الماضي والحاضر والظروف المحيطة ، بالإضافة إلى ثقافة الحوار التي تستوجب حسب محمد الجابري التفاهم وفهم كل طرف الأخر ، مادام أن الحوار لا يمثل سوى وسيلة للتواصل بين فكرين بعيدا عن مختلف صور الجدل والمناقشة التي تكون دون هدف[1] ،وأن الهدف الأساسي من المشاركة القوية وأخلاقيات العمل الحكومي اليوم هو ضرورة اتاحة الفرصة لمشاركة الشباب الرسمية وغير الرسمية ،ليس فقط باعتباره يمثل قوة ايجابية حسب البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في احداث مايسمى ب" التغيير الاجتماعي التحولي" وانما أيضا لدوره التاريخي في المشاركة في العمليات السياسية غير الرسمية من خلال الأنشطة المدنية المطلبية والحركات الاحتجاجية بالاضافة الى المشاركة في حملات التطوع المختلفة . [2]

ان البعد التوازني للتنمية يأخذ بعين الاعتبار أهمية العلاقة القائمة بين التماسك الاجتماعي والاستقرار والمساواة والعدالة الاجتماعية انطلاقا من عوامل الرضى الفردي والجماعي على مخرجات التنمية ومعاييرها التوزيعية لاجل تحقيق السلم والاستقرار في المجتمع، على عكس عوامل عدم الرضى والاقصاء والتهميش التي تكون عادة سببا في بروز مظاهر العنف الاجتماعي وانتشار أسباب الكراهية و الحقد التي لا تخدم شروط التشاركية المدنية، لأسباب اقتصادية واجتماعية كثيرة ،كمشكلة الديون وسياسات التقشف التي تحد الخيارات والفرص داخل المجنمعات ،و صعوبة التكيف مع متغيرات الثورة التكنولوجية الجديدة معرفيا وتقتيا، .مادام أن الأزمات الاقتصادية قد تؤدي الى تهميش الفئات الشعبية وتدمير الحس الوطني والمدني السائد،ومن ثم إضعاف روح الولائية لديهم، بسبب تشتت الجماهير أو استغلالها لضرب الاستقرار والسلم داخل المجتمع.

---

[1]) محمد عابد الجابري" العولمة تدخل عنق الزجاجة " في: مواقف اضاءات وشهادات، سلسلة كتب صغيرة شهرية، ملفات الذاكرة، الكتاب 76، ط1، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء، يونيو 2009، ص7-8.

[2])أنظر / **دليل الممارسات السليمة ، تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك ، 2017 ص11-15** ، في:https://www.undp.org › AR_UN-Youth_Guide-LR

وبالنظر، لهشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها العديد من البلدان العربية وغلبة الطابع التسلطي على أنظمة حكمها ،ظلت تصنف دائما في خانة الدول الضعيفة في مختلف تقارير المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، حيث يبرز ضعف هذه البلدان في ترتيبها الضعيف بالمقارنة مع العديد من البلدان العالمية الأخرى، في مؤشر الفقر البشريHPI الذي يعكس مستويات التوزيع و الحرمان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وغيرها من عوامل التماسك الاجتماعي المرتبطة بمعدلات انتشار الفقر والبطالة والفساد .كما يوضح الشكل التالي:

الجدول رقم (05): ترتيب بعض البلدان العربية في دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري (HPI-1).

البلد	ترتيب دليل التنمية البشرية	ترتيب دليل الفقر البشريHPI-1
البحرين	37	.....
قطر	44	.....
الكويت	46	.....
الامارات	48	.....
السعودية	73	30
عمان	79	50
لبنان	83	15
الاردن	90	7
تونس	91	37
الجزائر	107	42
مصر	120	47
المغرب	126	56
اليمن	148	67
موريتانيا	154	86

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام 2003، ((أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية)) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في:**https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr03/HDR_2003_Complete.pdf**

أما في مؤشر الديمقراطية العالمي لعام 2019 الصادر عن مجلة الايكومست وفقا لمعايير مختلفة كطبيعة العملية الانتخابية وعمل الحكومة والمشاركة السياسية والثقافة الديمقراطية والحريات المدنية، فقد صنفت البلدان العربية ضمن الدول الديمقراطية المعيبة والأنظمة الهجينة والدول الدكتاتورية ، ومن مجموع 167 دولة في العالم ، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(06): درجة بعض البلدان العربية في مؤشر الديمقراطية لعام 2019.

الدولة	الترتيب	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية
الدول ذات الديمقراطيات المعيبة				
تونس	53	7.22	5.63	5.88
الدول ذات الأنظمة الهجينة				
المغرب	96	5,56	5,63	4,41
لبنان	106	6.67	5	4,71
الجزائر	113	5	5	4.12
الدول الديكتاتورية				
الأردن	114	3.89	4.38	3.53
الكويت	115	3.89	4.38	3.53
موريتانيا	116	5	3.13	4.41
فلسطين	117	7.78	4.38	3.82
العراق	118	6.67	5	1.76
قطر	128	2.22	5.63	3.82
مصر	137	3.33	3.75	2.35
الإمارات	145	2,22	5	1.18
السودان	147	5.56	5	1.18
البحرين	149	2.78	4.38	2.06
ليبيا	156	2.78	4.38	2.94
اليمن	158	3.89	5	0.88
السعودية	159	2.22	3.13	1.47
سوريا	164	2.78	4.38	0.00

Source :Democracy index2019 A year of democractic setbacks and popular protest ; the Economist Intelligence Unit Limited 2020 ,in : https://www.in.gr/wp-content/uploads/2020/01/Democracy-Index-2019.pdf

كما تعكس من جهة أخرى ارتفاع معدلات البطالة في دولها مدى عجز السياسات الإصلاحية المتبعة فيها من اجل تخفيضها وتقليصها ، حيث تبين الإحصائيات اليوم ارتفاع معدلات البطالة في العالم العربي ، حيث تقدر نسبة اليد العاملة العربية حسب تقرير صندوق النقد العربي لعام 2016 بحوالي 124 مليون (ثلث

السكان) نسمة، في حين تبلغ نسبة البطالة بحوالي 11.3 بالمائة، وتنحصر خاصة في الفئات المتعلمة والشابة ،كما بين الشكل التالي:

الشكل رقم (15): إجمالي البطالة بين الشباب في عمر 14–25 عاما في العالم العربي.

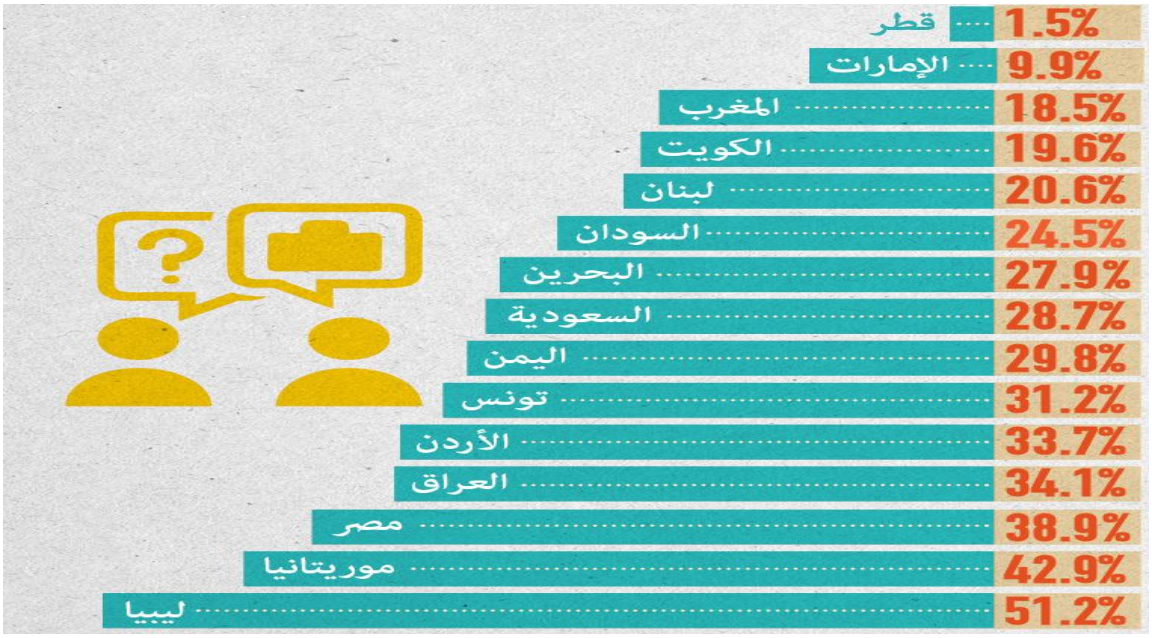

Source :https://raseef22.net/article/33155-surprises-arab-unemployment-the-report-of-the-arab-monetary-fund

ورغم أن الفساد السياسي والإداري يعتبر ظاهرة عالمية ولا تخص البلاد العربية وحدها ، إلا أن المؤشرات تشير اليوم إلى أن استشراء الفساد وأثره على الاستقرار السياسي والاقتصادي بها بسبب اقترانه باسباب عديدة ، كارتباطه باجهزة الدولة من خلال العلاقات التي تولدت بين المسؤولين السامين ورجال المال والأعمال وسياسات الخوصصة بعد تطبيق سياسات التثبيث الاقتصادي والتكيف الهيكلي . [1]

مماجعلها تتبوأ مراتب متدينة في الشفافية وجهود محاربة الفساد وفقا للتقارير التي تصدرها المنظمات غير الحكومية المختصة ، حيث إذا كان الثلث من السكان قد أضطر إلى دفع الرشوة حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2015، فان الاتجاهات القائمة حول أسباب انتشاره في المنطقة فهي متنوعة وتختلف من بلد لأخر

(1) حول اثار الفساد وتداعياته انظر:

Salma Al-Shami ,((Les sondages de l'Arab Barometer révèlent une hausse de la perception de la corruption)),12 decembre 2019 in : https://blogs.worldbank.org/fr/arabvoices/arab-barometer-report-perceptions-corruption-rise-across-mena

، بسبب فشل الحكومات في محاربة الفساد ومحاسبة الموظفين الفاسدين و ضعف عمليات انتقاد الأداء الحكومي والشكوك في مختلف القطاعات والمؤسسات القائمة...وغيرها. [1]

بل و اختلاف درجة ترتيب هذه البلدان فيما بينها وتدنيه بالمقارنة مع دول العالم الأخرى كما يبين جدول مدركات الفساد في البلاد العربية لعام 2018 من مجموع 180 دولة في العالم ، حيث إذا كانت العراق (168) ليبيا(170) اليمن (176) السودان(172) جنوب السودان(178) قد جاءت في المراتب الأخيرة بسبب الأوضاع الأمنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها فهناك دول أخرى قد حققت مراتب متقدمة في الوطن العربي كالإمارات (23) وقطر(33) وعمان(53) والأردن والسعودية (58) المغرب وتونس (73) الكويت (78) البحرين(99) أما البلدان التي جاءت في المراتب المتأخرة فهي الجزائر ومصر (105) بالإضافة إلى البلدان الأخرى التي تعاني من أوضاع أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية غير مستقرة كالعراق وليبيا واليمن وسوريا والسودان. كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الفساد لعام 2018 ببعض البلدان العربية يبين مدركات الفساد في البلاد العربية من مجموع 180 دولة

الدرجة	اسم البلد	الرتبة
70	الامارات العربية المتحدة	23
62	قطر	33
52	عمان	53
49	الاردن	58
49	السعودية	58
43	المغرب	73
43	تونس	73
41	الكويت	78
36	البحرين	99
35	الجزائر	105
35	مصر	105
28	لبنان	138
18	العراق	168

[1]) انظر ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد 2015 في:

https://www.aman-palestine.org/activities/1058.html

17	ليبيا	170
14	اليمن	176
16	السودان	172
13	جنوب السودان	178
13	سوريا	178
10	الصومال	180

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، الائتلاف العالمي ضد الفساد، مؤشر مدركات الفساد 2018،الصادر عام 2019، ص10-11.

وعموما ، تعتبر نسبة البطالة من إجمالي القوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا هي الأعلى من غيرها في مناطق أخرى ، حيث تبلغ نسبة البطالة فيها 11.3% بالمقارنة مثلا مع منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي التي تقدر نسبة البطالة فيهما ب8.1% و 3.9 % على التوالي ، بالنظر لارتفاع حجم البطالة في الكثير من دولها، كما يوضح الشكل التالي:

الجدول رقم(08): إجمالي البطالة (% من إجمالي القوة العاملة) في بعض البلدان العربية لعام2020.

الأقل من 10%		الأكثر من 10 %	
الدولة	النسبة المئوية	الدولة	النسبة المئوية
قطر	0.1	ليبيا	18.6
البحرين	0.8	تونس	16.2
الكويت	2.3	الأردن	14.6
الإمارات	2,4	العراق	12.8
السعودية	5.9	اليمن	12.8
لبنان	6.3	الجزائر	11.5
السودان	6.7	مصر	10,1
سوريا	8.4		
المغرب	9.0		

Source : https://data.albankaldawli.org/indicator/sl.uem.totl.z

فرغم وجود الآلاف من المنظمات المدنية في العديد من البلدان العربية وانتشار الفساد بها في العديد من القطاعات الحكومية وغير الحكومية [1]، لا يزال مطلب التشاركية المدنية وجهود تفعيلها في المنطقة، رهين صعوبات تنظيمية وسياسية واجتماعية كثيرة لها علاقة بطبيعة العمل المدني و دوره الاجتماعي في تحمل المسؤلية التوعوية والدفاعية والرقابية المرتبطة بمختلف المصالح والحقوق والواجبات لضمان الاشراك الواسع والفعلي للمواطن في الشأن العام ورفع قدرته التأثير ية في مجال ابداء الراي وصناعة القرار.

رغم أن هناك على الصعيد العملي بعض الجهود الاصلاحية التي تسعى الى مواكبة التطورات التي يعرفها العالم في مجال استراتيجيات التوعية ومكافحة الفساد من خلال حملات تعزيز الشفافية والمساءلة ودور المواطن والمجتمع المدني ، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع المركز الثقافي الملكي بالمملكة الأردنية (أفلام مواطن صالح ، مكافحة الفساد لحياة أفضل) الذي أطلق مؤخرا بغرض رفع مستوى الوعي المدني والتعريف باشكال الفساد وحقوق الانسان والحكامة وتعزيز الرقابة المواطنية على الموارد العامة.[2]

خاصة وأن بيانات مؤشر نزاهة قطاع الدفاع الحكومي (GDI) الذي يقيس أخطار الفساد ، قد وضع غالبية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خانة الدول التي تعاني من فساد كبير كالجزائر والأردن ومصر وعمان وقطر والسعودية، كما تم قياس مستويات انخفاض الثقة في الحكومات العربية ومؤسساتها التمثيلية السياسية كالبرلمان والأحزاب السياسية، بناء على معايير عملية هامة هي : القدرة على الاداء والنزاهة و خدمة الشعب، مما أدى الى التفاوت بين الدول العربية في هذا المجال ، حيث تشير بيانات الدورة الخامسة من الباروميتر العربي أن معدلات الثقة ترتفع في دول مثل مصر (66 %) واليمن(57 %) والكويت و(47 %) والأردن(38 %)

[1] للمزيد حول المنظمات المدنية العربية وعددها انظر ليل المنظمات غير الحكومية العربية في:

https://arab.org/ar/directory.

[2] أنظر / ((إطلاق أفلام توعية عن دور المواطن في مكافحة الفساد)) ، نشر يوم 15 كانون الثّاني / يناير 2013 . في:

https://www.almadenahnews.com/article/195688-%D8%A7%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%81%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF

وتنخفض في أخرى كفلسطين والسودان(33 %) والمغرب(29 %) وتونس(20 %)ولبنان والعراق(19 %) وليبيا (10 %).[1]

إن العلاقة بين الدولة والمنظمات المدنية العربية ينبغي أن تكون مبنية على عامل الشراكة والتكامل وليس العداء لأجل إحداث التغيير و توسيع مجال الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان المختلفة، لاسيما فيما يخص عمليات اتخاذ القرار والرقابة والتمويل والاستقلالية والحوكمة..وغيرها. [2]وهذا حتى يمكن تجنب حملات الانتقاد الدولية المختلفة ، كما حدث على سبيل المثال في مارس 2020 عندما عبرت اكثرمن 220 منظمة عن رفضها المشاركة في قمة العشرين للمجتمع المدني C20 بالسعودية نتيجة المأخذ التي تعرفها هذه الأخيرة في مجال حقوق الانسان والمجتمع المدني.[3]

وعموما ، يبرز الاهتمام العربي بالدور الاجتماعي لجمعيات المجتمع المدني في مجال المساعدة العامة للفقراء والمحتاجين في بعض المبادرات التي يتم اطلاقها عبر صناديق تضامنية ، كصندوق الزكاة الذي أطلق مبادرة من مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي في شكل تطبيق الكتروني يعرف باسم «زكاتي» بهذف خلق بيئة ابتكارية ورفع مراتب الامارات في الابتكار العالمي ،موجه للأطفال والشباب لمساعدتهم على غرس قيمة الزكاة والتلاحم الاجتماعي والحفاظ على الهوية وادارة المشاريع بالاضافة الى مساعدة الفقراء والمحتاجين والتشجيع على دفع الزكاة في وقتها المحدد وتبادل الهدايا عبر وسائل التواصل الاجتماعي،... وغيرها. [4]

---

[1]) انظر / ((أزمة ثقة مزمنة تحكم علاقة المجتمعات العربية بالحكومات))، في:

https://alarab.co.uk/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D9%85%D8%B2%D9%85%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%83%D9%85

[2]) انظر / ا **لمنظمة العربية لمكافحة الفساد** ، الندوة الإقليمية **"منظمات المجتمع المدني في العالم العربي الواقع الحالي والرؤيا المستقبلية"**، بيروت، 14 و 15 آيار 2015 ، في:

http://arabanticorruption.org/article/24717/%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%E2%80%93-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-§§%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A

[3]) انظر / ((مجموعة العشرين G20: مئات منظمات المجتمع المدني تتعهد بتجنب المشاركة في مجموعة العشرين التي تنظمها السعودية)) ، في :
https://www.civicus.org/images/G20_Hundreds_of_civil_society_organizations_pledge_to_avoid_Saudi_Arabia-led_process_ARABIC.pdf

([4]) https://www.zakatfund.gov.ae/zfp/Web/Page_InnovationYear1.aspx

كما تم انشاء مؤسسات للعمل الخيري باسم العائلات الحاكمة كمؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية في عام 2007 لاجل تقديم خدمات إنسانية في مجال الصحة والتعليم محليا و إقليميا وعالميا [1] ، ومركز الشيخة ميثاء بنت راشد ال مكتوم لذوي الاحتياجات الخاصة الذي تأسس عام 2003 لدعم الأسر والأيتام وتقديم الرعاية الصحية والتربوية والنفسية والتعليمية والثقافية لذوي الاحتياجات الخاصة في الداخل والخارج [2] ، بالإضافة إلى مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان الخيرية الغير ربحية والغير حكومية التي تأسست عام 1992 لأجل القيام بمشاريع وأنشطة خيرية وإنسانية ذات العلاقة بالخدمات التعليمية والصحية والبنية التحتية في الدول النامية [3] ، ومؤسسة قطر الخيرية الغير حكومية التي تأسست عام 1992 بهدف التضامن الدولي ومواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية التي تواجهها الشعوب الفقيرة والمحتاجة في العالم ، وقد بلغت نفقاتها الإنسانية والتنموية على سبيل المثال بين 2012 و 2017 أكثر من 1.3 مليار دولار.[4]

لقد عبر النداء العالمي لمكافحة الفقر لمابعد 2015 عن مشكلة العجز على مستوى الحكم العالمي خاصة في اسيا وافريقيا من أجل وضع مقاييس للتقدم العادلة والمساءلة عبر البلدان النامية والمتقدمة، تماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية والتزاماتها التنموية ، حيث جاء برؤية مستقبلية تتخيل السلام والمساواة والاستدامة بعيدا عن الفقر و عدم المساواة والاستفادة الكاملة للمواطنين من جميع الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية ، في إطار الحاجة إلى الحكم العالمي العادل و المداولات الوطنية الديمقراطية . [5]

إن المساعدة الإنمائية الرسمية مهمة لضمان الاستقرار الاقتصادي والتنمية وخاصة أهمية استقرار التدفقات المالية للتنمية المواجهة المشاكل الناجمة عن التقلبات الاقتصادية والتجاوب مع احتياجات البلدان النامية [6]، إن استبعاد الأفراد من صنع القرار في الحياة المدنية والسياسية يؤثر على إبداء رأيهم في جوانب كثيرة من الحياة

([1]) https://www.khalifafoundation.ae/ar-ae/Projects/Pages/2019.aspx

([2]) http://almaktoumfd.ae/ar/home.php

([3]) https://www.zayedchf.gov.ae/AboutCharity/AboutCharity

([4]) https://gmuslim.com/archives/4133

([5])Voir:) National Deliberations A Synthesis , Report Beyond 2015 Compaigning for a global development framework after the millennium development goals,p6. in : http://whiteband.org/sites/default/files/Beyond%202015%20GCAP%20National%20Deliberations%20Synthesis%20Report

([6])Voir: Human Development Report Office OCCASIONAL PAPER , Vargas hill ,ruth ; assessing rhetoric and and reality in the predictability of aid , human development report 2005;p4

المرتبطة بالعائلة والقرية و الشارع ، حيث لابد من توفر فرص التفاعل مع الناس المعنيين واعتماد مؤسسات المجتمع المدني و نظام قضائي مسئول و صحافة حرة وتقاليد الشفافية لتلبية تطلعات الناس وضمان مشاركتهم الحقيقية. فالتنمية تحتاج الى المبادرات المحلية التي تقوم بها المنظمات الشعبية غير الحكومية التي تكون مسئوله أمام الناس و تمثل مصالحهم وتنشا من طرفهم ومن خلالها يمكنهم الاشتراك في تجارب مشتركة ، كونها تشكل منظمات طوعية تعمل بالتعاون و نيابة عن الآخرين، وتولد المنظمات الشعبية عادة في الدول النامية من روح المساعدة الذاتية ولأجل سد العجز الموجود على صعيد الخدمات وانتشار الفقر والحرمان والرغبة في تعزيز القوة التفاوضية من خلال العمل الجماعي، وقد لعبت في هذا الإطار النقابات دورا كبيرا في عملية الدمقرطة وإعطاء الناس بعض السيطرة وتشجيع استقلالية الفئات الفقيرة والمهمشة ، مثل منظمات أو كسفام التي تساعد الدول النامية . [1]

وغالباً ما طرحت التفاوتات في الموارد السياسية والطبيعية في النقاشات االتنموية لأهمية قدرة الدولة على دمجها في الأسواق العالمية والتزامها بمختلف متطلبات السياسة الاجتماعية ، على اعتبار أن التنمية الاستباقية تسعى إلى تغيير المجتمع من خلال تحسين رفاهية الناس عبر الأجيال وتوسيع خياراتهم في مجالات الصحة و التعليم والدخل والحريات والفرص . فالدولة التنموية تقوم على قواعد مؤسساتية ومناخ من الثقة والتماسك بالإضافة إلى تركيز أولويتها على الناس وحمايتهم من المخاطر من خلال الاهتمام بتحسين ظروف الفقراء ووضع حوافز لجذب رأس المال الأجنبي والمحلي والشراكة بين القطاعين العام والخاص. [2].

وعموما، تتميز خصائص التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا(MENA) بالتفاوت الكبير في نصيب الفرد من الدخل ، مما خلق مجموعة غير متجانسة من البلدان . بين دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط مع ليبيا وتمثل حوالي 9 بالمائة في المنطقة و البلدان المتوسطة الدخل ، بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 1.880 دولار في عام 2007 ، وتساعد القواسم المشتركة في تدفق الثروة ورأس المال البشري والعمالة بين دول المنطقة ، على الرغم من الانجازات المحققة في مجالات الصحة والتعليم لاتزال الاسئلة تثار حول دور الثروة النفطية في التنمية البشرية في ظل عدم مواكبة المساواة بين الجنسين ارتفاع الدخل في

(1) Voir: CHAPITRE 5 Les gens et les organisations qu'ils se donnent hdr 1993/fr,p91-95.

(2) Voir: Chapitre 3 : Les moteurs de transformation du développement RAPPORT SUR LE DéVELOPPEMENT HUMAIN 2013;p70-78.

البلدان وارتفاع معدلات البطالة ، رغم توسّع نطاق التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات الاخيرة بشكل سريع بالمقارنة مع باقي المناطق ماعدا منطقة شرق آسيا . [1]

المطلب الثاني: أثر البعد الأمني والسلم الاجتماعي : ترتبط التشاركية المدنية بثقافة السلام التي تنبذ الصراع والحرب والعنف وتشجع المشاركة الايجابية القائمة على الحوار والتفاهم وعدم التمييز[2] ، كما يؤكد على أهمية مجالات المساواة بين الجنسين والمشاركة الديمقراطية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لا كتساب مهارات التفاوض والحوار وبناء توافق الآراء والمشاركة الكاملة في عملية التنمية وزيادة الشفافية والمساءلة وتدفق المعلومات[3]، بالنظر لأهمية خلق البيئات السليمة والمنصفة التي تحترم القانون وتشجع مبدأ التكافؤ في توزيع الثروة في العالم والقضاء على الفقر [4]

خاصة وأن الآمن مكمل للانتخابات وموفر للثقة ومحقق للتمكين المواطني والتنافس غير العنيف ،كما أنه مساعد على اعادة بناء الديمقراطية والتوعية في المناطق غير الآمنة والتفاعل الجيد مع المواطنين بمافيها الفئات المستبعدة او المهمشة (غير المرئية) مثل: الرحل و اللاجئين والنازحين والمهجرين، المعاقين والناخبين لاول مرة، و الشباب، والنساء ...وغيرها. [5]

وعلى مستوى المنطقة العربية،يلاحظ أنه على الرغم من نسبة التقدم التي سجلتها بعض الدول العربية في مجال تنفيذ المشروعات وعدد المنظمات وأنشطة حقوق الإنسان ذات العلاقة بالحوارات والتسامح والإصلاح وتمكين النساء والمساواة بين الجنسين[6]،يلاحظ أن التشاركية المدنية في المنطقة لا تزال تتأثر بعوامل التعليم والمناهج التربوية

([1]) Voir: Djavad Salehi-Isfahani,((Human Development in the Middle East and North Africa)), United Nations Development, Programme Human Development Reports Research Paper , October 2010 , ,p4-7.

([2]) انظر / قرار الجمعية العامة، ثقافة السلام، 52/13 في :https://www.un.org/ar/ga/52/res/res52013.htm

([3]) انظر / الجمعية العامة، قراران اتخذتهما الجمعية العامة، إعلان و برنامج عمل من أجل ثقافة السلام (53/243) A/ ،10/6/ 1999 في:_ https://undocs.org/ar/A/RES/53/243

([4]) انظر / الفرع المعنون: (صون السلم والأمن الدوليين): تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2016 عن أعمال المنظمة ،A 1/71، ، الجمعية العامة ، الدورة 72، نيويورك 2016 . في:

https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/72/1&referer=/english/&Lang=A

([5]) انظر: شبكة المعارف الانتخابية 'إيس' (ACE) في:https://aceproject.org/ace-ar/focus/elections-and-security

([6]) انظر / إسماعيل سراج الدين ،تقرير عن ثقافة السلام قي العالم ، تقرير المجتمع ألمدني في منتصف عقد ثقافة السلام، .مؤسسة ثقافة السلام بناء على الدعوة الواردة في الفقرة العاملة العاشرة من قرار الجمعية العامة A59/143/، ترجمة وتحرير محسن يوسف منتدى الإصلاح العربي – مكتبة الإسكندرية، ديسمبر2006.

التي تثبط التفكير النقدي وتشجع على الطاعة والولاء رغم أن مجالات الإقصاء الاجتماعي قد تعزز ظاهرة اللامساواة وتؤدي الى الاضطرابات الاجتماعية المقوضة للسلم والاستقرار الاجتماعيين بسبب انسداد مسالك الانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة. [1]

فحسب الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع الاحتجاجات والحروب الأهلية والثورات الشعبية في العالم ، يلاحظ أنها عادة ما ترتبط بأسباب وجوانب عديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، كما هو الشأن بالنسبة للبلدان العربية التي تعتبر فيها الأزمة الاقتصادية والسياسية من أهم محركاتها الرئيسية، لاسيما بعد انخفاض أو ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، مما يخلق في كل مرة البيئة المؤاتية لظهور الاحتجاجات والصراعات والثورات الشعبية، التي تكون عادة نتيجة لمشاكل اجتماعية معينة ،كارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانهيار القدر ة الشرائية وانخفاض معدلات النمو بالاضافة الى انعدام العدالة الاجتماعية وغيرها من العوامل المؤثرة ليس فقط على الشرعية السياسية وانما على شرعية الانجاز كذلك. [2]

الأمر الذي أدى إلى بروز مظاهر جديدة على مستوى المشهد السياسي والاجتماعي العربي ، تبين بشكل واضح مدى تراجع مستويات الطاعة للسلطة في هذه الفترة في ظل بروز حركات احتجاجية شبابية كثيرة ومتنوعة تدعو الى التغيير الجذري والشامل بعد أن تطورت إلى انتفاضات شعبية ومسيرات سلمية ، كما حدث في بعض الدول العربية منذ أواخر سنة 2010 ، التي رفعت فيها مطالب اقتصادية وسياسية واجتماعية وتمكنت من إسقاط عدد من الحكام المستبذين بشكل متتالي في تونس ومصر وليبيا واليمن وامتدادها فيما بعد إلى دول أخرى كالجزائر والعراق والسودان ولبنان. [3]

([1]) انظر / انتوني غيدنز، علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص230.

([2]) انظر مثلا أسباب الاحتجاجات الشعبية في اليمن في: تقرير، سليم حداد وجوشوا روجزر ، الاحتجاجات الشعبية ورؤى التغيير اليمن: رؤى الناس لصنع السلام، **SAFERWORLD**، تشرين الثاني 2011،ص3 ومابعدها. في:
file:///C:/Users/Afak/Downloads/SW%2038%20025%20Yemen_ARA_web.pdf

وللمزيد راجع كذلك: Georges Corm, Confluences « Première approche d'une contextualisation des révoltes populaires arabes », Méditerranée, **2011/4** (**N° 79**),p93 àsuiv.

([3]) لقد ادت ثورات الربيع العربي الى اسقاط حسني مبارك في مصر ومعمر القدافي في ليبيا وزين العابدين في تونس وعبد الله صالح في اليمن ثم بعد ذلك عمر البشير في السودان وعبد العزيز بوتفليقة في الجزائر. للمزيد حول بعض الثورات راجع : David Goeury , **Printemps arabes, divergence des destinées nationales, CHAPITRE : 2 ,Extrait de l'ouvrage Andrieu J. (dir.), 2017, L'Afrique : du Sahel et du Sahara à la Méditerranée, Paris : Ellipses.**

فعلى الرغم من الاختلاف بين النماذج المشار اليها في هذا الاطار من حيث الاسباب والتداعيات ، الا انه يمكن القول على العموم انه توجد قواسم مشتركة بينها ، مما جعل البعض يشكك حتى في حدوث مايعرف بالربيع العربي لكونه يمثل حسبهم مجرد صناعة غربية خارجية [1] وقد تكون من اسبابه طبيعة الواقع العربي الذي يتسم بثقافة الاكراه ونظرية المؤامرة التي تعوق كما يقول البعض ((التقدم في البلاد العربية وتعطل الحلول الواجبة الملحة في العديد من المسائل العالقة... فالاكراه الفكري "ثقافة" متاصلة لدينا ، والمخالف هو اما "كافر" او "عميل" او"مستغرب"))[2] ،أو قد تعود الى مشكلة إخفاق الأنظمة العربية على المستوى الداخلي في تجسيد شعاراتها المرتبطة بالتقدم والحرية والعدالة الاجتماعية وتحويلها الجمهوريات الى ملكيات والجيوش الى مليشيات...[3]

وفي المقابل، اذا كان ارتفاع حجم المشاركة المدنية في المنطقة العربية في هذه المرحلة قد أتاح الفرصة لانخراط الكثير من الفئات الاجتماعية في العمل المدني لرفع مختلف المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما فيها مشاركة المرأة، فان الحروب الأهلية المنتشرة على سبيل المثال في بعض الدول العربية والإفريقية كإثيوبيا والسودان والصومال وأوغندا قد أدت من جهتها إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بشكل واسع مما أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح البشرية ،كما أثرت الأسس الثقافية في الكثير من المجتمعات على أساليب حل النزاعات وإرساء الأمن والاستقرار نتيجة انتشار العنف على مستوى المجتمعات المحلية و المناطق الحدودية بالإضافة إلى انتشار ظواهر اللصوصية و تجارة السلاح كمصادر رزق بديلة ، مما يجعل الاهتمام منصبا حول قضايا بناء السلام المجتمعي وإدارة الصراعات في المجتمعات المختلفة لاسيما من خلال إدماج وإعادة تأهيل المناطق المتضررة بمشاريع وبرامج التنمية و الخدمات الاجتماعية.[4]

فالدولة في شمال أفريقيا ظلت أهميتها الإستراتيجية ترتبط بمصالح القوى الخارجية الحيوية بالنظر لمحوريتها الجغرافية في الشؤون العالمية واحتوائها على موارد الطاقة الرئيسية العالمية والإرهاب ،في ظل ماتتميز به أنظمتها من

September2017,in :https://www.researchgate.net/publication/321015708_Printemps_arabes_divergence_des_destinees_nationales_Algerie_Egypte_Libye_Maroc_Tunisie_de_2011_a_2017

[1]) انظر / ،نضال حمادة، الوجه الاخر للثورات العربية ، بيروت، دار الفارابي ،2013، ص41-40

[2]) انظر / محمد الرميحي، مرجع سابق ، ص50-51.

[3]) انظر / علي حرب ، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة الى الشبكة ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص26

(4)Voir: mwaura ciru, Kenya and uganda pastoral conflict case study)), Human Development Report Office OCCASIONAL PAPER ,,human development report 200,p4-9.

هشاشة بسبب عدم حسم الانقسامات الداخلية وضعف وتيرة التنمية الاقتصادية والسياسية والمشاركة السياسية ، مما يطرح تساؤلات حول استقرارها على المدى الطويل. فإذا كانت المؤسسات المغاربية قد اثبت بأنها متينة وقادرة على تحمل الصدمات والتحديات لعدم وجود علامات قوية تهدد انهيار الحكومات بشكل وشيك ، فإنها قد تمكنت من استمالة أو قمع قوى المعارضة الإسلامية على نحو فعال و استخدمت القوانين الانتخابية لتقسيمها والحد من نمو التمثيل الإسلامي في البرلمانات رغم ان زيادة التوترات الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة يظهر بأن الجماهير معادية للسلطة القائمة بشكل كبير. كما أن الإرهاب لازال يشكل تحديًا خطيرًا في المنطقة حتى وان لم يهدد لحد الأن استقراره أي نظام في شمال أفريقيا بل على العكس من ذلك أعطى التهديد الإرهابي شرعية قوية لدور الأجهزة الأمنية في الحياة العامة.كما أن الدين الإسلامي يعتبر عاملا مهما في تحقيق التعبئة وازدياد المخاوف والقلق بشأن مسائل حيوية كالتعليم والإسكان والفساد.

فحسب البعض ، تتميز منطقة المغرب العربي بإمكانات اقتصادية كبيرة غير مستغلة وسوق جذابة ولكن في تفس الوقت هي لا تزال تعاني من ارتفاع معدلات البطالة و تخلف أنظمة التعليم والشفافية وضعف القدرة على التنبؤ التنظيمي والهجرة غير الشرعية ، مما ظل يشكل بالنسبة اليها تحديا كبيرا في تحقيق التنمية على النمط الغربي رغم اهتمامها بتشجيع الاستثمار والتكامل ، خاصة في ظل المخاوف الأمنية من الهجرة غير الشرعية وتركيز البلدان الغربية على القضايا الامنية عكس السكان المحليين الذين يركزون فقط على القضايا الاجتماعية والاقتصادية كالتوظيف والتعليم والرعاية الصحية والسكن والفساد. [1]

وعموما ، تبقى انظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا عند البعض الأخر أحد الأسباب الرئيسية لتكريس هذا الواقع ، بسبب تدخل الجيوش في السياسة لاجل المحافظة على الاوضاع القائمة كما هي، من خلال قمع الاحتجاجات واستخدام القوة ضد المتظاهرين وتمكين أفراد الشرطة من الاعتداء عليهم. ، بالاضافة الى تميزها بضعف التطوير المؤسسي وانتشار الفساد في القطاعين العام والخاص والانتماءات القبلية ...وغيرها. [2]

---

(1) Voir : center for strategic and international studies , middle east program CONFERENCE REPORT CSIS Middle East Program Jon B. Alterman, Haim Malka, Greg Brosman, / Research Assistant Omar Boukili, Kathryn Hannah, and Daniel Hatch, « **Building Stability in North Africa**: **Prospects and Challenges** » January2008;p.2-1.in:https://csis-websiteprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/legacy_files/files/attachments/08_01_17_%20Maghreb_Conference_summary_0.pdf.

(2) voir : Zoltan Barany , " Comparing the Arab Revolts the role of the military ", journal of Democracy , Volume 22, Number 4 October 2011,p4-7.

المطلب الثالث : أثر البعد التكنولوجي على النشاط المدني :تبرزعلاقة العامل التكنولوجي بالتشاركية المدنية في جوانب سياسية واجتماعية كثيرة ، أهمها تزايد الاهتمام بربط العمليات الانتخابية بوسائل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بعد ارتفاع حدة القلق والاحتجاج على نتائج الانتخابات ومصدافية اجراءاتها الديمقراطية بسبب تدني مستويات الموثوقية السياسية وتنوع التحديات المؤثرة على عمليات النزاهة والشفافية واليات الحماية الرقابية محليا وشعبيا، وهذا تماشيا مع الاتجاهات العولمية التي تسعى الى جعل الانسان الرقمي والكتب الرقمية والشاشات الخارقة من اهم فواعل المشهد السياسي والاجتماعي الجديدة التي تصنع الثورات المدنية الناعمة وتجعل الفرد ناشطا وفاعلا ومشاركا بشكل دائم في بناء وطنه ومنخرطا في الدفاع عن القيم الانسانية العالمية مثل الحرية والعدالة والكرامة وحقوق الانسان.[1]

فاذا كان التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم في مجال وسائل الاتصال و المعلومات قد أسفر عن تداعيات سلبية وأخرى ايجابية بسبب تحديات حسن استغلالها وتوظيفها في خدمة التنمية والمشاركة الايجابية للانسان في المجتمع ، فان هذا لا يمكن انكار مدى اهميتها في تغيير طرق ووسائل الاتصال والنقاش بين الناس وتجاوز عقبات الزمان والمكان في مجالات التكوين و التوجيه المرتبطة بردود الافعال وموضوعات الراي العام والقيادة المجتمعية ونقل القيم وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب وتكوين ردود الافعال العامة. [2]

خاصة وان الأهمية التي تكتسيها الثورة المعلوماتية اليوم لم تعد تكتفي فقط بعامل التفاعل المباشر وانما ايضا الى الجانب العلائقي بين الدول ، نتيجة مساهمتها الفعالة في بروز فواعل جديدة على المسرح الدولي وزيادة حجم التواصل بين الافراد والجماعات، مما يجعل تأثير الاعلام الالكتروني يمتد لكل ماهو قراري وماهو حياتي في نفس الوقت وفي كل المجالات والأمكنة. وخاصة في ظل ابروز مفاهيم جديدة كالمواطنة الرقمية والهوية الرقمية [3]، حيث تتجلى تغييرات الثورة الرقمية في كل ماله علاقة ببيئة الأعمال وأساليب التنظيم وأنماط الانتقال الرقمية والافتراضية والشبكية...وغيرها.

---

[1]) انظر / علي حرب ،ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة الى الشبكة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2012، ص29-32

[2]) انظر / شعاع اليوسف ، التقنيات الحديثة فوائد واضرار دراسة للتاثيرات السلبية على صحة الفرد، كتاب الامة، عدد 112،السنة 26، قطر ، دار الكتب القطرية ،2006، ص55-58

[3]) انظر مثلا/ صلاح عثمان ،((المواطنة الرقمية وأزمة الهوية))، المركز العربي للبحوث والدراسات ، اغسطس 2020، في :http://www.acrseg.org/41703

ولكن في المقابل ، بالرغم من أهمية هذه الوسيلة مع تزايد انتشار الإنترنت والهواتف المحمولة بشكل واسع لا سماع أصوات الفئات الضعيفة وادماجهم في المجتمع ، تبقى المشكلة في البلاد العربية تتمثل في انعدام المساواة في معدلات الاستفاذة من هذه الوسائل بين مختلف الفئات الاجتماعية، حيث تشير بيانات استطلاع البارومتر العربي فيما يخص استخدام الانترنت على سبيل المثال الى مشكلة التفاوت على اساس الجنس (الرجال اكبر من النساء) والعمر (الشباب أفضل من كبار السن) والتعليم (المتعلمون أفضل من الاقل تعليما) و الدخل (حسب مستوى الدخل)، بل وهناك تفاوت أيضا في معدلات استخدام الانترنت بين الدول ذاتها ، حيث هناك الافضل استخداما كالكويت(97%) ولبنان (88%) والاردن(84%) وفلسطين(83%) والاضعف استخداما كتونس (59%) مصر(58%) واليمن (53%)، بالمقارنة مع باقي الدول الاخرى التي شملها الاستطلاع والتي تتراوح نسب استخدامها بين 76% و59%، كما يبين الشكل التالي :

الشكل رقم(16) : المعدلات العامة لاستخدام الإنترنت

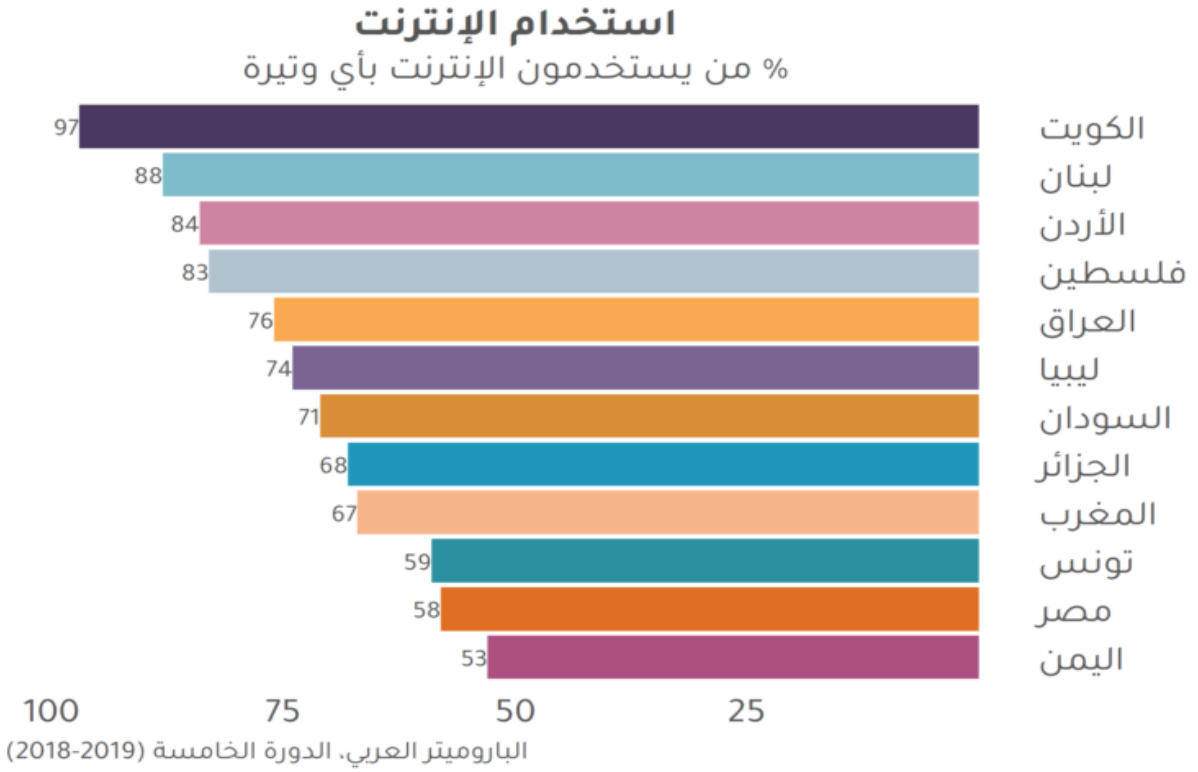

Source:https://www.arabbarometer.org/ar/2020/09/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86

وعموما، أهمية البعد التكنولوجي في دعم وتعزيز التشاركية المدنية لم تمنع من بروز بعض التحديات والمشاكل التي تعوق العمل المواطني والمجتمع المدني الخاصة بضعف البيئة التمكينية والمشاركة المواطنية ، رغم التغيرات الجديدة التي عرفتها بعض دول المنطقة في ظل ما يعرف بثورات الربيع العربي، حيث يشير التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (Civicus) على سبيل المثال في تقريره الذي يغطي الفترة 2013-2016 ، بأن تمتع العمل المدني في تونس والاردن ولبنان ببعض مساحات التعبير والمشاركة الممنوحة في مجال صياغة مشاريع القوانين وحصول بعض الناشطين المدنيين على مناصب سياسية، لم يمنع من بروز بعض الانتقاذات في جوانب مختلفة ، كالحياد السياسي وفصل دور المجتمع المدني عن دور الاحزاب وغياب التعاون و المعلومات والشفافية وسوء العلاقة مع الحكومة(الاستقلالية، تناقض بين الخطاب والممارسة، خدمة المصالح الشخصية..)...وغيرها. [1]

(1) انظر / اندرو فيرمين، متنازع بشأنها وعرضة للضغوط : لمحة عن البيئة الممكنة للمجتمع المدني في اثنين وعشرين بلدا ، التقييمات الوطنية للبيئة الممكنة لمنظمات المجتمع المدني ، تقرير تاليفي شهر فبراير 2017، civicus، ص4 وما بعدها.

الأمر الذي يعني أن الدور التكنولوجي في تفعيل العمل المدني العربي لا يزال محدودا رغم أهمية الدور الذي لعبته هذه الوسائل التكنولوجية (الانترنت . الفايسبوك ، التويتر....) في تعبئة الجماهير العربية وتنظيم التجمعات المدنية السلمية أثناء الثورات السلمية التي عرفتها بعض دول المنطقة مؤخرا ، بغرض اسقاط انظمة الحكم ورفع مطالب التغيير السياسي والاجتماعي ومكافحة الفساد.

والدليل على ذلك الترتيب الضعيف الذي لا تزال تمثله دول المنطقة في مؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد لعام 2019 ، حيث تشير بيانات منظمة الشفافية الدولية الى تراجع مكافحة الفساد الاداري والسياسي والاقتصادي في بعض دول المنطقة لاسباب مختلفة (اقتصادية ، امنية ، سياسية ..) مما أدى الى تباين كبير في ترتيبها بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول شمال افريقيا وبين دول انظمة الحكم الملكي و انظمة الحكم الجمهوري وبين الدول المستقرة وغير المستقرة، رغم حملات مكافحة الفساد التي تقوم بها مثلا السعودية ضد الامراء ورجال الاعمال والثورات السلمية التي ظهرت في بعض الدول كما رأينا، وبقاء الفجوة بين دولة الامارات المتصدرة (21) ودول لبنان(137) والعراق(162) وسوريا(178) واليمن(177) وجنوب السودان (179) والصومال (180) المتذيلة، وبين دول ومماليك التعاون الخليجي كالاردن (60) وقطر(62) والبحرين (77) والكويت (85) وسلطنة عمان(56) ودول شما افريقيا كتونس (74) و المملكة المغريبية ا(80) مصر والجزائر وليبيا (168). [1]

ان سعي وكالات التنمية الى دعم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم عبر تعزيز المؤسسات الوطنية مثل البرلمان واللجان الانتخابية والنظم القانونية التي تعزز الممارسة الديمقراطية ومبادرات حقوق الإنسان وحرية التعبير والمشاركة وسيادة القانون[2.] ، وارتباط استقرار النظم السياسية حسب هنتنغتون بطبيعة العلاقة القائمة بين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية التي تؤكد على ضرورة رفع القدرة المؤسسية لزيادة درجة الفرص والتوقعات، يجعل النمط التنموي مقرون بشكل أساسي بمستوى الاداء وليس بنزعة الاذعان المواطني وضرورات قبوله لامتيازات المسؤولين التنموية ، كما هو الشان بالنسبة لنموذج التنمية في البلدان العربية الذي لا يمثل سوى انعكاس لطبيعة الاساس الاجتماعي للسلطة القائمة وقواها المسيطرة على مختلف الاجهزة الحكومية .[3]

([1]) انظر / مؤشر مدركات االفساد 2018،منظمة الشفافية الدولية، في:
https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf

([2])Voir : LA DEMOCRATIE ET LES NATIONS UNIES , in: www.un.org/fr/events/democracyday/pdf/democracy.pd

([3]) انظر / ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص213-214.

الأمر الذي يجعل الديمقراطية في الوطن العربي في حاجة ماسة الى بناء الدولة و تعزيز اجهزتها المؤسسية لتحسين الأوضاع السائدة وتحقيق الكرامة الفردية بعيدا عن الفكر العصبوي ، مادام أن إشكالية الممارسة الديمقراطية العربية حسب محمد عابد الجابري تكمن في مظاهرها الشكلية التي تخفي وتزيف جوهرها اللاديمقراطي واستمرارية النمط السلطوي التقليدي الذي يتميز بقدرته على احتواء المجتمع والهيمنة عليه لعدم حسم مسألة الصراع وتوزعها بين مكونات عديدة داخلية وخارجية[1] .رغم اهمية الحريات العامة التي تكفلها المشاركة السياسية التعددية ، بالنظر للفوائد القيمية والانتمائية والتكوينية التي تتيحها عملية المشاركة السياسية في المجتمع لاسيما من حيث ادوارها الاجتماعية المرتبطة بعناصر : [2]

-تحمل المسؤولية المجتمعية .

-سد منافذ الفجوة بين الحاكم والمحكوم.

- زيادة الاحساس بالمواطنة .

-منع العزلة الاجتماعية وتشجيع عمليات الادماج لمختلف الفئات والشرائح .

- ضمان استمرارية المشاركة المؤسسية .

- الاستقرار ومنع المجتمع من الانفجارات المفاجئة .

ففي ظل قيود المشاركة السياسية العديدة ، ظهر الشارع حسب البعض كوسيلة من وسائل التعبير الأساسية للحركات الاجتماعية لرفع المطالب والدفاع عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة ، أمام استمرارية المأزق التنموي وفشل نموذج الدولة الوطنية على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية المؤسسية والخطابية والنخب الحاكمة.[3]

---

[1]) محمد عابد الجابري ، ((اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي)) ، في : علي خليفة الكواري و(اخرون) ،المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،2000 ، ص 184-186

[2]) انظر مثلا/ ((مفاهيم المشاركة السياسية))، في :

https://www.rdflwomen.org/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A

[3]) انظر مثلا / عزمي بشارة (وأخرون)، ((الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية)) ،سلسلة (ملفات) ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ماي 2011. ، في:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_976FAEDE.pdf

كما أن العلاقة بين السلطة والمجتمع بقيت تشكل في مجملها مزيجا من الإقطاعية والأبوية ونظام الأتباع المستند إلى التضامن العائلي ، نظرا لارتباط استمرارها بضرورات السيطرة و الإشراف المركزي والقمع مع التمسك في نفس الوقت بورقة الإصلاحات المحدودة لمحاولة كسب التأييد وتوسيع المجال الديمقراطي وضمان المرونة والتكيف مع الأحداث الجارية من خلال الأخذ ببعض مظاهر الليبرلية السياسية الشكلية كالتعددية السياسية والانتخابات الدورية... وغيرها. [1]

رغم أن شروط التطور التنموي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحتاج إلى ضرورة مواجهة التحديات الديمقراطية المختلفة ، كمشكلة السلم والأمن ودورها في معالجة التنافضات المجتمعية حسب المنتدى العربي للتنمية المستدامة [2] ، بالاضافة الى مشكلة التمكين المعرفي التي تنتج بسبب نقص المعرفة وعدم قدرة الناس على تطبيقها والتكيف معها ومشكلة الممارسة الديمقراطية والثقافة الديمقراطية لأنها لا تتحقق دون مواطنين وعمل ميداني واقعي يعبر عن مختلف الآراء والتوجهات.[3]

وهو ما يختلف مع الواقع العربي الذي لاتزال الثقافة الضريبية فيه تؤخذ على سبيل المثال بالقوة لأنها تقدر بما يحتاجه الأمير وليس بما تستطيع تحمله الرعية [4] ، لاسيما في ظل تبني الخطاب الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز الأجهزة الأمنية الداخلية و تعطيل نشاطات المنظمات غير الحكومية بما فيها منظمات حقوق الإنسان بحجة انخراطها في نشاطات سياسية داعمة للإرهاب ، على حساب حق المواطنين في الأمن

---

[1]) انظر / خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، (سلسلة أطروحات الدكتوراه) ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، نوفمبر 2008، ص252-253.

[2]) ا انظر مثلا / ((السلام والاستقرار أساس للتنمية المستدامة في المنطقة))، الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، ماي 2017 ، فـــــــــــي: https://www.unescwa.org/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9

[3]) انظر مثلا / برهان الدين غليون ، ((معوقات الديمقراطية في الوطن العربي))، في:

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

[4]) **انظر** / فراس جابر ، اياد الرياحي (اعداد) ، دراسة مقارنة : الانظمة الضريبية في ست دول عربية ، مرصد ، سلسلة اوراق بحثية ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، بيروت ، 2014، ص13 ومابعدها . في :**https://www.annd.org/data/item/pdf/210.pdf**

الإنساني و خاصة ما يتعلق بتلبية حاجيات السكان الأساسية في ظل معاناة ثلثي سكان المنطقة من أفة الفقر المدقع (أقل من دولارين في اليوم) وثلث أخر من الأمية . [1]

فإذا كانت ظاهرة التحفظ على الديمقراطية من قبل القوى السياسية العربية قديمة وتعود حسب خليفة الكواري إلى فترة الخمسينيات من القرن الماضي لأسباب داخلية وخارجية ظرفية وخصوصية كالهيمنة الاستعمارية و الهوية والتنشئة والتربية السياسية للنخب، فان المشكلة الأساسية في رفضها في هذه المرحلة لا يمكن ربطها بالأنظمة السياسية وحدها بل بقوى المعارضة أيضا لأنهما يمثلان وجهان لعملة واحدة في رفضها وتأجيل مشروعها ، رغم أهميه الإصلاحات الديمقراطية التي ظهرت في خضم التغيرات التي عرفها العالم عقب انتهاء الحرب الباردة لمحاولة التأقلم مع الواقع الجديد من خلال بعض الاصلاحات الاقتصادية والسياسية لامتصاص الضغط الشعبي وضغط المؤسسات الدولية المالية والعمل على تأجيلها خوفا من تداعيات تطبيقها على الأمن القومي كالمؤامرات والتهديدات الخارجية وضعف درجة الاستعداد...وغيرها . [2]

كما أن العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة والنهج التشاركي يمكن تحديدها من جوانب مختلفة في المقايضات الإجرائية التي تتم بين الحكومات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والايكولوجي والسياسي، رغم أن النهج التشاركي يقتضي التواصل الفعال مع الجمهور وان تكون درجة مشاركة الأطراف المهتمة في عمليات السياسة مبنية على وظيفة الأفضليات والهياكل المؤسسية الوطنية[3]. كما أن مشاركة المواطنين في القرار العام تصلح للجميع ولاتتم بنفس الطريقة في المثل العليا للديمقراطية التشاركية، حيث تعتبر مشاركة المواطنين في وضع السياسات العامة شرطا وظيفيا وليس ضرورة ديمقراطية رغم أهمية بعض الدلائل التشاركية كالتفاوض و التشاور ومؤتمرات المواطنين ... وغيرها.[4]

---

[1] **انظر** / كاستوري سين بالاشتراك مع تيم موريس، مرجع سابق ، ص163-164

[2] **انظر** / فواز جرجس، ((تحفظات عربية على الديمقراطية))، في: علي الكواري (تحرير)، أزمة الديموقراطية في البلدان العربية ..عتراضات وتحفظات على الديموقراطية في العالم العربي، بيروت ، دار الساقي ،2004 ص22-25.

([3]) Voir: Strarégies nationales de développement durable bonnes pratiques dans les pays de l'ocde, ORG, op cit , p25 .

([4]) Voir : Loïc Blondiaux , ((LA Démocratie par le bas Prise de parole et délibération dans les conseils de quartier du vingtième arrondissement de Paris)), hermes , la revue,N26-27,2000/1-2, .p326 àsuiv.

الفصل الرابع

التشاركية المدنية وسلم التنمية في منطقتي أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا

أهمية السمات المشتركة التي تتميز بها كل من التشاركية المدنية وسلم التنمية بمختلف دول منطقتي امريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا، قد دفعت الى التركيز في هذا الفصل على دراسة مختلف الأبعاد الذاتية والموضوعية للعمل المدني التشاركي من خلال التركيز على الأبعاد السياسية والثقافية للعمل المدني بالاضافة الى الأبعاد الهيكلية التمكينية للعمل المدني ذات العلاقة بخصائص المجتمعات الاسيوية واللاتينية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والامنية .

فضلا عن التركيز على بعض الجهود التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في هاتين المنطقتين في مجال التعبئة والتغيير ، وذلك من خلال التركيز على بعض السمات والخصائص التي تتميز بها البيئة النضالية للمجتمع المدني وطبيعة القدرات المؤسسية والكفاءة التنظيمية والرقابية التي تتمتع بها الحركات المدنية ، الى جانب التركيز على طبيعة المنظور الجنساني للسلام والتنمية، لاسيما فيمايتعلق بدوره في تحقيق الادماج الاجتماعي والمساواة والتكافؤ وعدم التمييز بين الجنسين.

بالاضافة الى التركيز على أثر التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار، بالنظر لأهمية تحليلها من جوانب أساسية كالتوازن التنموي و الاحتجاجات وجودة التنمية الديمقراطية وفرص والتنمية وأثر البعد الامني والتكنولوجي . وذلك وفقا للمباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول الأبعاد الذاتية والموضوعية للعمل المدني التشاركي .

المبحث الثاني : جهود منظمات المجتمع المدني في مجال التعبئة والتغيير.

المبحث الثالث: أثر التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار.

المبحث الأول : الأبعاد الذاتية والموضوعية للعمل المدني التشاركي .

تأثر الأنشطة المدنية والشعبية في منطقتي أمريكا اللاتينية بجوانب ذاتية وموضوعية داخلية وخارجية ، جعل التركيز في هذا المبحث ينصب على دراسة مدى تأثير الأبعاد السياسية والثقافية للعمل المدني ،بالنظر لاهمية التراث المشاركاتي المشترك وارتباطه بعوامل ثقافية ودينية وتاريخية و عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة .

رغم وجود بعض الاختلاف والتباين بين بعض دولها في مؤشرات الحوكمة وابداء الرأي والفعالية البروقراطية والمساءلة والنمو الاقتصادي ودورها في تعزيز المشاركة المواطنية ودعم الاصوات الشعيفة والمهمشة ، الى جانب التركيز على الأبعاد الهيكلية التمكينية للمشاركة المدنية بسبب تعدد المشاكل والتحديات التي تتميز بها المنطقتين ، لا سيما فيما يخص عناصر الانسجام والتفاعل الاجتماعي والمشاكل والازمات الاقتصادية والفقر واتساع حجم النشاطات المدنية و المطالب الاجتماعية واتساع حجم الطبقة الوسطة الاحتجاجات والفساد .

وذلك ، بالرغم من الدور الذي لعبته في مجالات أخرى كالتعليم والادماج الاجتماعي والسياسي للمراة ومواجهة الاستبداد والحكومات العسكرية القمعية و العنف والجريمة و دعم الحركات المدنية وتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والاجتماعي ...وغيرها، كما سوف نوضحه من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول: الأبعاد السياسية والثقافية للعمل المدني.

المطلب الثاني: الأبعاد الهيكلية للعمل المدني.

المطلب الثالث: الأبعاد التمكينية للعمل المدني.

المطلب الأول: الأبعاد السياسية والثقافية للعمل المدني: إن التطرق الى واقع التشاركية المدنية، يستوجب بالضرورة الحديث عن بعض الخصوصيات الثقافية التي تمثل التراث الثقافي المشاركاتي المشترك وترتبط بعوامل متنوعة كالدين والتاريخ والرغبة في التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، على اعتبار أن دور العمل المدني في توفير البيئة التمكينية المناسبة لتعزيز المشاركة المواطنية ودعم الأصوات المهمشة ، قد تجلى في منطقة أمريكا اللاتينية في عامل التأثير العلائقي القائم بين الكنيسة والمجتمع المدني ودوره في تأكيد عملية انفصال الكنيسة عن الدولة كشرط أساسي في تحديد عناصر الانسجام والتفاعل الاجتماعي بين ماهو هوياتي –كاثوليكي وماهو حقوقي –مدني.[1]

وذلك ، بغية مد جسور التعاون والتكامل مع الجماهير الفقيرة وضمان رعايتها اجتماعيا واقتصاديا من خلا ل عنصري المساعدة والخدمة العامة ، و من ثم استغلال طاقات المجتمع ومختلف تحديات الإقصاء والضعف المطروحة على مستوى الموارد و حريات التعبير والتجمع السلمي وإنشاء منظمات المجتمع المدني ...وغيرها.

كون حجم التقاطع بين أهداف الكنيسة الدينية وأهداف الجماهير الشعبية المدنية والاجتماعية ، قد توسع في مرحلة الدكتاتورية ،خاصة عندما استوجب التحالف من أجل مواجهة خطر الأنظمة التسلطية وممارساتها القمعية و الاقصائية ،وبروز منظمات مدنية متعددة تعبر عن اهتمامات ومواقف شرائح واسعة من جماهير الطبقة المتوسطة المتحالفة مع المناضلين من أجل حقوق الإنسان ، كالاكاديميين والجماعات الماركسية والأحزاب الممنوعة بالإضافة الى المسيحين الراديكاليين والأجيال الجديدة من الكاثوليك .[2]

فإذا كان عامل تزايد المشاكل الاقتصادية في منطقة جنوب شرق أسيا بسبب انتشار المجاعات والجفاف قد أدى إلى إنشاء منظمات اهلية تحاول التخفيف من وطأة الفقر والحرمان على الأفراد، من خلال توسيع دور العمل الأهلي وفرض سياسات التكييف الهيكلي التي تدعو الى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية و تلبية احتياجات الأفراد الخدماتية والاجتماعية واتساع مجال وحجم المنظمات المدنية خاصة المتعلقة بالأنشطة التنموية الهادفة إلى توليد الدخل والاعتماد على الذات من أجل التخفيف من حدة الفقر وتقليص حجم الفئات المعوزة داخل المجتمع ، فان تجارب دول عديدة كسريلانكا والصين وكوستاريكا وجاميكا وغيرها قد انبثت أن الفقر لا

([1]) شهيدة الباز ، مرجع سابق ، ص25.

([2]) نفس المرجع ، ص25.

يعزى دائما إلى انخفاض الدخل وإنما إلى متغيرات مجتمعية أخرى كمستوى التعليم وسوء التوزيع ووضع المرأة والبيئة والصحة.... وغيرها. [1]

الأمر الذي جعل دول جنوب شرق أسيا تركز على التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو منذ البداية [2]. بعد أن تم حصر الفقر في انخفاض مستوى الدخل و أن مساعدة الفقراء من شأنه التأثير على تقليص دائرة الفقر في المجتمع، مادام أن الفئات الفقيرة أصبحت تعتمد على الوسائط المدنية بشكل كبير بدلا من المشاركة كفاعل ايجابي في تحقيق التنمية، مما يجعل تقوية المشاركة المدنية بالنسبة للفئات الهشة يكمن في القدرة غلى توعيتهم وتعظيم قدراتهم البشرية وبعث مستوى الدافعية لديهم، وذلك عبر رؤى تنموية وسياسية مختلفة تهدف إلى تحقيق التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن الاستقرار والسلم. [3]

و ذلك ، عكس دول أمريكا اللاتينية التي تتميز بخصوصية تاريخية اتسمت منذ العام 1990 بالعمل على التغيير الجذري ضد الحكومات العسكرية، خصوصا بعد تردي الوضع المعيشي، حيث انتقل على سبيل المثال عدد الذين يعيشون فقرا مدقعا بها من 112 مليون شخص عام 1980 إلى 184 مليون شخص عام 1990، ما افرز تحفيزا كبيرا لنمو الحركات المدنية والأحزاب الداعية إلى التغيير وتجميع القوى ووضع برامج عمل، توجت بعقد مؤتمر في ساوباولو في البرازيل عام 1990 يؤكد على أهمية التلازم بين الديمقراطية والتغيير الجذري بعيدا عن العنف ويضمن الاشتراك الحقيقي والفعلي للمجتمع المدني في الحياة العامة [4]، على اعتبار أن التغيير الجذري في المجتمع لا يقتصر على عمل طبقة أو حركة أو فئة واحدة بل على تضافر عام لمختلف الجهود والحركات المدنية المطلوبة لبلوغ مسعى التغيير.

([1]) خوسيه أن أو كامبو . ((اوقات عدم اليقين))، التمويل والتنمية ، عدد52، رقم 3، سبتمبر 2015، ص7.

([2]) Voir : The east Asian Miracle Economic Growth and Public Policy ; A world bank policy research report , oxford university press,1993 ; p8 à suiv.

[3]) تحارب مكافحة الفقر في أسيا (او شروط تحفيز التنمية في اسيا) انظر:https://www.worldbank.org/en/topic/poverty

[4]) حورج حقمان ، ((الديمقراطية في نهاية القرن العشرين: نحو خارطة فكرية)) ، في: يرهان غليون و(أخرون) ، حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، ط2، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص47.

فكما لم يركز نضال الحركات المدنية لدول أمريكا اللاتينية في البداية على التنمية الاقتصادية لم يؤد مطلب التغيير الجدري والهيكلي والراديكالي بها إلى انتاج الفرد القادر فقط على خلق واقعه وفرض منطقه، وانما ايضا الى ضمان المشاركة العامة في صنع السياسات وتقييمها وتقويمها ، مادام أن عملية الدمقرطة في امريكا اللاتينية لم يصاحبها في البداية أي تحديث أو تنمية او رفاهية للشعوب بل على العكس من ذلك فقد اقترنت في البداية بنمو واسع في معدلات الفقر . [1]

واذا كانت الممارسة السياسية على المستوى العملي قد مكنت العديد من دول أمريكا اللاتينية من ممارسة الحق الانتخابي في اختيار من يتولى السلطة بعيدا عن ممارسات الحقبة الدكتاتورية السابقة بعد نجاحها في الالتحاق بمايسمى بقاطرة دول النهج الديمقراطي في ظل الموجة الثالثة ،فان استمرارية التمسك بالعملية الانتخابية في المنطقة الجغرافية المعروفة باسمPierra de fuego و الممتدة من شمال المكسيك الى جنوب القارة، قد رفع نسبة مشاركة المواطنين الذين يحق لهم التصويت لاختيار ممثلي السلطتين التنفيذية والتشريعية الى اكثر من92 % . [2]

رغم بعض الانتكاسات التي عرفتها المنطقة في عام 1992 بسبب محاولات الانقلاب الفاشلة في الأرجنتين وفنزويلا ، حيث نجحت الضغوط الداخلية والخارجية من فرض عمليات استكمال المسار الانتخابي واحترام الممارسة الديمقراطية في تولية السلطة السياسية وبناء مؤسسات الحكم بهذه المنطقة، بعد تمكن العديد من الدول كالمكسيك والبرازيل و الارجنتين وغواتيمال والبيرو هايتي.. من اجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كبديل جديد عن ممارسات الاستبداد والانقلابات السابقة. [3]

كما أن تأثر المناخ المدني السائد في غالبية دول المنطقة بمجموعة من العوامل السلبية ، قد سمح من جهة أخرى بتقليص هامش حرية المعارضة نتيجة ارتفاع حجم "ثقافة الكراهية" و تجريم أعمال العصيان المدني ، بالاضافة الى انتشار أعمال القمع والصراعات الاجتماعية المرتبطة بظواهر الاحتجاجات السلمية والدفاع عن بعض القضايا العامة كحق التعليم وزيادة المساعدات المالية وحق المشاركة في صنع السياسات... وغيرها، كما

([1]) محمود مرتضى ، مرجع سابق ،ص54.

2) جول التجارب الانتخابية في أمريكا اللاتينية انظر: الشبكة المعرفية للانتخابات ، في: https://aceproject.org/index-ar?set_language=ar

(3) حول الانتخابات في أمريكا اللاتينية انظر: https://aceproject.org/index-ar?set_language=ar

حدث في بعض الدول كالمكسيك وتشيلي وكولومبيا والبارغواي وهندوراس،، حيث لا تزال التنظيمات المدنية والحقوقية تعاني حسب تقرير سيفيكوسCivicus لعام 2016، من بعض الممارسات القمعية والاقصائية رغم اعتراف القوانين الدولية والإقليمية والوطنية بالحقوق الأساسية لحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير، بسبب بعض العوائق القانونية والإدارية التي تقيد حرية تكوين الجمعيات ، و تعرض الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان لمختلف اساليب التخويف والاغتيال بالاضافة الى تأثر الفضاء المدني في هذه المنطقة بظاهرتين أساسيتين هما: الفساد الحكومي والمصالح التجارية. [1]

وفي المقابل لم تعرف الديمقراطيات الآسيوية الممارسة الديمقراطية الا مؤخرا ،بسبب الاختلافات الجغرافية والثقافية و الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي عرفتها منذ بداية التسعينات من القرن الماضي. حيث تتاثر الديمقراطية الآسيوية ببعض السمات الاساسية كطبيعة الفروقات الموروثة و محاولات فرض نموذج عليها ومعارضتها من خلال تطوير "القيم الآسيوية المحلية، بالاضافة الى العوامل السياسية والاجتماعية المختلفة المرتبطة بحالة الطوارئ و تقييد حرية المواطنين ودعم الأنظمة غير الديمقراطية والهوية والصراعات وحرب العصابات والاستبداد في بعض دولها كاندونسيا والفلبين وماليزيا وكمبوديا. [2]

رغم حزمة الإصلاحات التي شهدتها المنطقة عقب الازمة المالية الاقليمية لعام 1997 في المجالين الاقتصادي و السياسي والمظاهرات المؤيدة *للإصلاح* والتعددية الحزبية في بعض الدول مثل اندونسيا و ماليزيا و كوريا الجنوبية في بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث يمكن تصنيف أزمات المنطقة الى أزمات التعددية السياسية وحرية التعبير بالاضافة الى النزاعات الانفصالية وعدم الرضا والعنف والشعبوية والحروب الأهلية و التمرد واعمال العصابات المنتشرة في بعض الدول كالفلبين و إندونيسيا و سريلا نكا وحركة نمور التاميلية ....رغم ماتتمتع به

(1) https://www.civicus.org/documents/reports-and-publications/SOCS/2016/summaries/State-of-Civil-Society-Report-2016_Exec-Summary.pdf

(2) حول اسباب الانتقال الديمقراطي في اسيا انظر: براهام ف. لوينثال سيرجيو بيطار شقرا، الفصل الحادي عشر : التحول من الحكم االاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي : الدروس المستقاة من القادة السياسيين لبناء المستقبل، ص621 ومالعدها في:https://www.idea.int/sites/default/files/democratic-transitions-AR-chapter-11_0.pd

الديمقراطيات الآسيوية من مميزات ايجابية كالمرونة والقدرة على مواجهة الصعوبات الاقتصادية والتكيف مع الازمات وتحقيق نوع من الاستقرار الذي قد يساعد على بناء مؤسسات ديمقراطية متينة في المستقبل .[1]

فماليزيا على سبيل المثال لا تزال تعتبر من أكثر الديمقراطيات الاسيوية استقرارًا في منطقة جنوب شرق آسيا بسبب ماتتميز به من تطور في المجال السياسي، رغم بعض الانتقاذات التي لا تزال توجه لها فيمايتعلق بالتضييق على دور وسائل الاعلام وارتباط اسسها الديمقراطية بالماضي الاستعماري الاستبدادي واعتقال المعارضين السياسيين وسيطر ة حزب التحالف على المجال السياسي لأكثر من 60 عامًا، كونها لا يزال ينظر لها بانها شرعية ومستقلة وليست قمعية تجري الانتخابات بشكل منتظم وتمكن المواطنون من مناقشة وانتقاد سياسة الحكومة والحفاظ على الحد الأدنى من النزاهة والعدالة وتشجيع الانتخابات .[2]

كما تبرز اعتماد مشاركة المواطنين في الصين، على استراتيجيات محلية ووطنية معينة ، تأخذ بعين الاعتبار مختلف الحقوق والحريات ، في ظل شروعها في تنفيذ سياسة اصلاحية من أجل تطوير الاقتصاد والمجتمع من خلال التركيز على مجموعة من الجوانب السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها: [3]

- رفع مستوى دخل المواطنين في مختلف المناطق الحضرية و الريفية من خلال رفع مستوى الدخل الفردي السنوي على الإنفاق .
- التقليص التدريجي لمعدلات الفقر مما أدى الى تخفيضها من 250 مليون عام 1978 إلى حوالي 14 مليون عام 2007 .
- ضمان حق العمال في العمل النقابي، مما ادى الى ارتفاع نسبة الانضمام اليها الى حوالي 94 في المائة، أي حوالي 212 مليون شخص .
- اعطاء الأولوية لتطوير التعليم من خلال استراتيجيات التعميم والالزام والقضاء على الأمية ، مما أدى الي تخفيض نسبة الأمية من حوالي 33 في المائة عام 1964 الى حوالي6 في المائة عام 2008 .

([1]) Nathalie Hoffmann, « LES démocraties asiatiques et leurs capacités de résistance aux crises », Revue internationale et stratégique , ,n° 44, 2001/4, p 69 à Suiv.

([2]) http://redtac.org/asiedusudest/2020/05/14/la-democratisation-de-la-malaisie/

([3]) **الامم المتحدة** ، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، **وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف الصين.وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .30 حزيران 2010، في:**

https://www2.ohchr.org › bodies › docs › coredocs

- الاهتمام بمتطلبات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية.
- الاعتماد على النظام الاشتراكي لتجسيد مايعرف ب" الدكتاتورية الديمقراطية للشعب" من خلال تعزيز التحالف بين العمال والفلاحين و مبدأ المركزية الديمقراطية.
- احترام الدستور لمبدأ المساواة بين المواطنين وضمان حقوقهم المدنية والسياسية كحق العمل و التصويت والترشح وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات وتنظيم المسيرات والمظاهرات وحرية المعتقد...وغيرها.
- دعم انشطة المجتمع المدني الحقوقية في ظل تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية بها منذ 1996 بحوالي 96 مرة ، وذلك بعد ارتفاع عددها في عام 2009 الى 431 ألف منظمة وارتباطها بمجالات كثيرة كالفقر والصحة والتعليم والبيئة وغيرها .
- حماية حقوق المراة ودعم مشاركتها الواسعة في الاقتصاد والتنمية الاجتماعية من خلال الدور الذي يلعبه الاتحاد النسائي لعموم الصين في دعم حقوق المراة في مجالات التعليم والقيادة والثقة بالنفس والاستقلالية الذاتية وتمثيل المراة وتعزيز المساواة بين الجنسين.
- حماية حقوق العمال وحشد مشاركتهم الجماعية من خلال اتحاد عموم الصين لنقابات العمال باعتبارها الهيئة القيادية التي تضم الاتحادات النقابية في جميع أنحاء الصين .
- تعزيز المساواة بين الجنسين بهدف تحقيق مجتمع اشتراكي وضمان تمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية .
- ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار وإدارة شؤون الدولة والمجتمع ، مما ادى الى ارتفاع نسبة النساء المرشحات لمجالس الشعب المحلية إلى 73.4 في المائة و اكثر من 20 بالمائة في المجلس الوطني لنواب الشعب وبلغت 17.7 في المائة في اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني، تقلد 8 نساء مناصب قيادية عليا عام 2008 وتولي 230 امرأة مناصب في وزارات الدولة ولجانها. اما عددها في قطاع الخدمة المدنية فقد تجاوز 40 في المائة على الصعيد الوطني كما شكلت النساء 48.2 في المائة في عضوية لجان الاحياء و21.7 في المائة في عضوية لجان القرى .
- رفع مستويات المعيشة وتقليص الفوارق بين المدن والمناطق الريفية .

ولأجل ضمان الاستجابة الكاملة لطلبات المواطنين التي ارتفعت مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط المؤسسات الحكومية مع بعضها البعض ، عمدت ماليزيا الى إطلاق بوابة الكترونية للمواطنين من اجل

تقديم أفكارهم والتصويت على المشاريع المتعلقة بالموازنة العامة ومناقشة المشاريع والأفكار في مجال الخدمات الحكومية، الصحة والتعليم وغيرها. [1]

كما لجأت كوريا الجنوبية إلى توفير خدمات حكومية الكترونية مخصصة (customized) لكل فرد من مواطنيها لتقديم الخدمة للمواطن وتوفير الخدمات العامة والمعلومات مباشرة لكل مواطن وفقاً للمعلومات المحفوظة عنه، بحسب الفئة التي ينتمي لها وكذلك المرحلة التي يمر بها في حياته (Life stage) ، وذلك من خلال تصنيف المواطنين إلى فئات مختلفة(حوامل، مسنين، طلاب، أمهات عاملات...) ، علما أن كوريا الجنوبية قد صُنفت كأفضل حكومة الكترونية في العالم وفقاً لتقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2014.[2]

وعلى مستوى العمل الميداني لقد تأثرت العديد من المجتمعات بمطالب العمل المدني وأنشطته المختلفة، عندما اجتمع على سبيل المثال في عام 2015 أكثر من 2200 منظمة تمثل عدد كبير من الشبكات والتحالفات في 157 دولة ، لأ جل المطالبة بمستقبل أفضل للناس والكوكب وإظهار مدى اتساع الدعم الشعبي وعمق التزاماته الحقيقية تجاه القضايا المصيرية ، من خلال الخروج إلى الشوارع والقيام بالتجمعات والمسيرات وإنشاء سلسلات بشرية يقودها مواطنين وفنانين للترحيب بالأهداف العالمية الجديدة والمطالبة باتخاذ المزيد من الإجراءات والالتزامات عبر الوصول إلى مليون شخص عبر الإنترنت وتأمين أكثر من 900 قطعة من الوسائط المطبوعة وغير المطبوعة في دول مختلفة كالسلفادور وكوستاريكا ولبنان والبرازيل وتشيلي.[3]

كما ارتبطت بتوجهات النداء العالمي لمكافحة الفقر وجهوده نحو توفير التضامن وممارسة الضغط العالمي واستخدام نفوذه للحصول على استجابات عالمية لحل الصراعات العنيفة في جميع أنحاء العالم في ظل تزايد عدد المشردين واللاجئين ، وضمان السيطرة على الإنفاق العسكري والفساد والعنف المنزلي والجريمة والاحتلال العسكري والإدماج الاجتماعي لمجتمعات الشعوب الأصلية ، لاسيما من أجل منع ظواهر كره الأجانب والتمييز العنصري والسيطرة والقمع السياسية وحماية حقوق الإنسان وتوسيع مساحة المجتمع المدني والحق في الحصول على

---

(1) انظر / ((ماليزيا تتبع أسلوب "حشد المصادر" وتشرك المواطنين في تصميم ميزانية 2015))، في:
https://01gov.com/%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%b2%d9%8a%d8%a7-%d8%aa%d8%aa%d8%a8%d8%b9-%d8%a3%d8%b3%d9%84%d9%88%d8%a8-%d8%ad%d8%b4%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1-%d9%88%d8%aa%d8%b4%d8%b1%d9%83/8,

(2) انظر / ((كوريا الجنوبية توفر لمواطنيها خدمات إلكترونية مخصصة – كل حسب طلبه)) ، 17 أغسطس, 2014، في:
https://01gov.com/%d9%83%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%86%d9%88%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d9%88%d9%81%d8%b1-%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b7%d9%86%d9%8a%d9%87%d8%a7

(3) Overview of Action/2015 Mobilisations, in : http://whiteband.org/sites/default/files/OverviewofMobilisations.pdf

المعلومات والمساءلة والمحاسبة البيئية للحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الثروة الوطنية والأمن الاجتماعي والاقتصادي كالحق في العمل اللائق والغذاء والصحة...وغيرها . [1]

كون الحكومات والمؤسسات ومجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص اليوم ملزمة جميعا بالوفاء بالتزاماتها ومسؤوليتها أمام شعوبها بشكل كامل من خلال الاستخدام الشفاف للموارد العامة وضمان مكافحة أسباب الفساد ، كما أن القانون الدولي كذلك يلزم الحكومات على إنفاذ حقوق الإنسان في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لاسيما من خلال الحرص على توفير اقتصاديات متكافئة تعمل لصالح الفقراء وتقدم الخدمات العامة الجيدة وتضمن العمل اللائق للجميع. [2]

فلقد أصبحت عمليات الإدماج والتكافؤ و المساواة وعدم التمييز والتمكين مناسبة سنوية عالمية يحتفل فيها بقيم ومعاني التسامح والاحترام المتبادل بين الأمم والحضارات وتتم من خلالها الدعوة إلى محاربة روح التعصب والانغلاق والكراهية ، تشجيعا للسلم الأهلي والعالمي والتراث الثقافي المشترك بين الثقافات،وعلى هذا الأساس تم الإعلان على سبيل المثال عن اليوم العالمي للتسامح عام1995 بناء على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومبادرة من المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو الدولية ، لإرساء قيمة التسامح بين جميع البشر على اختلاف أديانهم وثقافاتهم وعرقياتهم، وتحقيق حياة أفضل للإنسانية يسودها السلام الذي ترسخه معاني التسامح وقبول الآخر والاحترام المتبادل بين الأمم والشعوب . [3]

وذلك تماشيا مع اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لليوم الدولي للسلام في عام 1981 الذي يدعو الى "الاحتفال بمثل السلام وتعزيزها بين جميع الأمم والشعوب عن طريق التعليم وتوعية الجمهور والتعاون على النطاق العالمي لمنع الحروب ونشر السلم والرخاء. [4]

وعليه ، تبرز أهمية العمل المدني لضرورة معالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها الشعوب والمجتمعات بمافيها منطقتي أمريكا اللاتينية وجتوب شرق اسيا ، كما هو الشأن بالنسبة لمستوى الفجوة بين الجنسين التي تقدر نسبتها بحوالي ثلثي بلدان العالم ، حيث لا تزال المرأة تعاني مثلا من مشاكل مختلفة بالمقارنة مع الرجال كانعدام الأمن الغذائي والأمية و المشاركة السياسية والتمتع بفوائد الإنترنت والتكنولوجيا وامتلاك الهاتف المحمول بالاضافة

(1) Peace and Security, in: http://www.whiteband.org/issues/peace
(2) Public Accountability & Just Governance, in: http://www.whiteband.org/en/content/public-accountability

(4) voir: http://www.un.org/ar/events/peaceday/sgmessage.sht

الى مشكلات مشاركة المرأة في العمل ومشكلة تغير المناخ وتأثيرها الغير متناسب على النساء والأطفال خاصة وانهم الأكثر عرضة للوفاة بسبب الكوارث وجرائم القتل المتعمد .[1]

خصوصا بعد أن أصبحت شبكات الأمان غير الرسمية أكثر هشاشة من دي قبل، مما أثر على قدرات الأسر المادية ودورها في تقديم المساعدة للناس الآخرين لفترة طويلة ، لا سيما في ظل ضألة الدعم الاجتماعي و تعدد مخاطره، رغم أهمية التحويلات الاجتماعية العامة في الحد من المخاطر و التخفيف من أثار ظواهر الفقر وعدم المساواة ، حيث أدت على سبيل المثال التحويلات الاجتماعية الى تخفيض نسبة الذين يعيشون في اسر فقيرة الى 60 ٪ وانخفاض الفقر في أمريكا اللاتينية بنسبة 30٪ ، بينما أنخفض معدل الفقر في الصين بنسبة 18 % والهند ب 11 % وكوريا الجنوبية ب 32 % ، مما مكنها من المساهمة في الحد من تأثيرات التفاوت بين الجنسين في الفقر وتعزيز دخل النساء ، حيث بلغ على سبيل المثال معدل الفقر بالنسبة للنساء في غواتيمالا حوالي 4٪ فقط ، رغم أن هناك تفاوت في سوق العمل بين الجنسين ، بسبب ضعف دخل المرأة من الأنشطة المدفوعة بالمقارنة مع الرجال بنسبة 33 ٪ إلى 75 ٪ . [2]

رغم أهمية دور المرأة في مجال التشاركية المدنية الانمائية من جوانب مختلفة ، كما تسعى الى ذلك المجموعات الاستشارية للمجتمع المدني وشبكاته التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، من أجل تعزيز دور المرأة في قيادة الجماعات المحلية والريفية والمجتمعية ومنظمات الشعوب الأصلية والأكاديميين والناشطين لدراسة اولويات المساواة بين الجنسين و الدفاع عن حقوق المرأة على المستويات الوطنية والإقليمية بوسائل اتصال فعالة من خلال منصات الإنترنت وغيرها . [3]

كون الكثير من الانتقادات اليوم تؤكد على ضرورة الانتباه الى علاقة الكوارث مثل الجفاف والفيضانات والعواصف بأسباب وفيات النساء أكثر من الرجال ، نتيجة غياب او ضعف المساواة الهيكلية بين الجنسين وزيادة ممارسات التمييز ضد المرأة كالعناية بأفراد العائلة والعنف والقتل ، حيث تشير التقديرات مثلا الى أن أكثر من 70 % من الذين قتلوا في مقاطعة إندونيسيا بسبب كارثة تسونامي عام 2004 كانوا من النساء، وقد فقدت 100 % من النساء المتزوجات مصدر دخلهن الرئيسي عندما وقع إعصار نرجس على دلتا إيراوادي في ميانمار

---

(1)voir: Traduire les promesses en actions:l'égalité de sexes dans le programme de développement durable à l'horizon2030 ,p6 in:
http://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2018/sdg-report-fact-shee

(2)Blossom Milan, LE Progrés des femmes dans le monde 2015-2016 : Transformer les éconimies réaliser les droits, ,Traduction en français: Prime Production Ltd .Révisions en français: Nelly Jouan, Delphine Huddleston Impression: AGS Custom Graphics, an RR Donnelly Company,ONU Femmes,2015 ,p13 à suiv . in:
http://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2015/poww-2015-2016-f

(3) voir: http://www.unwomen.org/fr/partnerships/civil-society

عام 2008 ،اما في نيبال فقد تاثرت مليوني امرأة بالأزمة عقب زلزال 2015 بالنظر للدور الذي تلعبه المرأة في توفير الرعاية وقوة التضحيات التي تقدمها في أوقات الكوارث .[1]

ولهذا دعمت في عام 2016 هيئة الأمم المتحدة للمرأة 82 دولة لتعزيز أولويات المساواة بين الجنسين في خططها وميزانياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية والمحلية لاهمية أنظمة مراقبة ونشر مخصصات الموارد للمساواة بين الجنسين في تعزيز المساءلة ، حيث ارتفعت ميزانية الحكومة النيبالية التي تراعي الفروق بين الجنسين من 976 مليون دولار في 2013-2014 إلى 2.10 مليار دولار في 2016-2017 ، رغم ان الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين لا تزال منخفضة على المستوى الوطني ،حيث اظهرت دراسة حول النفقات في 35 بلداً في أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية والكاريبي أن المنح الخاصة بمكافحة العنف ضد المرأة تراوحت بين 0.1 إلى 1 بالمائة من الميزانية الوطنية فقط.[2]

المطلب الثاني: الأبعاد الهيكلية للعمل المدني: يلاحظ على صعيد التمكين الهيكلي ان الوسائط المدنية في هذه المنطقة قد لعبت دورا محوريا في عمليات التغيير الاجتماعي التي تتطلبها العملية الديمقراطية في منطقة امريكا اللاتينية، خاصة في مرحلة الحروب الاهلية والنزاعات الحدودية المزمنة بين دولها المختلفة كالبيرو والاكوادور وهندوراس والسلفادور ...وغيرها.

فحسب منظمة فريدوم هاوس توجد 40 دولة في منطقة اسيا والمحيط الهادي لا تحترم القيم الديمقراطية بالمنطقة في عام 2018 الا نظامين سياسيين هما استراليا ونيوزلندا ، بينما يقبع الباقي في خانة الديمقراطيات غير الكاملة ، اما الدول ذات الأنظمة الهجينة فهي نيبال وبنغلاديش وتايلاند في حين تمثل الاستبدادية كل من بورما والصين وفيتنام وكوريا الشمالية. [3]

رغم أن التظام الصيني على سبييل المثال قد نجح على سبيل المثال في مكافحة فيروس كورونا ، ليس لانه استبدادي وانما لأهمية الثقافة الاسيوية في احترام مصلحة المجتمع ووضعها فوق المصلحة الخاصة ، خاصة وأن هذه الازمة لم تكن دليلا على تفوق الانظمة الاستبدادية على الديمقراطية أوتفوق النموذج الاستبدادي الصيني عن

(1) http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/humanitarian-action/facts-and-figures
(2) http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/governance-and-national-planning/facts-and-figures
(3)Voir : Ollivier guillard, ((2018 en Asie : la démocratie à l'épreuve;)) , TRIBUNE , LE 05/02/2018; in: https://asialyst.com/fr/2018/02/05/2018-asie-democratie-epreuve/

غيره ، رغم أن هناك دروس يمكن تعلمها على المستوى الثقافي في هذا الإطار *لا سيما فيما يخص مسالة الاهتمام بالمجموعة وليس الفرد و مدى شعوره بالتضامن الجماعي.*[1]

كما يبرز أيضا مدى تأثير الكنيسة الكاثوليكية في سياسات هذه الدول ،كما هو الشأن بالنسبة للفلبين التي عملت على إنشاء مجتمعات دينية واقتصاديات محلية وإعطاء دور لمعتقدات الكنيسة وقيمها خاصة في المجال السياسي من أجل إحداث التغيير السياسي وإنهاء عهد الدكتاتور ماركوس ، وذلك من خلال الاهتمام بمسائل معينة كدعم الناس المضطهدين و تنظيم مظاهرات سلمية واستخدام نفوذها في قرارات الانتخابات...وغيرها. [2]

بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير العمل الاجتماعي بصفته يعبر عن ارادة الدولة في التحديث ونغيير أشكال أو أساليب التعامل مع مختلف الحالات الاجتماعية ،كما هو الشأن بالنسبة للصين التي عمدت الى فتح دورات تدريبية وتطوير العمل الذاتي من أجل بناء مجتمع مفتوح وتأكيد قيم التواصل وتهدئة التوترات الاجتماعية وتحقيق التضامن .[3]

لقد قطع إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أشواطاً هائلة من التحول الاقتصادي، ومع ذلك لا تزال تسود الإقليم تفاوتات واسعة، حيث اذا كان الإقليم الذي يقطنه 519 مليون نسمة حسب احصائيات البنك الدولي لعام 2010 [4] ،لا يزال يقدم دروساً قيمة في مجال التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي الدي حققه بالمقارنة مع الدول الناشئة الاخرى، فانه لا يزال يعاني من مجموعة من النقائص والمشاكل ، خاصة على المسنوى الاجتماعي ، اذ لا يزال الفقر منتشر في الكثير من انحاء المنطقة ويمس كل شخص من اربعة اشخاص ويعيش الفقراء عادة في المناطق الريفية، كما ان حوالي 80 في المائة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية ، و ان من اكثر الفئات الاجتماعية فقرا وتهميشا هم فئة النساء والسكان الاصليون بالاضافة الى السكان ذوي الاصول الافريقية اذ لا يزال يعيش حوالي 15 مليون شخص في المنطقة على العمل الزراعي، كما يقطنون الغابات المترامية

(1) Voir: LENA,((Covid-19: pourquoi la Chine a vaincu le virus et nous, non)), Publié le 04/11/2020,in: https://www.lefigaro.fr/international/covid-19-pourquoi-la-chine-a-vaincu-le-virus-et-nous-non-20201104

(2)CamilleTétreault,((L'influencedel'ÉglisecatholiqueauseindespolitiquesdesPhilippines))in :thttp://redtac.org/asiedusudest/2019/05/04/linfluence-de-leglise catholique-au-sein-des-politiques-des-philippines/

(3)Monique Selim, Bernard Hours,((Le travail social en Chine : une enquête anthropologique)) , Terrains & travaux, n° 16, 2009/2 ,p 15àsuiv

(4) انظر : تقرير البنك الدولي، مرجع سابق ، ص33.

والمعزولة رغم التطور الذي عرفته الزراعة من الناحية التقنية في مواجهة التغيرات الاقتصادية والمناخية والدور الذي لعبته المجتمعات الريفية في التنمية الاقليمية المحلية بشكل خاص. [1]

رغم أن منطقة أمريكا اللاتينية والمحيط الكاريبي أفضل من بعض المناطق كمنطقة شرق اسيا والمحيط الهادي ومنطقة الدول العربية في مؤشر الرضا العام بالحياة ، حتى وان كانت اقل مستوى من منطقة اسيا في مؤشر الرضا عن الرعاية الصحية وجودة التعليم ، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (9) : الرضا العام بالحياة والرضا بالرعاية الصحية وبالتعليم .

المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية	الرضا العام بالحياة 2011-2007(صفر:اقل درجة من الرضا ، 10: اعلى درجة من الرضا)	الرضا بالرعاية الصحية 2009-2007(نسبة الاجابة بنعم)	الرضا بجودة التعليم 2011(نسبة الاجابة بنعم)
مجموعة دليل التنمية البشرية			
تنمية بشرسة مرتفعة جدا	6,7	61,9	61.3
تنمية بشرية مرتفعة			
تنمية بشرية متوسطة	5,9	55,2	58,0
تنمية بشرية منخفضة	4,9	68,7	69,2
	4,5	50,0	56.5
المنطقة			
الدول العربية	4,8	54,3	50,0
شرق اسيا والمحيط الهادي	5,1	79,5	68,2
اوروبا واسيا الوسطى			
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5,3	44.8	51,8
جتوب اسيا			
جنوب الصحراء الافريقية الكبرى	6,5	56.7	61,4

([1]) انظر / امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في:

https://www.ifad.org/ar/web/operations/regions/lac

	4,7	64.8	73.3
	4,4	50,1	52.0
العالم	53	610	642

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2013. مرجع سابق ،ص 30.

فلقد ساهمت القوى السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في ظهور ونمو مجتمع مدني ديمقراطي كثيف في أمريكا اللاتينية ، لاسيما خلال السنوات الأخيرة من الفترة الاستبدادية في بعض الدول كالأرجنتين وبوليفيا وأوروغواي ، نتيجة عدم قدرة الدولة على التعامل مع الضغوطات القادمة من الأسفل والخارج في البرازيل و وكوريا الجنوبية بعد انهيار الوظائف المجتمعية للدولة السلطوية .كما هو الحال في الأرجنتين وتراجع وظائف الدولة بسبب الأزمات السياسية ولاقتصادية التي شهدتها معظم النظم الاستبدادية في أمريكا الجنوبية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي ، مما أدى الى ظهور منظمات المجتمع المدني كمساحة هامة في مجال التعبير السياسي والتنظيم و المشاركة المجتمعية للجماهير الشعبية، حيث ادى انهيار السياسات البيروقراطية الاستبدادية الى فتح المجال أمام الديمقراطية لتعزيز دور المجتمع في توفير عوامل أساسية كالتنظيم الذاتي والتعبير الاجتماعي والثقافي القائم ، واحترام التعددية و النضال الديمقراطي من اجل الاستجابة لمختلف مطالب الديمقراطية السياسية من خلال مختلف القوى القديمة وتعزيز العلاقات الأفقية والعمل مع المحتمع السياسي. [1]

وكما أدى عدم الاستقرار الحكومي والأزمة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية الى تقسيم المجتمع اجتماعيا وسياسيا ،ادى كذلك الاعتماد على دعم الجيش الى جعل العقيدة الديكتاتورية تركز على عملية القمع كأساس للقيادة والهيمنة،حيث كانت الطريقة القمعية للدكتاتورية العسكرية تستند أساسًا إلى ممارسات الاختفاء القسري والاباذة والاعتقال والتعذيب والاذلال في والمراكز والمعسكرات السرية، بالاضافة الى تقسيم الاديويولجية الاقتصادية الى اتجاهين : ليبرالي تقليدي وليبرالي تكنوقراطي رغم محاولات خلق طبقة حاكمة جديدة وتحقيق التقارب المدني –العسكري لاضفاء الشرعية على النظام العسكري.[2]

فلقد تخلصت على سبيل المثال باراجواي من الديكتاتورية عام 1989 وبدأت عملية الانتقال الديمقراطي ، ولكن فشلها في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة أدى إلى إعادة إحياء النمو الاقتصادي والتنمية من جديد ، كونها

([1])Mehran Kamrava , Frank O. Mora, ((Civil society and democratisation in comparative perspective: Latin America and the Middle East)) , opcit , ,*p895-896*

[(2)]Paula Canelo,((La politique sous la dictature argentineLe Processus de réorganisation nationale ou la tentative inachevée de refonte de la société (1976-1983))), Vingtième Siècle. Revue d'histoire , n° 105, JANVIER-MARS 2010, p82 à suiv.

جسدت شكلا من أشكال التسلط السياسي ولم تمارس فيها القيادة لمصلحة المجتمع ، بل للمصلحة الخاصة من أجل التجارة غير المشروعة واستخدامها لشراء الولاء أو تمويل الاجهزة القمعية والتحكم في المنافسين المحتملين للنظام، مما ادى الى اثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع منها:[1]

-خطر النظام الديكتاتوري على الديمقراطية والمشاركة السياسية ذات القاعدة العريضة .

-إثراء النخبة العسكرية والسياسية من الحزب المهيمن و القضاء على المعارضة لمدة طويلة ،رغم بعض المشاريع التنموية التي عرفتها في هذا الاطار.

- ارتفاع حجم الديون و الدخول في ازمات مالية واضطرابات مدنية وصراعات سياسية وعدم استقرار بسبب الرغبة في ازالة الحكم العسكري الفاسد .

- صعوبة التغيير المؤسسي في اتجاه الديمقراطية بسبب تواصل السلوكيات القديمة بسبب بطيء المؤسسات غير الرسمية وصعوبة تغيير الأيديولوجيات والقيم والأعراف الاجتماعية التي تدعم المؤسسات الرسمية.

- حاجة الإصلاح الى الدمج الديمقراطي للمؤسسات السياسية وإعادة بناء الحوافز الاقتصادية التي تحقق النمو والتنمية الاقتصادية والحد من الفقر .

-التركيز على مصادر رئيسية مثل صرف الأراضي العامةو بناء مشاريع البنية التحتية الكبيرة وبناء السدود ومؤسسات القطاع العام و التجارة عير المشروعة.

ومن جهة أخرى بلاحظ أن المشاركة السياسية للمهاجرين في السلفادور قد أثرت على الطريقة التي يتم بها إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الديمقراطية، فيمايتعلق بالانتخابات التنافسية و التصويت العام وحرية التعبير في منطقة عانت من الأنظمة الاستبدادية والقمع السياسي طوال فترات القرن العشرين ، حيث لم تتحسن الأوضاع المعيشية للسكان رغم حدوث التحول الديموقراطي في سياق عالمي ومحلي و إعادة الهيكلة الاقتصادية التي أثرت على قدرات الحكومات للتدخل في توزيع الثروة و عدم وجود ضوابط مؤسسية قوية للحد من الحكومات غير المسؤولة ، مما ادى الى تداعيات كثيرة منها : [2]

([1]) Donald G. Richards, ((Transition and reform in a predatory state: the case of Paraguay)) ,Journal of Economic Policy Reform, V11, issue 2, 2008,p 102àsuiv.

([2])Daniela Villacrés, José Itzigsohn, ((Migrant political transnationalism and the practice of democracy: Dominican external voting rights and Salvadoran home town associations)) , Ethnic and Racial Studies,N 31, Issue 4;2008;p666-667.

- خيبة أمل شعبية في العملية الديمقراطية وفقدان الديمقراطية للشرعية السياسية في أمريكا اللاتينية ، كون الديمقراطية مسألة إجرائية ترتبط بالمشاركة في الانتخابات واختيار النخب التي تقرر السياسات وتحافظ على مطالب الحركات الاجتماعية .

- توليد ظواهر الفقر والاقصاء وعدم قيام الناس بقرارات مستنيرة ومستقلة ، بسبب الاعتماد على السياسات النيوليبرالية التي تركز على المعرفة التكنوقراطية للخبراء والمشاركة في الاقتصاد المعولم وشروط المؤسسات الدولية.

- الجدل حول تطوير سبل المشاركة الاجتماعية وحركات المجتمع المدني مثل المشاورات الشعبية والاستفتاءات واللامركزية والمشاركة الافقية والعمودية للمواطنين على مستوى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني و الحركات الاجتماعية .

- الدعوة الى تعزيز الديمقراطية التمثيلية من خلال مؤسسات شعبية مشاركة في ظل الضغوط القوية التي تمارسها التعبئة العامة والمنظمات الشعبية ، لأجل مواجهة تحديات المشاركة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ، وخلق مايسمى بالابتكارات في الممارسات الديمقراطية من خلال المجتمع المدني و العمل المستقل للحركات الاجتماعية ومشاركة المواطنين في المداولات وصنع القرار والموازنة التشاركية لإضفاء الطابع المؤسسي الديمقراطي .

فاذا كان قد تم وضع عددا من التدابير الجديدة من الرفاه التي يمكن أن تخدم التشاركية المدنية وسلم التنمية كما هو الشأن بالنسبة لمجالات استخدام استطلاعات السعادة لدراسة الرفاهية في أبعاد مختلفة تتراوح بين الرفاه داخل الأشخاص و محددات الرفاهية عبر الأفراد و تأثيرات العوامل السياقية المختلفة ، مثل البيئة والنظام السياسي، وظروف الاقتصاد الكلي ، وقدرات القضاء على الفقر التي تركز على مؤشر التنمية البشرية ،مادام أن النمو الاقتصادي شرط ضروري ولكنه غير كاف دون الاهتمام بتمكين الإنسان وإدماجه في العمل التنموي[1] ، فان منطقة جنوب وشرق اسيا التي تمثل ثلثي سكان العالم النامي وثلث سكان العالم تقريبا ، قد عرفت ارتفاعا في متوسط نمو الناتج القومي الاجمالي ب7٪ الى جانب انخفاض معدل وفيات الأطفال بأكثر من النصف رغم أن عدد الذين يعيشون في حالة فقر قد قدر بحوالي 1.3 مليار شخص. [2]

([1]) *Carol Graham,((* The Challenges of Incorporating Empowerment into the HDI: Some Lessons from Happiness Economics and Quality of Life Research)) ,United Nations , Programme Human Development, Reports Research Paper 2010/13, July 2010, p5.in : http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdrp_2010_13.pdf

([2]) Voir: Hdr 1993, CHAPITRE 1 Les tendances du développement Humain ,p14

المطلب الثالث :الأبعاد التمكينية للعمل المدني : إذا كانت عملية توطيد الديمقراطية في كوريا الجنوبية قد تطلبت الانتقال من الاستبداد الالتزام ليس فقط بالقواعد والقيم الديمقراطية وإنما أيضا بفهم الديمقراطية على أساس أنها عملية سياسية مفتوحة يقتضي أن يشارك فيها الأفراد بفعالية في حل مشاكلهم المشتركة و تعزيز المواطنة، حيث يعمل الكوريون على إعادة تقييم هويتهم الجماعية واستعادة نظامهم الملكي بالإضافة إلى إعادة إحياء المواطنة في المجال العام "المجتمع المدني" عن طريق غرس المشاعر العائلية التقليدية، من خلال ربط المسؤولية بالمشاركة النشطة للمواطنين في الشؤون العامة ، ومن ثم تنشيط المجتمع المدني وتمكين مايسمى ب"المواطنة العاطفية" . [1]

على عكس الممارسة الديمقراطية في اندونسيا التي ظهرت مع انتخابات عام 1999 ، حيث تعتبر ثالث أكبر ديمقراطية في العالم وتختلف عن بعض الدول الاخرى كتشيلي والفلبين، مادام أن مشكلتها تكمن في الجوانب المالية والاقتصادية بالأساس، و تتميز بضعف مزدوج لقوى السوق والمجتمع المدني في مقابل قوة الدولة، رغم ما عرفته من أزمة اجتماعية – اقتصادية –ديمقراطية منظمة تتمثل في معضلة ضعف تنظيمها وعدم قدرتها على التعامل مع رموز الإصلاح المختلفة.[2]

فقد أدى سقوط الرئيس الاندونسي سوهارتو في ماي1998 الى التركيز مثلا على مسألة اضفاء الشرعية من خلال تشجيع عمليات التحرير السياسي والتمسك بنظام التعددية الحزبية والانتخابات التنافسية ، رغم خصوصيتها المذهبية واستمرار الدور السياسي للمؤسسة العسكرية لمحاولة نزع الشرعية عن السلطة المدنية والأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفتها منطقة شرق آسيا عام 1997.[3]

كما أن تمركز النقاش حول اسباب واثار الأزمة الاقتصادية وطبيعة الاختلافات الثقافية القائمة، قد جعل مشكلة التغيير السياسي ترتبط ببعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، كمسالة الصراعات وعدم المساواة العرقية المتنافسة في العلاقات الاقتصادية في ماليزيا والاقتصاد غير المتكافيء للتنمية في كوريا بعد ظهور التحول

([1]) Sungmoon Kim ,((Civil Society and Political Action in Democratized Korea: Revamping Democratic Consolidation from a Participatory Perspective)), New political Science , V 28, N 4, December 2006,p527 à suiv.

([2])Olle Törnquist , ((Dynamics of Indonesian democratization)), , *Third World Quarterly, Vol 21, No 3, 2000,p384 à suiv.*

([3])Romain BERTRAND, ((La "démocratie à l'Indonésienne ": bilan critique d'une transition qui n 'en finit pas de commencer)),, *Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 8, n° 3, 2001,p437.*

الديمقراطي عام 1987 ، رغم أن الانقسامات العرقية قد ارتبطت هي الأخرى بعوامل واختلافات ثقافية كثيرة.[1]

ونفس الشيء يالنسبة لمسألة الاعتماد على الأسواق الخارجية والنماذج الثقافية فقد جعلت الاستثمارات والتوجهات العالمية في هذا الاطار اهمية بالغة ،كما هو الشان مثلا بالنسبة للفلبين التي أظهرت انه لا يمكن تنفيذ السياسات الوطنية وتعزيز التنمية الاقتصادية إذا كانت مرتبطة بالمصالح الأجنبية والتدخلات العسكرية الأمريكية ضد المتمردين ، رغم أن هناك اختلافات في معدلات اقتصاديات المنطقة ، حيث تتميز على سبيل المثال اقتصاديات بلدان تايلاند وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا بقدرتها على جدب الاستثمار و تفوق نموها على دولة الفلبين بمرتين أو ثلاث مرات رغم تشجيع هذه الأخيرة لسياسات الإصلاح والتحرير كتخفيض الرسوم الجمركية وإزالة القيود المفروضة على حركة رأس المال والتكيف مع الرؤى الأمريكية لتجديد الاتفاق على القواعد العسكرية الأمريكية وتوقعات ارتفاع معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي بعد رحيل ماركوس في عام 1988 .[2]

وفي المقابل، تظهر الاختلافات الهندية مع الديمقراطية في طبيغة العلاقة التي تتميز بها السلالة الحاكمة ، رغم انها تعتبر من أكبر ديمقراطيات العالم ، حيث اذاكانت تتميز هي الاخرى باجراء الانتخابات بشكل منتظم كما تسمح بعملية التناوب عن السلطة واستقلالية العدالة ودورها في دعم دولة القانون والصحافة الحرة ، فان هناك في المقابل بعض الخصائص التي تتميز بها بسبب دور ونفوذ الأعيان المحليين وتجسيدهم لمبدأ الحكم غير المباشر [3].بالاضافة الى ميزة التسلسل الهرمي للنظام الطبقي بين الطبقات العليا والدنيا.[4]

كما لعبت الصحافة الكورية الجنوبية دورًا كبيرًا في نشر الأيديولوجية الغربية بعد ان عانى الكوريون من ممارسات الديكتاتورية العسكرية الاستبدادية ، رغم ان فعالية النظام الاقتصادي لم يأت بنتائج سياسية هامة ، بسبب الانتهاكات المختلفة والتلاعب بالدستور وقمع المعارضة وتفاقم حركات المقاومة و انسحاب الجيش و إنشاء قواعد ديمقراطية في أواخر 1980، ما يعني أن الانقسامات السياسية و الصراعات الإيديولوجية قد أثرت على استقرار النظام السياسي في كوريا الجنوبية مثل اليابان لأسباب تتعلق بطبيعة الثقافة السياسية القائمة و كيفية

([1])Jungug Choi, ((Ethnic and Regional Politics after the Asian Economic Crisis: A Comparison of Malaysia and South Korea)) , Democratization, N10, Issue 1, 2003,**p122 àsuiv.**

([2]) David WURFEL ,((les Philippines :une democratie HesIttante dans le context international)) , R*evue Internationale de Politique Comparée, Vol. 8, n° 3, 2001, p 505-508*

([3]) Christophe Jaffrelot , ((L'Inde, démocratie dynastique ou démocratie lignagère ?)), *Critiques internationales* , n° 33, 2006/4, . p136àsuiv.

([4])Christophe Jaffrelot , ((Inde : l'avènement politique de la caste)) , *Critique international,* n°17 - octobre 2002 ,p **132 àsuiv.**

انتقال السلطة خلال عملية التحول الديمقراطي و اثر الممارسات السلطوية وارتباطها بالنخب السياسية وفترة الاستعمار الياباني.[1]

غير أن ظاهرة عدم الاستقرار المؤسسي وتراجع الشرعية الديمقراطية في شرق آسيا بسبب انتشار عوامل الاستيلاء على السلطة ، لم يمتع هو الأخر بروز مجموعة واسعة من الإصلاحات التي تساعد على تحسين الحكم الديمقراطي في المنطقة ، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لدولة سريلانكا التي سمحت بتقلد النساء لأعلى المناصب مما جعل تجربتها الديمقراطية ذات ميزة خاصة في الفضاء السياسي للمنطقة. [2]

فاذا كانت هذه الديمقراطيات تحتاج إلى تطوير المؤسسات و العمليات التي تضمن سيادة القانون واستجابة النظام لمختلف مطالب المشاركة والمساواة الاجتماعية الاقتصادية من خلال اعتماد الإصلاحات التي من شانها تعزيز الاستقرار والفعالية والشرعية وتضمن الديمقراطية الجيدة وتجنب حالات الجمود المختلفة ، فان مستوى الرضا عن الديمقراطيات في شرق آسيا لايزال ضعيفا رغم سياسات اعادة الهندسة الدستورية والمؤسسية التي عرفتها بعض الدول قي الستوات الاخيرة، حيث أظهرت على سبيل المثال نتائج استطلاع الراي لعام 2002 بأن عدد الراضيين عن الديمقراطية في الفلبين هو 35٪ فقط وحوالي 66 ٪ في اندونسيا، نتيجة معاناتهما من حالة عدم الاستقرار السياسي، كون المشكلة حسب خوان لينز تكمن في ازمة تطبيق النظام الرئاسي الذي ادى الى المعارضة و الاقالة لحل الازمة السياسية والانقسامات والفوضى واللجوء الى الوسائل الدستورية غير العادية ، وعدم قدرة رؤساء الاقليات على تحقيق الديمقراطية بشكل شرعي وكافي في دول مثل تايوان واندونسيا وكوريا الجنوبية وتايلند ، بالاضافة الى انتشار تهم الفساد والمساءلة لتخفيف المكاسب السياسية، والصراع على السلطة والجمود الدائم في القيادة السياسية وصنع السياسة. [3]

وعلى هذا الاساس، ارتبطت عملية الانتقال في كمبوديا بين عامي 1991و1999 بالنخبة والعنف، حيث ربطت مشكلة الشرعية في هذا البلد ، بمسألة الثقافة السياسية التي تتميز بها النخبوية السلطوية و اثر طبيعة مصالحها الضيقة على إدارة التحول ، لاسيما بعد ان اعتبرت الاديولوجية الشيوعية خلال الحرب الباردة من اهم عقبات نشوء الديمقراطية التعددية ، بالاضافة الى التدخل الامريكي الذي يحد من تطوير الديمقراطية ، كون

([1])Marie-Orange RIVÉ-LASAN , ((La démocratie sud-coréenne : absence de logiques dynastiques ?)) , *Critiques internationals, N33,* 2006/4 , **p166-168.**

([2])Éric MEYER , ((Bipolarité et pratiques successorales dans la démocratie sri lankaise)), *Critiques internationals, N33,* 2006/4 , p154 à suiv.

([3]) Baohui Zhang , ((I mproving Democratic Governance in East Asia)) , Asian Journal of Political Science, Vol. 16, N1, April 2008, p66-68.

التجربة الكمبودية الديمقراطية عرفت انتقالا من العنف الى السلام بعد تحقيق نوع من التوازن على مستوى السلطة.[1]

فالبيانات اليوم تبين أنه من الصعب الوصول إلى اتجاه إقليمي للديمقراطيات غير ليبرالي في آسيا في ظل تزايد مجال الحقوق السياسية والحريات المدنية بالمنطقة[2] ، رغم أن الواقع يشير الى بعض التجارب السياسية الدراماتيكية في بعض دولها كتايلند وإندونيسيا، كما أن الديمقراطية بها لا تزال تواجه العديد من العقبات لأجل امتصاص آثار السياسات النقدية والفساد و الخراب وإصلاحات النظام الديمقراطي الضعيفة وانتشار الاحتجاجات ، بالاضافة الى تحديات الضغوط الخارجية والداخلية المرتبطة بشروط صندوق النقد الدولي أو العولمة وسياسات الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة الإرهاب و ضغوطات المجتمع والجيش والنخب بسبب ضعف حالة التوطيد الديمقراطي فيهما.[3]

و لهذا ، اذا كانت الصين في مرحلتها الانتقالية قد قبلت الاصلاح كهدف سياسي لتعزيز نظام الحكم بسبب تمسكها بنظام الدولة المختلطة الذي يقوم على مباديء الحزب الشيوعي الصيني (CCP) ،فانه من الصعب كذلك الحديث عن الطابع "غير السلطوي" للنظام الشيوعي الهجين، مادام أن الطابع الشمولي لتغييراتها الاجتماعية والسياسية والقانونية لا تزال تعزز الشكوك في مسار الصين الديمقراطي المستقبلي و تؤكد عن مدى ابتعاد النظام الحاكم عن ترشيد العلاقات بين الدولة والمجتمع.[4]

ونفس الشيء بالنسبة لاندونسيا ، التي استنذت معضلات الدمج الديمقراطي بها على المصلحة الذاتية كما ابتعدت عن التعاون في إنشاء مؤسسات جديدة تعزز الديمقراطية الحقيقية، لأن مشكلة التوحيد الديمقراطي فيها قد يستمر في التبدد والانحلال بسبب سوء إضفاء الطابع المؤسسي على حكم القانون وتهديد الحريات المدتية للنساء والافليات وانتشار الفساد بالاضافة الى سيادة ظاهرة التجزؤ والضعف الداخلي.[5]

اما في ماليزيا فزيادة الضغط على النظام السلطوي الانتخابي منذ 1998 هو بسبب ظهور قطاعات مؤيدة للديمقراطية من اعراق متعددة والطبقة الوسطى الدينية بالاضافة الى التفاعل المكثف لمختلف القوى السياسية والمدنية وتأثير وسائل الإعلام ، مما ادى الى تاكل الشرعية لاسيما مع بروز اصلاحات داخلية سمحت ببروز

([1]) David Roberts ,((Democratization, Elite Transition, and Violence in Cambodia, 1991-1999)) , Critical Asian Studies, V34, issue 4, 2002 ;p522-523

([2])Croissant, Aurel, ((From transition to defective democracy: mapping Asian democratization)), Democratization, 11: 5,2004, ,p158 à suiv.

([3])Amy L. Freedman, ((Consolidation or Withering Away of Democracy? Political Changes in Thailand and Indonesia)) , Asian Affairs: An American Review, N33, Issue4, p196 — 197

([4]) Jagannath P. Panda (2010), ((china's Regime Politics: Character and Condition)), Strategic Analysis,N 34, Issue1,2010, p 47 — 48.

([5])Jamie S. Davidson, ((Dilemmas of democratic consolidation in Indonesia)) , *The Pacific Review*, Vol. 22 , N. 3, July 2009: , p295

تصور يؤكد على امكانية ازدياد الديمقراطية بشكل متدرج وقيام فترة انتقال طويلة ، فرغم الضعف المؤسسي فان النضال من أجل الديمقراطية مهم في ماليزيا وقد سمح بوجود انتخابات شاملة وتعددية ، ولكنها ليست تنافسية ومفتوحة بالكامل، كما ان الحريات المدنية لا تزال مقيدة بسبب القيود المفروضة على حرية الصحافة وحق الانضمام و التجميع والغش و والمزايا المالية للأحزاب الحاكمة في الانتخابات رغم ان المعارضة السياسية اصبحت أكثر تماسكا وقادرة على تعبئة قطاعات كبيرة من المجتمع المدني.[1]

ورغم أن بداية المسار الديمقراطي في تايوان يعود الى 1980 ، فان السلبيات التي عرفتها عملية انتقال الديمقراطية فيها عام 2000 ، قد ارتبطت هي الاخرى بأسباب عديدة ، كضعف القيادة والسياسة العرقية وعدم احترام القيم الديمقراطية وانتشار الجشع والفساد ، مما ادى الى فشل الإصلاحات السياسية بها و عدم تقدمها في مجال الحريات المدنية وتخلصها من الفساد ، رغم استمرارية تبنيها للنمط الغربي الديمقراطي و انتصارها على النظام الاستبدادي وتسميتها ب "المعجزة السياسية" و "نموذج الدمقرطة"، وتعدد أسباب انتقالها الديمقراطي الجغرافية والتاريخية والدستورية والاقتصادية بالاضافة الى ارتباطها بالقادة المستنيرين والضغط الأمريكي...وغيرها ، من العوامل التي سرعان ماخيبت الامال بشانها.[2]

وزيادة على ذلك ظهر الانتقال الديمقراطي في كوريا ا منذ الانتفاضة الديمقراطية لعام 1987 وعبر عن مجموعة من التغيرات الكبيرة في هذا البلد تختلف عن تلك التي عاشها المجتمع الكوري في مراحل التفاعل والصراع بين الهيمنة والحركات الاجتماعية الممثلة لمختلف القوى السياسية والاجتماعية والحرب الأهلية ثم مرحلة التقسيم في عام 1961 و الانقلابات العسكرية فيمابعد التي ارست مايعرف بنموذج الديكتاتورية التنموية، حيث على الرغم من تمكنها من جلب التنمية وتحفيق الاستقرار النسبي والتاثير الايديولوجي الا انه تم مناهضة الانظمة الدكتاتورية من خلال حشد الناس في المعارضة وتعبئتهم لأجل مواجهة تناقضات التنمية والدكتاتورية في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، لا سيما من خلال الاعتماد على الحركات الطلابية المتشددة والحركات الفكرية والعمالية وحركة الفلاحين...وغيرها من العوامل التي ساهمت في تفكيك الانظمة الدكتاتورية وزوالها.[3]

وعموما، ان الحكم الديمقراطي في جنوب شرق آسيا ، قد تميز بالهشاشة رغم مرور اكثر من 30 سنة عن بدء موجة الدمقرطة ، مما يجعله يطرح تساؤلات حول مدى اهمية دور الراي العام والجمهور في دعم قواعد اللعبة الديمقراطية في هذه المنطقة ، حيث تبين بيانات الراي العام جسب مسح AsiaBarometer لعامي 2006

([1])Ufen, Andreas ,((The transformation of political party opposition in Malaysia and its implications for the electoral authoritarian regime), Democratization, N16, Issue3,2009, p605

([2])Copper, John F.(2009) ,((The Devolution of Taiwan's Democracy during the Chen Shui-bian Era)) , Journal of Contemporary China, N18:, Issue 60, 2009 ,p465 -466.

([3])Cho, Hee-Yeon, ((Confronting dictatorship, democratization, and post-democratization - personal reflection on intellectual and social practices in the context of dictatorship, democratization and post-democratization)) , Inter-Asia Cultural Studies, V10, Issue 1, 2009, 119 — 137; p120-121

و2007 اجري في العديد من الدول كاندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وكمبوديا وسنغافورة، ان التصورات الشعبية الديمقراطية والمبادئ والممارسات الديمقراطية ضرورية لإنهاء الاستعمار في جنوب شرق آسيا وتوطيدها، مما ادى الى سقوط بعضها في براثن الاستبداد وتصنيفها في خانة الانظمة "الهجينة" و "شبه الاستبدادية " أو" شبه ديمقراطية"، ولهذا يرى البعض انه حتى تزدهر الديمقراطية في المنطقة اكثر يجب أن تكون هناك كتلة واسعة لدعم "قواعد اللعبة الديمقراطية" من خلال المزيد من الدعم الشامل للعملية الانتخابية والمثل والعمليات والقيم الديمقراطية وموقف المواطنون من طرق ممارستها. [1]

و تأسيسا على ذلك ، قدمت مؤتمرات قمة الأمم المتحدة في عام 2015 فرصة لتسريع التقدم في مكافحة الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ ، عندما خرج أكثر من 100.000 شخص إلى الشوارع في تجمعات ومسيرات للمطالبة باتخاذ إجراءات ضد الآثار الخطيرة للمناخ وحماية المجتمعات الأكثر ضعفاً في العديد من الدول كالسلفادور وكوستاريكا وبنجلاديش والهند وتشيلي، حيث اجتمع المدافعون ليس فقط لرفع صوتهم من اجل المطالبة بمستقبل أفضل للناس والكوكب وانما ايضا لاجل المساهمة في اظهار مدى اهمية اتساع الدعم الشعبي وعمقه لتاكيد ضرورة الوفاء بالوعود في حملات شعبية تمثل أكثر من 60 دولة وأكثر من مليون شخص تم الوصول اليهم عبر الإنترنت من خلال استخدام 900 قطعة من الوسائط مطبوعة وغير مطبوعة في مختلف أنحاء العالم. [2]

([1])Matthew Carlson and Turner Mark ;((Public Support for Democratic Governance in Southeast Asia))', Asian Journal of Political Science, V16, Issue 3,2008, p 220 — 2221 .

([2])Voir: Overview of Action/2015 Mobilisations, in: http://whiteband.org/sites/default/files/OverviewofMobilisations.pdf

المبحث الثاني : جهود منظمات المجتمع المدني في مجال التعبئة والتغيير

تأثر الجهود المدنية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في منطقتي أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا بمجموعات من السمات والقدرات المؤسسية والتنظيمية ، جعل التركيز في هذا المبحث ينصب على دراسة وتحليل المميزات التي تتميز بها البيئة النضالية التي تنشط بها منظمات المجتمع المدني ، بالنظر لأدوارها المختلفة التي تقوم بها في مجالات التعبئة والتغيير والتنظيم والدفاع عن المصالح والحقوق العامة.

بالاضافة الى التركيز على طبيعة القدرة المؤسسية والكفاءة والخبرة التنظيمية ودرجة الحرية والاستقلالية التي تتمتع بها الحركات والتنظيمات المدنية ، بالنظر لأهمية الهامش المدني الذي يمثل مساحات المشاركة والنضال في هذا الاطار ، فضلا عن التركيز على المنظور الجنساني للسلام والتنمية ودوره في تحقيق الادماج والتكافؤ وعدم التمييز، مان أهمية الجهود النضالية المدنية قد ارتبطت بجوانب كثيرة وفترات تاريخية متنوعة ، كالتعبئة والدفاع عن حقوق الانسان ومواجهة أسباب العنف والصراع الاجتماعي والسياسي، ورفع مطالب الكرامة والعدالة والسلام ،ومكافحة مختلف اشكال الظلم والتمييز وتعزيز الرفاهية .

خاصة وان مرحلة مابعد الدكتاتورية قد استفادت من الدعم الخارجي لاحداث التغيير السياسي والاجتماعي من خلال الممارسات الديمقراطية الليبرالية و النمو الاقتصادي والاهتمام بأولويات التعليم والدخل و زيادة الأجور والتدريب والكفاءة ...وغيرها ، كما سوف نوضحه من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول : سمات البيئة النضالية للمجتمع المدني.

المطلب الثاني: القدرة المؤسسية وكفاءة الحركات المدنية.

المطلب الثالث: المنظور الجنساني للسلام والتنمية: الادماج التكافؤ وعدم التمييز.

المطلب الأول : سمات البيئة النضالية للمجتمع المدني: يرتبط هذا العامل بمساحات المشاركة ومحركات التغيير التي أوردتها جهود النضال والتعبئة المختلفة التي شهدها تاريخ الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ومدافعي حقوق الانسان على المدى الطويل من الصراعات الاجتماعية والسياسية دفاعا عن مطالب الحقوق والكرامة والعدالة والسلام في امريكا اللاتينية، مادام ان التنمية المستدامة لا تكون الا من خلال وجود بيئة تمكينية مناسبة لاستمرار نضال المجتمع المدني ومكافحته لمختلف اشكال الظلم والتمييز التي تقلص مساحات المشاركة العامة وتعزز سياسات تركيز الثروة والربح السريع على حساب المصلحة العامة. [1]

ذلك، ان توازنات التنمية في المنطقة تقوم على عوامل التحفيز والمساعدة المختلفة للسكان المحليين، لا سيما في مجال تنفيذ واعداد المشروعات وتعزيز الرفاهية الاجتماعية وتقديم الدعم التقني والمالي لمختلف المبادرات ، تماشيا مع الاهداف التصاعدية لاستراتيجيات التنمية التي تنطلق من القاعدة الى القمة وتعمل مع الفقراء ومن اجلهم ، حيث تعتبر الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي مهمة في انجاح سياسات مناصرة الفقراء بالمناطق المهمشة حسب IFAD التي قدمت في عام 2016 على سبيل المثال مبلغا ماليا قدره 770 مليون دولار لتنفيذ 37 برنامج في19 حكومة من حكومات المنطقة لاجل مساعدة الشباب والمزارعين والشعوب الاصلية وزيادة الدخل الفردي وتعزيز قدرات الاستجابة لتغيرات المناخ. [2]

وتعتبر دول مثل البرازيل والاروغواي من أغنى واقوى دول منطقة أمريكا الجنوبيةAmerica South واقواها بالمقارنة مع الاقتصاديات الناشئة ، حيث تمثل البرازيل القوة الاقتصادية الاولى في القارة والرابعة من حيث الغنى كما تحتل المرتبة التاسعة في اجمالي الناتج المحلي العالمي والمرتبة 16 في اقتصاديات العالم، يتجاوز معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي 8 الاف دولار ،مما جعلها تصنف اليوم حسب بعض التقديرات "كدولة عظمى" و

([1]) **انظر** / كاميلا كروسو، ((تمكين المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لأجل تعزيز المساواة ومنع النزاعات)) ،

https://www.un.org/ar/chronicle/article/19958

([2]) انظر / امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في:

https://www.ifad.org/ar/web/operations/regions/lac

"قوة متوسطة"قد يكون لها شأن كبير في المستقبل، رغم أن أعلى معدل نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في المنطقة يوجد في دولة الاروغواي القليلة السكان(حوالي 3 ملايين نسمة) الذي يقد ر بحوالي 17 ألف دولار. [1]

كما تعتبر الميزانيات التشاركية في أمريكا اللاتينية من اهم مصادر تحقيق التنمية المحلية في العديد من دول المنطقة بعد أن ظهرت في البرازيل عام 1988 عقب سقوط النظام الدكتاتوري ووصول حزب العمال الى الحكم ، مما اعطى للسكان المحليين الحق في المشاركة وتحديد اولويات الميزانية المحلية و تقرير الموارد والقرارات المتعلقة بها ، بصفتهم شريكا اساسيا للحكومة. ونظرا لاهمية هذه التجربة فقد انتشرت في الكثير من المناطق والمجتمعات بشكل كبير ، حيث ظهرت بعض التجارب التشاركية كشبكة مشاركة المواطنين ($Red\ PC\ y\ CS$) في بوليفيا التي تضم مجموعة من المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية والنقابية لاجل القيام بالتعبئة الوطنية ومنح المعلومات للسكان وخلق مساحات افضل للنقاش بشان المواضيع وتحسين قدرات التحليل والاقتراح والتفاوض بشانها بغية الوصول الى الاراء التوافقية التي تخفف من حدة الخلافات والصراعات في المجتمع ، وسياسة البلدية اللامركزية في الاروغواي التي عمدت الى تفعيل المشاركة المؤسسية والسلمية لمواجهة النزاعات المحلية وبناء السلام وتعزيز دور الوساطة المواطنية على المستوى المحلي في مناطق الصراع كما هو الشأن بالنسبة لدول نيكاراغوا و السلفادور وكولومبيا ، مما شجع الاعتراف الدولي بالميزانية التشاركية كأداة ابتكارية لتحسين مجالات التخطيط والادارة على صعيد البلديات والمدن وتحقيقلا التنمية المحلية، رغم تحديات تجارب الميزانية التشاركية المختلفة المرتبطة مثلا بمشاكل الاستمرارية والخبرة الطويلة المدى والاستدامة وتدريب المواطنين وتعزيز قدرات المجتمع المدني و كيفية تنظيمه وتحديث الادارات المحلية وتعبئة الموارد المحلية و الاستجابة لجميع المطالب الاجتماعية و التكيف مع الاصلاحات الضريبية وتأخرات التنفيذ وضعف الديمقراطية وديون البلديات و ادوار الجهات الفاعلة بما فيها اشراك الفقراء ....وغيرها . [2]

وعموما ، لقد استفادت منطقة امريكا اللاتينية من دعم الحركة العالمية التنموية لتصحيح نقائصها في مجالات الدخل والتفاوت بين طبقاتها الاقتصادية وخلق ديناميات التغيير المطلوبة ، حيث قامت الامم المتحدة

---

[1] انظر مثلا/ البنك الدولي، مرجع سابق.

[2] Yves Cabannes, ((LES BUDGETS PARTICIPATIFS EN AMÉRIQUE LATINE De Porto Alegre à l'Amérique centrale, en passant par la zone andine : tendances, défis et limites)) , Mouvements , 2006/5 no 47-48,p130 à suiv.

مند عقد التنمية لاواخر الخمسينات من التركيز عن بعض المسائل التي تعزز نموها الاقتصادي ورفاهيتها الاجتماعية للحد من ظاهرة الفقر و تعبئة الموارد المالية الكافية لرفع مستويات الاستثمار ودخل الفرد السنوي بما لا يقل عن 2,5 بالمائة واستبعاب التكنولوجيا الحديثة من خلال العمل على نزع قيود التنمية الاقتصادية ، مما جعل معدل النمو في هذه المنطقة يتراوح سنويا بين 5 و 6٪ كما تمكنت من تنويع اقتصاديات دولها خاصة وانها استفاذت مند الحرب العالمية الاولى من الاستثمارات الاروبية وسياسات التكامل البينية من خلال تشجيعها لقيم الترابط والتضامن والشعور المستمر بوحدة المصير المشترك . ([1])

وفي المقابل، حققت دول جنوب شرق اسيا مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما ادى بعض الدارسين الى توصيفها باسم " المعجزة الاقتصادية "، بسبب النتائج الاقتصادية الباهرة التي حققتها مايعرف بدول "النمور الاسيوية' ، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة و هونج كونج وماليزيا والصين، حيث تمكنت هذه الدول من تطوير ادائها الاقتصادي في فترة زمنية محدودة نسبيا لعوامل كثيرة اهمها نجاحها في نمط التنمية الصناعية الموجهة نحو الخارج والداخل.

فعلى الرغم من طبيعة الحكم السلطوية والعسكرية الشديدة التي يتميز بها نظام الحكم فيها الا انها تمكنت من رفع نسبة النمو من خلال اعتماد مبدا التوازن بين مطالب رفع الاجور واهداف انتاجية العمل، حيث تم دفع هذه البلدان الى رفع نسبة التصدير بالتوازي مع تخفيض نسبة تكلفة العمالة [(2)] ، وجعلها تقود النمو العالمي على مدى عدة عقود من الزمن ، بمعدل قارب متوسطه 6 بالمائة مند عام 1990، ونسبة نمو بلغت 5.5 بالمائة في عام 2014 و5.6بالمائة في عام 2015 ، بل وظلت صامدة امام المخاطر العالمية ، خاصة تلك التي شهدها العالم عام 2013 بسبب العديد من التقلبات المالية العالمية التي افرزت انسحاب التدفقات المالية من الأسواق الناشئة. [(3)]

([1] RodrigoLlorent,((L'AMÉRIQUE LATINE ET LA DÉCENNIE DU DÉVELOPPEMENT)) , Tiers-Monde, tome 10, n°39, 1969.., p 568

([2]) انظر / اسماعيل صبري، مرجع سابق، ص8.

([3]) انظر / مانو باسكاران ، ((الحفاظ على الزخم))، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2018، ص6 ومابعدها .

فاذا كان النمو المتسارع في جنوب شرق آسيا قد رافقه وجود أنظمة استبدادية وشمولية. في المنطقة، تؤثر على فعالية التشاركية المدنية بسبب تقلص مساحة النقاش التي يوفرها الحيز المدني في المجتمع ، كالنظام الاستبدادي في تايوان "تشيانغ كاي شيك " الاكثر شمولية بعد عام 1949 ، فان التطور الكبير الذي عرفته بعض دولها كسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية في المجال التنموي قد مكنها من رفع نصيب الفرد من الدخل فيها بشكل كبير ، رغم أنه لا يمكن وصف جميع دولها بالديمقراطية حتى في ظل وجود بعض الممارسات الديمقراطية الليبرالية في بعض دولها ،كما هو الشأن بالنسبة لاندونسيا وماليزيا والفلبين، ذات العلاقة بالتناوب السياسي والانتخابات المنتظمة والصحافة التعددية وانظمة برلمانية نسبيا وعدم معارضة الملكية والجيش والبوذية و الشيوعية ، على اعتبار ان التطور الاقتصادي الذي عرفته في مرحلة مابعد الدكتانورية قد ساهم في احداث التغيير على مستوى الأولويات والاهتمامات من خلال تحول التركيز نحو مسائل اجتماعية اساسية كالتعليم والدخل و زيادة الأجور والتدريب والكفاءة .[1]

فحسب معامل جيني يلاحظ ان هناك تفاوت بين البلدان الاسيوية وامريكا اللاتينية كما ان هناك تفاوت بين دول المنطقة الواحدة كذلك ، حيث يلاحظ الأكثر دول نموا في هدا المؤشر بالنسبة لتوزيع الثروة بنسبة 10 بالمائة الاكثر غنى من 10 بالمائة الاكثر فقرا ونسبة 20 بالمائة الاكثر غنى من 20 بالمائة الاكثر فقرا لعام 2012 هي اليابان 24,9 بالمائة ، وكوريا الجنوبية 31,6 بالمائة ، وبتغلاديش ب33.4 بالمائة ، وفيتنام ب 33.4 بالمائة ، ولاوب 34,6 بالمائة ،والهند ب 36,8 بالمائة ، وسريلاتكا ب 40,2 بالمائة ، وماليزيا والصين ونيبال وهوتغ كونغ والفلبين والسلفادور والارجنتين والبرازيل والاروغواي والمكسيك وتشيلي، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : ترتيب بعض دول اسيا والمحيط الهادي وامريكا اللاتينية والبخر الكاريبي على مؤشر جيني لقياس توزيع الثروة بنسبة 10 بالمائة الاكثر غنى من 10 بالمائة الاكثر فقرا ونسبة 20 بالمائة الاكثر غنى من 20 بالمائة الاكثر فقرا لعام 2012.

البلد	R/P10%	R/P20%	نسبة مؤشر جيني
منطقة أسيا والمحيط الهادي			
اليابان	4,5	3,4	24,9
كوريا الجنوبية	7,8	4,7	31.6

(1) Voir : Jean-Louis MARGOLIN ,((Développement et démocratie en Asie du Sud-Est)) , Politique étrangère, n°3 , 1992 - 57eannée.,p573 à suiv

بنغلاديش	7.5	4,9	33.4
فيتنام	6,9	4,9	34,4
لاو	8,3	5,4	34,6
الهند	8,6	5,6	36,8
سريلانكا	11,1	6,9	40,2
كمبوديا	12,2	7,3	41,7
تايلتد	12.6	7,7	42
ستغافورة	17.7	9.7	42.5
هونغ كونغ	17.8	9.8	43.3
الفلبين	15,5	9,3	44,5
الصين	21.6	12,2	46.9
نيبال	15,8	9,1	47,2
ماليزيا	22,1	12,4	49,2
منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي			
السلفادور	38.6	20.9	46.9
اروغواي	20,1	10.2	47.1
الارجنتين	31.6	17.8	48.8
البرازيل	40,6	21.8	49.3
فنزويلا	18.8	16	49,5
جمهورية الدومينكان	25,3	14.3	50
بيرو	26.1	15.2	50,5
مكسيك	21.6	12,8	51,6
تشيلي	31	8,8	52,3
براغواي	38.8	25.7	53.2
غواتيمالا	33.9	20,3	53,2
بنما	49,9	23.9	54.9
الاكوادور	35,2	17,3	54,4
هندوراس	59,4	17,2	55,3

بوليفيا	93.9	42.3	57.2
كولومبيا	60.4	25.3	58,5
هايتي	54.4	26,6	59.5

Source :www.egyptconsultant.blogspot.com/2011/9/gini.coefficient.html

كما ان درجة الفجوة في الدخل بين الاغنياء والفقراء في جميع دول العالم قد ازدادت حسب منظمة التعاون الاقتصادي على مدار 30 عاما ، حيث كانت نسبة الادخار في الثمانينات من القرن الماضي تبلغ على سبيل المثال 7 الى 1 لترتفع مع مطلع القرن الواحد والعشرين الى 9 أضعاف ، وتعتبر دول تشيلي والمكسيك واليابان من اكثر الدول التي تعاني من مشكلة الفجوة بين الاغنياء والفقراء في منطقتي امريكا اللاتينية واسيا المحيط الهادي، حسب معامل جيني قبل منتصف 2015 كم يوضح الجدول التالي :

الجدول رقم (11) : اكثر الدول التي تعاني من اكثر فجوة بين الاغنياء والفقراء في منطقة امريكا اللاتينية واسيا والمحيط الهادي وفقا لمعامل جيني قبل منتصف 2015:

الدولة	معامل جيني	معدل الفقر
تشيلي	**0,50**	**%17,8**
المكسيك	**0,48**	**%21,4**
اليابان	**0,33**	**%16,0**

Source :www.argaam.com/ar/article/article/detail/id/456291.

فمنطقة اسيا والمحيط الهادي ستشهد حسب البنك الدولي تراجعا في النمو الاقتصادي من 6,5 % عام 2017 الى 6,3% خلال عامي 2018 و2019 كما سيتراجع معدل نمو دول رابطة جنوب شرف اسيا من 5 بالمائة عام 2017 الى 5,1 عام 2018 ،رغم الانخفاض الذي عرفته المنطقة على صعيد نسبة الفقر المدقع في 2009-2013 التي انخفضت الى 920 مليون فقط ، في ظل استمرارية معاناة المتطقة من مشاكل البطالة وتغيرات المناخ والتقزيم والسمنة والفقر في بعض الدول كالصين واندونسيا والفلبين وفيتنام ولاو و ميانمار...وغيرها. [1]

([1]) Voir :www.albankaldawli.org/ar/region/eap.

ان الاهتمام الذي يوليه المنظور التنموي اليوم لعلاقة أبعاد التنمية البشرية بدرجة الازدهار و القدرات، قد جعل التركيز دائما منصبا على قضايا الحرمان والديمقراطية بالنظر لاهمية العلاقة القائمة بين التنمية والديمقراطية ، حيث شهدت منطقة امريكا اللاتينية انخفاضا في معدل وفيات الاطفال وتحسن في بعض الخدمات بفضل التطور الذي بلغته بعض دولها في هذا الاطار كالارجنتين وتشيلي والبرازيل، حيث تعتبر الأرجنتين من اكثر الانظمة السياسية لا مركزية في المنطقة في المجال الصحي منذ ان اصبحت دولة ديمقراطية عام 1983، رغم ضعف التجانس الذي تتميز به على مستوى المقاطعات بسبب عوامل الثقافة والتاريخ و مستوى قياس المشاركة السياسية والمنافسة والإنفاق على الرعاية و الخدمات الصحية. [1]

فاذا كان اهتمام مؤشرات التنمية البشرية بمعدلات نصيب الفرد من الدخل ومتوسط العمر المتوقع ومحو الأمية يدخل في اطار الرغبة في دراسة ديناميات التنمية البشرية الديموغرافية والجغرافية و الاقتصادية والتكنولوجية لتحديد قاعدة عامة من البيانات والمعطيات حول مؤشرات التنمية العالمية ومحدداتها الاقتصادية الخارجية [2]، فان التحقق من الظروف التي بموجبها تفضي الى السياسات التجارية المفتوحة وإلى النمو والتجارة والفقر ، [3]لا يكون الا من خلال الاستدامة مادام أن استدامة التنمية البشرية لا يكون الا من خلال الاهتمام أولا وقبل كل شيء بتطوير الإنسان .[4]

فلقد استمرت التحالفات الوطنية حسب تقرير النداء العالمي لمكافحة الفقر لعام 2012 بعد تغير الخطاب الجيوسياسي والأمني على الصعيد العالمي وتجريم العديد من أشكال النشاط السلمي و انتشار أزمات الغذاء والوقود والمال والمناخ وعدم المساواة داخل وبين البلدان، خاصة في البلدان المنخفضة الدخل من أجل تبادل الرؤية المشتركة في مجالات العدالة الاجتماعية والبيئة والاستدامة والمساواة بين الجنسين والسلام وتمكين العمل الجماعي العالمي من مواجهة تحديات الفقر وحقوق السكان الاصليين والسلام والأمن في بعض دول منطقتي اسيا وامريكا

([1])*James W. McGuire , (*Political Factors and Health Outcomes: Insight from Argentina's Provinces)) ,*(* United Nations Development Programme Human Development, Reports Research Paper 2010/25 September. p1à suiv, in; http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdrp_2010_25.pdf

([2])David Mayer Foulkes , (Divergences and Convergences in Human Development -)) , United Nations Development, Programme Human Development ,Reports Research Paper September 2010 Human Development, Research Paper 2010/20 , Divergences and Convergences in Human Development –p4.in; http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdrp_2010_20.pdf

([3])Samman emma , ((openness and growth : an empirical investigation)) , Human Development Report Office OCCASIONAL PAPER , ,human development report 2005;p4-10 , in; http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2005_samman_emma_22.pdf

([4])*Neumayer* Eric, ((Human Development and Sustainability)) , United Nations Development Programme Human Development Reports Research Paper 2010/05 June 2010;p5-6.in: http://hdr.undp.org/en/content/human-development-and-sustainability

اللاتينية [1] ، حيث يعمل ثلث العمال في تشيلي في وظائف غير رسمية أو غير دائمة كما يعتبر عدم المساواة في الدخل فيها أعلى من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأكثر من 65 في المائة. [2]

اما في البرازيل ، فيعيش أكثر من 11٪ من سكان بورتو أليغري تحت خط الفقر رغم ان تجربتها في مجال الميزانية التشاركية تبقى مصدر إلهام للكثير من دول العالم اليوم [3] ، رغم ان المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً في ظل الانتعاش الاقتصادي العالمي يمكن أن تزيد في حجم الاستثمارات الطويلة الأجل وتعمق في تطبيق الإصلاحات الهيكلية في الكثير من الجوانب.[4]

وفي المقابل ،تظهر مشكلة التطور الديمقراطي في آسيا في اتجاهين رئيسيين هما :الجمع بين مأسسة الحقوق السياسية وضعف مؤشرات سيادة القانون والحريات المدنية ومشكلة النوعية الديمقراطية التي جعلتها ضحية للتجديد الاستبدادي. مما اثر على المسار الديمقراطي لاسباب عديدة منها: [5]

- الدعم الضعيف لعوامل القيم الآسيوية .
- طبيعة الحكم الاستعماري والتمايز العرقي وانظمة الاحزاب السياسية القائمة.
- تميز المسار الديمقراطي بحالات عدم اليقين و التوحد في مجالات حكم القانون والسيطرة المدنية للجيش ومحاربة الفساد وتطوير المؤسسات السياسية المستقرة وتسوية النزاعات السياسية بالوسائل السلمية ، رغم ان الدمقرطة في المنطقة تعود الى عام 1974.
- ارتفاع نسبة الديمقراطيات الانتخابية في عام 2002 إلى 40.9 % لم يعالج مشكلة الفجوة الديمقراطية التي تظهر ان ثلث الديمقراطيات الانتخابية في آسيا لا تفي بمعايير الديمقراطيات الليبرالية الحقيقية ،بسبب ارتباطها بخصائص استبدادية "شبه ليبرالية" أو "غير ليبرالية"، رغم ماتعرفه من زيادة نسبية في مستوى الحقوق السياسية والحريات المدنية كما هو الشأن بالنسبة للتجارب السياسية في نيبال وبتغلاديش وكمبوديا والفلبين واندونسيا وتايلند.

([1]) Voir : http://stats.oecd.org/index.aspx?queryid=36324&lang=frhttp://www.oecd.org/fr/emploi/taux-de-chomage-harmonises-de-locde-mise-a-jour-avril-2018.htm ;p5 à suiv/

([2])Voir: ((Le Chili doit profiter de la reprise pour remédier à la faiblesse de sa productivité et à l'ampleur de ses inégalités)) in : http://www.oecd.org/fr/economie/le-chili-doit-profiter-de-la-reprise-pour-remedier-a-la-faiblesse-de-sa-productivite.

([3])Estelle GRANET(Rédaction français) , ((STRATÉGIE DE LA SOCIÉTÉ CIVILE POUR INVESTIR L'ESPACE PUBLIC)), **Centre International d'Études pour le Développement Local, Université Catholique de Lyon,** p4,in:
http://www.ciedel.org/wp-content/uploads/2016/04/GUIDE_BP_POA.pdf

([4]) Voir: L'aide au développement reste stable et les apports aux pays les plus pauvres augmentent en 2017 in : http://www.oecd.org/fr/developpement/l-aide-au-developpement-reste-stable-et-les-apports-aux-pays-les-plus-pau

([5])Voir: AUREL CROISSANT, ((From Transition to Defective Democracy: Mapping Asian Democratization)), **Democratization , V11,N05, December 2004** ,p 157 à suiv.

المطلب الثاني: القدرة المؤسسية وكفاءة الحركات المدنية : تجذر الاشارة في البداية الى ان تركيز الحكامة على عمليات صناعة القرار يقتضي بالضرورة اشراك مختلف الاطراف بمافيها الاطراف غير الرسمية لضمان التنفيذ الفعال والاستجابة الكاملة للاحتياجات المجتمعية بشكل تشاركي وشفاف ومسؤول [1] ،باعتبار ان العبرة في ادارة الشؤون العامة هي قدرة الحكومة على فرض القواعدوتقاسم الخدمات العامة بين الجميع بشكل متكافيء بغض النظر عن مدى ديمقراطينها او استبدادها [2] ، حيث ينبغي أن تشمل الحوكمة مجموعة من الجوانب ، كضرورة ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني ووجود القدرة المؤسسية والحكومة الأكثر كفاءة، لتوفير الخدمات العامة بطريقة فعالة وشفافة ومحايدة وخاضعة للمساءلة و من ثم تحسين اداء القطاع العام من خلال معالجة مشاكله الفنية والادارية بشكل مستمر و الاهتمام بمسائل التدقيق واللامركزية ومكافحة الفساد وتقديم المعلومات ودعم القدرات القانونية...وغيرها. [3]

وتأسيسا على ذلك ، يمكن القول ان الانجازات التي حققتها بعض دول منطقة امريكا اللاتينية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في السنوات الاخيرة بفضل نجاح تحولاتها الديمقراطية وازالتها لمختلف الانظمة العسكرية والاستبدادية التي كانت قائمة ، لم تمنع هذه البلدان من المعاناة من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية اخرى ، بسبب ضعف الثقة في النخب الحاكمة وانتشار الفساد السياسي والمالي والاحتجاجات الشعبية العنيفة والفقر و عدم المساواة....وغيرها من الظواهر التي اثرت على مصداقية ممارستها الديمقراطية وقدراتها في مواجهة مشاكل التفاوت الاجتماعي وارتفاع عدد الفقراء ، رغم تمكنها من اخراج عدد كبير من دائرة الفقر ونمو الطبقة الوسطى وتحسن مستواها الاقتصادي والتعليمي.

كما ان النمو المرتفع الذي سجلته هذه المنطقة في السنوات الاخيرة بالمقارنة مع الدول النامية الاخرى ، لم يشفع لها بتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المطلوب، بسبب تعرضها في كل مرة لاضطرابات واحتجاجات عنيفة في العديد من دولها لأسباب اجتماعية و أخرى سياسية واقتصادية ، بالنظر لقوة الحركات

([1]) Voir :What is Good Governance?, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, in: https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf

([2])Voir : Francis Fukuyama,((What Is Governance?)) , in: Working Paper 314 January 2013, Center for Global Development 1800 MassachusettsAve.,NWWashington,20036DC,p3in https://www.files.ethz.ch/isn/159182/1426906_file_Fukuyama_What_Is_Governance.pdf

([3]) Voir: Polya Katsamunska , ((The Concept of Governance and Public Governance Theories)) , Economic Alternatives, Issue 2, 2016.p134-137

المدنية فيها و تغلغلها الواسع في اوساط الشرائح الاجتماعية المختلفة ، بالاضافة الى قوة استغلالها لحرية الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل تحقيق أهدافها المختلفة بما فيها اسقاط الرؤساء ومحاكمتهم بتهم خطيرة ،كالفساد السياسي والمالي والخيانة، خاصة عند ارتفاع حجم التوقعات الاجتماعية مقارنة بمستويات الاستجابة ودرجات الاشباع في المجتمع كما رأينا سابقا.

فاذا كانت الاسباب السياسية لهذه الاحتجاجات يمكن ربطها بقوة الرغبة المجتمعية والمدنية في احداث ومواصلة التغيير الايجابي في المجتمع من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية واستغلال جميع قنواتها المتاحة لاجل تنظيم التظاهرات والاحتجاجات الشعبية والتعبير عن االرأي والخروج الى الشارع لمواجهة الحكام ومحاسبتهم مهما كانت انجازاتهم ، فان الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن ربطها فقط بمشكلات النمو الاقتصادي الذي عرف تراجعا مؤخرا بعد تدهور نمو الاقتصاد العالمي وانتشار والازمات الاقتصادية والاجتماعية في بعض دولها كالبرازيل والارجنتين وفنزويلا والمكسيك ، لا سيما بسبب الفساد و انخفاض مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر وانهيار اسعار النفط في الاسواق الدولية وانتشار عوامل الاحباط الشعبي ذات العلاقة بالشفافية والثقة والفقر وعنف الشرطة والجريمة المرتبطة بعصابات المخدرات ، بالاضافة الى فضائح الفساد المالي والسياسي التي تورط فيها العديد من المسؤولين الكبار في العديد من دولها كالبرازيل والبيرو والاكوادور وهندوراس وتشيلي وغواتيمالا ، مثل الاحتجاجات المطالبة برحيل رئيسة البرازيل ديلما روسيف عام 2014 و استقالة رئيس غواتيمالا أوتو بيريز ورئيس هندوراس خوان أورلاندو هيرنانديز ، و اتهام زوجة الرئيس إنريكي بينا نييتو ووزير ماليته ونجل رئيسة تشيلي ميشيل باشيليت .... وغيرهم بالفساد المالي. [1]

الأمر الذي يجعل منطقة أمريكا اللاتينية من أهم المناطق في العالم التي تعاني من ظواهر الفساد وعدم المساواة رغم ما تتمتع به من امكانيات اقتصادية ومالية هائلة ، حيث الى جانب تدني مستوى ترتيب العديد من دولها في مؤشرات الفساد والشفافية بالمقارنة مع غيرها من الدول الاخرى، هناك أيضا تنوع كبير في مظاهر الفساد بها حسب منظمة الشفافية الدولية(IT)، نتيجة تباينها في حدة انتشار الفساد وتغلغله الاجتماعي بين الدول الأكثر فسادا والأقل فسادا كفنزويلا ونيكارغوا والبرازيل وهندوراس وغواتيمالا والمكسيك ...وغيرها ، وتنوع

([1]) انظر/))، صدفة محمد محمد ، ((ا مريكا اللاتينية تحت «سيف» حراك ، في:

http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/82c535ee-cb87-45e7-b9f5-dfdc92a5da8c

تحديات ومظاهر الفساد التي تتعلق بمشاكل سياسية واجتماعية كثيرة كتمويل الأحزاب والمشاورات العامة والنزاهة الانتخابية وانتهاكات حقوق الإنسان وقمع المعارضة و ضعف الخدمات العام و عدم استشارة المواطنين ،بالاضافة الى تورط الزعماء السياسيين في فضائح مالية خدمة للمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة.[1]

ولعل من أهم الرؤساء الذين اتهموا بتلقي رِشاوي مقابل عقود قدرت بالمليارات في فضيحة مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تقوم بها الشركة البرازيلية الكبرى للمقاولات في امريكا الجنوبية "أودبريشت" ، رئيس دولة البيرو السابق اليخاندرو توليدو الذي اتهم بالحصول على امتيازات غير مشروعة تقدر ب 20 مليون دولار في الفترة الممتدة بين 2006 و2011 ، وامتدت الى مجموعة من الرؤساء الاخرين كالرئيس الكولومبي خوان مانويل سانتوس، ورئيس بنما خوان كارلوس باريلا و رؤساء البرازيل السابقين ميشال تامر ولولا وروسيف،بالاضافة الى رؤساء الأرجنتين والإكوادور والمكسيك.وعددًا من المسئولين الكبار الاخرين . [2]

وعموما، اذا كان انتشار الفساد السياسي والمالي في المنطقة يعتبر من أهم العوامل التي أدت الى تراجع مراكز العديد من دول المنطقة في مؤشرات قياس الفساد والشفافية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية في السنوات الأخيرة ، ولم تتمكن سوى بعض الدول القليلة من رفع مستوى مركزها كالأروغواي وتشيلي وكوستاريكا، بالمقارنة مع دول فنزويلا ونيكارغوا وهايتي التي لا تزال تمثل أكثر دول المنطقة فسادا ، حيث أحتلت مثلا في عام 2017 المرتبة 169 و151 و157 على التوالي، فان تجربتها الديمقراطية الفتية لم تمنع من بروز الرغبة الشعبية الجامحة في محاكمة جميع الرؤساء المتورطين في الفساد أمام الرأي العام لأ سباب عديدة أهمها: [3]

([1]) **انظر / فاطمة شوقي ، ((الفساد افة امريكا اللاتينية ...فنزويلا ونيكارجوا اكثر الدول فسادا)) ، (23 يتاير 2020) في:**

https://www.youm7.com/story/2020/1/23/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%86%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7-%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D9%88%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%A7/4600203

([2]) *انظر / الفساد.. آفة أمريكا اللاتينية الكبرى ،(13 فبراير 2017) ، صحيفة الموندو الاسبانية 2017/12/12،مقال افتتاحي،ترجمة احمد سيدي، في/*

https://www.sis.gov.eg/Story/134279?lang=ar

([3]) كالرئيس توليدو الذي عمل على محاربة الفساد عقب اسقاط النظام الدكتاتوري للرئيس السابق ' فوجي موري" ، والرئيس اولانتا هومالا الذي حارب الفساد والرئيس الان غارسيا ورئيس بنما خوان كارلوس فاليزا ورئيس كولومبيا خوان مانويل سانتوس والرئيس المكسيكي بينيا نييتو ورئيسي البيرو السابقين، بالاضافة الى مسؤولين ثانويين وزراء الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا رغم انه يتميز بالكارزما ورئيسة الارجنتين السابقة كريستينا كيشنر ورئيس السلفادور السابق إلياس أنتونيو ساكا، . و تامر في البرازيل وماكري في الأرجنتين.)، انظر مثلا / حسن مجدوبي ، ((امريكااللاتينية تحاكم رؤساءها بتهمة الفساد.. ماذا عن العالم العربي؟)) ، (13 – فبراير – 2017)، في:حملة امريكا اللاتينية المضادة للفساد، خورخي كاستانيدا، في :

- ارتفاع الوعي السياسي لدى الشعوب.

- عدم التسامح مع الفساد والمفسدين مهما كانت درجة انجازاتهم.

-إدراك قيمة الديمقراطية وثمنها الغالي الذي دفع من أجل القضاء على الأنظمة العسكرية والاستبدادية.

- ادراك أهمية محاربة الفساد من أجل الحفاظ على الديمقراطية.

-استقلالية السلطة القضائية.

-التمسك بثقافة دولة المؤسسات و ممارسات النهج الديمقراطي التي تعطي للمواطن الحق في المسألة السياسية.

- الرغبة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية القائمة من خلال محاربة جميع أشكال الفساد السياسي و المالي.

وفي المقابل ، تتميز المنطقة الأسياوية في هذا الاطار، بعوامل التمكين المواطناتي التي تقوم على أبعاد الدعم والاستشارة المختلفة التي تساعد على رفع قدرات المواطنين وتنميتها من خلال تحفيز موجبات المشاركة والاستشارة في ادارة الشان المجتمعي و تحديد البرامج و الاولويات ، بعد تحول الاهتمام على مستوى السلطات العامة نحو معرفة وجهات نظر السكان المحليين ورفع درجة الثقة فيهم.

كما هو الشأن مثلا بالنسبة للفلبين التي اهتمت بوضع جوائز لخلق الحماسة والتميز وبذل الجهود المواطنبة لتشجيع الابتكار وتطوير المجتمع بناء على شروط موضوعية ذات العلاقة بالكفاءة والاثار الايجابية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ودعم السلطة المواطنية لتغيير اتجاهاتهم ومواقفهم الانمائية بمايتماشى و اهداف الحكومة التنموية التي تحتاج الى المساندة والمشاركة الشعبية المسؤولة في حماية الموارد العامة والتعاون الجماعي لمحاربة الفقر، لا سيما من خلال منحهم مسؤوليات المراقبة العامة لمختلف الانتهاكات والانحرافات التي تطال القوانين والقواعد الموجودة وتشجيعهم على اعطاء الاقتراحات والحلول وتحسين مستوى أداء تعاملهم مع المشاكل بمزيد من الابداع والابتكار والتجديد .[1]

---

https://m.annabaa.org/bushra/goodgovernance/2987

([1]) كورازون المادي ليون ((الاصلاح الاداري في اسيا تجربة الفلبين)) ، في :احمد عبد الفتاح عبد الحليم ، محمد محمد قاسم (مراجعة واشراف)، تجارب عالمية مختارة في الاصلاح الاداري دراسة حالات خمس دول اسيوية ، ترجمة فتحي احمد عثمان وامال سيد رضوان و محمد محمد قاسم ، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الادارية،1998، ص 236-237.

فاذا كانت دول امريكا اللاتينية قد رفضت مبدأ المساءلة والحساب في بداية عملية الانتقال الديمقراطي خوفا على الاستقرار السياسي والاجتماعي وفشل التحول الديمقراطي رغم فظاعة الجرائم اللتي ارتكبت في عهد انظمة الحكم العسكرية الاستبدادية كالبرازيل والارجنتين وتشيلي ...وغيرها[1]" فان التطور الاقتصادي الذي بلغته دول اسيا في العقود الاخيرة في ظل زيادة مستوى نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي وارتفاع مستوى التحصيل الضريبي والانفاق العام على التنمية الاجتماعية والخدمات العامة قد جعل هذه الدول تنجح في ربط علاقة الحوكمة بالتنمية رغم بعض الماخذ المسجلة في بعض مؤشراتها الاساسية على صعيد مؤشرات ابداء الراي والمساءلة والسيطرة على الفساد وسيادة القانون .

فكما تبرز العلاقة القوية بين تحسن الحوكمة والنتائج الانمائية المحققة في المنطقة على صعيد ارتفاع مستوى معدلات الفقر ومؤشرات التنمية البشرية ونتائج الاستثمار وكفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية واداء الاجهزة البيروقراطية ومكافحة الفساد واحترام القانون .... وغيرها ، تبرز ايضا من جهة أخرى حقيقة الطابع الخصوصي – التناقضي لهذا النموذج التنموي بفضل المكاسب الكثيرة التي حققتها بعض دوله كسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية والصين والفلبين واندونسيا وماليزيا وتايلند وفيتنام رغم ضعف معدلاتها في مؤشرات الحوكمة .

فلقد ارتفع على سبيل المثال معدل نمو الدخل الفردي من اجمالي الناتج المحلي في المنطقة من 497 دولار عام 1980 الى6844 دولار عام 2012، كما تم اخراج 700 مليون شخص من دائرة الفقر المدقع خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2010 . رغم ان التقدم النسبي الذي افرزته المنطقة في مجال مؤشرات الحوكمة لعام 2011 يعود الى مؤشرات الكفاءة البيروقراطية وفعالية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون والاستقرار السياسي وانعدام العنف وليس لمؤشرات ابداء الراي والمساءلة والسيطرة على الفساد. [2]

الأمر الذي يجعلها تصنف دائما في خانة الدول الضعيفة من حيث المشاركة السياسية بالمقارنة مع منطقة أمريكا اللاتينية ، خاصة و أن الايجابيات التي حققتها في مجالات التعليم وانخفاض معدلات الوفيات وارتفاع مستوى النمو والدخل الفردي كما راينا تقابلها من جهة أخرى مشكلة أثر ضعف الحوكمة على بعض القطاعات الحيوية كالبنية التحتية والمساواة بين الجنسين وخدمات النظافة التي تتأثر بشكل كبير بخصائص ومميزات القيم

([1]) انظر/ لوريل أي ميلر ، جيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي، توقعات ودروس مستفادة من حول العالم ، معهد الدفاع الوطني RAND، مؤسسة راند ، 2013 ص 27-29.

الحضارية والاعراف الاجتماعية للمنطقة. [1]وعلى مستوى الفساد يلاحظ أن هناك تباين في حجم مؤشر الفساد والشفافية بين دول المنطقة حسب منظمة الشفافية الدولية ، حيث هناك الدول الأقل فسادا التي يقل ترتيبها عن المائة وتتراوح درجاتها بين85 و36 نقطة وهي سنغافورة وهونغ كونغ واليابان وتايوان ، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (12) : بعض الدول الأقل فسادا لعام 2018 في منطقتي اسيا والمحيط الهادي وامريكا اللاتينية والكاريبي.

منطقة اسيا والمحيط الهادي			منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي		
البلد	**الدرجة**	**الرتبة**	**البلد**	**الدرجة**	**الرتبة**
سنغافورة	**85**	**03**	اروغواي	70	23
هونغ كونغ	**76**	**14**	تشيلي	67	27
اليابان	**73**	**18**	جزر البهاما	65	29
تايوان	**63**	**31**	دومنيكا	57	45
كوريا الجنوبية	**57**	**45**	كوستاريكا	50	48

المصدر: مؤشر مدركات الفساد 2018، الصادر عم منظمة الشفافية الدولية عام 2019، ص7-8. في: https://transparency.org

والدول المتوسطة الفساد فهي تمثل الدول التي يزيد ترتيبها أوتقل درجاتها عن 50 نقطة و هي ماليزيا والصين واندونسيا وتايلند والفلبين ، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (13): بعض الدول المتوسطة الفساد في عام 2018 في منطقتي اسيا والمحيط الهادي وامريكا اللاتينية والكاريبي.

منطقة اسيا والمحيط الهادي			امريكااللاتينية والكاريبي		
البلد	الدرجة	الرتبة	البلد	الدرجة	الرتبة
ماليزيا	47	61	كوستاريكا	50	48
جزر سليمان	44	70	كوبا	47	61
الهند	41	78	جاماليكا	44	70
الصين	39	89	باناما	37	93
اندونسيا	38	89	كولومبيا	37	93
سريلانكا	38	89	البرازيل	36	99
منغوليا	37	93			

[1] انظر/ شيخة جا وجوجون جوان ، ((عناصر الحوكمة)) ، التمويل والتنمية، يونيو 2014 ، ص27.

فليبين	36	99			
تايلند	36	99			

المصدر : مؤشر مدركات الفساد 2018، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام2019، ص7-8.في:https://transparency.org

أما الدول الأكثر فسادا فهي التي يفوق ترتيبها المائة وتتراوح درجاتها بين 14 و 31 نقطة ، وهي دولة كوريا الشمالية و كمبوديا و ميانمار و نيبال و فيتنام . كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم(14) : بعض الدول الاكثر فسادا في منطقتي أسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

منطقة أسيا والمحيط الهادي			منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي		
البلد	الدرجة	الرتبة	البلد	الدرجة	الرتبة
كوريا الشمالية	14	176	فنزويلا	20	161
افغانستان	16	172	هايتي	25	152
كمبوديا	20	161	نبكارغوا	27	144
بنغلاديش	26	149	غواتيمالا	28	138
ميانمار	29	132	المكسيك	29	132
لاوس	29	132	براغواي	29	132
نيبال	31	124	هندوراس	29	132
مالديف	31	124	بوليفيا	29	132
فيتنام	33	117	جمهورية الدومنيكان	34	114
تيمور ليشي	35	105	الاكوادور	35	105
			بيرو	35	105
			سلفادور	35	105

المصدر : مؤشر مدركات الفساد 2018، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية عام 2019،، ص 07. في:https://www.transparency.org

وتأسيسا على ذلك، يذهب البعض الى أن آفاق الديمقراطية المستقرة في أمريكا اللاتينية تتوقف على وجود مجموعة من العوامل ، كجاذبية الجهات المجتمعية لاستخدام نظام الأحزاب كوسيط ، كما هو الشان بالنسبة لشيلي التي تظهر كديمقراطية مستقرة بعد الاستبداد بفضل الإطار المؤسسي وتمكينها الأحزاب السياسية الرئيسية والوكالات الحكومية على الاستمرار في تحقيق البرامج النيوليبرالية والاستجابة للمطالب الشعبية من خلال القيام بالتشريعات الاجتماعية التقدمية وتعزيز الاصلاحات الاقتصادية و المساواة والنمو ، رغم ماتتميز به من تعقيدات على المستوى السياسي ، ونفس الشيء بالنسبة لتآكل قدرة الدولة ونظام الحزب في البيرو في توجيه التعبئة الاجتماعية خاصة مع زيادة الفشل في الوفاء بالتحديات المتزامنة مع اعمال التمرد وحرب العصابات والأزمة

الاقتصادية . مما ادى الى استمرارية تفكك النظام الاجتماعي وفرض قانون الأحكام العرفية و انتشار اعمال القمع وعدم انشاء مؤسسات قوية لبناء ديمقراطية تنافسية . [1]

وبغض النظر عن خصائص الدولة والمجتمع في دول امريكا اللاتينية ، فان هناك من يرى بان الديمقراطية فيها تعتمد بدرجة كبيرة على عامل المساواة الاجتماعية والاقتصادية و التنظيم الاجتماعي والسياسة العالمية الموجهة التي تسعى الى تحقيق هذه المساواة من خلال ديمقراطية "كاذبة" أو ديمقراطية "الواجهة" ، و من ثم اعطاء الحق في التعبير وابداء الرأي حول الشؤون العامة، مادام رفض المساواة يعني وجود الاستبداد ، حيث يتطلب التعبير عن الراي والمشاركة في الحملات الانتخابية و الانضمام إلى الأحزاب مجموعة من الظروف المؤاتية كالاستقلالية والموارد و الوقت والمعلومات والحماية القانونية بل ومكافحة الفقر أيضا كونه اصبح يمثل أحد أهم معوقاتها الاجتماعية التي تمنع الأفراد من ممارسة استقلالهم الذاتي في مختلف مجالات الحياة .[2]

المطلب الثالث: المنظور الجنساني للسلام والتنمية: الادماج التكافؤ وعدم التمييز : اذا كان العنف المجتمعي من المنظور الجنساني يكشف عن مجالات الصراع وطبيعة الأدوار الذكورية بالمقارنة مع الإناث بسبب السيطرة الذكورية على ممارسة السلطة وضعف مكانة المرأة في المجتمع،فان استخدام العنف في اطار النظام الابوي يكون عادة من أجل الاخضاع والسيطرة والحفاظ على عوامل القوة على حساب المرأة، رغم أهمية المنظمات النسائية في معارضة مختلف اشكال العنف السياسي والاجتماعي ضد الأفراد من خلال القيام بأدوار عديدة ، كالاحتجاجات ضد انتهاكات حقوق الإنسان والمشاركة النسوية في الحركات المؤيدة للديمقراطية في مختلف المناطق .[3]

كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة امريكا اللاتينية التي شهدت حركات واسعة من الاحتجاجات المدنية والشعبية ضد الانظمة العسكرية المستبدة ، حيث اذا كانت البرازيل تمثل اليوم نموذجا هاما من الناحية التاريخية من حيث طول وتنوع مجال مشاركة الحركات الاجتماعية والقطاعات الأخرى للمجتمع المدني خلال ظهوره أواخر السبعينات ، فان المقاومة ضد الديكتاتورية العسكرية قد ساهمت بشكل حاسم في انشاء النظام الديمقراطي بسبب قوة التعبئة التي فرضتها الجمعية التأسيسية في عام1987 والحركات والأحداث الاجتماعية التي نظمت النضال الجماهيري بفعالية من أجل الدفاع عن الحقوق العامة وبناء "المواطنة" ، كما أظهرت من جهة احرى مدى اهمية مشاركة المجتمع كقوة لا غنى عنها خاصة بالنسبة للقطاعات المحرومة من هذه الحقوق في الدفاع عن

([1])Darren Wallis, ((Democratizing a hegemonic regime: From institutionalized party to institutionalized party system in Mexico?)) , Democratization,V 10, Issue3, 2003,,pà Suiv.

([2])Guillermo O'DONNELL, ((Repenser la théorie démocratique : perspectives latino-américaines)), Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 8, n2, 2001 , p200 à suiv.

([3])249Mona Lena Kroock and Sarah shilds , Women ,Gender and politics :A Reader ,New York ,oxford university press, 2010,p3 à suiv.in : https://books.google.dz/books?id

الديمقراطية كما تجلى في دستور1988 الذي يعرف باسم "دستور المواطنين" بالاضافة الى ابراز اهمية التركيز على الشركاء الاجتماعيين من خلال المجتمع المدني الذي يمثل الفضاء الذي تحتله قطاعات المجتمع المنظمة كالحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية ومجموعة من المنظمات الأخرى.[1]

وذلك تماشيا مع الالتزامات الدولية التي تؤكد على اهمية اشراك النساء وتمثيلهم في جميع مستويات اتخاذ القرار عبر المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية حتى يمكن ضمان مشاركتهن في عمليات الوقاية والإدارة المطلوبة لحل النزاعات وارساء السلام ، نظرا لآثار الصراع المسلح عليها بصفتهن عنصرا اساسيا في بناء السلام وتسوية المنازعات، [2] حيث الى جانب تاكيد إعلان ومنهاج عمل بيجين (PFA) المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام 1995 الذي ينص على مختلف الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في هذا الاطار ، هناك مجموعة من القرارات التي تبناها مجلس الأمن بشان دور النساء في مجال السلام والأمن كالقرار 1820 (2008) والقرار 1888 (2009) يالاضافة الى القرارات 1889 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2122 (2013) و 2242 (2015)، ما ساعد على تشكيل إطارا ذا أهمية قصوى في تحسين حالة المرأة في البلدان المتأثرة بالصراع، دون ان ننسى اعلان الألفية والأهداف الانمائية التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأجل وضع اطار زمني لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة مشكلات الفقر والجوع والأمية وتدهور البيئة ...وغيرها. [3]

فلقد برز التركيز في خطة عام 2030على سبيل المثال على قضايا الاستدامة و المساواة والسلام والتقدم البشري بشكل كبير نتيجة اهميتها في احترام وحماية حقوق الإنسان للمرأة والتضامن العالمي في مجالات حيوية كتغير المناخ والهجرة والتمويل... وغيرها ، مادامّ أن أهداف التنمية المستدامة تتطلب العناية بمشاركة المخاطر و تعزيز المساءلة والحكم الديمقراطي بالاضافة الى ضرورات تحديد أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة المختلفة من اجل تجنب التوترات والنزاعات في ظل ارتفاع معدلات البطالة الى حوالي 200 مليون في عام 2016 ، لا سيما بين النساء و انتشار ظواهر التمييز والتهميش ضد المهاجرين والأقليات العرقية أو الدينية حسب تحالف المجتمع المدني العالمي CIVICUS . [4]

([1])Evelina Dagnino, Luciana Tatagiba , ((Mouvements sociaux et participation institutionnelle : répertoires d'action collective et dynamique culturelles dans la difficile construction de la démocratie brésilenne) , Revue internationale de politique compare, , Vol. 17, 2010/2 , p170 à suiv.

([2])Voir: Résolution 1325 (2000 (Adoptée par le Conseil de sécurité à sa 4213e séance ,le 31 octobre 2000 S/RES/1325 (2000

([3]) Voir: Documents d'orientation http://www.unwomen.org/fr/about-us/guiding-documents

([4]) Design: Blossom – Milan, ((TURNING PROMISES INTO ACTION :GENDER EQUALITY IN THE 2030 AGENDA FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT)),UN Women, the United Nations, Printing: AGS Custom Graphics, an RR Donnelly Company2018,p15-20 in:http://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2018/sdg-report-gender-equa

فحسب الأرقام لا يحصل 15 مليون فتاة على الصعيد العالمي على فرص التعلم في المدارس الابتدائية مقارنة مع 10 ملايين صبي كما أن العنف ضد النساء لايزال مستفحل، حيث تشير الاحصائيات الى تعرض امرأة واحدة من 5 دون سن الخمسين الى العنف وخاصة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، كما ان معاناة المرأة لاتزال تشمل جوانب أخرى كونها تقدم 2.6 أضعاف الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع ولاتزال نسبتها في البرلمانات الوطنية لا تزيد عن 29٪ في هذه المنطقة ، خاصة في ظل التفاوت بين أعلى معدل تمثيلي في البرلمان الذي تمثله بوليفيا ويقدر بنسبة 53 ٪ بالمقارنة مع اصغر تمثيل برلماني الذي تمثله دولة هايتي ويقدر ب 2.5 ٪ فقط، اضافة الى ضعف تمثيل المراة في مجال اصحاب الأراضي الزراعية(13٪)، رغم أنها المنطقة الوحيدة التي تتمتع فيها النساء بأعلى معدلات استخدام الإنترنت بالمقارنة مع الرجال (66.7 ٪ و 65.2 ٪ على التوالي). فالفجوة بين الجنسين تشمل النساء السود والسكان الأصليين وعدم المساواة في الوصول الى سوق العمل وفروق في الأجور وعدم الدخل والسكن العشوائي... بالنسبة لدول عديدةكالبيرو والباراغواي وأوروغواي وبنما وهندوراس . [1]

ان العيش في الحضر يمنح النساء فرصًا ومخاطر جديدة ، حيث تشير الاحصائيات الى أن اكثر من النصف النساء في البلدان النامية تعيش في الأحياء الفقيرة و لا يستطيعون الوصول إلى مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي والإسكان المستدام ، حيث يعيش في منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا 22 ٪ من النساء من سكان المدينة في ظروف صعبة ....[2.] ،كما أن ظواهر الفقر وعدم المساواة والتحويلات الاجتماعية العامة تتميز بتأثير حاسم على الحد من الفقر ، حيث تظهر الدراسات اليوم أن التحويلات الاجتماعية تسمح بتخفيض بنسبة 60 ٪ من نسبة النساء والرجال الذين يعيشون في أسر فقيرة وقد تم تخفيض الفقر في أمريكا اللاتينية بنسبة 30 بالمائة كما كان للتحويلات الاجتماعية أثر في الحد من الفقر في الصين والهند وجمهورية كوريا بنسبة 18 ٪ و11٪ و 32 ٪ لكل منها. [3]

وفي المقابل، يلعب المجتمع المدني دورا رئيسيا في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها، حيث يتم العمل مع مختلف الشركاء الرئيسيين بما فيها القطاع الخاص لمواجهة التحديات

([1])Voir:http://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2018/sdg-report-fact-she

([2]) TRADUIRE LES PROMESSES EN ACTIONS : L'ÉGALITÉ DE SEXES DANS LE PROGRAMME DE DÉVELOPPEMENT DURABLE À L'HORIZON 2030,p6-10
http://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2018/sdg-report-fact-shee

([3])Conception: Blossom –Mila , ((LE PROGRÈS DES FEMMES DANS LE MONDE 2015-2016 : TRANSFORMER LES ÉCONOMIES RÉALISER Les droits)) , Traduction en français: Prime Production Ltd . Révisions en français: Nelly Jouan, Delphine Huddleston Impression: AGS Custom Graphics, an RR Donnelly Company ,ONU femmes ;2015;p135. ,in:
Unishttp://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2015/poww-2015-2016-f

و تسريع التمكين الاقتصادي للمرأة ، كما هو الشان بالنسبة لمبادرة كوكا كولاCoca-Cola العالمية التي تهدف الى تمكين سيدات الأعمال في مصر والبرازيل وجنوب إفريقيا وتحسين تدريبهن على مهارات الأعمال والخدمات المالية.[1] ، وغيرها من المشاريع الأممية التي تسعى الى تحقيق الابتكار والتكنولوجيا و المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في تحسين تخطيط المشاريع وتصميمها ورصدها وتقييمها.[2]

فلقد شاركت النساء خلال مفاوضات السلام في كولومبيا كمستشارات في الشؤون الجنسانية من خلال وفود المتأثرات بالنزاع ، كما تم تمثيل ثلث المشاركين في جداول مفاوضات السلام وأكثر من 60 % من الضحايا والخبراء النساء في بلدان النزاع والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع في حصص انتخابية تشريعية عام 2016، رغم ان تمثيل النساء في هذه البلدان لا يمثل سوى 11.2% ونسبة 4 % فقط كقائدات فيها، كما انه وفقا لبيانات عامي 2006 و 2010 لا تمثل النساء الناخبات الأكثر عرضة للتهديد في الانتخابات في الدول الهشة والانتقالية سوى نسبة أربعة أضعاف كذلك. [3]

ومن جهة اخرى قد قدر عدد اللائي تعرضن للعنف عام 2015 بحوالي 35% للعنف كما لاتزال تواجه النساء مخاطر متزايدة بسبب التشريد والهدم لهياكل الحماية والدعم.[4] ، ولقد تراوحت منح مكافحة العنف ضد المرأة في بعض بلدان أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية والكاريبي بين 0.1 إلى 1 % من الميزانية الوطنية .[5]

أما على الصعيد العالمي فقد بلغ عدد المصابات بفيروس نقص المناعة في عام 2015 حوالي 17.8 مليون ، ويلغت نسبتها في أمريكا اللاتينة 29 % وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ 32% [6].و51% من ضحايا الاتجار بالبشر في العالم نساء . [7] وتحصل في معظم البلدان على 70 إلى 90 %من أجور الرجال ، أوأقل في بعض البلدان الآسيوية أو أمريكا اللاتينية.[8] كما تباينت معدلات التمثيل البرلمانية المسجلة على المستوى الاقليمي في عام 2017 بين الامريكيتين 28.1 ٪ و آسيا 19.4 ٪ والمحيط الهادئ 17.4 ٪ . [9]

وعموما ، لا تعتبر الديمقراطية والاحتكاكات في العلاقات المدنية – العسكرية التحدي الوحيد للديمقراطية في العديد من الدول الديمقراطية الحديثة ، مادام أن الديمقراطية تحتاج الى ضرورة السيطرة المدنية على الجيش وغياب الانقلابات العسكرية، حيث يحتاج ترسيخ الديمقراطية حسب وولفغانغ ميركلWolfgang Merkel

---

([1]) Voir: http://www.unwomen.org/fr/partnerships/businesses-and-foundations/major-partners
([2])Voir: http://www.unwomen.org/fr/how-we-work/gender-parity-in-the-united-nations/strategies-and-tools
([3])Voir: http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/peace-and-security/facts-and-figures
([4])Voir: http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/humanitarian-action/facts-and-figures
([5])Voir:http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/governance-and-national-planning/facts-and-figures

([6]) Voir: http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/hiv-and-aids/facts-and-figures
([7])Voir: http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures
([8])Voir: http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures
([9]) Voir: http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/leadership-and-political-participation/facts-and-figures

وآخرون الى "الديمقراطية المدمجة" الذي يقتضي إنشاء مؤسسات بناء على خمسة انظمة جزئية هي: النظام الانتخابي ونظام الحريات السياسية و نظام الحقوق المدنية ونظام المساءلة الأفقية ونظام المؤسسات التي تضمن القوة الفعالة للديمقراطية التمثيلية وسرعة الاستجابة وتحقيق وتحديد ممارسة السلطة السياسية ومنع إساءة استخدامها من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وخلق ضوابط وتوازنات مؤسسية تضمن الحرية الفردية والمساءلة المواطنية. [1]

ان الفقراء في غواتيمالاGuatimala لا يستفيذون من نمط النمو القائم حسب خبراء البنك الدولي نتيجة استمرار الفقر الريفي منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي و انتشار ظواهر عدم الوصول إلى التعليم والصحة والائتمان ، والتراث التاريخي لعدم المساواة في الأراضي واستغلال العمالة والتمييز العرقي وفشل الحكومة في تقديم الدعم الكافي لأصحاب الحيازات الصغيرة والاعتماد الكبير على السوق الأمريكية المتقلبة، حيث بلغت نسبة الفقر في هذا البلد عام 2000 حوالي 56٪ من السكان أي اكثر من6 ملايين فقير وحوالي 16٪ منهم يعيش في حالة فقر مدقع . ولقد ارتفعت نسبتهم في عام 2002 إلى 22 ٪ ، حيث يعيشون في مختلف المناطق الريفية والحضرية ،وخاصة في اوساط السكان الاصليين بسبب انتشار مشكلة العنصرية ضد المايا الأصليين. [2]

([1])Aurel Croissant, David Kuehn; Paul Chambersa; Siegfried O.wolf ,, ((Beyond the fallacy of coup-ism: conceptualizing civilian control of the military in emerging democracies)), Democratization, V17N,october 2010, p **952 à suiv.**

([2])krznaric roman, ((The limits on pro- poor agricultural trade in guatemala :land ,labour and political power)) , Human Development Report Office OCCASIONAL PAPER, ,human development report , 2005;p3-5in: http://hdr.undp.org/en/content/limits-pro-poor-agricultural-trade-guatemala

المبحث الثالث: أثر التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار.

أهمية العلاقة التبادلية بين التشاركية المدنية والتماسك الاجتماعي في تحقيق السلم والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات الاسيوية واللاتينية ، قد جعل التركيز في هذا المبحث ينصب على دراسة وتحليل مختلف العوامل المؤثرة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتشاركية المدنية بها ، بالنظر لأهمية العلاقة بين بعد التوازن التنموي و والاحتجاجات أو من حيث أهمية أثر جودة التنمية الديمقراطية وفرص التمكين المختلفة على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بالاضافة الى أثر البعد الامني والتكنولوجي الذي ارتبط هو الاخر بخصائص اجتماعية وثقافية معينة كانتشار العنف والحريمة في امريكا اللاتينية ، مادام ان التشاركية المدنية والتماسك الاجتماعي في المنطقتين قد أرتبط بعوامل مختلفة ،كالعمل التشاركي والميزانية التشاركية والقدرة على الاستجابة والراسمال الاجتماعي ومحاربة الفساد...وغيرها . كما سوف نوضحه من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: أثر التوازن التنموي و الاحتجاجات.

المطلب الثاني :أثر جودة التنمية الديمقراطية وفرص والتمكين.

المطلب الثالث :أثر البعد الامني والتكنولوجي.

المطلب الأول:أثر التوازن التنموي و الاحتجاجات : يمكن القول من الناحية التاريخية أنه في عام 1988 قام حزب العمال في البرازيل بوضع نظام لتطوير العمل التشاركي من خلال اعتماد ميزانية البلدية التشاركية الذي انتشر ،كاطار مرجعي لتحقيق التماسك والانسجام مع طلبات تعميق الديمقراطية في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين ، حيث ظهر إجماع جديد يلزم مؤسسات التنمية الدولية بتشجيع مفهوم المشاركة تماشيا مع افكار امارتيا صن ، مما عزز ظهور الحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية وحول اهتمام العديد من الباحثين نحو قضايا جديدة كجودة الديمقراطية المحلية وشرعية السلطات البلدية ومدى كفاءتها وقدرتها على تحقيق الاستجابة لطلبات المواطنين وضمان مشاركة المجتمع المدني المنظم في اطار مايعرف بالثقافة الديمقراطية ورأس المال الاجتماعي الذي يجعل المشاركة أداة هامة في تعميق الديمقراطية ، من *خلال* تعزيز دور المجتمع المدني وتحسين الكفاءة والشفافية *ومساءلة* الحكومات المحلية، على اعتبار أن السياسات التشاركية تعتبر وسيلة أساسية في تقوية دور المجتمع المدني وتحسين كفاءة وشفافية الحكومات المحلية و *تعميق الديمقراطية المحلية من خلال اعتماد* سياسات اللامركزية التشاركية التي تنفذ على أساس ممارسة القوة الحزبية وهيكل المجتمع المدني وحجم التكتل وجودة الإدارة البلدية. [1]

ويبرز هذا البعد في أسباب الاقصاء والتمييز الاجتماعي والتهميش والاستبعاد التي تقف وراء الاحتجاجات والحروب الاهلية والثورات الشعبية التي حدثت في منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي، بالنظر لتاثر هذا العامل بمجموع العوامل الاقتصادية والمؤسسية التي ساعدت على تحقيق الانتعاش في النمو الاقتصادي لمعظم دول المنطقة بالاضافة الى توطيد الأنظمة الديمقراطية فيها ،رغم بعض الاستثناءات بينها في هذا الاطار.

كما أن تطوير سبل التعاون بين دول المنطقة في مجال تسوية التوترات الإقليمية وإحياء عمليات التكامل الإقليمي. قد ادى الى تغيير النظرة الدولية السابقة عنها ، باعتبار ها مجرد منطقة تعاني من التهميش والديون المرتفعة والمشاكل الاجتماعية ، نتيجة محدودية نسبة مشاركتها في التجارة العالمية وتدفقات رأس المال و ارتباطها بسلبيات داخلية كثيرة ،كالعنف الداخلي والتدهور البيئي وضعف النظم الديمقراطية وهيمنة الولايات المتحدة عليها، بالاضافة الى توسع حجم الفقر والبطالة فيها، مما يجعلها تعاني دائما من ظواهر عدم المساواة في توزيع الدخل وانخفاض معدلات الاستثمار.

([1])Camille Goirand, ((Penser la participation politique en Amérique latine : questionnements Méthodes D'entquéte » , Participations , 2013/1 N° 5, p230 à suiv.

رغم أن بعض الاتجاهات المشجعة تقول ان المنطقة قد استعادت معدلات النمو ، وتعد من أكثر مناطق العالم ديناميكية ، حيث يبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي فيها 3 ٪ في عام 1991 ، كما انها عرفت نماذج اقتصاد سوق مفتوحة عن العالم الخارجي و تحرير التجارة و تشجيع الاستثمار الأجنبي والتحرير المالي وزيادة الاعتراف بدور القطاع الخاص وخصخصة العديد من المؤسسات العامة في دول مختلفة ، كالبرازيل وتشيلي والمكسيك وبوليفيا و الأرجنتين وامتلاكها للموارد الطبيعية واحتياطيات نفط كبيرة، فضلا عن قطاع صناعي ضخم يشكل اليوم جزءًا من الاقتصاد العالمي .

رغم ان المنطقة لا تزال تعاني من انتهاكات خطيرة في مجال حقوق الإنسان في بلدان مختلفة ، بسبب انتشار ظواهر العنف السياسي في بعض بلدانها ككولومبيا والبيرو و فشل عمليات التحول الديمقراطي في دول اخرى كهايتي والبيرو.... بالاضافة الى اندلاع الحرب الأهلية في السلفادور والصراعات بعد الحرب الباردة .

كما استفاذت دولها من روابط تاريخية واقتصادية وسياسية وثقافية قوية مما جعلها تشكل وحدة متكاملة في اطار التعاون والعلاقات الاقليمية و التاريخ المشترك و القرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية المتبادلة ، بالاضافة الى استفادتها من عوامل الانتماءات السياسية والثقافية و التصورات المشتركة و تأثر علاقاتها الداخلية بالصراعات والتنافسات والنزاعات الإقليمية و الإيديولوجية والضغوط الاقتصادية والديمغرافية و عدم الثقة وتزايد الهواجس وغيرها ، لا سيما وأن التوجه نحو التكامل والتعاون الإقليمي قد أدى مؤخرا إلى تكاثر المبادرات في المنطقة وإنشاء آليات عديدة لتجسيد التكامل والتعاون ، تشمل مناطق ومواضيع جغرافية متنوعة و متعددة ، مثل الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان وتعزيزها خاصة في هايتي وكوبا وبيرو ،. و المصالح الأمنية الجديدة للولايات المتحدة كالهجرة وحماية البيئة والاتجار بالمخدرات ،كما أن الوجود الاقتصادي الأوروبي في أمريكا اللاتينية متنوع للغاية .[1]

فلقد شهدت المنطقة احتجاجات ومظاهرات واسعة وعنيفة في عام 2019 في الكثير من دولها كبوليفيا و الإكوادور وهايتي و هندوراس التي لها تاريخ حافل بالانقلابات الأشهر الأخيرة من عام 2019، بسبب تزوير الانتخابات والفساد وارتفاع أسعار الوقود والنقل العام، حيث اندلعت في تشيلي احتجاجات وأعمال شغب

([1]) Voir : **Alberto Van** Klaveren, ((L'Amérique latine dans un monde en transitions)) , Civilisations , Revue internationale d'anthropologie et de sciences humaines , 42-1 , 1993 , p3 à suiv.

أجبرت الرئيس سيباستيان بينيرا على إعلان حالة الطوار يء ، كمحاولة لصرف الانتباه عن أزماتها الداخلية وزعزعة استقرار الديمقراطيات في المنطقة التي تحكمها أحزاب يمين الوسط في بعض الدول كالإكوادور وشيلي وفنزويلا بسبب تهديد حكم مادورو من خوان غايدو ، ومواجهة كوبا لأزمات اقتصادية و أعمال شغب في الإكوادور وتأثر الاحتجاجات بالتدخلات الأجنبية في اشعالها واستمرارها.

والتركيز الدائم على نظريات المؤامرة وتقديم السياسيين والنخب الحاكمة ككبش فداء ومواجهة تحديات كثيرة كالمحرضين الأجانب،النمو البطيء ، أجور ضعيفة، ارتفاع تكاليف المعيشة ،عدم المساواة والفساد ووسائل التواصل الاجتماعي ، بالاضافة الى اشتراكها معا في قواسم مشتركة بسبب أزمات اقتصادية ، وتسجيل المنطقة لنسبة نمو قدرت ب 0.2 في المائة فقط في عام 2019 ، وهو أسوأ أداء لأي منطقة رئيسية في العالم ، وفقًا لصندوق النقد الدولي. وتعاني أيضا من أزمات عديدة كالعملة والديون وانكماش الاقتصاد وعجز الميزانية والفشل في التكيف وتجميد الرواتب وازدياد عدد الفقر .

وعموما ، لقد ادى عامل التراجع الاقتصادي في المنطقة الى تدني مستوى النمو بها حوالي 3.5 في المائة على أساس نصيب الفرد بين عامي 2003 و 2013 ، باعتباره افضل أداء لها في نصف قرن على الأقل، كما قد تم نقل حوالي 100 مليون شخص إلى الطبقة الوسطى خلال تلك الفترة ، رغم أن فنزويلا قد تحملت في النصف الأخير من العقد أسوأ الانهيارات الاقتصادية على عكس البرازيل التي نجت من اطول واعقد فترات الركود في تاريخها. ومعاناة تشيلي من الاحتجاجات بعد ارتفاع أسعار النقل العام ، ونفس الشيء بالنسبة للإكوادور الذي خرج فيه الناس إلى الشوارع بعد أن خفضت الحكومة دعم الوقود ، وفاز رئيس بوليفيا " إيفو موراليس "بفترة رابعة في الانتخابات ،رغم تراجع شعبيته مع ضعف اقتصاد البلاد واتهامه بالتزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات. كما ركز غضب المحتجين على قضايا عدم المساواة والفساد. وعدم التكافؤ بين المناطق في العالم ، وانتشار موجة من فضائح الفساد و تورط االعديد من الرؤساء السابقين لدول كبرى كالبرازيل وبيرو وغواتيمالا ودخولهم السجن.

كون الناس يريدون تعزيز الديمقراطية وعدم العودة الى الاستبداد والدكتاتورية العسكرية ، ورغبتهم في انتخاب قادة مدنيين ''أقوياء'' كالرئيس المكسيكي أندريس مانويل لوبيز أوبرادور والرئيس البرازيلي يير بولسونارو القائد السابق بالجيش، بالاضافة الى صعوبة تحقيق التوافق وكبر حجم الفجوة بين الفقراء والأغنياء في بعض الدول كتشيلي ،مما يعيق نمو الاقتصاد ويؤدي الى تدهور مستلزمات الرعاية الصحية والأمن والبنية التحتية والتعليم وعدم

التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني، وتراجع مستوى الثقة في الديمقراطية وتصاعد الزعماء الشعبويين و الديكتاتوريات العسكرية القمعية في السبعينيات والثمانينيات. [1]

ومن جهة اخرى بلغت نسبة البطالة في جتوب شرق اسيا عام 2005 حوالي 16 بالمائة في وسط الشباب و17 بالمائة في وسط الشابات ، ورغم أنها أقل من المنطقة العربية التي تراوحت نسبتها بين23 بالمائة و32 بالمائة على التوالي بالنسبة للذكور من الشباب والاناث [2]، فان الفقر البشري بها قد شمل فيها حتى العاملين كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (15): الفقراء العاملون في جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي (المجموع والنسب المئوية):

السنوات	1990	2000	2005	2015
الفقراء العاملون بدولار أمريكي الواحد	**49,190**	**30.298**	**29.700**	**24.413**
فقراء عاملين بدولارين أمريكيين	**140,775**	**147,801**	**149,945**	**148,925**
نسبة الفقراء والعاملين بدولار أمريكي واحد في العمالة (%)	**26,3**	**12,7**	**11,4**	**8,0**
نسبة الفقراء العاملين بدولارين امريكي في العمالة(%)	**75,3**	**62.1**	**57.6**	**49.0**

Source :www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/rgmeet/14asrm/dgrealizing.pdf.p25

وبالنظر لأهمية المعاملات المالية في تحقيق التشاركية المدنية الانمائية فقد أهتمت الكثير من الدول بعمليات تشجيع الادخار. ورغم هنالك تفاوت بين دول العالم في هذا العام الا أن منطقة جنوب شرق اسيا وبالتحديد دول نمور اسيا قد حققت أعلى معدلات الادخار في العالم ، حيث تشير الارقام الى مجموعة من البلدان التي لها اكبر نسبة من البالغين الذين يمتلكون حسابات للمعاملات المالية لعام 2017 ، في أمريكا اللاتينية كفنزويلا (73 بالمائة) والبرازيل (70 بالمائة) وكوستاريكا (68 بالمائة) والاروغواي (64 بالمائة) وجمهورية الدومينكان (56 بالمائة) وبوليفيا (54 يالمائة) والاكوادور(51 بالمائة) ، رغم هناك من تقل نسبتها عن 50 بالمائة

[1] انظر / (فى عالم يشتعل بالاحتجاجات .. لماذا تتأهب أميركا اللاتينية للانفجار ؟) ، 7 نوفمبر, 2019، في:

https://alwatanalarabi.com/%D9%81%D9%89-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%B4%D8%AA%D8%B9%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%A3%D9%87-142550/

[2] انظر/ تحقيق العمل اللائق في اسيا، الاجتماع الاقليمي الاسيوي الرابع عشر ، بوسان ، جمهورية كوريا ، اب/ اغسطس – ايلول/ سبتمبر 2006، تقرير المدير العام ، مكتب العمل الدولي جنيف. ، ص35، في:

https://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/rgmeet/14asrm/dgrealizing.pdf

كالارجنتين والبراغواي(49 بالمائة) وبنما وكولومبيا (46 بالمائة) بالاضافة الى هندوراس (45 بالمائة) وغواتيمالا(44 بالمائة) وبيرو(43 بالمائة) و المكسيك (37 بالمائة) ونيكارغوا (31 بالمائة)..وغيرها، على عكس منطقة جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي التي عرفت عددا من البلدان التي لديها نسبة اكبر من دول أمريكا اللاتينية كماليزيا (85 بالمائة) وتايلند(82 بالمائة) و الصين(80 بالمائة) رغم وجود دول لها أقل من 50 بالمائة كذلك كاندونسيا (49 بالمائة) والفلبين(34 بالمائة) والفيتنام (31 بالمائة) وكمبوديا(22 بالمائة). [1]

أما فيما يخص استخدام المدفوعات الرقمية الأقل من المتوسط العالمي فيلاحظ كذلك وجود اختلافات بين المعدل الوطني والمعدل العالمي ، حيث قدرت نسبة الادخار ب 37 بالمائة مقابل 48 بالمائة بالنسبة للعالم و 38 بالمائة للاقتراض مقابل 47 بالمائة للعالم ، بالاضافة الى 57 بالمائة لعدم امكانية توفير الاموال في حالات الطوارىء مقابل 42 بالمائة للعالم و 17 بالمائة لعدم السحب او الايداع مقابل 20 بالمائة للعالم . واخيرا بلغت نسبة سداد أو تحصيل مدفوعات رقمية45 بالمائة مقابل 52 بالمائة للعالم [2] ،على عكس منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي قدرت نسبة المعاملات فيها بالنسبة للبالغين 66 بالمائة في ليبيا و 43 بالمائة في الجزائر و42 بالمائة في الاردن و29 بالمائة في المغرب و37 بالمائة في تونس و33 بالمائة في مصر، أما فيمايتعلق بالمدفوعات الرقمية فقد بلغت نسبة الادخار 31 بالمائة والاقتراض 43 بالمائة فقط . [3]

فكما لا توجد مشاركة بدون التأثير والتحكم يفترض ايضا ان تكون المشاركة بحرية أكبر في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية لضمان المشاركة الكاملة بدون تمييز على اساس الدين اواللون او الجنس أو العرق، حيث لا بد من الناحية السياسية ضمان حرية الاختيار وتعديل هياكل ادارة الشؤون العامة لزيادة المشاركة الشعبية حتى يقرر الناس مصيرهم واتخاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثر على حياتهم وضمان الحصول باستمرار على سلطة اتخاذ القرار والمشاركة ، مادام أن الغرض الاساسي من التنمية هو توسيع نطاق اختيارات الأفراد وتوسيع افق مشاركتهم الديمقراطية كناخبين و مناضلين في احزاب وقادة أعمال ومساهمين في حماية البيئة فمن

(1) Voir: www.findevgateway.org.ar.region/amryka-allatynt-walbhr-alkaryby

(2) Voir: www.findevgateway.org.ar.region/amryka-allatynt-walbhr-alkaryby

(3) Voir: www.findevgateway.org.ar.region/alshrq-alawst-wshmal-afriqya.

خلالها تتم تنمية حقوق الإنسان وتوسيع اشكال المشاركة وانشطتها الابداعية والانتاجية والمستقلة وتحسين ظروف الحياة و ضمان التأثير الحقيقي. [1]

فعلى مستوى التقاليد الديمقراطية في منطقة امريكا اللاتينية يظهر تركيز الدكتاتورية في تشيلي على مركزية السياسة ولامركزية الخدمات في الفترات الأولى من الديمقراطية ، نتيجة تحمل مسؤولية توفير خدمات التعليم والصحة دون التقليل من حجم التكاليف . كما ادى التباطؤ الاقتصادي في البرازيل الى ضعف شعبية النظام العسكري في مرحلة الثمانينات مما سمح بظهور الديمقراطية تحت تاثير الدفع الشعبي كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية الأخرى عندما قامت الحركات الشعبية بالتغيير من خلال النضالات الشعبية ضد النظام الفاسد و دفع سكان المناطق المعزولة الى السيطرة على مصيرهم ، مادام أن اللامركزية قد تاخد أشكال أفقية أو عمودية لتقسيم السلطة بين المؤسسات واتخاذ القرارات ونقل المسؤوليات. [2]

كما وضعت عدة بلدان عمليات مشاركة من خلال التشاور في إعداد الاستراتيجية الوطنية مع مختلف الاطراف [3]، حيث توفر أساليب عامة من التشاور والمشاركة على مستويات مختلفة كالاستفتاءات و الاستفسارات العامة وإجراءات التشاور البيئي وسياسة المدينة وهيئات المشاركة عبر الأحياء، والمجالس البلدية بعد أن أصبحت مشاركة السكان التزام أخلاقي أكثر منها شرط قانوني. [4]

وهو ماجعل عملية الدمج الديمقراطي في أمريكا اللاتينية تمثل تحديًا كبيرا للديمقراطية التي جاءت بعد سنوات طويلة من الدكتاتورية وفي ظرف اقتصادي واجتماعي صعب، رغم محاولات الاصلاح من اجل مكافحة الفقر و التضخم والبطالة وعدم المساواة في الدخل والديون الخارجية وتوزيع الدخل وغيرها من الأثار التي خلفتها الأزمات الاقتصادية على الاستثمار و النمو وإعادة التوازن، بسبب صعوبة حل الأزمة الموروثة عن الأنظمة الاستبدادية وطول عملية الدمقرطة. [5]

([1]) Voir: chapitre 2, Participation populaire, Hdr 1993 ,fr p23-28

([2]) Voir: CHAPITRE 4 ,Les populations et la gestion desaffaires publiques , hdr 1993, fr ,p86-87

([3])STRATÉGIES NATIONALES DE DÉVELOPPEMENT DURABLE BONNES PRATIQUES DANS LES PAYS DE L'OCDE(ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES), p11 à suiv . in: www.oecd.org/fr/croissanceverte/36655852.pdf

([4]) Loïc Blondiaux , ((LA DÉMOCRATIE PAR LE BAS Prise de parole et délibération dans les conseils dequartier du vingtième arrondissement de Paris)) , p324 in: **www.ikonomics.com/wp-content/uploads/2012/04/hermes_2000_26-27_323.pd**

([5]) انظر/ صندوق النقد الدولي ، تقرير ، 2001، في/

Gaudron.SLegitimidad del Estado: El Caso de Venezuela ،conference paper"Argentine, Brésil, Pérou et Uruguay :Consolidation démocratique et hyper-inflation.Stéphanie Gaudron1 CEPN (CNRS-UMR n°7115) et GREITD, (Julio 1989 - Agosto 1994 ") ،Desarrollo Económico ،vol.36 ،No. 141 ،April-June ،1996 ،pp.443à suiv.

المطلب الثاني :أثر جودة التنمية الديمقراطية وفرص والتمكين: يتأثر هذا البعد بمؤشرات الحوكمة التي تاخذ كما راينا بعين الاعتبار مستويات فاعلية الحكومة وسيادة القانون والسيطرة على الفساد بالاضافة الى درجة ابداء الراي والمساءلة في المجتمع ، حيث تشير البيانات اليوم الى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في منطقة امريكا اللاتينية تتأثر بشكل كبير بعوامل عدم الرضى الشعبي على عدم المساواة الاقتصادية في المنطقة في وصول حركات شعبية شبه استبدادية الى السلطة في العديد من دوله كفنزويلا وبوليفيا والاكوادور ،كما أن ترسيخ الديمقراطية فيها قد احتاج الى وقت طويل من بداية التحول[1]. خاصة مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في جميع انحاء المنطقة وانتشار الفساد والمحاكمات والتحقيقات والمظاهرات والاستقالات في عدد من دولها كما رأينا بسبب تورط العديد من المسؤلين الكبار في فضائح فساد سياسي ومالي مختلفة.

ما يجعل هذه المنطقة أقل مرتبة في مؤشرات الكفاءة البيروقراطية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد وفعالية الحكومة بالمقارنة مع منطقة اسيا ، ماعدا تفوقها في مؤشر ابداء الراي والمساءلة الذي يعتبر من اهم عوامل القوة التي تتميز بها منطقة امريكا اللاتينية في مجال الحوكمة. حيث يلاحظ ضعف منطقة اسيا في مؤشرات ابداء الراي والمساءلة والسيطرة على الفساد والمساواة بين الجنسين والنظافة العامة بالمقارنة مع مؤشر الاستقرار السياسي واللجوء الى العنف ومستوى التعليم والبنية التحتية. رغم ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي وكفاءة سياساتها الانتاجية والاستثمارية والاجتماعية. [2] بينما تشهد منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تصاعدا في جرائم القتل والعنف بالمقارنة مع مناطق العالم الاخرى بما فيها اسيا، رغم هناك اختلاف في مستوى بعض دولها في مجال الحريات المدنية ،كما يوضح الجدول التالي:

([1]) انظر / لوريل أي ميلر ، جيفري مارتيني ، ((التحول الديمقراطي في العالم العربي، توقعات ودروس مستفادة من حول العالم)) ، معهد الدفاع الوطني RAND، مؤسسة راند ، 2013.ص29.في:https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/MG1100/MG1192z1/RAND_MG1192z1.pdf

([2]) شيخا جاهي وجوجون جوان ، مرجع سابق ، ص25-27.

الجدول رقم (16) : مؤشر مستوى الديمقراطية : الحريات المدنية في بعض البلدان 2017 (على10)

منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الدرجة	منطقة جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي	الدرجة
تشيلي	9.12	اندونسيا	5,6
البراغواي	7.35	كوريا الجنوبية	8,2
كوستاريكا	9.12	اليابان	8,8
البرازيل	8.24	نيبال	5,6
اروغواي	9.7	تابلند	5,9
الأرجنتين	7.7	الصين	1,5

Source :https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMPays/

الامر الذي يجعل الفساد في هذه المنطقة يمثل من أهم العوائق التي تعيق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دولها، حيث بالرغم من وجود أطر قانونية قوية وأنظمة جنائية وإدارية للمراجعة والوقاية لا تزال هناك في المقابل بعض النقائص التي تؤدي الى الإفلات من العقاب وتحد من عمليات الاصلاح التي تسعى الى مكافحة الفساد من خلال الجمع بين أدوار المجتمع المدني والشركات والحكومة و الاهتمام بدور المواطنين في فهم القضايا المتعلقة بالفساد وعدم تأثيرها على الأجيال المقبلة من خلال التركيز على قضايا التعليم وتدريس أخلاقيات المواطنة المسؤولة في المناهج الدراسية منذ المرحلة الابتدائية ودعم مشاركة القطاع الخاص في تغيير السلوكيات وتشجيع اضطلاع المجتمع المدني بمراقبة مستوى التقدمات الجارية وتقييمها. [1]

([1]) انظر / (خمسة دروس لمحاربة الفساد من المكسيك) ،(5ديسمبر, 2016) ، في:

https://01gov.com/%D8%AE%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83/5,

ونتيجة لحجم الارتفاع الكبير لمعدلات الفساد في العديد من دول امريكا اللاتينية بالمقارنة مع دول العالم الأخرى وتحدياته المختلفة على مستوى مشاريع التنمية وبنيتها التحتية ، فقد تم اطلاق في الارجتين منصة إليكترونية باسم BA Obras تضم مجموعة من خرائط مشروعات العاصمة (تكاليف ، أسماء المقاولين ، المسئولين)، لضمان اطلاع المواطن. المباشر والسريع على مختلف المعلومات، بينما عملت البرازيل على مراقبة الإنفاق الحكومي عن طريق تحليل البيانات وزيادة التحقيقات ونشر البيانات على منصات الشفافية العامة.[1]

ولهذا ولأجل القضاء على التمييز وضمان المساهمة في تغيير الواقع و اتخاذ القرارات الواعية على مستوى المؤسسات والأفراد، لجأت دولة البارغواي على سبيل المثال في ظل استمرارسة غياب البيانات الاساسية الى استخدام أداة Open Data Kit مفتوحة المصدر لإدخال البيانات فيمايخص عدد السكان واعداد طلاب المدارس وذوي الاحتياجات الخاصة والرعاية الصحية الحكومية ووثائق الهوية الشخصية والسكان النازحين واعداد الاطفال والنساء والحوامل وذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعيشون في الملاجئ و هواتف المواطنين الذكية وامتلاكهم المعلومات والبيانات.[2]

ولعل من أهم الخصائص الايجابية للديمقراطية اللاتينية ، طبيعة الانفتاح السياسي والاجتماعي الذي تعيشه ، و الذي مكن من استقرار حوالي 40 مليون شخص من أصول عربية بالعديد من دولها التي يبلغ عدد سكانها حوالي 630 مليون نسمة ، بالاضافة الى رئاسة الكثير من دولها، كالبرازيل والأرجنتين والاكوادور والسلفادور وكولومبيا وهندوراس.[3] ، الى جانب عوامل أخرى كصعود الديمقراطيات الشعبية أو الجماعية وسماع الفئات

([1]) انظر / البيانات المفتوحة لمكافحة الفساد في أمريكا اللاتينية، (29أغسطس, 2018) ، في:

https://01gov.com/%d8%a3%d9%85%d8%b1%d9%8a%d9%83%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%a7%d8%aa%d9%8a%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d8%b1%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b3%d8%a7%d8%af/29,

([2]) انظر / (كيف بنت عاصمة باراجواي بياناتها عن السكان من الصفر؟) ، (25 اغسطس 2019) في:

https://01gov.com/paraguay-capital-population-data/25,2019 أغسطس

([3]) انظر / أمجد عرار، ايمن سمير (اعداد) ، ((أكثر من 100 عام على أكبر موجة هجرة (2-2)11 رئيسا من أصول عربية في أمريكا اللاتينية ،القاهرة ، ديسمبر 201، في:

https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-12-23-1.3734112

مثل : رئيس الارجنتين كارلوس منعم (1989 – 1999) ، والرئيس السلفادوري ناييب بوكيلي «نجيب بوكيلة» (1992)، و رئيس البرازيل ميشيل تامر (2016)، ورؤساء الاكوادور جوليو ثيودور سالم (1944) وعبد الله بوكرم (1996) وجميل معوض (1998) ، ورئيس كولومبيا خوليو سيزار طورباي أو خوليو سمير طورباي (1978) ، ورئيس هندوراس سلفادور نصر الله.

المهمشة ، وقوة النضج الاجتماعي والتعبئة السياسية بسبب ظهور الطبقة الوسطى الدنيا الجديدة لاسيما في البرازيل والارجنتين وتشيلي والمكسيك ، وبروز خدمات متطورة واستقرار اقتصادي ووعي عرقي ولغوي من السكان الاصليين واستفادتها من العولمة وموقعها الجغرافي المتميز و سياسات التكامل الاقتنصادي التي تضمن فرص المنافسة العادلة للمنافسة، وتمكنها من انتشال حوالي 13 مليون من الفقر و انتقال 30 مليون أخر الى الطبقة الوسطى الناشئة، رغم أن هناك سلبيات تتميز بها كذلك في هذا الاطار ، كطبيعة التناقضات التي تتميز بها هذه القارة التي يطلق عليها العالم الأول للعالم الثالث و العالم الثالث للعالم الأول ، نتيجة عدم وجود أليات مؤسسية قوية لتوسط المطالب الاجتماعية ، وانتشار الفقر وعدم التكافؤ في مجال العلاقات التجارية والاستثمارات بين دولها، بالاضافة الى معاناتها من ظواهر التوترات العرقية والفئوية والسياسية الموروثة عن الاستعمار، والهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات والمشاكل الاجتماعية والبيئية.. ،رغم اهمية امكانياتها الطاقوية والبشرية وتنوعها البيولوجي .[1]

وفي المقابل لم يسمح في جتوب شرق اسيا بالديمقراطية مماجعل بعض دولها ككوريا والفيتنام ولاوس ترزح تحت حكم متسلط ، كما أن بها كذلك أنظمة هجينة تجمع بين الاستبداد والديمقراطية ، حيث رغم أن المنطقة سجلت حسب منظمة فريدوم هاوس بعض المكاسب مؤخرا في مجال اعتماد المؤسسات الديمقراطية الانتخابية وبروز بعض التحولات الديمقراطية فيها تبعا لانماط وانواع خصوصيات مختلفة ،فان التحول الديمقراطي بها تميز في الجيل الاول لمرحلة مابعد الاستعمار بانخفاض النمو الاقتصادي والتعليم الشامل وقلة خبرة المؤسسات الدينقراطية والثقافة السياسية الهرمية والاستبداد ، رغم أهمية النموذج الديمقراطي الهندي في ظل اوضاع اقتصادية واجتماعية خاصة كالفقر والأمية والتنوع العرقي بينما شهد الجيل الثاني انتهاء الحرب الباردة وظهور العولمة مما شجع على التغيير السياسي في المنطقة بأساليب مختلفة في كوريا وتايوان والفلبين واندونسيا وتحول اقتصادي و تنامي الطبقة المتوسطة والمثقفة الرافضة للاستبداد و الاطاحة بالأنظمة الدكتاتورية ودعم التغيير لصالح الديمقراطية، رغم أن التحولات السريعة نحو اقتصاد السوق الرأسمالي قد أدى الى تغييرات وتحديات اجتماعية كثيرة على مستوى العمل الاجتماعي كعدم المساواة الاجتماعية واتساع القلق ازاء المخاطر الاجتماعية و الفساد ، حيث وجود الاستبداد في الصين وغياب الحماية الاجتماعية بها لم يمنعها على سبيل المثال من تنويع أشكال التعامل مع هذه الحالات الاجتماعية وتعزيز دور العمل الانساني من خلال الاهتمام بدعم لجان الأحياء والاستناذ الى مفاهيم المسؤولية

(1) مارسيل فورتونا بياتو ، الديمقراطية في امريكا اللاتينية ، سلسلة محاضرات الامارات، 148، ، / الامارات ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2012، ص8-19.

والاستقلالية والتسامح والتضامن وعدم الاستبعاد والتدريب و تهدئة التوترات الاجتماعية وحماية المهمشين والأشد فقرا بالرغم من مسألة حظر التعبير الفردي بحجة المؤامرة الداخلية أو الأجنبية [1]

فمن الناحية الاجتماعية لايزال المجتمع الكوري الجنوبي يعاني من مشكلات الانتحار والاكتئاب التي تعتبر من أعلى المعدلات في العالم واغلبها في فئة الشباب ، رغم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الى اكثر من 38 الف دولار وتحتل المرتبة 57 في مؤشر السعادة في العالم بسبب ظواهر التمييز الاقتصادي والاجتماعي واستمرارية المسافة الطبقية خاصة في التعليم والمدارس والعمل. [2]

كما يبرز على المستوى الاقتصادي تباين بين المناطق بسبب تمركز الانشطة المالية والتجارية على كيونغ كي وسيول بالاضافة الى مراكز البحث و الجامعات ، مما ادى الى بروز مشكلة النزوح الى جانب مشاكل أخرى كمشكلة الشفافية والتنافسية والفساد والتهرب الضريبي وضعف الخدمات ، بسبب رفض الشركات تحديث أساليب التسيير و ارتفاع عدد المسنيين والتفاوت الطبقي وسوء توزيع الثروة بالاضافة الى مشاكلها النزاعية مع كوريا الشمالية واليابان والصين (عدم توفيع اتفاقية السلام بين الكوريتين وتنازعها مع اليابان حول جزيرة تاكيشيما ووجود بؤر نزاع أخرى كقضية تايوان والنزاع حول جزر بحر الصين الشرقي بين الصين واليابان) . رغم ان هناك دروس يمكن الاستفاذة منها من التجربة السياسية والتنموية الكورية بسبب قوة البيروقراطية الادارية ونجاعة القيادة والارادة السياسية واهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص وارتفاع مستويات الانفاق على البحث العلمي والاستثمار في الموارد البشرية والقدرة الكبيرة على استغلال الظروف الدولية الجارية، مما جعلها تتحول من افقر دولة بعد استقلالها عن اليابان ومعاناتها من اثار الحرب الاهلية وصعف الموراد وضيق المساحة الجغرافية الى قوة اقتصادية كبيرة يحسب لها الف حساب ، بفضل بارك تشونج هي الذي اهتم بالتنمية الاقتصادية والتعليم (تخصصص 2,5 بالمائة من الانفاق عليه 1951 ثم ارتفع الى 23 بالمائة في الثمانينات)والتكنولوجيا والتدريب والتكوين المهني ومنع الاضرابات والنقابات العمالية والعمل لساعات طويلة (اكثر من 13 ساعة في

(1)Monique Selim, Bernard Hours,((Le travail social en Chine : une enquête anthropologique)) , Terrains & travaux **n° 16,** 2009/2 **. P13-14**

(2) Voir : www.bayacentre.org/2020/67/6233.

اليوم) والتخطيط والتنسيق والرؤية الاقتصادية والقضاء على الفقر ودخول الاسواق و الاستفاذة من العوامل الخارجية وخاصة الامريكية كمضلة امنية ومالية هامة. [1].

فلقد تدهور اقتصاد اندونسيا على سبيل المثال في الستينيات بسبب عدم الاستقرار السياسي وافتقار الحكومة الى الخبرة المطلوبة ، مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة بعد سقوط سوكارنو في منتصف الستينات ولكن بعد ارتفاع اسعار النفط في السبعينات انخفض معدل التضخم وحققت معدلات نمو مرتفعة للغاية (حوالي 7٪ بين عامي 1968 و 1981). ومع الاصلاحات ازدادت القدرة التنافسية الاقتصادية في أواخر الثمانينات وازداد حجم الاستثمار الأجنبي فيها في قطاع الصناعة مما ادى الى تحسن الاقتصاد الإندونيسي في الفترة بين عامي 1989 و 1997الى 7٪ رغم الأزمة الاقتصادية الآسيوية. و مع عدم الاستقرار السياسي والفساد وارتفاع البطالة تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي 5 ٪ في عامي 2004 و 2005 رغم ان تقديرات عام 2006 ، تشير إلى أن 17.8 ٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر و 49 ٪ يعيشون على أقل من 2 دولار في اليوم ، وفي عام 2008 بلغ معدل البطالة 9.75 ٪ من السكان النشطين.[2]...عبر العديد من جزرها، حيث تتميز اندونيسيا بوجود مجموعات متميزة ثقافيا ولغويا ورسميا(583 لغة ولهجة). [3]

فحسب الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب عولمة النضال من أجل حماية حقوق الفقراء والمهمشين والمحرومين والتركيز على حقوق الإنسان والنضال الاجتماعي وتعزيز المساءلة والتصدي للانتهاكات ، وإنشاء حركة عالمية موحدة لمواجهة الظلم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي واللامساواة ونزع الملكية والاستغلال ، بالاضافة الى إيجاد بدائل مشتركة للنموذج الاجتماعي والاقتصادي المهيمن وصناعة القرار، واعتماد مقاربات تشاركية لتسخير الصوت الجماعي.[4]

ومن هنا برزت حركات النضال من اجل حماية حقوق المجتمعات في نيبال على سبيل المثال لأجل الحصول على تعويض واستشارة مناسبة من المتضررين لتوليد الطاقة الكهرومائية، و تمويل مشروع تاناهو من قبل بنك التنمية الآسيوي (ADB) ، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) ، وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) ، وحكومة نيبال في عام 2016، كما نظمت مؤسسة العدالة الاجتماعية (CEmSoJ) ونساء الشعوب الأصلية للتوعية القانونية (INWOLAG) بالتعاون مع السكان الأصليين في آسيا حلف الشعوب (AIPP)

---

(1) عبد الرحمن المنصوري ، ((تجربة كوريا الجنوبية : عوامل النجاح وتحديات المستقبل))، مركز الجزيرة للدراسات في : **www.aljazeerastudies.net**

(2) Voir : https://fr.wikipedia.org/wiki/Indon%C3%A9sie

(3)Voir:http://www.servicevolontaire.org/international/mission/humanitaire/projets_indonesie.php

(4) انظر / الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في موقع : https://www.escr-net.org/ar/collective-work

ومشروع المساءلة الدولية (IAP) ، وتمكين المجتمعات المحلية ورشة عمل الاستشارات والتدريب مع قادة المجتمعات المتضررة لفهم أفضل للمشروع وحماية الضمانات القانونية ذات الصلة، ونتيجة لذلك ، قام منفذي المشاريع عام 2017 بتعزيز نشر المعلومات وإنشاء منتديات التشاور المحلية بمشاركة ممثلي المجتمع المتأثرين للاستجابة باستمرار للشكاوى الأخرى.[1]

ان الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة على سبيل المثال من اجل تعزيز الديمقراطية في اماكن مختلفة بالنسبة للأنظمة الاستبدادية في آسيا ، يدخل في اطار الرغبة الامريكية في تعزيز مصالح سياستها الخارجية ومن ثم فهي ترفض محاولاتها الرامية الى فرض نماذج غريبة عليها ، حيث انتقد الروس والصينيون المساعدة الديمقراطية وتصدير النماذج للتنمية الاجتماعية ، ولكن رغم ذلك فان اقتصادات نمور اسيا صنعت الاستثناء وقامت بتحديث سلطوي كبديل للديمقراطية ،كما هو الشان بالنسبة لسنغافورة والصين التي تقدم النمو الاقتصادي وليس التنمية كذريعة للحفاظ على الحكم الاستبدادي ،حيث تعمل المساعدات الديمقراطية على تعزيز أجندات السياسة الداخلية ودعم قوى المعارضة وليس على تحديد النتائج بل على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والممارسات والثقافة وإنهاء الدكتاتورية وتوفير مساحات ديمقراطية للناس .[2]

فوفقا لمنظمة بيت الحرية قدر عدد الديمقراطيات الانتخابية 41 دولة في عام 1974 وفي عام 2006 ارتفع عدد ها الى 123، حيث رغم التوقع في ظل الالفية الجديدة ان تمر بمرحلة انتقالية ديمقراطية ويكون التحرك بطريقة خطية، لم توجد الديمقراطيات المؤسسية في معظم البلدان لأنها تقوم على عدم الاستقرار بين انظمة استبدادية صريحة و انظمة ديمقراطية كاملة ، في حين أن عددا اخر قد اسفر عن انعكاسات متكررة (جزئية) على السلطوية في ظل مايعرف ب "الأنظمة الهجينة" التي تجمع بين سمات الاستبداد مع بعض الميزات الديمقراطية. [3]

و على هذا الاساس ، عبر الشباب الكمبودي عن رايهم على سبيل المثال في انجازات الحكومة بشكل متباين، وبما يعكس ثقته بالحكومة الوطنية والمنظمات غير الحكومية في عدد من القطاعات، حيث حصلت

([1]) Voir : http://rightsindevelopment.org/notre-travail/mobilisation-communautaire/?lang=fr

([2])Richard G. Lugar , ((The Backlash against Democracy Assistance)), A Report prepared by the National Endowment for Democracy , Chairman Committee on Foreign Relations United States Senate June 8, 2006.p6-8,in: https://www.ned.org/docs/backlash06.pdf

([3]) Lise as Rakner, Alina Rocha Menocal and Verena Fritz Overse , ((Assessing international democracy assistance: Key lessons and challenges)) , Development Institute ,August 2008, p114 in: **https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/2551.pdf**

القطاعات الحكومية على أفضل تقييم لان الحكومة بالنسبة لهم تعمل "بشكل جيد / أفضل ، على اعتبار ان الرعاية الصحية مثلت (70٪) والتعليم (69٪) ووسائل الإعلام (69٪) والانتخابات (66٪) وإنفاذ القانون والأمن (57 ٪) ، على عكس المحاكم التي كانت اقل(47٪) رفقة التنمية الاقتصادية (47٪) والمرافق (44٪) وتحسين سبل المعيشة 43%و انخفاض مستويات المشاركة الى (8٪) .كما تم اثارة مجموعة من القضايا تهم المجتمع ، كالفساد والعصابات والصحة والعنف المنزلي والحديث عن السياسة والاهتمام بها والشعور بالحق في المشاركة في صنع القرار بما فيها المرأة وتوسيعها لتشمل جوانب الحياة المختلفة لاهمية دورهم في صناعة السياسات وأنشطة خدمة المجتمع والمشاركة المدنية– الطوعية و تحديد مشاكلهم المحلية وتقديم المساعدة المجتمعية.[1]

المطلب الثالث :أثر البعد الامني والتكنولوجي : حسب العديد من الدراسات، هناك ترابط بين جرائم القتل في المجتمع بعنصر الالتزام المدني القائم على مبدأ الالتزام والثقة لدى المواطن ، مادام ان الجريمة حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 ، تضعف الثقة في مستقبل التنمية وتحد من قدرة القطاعات على المنافسة وتوفير الخدمات ، وترفع من حدة تكاليف الفرص الامنية الباهضة،كما تزيد في معدلات هجرة الادمغة الى الخارج ، بل وتزعزع الثقة بمناخ الاستثمار وتؤثر على الموارد المخصصة للرعاية الاجتماعية الصحية والتعليمة والتكامل الاجتماعي . كما بلاحظ ارتفاع في عدد النزاعات داخل الدول مند نهاية الحرب الباردة بسبب تنامي موجات التمرد والارهاب والنزاعات المدنية المختلفة ، فمثلا شهدت 9 بلدان في منطقة جنوب اسيا نزاعات داخلية في العقدين الاخيرين ، ما أدى الى زيادة الانفاق العسكري للدول النامية على حساب التنمية البشرية ، حيث تراوح ارتفاع حجم النفاقات العسكرية في بلدان شرق اسيا وجتوب اسيا وبلدان المحيط الهادي والدول العربية بين 43 و338 بالمائة[2].رغم ان حجم الانفاق العسكري في اسيا ليس نفسه في جميع الدول، كون معدل الانفاق يبقى من اقل المعدلات في العالم بسبب اعتماد بعض دولها على الحماية الخارجية التي توفر القواعد العسكرية الاجنبية في المنطقة . [3]

و وفي المقابل يمكن القول على مستوى مؤشرات التماسك الاجتماعي أن هناك ترابط سلبي بين معدلات جرائم القتل وقيمة دليل التنمية البشرية حسب التقرير الانمائي لعام 2013، مما أدى الى الاختلاف بين المناطق

([1]) HENG Phoastey (et autres), ((Youth Civic Participation in Cambodia: Knowledge , Attitudes, Practices, and Media)) , United Nations Development Programme in Cambodia, 2010 ,p13 in : https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08af7ed915d622c0009f9/452_UNDP_Youth_Ci

([2]) تقرير الانمائي لعام 2013 ، مرجع سابق ، ص42 -43.

في هذا الاطار، حيث بلاحظ وجود تباين بين معدل منطقة جنوب اسيا الذي يقدر ب 3,7% و معدل منطقة شرق اسيا والمحيط الهادي الذي يقدر 2,8% فقط ، بالمقارنة مع معدل الجريمة في البلدان العربية الذي يقدر ب 4,5% و معدل امريكا اللاتينة والبحر الكاريبي الذي يقدر ب 22,2 % . [1]

أما من حيث طبيعة الأوضاع الأمنية في امريكا اللاتينية والكاريبي فيلاحظ انها تاثرت بعامل الارتفاع في معدلات جرائم القتل التي تشهدها بعض دولها كدولة هندوراس التي بلغ معدلها 91,6 ، كما تاثرت ايضا بمشكلة اعادة التوزيع والتنمية الشاملة مقارنة بمسالة الانفاق العسكري، كون مشكلة الاستقرار والامن حسب التقرير الانمائي لعام 2013 تعود بدرجة أولى الى مسالة اعادة التوزيع و التنمية الشاملة في المجتمع ، مادام أن التنمية الشاملة هي الاكثر فعالية في درء الاضطرابات المدنية واحتوائها على المدى المتوسط ، حيث تعتبر على سبيل المثال دولة كوستاريكا دولة من دون جيش مند 1948 ولا تنفق على القوة العسكرية وانما على برامج الاستثمارات الاجتماعية التي عرفت في عام 2009 تطورا ضخما بلغ 6.3 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي على التعليم و7 في المائة على قطاع الصحة، وهو ما يجعل ترتيبها يتطور في مجال دليل التنمية البشرية . [2]

كما انها شهدت انجازات كثيرة في هذا المجال ، حيث تعتبر المنطقة اليوم من اقل المناطق عسكرة ة في العالم وأول منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وانها تعتبر غير مثقلة بالصراعات الدينية والعرقية ، كما انها استفاذت كثيرا من التراث اللغوي والثقافي المشترك وعدم التدخل وحل النزاعات بشكل سلمي رغم ما تعانيه بعض دولها في بعض الاحيان من نزاعات حدودية واضطرابات اجتماعية وسياسية ، بسبب مشكلات ضعف تكريس المؤسسات الوطنية والهوياتية واستمرارية نزعات التسلط والقومية والرجعية والعسكرية. [3]

فعلى مستوى الحركة المدنية الشعبية ، يلاحظ أن المنظقة قد شهدت على سبيل المثال في السنوات الاخيرة العديد من الاحتجاجات الشعبية، أسفرت عن أعمال عنف وسلب ونهب ومقتل وإصابة واعتقال العشرات في خمسة بلدان فقيرة هي:بوليفيا، والإكوادور، وهايتي، وهندوراس، وتشيلي، نتيجة لأسباب وعوامل اقتصادية

---

[1] . **انظر / التقرير الانمائي لعام 2013 ، مرجع سابق ، ص 41-43** .

[2] نفس المرجع,

[3] انظر / مارسيل فورتونا بياتو، الديمقراطية في امريكا اللاتينية ، سلسلة محاضرات الامارات، 148، الامارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2012. ص6-7

واجتماعية وسياسية كثيرة ،كغياب المساواة في توزيع الدخل، وارتفاع الأسعار، و نقص الخدمات العامة، و انتشار الفساد بالاضافة الى تزوير الانتخابات ، وقد اختلفت في اسبابها واثارها واطرافها من دولة لأخرى تبعا لظروف واوضاع كل دولة، حيث أدت الاحتجاجات الى:[1]

– عصيان مدني واعلان طوارىء ونقل مقر الحكومة من العاصمة وقتل العديد وحرق وسلب ونهب للمؤسسات والمتلكات من الاشخاص في أكتوبر/تشرين الأول ، كرد فعل على حزمة قرارات اقتصادية ، كقرار رئيس الاكوادور لينين مورينو فيمايخص إلغاء دعم الوقود.

– تورط رئيس هايتي "جوفونيل مويس" افقر دولة في المنطقة في قضية فساد ب4 مليارات دولار، بسبب اختلاس أموال من برنامج "بتروكاريبي" النفطي الذي حصلت هايتي بموجبه على واردات نفط فنزويلية رخيصة واندلاع موجة من الاحتجاجات الشعبية بسبب ذلك ، شاركت فيها أحزاب سياسية معارضة ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات.

– اندلاع احتجاجات في تشيلي بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة في تشيلي، ورفع أسعار تذاكر المترو.

.– اندلاع مظاهرات في بوليفيا بسبب تزوير الانتخابات التشريعية لصالح حزب الرئيس " إيفو مورالیس'.

–اتهامات بالفساد ضدر رئيس هندوراس"أورلاندو هيرنانديز" وشقيقه بسبب تهريب المخدرات وتلقي رشاوي.

وعموما ، لقد أدت الصراعات العنيفة في أمريكا اللاتينية الى تكاليف باهضة على التنمية البشرية في بعض الحالات ككولومبيا والسلفادور وغواتيمالا، بسبب القمع الذي يتعرض اليه الناس واثره على معيشة الأسر ورأس المال الاجتماعي، حيث قتل على سبيل المثال في غواتيمالا خلال أوائل الثمانينات من القرن الماضي أكثر من 145 ألف شخص بسبب الصراع بين الليبراليين والمحافظين وحركات التمرد الجديدة الممثلة في تجار و منتجي الكوكا والجماعات شبه العسكرية ، نتيجة المظالم الاقتصادية والتنافس على الموارد الطبيعية وتهريب المخدرات ونزوير الانتخابات . علما ان الحركة المعادية للشيوعية قد دعمت من طرف الولايات المتحدة والحكومة المنتخبة

[1] انظر : بوغوتا لقمان إلهان، محمد أمين جانيق ، (احتجاجات أمريكا اللاتينية.. دوافع مختلفة ومسار متشابه) ، في: ،

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%87/1631423

ديمقراطيا عام 1954 كما تأسست أول حركة للمتمردين عام 1962 ، ونفس الشيء بالنسبة لصراعات العنيفة التي حدثت في نيكارغوا و السلفادور(1979-1991) و كولومبيا(1992-2002) وغواتيمالا(1980-1990) بسبب نشاط حركات التمرد وقوة المعارضة السياسية ، مما ادى الى زيادة العنف السياسي وحملات القمع والاغتيالات الانتقائية لقادة الحركات الاجتماعية والسياسية والتجنيد القسري للفلاحين فيمايعرف بدوريات الدفاع الذاتي المدني تحت سيطرة الجيش ... وغيرها من الاساليب القمعية التي أثرت على التنمية البشرية وخيارات الأفراد وحرياتهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، ولعل من أهم أثارها: [1]

- ارتفاع التكاليف الاقتصادية للحرب الأهلية.

-انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي .

-استمرارية الصراعات لفترة طويلة.

واذا كان على مسنوى التعليم والصراعات في أمريكا اللاتينية ، قد تم الاستناذ الى إعلان الحق في السلام لعام 2016 الذي اقترحه مجلس حقوق الإنسان و الاتفاقات الخاصة مثل الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية،الذي يوضح العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطيات المعززة التي تسمح بالمشاركة ودور التعليم في زيادة الوعي والمشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار ومنع العقوبة البدنية للأطفال في المدارس، باستثناء غواتيمالا وبنما واخرى تمنعه في جميع الأماكن، بما فيها البيت (الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوستاريكا وهندوراس ونيكاراغوا وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا)، فان المرصد الإقليمي للنزاع (مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومؤسسة(Fundación UNIR))، قد عدد مجموعة من العوامل الأساسية التي تتسبب في الصراعات منها :[2]

- ضعف المؤسسات الحكومية وانتشار ظواهرالفقر وعدم المساواة .
- تركيز الثروة والاهتمام بالربح على حساب مصالح الناس رغم اهمية أهداف التنمية المستدامة في توفير البيئة الملائمة لتمكين المجتمع المدني في نضاله من أجل القضاء على أسباب الظلم.
- التمييز المستمر و تقلص مساحة المشاركة .

([1]) Voir: Fuentes juan alberto ; ((violent conflict and human development in latin america : the cases of colombia ,elsalvador and Guatemala)) , Human Development Report Office OCCASIONAL PAPER ,human development report 2005 .p5-8

([2]) انظر / كاميلا كروسو، (تمكين المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لأجل تعزيز المساواة ومنع النزاعات)، ، في:

https://www.un.org/ar/chronicle/article/19958

- محدودية مستويات مشاركة المواطنين وتقلص التسامح مع المعارضة.
- انتشار القمع والاحتجاجات السلمية و تجريم أعمال العصيان المدني في بعض الدول كالبرازيل وشيلي وكولومبيا وباراغواي .
- معاناة المدافعين عن حقوق الإنسان من عوائق قانونية وإدارية وعملية على مسنوى حرية تكوين الجمعيات وتخويف الاعضاء واغتيال الناشطين .
- تاثير الفساد الحكومي والمصالح التجارية على نوعية الفضاء المدني في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. تأثير المصالح التجارية وضعف مستويات المشاركة.
- التهديدات المرتبطة بالفضاء المدني.
- عدم القدرة على المشاركة والمناقشة العامة وصنع القرار بشكل عادل.
- مشكلة ثقافة الحوار وعدم الاعتراف بالمعارضة.
- مشكلة اللجوء إلى العنف في حل النزاعات رغم تمتع الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ومدافعي حقوق الإنسان بإرث تاريخي في مجالات الحقوق والكرامة والعدالة والسلام .
- عدم الاعتراف بالهويات و التمييز الاثني و الجنسي.
- النزاعات والعنف .
- حذف الإشارة إلى نوع الجنس من الخطط التعليمية والمناهج الدراسية. كالبرازيل والبيرو واعتبار الصياغة "إيديولوجية جنسانية" وتدخل في شؤون الاطفال.
- ارتفاع "ثقافة الكراهية" ومستويات عدم المساواة .
- التركيز الغير متكافيء للثروة .
- قتل الاناث في دول المنطقة ، حيث تشكل14 دولة من مجموع 25 دولة.
- الاحتجاجات والحروب الأهلية والثورات الشعبية و التهميش و الاستعباد والظلم .

فحسب مسح الحكومة الالكترونية التابع للامم المتحدة يعتمد الراسمال البشري والبنية التحتية على ضرورة وصول المواطن الى المعلومة والجاهزية والمشاركة الالكترونية في صنع السياسة العامة ، حيث تتتمتع اسيا ببنية تحتية تكنولوجية للمعلومات والاتصالات وزيادة مستخدمي الهواتف النقالة ، ولكن في المقابل هناك تحديات كثيرة في عذا المحال، كعدم المساوة في الدخل وحالة البنية التحتية والبيئة غبر الديمقراطية ومؤشر المعلومات الالكتروني الذي يركز على مستوى المعلومات في المواقع الحكومية للمسؤولين المنتخبين والبرامج والسياسات والاستشارة الالكترونية ادوات المنافسة موقع على الانترنت تواصل بين الناخبين والموطنين صنع القرار الالكتروني تطورا في الجاهزية الالكترونية 0.3905 في 20004 و0,4179 في 2005 و0,4467 في 2007 كما بلغت مؤشرات

المشاركة الالكترونية في نفس السنوات كالتالي: 0,1141 و0,1388 و0,2084 ، وفي المشاركة الالكترونية تأتي خلف الامريكيتين واروبا ومتقدمة على افريقيا. وهناك علاقة بين مؤشر الاعداد الالكتروني ومؤشر الكفاءة الحكومية في المنطقة عكس مؤشر المشاركة الالكتروني والتمكين، حيث تتميز باستخدام الاتصال لأغراض التجارة وجودة الادارة العامة وادارة برامج التنمية بين المركز والمحلي وكفاءة المؤسسات والانفاق الحكومي وتحدياتها البنى التحتية، الفجوة التنافسية الاقليمية، الهياكل الديمقراطية، وادارة الكوارث. [1].

اما استخدام الانترنت في شرق اسيا والمحيط الهادي ، فقد قدر 2 بالمائة في 2000 و29 بالمائة في 2010 [2] ، على عكس منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي الذي قدر ب 3 بالمائة في 2000 و33 بالمائة في عام 2010 . [3]

([1]) adegboyga ojo (et autres) , ((la gouvernance électronique en asie : bilan impact et réduction de la fracture interne)), hermés, la révue2009/3 N55/ p161-164.

[2] انظر مثلا / تقرير الإنمائي لعام 2013، ص25 او البنك الدولي في موقع :

www.worldalbank.org/eap.data.worldbank.org/country)

[3] انظر مثلا / التقرير الانمائي لعام 2013 ، ص 33 أو موقع البنك الدولي ، نفس المرجع السابق.

الفصل الخامس

مقارنة بين تجارب التشاركية المدنية وسلم التنمية في بعض الديمقراطيات الناشئة

تعدد جوانب الشبه والاختلاف بين مختلف تجارب التشاركية المدنية وسلم التنمية في بعض الديمقراطيات الناشئة ، قد جعل التركيز في هذا الفصل المقارن ينصب على المقارنة بين البلدان العربية ودول جنوب شرق أسيا فيمايتعلق بجوانب دعم التغيير الاجتماعي من خلال درجة الاهتمام بالتعليم والتنمية و الاعتماد على الذات والتعبئة الجماهيرية، بالاضافة الى التأثيرات المختلفة للدين والمعتقدات والقيم الاجتماعية والثقافية القائمة على التنمية والسلم الاجتماعي.

فضلا عن التركيز فيما يخص المقارنة بين البلدان العربية ودول أمريكا اللاتينية على الدور الذي لعبته القيادة في تدعيم متطلبات سلم التنمية الى جانب سياسات التضامن الخارجي في رفع معدلات النمو وتعزيز معايير المشاركة الكاملة ومواجهة عوامل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

اما فيما يتعلق بجانب المقارنة بين دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا، فقد انصب التركيز على دور النخب الحاكمة في تعبئة وتوجيه الرأي العام بالاضافة الى دور الديمقراطية المحلية في تجسيدمشاريع التنمية وتعزيز السلم والاستقرار لكسب الشرعية الانمائية. وذلك وفقا لثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: مقارنة بين البلدان العربية ودول جنوب شرق أسيا.

المبحث الثاني: مقارنة بين البلدان العربية ودول أمريكا اللاتينية.

المبحث الثالث : مقارنة بين دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا.

المبحث الأول: مقارنة بين البلدان العربية ودول جنوب شرق أسيا.

التطور الكبير الذي عرفته بعض دول منطقة جتوب شرق أسيا والمحيط الهادي في مجال تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي من خلال سياسات الاعتماد على الذات والاستفاذة من الخصائص والمقومات الثقافية والاجتماعية والقيمية في تحقيق الاقلاع التنموي رغم الانتقاذات الكثيرة التي لا تزال توجه لها في اطار العمل السياسي والممارسة الديمقراطية والعمل المدني ، على عكس البلدان العربية التي لا تزال تواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية والممارسة الديمقراطية الحقيقية معا ، قد أدى الى التركيز في هذا المبحث على المقارنة بينهما من اجل استخلاص بعض أوجه الشبه والاختلاف فيمايتعلق بدور التعليم في تحقيق التغيير الاجتماعي والتنمية ، و أثر نهج الاعتماد على الذات والتعبئة الجماهيرية على التشاركية المدنية وسلم التنمية بهما .

بالاضافة الى المقارنة حول عامل تاثير الدين والمعتقدات على التنمية والسلم الاجتماعي في ظل وجود بعض التقاطع القيمي . رغم أن المجتمعات الأسيوية قد أستفاذت منها في مرحلة الاقلاع التنموي ، على عكس البلدان العربية التي انتشرت فيها العديد من الجوانب السلبية، كما سوف نوضحه من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول: دعم التغيير الاجتماعي من خلال التعليم والتنمية.

المطلب الثاني: الاعتماد على الذات والتعبئة الجماهيرية.

المطلب الثالث: تأثير الدين والمعتقدات على التنمية والسلم الاجتماعي.

المطلب الأول: دعم التغيير الاجتماعي من خلال التعليم والتنمية: لقد تربعت منطقة جنوب شرق أسيا على عرش أكبر معدلات النمو الاقتصادي على مدار عقود من الزمن على عكس البلدان العربية التي ظلت متأخرة عن الركب التنموي الصاعد، حيث إذا كان معدل النمو في منطقة جنوب شرق أسيا قد قارب مند عام 1990 متوسطه السنوي 6 بالمائة [1]، فان المنطقة العربية لا تزال تعتبر من اقل المناطق العالمية من حيث النمو و التكامل الاقتصادي ، حيث لا يزال يعيش حسب مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من ثلث سكان الوطن العربي دون رعاية صحية وخدمات عامة لها علاقة بحياة المواطن كالتعليم و الكهرباء والمياه النظيفة ...وغيرها [2]، ما يجعلها تصنف دائما في خانة أقل من بعض الدول النامية الأخرى بمناطق أسيا وأمريكا اللاتينية.

فمشكلة البلدان العربية (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) حسب خبراء البنك الدولي، لا تكمن فقط في مشكلة النمو المنخفض الذي توقع بلوغه في عام 2019 بنسبة 1,5 بالمائة بعد أن بلغ في عام 2018 حوالي 1,6 بالمائة ولا تزال نسبته تسجل أرقام متواضعة لدى جميع الدول العربية نتيجة تأثرها الكبير بعوامل ضعف النمو العالمي وتقلبات الأسواق المالية العالمية ، رغم قيام العديد من بلدان المنطقة بإصلاحات سياسية واقتصادية كمصر والمغرب وتونس و والخليج(2 %) ، بالإضافة الى ضعف النصيب الإجمالي لنمو الفرد الذي لم تتعدى نسبته 0.1 بالمائة في المنطقة كلها وانتشار الفقر واللاجئين خاصة في الدول التي تعيش أوضاعا غير مستقرة بسبب الصراعات والحروب الأهلية كليبيا وسوريا واليمن ، حيث تضاعفت نسبة الفقر المدقع من 2.7 بالمائة عام 2011 الى5 في المائة عام 2015 كما ازداد عدد السكان اللاجئين في بعض المناطق كالأردن ولبنان [3]، بل وتشير التقديرات أيضا إلى افتقار 26 بالمائة من السكان العرب لمختلف الخدمات الأساسية وارتفاع حجم معدلات البطالة بينهم بمعدل 1 من 4 أفراد بلا عمل. [4]

([1]) شانغيونغ ري ، ((اسيا تبلغ مداها تجاح المنطقة –ليس مضمونا–))، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو ،2014، ص7

([2]) عدنان مزارعي ، توخير ميرزوويف، مرجع سابق، ص56.

([3]) انظر / التقرير السنوي 2019، انهاء الفقر والاستثمار في الفرص ، البنك الدولي، ص 34. في :www.albankaldawli.org

([4])تقرير البنك الدولي لعام 2019، نفس المرجع . ص8-9

وعلى العكس من ذلك يتوقع خبراء البنك الدولي أن يصبح الاقتصاد الأسياوي في غضونّ أقل من عقدين من الزمن من أكبر الاقتصاديات في العالم بما فيها اقتصاد الولايات المتحدة والاتحاد الاروبي معا، رغم التحديات التي تعرفها المنطقة الأسياوية على الصعيد الاجتماعي والمالي ، نتيجة احصاء المنطقة لما يعادل 65 بالمائة من فقراء العالم وانخفاض دخل 700 مليون منهم عن 1.25 دولار في اليوم ، بالإضافة الى خطورة أثأر التقلبات المالية التي عرفها العالم في عام 2013 في ظل موجات انسحاب التدفقات المالية الراسمالية من الأسواق الصاعدة ، مادام أن سر المعجزة الأسياوية تبقى في مدى قدرتها على الصمود أمام المخاطر المالية العالمية وحفاظها الدائم على موقع القيادة على مستوى النمو العالمي الذي بلغت نسبته على سبيل المثال في سنتي 2013 و2015 حوالي 5.5 بالمائة و 5.6 بالمائة على التوالي.[1]

فإذا كانت منطقة جنوب شرق أسيا قد شهدت على مدار العقود الثلاثة الماضية ريادة منقطعة النظير فيما يتعلق بمستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بواقع أربعة عشر ضعفا و قدرت مساهمتها في الناتج المحلي العالمي بحوالي الثلث[2] ، فان معدل النمو فيها ظل يتسم بالمرونة والارتفاع لسنوات عديدة ، ليس فقط لكونها عرفت تحسنا عاما في فرص الاستثمار والاستهلاك وانخفاض عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم الى أقل من 1,5 بالمائة (بنسبة 3.8% عند استثناء الصين)، وتوقع انخفاضها الى 1 % في عام 2021 (أي بنسبة 2,7% عند استثناء الصين).، وإنما أيضا لكون هذه المنطقة قد أستفاذت من العديد من المساعدات الخارجية التي تقدمها مجموعة البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية للبلدان النامية وغيرها .

وقد بلغت المساعدات التي قدمها البنك الدولي عام 2018 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على سبيل المثال حوالي 8.2 مليار دولار [3] ،لأجل تشجيع عوامل التعاون والكفاءة والاعتماد المتبادل في المنطقة نظرا لحاجة الإصلاحات الجارية إلى تعزيز درجة تدفقات الاستثمار وخلق وظائف الشغل و تدعيم دور مشاركة القطاع الخاص في تحسين بيئة عمل الشركات الناشئة ،كما أدى الإقراض الذي قدمه البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية للمنطقة في عام 2019 إلى دعم قطاعات مختلفة ذات أولوية بمبلغ 55 مليار دولار ، كالتعليم

[1] شانغيونغ ري ، نفس المرجع السابق ، ص7

[2] شيخة جاو جوجون جوان، نفس المرجع ، ص24,

[3] انظر / تقرير البنك الدولي لعام 2019 ، مرجع سابق ، ص8-9

والصحة والقطاع المالي والمياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات والنقل والحماية الاجتماعية والإدارة العامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة والتجارة والخدمات. [1]

فقد قدر حجم المساعدات التي تلقتها منطقة شرق أسيا والمحيط الهادي وجنوب أسيا من البنك الدولي في إطار الأنشطة المختلفة لمواجهة التحديات المحلية عام 2018 بحوالي 7.5 و 11.7 مليار دولار على التوالي ، أي أكبر منها بضعفين ، كما أن ارتفاع مستوى النمو فيها إلى ثلث النمو العالمي قد جعلها من أهم محاور الاقتصاد العالمي ، سواء من ناحية ارتفاع نسبة النمو فيها ككتلة واحدة إلى 6.3 بالمائة عام 2018 ،أو نتيجة لتنوع معدلات هذا النمو وارتفاعها بين دول المنطقة المختلفة ، كالصين 6.5 بالمائة، و تايلندا 4.1 بالمائة ، وفيتنام 7.1 بالمائة ، واندونسيا5,2 بالمائة،و الفلبين 6,2 بالمائة ، وماليزيا4,7 بالمائة، وكمبوديا أكثر 6,5 بالمائة .[2]

وفي المقابل، يبرز اهتمام المنطقة الكبير بمجال الاستثمار في الرأسمال البشري بصفته ركيزة من ركائز التنمية المستدامة التي يجب الاستناد إليها دائما لضمان الحد من ظواهر الفقر والحرمان الاجتماعي المختلفة ، حيث تعتبر أنظمة الحماية الاجتماعي في هذا الإطار من أهم الآليات الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها من اجل معالجة الاختلالات التي قد يعرفها المجتمع،سواء عبر تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي [3] وبناء الرأسمال البشري الفعال ، أو من خلال خفض معدلات عمالة الأطفال وتسربهم المدرسي وتشجيع زيادة مستويات الإنفاق على القطاعات الحساسة المرتبطة بحياة الناس المختلفة . كما هو الشأن مثلا بتخصيص مبلغ اقراض5,3 مليار دولار المقدم لها من طرف البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية في عام 2019 لدعم مجموعة من القطاعات الاجتماعية والخدماتية ، كالتعليم والمياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات (7 بالمائة لكل منها)، والنقل (9

[1] انظر / البنك الدولي ، نفس المرجع ،ص35.

[2] انظر / تقرير البنك الدولي لعام 2019، نفس المرجع ، ص22

[3] يقصد بشبكات الأمان الاجتماعي مجموعة من الاليات والانشطة المترابطة والهادفة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحرير الانسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان والحد من خسائره... للمزيد انظر / صلاح احمد هاشم ، ((العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية الواقع المصري))، في: ادريس الكواري (اشراف)، الحماية الاجتماعية في العالم العربي – سياسات مقارنة ، المغرب ، المجلس العالمي للعمل الاجتماعي ، مطبعة البيضاوي، 2012، ص148.

بالمائة) والحماية الاجتماعية (10 بالمائة) والإدارة العامة(40 بالمائة) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (3 بالمائة) والصحة(5 بالمائة) والصناعة والتجارة والخدمات(6بالمائة) ....وغيرها بالنسبة للبلدان العربية. [1]

ففي ظل احتمال مواجهة اقتصادات البلدان النامية صدمة مالية وكساد على مستوى العالم بسبب الأثار التي خلفها فيروس كورونا كوفيد-19 ، قد يتراجع معدل النمو في منطقة شرق أسيا والمحيط الهادي حسب تقرير البنك الدولي إلى 2.1% في عام 2020 ، رغم قدرة السياسات الاقتصادية والمالية لهذه البلدان على التعامل المرن مع مختلف الهزات و المصاعب الاقتصادية الجديدة وتخفيف اثار ها السلبية ، سواء ما يتعلق بزيادة عدد الفقراء في المنطقة بنحو 11 مليون أو مايرتبط بتراجع معدل النمو في الصين إلى 2.3% ، كون التوقعات الاقتصادية نفسها ظلت تضع المنطقة والصين على مشارف الخروج النهائي من دائرة الفقر بحوالي 35 و25 مليون على التوالي .[2]

ولكن من جهة أخرى يلاحظ مدى تأثر مستوى مكافحة الفساد بطبيعة المناخ السياسي القائم ومحدودية وضوح الأعمال، رغم اتصاف تدابير الحد من الفساد بالسرعة والانتهازية في غالب الأحيان واستهدافها لمجالات محددة، [3]، حيث أدى اقتران نظام المناقصات الحكومية الالكتروني بالشفافية ومشاركة المواطنين على سبيل المثال في بنغلاديش إلى تحسين عمليات المنافسة و زيادة عدد العقود الممنوحة للشركات غير المحلية بالإضافة إلى خفض عدد العطاءات إلى النصف و رفع الأسعار ...وغيرها. [4]

و عموما ، يمكن تحديد مجال المقارنة بين منطقتي جنوب شرق أسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين عامي 2000 و2018 حسب المعطيات العامة في مجالات عديدة ، كعدد السكان ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي والمحلي بالإضافة إلى عدد الناس الذين يعيشون على اقل من 1,90 دولار للفرد الواحد في اليوم

---

(1) انظر/ تقرير البنك الدولي لعام 2019، نفس المرجع السابق ،ص23، وللمزيد حول نظام الحماية الاجتماعية راجع مثلا: ميشال روتوسكي، ((اعادة النظر في الحماية الاجتماعية))، التمويل والتنمية ، ديسمبر 2018، ص11 ومابعدها.

(2) انظر/ تقرير البنك الدولي ، شرق اسيا والمحيط الهادي: ضرورة التحرك الفوري لتخفيف الصدمة الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا ، في:

world bank, east asia and pacific ,economic update, april 2020 :East Asia and Pacific in the Time of COVID-19 The World Bank,in : https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33477

(3) انظر مثلا/ باولو ماورو ، باولو ميساس ، وجان- مارك فورنييه.((تكلفة الفساد))، التمويل والتنمية، سبتمبر2019، ص26.

(4) انظر/ ((تقرير جديد: مكافحة الفساد في خضم تفشي جائحة كورونا أكثر أهمية من أي وقت مضى))، في:

=https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/09/23/curbing-corruption-in-the-midst-of-a-pandemic-is-more-important-than-ever-new-report-says.

ومعدل العمر المتوقع عند الإناث والذكور والإلمام بالقراءة والكتابة بين الجنسين حسب الفئة العمرية الشابة 15 التي تمثل بالعمر بين 15-24 سنة ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أوساطهم ، فضلا عن عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت و نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية من المجموع الإجمالي لعدد المقاعد و نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة . حيث يلاحظ وجود تفاوت بين المنطقتين رغم هناك اختلاف كبير في حجم عدد السكان في معدلات نصيب الفرد من الناتج الإجمالي و معدل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي ونسبة مشاركة النساء الى الرجال في القوى العاملة ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية وعدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت نعود الغلبة لمنطقة جنوب شرق أسيا رغم أن عدد الفقراء الذين يعيشون على اقل من 1,90 دولار في اليوم في أسيا أكثر ، حيث يبرز التفوق العربي في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب كما يبرز نوع من التقارب بينهما في مجال معدل العمر المتوقع عند الميلاد بالنسبة للذكور والإناث، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم17): لمحة عن منطقة جنوب شرق أسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	سنة 2000	**سنة 2010**	**سنة 2018**
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	279/1.816	333/1,966	383/2,082
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (الدولار)	1,576/ 914	/3.763 3,983	/7.601 3,868
معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالمائة سنويا)	2,6/6,5	3,4/9,0	1,3/5.6
عدد من يعيشون على اقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	10/549	8/221	16/47
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	71/73	74/ 75	75/77
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور بالسنوات	68/69	70/72	71/73
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (بالمائة من الفئة العمرية 15-24 عاما)	80/97	84/99	87/99
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (بالمائة من الفئة العمرية 15-24)	89/ 98	91/99	92/99
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (بالمائة من الفئة العمرية المعنية)	81/ 92	91/102	89/97
نسبة مشاركة النساء الى الرجال في القوى العاملة (نقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية بالمائة)	24/ 82	25/ 79	25/78

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (بالمائة من الإجمالي)	4/17	11/18	17/21
الافراد الذين يستخدمون الانترنت(بالمائة من السكان)	2 /أ قل1	21/ 29	50/51

المصدر: تقرير البنك الدولي لعام 2019 ، انهاء الفقر والاستثمار في الفرص، **مرجع سابق ، ص25-37 في :**

https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report#anchor-annual

فلقد أعتبر التعليم على المستوى المعرفي مدخلا أساسيا لعملية التنمية في الديمقراطيات الناشئة بدول جنوب شرق أسيا من خلال التركيز على التعليم بطابعه التقني والفني[1]، حيث يقدر على سبيل المثال عدد البلدان التي لديها أحكام تنص على التعليم في بيئات منفصلة ب25 % لا سيما في مناطق وسط وجنوب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي حسب التقرير العالمي لرصد التعليم ، كما يجمع حوالي 48 %من البلدان بين عمليات الإدماج في التعليم العادي والتعليم المنفصل بالنسبة للأشخاص ذوي العاقات الشديدة، كما هو الشأن بالنسبة لجمهورية كوريا التي وضعت قانون للتعليم في المناطق الجزرية والنائية يركز على على تدابير تتعلق بقضايا البنية التحتية المدرسية ومواد التعليم والتعلم المصممة بحسب الاحتياجات. [2]

ومن جهة أخرى وضعت دولة سنغافورة مند بداية التسعينيات من القرن الماضي خطة قومية للتعليم المدرسي مما جعلها تتبوأ المرتبة الأولى على مستوى العالم، بسبب التركيز على عوامل القدرات والإبداع والابتكار بدلا من التلقين والحفظ ، حيث تهدف رؤيتها التعليمية إلى تطبيق شعارها الأساسي (مدارس تفكر ومجتمع يتعلم) مع التركيز على ضرورة وحتمية تحقيق معدلات عالية في النمو من خلال الاهتمام بالتكنولوجيا والصناعات الرقمية ، مما حولها من أفقر الدول في العالم بعد حصولها على الاستقلال عام 1963 إلى إحدى أغنى دول العالم اليوم.[3]

علما أن ظاهرتي الفقر وعدم المساواة يؤثران سلبيا على التعليم ، مما يؤدي الى بروز تفاوت بين المجتمعات والمناطق في هذا الاطار ، حيث يوجد هناك تفاوت بين معدل اتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي بحسب نوع

([1]) **انظر مثلا / كيف تنهض الأمم؟ أسرار التقدم، (الاهرام اليومي)، في:**

http://www.ahram.org/news/385945aspx/

([2]) **انظر** / منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،التقرير العالمي لرصد التعليم ، التعليم الشامل للجميع :الجميع بلا استثناء....2020 ، ص36. في : https://ar.unesco.org/gem-report/

([3]) **كيف تنهض الامم ، تعس المرجع السابق، كيف تنشر المعرفة ، ص53.**

الجنس والموقع والثروة خلال الفترة الممتدة بين 2013 -2018 بسبب تأثير الفقر الشديد على الاطفال والكبار ،رغم أن النسبة الاكبر من عدد الأطفال شديدي الفقر يوجدون في منطقة افريقيا جنوب الصحراء ب52 بالمائة ، كما أن نسبتهم في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي هي أكبر من تلك المسجلة في منطقة جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي ، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (17) : تأثير تحديات الفقر وانعدام المساواة العالميان على التعليم.

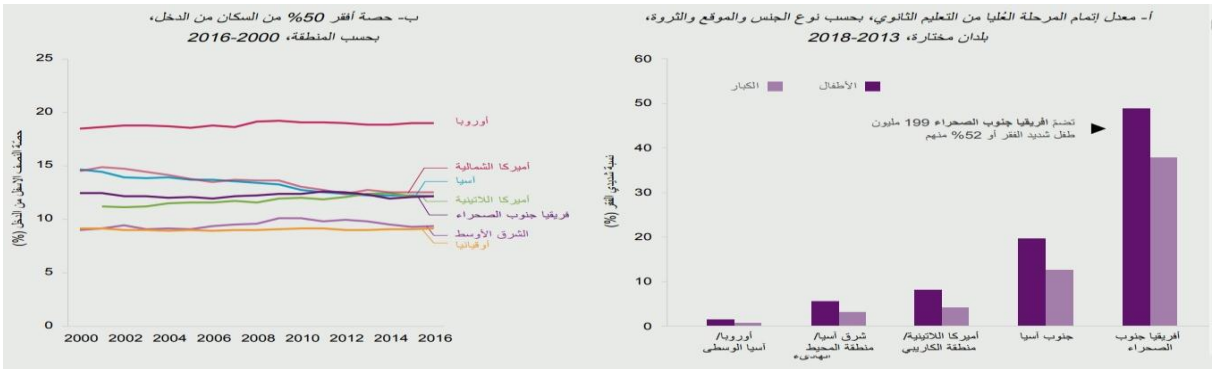

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،التقرير العالمي لرصد التعليم التعليم الشامل للجميع :الجميع بلا استثناء....2020 ، ص6.
في:https://ar.unesco.org/gem-report /

ولا يختلف عليه الحال في اليابان التي تطورت بها المؤسسات التعليمية في فترة توكو جاوا وفقا للمرسوم العسكري الذي نص على أن تعلم فنون السلام يعد مساويا لفنون القتال، مما جعل أسلوب المهارات يطغى على نوعية التعليم في اليابان، من خلال التركيز على مهارة جمع المعلومات الكافية وتصنيفها وتبويبها لضمان مهارات البراعة بالعلم وأداء العمل بإخلاص والإحساس بالمسؤلية والالتزام، بالإضافة إلى مهارات سرعة التصرف و انطلاق الومضة التي تهيء البيئة المواتية للعمل وغيرها من المهارات التي تهدف إلى كسب الفرد القدرة على حسن التصرف والإلهام والأداء والإبداع والابتكار.[1]

ونفس الشيء بالنسبة لدولة كوريا الجنوبية التي ركزت على التعليم ،باعتباره وسيلة أساسية في احداث التغيير الاجتماعي المطلوب في تحقيق التنمية ، من خلال الاهتمام المتزايد بالزرع القيمي لمجموعة من الخصال والفضائل

[1]ناصر يوسف، ديناميكية الفكرية اليابانية في التنمية المركبة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا واليابان، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص186.

التي تحتاجها العملية التنموية، كالطاعة والتعاون والثقة في امكانية الوحدة والعمل كفريق وقيمة الرغبة في الانجاز.....وغيرها[1].

كما أكدت كتب الأخلاق من المرحلة الوسطى من التعليم عندهم ، على أهمية العمل الدؤوب والدراسة والزهد وتهذيب ومراقبة النفس في الوقت قبل أهمية قيم المساواة والفردية على عكس الترتيب الذي يعرفه السلم القيمي في أروبا. كون الاهتمام المكثف بنوعية التعليم ، قد جعل دولة كوريا الجنوبية تحقق أعلى معدل نمو في العالم خلال عامي 1986 و1987[2] ، ورابع أكبر دولة في العالم من حيث صنع الأجهزة المنزلية الالكترونية كما أعتبر التعليم فيها بمثابة الوسيلة الوحيدة لرفع المستوى الاجتماعي للأفراد والجماعات.[3]

وبناء على ذلك تمكنت الديمقراطيات الناشئة بدول نمور أسيا من الاستفادة من زيادة الحصول على المعرفة العالمية لتحسين قدراتها الابتكارية والإنتاجية ، حيث انضمت الصين وكوريا الجنوبية الى البلدان الخمسة الأوائل في مجال الابتكار سواء قياسا على عدد براءات الاختراع المسجلة أو حجم الإنفاق على أشطة البحث والتطوير وهذا راجع إلى التعليم ونقل المعرفة والتكنولوجيا والتركيز على تعزيز فهم وتطبيق التكنولوجيا، كما هو الشأن بالنسبة للصين التي أزداد مستوى إنفاقها على أنشطة البحث والتطوير تسع مرات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد أن وصل الى 375 مليار دولار سنويا وحقق المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفق 460 مليار دولار. كما أن إنفاق كوريا الجنوبية الذي يقدر ب 70 مليار دولار سنويا يجعلها تقترب من متوسط إنفاق جميع البلدان الأوربية الكبرى كفرنسا وألمانيا وبريطانيا ، الأمر الذي مكنها من تسجيل نموا في معدل براءات الاختراع مع الصين بمعدل 20 ألف براءة اختراع سنويا أما اليابان فقد سجل منفردا 60 ألف براءة اختراع سنويا . [4] عكس سياسات التعليم العربية التي اتسمت بالاهتمام بالهياكل بذل البرامج و إحصاء الكم بذل تحسين الكيف وتحويل الأفراد إلى مجرد متلقين لا مشاركين في العملية التربوية . [5]

([1])**محمد عارف، مرجع سابق ، ص111**.

([2]) نيفين منير ، مرجع سابق ، ص40.

([3]) **كيفن كيتنج** ،جواز سفر الى كوريا الجنوبية، دليلك الى المعرف التجارية والعادات وقواعد السلوك الكورية ، ترجمة : شويكار زكي ، مصر / مجموعة النيل العربية ، 2002، ص25.

([4])يوهانس اوغستر ، جيانغ هو ، فلورانس جوموت ، روبيرتو بياتسا، ((منظمة التعاون والتنمية مصدر رئيسي للبيانات كيف تنشر المعرفة)) ،مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2018، ص53.

([5])للمزيد حول التعليم في البلاد العربية انظر مثلا/ هشام شرابي، البنية البطركية بحث في المجتمع العربي المعاصر، لبنان ، دار الطليعة ،1987، ص

المطلب الثاني: الاعتماد على الذات والتعبئة الجماهيرية: يلاحظ من حيث نهج التنمية بالاعتماد على الذات أن بلدان النمور الأسيوية قد انتهجت أسلوبا مغايرا في طريقها إلى التنمية يختلف كل الاختلاف على نظريات التحديث والتبعية الغربية ، وذلك من منطلق الاعتماد على إستراتيجية بديلة تقوم على الذات من خلال سيطرة المجتمع على موارده وتحديث نمط استخدامها باتجاه الأهداف المرسومة دون أن يؤدي ذلك الى الانعزال عن العالم الخارجي، حيث عملت على سلك توجه جديد يعتمد بشكل أساسي على أطر التقنية المتطورة بالإضافة إلى الأطر المجتمعية والسياسية والإدارية والثقافية التي تحقق العدالة و المشاركة و الكفاءة والإنتاجية وتحفظ الهوية و التفاعل مع الثقافات الأخرى وتعطي الأولوية لتعبئة الموارد المحلية المادية والبشرية من خلال دعم الإرادة المستقلة . [1]

فلقد اعتمدت دولة ماليزيا على سبيل المثال في عهد الزعيم محمد مهاتير على إستراتيجية الاعتماد على الذات في إعادة بنائها الاقتصادي وعالجت مشكلة التفاوت في الثروة التي كانت تذهب معظم عوائدها إلى الطائفة الصينية المسيطرة على حساب الملاويين ، من خلال التركيز على عامل التوازن بين العرقيات في توزيع الثروة والقضاء على الفقر وزيادة النمو الذي ارتفع على سبيل المثال من 9.21 بالمائة عام 1994 الى 10 بالمائة عام 1996 . بينما اعتمدت الصين على التعبئة الجماهيرية ثم التركيز على الاقتصاد الرأسمالي في برامج الإصلاح وإعادة هيكلة وظائف الدولة والحزب ، مما أدى الى ارتفاع النمو كذلك من 9 في المائة عام 1990 الى9,6 بالمائة عام 1996، بالتزامن مع الاهتمام بقضايا الإصلاح الاجتماعي و الحوار بين المواطنين والدولة بالإضافة إلى تنظيم الانتخابات واختيار القيادات على المستوى المحلي مند بداية الثمانينيات من القرن الماضي واللجوء إلى إجراءات جديدة من أجل الحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعي ، كتخفيف قبضة الحزب على الاقتصاد والأقاليم ونشر التعليم، رغم القيود التي لايزال يعرفها المجتمع الصيني ضد التطور الديمقراطي والتعددية السياسية بسبب الخوف من الفوضى واستقرار النظام والشرعية والحفاظ على مكاسب التنمية الاقتصادية ، حيث من أهم ما يتميز به المجتمع الصيني هو تعدد العرقيات و حجم السكان وضعف المجتمع المدني وتأثر الطبقة المثقفة بايجابيات النمو و متطلبات التحول التدريجي البطيء . [2]

([1])اسامة عبد الرحمن ، تنمية التخلف وادارة التنمية ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،2003 ، ص22-23.

([2]) فاذية محمد عبد السلام (الباحث الرئيسي) ،التجارب التنموية في كوريا الجنوبية ماليزيا والصين : الاستراتيجيات والسياسات –الدروس المستفاذة ، مصر ، معهد التخطيط القومي / سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 211 ، نوفمبر 2008 ، ص324-326.

أما من حيث مستوى حجم الاستثمارات الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، فيلاحظ أن منطقة جنوب شرق أسيا ، قد تمكنت طوال سنوات عديدة من استقطاب استثمارات غربية ضخمة وبخاصة الأمريكية منها، مماساعدها على إنجاح سياساتها التنموية من خلال زيادة معدلات النمو وارتفاع مستوى الدخل الفردي فيها ، حيث تمكنت كوريا الجنوبية على سبيل المثال من زيادة ناتجها القومي من خلال الاستثمارات بمعدل 9 بالمائة كما استفادت تايوان كثيرا من المعونات الأمريكية خاصة في مجال المنسوجات والصناعات الالكترونية. [1]

و في المقابل ظلت البلاد العربية في عزلة تامة عن الاقتصاد العالمي، نتيجة ارتفاع الحواجز أمام التجارة والأسواق الاحتكارية واعتمادها على اقتصاد الريع ، حيث تساهم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأقل من 1 في المائة في حصة الصادرات غير النفطية في الأسواق العالمية، وهي حصة أقل بكثير من حصة جنوب شرق أسيا التي تبلغ 10 بالمائة. [2]

فلقد حدد البنك الدولي في تقريره الصادر في اكتوبر1993 بعنوان "معجزة شرق اسيا" ، الأسباب المختلفة التي ساهمت في نجاح التنمية بدول هذه المنطقة في عوامل كثيرة ، كدرجة الانفتاح على التكنولوجيا و مستوى انخفاض التضخم ودور التدخل الحكومي في توجيه الصناعة بهذه البلدان بالاضافة الى البيروقراطية الحرفية والامينة و انخفاض مستوى عجز عوائد راسمال العمل و ارتفاع مستويات الانفاق العالي في التعليم دون الجامعي و الادخار المحلي و الاعفاءات الضريبية وحماية الصناعة المحلية بفرض قيود على الواردات و معدل فائدة منخفض.[3]

رغم أن المتمعن في هذه الشروط ، يرى أنها تجاهلت تماما المتغيرات الثقافية والقيمية في مجتمعات جنوب شرق أسيا ، حيث تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق النمو في بلدان هذه المنطقة على عكس المجتمعات الأخرى كالبلدان العربية التي التزمت بهذه العوامل ولم تصل الى نفس النتيجة.

([1])محمد الزناتي ، مرجع سابق ، ص21.

([2]) عدنان مزارعي ، و توخير ميرزوويف،((اربع سنوات بعد الربيع)) ، مجلة التمويل والتنمية ،2015، ص55

([3]) انظر / تقرير البنك الدولي لعام 1993، مرجع سابق .

بل ولعل من أهم المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد أهم الشروط التي حققت النجاح والاقلاع التنموي يالنسبة لنمور أسيا هي نفس الشروط التي أدى غيابها الى التعثر في عملية الاقلاع التنموي بالبلاد العربية ذات العلاقة بدور القيادة وطبيعة الفرد والقيم السائدة بالاضافة الى شرط الاستعداد الاجتماعي للتضحية .

فلقد لعب دور القيادة دورا أساسيا في تحقيق النمو السريع بدول جنوب شرق أسيا في السنوات الأخيرة ، حيث أن أهم مايميز هذه البلدان في هذا الجانب هو وجود دولة قوية مبادرة يطلق عليها الخبراء تسمية "الدولة الانمائية"[1] ، وهي الدولة التي تتميز حكوماتها برغبة وارادة حقيقية في بلوغ أهداف اقتصادية سريعة من خلال زيادة الاهتمام بأجهزتها الإدارية سواء في التخطيط أو التنفيذ مع تحقيق ارتفاع طفيف في معدلات النمو ، مما يؤدي الى تحسن المستوى المعيشي للسكان و اكتساب أجهزتها مايطلق عليه اسم "شرعية الانجاز"، مادام أن أهمية دور القيادة في هذا الصدد يتمثل في مسألة القدرة على تحديد طبيعة الأسلوب والتوقيت والمسار المناسب لخلق التحولات والتعبئة والإجماع حولها نتيجة ما تتميز به من خصائص ومزايا ايجابية كالجرأة وروح المبادرة والبيروقراطية القوية.[2]

ويعتبر النظام الكوري الجنوبي أبرز مثال عن الدور الذي يمكن أن تقوم به القيادة على مستوى الأداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو ، حيث ركز الجنرال بارك شونغ هيPark chung hee على أولوية تحقيق الأهداف الاقتصادية على حساب الأهداف السياسية والاجتماعية، من خلال خلق ايديولوجية جديدة أسماها بالقومية الخلاقة Creative Nationalisme ، لغرض تعبئة طاقات المجتمع وبعث التشاركية المدنية الانمائية عبر ابراز التحديات الخارجية التي تمثلها بعض البلدان المجاورة كخطر كوريا الشمالية واليابان وغيرهما، حيث عمل مؤسس نهضة كوريا الجنوبية مند وصوله الى الحكم عام 1961 على تشجيع التنمية الصناعية والتصدير والإحلال محل الواردات مع التركيز على الجانب التوعوي لصناعة رأي عام وخلق مجتمع حاضن للتنمية. [3]

([1]) انظر / تقرير التنمية البشرية لعام 2013، مرجع سابق ،ص4.

([2])هدى ميتكيس ، الفساد والتنمية الشروط السياسية للتنمية خبرة دول الجنوب قضايا التنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مصر ، 1999، ص22.

([3])**محمد نصر عارف ، المرجع السابق، ص113.**

ومن جهة أخرى يرى الكثير من الدارسين أن نجاح التنمية الاقتصادية في النمور الأسيوية يعود إلى طبيعة الفرد والقيم السائدة [1] ،رغم أهمية الدور الذي لعبته العوامل الاقتصادية والصناعية في هذا المجال في ظل ضخامة الاستثمارات الخارجية وخاصة الاستثمارات الأمريكية . مادام أن طبيعة الفرد والقيم السائدة في تلك المجتمعات قد كان لها الفضل الاكبر في تحقيق تلك الطفرة ، حيث يمثل التخلف الاخلاقي والقيمي حسب العالم السويدي غوثار ميدال الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد من اهم العوامل التي تؤدي الى التخلف الاقتصادي في المجتمع ، نظرا لدور القيم السلبية المرتبطة بالأنانية والاحتكار وعدم احترام الوقت والغش... في تثبيط مستوى النمو الاقتصادي وتشجيع عمليات الركود و الانكماش في المجتمع، وأن الفضل في تحقيق التطور الاقتصادي الحاصل في دول النمور يعود حسب ثومي كوه الى مجموعة من القيم والفضائل هي:

- عدم ايمان الفرد الأسيوي بالنزعة الفردية لانه لا يستطيع تجاهل مصالح عائلته ومجتمعه ويؤمن بفضيلة التوفير والاقتصاد التي جعلت معدلات الادخار القومي في المنطقة الأسياوية من أعلى المعدلات في العالم ،حيث يبلغ حجم الادخار في دولة سنغافورة حوالي 36 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي وجعل تايوان تتوفر على احتياطات ضخمة من النقذ الاجنبي كما تتجلى مميزات الفرد الأسيوي بتقديس العمل كفريق متكامل وتقدير فضائل العمل الجماعي كالتواضع والطاعة والخوف من الفوضى....وغيرها من الفضائل المدنية. [2]

- الاهتمام الكبير بالتعليم ، حيث يبدي الأولياء اهتماما كبيرا بتعليم أبنائهم وتفوقهم خاصة في الرياضيات والعلوم كما ينبذ الفرد الأسيوي روح الاتكالية والتعويل على الدولة في تأمين كل حاجياته اليومية ولايملك الثقافة الاستهلاكية المفرطة. [3]

فلقد أدى الاستعداد الاجتماعي للتضخية من أجل التنمية إلى الاهتمام بالتنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي على اعتبار أن التنمية هي جزء لا يتجزأ من الثقافة الشعبية وأن أي فصل للتنمية عن محيطها البشري

([1])جلال معوض ، مرجع سابق ، ص33-34.

([2]) ابراهيم الاخرس ، اسرار تقدم الصين، (دراسة ملامح القوة واسباب الصعود) ، مصر ، 2008، ص153.

([3]) انظر/عبد الرحمن منصوري، ((تجربة كوريا الجنوبية : عوامل النجاح وتحديات المستقبل))، مركز الجزيرة للدراسات ، في: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html

والثقافي سيؤدي الى خلق نموا اقتصاديا من دون روح ، [1] مادام أن الوعي بطبيعة البناء الاقتصادي يعتبر امرأ ضروريا لانطلاق عملية التنمية وتجميع الجهد البشري اللازم لدفع برامجها.

وعمومما ، يعتبر الناس في دول نمور اسيا هم وحدهم صانعو التنمية وأن عامل الدافعية Motivation هو الذي يدفع الناس الى البدل والتضحية من أجل بلوغ التنمية، سواء من خلال التركيز أو الاهتمام بقضايا معينة كالتاثير العاطفي في السلوك الفردي حتى يقبل الفرد على العملية التنموية لشعوره بأن شيئا ثمينا يدفعه لقبول التضحيات من أجل ذلك بكل أعماقه، [2] أو نتيجة للوعي المسبق بحجم الصعوبات المحتملة والاستعداد لدفع الثمن مقابل ذلك كالتقشف والادخار والاستثمار والتضحية بالترف والرفاهية... وغيرها ، مادام أن التضحية لا تكون الا من أجل شيء ثمين يسعى الأفراد لامتلاكه. [3]

وعلى هذا الأساس رفعت الدولة الماليزية في ظل حكم محمد مهاتير شعارا تعبويا يؤكد على فكرة القدرة من خلال عبارة (ماليزيا تقدر) ، وذلك اشارة الى مدى أهمية رفع درجة الاستعداد الاجتماعي للتضحية في سبيل التنمية و شحن الماليزيين ودفعهم الى زيادة الانتاجية دون رفع الاجور. [4]ونفس الشيء بالنسبة لجمعية ربات البيوت في اليابان لحماية البيئة من أجل التغيير وحركة سيكاتشو في طوكيو التي تقوم بادارة المشاريع الاقتصادية المنزلية و تميزت بايصال اعضائها الى البرلمان وممارسة الضغط في سبيل وضع الاصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ونشر الوعي حول مشاركة الشعب ولا مركزية السلطة والحكم الذاتي. [5]

المطلب الثالث: تاثير الدين والمعتقدات على التنمية والسلم الاجتماعي : يعتبر الشعور بالوحدة الوطنية والاتجاهات التي يعتنقها الفرد حسب المونداAlmond من أهم الاتجاهات التي تؤثر على أداء السلطة بالاضافة الى الموروث الثقافي والديني بصفته مسؤول عن تنمية شرعية النظام وتدعيم التنمية الاقتصادية وتحقيق

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ، العولمة والخيار الثقافي ، PNUD ص91.

(2) ناصر يوسف ، المرجع السابق ، ص88.

(3) ابراهيم العيساوي ، ((نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وامكانية تطبيقه في زمن العولمة)) ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلد 13، العدد 1، سنة 2011 ، ص53.

(4) للمزيد انظر / محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية ...مهاتير محمد الصحوة الاقتصادية ، مصر ، العربي للنشر والتوزيع ، 2014، ص153-157.

(5) محمد زين العابدين ، مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح ، الاردن ، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع ،2011، ص53-54

التكامل الاجتماعي الذي يعزز الاستقرار والسلم [1] ،كما تقوم فكرة المشاركة الجماعية على افتراض وجود تفاعل بين أفراد المجتمع بما يحقق الدافعية المطلوبة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي بعيدا عن عراقيل اللامساواة في توزيع فرص الحياة والقوة والثروة والتوقع ، حيث اذاكانت النمور الاسياوية قد عرفت نوعا من الاستقرار والسلم على خلاف الدول العربية رغم الاختلاف بينها في هذا الاطار فيمايخص أنظمة حكمها الملكية أم الجمهورية ، فان التساؤول المطروح هو كيف استطاعت بلدان النمور الأسياوية من الحفاظ على حالة الاستقرار والسلم بها رغم افتقارها لأليات التشاركية المدنية الفعلية والسلمية؟

وللاجابة على هذا السؤال يمكن القول أن عامل الاستقرار والسلم الاجتماعي في هذه المتطقة قد تأثر بمجموعة من العوامل منها:

-دور الدين والمعتقدات ، مادام أن تأثير الدين والمعتقدات على التنمية موضوع قديم تناوله الكثير من الدارسين أمثال ماكس فيبرMax weeber الذي ربط في مؤلفه الأخلاق والبروتستانتية وروح الراسمالية بين القيم البروتستانتية كالتقشف والرصانة وانكار الذات والادخار ...وغيرها من العوامل التي مكنت من انتاج الوفرة والنمو والاستثمار في مشاريع اقتصادية مختلفة. [2] حيث تنطوي الأديان الشرقية بالنسبة اليه على حواجز عالية تحول دون تحقيق التنمية على الطريقة الغربية، مادام أن الهندوسية التي تحتوي مثلا على قيم تدعو الى الهروب من متاعب العالم المادي الى العالم الروحي فهي لا تركز على ضرورة تشكيل العالم المادي أو السيطرة عليه بل تعتبر الواقع المادي حجابا يشكل الهموم عكس المسيحية التي تحتوي على تيارات تدعو للخلاص مما يولد لدى الأفراد الزخم الشعوري للفعالية على النقيض من الديانات الشرقية التي تنمي لدى أتباعها شعورا سلبيا بتقبل الواقع القائم. [3]

فعلى الرغم من انتشار الكونفوشيوسية في اسيا الا انها ليست ديانة ولا ترقى عند معتنقيها الى تلك المنزلة ، بل تمثل مجرد تعاليم يتبعها معظم شعوب جنوب شرق اسيا ، تحث على العمل واتقانه وأن الحكم يجب أن يكون

([1]) احمد سليمان ، مرجع سابق، ص120.

([2]) ماكس فيبر ، الاخلاق البروتستانتية وروح الراسمالية ، ترجمة: محمد عالي مقلا، لبنان، مركز الانماء القومي،(د،س.ن)، ص73.

([3]) انتوني غيدنز. علو الاجتماع ، مرجع سابق، ص585.

الأفضل وأن الأفضل يوجد القوة ، حيث أن القوة تابعة للقيم وليس العكس كما هو الشان بالنسبة للتراث الاروبي الغربي المبني على محورية القوة. [1]

ان الكونفوشيوسية تحث على مباديء الالتزام الأخلاقي التي تفرض على الحكام الالتزام بالأخلاق ودعوة الشعوب إلى الالتزام بطاعة الحكام واحترام الوالدين والأكثر سنا وتجنب الصراع بالإضافة إلى التأكيد على ثقافة الاتفاق والولاء والانتماء للجماعة وضرورة تحقيق النظام والتعليم ، ونفس الشيء بالنسبة للطاوية التي أكدت بدورها على الدور الهام للحكام والقيادات في تغيير حياة الشعوب، أما البودية فقد جاءت بأفكار العدمية والصبر وانكار الذات وهي كلها قيم ساهمت في تحقيق الاستقرار وتفاذي الاحتجاجات المطالبة بالحقوق المدنية في التشاركية الموسعة واختيار الحكام . [2]

-دور العقد الاجتماعي ، حيث يقوم نموذج العقد الاجتماعي والدولة في اسيا على مبدأ التزام السلطة بالمحافظة على القانون وتوفير اهم الاحتياجات الاساسية للمواطنين مقابل ضرورات الالتزام الكاملة من قبل المواطنين من خلال عناصر الطاعة والتفاني في التشاركية المدنية الانمائية الممثلة في العمل بجد ولساعات طويلة والامتناع عن الانخراط في اي انشطة نقابية داعمة لرفع الاجور وخفض ساعات العمل والاقتصاد في الانفاق والادخار بالاضافة الى حث الابناء على التعليم والاعتماد على الذات .كون غالبية الحكومات الاسياوية لا تقوم بدفع التعويضات واعانات البطالة ولا تتبع سياسات دولة الرفاه ولا تدفع حتى تأمينات الرعاية الاجتماعية ، رغم انها تقوم باقامة مايسمى بمجتمعات الجماعة الموحدة من خلال تشجيع الملكية الخاصة مثل سنغافورة التي يملك اكثر من 90 في المائة من المواطنين منازلهم الخاصة كما تضم اعلى نسبة ملكية الناس للاسهم في العالم (5.5 بالمائة) وتقترب معدلات الدخل الفردي في دول جنوب شرق أسيا من مثيلاتها في أمريكا. [3]

-دور الموروث الثقافي، بالنظر الى انتماء دول جنوب شرق في الاجمال الى الحضارتين الصينية والهندية باعتبارهما يمثلان المصدر الاساسي للموروث الثقافي والخزان الام للقيم السائدة في تلك المجتمعات، حيث تقوم الثقافة حسب مدير معهد اليونسكو للاحصاء هاندريك فان دير بول ((على استخدام مادة خام لا تنضب وهي

([1]) وحود تصر عارف ، مرجع سابق ، ص112

([2]) لورين أي ميلر جيفري مارتيتي، التحول الديمقراطي في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص 23.

([3])**للمزيد انظر/ عبد الرحمن تتوري ، ((تجربة النمور الاسياوية والعوامل التي ادت الى ازمتها))، الحوار المتمدن،2005/11/9، في:**

http://www.alhiwar.org.artaspaid-50006

الابداع)) [1] و لذلك ركزت الصين على قطاع الثقافة واعتبرته من القطاعات الاساسية في خطتها الانمائية الخماسية وخصته بسياسات تمييزية من حيث المعاملة المالية والضريبية.

وهو مايؤكد على وجود علاقة قوية بين دور الثقافة وقوة الدولة ، مادام أن اسهامات الموروث الثقافي في دول جنوب شرق اسيا في تحقيق التقدم والاستقرار ينطلق كما تقول ماي سونغ المدير العام لمركز بيكين لتنشيط قطاع الثقافة والابداع من فكرة أساسية هي أن((قوة اي بلد وازدهار شعبه في ازدهار ثقافته التي تكون مصدر دعم له ، فالثقافة القوية القادرة على المنافسة هدف مهم لأي بلد قوي ينعم بالرخاء.)). [2]

في المقابل لم تستطع البلدان العربية استغلال الموروث الديني والثقافي الذي تتمتع به رغم اهمية القيم الاسلامية التي تمجد قيم الاجتهاد والعمل والاتقان والامانة والايثار والتفاني.. في ظل تأثر بناها الهيكلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية اغلبها بالطابع الريعي او شبه الريعي في مجال علاقة العقد الاجتماعي بين الشعوب والنخب الحاكمة، مما أثر على عمليات بناء الشرعية والاستقرار والسلم الاجتماعي لاسيما مع زيادة الاعتماد على المخصصات المالية والتحويلات الاجتماعية في شراء السلم الاجتماعي وتقييد هامش حركة المعارضة والاحتجاجات الشعبية والقطاعية .

فلا تزال الدول العربية تسودها القيم الفردية اللا مؤسسية والشخصنة التي تميز بها السكان العرب قبل مجيء الاسلام ، نتيجة خضوع حكم الجماعة لصيغ الولاء للعشيرة وطاعة القائد أو الحاكم باعتباره منزه من كل عيب أو نقص، ولم تستطع القيم الدينية والموروثات الثقافية العربية من تحقيق التغيير المنشوذ في غالبية البلدان العربية ، بل و قد تم تفسير طاعة الحاكم وولي الأمر في هذا الاطار كقيم اسلامية في بعض الاحيان. [3]

الأمر الذي جعل هذه البلدان تفتقر الى ابسط مفاهيم المشاركة المدنية الحقيقية سواء في جانبها الانمائي أو السياسي، حيث كانت فلسفة المشاركة المدنية قبل مايعرف بحراك الربيع العربي تختزل في الحركات الاجتماعية التي تخلقها الأنظمة السياسية لضمان المساندة الموجهة للرأي العام الخارجي، على أساس أنها ديمقراطية وتحترم الارادة

([1])الان ويتلي ، ((النمط الاسيوي))، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو 2015، ص15.

([2])علي حليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة : الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد الاقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989، ص32.

([3])بشير محمد الخضرا ،مرجع سابق ، ص 167.

الشعبية ، مما أفرغ جل البلدان العربية من أهداف التشاركية المدنية ومفاهيمها الحقيقية ، لاسيما عندما تحولت تنظيماتها المدنية الى جمعيات مساندة للنخب الحاكمة بعد كل استحقاقات انتخابية .

ولذلك كان الاستقرار في هذه البلدان استقرارا هشا نتيجة تحوله في كل مرة الى سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات السلمية والعنيفة في الكثير من الدول العربية، خاصة في مرحلة ما اطلق عليه اسم الربيع العربي منذ 2010 بعد انهيار اسعار البترول في الاسواق الدولية وعجز هذه البلدان عن الحفاظ على استقرارها والاستجابة لمختلف المطالب الاجتماعية المرفوعة.

فالموروث الثقافي حسب مؤشر جيني له علاقة بالمساواة ومستوى الاندماج الاجتماعي داخل المجتمع وهو يركز على معامل عدم المساواة ، حيث عادة مايتم استخدامه من أجل ترتيب الدول وحساب درجتها في مجالات العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والدخل في المجتمع . كون معامل جيني لا يركز فقط على توزيع الدخل بل يأخذ بعين الاعتبار أيضا قضايا التوزيع التراكمي للسكان والدخل وتوزيع الثروة مما يجعله له علاقة مباشرة بقضايا الاحتجاجات والعنف والفساد والحريات في المجتمع ....وغيرها، كما هو الشأن بالنسبة لمؤشر جيني لبعض الدول العربية الذي يحدد الاختلاف في الدرجات في متوسط قيمة هذا المعامل في الفترة الممتدة بين 2003 -2012 مثلما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (18): متوسط قيمة معامل جيني لبعض الدول العربية خلال الفترة 2003–2012.

البلد	المؤشر
قطر	41.1
موريتانيا	40,5
السودان	35,3
المغرب	40,9
تونس	36,1
الأردن	35,4
فلسطين	35,5
مصر	30,8
سوريا	35,8
العراق	30,9
جزر القمر	64.3

Source : www.idazat.com/social-justice-in-the-arabworld/

كما تبرز الاختلافات بين بعض الدول العربية ودول منطقة شرق أسيا والمحيط الهادي فيمايتعلق بمؤشر جيني لقياس توزيع الثروة بنسبة 10 بالمائة الأكثر غنى من 10 بالمائة الأكثر فقرا ونسبة 20 بالمائة الأكثر غنى من 20 بالمائة الأكثر فقرا لعام 2012 ، حيث اذا كان هناك نوع من التقارب في الدرجات بين الدول العربية ، فان التطور الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي عرفنه بعض الدول في منطقة جنوب شرق أسيا والمحيط الهادي قد أدى الى تباين في درجة الاختلاف بين دول مختلفة ،كالصين وسنغافورة وهونغ كونع والفلبين ونيبال واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا والهند، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (19) : درجة ترتيب بعض الدول في المنطقتين العربية و اسيا والمحيط الهادي على مؤشر جيني لقياس توزيع الثروة بنسبة 10 بالمائة الأكثر غنى من 10 بالمائة الأكثر فقرا ونسبة 20 بالمائة الأكثر غنى من 20 بالمائة الأكثر فقرا لعام 2012.

البلد	R/P10%	R/P20%	نسبة مؤشر جيني	البلد	R/P10%	R/P20%	نسبة مؤشر جيني
مصر	8	5,1	34,4	اليابان	4,5	3,4	24,9
اليمن	8,6	5,6	33,4	كوريا الجنوبية	7,8	4,7	31.6
الجزائر	9,6	6,1	35,3	بنغلاديش	7.5	4,9	33.4
الاردن	11,3	6,9	38,8	فيتنام	6,9	4,9	34,4
موريتانيا	12	7,4	39	لاو	8,3	5,4	34,6
المغرب	11,7	7,2	39.5	الهند	8,6	5,6	36,8
تونس	13,4	7,9	39,8	سريلانكا	11,1	6,9	40,2
				كمبوديا	12,2	7,3	41,7
				تايلند	12.6	7,7	42
				ستغافورة	17.7	9.7	42.5
				هونغ كونغ	17.8	9.8	43.3
				الفلبين	15,5	9,3	44,5
				الصين	21.6	12,2	46.9
				نيبال	15,8	9,1	47,2
				ماليزيا	22,1	12,4	49,2

Source :www.egyptconsultant.blogspot.com/2011/9/gini.coefficient.html.

المبحث الثاني: مقارنة بين البلدان العربية ودول أمريكا اللاتينية.

نظرا لأهمية بعض الخصائص المشتركة بين أمريكا اللاتينية والوطن العربي في تحقيق بعض الجوانب التي تساعد على بعث التشاركية المدنية وسلم التنمية ، بالنظر لطبيعة وكثافة حجم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقتين مند نهاية الحرب الباردة ، فقد انصب التركيز في هذا المبحث على المقارنة بين المنطقتين حول طبيعة الأدوار القيادية في تدعيم متطلبات سلم التنمية والاستقرار الاجتماعي، خاصة مع التراجع الكبير لأعمال العنف والاحتجاجات في منطقة أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة وثورات الربيع العربي التي أدت الى اسقاط مجموعة من الرؤساء ، بالاضافة الى التركيز على طبيعة الدور الذي لعبته سياسات التضامن الخارجي في رفع معدلات النمو كما هو الشأن بالنسبة لأمريكا اللاتينية التي استفاذت من الدعم الامريكي والغربي من اجل بلوغ التنمية والاستقرار عكس المنطقة العربية، فضلا عن المقارنة فيما يتعلق بكيفية تعزيز معايير المشاركة الكاملة ومواجهة عوامل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة نتيجة تراجع مستويات الفقر وارتفاع حجم الطبقة المتوسطة والاستثمار في منطقة أمريكا اللاتينية و تصاعد مطالب التغيير السياسي والاجتماعي في الوطن العربي من أجل اطاء دور أكبر للشباب والمجتمع المدني والنساء ، كما سوف نوضحه من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول: دور القيادة في تدعيم متطلبات سلم التنمية.

المطلب الثاني:دور سياسات التضامن الخارجي في رفع معدلات النمو.

المطلب الثالث: تعزيز معايير المشاركة الكاملة ومواجهة عوامل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول: دور القيادة في تدعيم متطلبات سلم التنمية: لقد صاغت دول أمريكا اللاتينية نظرة مميزة بشأن أفضل طريقة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التحديث السلطوي الذي وفر بعض الأجوبة لتحدي تحقيق السلام الاجتماعي والرخاء العام، رغم انعدام المساواة التامة في التوزيع وارتفاع حجم معدلات الفقر ،حيث عمدت القيادات في تلك الدول الى فتح منتديات استشارية على المجتمع المدني.[1]

وهو أفضل ماتم تطويره لضمان الاستماع الى كافة قطاعات المجتمع اضافة الى الاستفاذة من القيم الفردية الايجابية السائدة في المجتمع الامريكي اللاتيني بصفة عامة ، من خلال التركيز على خلق بيئة يسودها مايطلق عليه علماء الاجتماع التنموي الاستعداد الاجتماعي للتضحية من أجل التنمية والديمقراطية، ممايطرح التساؤل حول دور القيادة و السمات الفردية ودرجة الاستعداد الاجتماعي للتضحية في بعث التشاركية المدنية الفعالة في دول أمريكا اللاتينية والبلاد العربية؟

فمن حيث دور القيادة يلاحظ رغم الاختلاف في تدخلات القيادة التي لم تكن على مستوى واحد في دول أمريكا اللاتينية التي عرفت تحولا ديمقراطيا مند نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، الا أنها تبنت جميعا سياسات طموحة لتحقيق الاندماج الاجتماعي الحقيقي وتدعيم متطلبات التنمية والسلم من خلال القيام بتدخلات مقصودة في السياسات العامة، مبنية على التمييز الايجابي وقيم الجدارة والكفاءة والاستحقاق والجهد المبذول ،كما أن الاهتمام بالحماية الاجتماعية وتأمين الخدمات العامة الأساسية قد مثل أهم اولويات عمل الحكومات، وذلك لأنه عكس ماكان يعتقد في كثير من الدول فيما يخص ان تخصيص مبالغ هامة للحماية الاجتماعية ماهو الا تضييع للموارد العامة ، كون الحماية الاجتماعية تعد حجر الزاوية لتحقيق الاستقرار وانتعاش الطبقة المتوسطة التي تحتاجها التشاركية المدنية في أي دولة كانت ، بالرغم من أن عائداتها لاتحصد بشكل أني على المدى القصير، لأنها تعتبر بمثابة استثمار حقيقي في تحقيق الراسمال البشري من خلال تكوين قوى بشرية تتمتع بتحصيل علمي مناسب وقدرات صحية [2]، وتأمين جيد وغيرها من العوامل التي عادة ما تنعكس ايجابيا عن حجم وفعالية التشاركية المدنية للافراد من مختلف الاطياف الاجتماعية، مثلما هو الشأن بالمسبة لدولة المكسيك التي ساهمت من خلال برامج التحويلات النقذية المشروطةOportunidades في منح للأسر في شكل : [3]

([1])**مارسيل فورتو نالياتو ، الديمقراطية في امريكا اللاتينية ، سلسلة محاضرات الامارات148، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2012، ص23.**

([2])**للمزيد انظر / تقرير التنمية البشرية لعام 2013 ، مرجع سابق .**

([3])**ايزابيل اوريتو،** ((موجات الحماية الاجتماعية المعممة) ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر **2018، ص34.**

-اعانة مالية ثابتة للغداء مشروطة لأجل حصول أفراد الأسرة برعاية طبية وقائية ، بهدف مساعدة الأسر على الانفاق على الأبناء بشكل أفضل في مجال التغذية.

- منح دراسية مشروطة بالحضور المدرسي للأطفال بما لا يقل عن 50 بالمائة من الوقت وبعدم تكرار الصف المدرسي أكثر من مرة . .

وذلك ،كما هو الشأن بالنسبة لبرنامج دولة البرازيل الذي يطلق عليه اسم بولسا فامياليا Bolsa Familia ، حيث تم اعتماده في أوائل الألفية الثالثة من أجل الحد من الفقر، والذي غطى أكثر من 12 مليون أسرة، أي حوالي 97.3 بالمائة من السكان الفقراء المستهدفين، ونفس الشيء بالنسبة لدولة تشيلي التي قامت قيادتها في عام 2002 باطلاق برنامج تضامني ردا على النتائج التي بينت أن دعم الدولة لا يصل الى الذين يعيشون فقرا مدقعا ، يدعى برنامج التضامن تشيلي Chiles والذي يجمع بين المساعدة وتنمية المهارات . [1]

واجمالا فان معظم الدول في امريكا اللاتينية قد طورت وسائل مبتكرة لمد نطاق الحماية الاجتماعية كي تغطي أكبر نسبة من الأفراد من خلال مد مثلا عشرات الألاف من المشروعات لأصحاب العمل الحر بواسطة دعم مقترن بألية مبسطة للضرائب ومساهة الضمان الاجتماعي يطلق عليها تسمية مونوتاكس Monotax [2]، وهي كلها ألية تعزز الرأسمال البشري وتقوي وتوسع وتفعل مشاركة الأفراد وانتاجيتهم بل وتسهم بذلك في النمو الاجتمائي وبناء السلام الاجتماعي . ولا شك أن تدخلات القيادة في النماذج التي سبق ذكرها لها بالغ الأثر في حجم الطبقة المتوسطة المتمتعة بالصحة الجيدة والتعليم المناسب والمتحررة من دائرة العوز والحاجة هي الكفيلة ببعث التشاركية المدنية في شقيها التطوعي والانمائي.

أما في البلاد العربية فقد كان للقيادة أدوارا مغايرة لأنها ركزت على الاستقرار والاستمرار كأولى الأولويات، حيث أنه في ظل الحاجة الى قيادة قوية وفي غياب الممارسات الديمقراطية أو ضعفها يبرز دور المؤسسة العسكرية التي تنتهي غالبا بظهور القائد الكارزما الذي يستخدم كل الأساليب من اعلام ومجتمع مدني ومؤسسات عامة وخاصة للحفاظ على موقعه ، وهو مالا يختلف عن دور القيادة في المملكات، حيث يتميز المملوك بتقديس الملك واجلاله وهو ما اقتضى استخدام أساليب وأليات متشابهة في جميع أقطار البلاد العربية مع بعض التفاوتات

([1]) **مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية مسار العلمنة ، ترجمة : شفيق محسن، لبنان، المنظمة العربية للترجمة ، 2007، ص95.**

([2]) ايزابيل اورتيو ، مرجع سابق ص34.

الموجودة بينها للظهور بمظهر المشجع بالتشاركية المدنية وانطلاقا من كون حرية الدائرة المدنية تتم عبر دائرة الدولة دائما وما يعاد النظر فيه اليوم هو بضبط هذا التفوق للدولة على المجتمع المدني. [1]

ونحن عندما نستخدم مصطلح الدولة نقصد به أصحاب القرار في البلاد العربية، فرغم اتجاه الدول العربية الى تبني أوالأخذ بدرجات من الليبرالية وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي والتخلي عن كثير من مسؤلياتها المرتبطة بذلك ، الا أن كل الخطوات التي اتخذتها هذه الدول كانت شكلية لامتصاص الغضب الداخلي والتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية على الرغم مما ترفعه من شعارات فيمايتعلق بايلاء المشاركة المواطنية الاهمية القصوى في تحقيق اهدافها الوطنية والقومية .

وعلى الرغم من أن التجمعات البشرية تتميز بالتباين والاختلافات الفردية من مجتمع لأخر ومن دولة لأخرى، غير أن سمات عامة مشتركة من القيم والسلوكات والأهداف وطريقة النظر الى الاشياء وتقييمها تمثل في مجملها مايعرف بالشخصية القومية التي تختزل أسلوب التفكير وطبيعة السلوك العام الذي يطبع غالبية أفراد المجتمع في أمريكا الاتينية، حيث يتكون سكانها من خليط من الأعراق على غرار كل شعوب العالم تصل الى أكثر من نصف تعداد السكان الذي يبلغ حوالي390 مليون نسمة ،كما يشكل الذين ينتمون الى الجنس الأبيض الأقلية الهامة في أمريكا اللاتينية ثم يليهم الهنود ذووا الأصول الخالصة أو المختلطة عن طريق جنس أو عدة أجناس ثم يأتي الزنوج الذين يشكلون أغلبية السكان في بعض الدول بها كهايتي وأخيرا يأتي الجنس الأصفر سواء الخالص أو المختلط فيسود الجنس القوقازي في الارجنتين والأو روغواي وكوستاريكا، أما في تشيلي فيوجد الملونون والبيض بنسب متساوية وأغلب السكان في المكسيك التي يوجد بها 68 عرقا.[2]

و ترجع أصول سكان غواتيمالا والاكوادور والبيرو الى الاصول الهندية، حيث تعود أصول السكان البيض بصفة عامة الى اسبانيا والبرتغال بالاضافة الى الاصول الايطالية والاروبية ، كون الغزو الاسباني والبرتغالي لغالبية الدول في امريكا الاتينة كان له أثاره السلبية والايجابية على الميراث القيمي والثقافي وحتى الديني على سكان الاقليم كما هو الشان مثلا بالنسبة لارث شبه جزيرة ايبيريا الذي لا يمكن اغفاله أو التقليل من درجة تاثيره على سلوكيات الفرد والقيم السائدة بها خاصة في فترة حكم عائلة هاوسبورجو اين استقر مذهب الفردية والأنانية

(1) خميس حزام والي ، مرجع سابق، ص81.

(2)المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المكسيك) ، مرجع سابق، ص23.

الايبيرية.[1] مما انعكس على المجتمع في امريكا اللاتينية وجعلته يعيش لعقود عديدة صور وأشكال عديدة من العنف والثورة والفوضى والحروب الأهلية.

ففي الثقافة الأمريكو- لاتينية لم يكن هناك من الناحية التاريخية وجود لقيم التسامح والتسوية السلمية للخلافات والسلوك المدني التشاركي بل على العكس من ذلك كانت هناك الثقافة التقليدية لشعوب أمريكا اللاتينية المعادية للديمقراطية التي تنظر الى السلطة كتصور كلي، حيث كانت تتميز كما يقول القانوني والكاتب الأرجنتيني جوان البيردي Juan B.Alberdit بمجموعة من الأفكار الاستبدادية المستمدة من (... الفكرة الاغريقية والرومانية حول الوطنية والوطن ... كان الوطن من هذا المنطلق يلغي الحرية الفردية بناء على هذه الافكار لا تكون الوطنية متساوية فحسب مع اقصى انماط الحكم المطلق بل هي اياه تماما) [2]

و لعل هذا الطرح يتفق مع الفيلسوف الاسباني خوسيه أورتيغا الذي أكد أن عدم استفاذة اسبانيا من الاقطاعيين الجرمان الذين علموا أروبا بأن الحرية الفردية أسبق من القانون والدولة والسلطة المطلقة ، حيث أدى عدم وصول هذا الدرس الى اسبانيا ومستعمراتها في امريكا اللاتينية الى بقاء الأفراد متمسكين بعد خروجها بمسألة الولاء للدولة والسلطة التي اصبحت تمثل فيمابعد مجموعة من الممالك والنخب العسكرية ، مما تطلب من شعوب أمريكا اللاتينية القيام بجهوداكبيرة لاجل تحقيق مطالب الحرية والانعتاق لاسيما بعد انطلاق مرحلة الموجة الثالثة من ارساء الديمقراطية بأمريكا اللاتينية التي عرفت تطورا في الممارسات السياسية بسبب التمسك بعمليات التسويات السلمية للصراعات من خلال نزع سلاح الجماعات المتمردة ودمجهم في العملية الديمقراطية .

رغم أن الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية لم تكن نشيطة في كل المستويات، حيث لم تظهر مثلا الحركات الاجتماعية في تشيلي قبل التحول وانما جاءت بعد الانقلاب عن الدكتاتور الفريد ستروسنر Alfred Strossner بعكس الأرجنتين والأرغواي، ولو انها تحملت جميعا مسؤولية زرع القيم المدنية والتربية الديمقراطية التشاركية لأجل محاولة التخلص من مختلف القيم والسلوكات والأنماط الثقافية التي كانت سائدة واستبدالها بقيم جديدة كالموضوعية والعدل والتسامح والمواطنية ، حيث لا يمكن انكار الدور الكبير الذي لعبته بعض المنظمات المدنية في هذا الاطار ككونسيونسيا Conciencia في الأرجنتين ومنظمة باراتسيبا Participaفي

([1]) اوخينيو تشانج رود ريجت ، ثقافة وحضارة امريكا اللاتينية ، ترجمة : عبد الحميد غلاب واحمد حشاد، مصر ، المجلس الاعلى للثقافة ، 1995، ص119.

([2]) كزافييه زافالا كوادرا ، ((تعزيز الثقافة الديمقراطية في امريكا الوسطى (تجربة لبيرو ليبري)))، في : لاري دايموند (تحرير) ، الثورة الديمقراطية، مرجع سابق، ص94-95.

تشيلي وغيرها من المنظمات والشركات كشركة مونيتور التي يقع مقرها في كمبريدج ماساشوست وتعمل على تغيير عقل الأمة. [1]

وفي المقابل سادت منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط أجناس مختلفة ، كالأمازيغ وبعض الأعراق كالتوارق و الأكراد والأرمن ، حيث يشكل العرب النسبة الأكبر من السكان مما جعلهم يؤثرون عن باقي السكان الاخرين بقيمهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم كما تاثروا ايضا ببعض السمات التي وجدها الفاتحون العرب في البلاد المفتوحة في افريقيا الشمالية، مما أدى الى تكون صورة نمطية عن مزاج وشخصية الفرد العربي الذي يتميز ببعده عن الجد والاجتهاد في العمل والطاعة لولي الأمر والشك والريبة وعدم احترام الوقت والاتكال وغياب الروح والمبادرة ... وغيرها من الانماط والقيم الثقافية التي لا تشجع على التنمية والديمقراطية التي تتطلب توفر قيم التسامح والاعتدال وتقبل الأخر واحترام الأخر وتقديس العمل والحوار ومعالجة الخلافات بالطرق السلمية...

وهي كلها قيم تقوض بوادر الاشتراك وابداء الراي والمبادرة في البيئة العربية ولا يزال يتعرض لها الفرد في تنشئته الاجتماعية على مستويات كثيرة كالأسرة والعائلة والمدرسة والمؤسسة والنظام أوالسلطة الحاكمة ، نتيجة تفشى السلطة الأبوية والتفرد بالرأي والغاء الرأي الأخر المعارض ، ممايعيق سبل الحوار في ويغذي بذور التسلط والاستبداد فيه بشكل كبير. [2]

الأمر الذي يجعل التشاركية المدنية ليست من أولويات الفرد واهتماماته، رغم انتشار الحركات الاجتماعية بصورة متباينة في البلاد العربية وحملها لشعارات الحرية والعدالة ، كونها لم تنجح في تغيير الكثير من القيم الثقافية والانماط السلوكية التي لا يمكن ان تنتج مجتمعا يحقق الاقلاع التنموي ويشارك في ادارة الشان العام ويقبل بالتناوب السلمي على السلطة ونتائج الانتخابات... دون اغفال الدور الكبير لتأثير الريع على القيم السائدة داخل المجتمع، حيث أن من اهم نتائج النظرية الريعية كما يقول جياكومو لوتشياني هو تخلي المجتمع المدني عن مطالبه لصالح الدولة لانه لم يعد يرى في حقه التاثير على السياسة ، مادام أن من أهم مميزات الدولة الريعية هو

---

(1) انظر مثلا : فرانسيس فوكوياما ، الثقة ا الفضائل الاجتماعية و دورها في خلق الرخاء الاقتصادي، ترجمة : معين الامام ومجاب الامام ،دار الكتب القطرية ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2015 ،ص547 ومابعدها .

(2)للمزيد حول : العقلية الريعية والقيم السائدة عند العرب انظر/ غسان سلامة. نحو عقد اجتماعي جديد : بحث في الشرعية الدستورية ـ سلسلة الثقافة القومية 10، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1987، ص46.

التخلص من التزاماتها المدنية من خلال انتاج عقلية ريعية ومجتمع ريعي يقوم على كسر الارتباط بين العمل والمكافاة على أدائه. [1]

و نفس الشيء بالنسبة لباقي الدول غير النفطية العربية التي لا تزال المواطنة ترتبط فيها هي الأخرى بالتراث القبلي المتسم بشراء الولاء والاخلاص لأجل الحفاظ على الشرعية ، حيث اذا كانت العلاقة بين الدولة الريعية والمجتمع لا تتصف بالشراكة وانما تتسم بالتبعية نتيجة سيادة منطق الريع وغياب منطق الانتاح ، وضعف معدلات التنمية الاقتصادية و التشاركية المدنية الانمائية للفرد وانخفاض انتاجيته ومعدلات اسهامه الفعلي في الناتج القومي ، فان اعتماد الدولة الريعية وشبه الريعية العربية على عائدات السياحة والمساعدات الخارجية بالاضافة الى ريع رسوم العبور عبر المضايق وتصدير المعادن وتحويلات المهاجرين .... وغيرها ، قد جعل المواطنين أيضا بها اقل مطالبة بحقوقهم المدنية، الأمر الذي أنتج ضعف المشاركة المدنية وعدم فعاليتها ناهيك عن بروز شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتجها السلطة بناء على مصالح مشتركة مع بعض الفئات الاجتماعية و صناع القرار ، و هو مايجعل الحديث عن أي تغيير جذري سياسي او اقتصادي في المجتمع سيضر لا محالة بمصالح هؤلاء خاصة مع سعي السلطة في البلاد العربية الى زيادة أعدادهم بشكل كبير من اعلاميين ونقابيين وأرباب عمل ورؤساء أحزاب وتنظيمات مدنية.... وغيرها وفقا لقاعدة "لا ضرائب ولا تمثيل" No Toxation No Representation " . [2]

ولهذا ترى بعض الدراسات أن مقاربة القيادة في البلاد العربية تقوم على معادلة مفادها "سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أقل من عاجز" [3] ، رغم أن هنالك تفاوت فيمابينها ، كما يشير مثلا مؤشر المعرفة العالمي لعام 2019 الذي احتلت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا و18 عالميا ، حيث على الرغم من التحسن الذي شهدته بعض دول المنطقة في معدلات التنمية البشرية على امتداد العقديين الماضيين كما تشير

([1])**محمد عز العرب ، الدولة الريعية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، 2010، ص12.**

([2]) عمر منيف الرزاز، من الريع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، 15 حويلية 2018، في:
https://www.alaraby.co.uk/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A9-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

([3]) عز العرب ، مرجع سابق، ص20.

الى ذلك نتائج تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2019 ، فان الواقع العربي لا يزال يواجه تحديات كثيرة في مجالات عديدة كالاستدامة البيئية التي سجلت فيها أقل معدل لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة في العالم، ومشكلة التوزيع غير المتساوي فيما يتعلق بالتعليم والخدمات الصحية ومستوى المعيشة بالإضافة إلى ارتفاع حجم الفجوة في التنمية البشرية بين الرجال والنساء إلى 14 في المائة وانخفاض حصة النساء في فرص العمل غير الزراعية إلى 16 في المائة، فضلا عن تدني معدلات المنطقة في مجالات إتاحة الخدمات المصرفية للنساء وتأثر بعض دولها بظروف الهشاشة الناجمة عن مشاكل النزاعات أو الأزمات كما هو الشأن بالنسبة لدول سوريا وليبيا واليمن التي خسرت كل منها 15 % و 10 % و8 % على التوالي من قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بها منذ عامي 2010 و2014 ، كما لا تتجاوز نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء العربيات 16.0 %، فاذا كانت المؤشرات تشير إلى أن مشاركة النساء الليبيات في القوى العاملة قد قدرت ب 25.7 % مقارنة ب79 % للرجال و أن 69.4 % من النساء البالغات قد أكملن تعليمهن الثانوي مقارنةً ب 45%من الرجال ،فإن مرتبتها وفقا لمؤشر التنمية الجنسانية وتمكين المرأة قد قدرت ب 41 ،أي قبل العديد من الدول كتونس (63) ولبنان (79) والأردن (113)والجزائر (100).[1]

المطلب الثاني:دور سياسات التضامن الخارجي في رفع معدلات النمو: تبرز استفاذة منطقتي أسيا وأمريكا اللاتينية من عمليات التضامن الداخلي والخارجي من أجل رفع معدلات النمو والتنمية من جوانب مختلفة ، حيث لعب على سبيل المثال التحالف الدولي للسكان international alliance of inhabitants باعتباره شبكة عالمية بالمنظمات الشعبية والحركات الاجتماعية الإقليمية التي تلتزم بالدفاع عن الحق في السكن والمدينة بلا حدود وبشكل مستقل عن أي حكومة أو شركة ، بتنظيم مبادرات تضامنية للدفاع عن الحق في السكن بشكل سلمي و مواجهة مشكلة طرد العائلات من السكن من خلال التأكيد على ضرورة احترام القوانين الوطنية والدولية في الحق في السكن وعدم انتهاكها [2] ، نتيجة تعرض المدافعين عن حقوق الإسكان في الفلبين في ظل استبداد النظام إلى ما يعرف بالعسكرة الحضرية التي تؤدي إلى سجن نشطاء المجتمع المدني بتهم كاذبة كالإرهاب، وتعريضهم إلى مختلف أساليب وأشكال المضايقة والترهيب ومحاولات الاغتيال و الفساد

(1)"مؤشر المعرفة العالمي 2019. في: **https://www.knowledge4all.com/ar/HeatMap**

(2) www.fre.habitants.org

ونشر الأكاذيب والإشاعات وابتزاز وتهديد أعضاء التحالف الوطني للفقراء الفلبيين المعروف باسم kadamay المناهض لسياسات الإسكان والهدم وانتهاك حريات الفقراء المدنية .[1]

و لهذا شدد المؤتمر ال19 للتحالف الدولي للسكان الذي انعقد في ديسمبر 2019 بالمكسيك بالتعاون مع المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية (oidp) ، على أهمية تأثير المنظمات الاجتماعية على السياسات العامة والمستوطنات العشوائية والمشاريع العملاقة وتأثيرها على البيئة وأكد على عدم استخدام المدن كسلع للمصالح الاقتصادية وتجريدها وعزلها لدرأ مشكلة تصدع النسيج الاجتماعي [2] .

كما عمدت الحركة الشعبية والرعاة الاجتماعيين في البرازيل عام 2015 في إطار التنسيق للحوار مع المناضلين من أجل الأرض والمأوى والعمل مع العائلات المتضررة من التعدين ، إلى مناقشة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بمشاركة السكان الأصليين والريفيين وغيرهم من فئات المجتمع الغير متكافي، كمشكلات اضطهاد قوى الرأسمال، وتفكيك وتجريم الحركات الاجتماعية، والعنف ضد الفقراء والسود والنساء والشباب ، و كيفية الدفاع عن الأرض والاستخدام المكثف للمبيدات وتركيز الملكية وتحفيز الأعمال التجارية والصناعية، و مشكلة الصراعات والعنف في الريف والمدينة، وتقص المساكن واثر استخراج المعادن على البيئة ، والخوصصة والبطالة ومكافحة الفقر من خلال التأكيد على ضرورات توسيع التعبئة الشعبية وتنويع العمل الشعبي الجواري واحتلال الشوارع و فرض العدالة وتعويض المتضررين، بالإضافة إلى الدعوة إلى مكافحة مختلفة أسباب الفقر الهيكلية المرتبطة بعدم المساواة ونقص العمل والأرض والسكن والحرمان من الحقوق الاجتماعية والعمل والتهجير القسري والاتجار بالبشر والمخدرات والحروب والعنف واللامبالاة... وغيرها. [3]

ومن جهة أخرى عملت منظمة كونسيونسيا في الأرجنتين على تشجيع مساحات المرافقة من خلال توفير الفرص والأدوات اللازمة لبناء مشاريع الحياة وتقوية القدرات والمهارات وتعزيز الإدماج التعليمي والاجتماعي، بالإضافة إلى تشجيع التعليم وقيم والمشاركة المواطنية ليس فقط من أجل تطوير المجتمع الأكثر عدلا وديمقراطية ، و إنما أيضا لأهمية نقل المثل الديمقراطية وممارسة المواطنة كحق وكمسؤولية وتعزيز متطلبات الاستدامة من خلال

(1) www/frehabitants.org/nouvelles/habutants-de-l'asie/

(2) www.fre.habitants.org/nouvelles/habitants-des-ameriques

(3)www/fre.habitants.org/la_voie_urbaine/rencontre_mondiales_des_mouvements_populaires.

العناية بقضايا الرعاية الصحية والبيئية للأطفال والمراهقين وإدراك مدى تاثير أفعالهم على بيئتهم وتشجيع السلوكات المستدامة التي تسمح بالصحة والمسؤولية لدى الأجيال القادمة ، حيث تبرز أهمية التواصل الاجتماعي ومرافقة تحول المجتمعات في هذا الإطار من خلال ضرورة تعزيز دور المشاركة النشيطة وتقوية الروابط الهادفة مع الأطفال والأسر، بالإضافة إلى تعزيز متطلبات التثقيف الملائمة ، بغية تشكيل مواطن ملتزم ومزود بالأدوات التي تجعل منه بطلا في الحياة، لاسيما الاهتمام ببرامج التنشئة الاجتماعية المختلفة (convalores كالبرنامج التعليمي الذي يهدف الى خلق مؤسسات التعايش السلمي لدى الأطفال وخلق القادة الشباب وتعليمهم القدرة على المناظرة والاستماع إلى ما يقوله الأخر و العمل كفريق وتقبل العمل النقدي والتحدث في الأماكن العامة، مما يعزز متطلبات الحوار الجماعي والمستنير وينوع وجهات النظر في المجتمع بل ويخلق المعارضين ويحقق الإجماع في صناعة القرار وتنمية المهارات ويضمن ثقافة الاعتراف والتقدير والاحترام وتشجيع المشاركة المسئولة والمبادرة ، فضلا عن تشجيع المشاركة في إطار العمل التطوعي والعمل الاجتماعي وغيرها من البرامج التي تؤكد على قيم التشارك والقدرة وتولد الفرص وتوظف الشباب وتفتح الورش وترفع المهارات لتعزيز ثقافة الديمقراطية والتربية السلمية وتدريب الطلاب والمعلمين في المدارس الحكومية الرسمية. [1]

وزيادة على ذلك، دعمت المنظمة غير حكومية كاباتيد kapatid التي ظهرت عام 1982 مسألة استقلال الأطفال من خلال قيامها بانشطة متعددة لها علاقة بالتنشئة ودعم أطفال المدارس والعلاقات العامة وجمع التبرعات وتمويل المشاريع الخاصة التي انجزها الطلاب لضمان الدعم التربوي للاطفال [2] ، كما عملت المنظمة غير الحكومية جميعية المواطنة التشاركية aci-participa في هندوراس التي تأسست في جويلية 2003 لأجل الدفاع ضد انتهاكات حقوق الانسان و التحقيق فيها وتعزيز كرامة الانسان بالاضافة الى تسهيل مشاركة المواطنين و ضمان تاثيرهم في مساحات صنع القرار، حيث عمدت من أجل تحقيق الشفافية في الانفاق العام والدفاع عن حق مشاركة المواطن من أجل التنمية الكاملة الى التركيز على قضايا بناء المواطنة وتدريب المواطن و اقناعه بأن له حقوق وواجبات ومسؤولية صنع القرار والتدقيق الاجتماعي من خلال ممارسته حق المساءلة العامة للسلطات والزامهم بتقديم التقارير بطريقة واضحة وشفافة ، أما في مجال المشاركة السياسية فقد عملت على تعزيز مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات ذات المصلحة العامة وفتح مساحات جديدة للتمثيل السياسي

(1) www/conciencia.org

(2) www.kapatid.org

وتكوين كوادر مؤهلة للقيادة والالتزام بتنمية المجتمع على أساس بعض المباديء ، كالمساواة والوصول الى العدالة وتفعيل النظام القضائي. [1]

ولا غرابة كذلك، حينما نعلم بأن النتائج الاقتصادية التي أصبحت تحققها كوريا الجنوبية اليوم كأسرع الدول نموا واكبر مصدر ومستورد في العالم باحتلالها المرتبة السادسة والعاشرة على التوالي، ماهي الا ثمرة لتظافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كالتركيز عن عناصر التعليم والاقتصاد والمجتمع ودور الارادة الشعبية والسياسية والتخطيط البعيد المدى وحسن استغلال الموارد بالاضافة الى دور المجتمع المدني التعبوي ، كما هو الشان بالنسبة للمبادرة الحكومية من خلال منظمة سيماول اندونغ التي عملت على دعم العمل التضامني لتحقيق النهضة الوطنية وتطوير الاقتصاد في السبعينات من القرن الماضي، والبرهنة على اهمية الثقة بالنفس في نحقيق الاقلاع التنموي وخلق حياة أفضل والتعاون الجماعي من خلال اعتماد أسلوب الحملات الشعبية كأداة أساسية لمواجهة الأزمات الاقتصادية مثل حملة الذهب القومية التي لجأت اليها عام 1998 على اثر أزمة النمور الأسيوية ، وتمكنت من خلالها اقناع الكوريين بجمع مجوهراتهم لدعم الدولة وانقاذ الاقتصاد[2]

وفي المقابل إذا كانت التنمية من حيث الجوهر ماهي الا (تغير حضاري لنمط المجتمع التقليدي عن طريق احداث تغيير ايجابي في طريقة التفكير والعمل والحياة لدى كل من الأفراد والجماعات المحلية عن طريق القناعة والوعي بضرورة التغيير) [3] ، فان التعاون مع الأهالي عادة ما يهدف إلى تحديد المشاكل وتنظيمها وو ضع احتياجات التخطيط والتمويل والتنفيذ للمشروعات من خلال الاعتماد على الموارد المحلية ، حيث اعتمدت على سبيل المثال مؤسسة نور الحسين التي تاسست عام 1985 في الأردن على مجموعة من المصادر الداخلية والخارجية في مجال تمويل المشروعات الانمائية، تماشيا مع فلسفتها الانمائية التي تركز على قضايا كثيرة ، كالاعتماد على الذات وتنمية الإدارة الذاتية للأفراد والمشاركة الفعالة الشعبية في التخطيط التنفيذ والتقييم وإشراك

([1]) www.aciparticipa.org

([2]) محمد طلعت الجندي ، ((كوريا في عيون مصرية" في: مملكة يكجي البحث عن الاثار المفقودة))، المجلد 13، العدد3،koreana الثقافة والفنون الكورية ، صيف 2017 ، في:

www.books.google.dz/books ?id=mf0-DWASBAJ& p9

([3]) محمد زين العابدين ، مرجع سابق، ص169.

المرآة وخلق نوع من التوازن و العمل في مجال تنمية المجتمعات المحلية الفقيرة وإحياء وتطوير الثقافة والتراث و التعليم والتربية. [1]

كما ارتبط العمل المدني العربي بالعمل الخيري والنجدة الاجتماعية وظروف اللاجئين والهجرة واعمال التطوع منذ أوائل القرن العشرين، حيث ارتبط بالدين والاعمال الانسانية الخيرية التي تركز على الشؤون الاجتماعية لاسيما مع تقلص دور الدولة وتغير وظائفها بعد نهاية الحرب الباردة وانتصار الليبرالية الغربية وفشل برامج التنمية وتفاقم أزمة الديون الخارجية واستنزاف قدراتها في تحقيق التكامل والوفاق الوطني، مما ادى الى اتساع مهام العمل الاجتماعي التطوعي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية لسد فراغ الدولة ، رغم انتشار ظاهرة التوظيف المناسباتي للجمعيات غير الحكومية لخدمة توجهات سياسية وعقائدية وايديولوجية لمساندة المرشحين والاحزاب في الحملات الانتخابية، رغم ان دورها هو الدفاع عن حقوق الانسان والتاثير على التشريعات ، وتصنف عادة ضمن المتظمات غير الربحية و ذات المنفعة العامة ،كما تتمتع عادة بمزايا كثيرة كالإعفاءات الضريبية و الدعم مالي من الدولة لإنشاء مشاريع وأنشطة تطوعية وتنموية وتوفير الخدمات والنهوض بالمجتمع ،بل والسماح لها في بعض الدول بممارسة أنشطة تجارية ذات طابع اقتصادي وتمويلها من الخارج مثل المغرب الذي يجوز للجمعيات أخد هبات خارجية شريطة موافقة مجلس الوزراء على ذلك .[2]

ان ارتباط المشاركة المدنية بالأقليات العرقية في المجتمعات المتعددة مهم في تعزيز المواطنة الديمقراطية ودعم مشاركة الأقليات في قضايا الشؤون العامة ، بالنظر إلى دورها المركزي في تخفيف العبء على الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية والثقافية وغيرها من الفرص المتاحة ،كما يمكن الاستفادة من الدعم الخارجي ، كالنقابات وصناديق التمويل والمؤسسات الدينية والخيرية والتعليمة والعلمية... لمكافحة أفات الفقر و تنمية متطلبات المجتمع المحلي فيمايخص التعليم والرعاية الصحية وحماية التراث الثقافي و الأمن الاجتماعي وتوفير مختلف الأنشطة الرياضية والاجتماعية المختلفة... ، مادام أن حق المشاركة المدنية منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الذي يعترف بحرية مشاركة الأفراد في الاجتماعات والجمعيات السلمية[3]،

([1]) محمد زين العابدين، مرجع سابق ، ص135 ومابعدها .

([2]) محمد زين العابدين ، مرجع سابق ،ص65.

([3]) انظر/ المادة 20 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948،

بالإضافة إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 [1]، و المادة 13 من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد لعام 2003 التي تؤكد على اهمية تعزيز متطلبات الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتوسيع درجة إسهام الناس فيها. [2]

كما تعمل المؤسسات المدنية في أمريكا اللاتينية على مكافحة ظواهر المخدرات والعنف والجريمة ومناهضة العنصرية و المساهمة في عمليات التدريب والتعليم و الصحة والخدمات الاجتماعية و التنمية الريفية بنسب متفاوتة ، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لمؤسسة حو جارودي كريستو الدينية التي تأسست في تشيلي عام 1944 ، وقد تركز نشاطها على عمليات توجيه الخدمات للفقراء وتحقيق السكن والمأوى لهم و منح قروض للعاطلين عن العاملين بالإضافة إلى القيام بتقديم منح دراسية وتوظيف موظفين براتب. [3]

اما في المكسيك فقد تم انشاء صندوق خاص لدعم المؤسسات الخيرية يسمى الصندوق الاجتماعي للاستثمارات المشتركة بالتعاون بين الوكالة الحكومية و المجتمع المدني ، ونفس الشيء في تشلي التي انشئت بها لجنة استثمارية وزارية لبحث اولويات ومعايير الاستثمار الاجتماعي مع القطاع الثالث، بينما في البرازيل فقد تم انشاء وكالة مهمتها استقطاب التمويل الدولي للمشروعات التطوعية مما جعل المواطنين يشاركون في حملة مكافحة الجوع وحماية الحياة . [4]

وفي المقابل، مثل التعليم العربي مسؤولية مشتركة بين جميع فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص ورجال الأعمال والحكومة و الأحزاب و النقابات ، كونه يدخل في إطار الاهتمام بجوانب المشاركة المجتمعية ذات العلاقة بتقديم الدعم للخدمات التعليمية وتطوير المدارس والاشتراك في مجالس تسييرها وذلك لأهمية العلاقة بين المدرسة والمجتمع. فالتعليم في الدول العربية يعتبر حقا دستوريا مجانيا و ملزما للجميع ، ولكن مشكلته الأساسية تكمن في جوانب التخطيط والتنسيق والسياسات الملائمة ومدى توافقها مع متطلبات التكوين المستمر والتربية المستدامة

([1]) كالحق في الحياة والحرية والمعاملة الانسانية والحق في التجمع السلمي(المادة 21) وتكوين الجمعيات وانشاء النقابات والانضمام اليها(المادة 22)...ةغيرها من الحقوق التي ينص عليها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

([2]) انظر / المادة 10 و13 من نص الاتفاقية الاممية لمكافحة الفساد لعام 2003، في :
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

([3]) محمد زين العابدين ، مرجع سابق، ص 49 -50.

([4]) محمد زين العابدين، نفس المرجع ،ص62.

،كما جاء في أهداف الألفية الثمانية وأهداف التنمية المستدامة ، حيث لابد من تنمية مهارات التفكير والنقذ والاهتمام بالمشاريع المدرة للدخل ونتشجيع الأنشطة التي تدعم العمل المدني كإنشاء النوادي وورشات العمل وجلسات التحفيز المعرفي لمناقشة المشكلات البيئة وغيرها وتنظيم حملات التنظيف والتثقيف والتوعية.

خصوصا من حيث علاقة المجتمع المحلي بعوامل الخوصصة وتقليص البيروقراطية والارتقاء بالقطاع الخاص ، سواء بصفته يمثل وسيلة هامة في زيادة جوانب المشاركة الأهلية أو لكونه يعبر عن وعاء أساسي في تقوية روح الشفافية والمساءلة في عملية التنمية ،لا سيما من خلال دوره في إعداد القيادات المحلية المدربة والمؤهلة والواعية ومحو الأمية والتوعية المجتمعية وتكوين الرأي العام التعاوني بهدف خدمة الصالح العام واستشارة السكان وتغيير نظرتهم واتجاهاتهم حتى تتناسيب مع أهداف التنمية ومتطلبات الاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية والحرص على المصلحة العامة.

رغم أن هناك اختلافات بينها وبين المناطق الأخرى فيمايتعلق بسهولة ممارسة الأعمال، حيث تبرز نتائج تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 تحسنا في درجة الاقتصادات العربية والأسيوية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 ، بالمقارنة مع اقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي لاتزال متخلفة فيمايخص الاصلاحات كما هو الشأن بالنسبة لتصنيف بلدان المملكة العربية السعودية و الأردن والبحرين والكويت والصين والهند في 2019 – 2018 ،كما يوضح الجدول التالي: [1]

(1) انظر / موقع مؤشر سهولة ممارسة الاعمال لعام 2019 في :

https://data.worldbank.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ

الجدول رقم (20) :تصنيف سهولة ممارسة الأعمال التجارية في بعض البلدان العربية (ماي 2019):

الترتيب	الاقتصاد	درجة الترتيب DB
16	الامارات	80,9
43	البحرين	76.0
53	المغرب	73,4
62	السعودية	71.6
68	عمان	70.0
75	الاردن	69.0
77	قطر	68.7
78	تونس	68,7
83	الكويت	67.4
114	مصر	60,1
143	لبنان	54,3
157	الجزائر	48,6
171	السودان	44,8
172	العراق	44,7
176	سوريا	42.0
186	ليبيا	32.7
187	اليمن	31,8

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf

رغم أن هنالك فرق بين درجة تصنيف البلدان العربية أعلاه وتصنيف بعض بلدان منطقتي أمريكا اللاتيتية واسيا المحيط الهادي ، حيث يشير مؤشر سهولة ممارسة الاعمال Ease of doing business الى تفوق بعض البلدان الأسياوية في درجة التصنيف عن سائر البلدان العربية كسنغافورة (المرتبة 2) وهونغ كونغ(المرتبة 3) وجمهورية كوريا(المرتبة 5) وماليزيا (المرتبة 12) وتايوان (المرتبة 15)، رغم التفوق الذي سجلته الامارات العربية المتحدة باحتلالها المرتبة 16 عالميا عن بعض البلدان الأسياوية ذات الاقتصاد المتطور كتايلند(المرتبة 21) واليابان (المرتبة 29) والصين (المرتبة31) ،كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(21) : سهولة ممارسة الأعمال في بعض دول أسيا والمحيط الهادي (ماي 2019):

الترتيب	الاقتصاد	درجة الترتيب DB
2	سنغافورة	86,2
3	هونغ كونغ	85,3
5	جمهورية كوريا	84,0
12	ماليزيا	81,5
15	تايوان	80,9
21	تايلند	80,1
29	اليابان	78.0
31	الصين	77.9
63	الهند	71,0
70	فيتنام	69.8
73	اندونسيا	69,6
95	الفلبين	62.8

Source:https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pd

وبالمقارنة مع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، يلاحظ أن هناك تفوق في درجة الترتيب لبلدان الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 16) والبحرين (المرتبة 43) والمغرب(المرتبة53) على دول مهمة في المتطقة كتشيلي (المرتبة 59) والمكسيك (المرتبة 60) رغم ان ترتيبها أحسن من ترتيب في بعض الدول في منطقة أسيا والمحيط الهادي كالهند (المرتبة63) وفيتنام (المرتبة70) واندونيسيا(المرتبة73) والفلبين(المرتبة95)، على عكس الدول العربية

الأخرى فان ترتيبها هو أقل أو اكبر من ترتيب بلدان امريكا اللاتينية المتبقية بما فيها الدول المتطورة اقتصاديا كالبرازيل التي احتلت المرتبة 124 ، أي أقل مثلا من بلدان السعودية (المرتبة62) وقطر (المرتبة77) وتونس (المرتبة78) ومصر(المرتبة114) وأحسن من البلدان العربية الأخرى كالجزائر (المرتبة157) والعراق (المرتبة172) واليمن(المرتبة187) ، كمايوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (22):سهولة ممارسة الأعمال التجارية في بعض دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (ماي 2019):

الترتيب	الاقتصاد	درجة الترتيب DB
59	تشيلي	72.6
60	المكسيك	72,4
67	كولومبيا	70,1
76	بيرو	68.7
86	بنما	66.6
91	السلفادور	65,3
124	البرازيل	59.1
125	البراغواي	59.1
126	الارجنتين	59.0
129	الاكوادور	57.7
133	هندوراس	56.3
142	نيكارغوا	54.4

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf

المطلب الثالث: تعزيز معايير المشاركة الكاملة ومواجهة عوامل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية: اذا كانت قوة الواطنة تتمثل في مدى قدرة المواطن على ممارسة العملية المشاركاتية في المجتمع من خلال صور واشكال متعددة لاجل تحقيق جميع متطلبات "المساعدة الذاتية" أو " المشاركة المواطنية " على المستويين الفردي والجماعي ، فإن الهدف الأساسي من إعادة توزيع السلطة عادة مايسعى الى تمكين المستبعدين من مخارج السياسة العامة والعمليات الاقتصادية من خلال التفكير الذي يقدمه أصحاب السلطة فيمايخص قضايا المشاركة العامة ومداها الإجمالي، بالنظر لأهمية توفير البيئة المناسبة للدخول في شراكات تمكنهم من ممارسة عمليات التفاوض والمشاركة التبادلية مع أصحاب السلطة بشكل أفضل، مادام أن سلم مشاركة المواطن يقوم على جوانب

مختلفة ، مشاركة دنيا مضللة Manipulation وعلاجية Therapy نتيجة الاعتماد على الخبراء واللجان الاستشارية و المجالس لأغراض التثقيف و هندسة الدعم في تحقيق العلاقة مع اصحاب السلطة وتنكر اشراك المواطنين، ومشاركة اعلاميةInforling استشارية Consultation تكون من خلال التركيز على إعلام المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم واستشاراتهم و أخذ آرائهم وأفكارهم بعين الاعتبار لضمان مشاركتهم الكاملة، بالاضافة الى المشاركة الشركاتية التي تؤكد على عناصر الشراكة Paetnershipوتفويض السلطةDelegated Power ومراقبة المواطن Citizen Control من أجل إعادة توزيع السلطة وضمان التفاوض بين المواطنين والمسؤولين الحكوميين واشراكهم في صنع القرار ومنحهم سلطة المراقبة والتقييم للخطط والبرامج السياسية والإدارية المختلفة.[1]

كون الاختلافات بين الدول والمجتمعات في مجالات التقدم والرفاهية أصبحت ترتبط اليوم بشكل مباشر بمختلف جوانب حياة الإنسان وشؤونه العامة ، حيث يبرز ضعف مستوى البلدان العربية بالمقارنة مع غيرها من دول العالم ، ليس فقط من حيث درجة التفاوت بينها على سبيل المثال في المؤشر العالمي للتقدم الاجتماعي لعام 2016 الذي شمل 133 دولة ويركز على مستوى رفاهية الدول وأفضلها للعيش ، انطلاقا من مجموعة من المعايير الأساسية ذات العلاقة بحاجات الإنسان الأساسية سواء فيما يخص جوانب الصحة والسكن و التغذية والمياه والأمن الشخصي أو ما يتعلق بأساسيات الرفاهية والوصول للمعرفة والمعلومات والاتصالات وجودة البيئة والحقوق الشخصية والحريات والاندماج والتسامح ، وإنما أيضا في درجة ضعفها العالمي بالمقارنة مع 133 دولة شملها المؤشر الذي يبدأ من الصفر إلى المائة ، رغم احتلال الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 39 عالميا قبل العديد من الدول العربية الكبرى كالسعودية والجزائر ومصر والمغرب التي جاءت في المرتبة 65 و88 و89 و86 على التوالي، كما يوضح الجدول التالي:

[1] Sherry R. Arnstein ,((A Ladder Of Citizen Participation)) , Journal of the American Planning Association, Vol35 :N4 ;p216-223 , AIPJOURNALJULy1969,in: https://www.participatorymethods.org/sites/participatorymethods.org/files/Arnstein%20ladder%201969.pdf

الجدول رقم (23) : ترتيب البلدان العربية في مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2016.

البلد	الترتيب
الامارات	39
الكويت	45
تونس	56
السعودية	65
الاردن	71
لبنان	74
المغرب	86
الجزائر	88
مصر	89
العراق	104
جيبوتي	120
موريتانيا	122

Source :https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/ec/Documents/deloitte analytics/Estudios/2018- 2018-Social-Progress-Index-brief.pdf

كما أن معايير قياس التماسك الاجتماعي عادة ما تعتمد على برامج بناء السلام والتعليم والتخفيف من دوافع الصراع في البلدان الهشة وخاصة تلك التي تمر بمرحلة مابعد الصراع ، بالنظر إلى حاجتها الماسة الى تطوير نظم التعليم وتوفير الخدمات الاجتماعية والمرونة اللازمة للحفاظ على الأمن البشري، حيث تلعب في الغالب

أطر الرصد والتقييم والتقارير دورا هاما في تحليل الصراعات وحوكمة التعليم ورفع القدرات لمكافحة ظواهر البطالة وعدم الانصاف في الأدوار الجنسانية والتوعية بمخاطر التماسك الاجتماعي الأفقي والرأسي، بالإضافة إلى الوصول إلى الموارد والفرص المتاحة ومواجهة مخلفات الصراع وتعزيز شبكات المعلومات والاتصالات... وغيرها .

الأمر الذي يجعل قياس عوامل التماسك مقرونة دائما بعوامل الهشاشة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة، كالثقة و العلاقات الاجتماعية و المشاركة المدنية ، كون الهشاشة تهتم بالأساس بحالة الدول التي تعاني من مشاكل الصراعات والأزمات وسوء الادارة ، كما أن الاهتمام بها قد أزداد مؤخرا في ظل اتساع سبل النقاش حول قضايا حيوية كالتعليم في حالات الطوارىء و التنمية الانسانية بجميع مستوياتها و أشكال العيش المشترك و السلام والعلاقات التفاعلية و الحوكمة والعنف و الفساد وعدم المساواة و الانصاف وغيرها من مسائل الادماج الاجتماعي والاقتصادي والتهجير والنزوح...وغيرها.

فحسب الأرقام ، هناك 28 مليون نازح جديد في 148 بلد في عام 2018 منهم 10,8 مليون نزح بسبب النزاعات والصراعات القائمة في 42 بلد و17,2 مليون أخرين بسبب الكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية في146 بلد، كما بلغ عدد الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي عام 2019 حوالي 50 مليون شخص[1]، حيث يرتفع عدد النازحين في البلدان العربية بسبب حالات النزاع والعنف في دول سوريا واليمن وليبيا التي عرفت مايعرف بثورات الربيع العربي بالاضافة الى بعض الدول الاخرى التي تعاني الهشاشة وعدم الاستقرار كالصومال والعراق بسبب طبيعة اوضاعهما الخاصة ، رغم أن مشكلة النزوح لا ترتبط فقط بأسباب الصراع والعنف الداخلية بل تعود أيضا الى أسباب الكوارث الخارجية والتي شملت مختلف البلدان العربية خلال عام 2019 ولو أن تأثيراتها تختلف من دولة لأخرى كما يوضح الجدول التالي:

(1) www.inee.org/ae

الجدول رقم (24): حالات النزوح الجديدة (الكوارث) عمليات نزوح جديدة(الصراع والعنف) واجمالي عدد النازحين (الكوارث) واجمالي عدد النازحين(النزاح والعنف): ارقام النزوح الداخلي لعام 2019 ، في البلدان العربية.

	اجمـــــال عـــــدد النازحين(النزاع والعنف)	اجمالي عدد النازحين (الكوارث)	عمليات نزوح جديدة (الصراع والعنف)	حالات النزوح الجديدة (الكوارث)
البلد	خـــتى 31 ديســـمبر 2019	حـــتى 31 ديســـمبر 2019	1 جـــــانفي-31 ديسمبر 2019	1جانفي-31 ديسمبر 2019
سوريا	6495000	2900	1.847.000	
اليمن	3.635.000	400	398000	31000
ليبيا	451000		215000	4600
الصومال	2648000	600	188000	479000
العراق	1.576.000	300	104000	37000
الجزائر				3200
المغرب				200
تونس	4	4		32
موريتانيا				6600
السعودية				260
السودان	2.134.000	84000	272000	272000
مصر	65.000	4		
الاردن				46
الامارات			20	220
عمان				1100

Source :www.internal displacement.org/database/displacement-data

وعلى مستوى المقارنة بين الهشاشة في المنطقة العربية ومتطقة أسيا والمحيط الهادي ، يلاحظ أن هنالك فرق في عدد إجمالي النازحين لأسباب ذات علاقة بالنزاع والعنف ، حيث يلاحظ ارتفاعها في عام 2019 في الهند الى 4700000 وبنغلاديش وميانمار والفلبين واندونسيا ،كما أن هناك ارتفاع كذلك في عمليات النزوح الجديدة لاسباب الصراع والعنف في الصين والهند واندونسيا والفلبين وتقل نوعا ما في دول اخرى كنيبال وبتغلاديش وميانمار وتايلند وكمبوديا وفيتنام وماليزيا وكوريا الشمالية وتايوان . ونفس الشيء بالنسبة لحالات النزوح الجديدة

المسجلة بسبب الكوارث في الصين والهند ونيبال وبتغلاديش وميانمار واندونسيا والفلبين بينما تقل في دول اخرى كتايلند وفيتنام وماليزيا، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (25) : حالات النزوح الجديدة (الكوارث) عمليات نزوح جديدة(الصراع والعنف) واجمالي عدد النازحين (الكوارث) واجمالي عدد النازحين(النزاح والعنف): ارقام النزوح الداخلي لعام 2019 ،في اسيا والمحيط الهادي.

	اجمالي عدد النازحين(النزاع والعنف)	اجمالي عدد النازحين (الكوارث)	عمليات نزوح جديدة (الصراع والعنف)	حالات النزوح الجديدة (الكوارث)
البلد	حتى 31 ديسمبر 2019	حتى 31 ديسمبر 2019	1 جانفي-31 ديسمبر 2019	1جانفي-31 ديسمبر 2019
الصين			220.000	4.034.000
نيبال			29.000	121.000
الهند	470.000	19.000	590.000	5.018.000
بتغلاديش	427.000	520	88.000	4.086.000
ميانمار	457.000	80.000	41.000	270.000
لاو			5400	103.000
تايلند	41.000		400	61.000
كمبوديا			1300	70.000
فيتنام			7200	89.000
ماليزيا			15.000	63.000
اندونسيا	40.000	23.000	104.000	463.000
اليابان			88.000	265.000
كوريا الشمالية			900	6400
كوريا الجنوبية			1700	5600
تايوان			600	13.000
فيلبين	182.000	364.000	183.000	4094000

Source :www.internal-displacement.org/database/displacement-dat

أما فيما يتعلق بالمقارنة العربية مع بعض دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، فيلاحظ أن إجمالي عدد النازحين بسبب النزاع والعنف في عام 2019 يشهد ارتفاعا في كولومبيا ويقل نوعا ما في الدول الأخرى وهي

المكسيك وهندوراس وغواتيمالا ، ونفس الشيء بالنسبة لإجمالي عدد النازحين بسبب الكوارث ، فيلاحظ انها نرتفعة في كولومبيا اكثر من المكسيك ، أما من حيث عمليات النزوح الجديدة التي سببها الصراع والعنف فيلاظ ان الارتفاع فيها يعود الى كوبا وتشبلي والأرجنتين والبرازيل اكثر من غولتيمالا ونيكارغوا والاكوادور وفنزويلا وبنما والدومينكان . أما حالات النزوح الجديدة بسبب الكوارث فهي ايضا مرتفعة في المكسيك وغواتيمالا والبرازيل وتنخفض في بعض الدول الاخرى كفنزويلا ونيكارغوا وكوستاريكا ، بل أن كوستاريكا فيها فقط حالات النزوح الجديدة بسبب الكوارث مع الباراغواي الأرجنتين والأوروغواي أما حالات الصراع الضعيفة فقد سجلت في نيكارغوا وبنما وجمهورية الدومينكان، أما الدول التي ليس لها النازحين الجدد بسبب الصراع والعنف والكوارث هي كولومبيا ،كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (26): حالات النزوح الجديدة (الكوارث) عمليات نزوح جديدة(الصراع والعنف) واجمالي عدد النازحين (الكوارث) واجمالي عدد النازحين(النزاح والعنف): ارقام النزوح الداخلي لعام 2019 ، في يلدان امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

	اجمـــــال عـــــدد النازحين(النزاع والعنف)	اجمالي عدد النازحين (الكوارث)	عمليات نزوح جديدة (الصراع والعنف)	حالات النزوح الجديدة (الكوارث)
البلد	حـــتى 31 ديســـمبر 2019	حـــتى 31 ديســـمبر 2019	1 جـــــانفي-31 ديسمبر 2019	1جانفي-31 ديسمبر 2019
المكسيك	345000	7100		16.000
هندوراس	247.000			390
غواتيمالا	242.000		1300	21.000
نيكارغوا			19	580
كولومبيا	5.576.000	139.000		
فنزويلا			300	320
الاكواردور			200	1100
البرازيل			1400	295.000
براغواي				54000
اروغواي				22.000
الارجنتين				23.000
تشيلي			1600	3900
بنما			30	240

كوبا			2100	9900
جمهورية الدومينكان			18	4900
كوستاريكا				390

Source :www.internal-displacement.org/database/displacement-data

وفي المقابل ، لقد أدت أزمة كوفيد -19 الى تراجع حجم تدفقات التحويلات المالية بنسبة 14 بالمائة في عام 2021حسب البنك الدولي أما نسبة الفقر المدقع فقد ارتفعت أكثر خلال فترة 2019-2020 مع انتشار ظواهر كورونا والصراعات وتغير المناخ ، رغم الانخفاض الذي عرفه مستوى الفقر المدقع على مدار 25 عاما الماضية ، حيث بلغ عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من1,90 دولار للفرد يوميا قبل تفشي كورونا الى 689 مليون عام 2017 و680 مليون عام 2018 و643 مليون عام 2019 و615 مليون عام 2020 ، أما بعد ظهور كورونا فسيرتفع عدد الفقراء فقرا مدقعا عام 2021 الى 697 مليون حسب سيناريو خط الأساس لجائحة كورونا بمستواها الحالي و الى 736 مليون حسب سيناريو خط تدهور الأوضاع.[1]

علما أن أزمة كورونا كانت سببا في سقوط 71 مليون الى 100 مليون فقير اضافي في عدد الفقراء فقرا مدقعا في عام 2020 ، بعد أن بلغ عدد هم على سبيل المثال في عام 2017 حوالي 9.2 بالمائة من سكان العالم ، أي 689 مليون شخص ، ولاسيما في ظل استمرار توقعات انكماش النمو العالمي الى 5 أو 8بالمائة مع تدهور الأوضاع.[2]

الجدول رقم (27): توزيع أعداد الفقراء من جراء الجائحة في مختلف المناطق 2020.

المؤشر / معدل خط الفقر	جنوب أسيا	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
خط الأساس لتفشي جائحة كورونا(أقل 5,50 دولار)	81 مليون	12 مليون	19 مليون
سيناريو تدهور الأوضاع(أقل 5,50 دولار)	93 مليون	16 مليون	25 مليون
خط الأساس لتفشي جائحة كورونا(3,20 دولار)	135 مليون	7 ملايين	9 ملايين
سيناريو تدهور الأوضاع(3,20 دولار)	132 مليون	9 ملايين	12 مليون
خط الأساس لتفشي جائحة كورونا(1,90	49 مليون	3 ملايين	4 ملايين

(1) www.albankaldawli.org

(2) www.albankaldawli.org

دولار)			
سيناريو تدهور الأوضاع (1.90 دولار)	56 مليون	3 ملايين	5 ملايين

www.blogs.worldbank.org/ar/opendata/updated-estimates-impact-covid19-global-poverty-effect-newdat

المبحث الثالث : مقارنة بين دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا.

أهمية الدور الذي لعبنه القيادة الحاكمة في منطقتي أمريكا اللاتينية وجتوب شرق أسيا في المجالات الاجتماعية والبقتصادية والسياسية ، قد جعل التركيز في هذا البحث على المقارنة بين المنطقتين ينصب على الدور السياسي والاجتماعي لبعض النخب الحاكمة في تعبئة وتوجيه الرأي العام من أجل تعزيز التشاركية المدنية وسلم التنمية ، بالاضافة الى الدور الذي لعبته على مستوى تعزيز الديمقراطية المحلية وتجسيد مشاريع التنمية المختلفة ، فضلا عن دورها الهام في تحقيق السلم والاستقرار لكسب الشرعية الانمائية ، بالنظر لتركيز دول نمور أسيا على زيادة مستويات النمو ورفع نصيب دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي مما انعكس على الرفاهية الاجتماعي والمستوى المعيشي للافراد كما تؤكده مجموعة من مؤشرات التنمية البشرية، عكس بلدان امريكا اللاتينية التي ركزت منذ البداية على التنمية السياسية الديمقراطية والعمل النقابي والمدني والانتخابات والعدالة الاجتماعية وتخفيض الفقر، وقدساعدتها في ذلك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، ذلك كما سوف نوضحه من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول : دور النخب الحاكمة في تعبئة وتوجيه الرأي العام .

المطلب الثاني: تعزيز الديمقراطية المحلية في تجسيد مشاريع التنمية.

المطلب الثالث: تعزيز السلم والاستقرار لكسب الشرعية الانمائية.

المطلب الأول : دور النخب الحاكمة في تعبئة وتوجيه الرأي العام : يكمن دور القيادة في كل المجتمعات الإنسانية في محاولة تجميع الجهود المختلفة وتوجيهها لكي يكون هناك توافق مع الرؤية المرجوة والمسطرة للقيادة ،سواء كانت ممثلة في الفرد القائد الملهم أو في مجموعة معينة ، بصرف النظر عن مدى توافق أهداف المجتمع مع أهداف القيادة ، مادام أن هذه الأخيرة تملك القدرة على توجيه وتعبئة الرأي العام وفقا لرؤيتها وأهدافها، وذلك من خلال وظيفة الاندماج المجتمعي المحقق ومستواه، فكلما حققت القيادة مستويات مرتفعة من الاندماج الاجتماعي كلما انعكس ذلك بالإيجاب على وظيفة التعبئة التي توحد الضمير الجمعي للمجتمع ، مما يؤسس للتغيير الاجتماعي المرجو من قبل القيادة وتتنشر من ثم في المجتمع قيم المواطنة والولائية التي تعتبر من أهم الدعائم والروافد الباعثة للتشاركية المدنية .[1]

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن تحول نظام الحكم في أمريكا اللاتينية الى الحكم الديمقراطي منذ الثمانينات من القرن الماضي، بعد عقود من الحكم العسكري لا ينفي وجود بعض الاختلافات البينية بين دولها في هذا الاطار ، حيث لم يتم في البداية التركيز على مسائل التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية الشاملة بالنظر الى أهمية التركيز في هذه المرحلة على قضايا الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي والسياسي[2] ، كون هدف النجاح في تثبيث التحول الديمقراطي وإرساء دعائم التعددية بها كان يعتبر من أهم أولوياتها الى جانب التوجه نحو سياسة الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز التشاركية المدنية من خلال الاهتمام بكيفية تعضيد النهوض بمختلف مسائل حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية بمافيها الحق في المشاركة والحق في التنمية والحق في الأمن والاستقرار.

فعلى الرغم من الدور المحوري الذي لعبه مثلا الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا الذي وصل الى الحكم في عام 2002 وساهم في صناعة نهضته ، في بعث التشاركية المدنية في هذا البلد من خلال محاولة التخفيف من أثار الاتفاقية المبرمة بين الرئيس السابق كاردوسو مع صندوق النقد الدولي والتي كانت لها اثار مؤلمة على الطبقات

([1])سلوى حامد الملا، دور القيادة في ادارة الازمة ،كتاب الامة ، العدد166، سنة 35، ادارة البحوث والدراسات الاسلامية ، قطر ، 2015، ص74. وللمزيد حول دور القيادة في تحقيق التنمية والسلم انظر كذلك : محمد عبد العاطي ، البرازيل القوة الصاعدة من امريكا اللاتينية ، امل مختار ، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل ، نموذج ....

([2])محمود مرتضي ، قارة امريكا اللاتينية ، مرجع سابق، ص54-55.

الهشة والمتوسطة ، حيث عمد لولا من اجل محاربة الفقر في البلاد الى تقديم اعانات كبيرة شملت 11 مليون اسرة 64 مليون، اي مايعادل حوالي ربع سكان البلاد ، رغم اديولوجيته اليسارية ، حيث أدى تشجيعه لرجال المال والأعمال ليس فقط لزيادة مستوى الاستثمار ودعم الدخل القومي وانما لزيادة ايضا مستوى التشاركية المدنية الاقتصادية غير الرسمية بنسبة 40 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للبرازيل، مما جعل اقتصادها يحتل المرتبة السادسة على مستوى العالم بمعدل النمو يقدر ب3,6 بالمائة. [1]كما ان الاتزام بالتوجه الديمقراطي قد أدى الى ارتفاع مستوى المشاركة السياسية في هذا البلد من 4,44 عام 2006 الى 6.11 عام 2017 كما يوضح الشكل التالي: .

الشكل رقم (18) : مؤشر الديمقراطية: مستوى المشاركة السياسية في البرازيل.

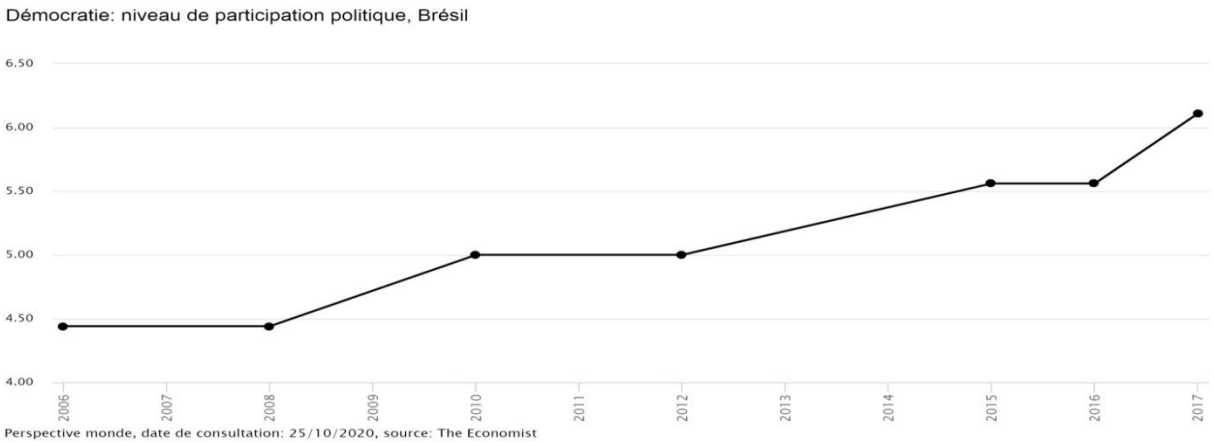

Source :https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays/?codeStat=EIU.DEMO.PARTIC&codePays=BRA&codeTheme=9

وفي المقابل، حرصت القيادة في المكسيك على تبني اصلاحات متعددة لدعم التشاركية المدنية من خلال إصلاح النظام الانتخابي لتمثيل مختلف الفئات وضمان حقوقهم التعبيرية والاجتماعية والمشاركاتية، لاسيما مع تصاعد المطالب الاجتماعية وزيادة الاهتمام بقضايا الحوكمة الديقراطية والمشاركة والمساءلة ، حيث ازدادت نسبة النساء في مجلس النواب لتحقيق تكافؤ الفرص للجنسين مند عام 2012 الى حوالي 50 بالمائة . [2]

[1]) محمود خليفة ، القيادة السياسية في البرازيل واثرها على الاستقرار السياسي، المركز الديمقراطي العربي، مايو 2019.

(2)https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays/?codeStat=SG.GEN.PARL.ZS&codePays=MEX&codeTheme=9

اما بالنسبة لمسالة التمثيل والتمكين في دول النمور الأسياوية فيمكن القول ، أن طبيعة القيادة بها التي تميزت ببعض الخصائص كالفردية ومركزية القرار قد ساعد القادة الاسياويون على رفع معدلات النمو وتحويله فيمابعد الى تنمية حقيقية تسهم بشكل كبير في تحقيق الانفاق على التعليم والصحة وتأمين أهم الحاجيات الضرورية للفرد الأسياوي من خلال توفير الغداء بأقل الأسعار، الأمر الذي دعم أسباب التوجه نحو الاستثمار واستغلال الوفرة في العمالة الرخيصة لدفع عجلة النمو، حيث حرص القادة الأسياويون على تشجيع التشاركية المدنية الانمائية والاقتصادية من خلال الاهتمام بجودة التعليم وتوفير الرعاية الصحية من أجل بناء الرأسمال البشري الفعال الذي يتمتع بصحة جيدة وزيادة القدرة الإنتاجية للفرد على حساب التشاركية المدنية السياسية ، لا سيما وأن قيادات النمور قد منعت قيام أي نوع من العمل النقابي كما لم تحدد قوانين مرجعية للحد من الأجر والقوانين التي تحدد ساعات العمل. [1] مماجعل تكاليف الإنتاج تهبط إلى أدنى مستويات وتصبح من ثم من أهم الدول المصدرة في العالم في فترة وجيزة . [2]

فقد اعتمدت الاستراتيجية الصينية على إستراتيجية القوة واستراتيجية التأثير بشكل مباشر وغير مباشر ، مما جعلها تشهد تطورا ليس فقط ماديا و اقتصاديا وتجاريا وعسكريا وقضائيا ودفاعيا و انما ايضا تطورا في مجال البحث والتطوير والنفوذ على المستوى الاقليمي و العالمي، وذلك لاجل تحقيق هدفها المتمثل حسب أنتوان بونداز في الهيمنة على العالم والحد من التأثير الأمريكي في أسيا عسكريا ودبلوماسيا ومنعها من التدخل في النزاعات الاقليمية والصينية ، رغم استمرارية الخلافات الصينية مع دول منظمة أسيان وافتقارها الى الثقة المتبادلة ومتعها من تحقيق التعاون السياسي والأمني بشكل كبير رغم هناك رغبة في تحسين الثقة بينهما على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والامنية والسياسية والثقافية مستقبلا خاصة مع اطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013 لتجسيد توجهات السياسة الخارجية الصينية الاربعة : السلام والتنمية والتعاون وعلاقات المنفعة المتبادلة. [3]

([1]) عبد الرحمن تيتوري، المرجع السايق، ص20.

([2])اسماعيل صبري عبد الله، ((الابعاد الاجتماعية للتنمية مسيرة دول الجنوب)) ، ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1999 ، ص16،

([3])حكمات العبد الرحمن ، مراجعات وعروض كتب ، "اللغز الصيني: إستراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة" سياسات عربية ، ص116-117،

وعلى العكس من ذلك بقيت الممارسة الديمقراطية والانتخابية في الصين ضعيفة رغم الانتقادات الموجهة اليها بهذا الخصوص، بسبب عدم بلوغ درجات مؤشر مستوى الديمقراطية الى المستوى المطلوب ،كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (28): مستوى الديمقراطية في الصين لعام 2017 (على 10).

المؤشر	القيمة
الحريات المدنية Libertés Civiles	1,5
الاجراءات الانتخابية Processus electoral	0,0
الثقافة الديمقراطية Culture démocratique	6,3
الفعالية الحكوميةEfficacite gouvernementale	5,0
المشاركة السياسية Participation Politique	2,8
المؤشر العام Indice globale	3,1

Source : https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMPays/CHN

وتأسيسا على ذلك ، شهد مؤشر الحريات المدنية في الصين ضعفا ليس فقط في درجاته وانما استقرارا في نسبتها كذلك، سواء بالنسبة لدرجة 1,18 في فترة 2006 -2010، أودرجة 1,47 بالنسبة لفترة 2012-2017 ،كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (19): مؤشر الديمقراطية: الحريات المدنية في الصين.

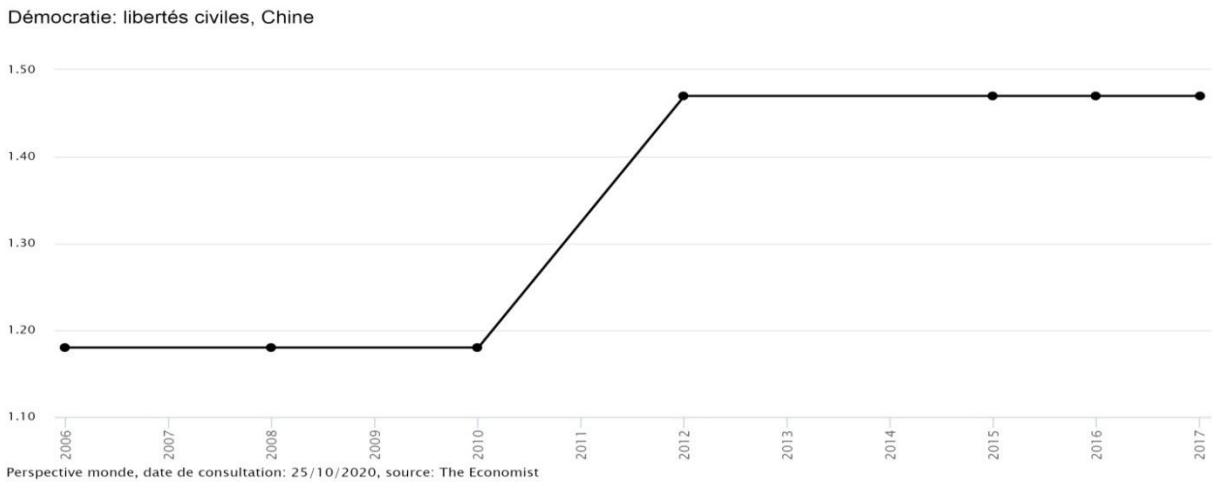

Source :https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays/?codeStat=EIU.DEMO.CIVIL&codePays=CHN&codeTheme=9

وفي المقابل ، قدر عدد البلدان ذات الدخل المنخفض في عام 2018 التي تعاني من أزمة العجز الغدائي 51 دولة حسب منظمة التغذية والزراعة من مختلف المناطق العالمية . حيث جاءت بلدان العربية التي تعاني من عدم الاستقرار بسبب اوضاعها الاقتصادية والسياسية ضمن هذه البلدان وعي : سوريا واليمن والسودان والصومال ، أما في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فوجدت دولتان فقط هما تيكارغوا وهايتي، على عكس منطقة أسيا والمحيط الهادي التي عرفت 5 دول هي: الهند وبتغلاديش وكوريا الشمالية ونيبال ، وهي دول تعاني من زيادة في النمو الديمغرافي والاستبداد والاضطرابات الداخلية ،كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (29):بلدان العجز الغدائي ذات الدخل المنخفض (LIFDC)–قائمة عام 2018.

اسيا	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	العرب
الهند	تيكارغوا	سوريا
بتغلاديش	هايتي	اليمن
كوريا الشمالية		السودان
فيتنام		الصومال
نيبال		

Source :www.fao.org/countryprofiles/lifdc/ar

أما فيمايتعلق بعدد البلدان الأقل نموا في مناطق أسيا وأمريكا اللاتينية والبلدان العربية ، فقد تمثلت حسب الانكتاد UNCTAD في 6 دول فقيرة في اسيا هي: بنغلاديش كمبوديا ولاوس وميانمار ونيبال وتيمورليتشي ودولة واحدة في امريكا اللاتية والبحر الكاريبي هي هايتي على عكس المنطقة العربية التي عرفت 4 دول هي موريتانيا والصومال والسودان واليمن ،كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(30) : قائمة الامم المتحدة للبلدان الأقل نموا.

منطقة اسيا والمحيط الهادي	منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	منطقة البلاد العربية
بتغلاديش	هايتي	موريتانيا
كمبوديا		الصومال
لاوس		السودان
ميانمار		اليمن
نيبال		
نيمورليتشي		

Source :www.unctad.org/topic/vulnerable-economies/least-developed-countries/list.

وتتميز هذه البلدان بزيادة الفقر وضعف الكبير أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية كما تكون دائما في حاجة ماسة الى المساعدات الخارجية ، وقد قدرها عددها 47 وحوالي 800 مليون شخص،

أي بحوالي 12 بالمائة من سكان العالم ، يواجهون كلهم عوائق هيكلية أمام النمو الذي يمثل أقل من 2 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي و1 بالمائة من التجارة العالمية .[1]

وفي مؤشر التنافسية العالميةglobal competitivenesse index لعام 2019 الذي يرتب درجات الدول 0 الى 100تعتبر دولة سنغافورة من أكثر اقتصاديات العالم تنافسية ، حيث أحتلت المرتبة الثانية قبل اليابان التي جاءت في المرتبة السادسة والارجنتين التي جاءت في المرتبة 83 ، مما جعل منطقة آسيا والمحيط الهادئ تمثل المنطقة الأكثر تنافسية في العالم في مجال العناصر التي يركز عليها المؤشر كالعلاقة بين القدرة التنافسية وابعاد التنمية المستدامة و التماسك الاجتماعي والاستدامة البيئي، على اعتبار أن المؤسسات الاقتصادية الهشة للاقتصادات الأقل نمواً أوالناشئة تجعلها دائما عرضة الى الصدمات. بشكل كبير، لاسيما وأن االاقتصادات مثل كوريا الجنوبية واليابان تتمتع بقدرة كبيرة على الابتكار بينما تتميز اقتصادات الصين والهند والبرازيل بقدرة متزايدة في هذا الاطار، وذلك كما يوضح الجدول التالي ، الذي يغطي مختلف ركائز البيئة الاقتصادية والاجتماعية للنمو والتنمية وهي:المؤسسات والبنية التحتية ، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة والمهارات، وسوق المنتجات، وسوق العمل ،والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، والقدرة على الابتكار.[2]

رغم وجود تفاوت فيما بينها فيما يتعلق بحجم الفجوة الرقمية بين دول كوريا الجنوبية واليابان والصين وغيرها من البلدان الاخرى، بالنسبة لعدد مستخدمي الأنترنت من السكان ونسبة اشتراكات وأسعار خدمة النطاق العريض الثابت من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (20): الفجوة الرقمية في منطقة أسيان

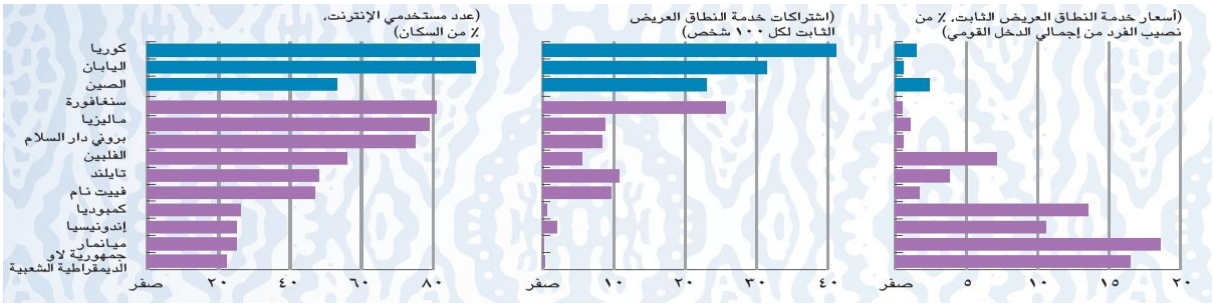

(1)www.unctad.org/topic/vulnerable-economies/least-developed-countries/list.

(2)حول تقرير التنافسية **العالمية** 2019 لعام 2019 ، أنظر:

https://www.weforum.org/reports/how-to-end-a-decade-of-lost-productivity growth.

المصدر: جيا فينغ، ((على المشارف))، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2018، ص35.

ومن جهة أخرى تشير احصائيات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (ايكلاك) لعام 2014 الى أن 167 مليون شخص من 19 دولة بامريكا اللاتينية يعيشون تحت خط الفقر ، وأن فئة الأطفال والنساء هي الأكثر تضررا خاصة من ذوي الأصول الافريقية والجماعات الأصلية والمعاقين، حيث أدت ظواهر الفقر واللامساواة الى تباطؤ الاقتصاد وانخفاض الرواتب كما أثرت على متطلبات الاستهلاك و نمو الأسواق الداخلية بالإضافة إلى التفاوت بين دول المنطقة ،كون الفئات الفقيرة لا تحصل على سبيل المثال في المكسيك إلا على 6,5 بالمائة من عائدات البلاد عكس البلدان الأخرى كالارجنتين والاروغواي والبرازيل وتشيلي وكوستاريكا وبنما التي يحصل الفقراء فيها على 38 بالمائة من العائدات. [1]

أما في عام 2020 فستزداد نسبة الفقراء والعاطلين عن العمل في ظل أزمة كورونا، حيث يتوقع بلوغ عدد العاطلين مع نهاية هذا العام الى حوالي 44.1 مليون بينما سيرتفع عدد الفقراء في المنطقة الى 230.9 مليون بعد ان كان عددهم في عام 2019 يقدر بحوالي 185 مليون فقط ، أي 37.3 بالمائة من سكان المنطقة كالارجنتين والبرازيل والاكوادور والبيرو...وغيرها. [2]

علما أن عدد الفقراء في البرازيل قد بلغ على سبيل المثال 54,8 مليون شخص عام 2017 حسب المعهد البرازيلي للجغرافيا و الاحصاءات ، نتيجة ارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الى حوالي 26,5 بالمائة من عدد السكان ، وارتفاع معدل البطالة الى 12,5 بالمائة عام 2016 بعد أن يساوي 6,9 بالمائة عام 2014 [3] الرغم من أهمية الجهود التي بذلها هذا البلد من أجل الحد من حالات الفقر وعدم المساواة من خلال سياسات المساعدة المعتمدة في الفترة الممتدة بين 2003 و2009 ، ودورها في انتشال 21 مليون شخص من خط الفقر، حيث تم تخفيض معدل الفقر العام من 35,8 بالمائة الى 21.4 بالمائة وتقليص حجم

(1) (محمد البرقوقي ، ((تقرير :167 مليون شخص تحت خط الفقر في أمريكا اللاتينية))، في :
https://masralarabia.net/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%

(2) أنظر/ الأمم المتحدة : ((جائحة كورونا ستفاقم الفقر والبطالة في أمريكا اللاتينية)) ،في:-https://arabic.rt.com/business/1134726
%D8%A7%D9%84%D8%)

(3) أنظر / ((عدد الفقراء في البرازيل يصل الى 54.8 مليون شخص)) ، في :
https://www.okaz.com.sa/last-stop/na/1690531

التفاوت بين الفئات الاجتماعية حسب مؤشر جيني بنسبة 9 بالمائة بين عامي 2001 و2009 ، وذلك وفقا لثلاث سياسات أساسية هي : [1]

-برنامج بولسا فاميليا (منحة الأسرة) الذي يسمح بتقديم المساعدات المالية للأسر الفقيرة ذات الدخل الشهري الضعيف بشروط معينة كابقاء الأطفال في المدارس وتطعيمهم وخضوعهم لاجراءات الرعاية الصحية والوقائية ووضع برامج للتحويلات الاجتماعية والنقدية لتوسيع دائرة الاستفاذة وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الاستثمارات الطويلة الاجل في مجالات الصحة والتعليم .

-اصلاح التعليم كما وكيفا من خلال زيادة الانفاق العام على التعليم و ضمان التقييم المستمر لمستوى الطلاب وزيادة نسبة الالتحاق بالمدارس...وغيرها.

- التعديل السنوي للحد الأدنى للأجور من خلال التركيز على معدلات التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي واستحقاقات التأمينات الاجتماعية والمعاشات واعانات البطالة وعدم التمييز على اساس الجنس والعرق.

المطلب الثاني: تعزيز الديمقراطية المحلية في تجسيد مشاريع التنمية : لقد أدى تعميق الديمقراطية المحلية إلى تطوير أوجه نشاط المواطن وتعزيز الإدارة المحلية من خلال المزيد من الاهتمام بعوامل الكفاءة والتحسين لطريقة عمل الادارة الحضرية من خلال الاعتماد على تجارب التشاركية بشكل كبير ، بسبب تناسبها مع سياق الثقافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة ، مثل الديمقراطية التشاركية بالبرازيل التي تعتمد أساسا على عوامل التعبئة الاجتماعية لشرائح الطبقات الوسطى و دور الحركات الاجتماعية الحضرية ووجهات النظر الذاتية والسياسات اللامركزية في إعداد وتخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية من خلال انشاء مجالس محلية بلدية.[2]

كما أن تميز التنمية المحلية بنوع من الديناميكية بسبب الإمكانات المختلفة التي تتميز بها المناطق المحلية ودور الإنسان الأساسي في تحريك عجلة التنمية بها ، قد أدى كذلك الى الاهتمام بعوامل التنوع والخصوصية والتوازن

([1]) انظر/ سارة صبري ، ((كيف استطاعت البرازيل الحد من الفقر وعدم المساواة ؟)) ، في :
cdate=20122015&id=15fe06f2-1d06-44b1-a3e2-15f44fa843ea؟https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx

([2])Klaus Frey, Fábio Duarte ,((Démocratie participative et gouvernance interactive au Brésil : Santos, Porto Alegre et Curitiba)), Espaces et sociétés , n° 123, 2005/4,p 103 à suiv.

بين مختلف المناطق والأقاليم لضمان الاشتراك في خصائص معينة، حيث تم التركيز على إنشاء مجالس الأحياء و تقديم الخدمات المحلية العامة للمواطنين على مستوى النطاق المحلي وفقا لأشكال تنظيمية وأساليب عمل متعددة، بالإضافة إلى الحرص الدائم على الاستشارة و تقدير قدرات الأفراد والمجموعات الاجتماعية أو الإثنية من خلال تشجيع متطلبات التنظيم الذاتي والديمقراطية الشعبية والتمويل المحلي الذي قد يكون جماهيريا أو عن طريق البنوك و تشجيع الاستثمار في الأحياء المنكوبة والفقيرة و دعم مشاريع الإسكان و جمعيات التنمية المجتمعية و دور القطاع الخاص والطبقة العاملة، تماشيا مع متطلبات نهج التمكين التي تتطلب بدورها ضرورة الحرص على تعزيز قدرات الأفراد خاصة في الأحياء التي يعيشون فيها. [1]

كما هو الشأن بالنسبة لتجربة بورتو أليغري التي تعتمد على الزخم البلدي وتعبئة الجمعيات و تجربة الميزانية التشاركية منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ، حيث تتميز بتقاليد تقدمية قوية وقلة وزن التفاوتات الاجتماعية والفساد ودعم حزب العمال وجمعيات الأحياء وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد وفي أمريكا اللاتينية، حيث يتم تطوير ميزانية البلدية من خلال الإدارة المشتركة بين السلطة التنفيذية للبلدية والهرم التشاركي القائم على أساس مزدوج إقليمي و مواضيعي، عبر إنشاء مجالس تشاركية هرمية مختلفة وتوزيع الميزانية بناء على عدة معايير كشدة مشاركة المواطنين والتمييز الإيجابي الذي يمنح مكافأة للمناطق الأقل حظاً، والربط بين الإدارة المحلية والنهج التشاركي وظيفيا واجتماعيا وسياسيا من خلال تحسين الإدارة والتكامل و استخدام السكان و معالجة المشاكل الاجتماعية بالتركيز على الطبقات الشعبية والروابط الاجتماعية المختلفة لاسيما من خلال المشاركة الشعبية في المناقشات والمداولات والادماج الاجتماعي. [2]

وذلك تماشيا ليس فقط مع مقتضيات تطوير الديمقراطية التشاركية التي تحتاج الى خلق مساحات عامة للجماهير المحلية وتحسين عمليات إدراك الاحتياجات و مواجهة مختلف أوجه القصور العامة، لزيادة الشفافية والكفاء وضمان محاربة مختلف مظاهر الفساد و توفير فرص الاستماع إلى السكان والحوار معهم و تزويدهم

([1]) Françoise Montambeault ,((Décloisonner la comparaison : dispositifs participatifs et démocratisation au Brésil et au Mexique)) , Participations ,N° 11, 2015/1,p94 à suiv.

([2]) Osmany Porto De Oliveira,((LE TRANSFERT D'UN MODÈLE DE DÉMOCRATIE PARTICIPATIVE Paradiplomatie entre Porto Alegre et Saint-Denis)) , Chapitre 2. Le budget participatif : pourquoi le modèle de Porto Alegre ?, Éditions de l'IHEAL, 2010,in: https://books.openedition.org/iheal/2656

بالمعلومات اللازمة حول عمليات تنفيذ المشاريع المقررة...وغيرها، وانما ايضا لانتشارها على الصعيد الوطني والعالمي وتزايد الاهتمام بها على اساس المنظمات والحكومات والحركات الاجتماعية. [1]

ولكن رغم أهمية التجارب التنموية في منطقة أمريكا اللاتينية ودور بعدها السياسي تعزيز متطلبات الديمقراطية المختلفة من خلال تطويرها للبعد التشاركي، لا تزال تحديات هذه المشاركة كثيرة ومتنوعة ، ليس فقط لمشكلة عدم ارتباط أو اشتمال هذه التجربة لجميع السكان و انما ايضا لمشكلة تفاوت المشاركة بين الطبقات الاجتماعية بسبب الحرمان الذي تعاني منه مختلف الفئات الاجتماعية الاخرى، كالمرأة ، رغم وزنها الكبير في بعض التجارب نتيجة مشكلة تمثيل الأقليات العرقية في الأحياء ذات الدخل المنخفض، و عدم التكيف التام مع متغيرات الديمقراطية المباشرة المبنية على نظام الجمعيات العامة ومجالس الموازنة التشاركية و الأفق الطوباوية لمفاهيم الميزانية التشاركية و أغراضها البراغماتية في مجال تقسيم السلطات، ورمزية المشاركة المواطنية وارتباطها بالطبقة ، ناهيك عن التحديات الادارية التي ترتبط هي الأخرى بعناصر أساسية كالكفاءة والديمقراطية والرؤية النخبوية وإعادة تقييم الخيارات وتبادل المعلومات وعدم مناقشة قضايا صنع القرار الحقيقية، بالنظر لتميزها ببعض الخصائص والمعوقات السلبية كضعف قدرات التحسين والابداع والابتكار والفعالية ، ومنح مساحات وامتيازات أكبر للسكان ، والهشاشة الهيكلية، والبحث الدائم عن التمويل، و مشكلة المرونة والاتصال النوعي بين القادة السياسيين ومختلف قطاعات السكان، وسيطرة الإدارة ودمج مهارات السكان بدرجات مختلفة في تحسين إدارة المقاطعات... وغيرها، وهو مايجعل تحديات المشاركة في بورتو اليغري تتأثر بأبعاد مختلفة منها: [2]

- مشكلة محدودية المشاركة من الناحية الكمية في مجالس المقاطعات خاصة بالنسبة لذوي الأصول المهاجرة.

- التركيز على شرعية الطبقات الشعبية وتفضيلها بسبب التركيز على تعبئة الطبقات الشعبية وتمثيل وتنظيم من هم أدنى على مستوى الجوار والمجالس المحلية على حساب الطبقتين الوسطى والعليا .

([1]) Osmany Porto de Oliveira, ((La diffusion globale du budget participatif : le rôle des « ambassadeurs » de la participation et des institutions internationals)), Participations , ,(N° 14), 2016/1,p96 à suiv.

([2])Marie-Hélène Bacqué, Yves Sintomer , ((GESTION DE PROXIMITÉ ET DÉMOCRATIE PARTICIPATIVE)), LES ANNALES DE LA RECHERCHE URBAINE, N° 90, LES SEUILS DU PROCHE, p152-154 .in: ile:///C:/Users/Afak/Desktop/Bacque_Sintomer_ARU_90%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7.pdf

– ضعف تقاليد التشاركية وتقييم الصراع الاجتماعي رغم الدور الذي تلعبه الجمعيات في الاستثمار في الطبقات الوسطى وممثلي مصالح الشركات ومكافحة الدكتاتورية وادارة السكان والحفاظ على استقلالية المجتمع المدني.

– أثار ضعف البعد المؤسسي ذات العلاقة بعوامل سهولة الاختراق وفقدان الاستقلال الذاتي للمجتمع المدني والفجوة بين قادة المجالس المحلية والسكان و اضمحلال دور الأحزاب في النظام السياسي المؤسسي وطموح الناشطين في الحكومات المحلية.

– صعوبة المداولات العامة في المجتمعات غير المتكافئة ، لاسيما فيما يخص تمكين جميع المعنيين من المشاركة في المداولة ، ومنع بناء المصلحة العامة على ظهر مجموعات معينة ، و ربط شرعية المناقشة باجراءاتها العملية وليس جهاتها الفاعلة .

– مشكلة توضيح القضايا المحلية الصغيرة بشكل أوسع بسبب انحصار الجدل في نطاق البلدية وليس نطاق المنطقة .

– مشكلة الديمقراطية المحلية أو الديمقراطية التشاركية بسبب الربط بين إدارة القرب وديمقراطية المشاركة والجمع بين المداولات السياسية ومشاركة المواطنين ، في ظل اعتبار القرب كمكمل محلي للديمقراطية التمثيلية وفصل الديمقراطية الشعبية عن المجال السياسي التمثيلي،و طبيعة الدور الذي تلعبه الجمعيات في الديمقراطية التشاركية كوكالة خدمة أو ضغط رغم صعوبات الديمقراطية المباشرة العديدة ...

وفي المقابل، جاء ترتيب البلدان العربية في مؤشر السعادة لعام 2018 الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، الذي يأخذ بعين الاعتبار عوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة لها علاقة بحياة الفرد والجماعة داخل الدولة كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والرعاية الاجتماعية التي يتحصل عليها الأفراد داخل المجتمع، ومتوسط الأعمار، والحريات الاجتماعية، والكرم، وغياب الفساد ، حيث تشير الأرقام الى تفاوت مثلا بين الجزائر التي حلت في المركز السادس عربياً، والمركز 84 عالمياً من بين 156 دولة ، والإمارات العربية المتحدة التي جاءت في المرتبة 20 عالميا قبل كل من قطر التي جاءت في المرتبة 32 والمملكة العربية السعودية التي

جاءت في المرتبة 33 و الكويت المرتبة 45 ،علما أن ترتيب الجزائر قد تراجع الى المرتبة 88 عالميا، في مؤشر السعادة العالمي لعام 2019 [1]، بعد أن كانت في المرتبة 84 عالميا عام 2018.

ووفقاً لدراسة جديدة أصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي تم تصنيف أيسلندا كأفضل بلد في العالم تليها الدول الاسكندنافية الأخرى النرويج وفنلندا والسويد في تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي، بينما جاء تصنيف الدول العربية التي تمر بأوضاع سياسية غير مستقرة في المراتب الأخيرة وهي: سوريا والعراق واليمن ، على عكس دولة الإمارات العربية المتحدة التي حلت في المرتبة الأولى ضمن قائمة البلدان العربية قبل الكويت وتونس التي جاءت كل في المراكز الـ120 و122 و124 على التوالي من بين 153 دولة في العالم .

وذلك ، بناء على التركيز على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كالمشاركة الاقتصادية، والتحصيل التعليمي، والصحة، والاستمرارية، والتمكين السياسي، حيث سيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة وفقا للتقرير قرناً من الزمن تقريباً، على اعتبار أن 35 دولة فقط تمكنت من تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي، أما الدول الأخرى فمن المتوقع أن تحقق ذلك في غضون حوالي 12 سنة مقبلة ، أما في مجال صحة المرأة واستمراريتها فلم تحقق سوى 48 دولة فقط المساواة شبه الكاملة بين الرجال والنساء ،على عكس نسب المشاركة والفرص الاقتصادية المتوفرة للمرأة التي تراجعت بشكل كبير ، كون العالم لا يزال في حاجة ماسة حسب التقرير الى حوالي 257 سنة أخرى لتحقيق ذلك بشكل كامل، اذ لا تزال نسبة مشاركة الرجال اكثر من مشاركة النساء في سوق العمل بحوالي 50 بالمائة للنساء و78% للرجال. ونفس الشيء بالنسبة لمسألة التمثيل السياسي، التي لا تزال الفجوة بين الجنسين كبيرة أيضاً، وسيستغرق الوصول إلى المساواة فيها حسب التقرير كذلك حوالي 95 عاماً، أما المساواة الكاملة بين الجنسين حول العالم فقد تستغرق 99 عاماً ونصف . [2]

([1])حول تقرير السعادة العالمي لعام 2019، أنظر:

https://worldhappiness.report/ed/2019/

([2]) انظر /.((المساواة بين الجنسين تحتاج 100 عام لتتحقق.. أين الدول العربية منها؟)) د سمبر /كانون الأول2019 ، في:

https://arabic.cnn.com/business/article/2019/12/17/global-gender-gap-wef-2020

فلقد حققت الكويت على سبيل المثال المرتبة الثانية عربياً في المساواة بين الجنسين لعام 2019، بعد تمكنها من سد 65 بالمائة من الفجوة النوعية بين الجنسين نتيجة التقدم الكبير الذي سجلته في مختلف مؤشرات المساواة بين الجنسين ، مما مكنها من التفوق على دولة تونس التي كانت دائما في الصدارة لعدة سنوا ، حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا بتمكنها من سد الفجوة 65.5%، و جاءت تونس في المرتبة الثالثة عربيا بتمكنها من سد الفجوة ب 64.4%.

على عكس نيكارغوا في منطقة أمريكا اللاتينية التي احتلت المركز الخامس عالميا بسدها للفجوة بين الجنسن ب84,2 بالمائة مما يجعلها ضمن الاقتصادات التي تمثل المراكز العشرة الأولى في العالم وقبل دول اروبية عديدة كنيوزيلندا واسبانيا والمانيا ، حيث يقدر عدد المقاعد التي تشغلها النساء في العالم عام 2019 فيما يتعلق بالمقاعد البرلماني في مجالس النواب نحو 25.2% و و21.2% من المناصب الوزارية، كما أن المشكلة العالمية الأساسية في هذا الاطار فهي تكمن بشكل خاص في مجال المشاركة الاقتصادية.([1])

ومن جهة أخرى ،احتلت الجزائر المرتبة الأولى عربيا في مؤشر منظمة المجتمع المدني البريطانية Equal Measures للمساواة بين الجنسين لعام 2019 من بين 129 دولة، الذي يقيس 51 علامة في مجال المساواة بين الجنسين، حيث جاءت في المرتبة 65 عالميا قبل تونس التي حصلت على المركز 65 و66 درجة مئوية بينما جاءت الأردن ولبنان ومصر والمغرب في المرتبة 85 و86 و87 و88 على التوالي.([2])

أما في التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2019، فقد حلت الجزائر في المرتبة 128 عالميا في مؤشر المساواة بين الجنسين والخامسة عربيا من مجموع 149 بلدا ، حيث جاءت تونس في المرتبة الأولى عربيا و119 عالميا وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية عربيا و121 عالميا قبل الكويت التي جاءت في المرتبة الثالثة عربيا و126 عالميا ، علما أن قدرات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسد الفجوة بين الجنسين

([1]) حمد نور ، ((السعودية تغلق الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي)) ،الخميس 19 ديسمبر 2019 ، في:
https://www.alwatan.com.sa/article/1031283./اقتصاد/السعودية-تغلق-الفجوة-بين-الجنسين-في-التعليم-العالي

([2]) https://www.maghrebvoices.com/a/497339.html

سوف تحتاج حسب التقرير153 عاما لتحقيق ذلك على عكس دول اروبا الغربية التي تحتاج الى 61 عاما فقط. (1)

ومن جهة أخرى لا تزال درجات التمكين السياسي والاقتصادي للنساء على المستوى العالمي ضعيفة ، حيث تشير دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية في عام 2018 الى أن نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة العالمية لا تمثل سوى 48,5 بالمائة وهي أضعف من معدل الرجال ب26,5 بالمائة ،كما ازداد حجم البطالة في صفوفهن بحوالي0,8 بالمائة . (2) أما من حيث نسبة تمثيل المراة في مناصب القيادة ، فقد قدرت في عام 2019 ب 24,3 بالمائة بالنسبة للبرلمان و 20.7 بالمائة بالنسبة للحقائب الوزارية، حيث لايزال الرجال يمثلون 90 بالمائة من الرؤساء في العالم و76 بالمائة من البرلمانيين ولم تشغل المرأة 50 بالمائة من المناصب الا في عدد محدود من الدول منها ثلاث دول في أمريكا اللاتينية هي نيكاراغوا وكولومبيا وكوستاريكا ، أما في الوطن العربي فقد كانت أكبر نسبة للوزيرات في موريتانيا ب 31.8%، و الإمارات العربية ب 29% ، في حين هناك دول دون ذلك تماما مثل العراق والسعودية وتايلند ، وهو مايؤثر على حقهن في ممارسة السلطة والمشاركة في صنع القرار بشكل متساوي مع الرجل. (3)

أما على مستوى درجة التكافؤ بين الجنسين حسب المناطق ، فيلاحظ أن هناك تفاوت بين مناطق العالم ، حيث تقدر نسبتها في متطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 72.2 بالمائة اكثر من متطقة جنوب اسيا التي تقدر نسبتها 66.1 بالمائة ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي جاءت في مرتبة أقل من منطقة جتوب اسيا بنسبة قدرت ب60.5 بالمائة ،كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (31): التكافؤ بين الجنسين حسب المناطق.

المنطقة	الدرجة المئوية

(1)https://www.eldjazaironline.net/Accueil/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-128-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7

(2) https://news.un.org/ar/story/2018/03/1003832

(3) https://news.un.org/ar/story/2019/03/1028771

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	% 72.2
جنوب آسيا	%66.1
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	%60,5

المصدر: ***تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2020*** ، *نفس المرجع* السابق.

https://www.weforum.org/reports/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality

واذاكان لعامل التكافؤ بين الجنسين تأثير كبيرعلى ازدهار الاقتصاديات والمجتمعات لاسيما من خلال رفع مستويات النمو والقدرة التنافسية و تشجيع الافراد والجماعات من اجل الاستعداد للمستقبل والوعي بتحديات الفجوات بين الجنسين وفرص الحد منها ، فان درجة ترتيب الدول العربية في تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2020 لايزال ضعيفا على المستوى العالمي ، حيث حلت الامارات العربية المتحدة في المرتبة الاولى عربيا و120 عالميا قبل الكويت وتونس والجزائر والبحرين ومصر التي جاءت في المرتبة 122 و124 و132 و133 و134 على التوالي ، وكما يوجد هنالك تفاوت كبير في قدرات الدول العربية في تجاوز الفوارق بين الجنسين يلاحظ كذلك تسجيل الكثير من البلدان العربية المراتب الاخيرة في مؤشر الفجوة بين الجنسين عالميا كلبنان والسعودية وسوريا والعراق واليمن التي حلت في المرتبة 145 و146 و150و152و153 على التوالي. [1]

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2019 . لا يزال الاختلاف في قدرات البلدان العربية في مجال التنمية البشرية بين دول الخليج والدول الاخرى قائما ، حيث لا تزال الصدارة لبعض دول الخليج في المنطقة التي صنفت في دليل التنمية البشرية لعام 2018 ضمن الدول ذات التنمية المرتفعة ، كونها جاءت ضمن قائمة البلدان الخمسين الأفضل في العالم ، كالامارات التي جاءت في المرتبة 35 عالميا والبحرين التي جاءت في المرتبة 45 عالميا و السعودية التي جاءت في المرتبة 36 وقطر التي حلت في المرتبة 41 وعمان التي حلت في المرتبة 47، على عكس الدول العربية الاخرى التي لا تزال تسجل درجات متوسطة وضعيفة في مجال التنمية البشرية كالكويت و الجزائر وتونس ولبنان التي تراوحت درجاتها بين 57 و93 بالمائة عكس الدول الاخرى التي سجلت

(1) انظر/ ***درجة ترتيب الدول العربية في تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2020، مرجع سابق.***

https://www.weforum.org/reports/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality

درجات أكثر من مائة بما فيها الدول العربية التي حلت في المراتب العالمية الاخيرة كسوريا والسودان وموريتانيا واليمن .[1]

و لا يزال الاختلاف كذلك قائما بين البلدان العربية في مؤشر الازدهار لعام 2019 الذي يتعلق بمجالات حيوية البيئة الطبيعية والتربية والصحة وظروف المعيشة والجودة الاقتصادية والوصول إلى الأسواق وشروط المؤسسة والرأسمال الاجتماعي والحكامة والحرية الشخصية والسلامة والأمن ، حيث حلت الإمارات في عام 2019 المرتبة 40 وفي عام 2018 المرتبة 38 ، أما في عام 2009 فقد جاءت في المرتبة 40 قبل قطر التي جاءت في عام 2019 في المرتبة 43 و في عام 2018 في المرتبة 42 وفي عام 2009 حلت في المرتبة45، بينما جاءت مملكة البحرين افي المرتبة58 عام 2019 والمرتبة54 في عام 2018 والمرتبة49 في عام 2009 على عكس سلطنة عمان التي حلت في عام 2019 في المرتبة60 و في عام 2018 حلت في المرتبة 59 بعد أن كان ترتيبها في 2009 يمثل58، اما باقي الدول الاخرى فقد جاء ترتيبها في عام2019 بين 62 و126 وتراوح في عامي 2009 و2018 بين 58 و129 / 53 و113 على التوالي في دول مختلفة كالسعودية والاردن في وتونس والمغرب ولبنان والجزائر ومصر ،كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(32) : مؤشر بعض البلدان العربية في الازدهار the legatum لعام 2019 :

البيئة الطبيعية	التربية	الصحة	ظروف المعيشة	الجودة الاقتصادية	الوصول الى الاسواق والبنية التحتية	شروط المؤسسة	الاستثمار في البيئة	الرأسمال الاجتماعي	الحكامة	الحرية الشخصية	السلامة والامن	البلد	ترتيب 2019	ترتيب 2018	ترتيب 2009
132	49	47	42	20	18	23	29	20	44	138	49	الامارات	40	38	44
113	64	48	43	24	28	31	47	23	56	135	15	قطر	43	42	45
135	59	53	36	61	36	45	46	19	90	156	127	البحرين	58	54	49
154	72	61	62	68	43	48	59	33	85	142	36	عمان	60	59	58
116	85	51	35	41	51	83	78	50	93	115	68	الكويت	62	58	53
144	68	68	58	56	46	43	70	43	86	158	120	السعودية	71	72	85
151	96	80	61	126	66	59	58	107	74	121	90	الاردن	86	81	74
146	94	94	77	106	82	104	97	140	65	88	122	تونس	95	98	73
117	116	110	95	92	62	84	68	163	98	118	57	المغرب	100	95	100
140	84	82	51	136	83	78	102	146	122	107	144	لبنان	104	102	90
131	87	73	71	129	104	140	136	149	116	134	53	الجزائر	110	110	108

[1])انظر / **ترتيب البلدان العربية حسب دليل التنمية البشرية لعام 2018**. في : **تقرير التنمية البشرية لعام 2019، مرجع سابق.**

113	129	126	مصر	150	161	143	127	107	85	91	143	87	111	107	157

source :https://docs.prosperity.com/1515/8634/9128/The_Legatum_Prosperity_Index_2019_Rankings_Table.pdf

المطلب الثالث: تعزيز السلم والاستقرار لكسب الشرعية الانمائية: إن التطور الذي عرفته العديد من البلدان في منطقتي أمريكا اللاتينية و جنوب شرق أسيا والمحيط الهادي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي ، قد جعل أوجه التشابه بينها ترتبط بمجموعة من العوامل، حيث تمكنت الكثير من دول أمريكا اللاتينية ودول نمور أسيا من تحقيق معدلات نمو معتبرة تراوحت بين 5 و10 بالمائة على التوالي في فترات قصيرة نسبيا ، كما يعتبر كلا النموذجين قد استفادا من المساعدات الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كنتيجة لتوجهها نحو وقف المد الاشتراكي الشيوعي في دول الجوار. [1]

رغم أن المستوى الكبير الذي بلغته دول نمور أسيا في مجال التعليم جعلها تتفوق بكثير على دول بلدان أمريكا اللاتينية سواء من حيث جودة التعليم أو من حيث خدماته كذلك ، و أن كلاهما جعل هدف التعليم من أهم الأولويات والأهداف المسطرة ، مادام أنه يعتبر تحدي أساسي لدخول عالم الصناعة التكنولوجية وتطوير البحث العلمي، حيث اذا كان كلا النموذجين قد عانى من مختلف الاضطرابات والحروب الأهلية والنزاعات الداخلية التي أسفرت عن مقتل أربعة ملايين في كوريا الجنوبية وحدها قبيل الطفرة التنموية ، فان جميع دول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة ونمور أسيا قد عانت من الحكم الديكتاتوري العسكري الشديد الوطأة ، الذي تحول بعدها تدريجيا في أمريكا اللاتينية نحو الديمقراطية بينما استمر وجود النظام الاستبدادي في دول النمور باستثناء بعض التحولات الديمقراطية التي عرفتها بعض دول المنطقة من خلال الانفتاح السياسي على مستوى تنظيم الانتخابات وإشراك المرأة في عملية صناعة القرار وتولي المناصب السياسية العليا وتخفيف القيود حول أنشطة منظمات المجتمع المدني كما هو الشأن بالنسبة لأند ونسيا ، التي تراوح مستوى الديمقراطية فيها عام 2017 بين درجات مختلفة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (33): مستوى الديمقراطية في اندونسيا لعام 2017 (على 10).

المؤشر	القيمة
الحريات المدنية Libertés Civiles	**6,4**
الاجراءات الانتخابية Processus electoral	**5,6**

[1])محمود مرتضى ، مرجع سايق، ص51,

الثقافة الديمقراطية Culture démocratique	6,9
الفعالية الحكوميةEfficacite gouvernementale	5,6
المشاركة السياسية Participation Politique	7,1
المؤشر العام Indice globale	6,4

Source : https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMPays/IDN

وعلى هذا الاساس شهدت اندونسيا انخفاضا واضحا في مؤشر الديمقراطية الخاص بالحريات المدنية ابتداء من عام 2015 ، حيث انخفض من 7,06 عام 2016 الى 5,59 عام 2017 كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (21): مؤشر الديمقراطية: الحريات المدنية في اندونسيا

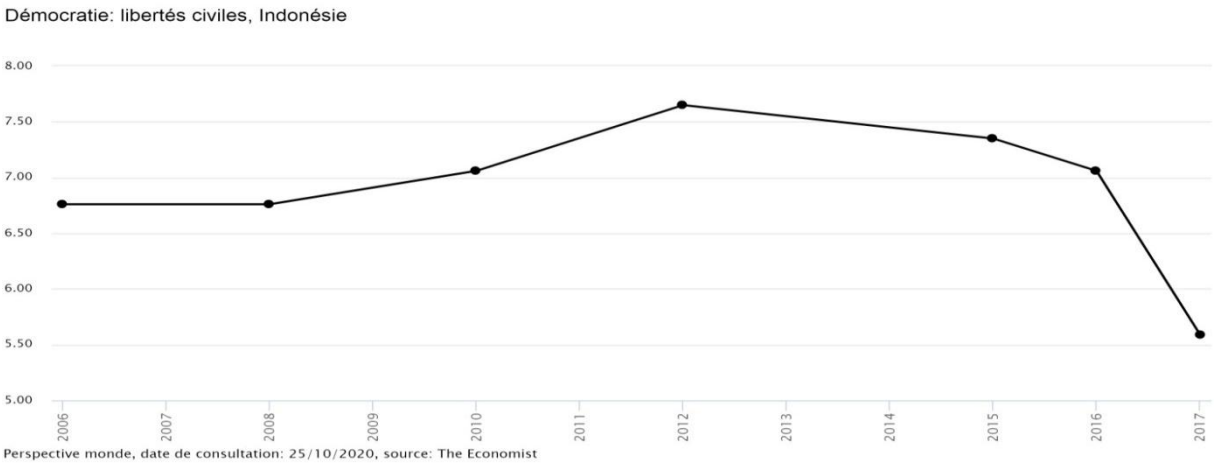

Source :https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays/?codeStat=EIU.DEMO.CIVIL&codePays=IDN&codeTheme=9

و على العموم ، فقد استخدم كلا النموذجين أسلوب إحلال الواردات لضمان تنمية مستقلة من خلال الاعتماد على الذات[1] ، حيث حاول كلا النموذجين تجاوز الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتهما خلال عامي 1997 ف بالنسبة لدول نمور أسيا و 2011 بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية من خلال اعتماد بعض تجارب التكامل الإقليمي مثل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في أمريكا اللاتينية (ميركوسو) وآسيان بالنسبة لدول النمور الأسيوية. [2]

كما أن الإنفاق العسكري في كل من أمريكا اللاتينية ودول نمور أسيا يعتبر هو الأقل في العالم، حيث تعتبر منطقة أمريكا اللاتينية خالية من أي تجربة نووية بينما خفضت دول نمور أسيا من إنفاقها العسكري ووجهت

([1]) سعد حسن فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج دراسة مقارنة في اقطار مختلفة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص50.

([2])اليهاندرو و رنر ،((وجهة واضحة الثقة في مستقبل الاقتصاد مفتاح النجاح في امريكا اللاتينية))، التمويل والتنمية، العدد52، سبتمبر2015 ، ص20.

المخصصات المالية للمزيد من الاستثمار في مجال التصنيع والتحكم في آليات الإنتاج في ظل تواجد القواعد العسكرية وانتشارها في مختلف دول المنطقة . [1]

أما عن أوجه الاختلاف بين النموذجين فيمكن القول أن دول نمور أسيا قد ركزت على التنمية الاقتصادية بشكل كبير من خلال توجيه الاهتمام نحو رفع معدلات النمو وكسب الشرعية الإنمائية عكس دول أمريكا اللاتينية التي بادرت إلى استكمال المسار الديمقراطي الذي عرفته القارة أثناء فترة الثمانينات من القرن الماضي قبل التوجه نحو التنمية والنمو التي جاءت فيمابعد، حيث تم اعتبار الديمقراطية المسار الأنسب لتحقيق التنمية ، مما جعل دول النمور تنجح في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي لرفع مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم بينما لم تتحول الديمقراطية السياسية في دول أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطية اجتماعية [2]

مما جعل مسار النمو فيها يسير جنبا إلى جنب مع ظواهر الفقر والحرمان الاجتماعي والاقتصادي المختلفة، رغم أنه يوجد في دول أمريكا اللاتينية ودول نمور أسيا أكبر نسبة من الفقراء فقرا مدقعا بالعالم ، أدت في ظل جائحة كورونا حسب البنك الدولي إلى أزمة اقتصادية واضطرابات اجتماعية في بعض بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نهاية عام 2019 ، نتيجة انخفاض معدلات الطلب الخارجي وإغلاق الشركات وانهيار السياحة وارتفاع حجم البطالة ، حيث يتوقع أن تؤدي هذه الصدمات الى ركود اقتصادي بنسبة 7,9 بالمائة عام 2020، رغم برامج التحفيز المطروحة من بعض الحكومات في مجالات التمويل والتحويلات والتجارة وغيرها من إجراءات التخفيف التي قد تؤدي الى انتعاش اقتصادها بنسبة 4 بالمائة عام 2021 ، على اعتبار أن التحديات لا تزال منتشرة بسبب ضخامة القطاع غير الرسمي وعدم القدرة على تقديم المساعدات وتأجيل سداد الضرائب ودعم الأجور وصعوبة التعليم عن بعد بالنسبة للفقراء و ارتفاع الكثافة السكانية ومشكلة التأمين ضد الكوارث وتقاسم المخاطر بين بلدانها في ظل تعرضها المستمر للكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير.[3]

(1)https://www.worldbank.org/ar/who-we-are/news/coronavirus-covid19?cid

(2)محمود مرتضي ، المرجع السابق. ص55.

(3) أنظر / البنك الدولي ، ((عرض عام لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)) ، في:

http://www.albankaldawli.org/ar/region/lac/overview.

وعموما ، اذا كانت معاناة دول نمور أسيا من حيث الموارد تكمن في شح الموارد الطبيعية والمائية ، فان اهتمامها بالمشاركة الإنمائية قد أ عطت الأولوية لعنصر الشباب ، حيث طرحت مبادرة رابطة أمم جنوب شرق اسيا بشأن الشباب عام 2003 في اطار مايعرف باعلان مانيلا بشأن تعزيز المشاركة في تحقيق عمالة مستدامة للشباب ، مجموعة من الحلول بخصوص معالجة مشكلة عمالة الشباب والتصدي للبطالة في صفوفهم ، مثل تأكيد ضرورة الاهتمام بجودة برامج تنمية الروح القيادية والتدريب في مجال الموارد البشرية وضمان فرص الانتفاع ، واعطاء الأولوية لروح المبادرة والعمالة المستدامة ، وخلق بيئة تنشئة مؤاتية لتطوير المقاولين الشباب والتعليم وبناء القدرات وثقافة تنظيم المشاريع والمنشأت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المشاركة الطوعية للشباب والمنظمات الشبابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودعم الشراكة مع المؤسسات التعليمية، خاصة وأن معدل بطالة الشباب في جنوب شرق اسيا الذي قدر في عام 2005 ب16,8 بالمائة وسط الشباب و17,0 بالمائة لدى الشابات يعتبر اكثر من معدل الاقتصادات الصناعية المتقدمة وأقل من معدل البلدان العربية الذي يتراوح هو الأخر بين 23,1 بالمائة عند الشباب و32.1 بالمائة عند الشابات ،كما أن معاناة المنطقة الاسياوية من مشكلة الشيخوخة لا يزال كبيرا ، حيث سيتضاعف عدد الصينين الأكثر من 60 سنة من 10 الى 20 بالمائة من عام 2000 الى عام 2027 ، وسيرتفع عددهم في سنغافورة الى ثلاث مرات بين 2000 و2025 اما في كوريا فسيرتفع حجمهم من 11 بالمائة عام 2000 الى27 بالمائة عام 2025 و41 بالمائة عام 2050 ، وذلك عكس البلدان العربية التي قدر مجموع الفئة الأكثر من 60 سنة فيها ب 4 بالمائة فقط عام 2000، رغم أن بعض البلدان الأسيوية الأخرى كبنغلاديش وماليزيا والفلبين لا يزال معدل الشيخوخة بها يعتبر بطيئا نوعا ما .[1]

فعلى الرغم من التحسن الكبير الذي عرفته دول أمريكا اللاتينية في مؤشرات الاستقرار والعنف والاندماج الاجتماعي الا انها لازالت تعاني من ارتفاع معدلات الجريمة والاحتجاجات المدنية ضد الفقر والتهميش مقارنة بمعدلاتها في دول نمور أسيا التي تشهد استقرارا وسلما اجتماعيا ماعدا بعض الاصطرابات التي عرفتها بعض المناطق في السنوات الأخيرة في هونغ كونغ وتايوان والفلبين وميانمار ... وغيرها ، حيث شهدت دولة تايلاند على سبيل المثال مظاهرات خلال الذكرى 88 للثورة على النظام الملكي المطلق للمطالبة باصلاحات ديمقراطية

[1] تحقيق العمل اللائق في اسيا ، الاجتماع الاقليمي الاسيوي الرابع عشر ، بوسان ، جمهورية كوريا ، أب/ أغسطس- أيلول / سبتمبر 2006، تقرير المدير العام ، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص 23 – 60، في :

www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/regmeet/14asrm/dgrealizing.pdf)

جديدة و استقالة رئيس الوزراء الجنرال برايوت تشان الذي تقلد السلطة في عام 2014 بناء على انقلاب عسكري واصلاح النظام الملكي الذي ساد البلاد منذ 1932وتعديل الدستور لعام 2017 الذي يوفر امتيازات كثيرة للجيش رغم الأوضاع الاستثنائية التي يفرضها انتشار فيروس كورونا ، علما أن عدد الانقلابات العسكرية في دولة تايلاند قد قدر منذ قيام الملكية الدستورية قبل الحرب العالمية الثانية ب 12 انقلاب ، وأن ثروة الملك ماها فاجيرا لونجكورن المدعم من طرف المؤسسة العسكرية والعائلات الثرية قد قدرت بنحو 60 مليار دولار.[1]

كما عرف اقليم هونغ كونغ كذلك اضطرابات واسعة منذ جوان 2019 للمطالبة بالديمقراطية والمزيد من الحكم الذاتي ، حيث رفع الألاف من المحتجين المعارضين للمشروع القانوني الذي يسمح بتسليم المجرمين الى الصين مجموعة من المطالب التي تدعو الى تعزيز دولة القانون وحقوق الانسان والحريات المدنية واجراء تحقيق مستقل في تعامل الشرطة مع المتظاهرين والعفو عن الموقوفين واجراء انتخابات حرة ، كنتيجة لاستمرار الاعتقالات وتواصل حظر التجمعات وقمع الحريات في هذه المدينة التي تتمتع بحكم شبه ذاتي ، لا سيما في ظل احتمال تطبيق قانون الأمن القومي الذي يهدف الى الحد من عودة حركة الاحتجاجات المدنية وتواصل الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة وازدياد عدد المتمردين عن الحكم المحلي ، علما أن الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها المستعمرة البريطانية السابقة منذ عودتها الى الصين عام 1997، قد شاركت فيها منظمات طلابية بالاضافة الى نقابات عمالية رغم محدودية تأثير النقابات العمالية في هونغ كونغ ، كما تميزت هذه الاحتجاجات أيضا بانعدام القيادة التي توجهها لكونها تنظم مباشرة عبر الانترنت . [2]

ونفس الشيء وقع عام 2017 بدولة سريلانكا واقليم ميانمار حينما تصاعدت أعمال العنف بين الغالبية البوذية والأقلية المسلمة ، نتيجة انتشار حملات الكراهية و اتهام البوذيين المتشددين للمسلمين بتخريب الأثار البوذية لا سيما بعد الصراع مع نمور التاميل عام 2009 ، حيث يشكل 70 بالمائة من سكان سريلانكا أما المسلمون فيمثلون 9 بالمائة فقط ، فأعمال العنف ازدادت خاصة مع استغلال جماعة الراهب اشين ويراتوا الذي يسمي نفسه (بن لادن بورما) لحالة التذمر الاقتصادي السائدة وتعاون الرهبان البوذيين مع سلطة الدولة

(1) www.aljazeera.net/newd/politics/2020/9/20/

2 www.arabic-news.com/2020/06/09/after-a-year-of-protests-hong-kong-remains-mired-in-violence

لضمان التأييد والشرعية ، علما أن التوترات العرقية في سريلانكا قد أدت في عام 1983 الى وقوع حرب أهلية ومجازر وحشية ضد المسلمين من قبل التاميل نتيجة استخدم الرهبان لنفوذهم الاخلاقي. [1]

وكما عملت الصين على ضرب هوية الايغور الدينية وادماجهم بالقوة ، قام الرهبان ايضا في ميانمار بدعم من الجيش بحملات مختلفة لقمع الروهينغا وطردهم من اقليم اراكان لا سيما مع اكتشاف الغاز في الاقليم عام 2004[2] ، حيث تم اتهام جيش ميانمار على سبيل المثال في عام 2017 من طرف 29 منظمة عالمية غير حكومية بالقيام بحرب دعائية ضد مسلمي اراكان ، مما أدى الى لجوء أكثر من 750 ألف شخص الى بنغلاديش أغلبهم من الأطفال والنساء بسبب حملات القمع التي تشنها الميلشيات البودية المتطرفة ضد المسلمين. [3] علما أن قانون الجنسية لعام 1982، قد قسم مواطنة الروهينغا الى ثلاث فئات : [4]

- فئة المواطنة الكاملة.
- فئة المواطنة بالانتساب.
- فئة المواطنة بالتجنيس.

ولهذا ، اذا كانت الأوضاع السياسية والاجتماعية في بعض دول نمور اسيا و امريكا اللاتينية تتجه نحو محاولة تجاوز الأزمات القائمة من خلال توسيع وتفعيل متطلبات التشاركية المدنية ، سواء بتشجيع أليات الاستثمار ودعم الابداع على مستويات كثيرة لامتصاص البطالة والتركيز على البعد التنموي للعمل المدني كما هو الشأن بالنسبة لدول النمور في أسيا أو من خلال التركيز على متطلبات الحوكمة المحلية والتشاركية المدنية الاجتماعية والسياسيّة كما فعلت بعض دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حينما شجعت العمل النقابي والعمل التطوعي وتبنت المبادرات الشعبية في تسيير الشأن العام كالميزانية التشاركية في البرازيل والتحويلات النقذية العينية في المكسيك...

---

[1] www.bbc.com/arabic/world-42038182

([3])عتز علي، (ماساة مسلمي تركستان الشرقية وميانمار..اضطهاد ديني ام صراع على النفط؟)، في: https://www.aljazeera.net/blogs/2019/7/30/

([3])انظر:((29 منظمة عالمية تتهم الجيش بتبني حرب دعائية لاثارة العداء بين مسلمي اراكان وبقية السكان)) في:

https://www.aljazeera.net/news/2020/11/1/2/

([4])انظر:عمر البشير الترابي،((الروهينغا وميانمار...مأزق الديمقراطية وتعصب التاريخ))،المجلة ،22سبتمبر 2017 في: https://arb.majalla.com/2017/09/artivle55261506)

[1] ، فان هذا لا يمنع من القول بأن هناك تفاوت بين هذه الدول على صعيد المنطقة الواحدة أوخارجها كما تشير الى ذلك بعض الدراسات، حيث لا يزال هناك اختلاف بين الدول حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بسبب ازدياد حجم الفجوة في مستوى الدخل بين الأغنياء والفقراء في جميع دول العالم على مدار 30 عاما، رغم أن نسبة الادخار قد ارتفعت في الألفينات من القرن الواحد والعشرين الى 9 أضعاف بعد أن كانت في التسعينات تساوي 8 أضعاف و بلغت نسبة الادخار في الثمانينات 7 الى 1 ، مما أدى الى التفاوت في نسبة الفجوة في تنمية الرأسمال البشري بين مناطق العالم ، حيث اذا كان حجم الفجوة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد بلغ 40 بالمائة أكثر من المعدل العالمي الذي حدد ب 38 بالمائة فقط ، فان حجم الفجوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا قد سجل في عام 2017 حجما كبيرا قدره 44 بالمائة ، متجاوزا حجم الفجوة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة شرق اسيا والمحيط الهادي التي بلغت 34 بالمائة فقط، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (34): الفجوة في تنمية الراسمال البشري حسب المنطقة عام 2017:

المنطقة	الدرجة المئوية
شرق اسيا والمحيط الهادي	%34
المعدل العالمي	%38

[1]) **انظر** / موقع المنتدى الاقتصادي العالمي,Report Mind the 100 Year Gap (المساواة بين الجنسين تحتاج 100 عام لتتحقق.. أين الدول العربية منها؟) في:

https://www.weforum.org

أمريكا اللاتينية والكاريبي	%40
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	%44

Source : the global human capital report 2017 ,p7

كما أن هناك اختلاف كبير بين الدول في منطقتي أمريكا اللاتينية واسيا المحيط الهادي فيمايتعلق بحجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء حسب معامل جيني ومعدل الفقر لعام 2015 ، حيث يلاحظ تمركزها في دولتين في منطقة أمريكا اللاتينية هما تشيلي والمكسيك ودولة واحدة في منطقة اسيا والمحيط الهادي وهي اليابان ، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (35) : اكثر الدول التي تعاني من اكثر فجوة بين الاغنياء والفقراء في منطقة امريكا اللاتينية واسيا والمحيط الهادي وفقا لمعامل جيني قبل منتصف 2015:

الدولة	معامل جيني	معدل الفقر
تشيلي	0,50	17,8 بالمائة
المكسيك	0,48	21,4
اليابان	0,33	16,0

Source :www.argaam.com/ar/article/article/detail/id/456291.

أما في مؤشر الازدهار لعام 2019 فقد شهدت دول نمور اسيا تفاوتا في درجة الترتيب بين سنتي 2018 و2019 نتاجة اختلاعات درجاتها في مؤشرات البية الطبيعية والتربية والصحة وظروف المعيشة والجودة الاقتصادية والوصول الى الاسواق والبنية التحتية وشروط المؤسسة واساثمار البيئة والراسمال الاجتماعي والحكامة والحرية الشخصية والسلامة والامن ، حيث بلاحظ هونغ كونغ في المرتبة 15 و14 وستغافورة 18 و16 واليابات 19 و21 وتايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا والصين واندونيبا والفلبين بين المرتبة 84 و87 كما يوضح الجدول التالي :

الجدول رقم(36) : مؤشر بعض بلدان أسيا والمحيط الهادي في مؤشر الازدهار The legatumلعام 2019 :

البيئة الطبيعية	التربية	الصحة	ظروف المعيشة	الجودة الاقتصادية	الوصول الى الاسواق والبنية التحتية	شروط المؤسسة	استثمار البيئة	الراسمال الاجتماعي	الحكامة	الحرية الشخصية	السلامة والامن	البلد	ترتيب 2019	ترتيب 2018	ترتيب 2009
28	4	6	14	9	3	1	5	28	16	41	4	هونغ كونغ	15	14	15
91	1	1	10	1	1	5	1	18	25	95	7	سنغافورة	16	16	18

21	19	19	اليابان	10	31	18	132	17	11	13	26	19	2	7	23
26	24	24	تايوان	8	26	24	49	19	12	27	25	41	31	28	88
27	29	29	كوريا الجنوبية	35	46	30	142	21	33	20	10	25	4	2	75
46	44	41	ماليزيا	85	119	54	29	28	27	41	27	65	39	42	39
65	60	57	الصين	108	159	91	34	48	38	52	23	66	21	56	147
83	61	63	اندونسيا	96	103	62	5	64	62	88	58	106	97	88	69
88	87	84	الفلبيسن	148	70	79	25	92	74	75	55	115	101	83	51

source :https://docs.prosperity.com/1515/8634/9128/The_Legatum_Prosperity_Index_2019_Rankings_Table.pdf

أما في مؤشر الازدهار لعام 2019 فقد شهدت دول امريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي تفاوتا في درجة الترتيب بين سنتي 2018 و2019 نتيجة اختلافات درجاتها في مؤشرات البيئة الطبيعية والتربية والصحة وظروف المعيشة والجودة الاقتصادية والوصول الى الاسواق والبنية التحتية وشروط المؤسسة والاستثمار البيئة والرأسمال الاجتماعي والحكامة والحرية الشخصية والسلامة والأمن ، حيث يلاحظ تشيلي في المرتبة 35 و37 وكوستاريكا في المرتبة 38و40 والاروغواي في المرتبة 39و42 وبنما في المرتبة 49و51والبيرو في المرتبة 56 و62 والأرجنتين في المرتبة 59 و60والمكسيك في المرتبة 59 و67والبرازيل في المرتبة 57 و69وفنزويلا بين المرتبة 116 و143 ،كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(37) : مؤشر بعض بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي في مؤشر الازدهار The legatumلعام 2019:

ترتيب 2009	ترتيب 2018	ترتيب 2019	البلد	السلامة والامن	الحرية الشخصية	الحكامة	الرأسمال الاجتماعي	الاستثمار في البيئة	شروط المؤسسة	الوصول الى الاسواق والبنية التختية	الجودة الاقتصادية	ظروف المعيشة	الصحة	التربية	البيئة الطبيعية
35	37	37	تشيلي	66	28	28	65	37	39	34	51	44	70	46	51
40	40	38	كوستاريكا	48	21	35	51	53	46	60	60	55	36	55	33
42	39	39	الاروغواي	41	20	29	58	43	66	59	69	46	34	57	52
51	49	51	بنما	47	48	60	70	61	79	48	42	78	45	91	36
62	57	56	بيرو	74	45	67	144	54	68	78	62	98	60	63	26
60	63	59	الارجنتين	93	30	53	113	84	123	89	108	60	46	53	50
59	67	67	المكسيك	140	68	80	118	66	75	53	45	81	37	74	78
57	69	69	البرازيل	111	42	66	133	73	98	86	102	63	58	90	21
116	137	143	فنزويلا	146	128	167	137	158	167	126	165	96	75	93	71

source :https://docs.prosperity.com/1515/8634/9128/The_Legatum_Prosperity_Index_2019_Rankings_Table.pdf

وفي تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2020 في منطقة جنوب شرق أسيا والمحيط الهادي ومنطقة امريكا اللاتينية والكاريبي (فئة 10/1) ، يلاحظ كذلك أن الفجوة في المنطقة الأولى شملت أربعة دول هي : الهند والصين واليابان وكوريا أما في المنطقة الثانية فلم تشمل الا دولتين هما : البرازيل والمكسيك ، حيث يقدر معدل النساء في تقرير الفجوة في الهند والصين أكثر من غيرهم من الدول بمعدل 13,8 و11.3 بالمائة على التوالي، بينما جاءت نسبة النساء في تقرير الفجوة بين الجنسين في اليابان وكوريا أقل من دولة البرازيل والمكسيك،

مايعني أن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي احسن من منطقة اسيا والمحيط الهادي في هذا الاطار ،كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (38): نسبة النساء في companie's board of directors في تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2020 في منطقة جنوب شرق أسيا والمحيط الهادي وامريكا اللاتينية والكاريبي (فئة الاكثر 10/1):

البلد	الدرجة المئوية
الهند	%13.8
الصين	%9.7
البرازيل	%8,4
المكسيك	%7,5
تشيلي	%8,2
اندونسيا	%3,3
اليابان	%5.3
كوريا	%2,1

https://www.weforum.org/reports/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality

وعلى مستوى ترتيب بلدان امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة اسيا والمحيط الهادي في دليل التنمية البشرية لعام 2018 ، بلاحظ ايضا أن هناك اختلاف بين دول المنطقتين ، حيث تحتل دولة ستغافورة المرتبة التاسعة في العالم الى جانب احتلال جمهورية كوريا المرتبة 22 وهونغ كونع المرتبة 4 واليابان المرتبة 19 ، بينما جاءت تشيلي في المرتبة 42 و الارجنتين في المرتبة 48 قبل ماليزيا التي جاءت في المرتبة 61 وتايلند في المرتبة 77 والصين في المرتبة 85، مايعني أن ترتيب بلدان منطقة اسيا والمحيط الهادي احسن من بلدان منطقة امريكا اللاتينية.[1]

أما فيما يتعلق بترتيب دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مؤشر جيني لقياس توزيع الثروة بنسبة 10 بالمائة الاكثر غنى من 10 بالمائة الاكثر فقرا ومسبة 20 بالمائة الاكثر غنى من 20 بالمائة الاكثر فقرا في العالم لعام 2021 . فيلاحظ أن هنالك تفاوت كذلك بين دول المنطقة بهذا الخصوص ، حيث اذا كان هناك تقارب بين دول السلفادور والاروغواي والارجنتين والبرازيل نوعا ما في نسبة مؤشر جيني رغم أن هناك اختلافات كبيرة في حجم 10 بالمائة و20 بالمائة للاكثر فقرا مع المقارنة بفئة الاكثر غنى . فان الدول الاخرى قد سجلت نسب ضعيفة في مؤشر جيني في هذا الاطار ، حيث تراوحت نسبتها بين 50 بالمائة و59 .5 بالمائة ، مما يجعل الفرق كبيرا بين دولة السلفدور التي سجلت 47.1 بالمائة ودولة هايتي التي سجلت59.5 بالمائة وهي نفس النسبة

[1] انظر / ترتيب بلدان امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و اسيا والمحيط الهادي حسب دليل التنمية البشرية لعام 2018 ، في : تقرير التنمية البشرية لعام 2019، نفس المرجع السابق.

تقريبا مع بوليفيا وكولومبيا ، رغم ان الدول الاخرى سجلت درجات احسن منها كالبيرو و وتشبلي والمكسيك والبراغواي، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (39) : ترتيب دول امريكا اللاتينية على مؤشر جيني لقياس توزيع الثروة بنسبة 10 بالمائة الاكثر غنى من 10 بالمائة الاكثر فقرا ونسبة 20 بالمائة الاكثر غنى من 20 بالمائة الاكثر فقرا لعام 2012:

البلد	R/P10%	R/P20%	نسبة مؤشر جيني
السلفادور	38.6	20.9	46.9
اروغواي	20,1	10.2	47.1
الارجنتين	31.6	17.8	48.8
البرازيل	40,6	21.8	49.3
فنزويلا	18.8	16	49,5
جمهورية الدومينكان	25,3	14.3	50
بيرو	26.1	15.2	50,5
مكسيك	21.6	12,8	51,6
تشيلي	31	8,8	52,3
براغواي	38.8	25.7	53.2
غواتيمالا	33.9	20,3	53,2
بنما	49,9	23.9	54.9
الاكوادور	35,2	17,3	54,4
هندوراس	59,4	17,2	55,3
بوليفيا	93.9	42.3	57.2
كولومبيا	60.4	25.3	58,5
هايتي	54.4	26,6	59.5

Source :www.egyptconsultant.blogspot.com/2011/9/gini.coefficient.html.

الخاتمـــــة

ومن التحليل السابق نخلص إلى أن التشاركية المدنية ما هي إلا ذلك الشعور العام الذي ينتاب الأغلبية من المجتمع ويترجم في شكل سلوكيات تغلب المصلحة العامة، وذلك وفق تناسق بين الحاكم والمحكوم والتفاف حقيقي حول الأهداف المحددة، سواء من خلال توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات في إطار مجموعة من الضمانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بغية تحقيق المصلحة المشتركة للأفراد والمجتمع، أو من خلال دعم المسؤولية المواطنية الاجتماعية التي تتطلب تفعيل الأدوار والقدرات من خلال تنظيم الذات وتعزيز الثقة في الهياكل والمؤسسات الموجودة.

وهذا لأهمية تحمل المسؤولية والتضحية بالمال والجهد والوقت خدمة للشأن العام وتعزيزا لمجال سلم التنمية وشروطه المختلفة ، التي تعبر عادة عن حالة من الاستقرار والهدوء المترتبة عن توفير أهم ضروريات الحياة الكريمة للأفراد وبما يكفل استمرارية واستدامة التنمية، مادام أنها تعكس دائما حالة من الرضى عن مخرجات التنمية و بما يضمن إشباعات التشاركية المدنية بكل أنواعها.

فمن الناحية المفهوماتية والنظرية يلاحظ هناك علاقة وثيقة بالتشاركية المدنية وسلم التنمية ، حيث كما لا يمكن تعزيز فعاليتها إلا وفق مجموعة من المتطلبات والمبررات النظرية والعملية ، لا يمكن أن تستمد أيضا التشاركية المدنية–المواطنية أهميتها إلا من خلال أهمية منظمات المحتمع المدني في تفعيل التشاركية المدنية والدور الذي تلعبه مقاربات "إدارة القرب" في توسيع مجال المشاركة المحلية ، لاسيما من خلال بعث دوافعها ومحفزاتها و تعزيز أثارها على سلم التنمية انطلاقا من مجموعة من الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

إن ارتكاز الدعائم الإنمائية للتشاركية المدنية على أسس حيوية كالتنمية الذاتية والمنظمات غير الحكومية وصناعة الرأي العام الحاضن للتنمية ،قد أدى إلى بروز مجموعة من التحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجه التشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة ، كتحدي بناء المواطنة والولائية وتحدي الثقافة الديمقراطية والضمير الجمعي بالإضافة إلى تحدي المساءلة المجتمعية والالتزام المدني ، رغم ماتحوزه هذه الديمقراطيات الناشئة من إمكانيات مادية وبشرية كثيرة في هذا الإطار ، مما فتح المجال لارتفاع سقف التوقعات مقابل ضعف معدل الإشباع ، عكس ما تعرفه الديمقراطيات الراسخة.

أما من الناحية الواقعية ، فيلاحظ أن التشاركية المدنية وسلم التنمية في البلاد العربية ، تتأثر دائما بواقع خاص له علاقة بطبيعة المجتمعات العربية التي تتأثر بشكل كبير بالعمل الأهلي وخصوصيات العمل السياسي والمدني الذي يتأثر بأبعاد سياسية وتمكينية وهيكلية كثيرة ، كطبيعة الأنظمة السياسية الهجينة و انتشار الفساد وضعف الأحزاب والمجتمع المدني وعدم استقلاليتها وفعاليتها ،بالإضافة إلى تأثر المشاركة الإنمائية والمدنية بإطار علائقي يربط الفاعلية المدنية بالعمل الأهلي والتطوعي وضعف الالتزام المدني بمستوى ثقة الشباب و عدم فاعلية الانخراط المدني والتمييز الاجتماعي ، مما أدى إلى تنوع أثار التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار وعدم انحصارها في جانب واحد ، حيث تتأثر دائما بأبعاد مختلفة، ذات العلاقة ببعد التوازن التنموي والهشاشة الاجتماعية والبعد الأمني والسلم الاجتماعي بالإضافة إلى البعد التكنولوجي، لاسيما في ظل الانتشار الكبير لوسائط التواصل الاجتماعي والانترنت.

على عكس التشاركية المدنية وسلم التنمية في منطقتي أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا، التي ارتبطت بأبعاد ذاتية وموضوعية متنوعة لها علاقة بمجموعة من الأبعاد السياسية والثقافية و التمكينية والهيكلية التي يتميز بها العمل المدني فيهما ، لا سيما إذا رأينا أن جهود منظمات المجتمع المدني في مجال التعبئة والتغيير في هاتين المنطقتين ، قد ارتبطت بسمات بيئة نضالية مدنية خاصة بالإضافة إلى قدرات مؤسسية وكفاءة حركية للتنظيمات المدنية أقوى من المنطقة العربية ، فضلا عن الاختلاف في المنظور الجنساني للسلم والتنمية رغم وجود تباين بين الدول في هذا الإطار خاصة من حيث قضايا الإدماج والتكافؤ و عدم التمييز...وغيرها .

وهو ما جعل أثر التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار بهاتين المنطقتين، تتأثر سلبا وايجابا بثلاثة جوانب اساسية هي: جانب التوازن التنموي والاحتجاجات وجانب جودة التنمية الديمقراطية وفرص التمكين بالإضافة إلى جانب البعد الأمني والتكنولوجي.

أما فيما يتعلق بالجانب المقارن بين نماذج التشاركية وسلم التنمية بالديمقراطيات الناشئة ، فيلاحظ أن هناك أوجه شبه واختلاف عديدة بين البلدان العربية ودول جنوب شرق أسيا ، سواء من جانب دعم التغيير الاجتماعي من خلال التعليم والتنمية وجانب الاعتماد على الذات والتعبئة الجماهيرية أو جانب تأثير الدين و المعتقدات على التنمية والسلم الاجتماعي، بالنظر لتنوع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية بين المنطقتين ، ونفس الشيء بالنسبة للمقارنة بين البلدان العربية ودول أمريكا اللاتينية ، التي تعددت مظاهر التشابه والاختلاف بينها في ثلاثة جوانب أساسية هي جانب دور القيادة في تدعيم متطلبات سلم التنمية وجانب دور سياسات التضامن الخارجي

في رفع معدلات النمو، بالإضافة إلى جانب تعزيز معايير المشاركة الكاملة ومواجهة عوامل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

أما فيما يتعلق بالمقارنة بين دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا ، فيلا حظ أن هناك سمات مشتركة في جوانب مختلفة، كتلك المتعلقة بدور النخب الحاكمة في تعبئة وتوجيه الرأي العام ، وجانب تعزيز الديمقراطية المحلية في تجسيد مشاريع التنمية بالإضافة إلى جانب تعزيز السلم والاستقرار وكسب الشرعية الإنمائية .

و عموما ، يمكن تحديد نتائج الدراسة في مجموعة من الجوانب ، من أهمها مايلي:

- ما حققته بعض الدول في جنوب شرق آسيا من تمو واستقرار هو نتيجة للثقة القائمة بين الحاكم والمحكوم التي تكفل البيئة الديمقراطية والعدالة التوزيعية والاجتماعية و المساواة أمام القانون والشفافية وعدم اللجوء إلى العنف وبعث الوعي وتعبئة الرأي العام ، مما يؤكد صدقية الفرضية التي تم صياغتها في مقدمة الدراسة ، كون التنمية قد لا تحتاج إلى معدلات عالية في مؤشر الحرية والحوكمة وإنما تحتاج إلى مؤشرات أخرى للديمقراطية مثل الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف وفعالية الحكومة والجودة التنظيمية والكفاءة البيروقراطية ، مادام أن الديمقراطية ليست شرطا مسبقا لحدوثها.
- تتميز التشاركية المدنية وسلم التنمية في البلاد العربية بخصائص مشتركة تختزل في مجرد إقامة انتخابات غير تنافسية و لا تعبر عادة عن نسب المشاركة الفعلية ، حيث تمثل المراتب الأدنى في مؤشرات مختلفة كالحوكمة والفعالية المدنية ومساهمة القطاع الخاص في خلق الثروة وعدم الاستفادة من الثورة المعلوماتية في بعث العمل التطوعي والعمل الأهلي الالكتروني ، رغم أن هنالك تباين من قطر إلى آخر .
- سجلت البلاد العربية أدنى مستويات في النمو ومعدل نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، ليس فقط نتيجة فشل سياساتها التنموية واعتمادها على الريع والمساعدات الخارجية وضعف القطاع الثالث الذي أصبح يشكل عبئا على الدولة وإنما أيضا بسبب اعتماد القطاع غير الرسمي على الإعانات الحكومية كالقروض والمعونات والإعفاءات الضريبية...بدلا من مساهمته في خلق الثروة ، وهو ماجعل المساهمة الفعلية للتشاركية المدنية الإنمائية في المنطقة هي الأدنى في العالم .
- تعاني المنطقة العربية على صعيد الاستقرار والسلم الاجتماعيين من تفاوت وفجوة كبيرة في توزيع الثروة بين الأفراد إضافة إلى وجود اضطرابات اجتماعية عديدة نتيجة أزمات اقتصادية وسياسية ، كما هو الشأن بالنسبة لثورات الربيع العربي التي أسقطت العديد من الأنظمة السياسية الحاكمة ، رغم أنها

لم تسفر عن مشاركة مدنية حقيقية تعوض العجز الحكومي وتمتص التذمر والغضب الشعبي وتساهم بشكل فعلي في الناتج المحلي .

- تعتبر التشاركية المدنية في دول أمريكا اللاتينية أفضل من دول نمور آسيا في مؤشرات الحوكمة ذات العلاقة بالمشاركة المدنية وحرية إبداء الرأي رغم تفوق دول نمور آسيا في مؤشر قوة الجهاز البيروقراطي وفعالية التدخل الحكومي ، كما أن التحاق دول جنوب شرق أسيا بالركب الديمقراطي في العقود الأخيرة لم بسمح ببلوغ درجة الانفتاح السياسي الذي تعرفه الممارسة الديمقراطية في بعض دول أمريكا اللاتينية .
- استطاعت دول النمور الآسيوية من احتلال مراتب عليا في مؤشرات مساهمة القطاع الأهلي والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع دول أمريكا اللاتينية ، بفضل الاستفادة من الثقافة الكونفوشيوسية الداعمة للتنمية والسلم و احترام القيم الفردية الآسيوية المحبة للعمل ودور القيادة، لاسيما في ظل تعامل بعض دولها الصارم مع العمل والأجور و التنظيمات النقابية ...
- استفادت دول نمور آسيا من الثورة المعلوماتية في بعث وتنظيم التشاركية المدنية الإنمائية واستغلالها للفضاءات الالكترونية لأجل تعبئة وتكوين الضمير الجمعي مع الحرص الشديد على توفير الأمن الغذائي كأولوية قصوى.
- اعتماد دول نمور آسيا في إقلاعها التنموي على التنمية المستقلة التي تعتمد على الذات وتجعل التشاركية المدنية حجر الزاوية في نجاحها، كما هو الشأن بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية التي انتهجت سياسة إحلال الواردات والتصنيع المكثف على عك العربية التي اعتمدت أعتمدت على الاستيراد .
- لعبت القيادة السياسية في النموذجين الآسيوي واللاتيني دورا محوريا في تجميع الإرادات والتعبئة والاستثارة والفرز القيمي ، خاصة في بعض البلدان ، كما هو الشان بالنسبة لكوريا الجنوبية وستغافورة وماليزيا والبرازيل . حيث يبرز دور القيادة ليس فقط في بعث القيم الوظيفية المجتمعية كتقديس العمل و احترام الوقت و الالتزام وتشجيع الادخار والتقليل من الاستهلاك وتوفير الحاجيات الأساسية من غذاء وسكن... وغيرها ، وإنما أيضا في بعث قيم مشاركة الأفراد في دفع عجلة التنمية وتعزيز الاستقرار والسلم بهذه الدول ناهيك عن السمات الفردية للمجتمعات الآسيوية التي تميل إلى الهدوء والاستقرار وتنفر من العنف والفوضى ، رغم أن القيادات في أمريكا اللاتينية لعبت كذلك دورا محوريا في مجالات مختلفة كتعبئة الرأي العام لضمان انخراط الافراد والجماعات في الشأن العام وابتكار آليات

تسسير فعالة مثل الميزانية التشاركية وجلسات الاستماع المحلية والمنتديات الاستشارية المفتوحة....وغيرها.

- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القوي في دول النمور ودول أمريكا اللاتينية ساعد على تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعيين، على عكس المنطقة العربية التي شهدت الكثير من دولها اضطرابات وحالة من اللااستقرار بين فترة وأخرى ، رغم االقبضة الحديدية للنخب الحاكمة ورغم أتسجيلها أدنى مستوى للعنف الاجتماعي مقارنة بمستوى معدل الجرائم المسجل في جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية ، كونها لا تزال تصنف ضمن المناطق الهشة المرشحة للاضطرابات والفوضى السياسية والاجتماعية أكثر من غيرها ، نتيجة سيادة منطق الريع المقوض للإبداع والابتكار و المثبط للتشاركية المدنية و الإنمائية والسياسية فضلا عن انتشار ظواهر التفاوت الاجتماعي واهتزاز الثقة بين الحاكم والمحكوم وغيرها من الآفات والظواهر التي مخصصا تجعلها دائما في حالة من الهشاشة خاصة حينما تنخفض عائدات الريع، على عكس دول نمور اسيا المحكومة بعقد اجتماعي بين النخبة الحاكمة والمجتمع ومنطق الشرعية الإنمائية الذي يكون في شكل إنجازات تنموية واقعية مقابل الولاء والاستقرار ، ودول أمريكا اللاتينية ذات العقد الاجتماعي المبني على تشاركية مدنية فعلية سواء في اختيار الحكام أو في صياغة السياسات العامة وتقييمها ، رغم أنها لا تزال تسجل أعلى معدلات العنف و الإجرام في العالم، إلا أنها تعتبر مستقرة مقارنة بما كانت تعيشه دول القارة قبل موجة التحول الديمقراطي التي حدثت بها منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي.

- شهدت منطقة أمريكا اللاتينية سلسلة من الانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كدعم الديمقراطية و تحقيق الانتخابات الحرة والنزيهة وانخفاض الفقر والعنف السياسي والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وارتفاعى في حجم الطبقة لوسطى ، الا انه لا تزال تعاني من أزمات عديدة كأزمة التمثيل والضعف المؤسسي وعدم المساواة والفساد وقيود خرية التعبير والجودة الديمقراطية ورغم أن عناك تفاوت في الرضى وأزمة الحكامة وزيادة المطالب و أزمة الثقافة و الهشاشة الاجتماعية بسبب انعدام الأمن والتراجع الديمقراطي (معيبة كاملة ومختلطة) و انتهاكات حقوق الإنسان والأقليات والسكان الأصليين تمثيل النساء والشباب والشعوب الاثنية ...وغيرها.

وهو ما مكننا من الإجابة على إشكالية الدراسة، والوقوف عند أهم أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج المقارنة و أهم المتغيرات المتحكمة في فعالية التشاركية المدنية وتأثيرها المباشر على مستويات التنمية والسلم

الاجتماعي والاستقرار والتماسك الاجتماعي، ولعل من أهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها في هذا الإطار بصفة عامة مايلي:

- ضرورة الاهتمام بالتشاركية المدنيية بشكل أكبر وأعمق من مجرد تكوين وانخراط في جمعيات مدنية خدماتية كانت أو تنموية ، كون الوسائط المدنية اليوم تمثل مصنعا هاما لبناء الضمير الجمعي وتوليد الوعي المجتمعي بمختلف أشكاله وان تفعيلها الحقيقي في المجتمع يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار أواصر الثقة بين النخبة الحاكمة وأفراد المجتمع أولا وقبل كل شيء.
- يمكن للتشاركيية المدنية مساعدة الدول الطامحة للإقلاع التنموي الحقيقي على صناعة رأي عام حاضن للتنمية وللقيم المدعمة لها وفق هندسة بشرية وطنية وتعبئة شاملة، وتنشئة مواطنية للولائية وتقديس للصالح العام على غرار دول نمو آسيا وأمريكا اللاتينية.
- مساهمة التشاركية المدنية في بعث التنمية وتدعيم الاستقرار الدائم يكون من خلال قيادة غير ريعية تسعى إلى تحقيق الاستقرار والسلم من خلال التنمية وبعيدا عن جميع مظاهر العوز والفقر والإقصاء الاجتماعي والحاجة.
- تحتاج التشاركية المدنية إلى ضرورة ربط الحقوق بالواجبات والمسؤوليات والابتعاد عن العوامل المثبطة للعزائم والمقوضة للهمم.
- ضرورة الاهتمام بالتعليم لأنه حجر الزاوية لكل تطور كونه يساهم في توسيع الطبقة الوسطى ودفع عجلة التنمية وإرساء دعائم التوازن والاستقرار على غرار ما حدث في دول نمور آسيا ودول أمريكا اللاتيينة.
- ضرورة الاستفادة من القيم الوظيفية التي يحملها الدين الإسلامي في بعث ما يطلق عليه "المسؤولية التضامنية" القائمة على الاهتمام المتبادل، والمصلحة المشتركة.
- ضرورة الاهتمام بالثقافة الديمقراطية وانعكاساتها على الضمير الجمعي بالنسبة للمجتمعات الحديثة العهد بالممارسة الديمقراطية، لأهميتها في تعزيز دور المساءلة المجتمعية والالتزام المدني على اعتبار ان المساءلة هي نوع من التشاركة المدنية الذي ينطلق في الاتجاه المعاكس من القاعدة إلى النخبة الحاكمة.
- تكمن أهمية التشاركية المدنية في تكريس الدور المحوري لمشاركة الفرد والمجتمع بكل أطيافه ، كونها تميز الديمقراطية عن غيرها من الأنظمة من خلال إستراتيجية الاعتماد على النفس واتخاذ القرار المسئول و الاعتماد على التنمية بالاعتماد على الذات .

- تساهم المنظمات غير الحكومية في التنمية من خلال ما يعرف بالتشاركية المدنية الإنمائية وصناعة الرأي العام الحاضن للتنمية والمجتمع المنشود الذي تتطلبه التنمية وأهم القيم التي يجب أن تسوده.
- فاعلية العمل الأهلي على مستوى ثقة الشباب ومستوى الفرص والتغيير وعلى علاقة التماسك الاجتماعي بالاستقرار والسلم الاجتماعي يكون من خلال تحليل التوازن التنموي وانعكاسه على الأمن الاجتماعي والدور الذي تلعبه التكنولوجيا في تسهيل التشاركية المدنية وبعث العمل الجمعي .

قائمة المـــــراجع

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية :

- **المعاجم والموسوعات :**

– إبراهيم بدر شهاب الخالدي ، معجم الإدارة ، الأردن ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،2011.

– جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، مجلد 3، ترجمة: محمد الجوهري (وآخرون)، القاهرة ، المركز المصري العربي،2011.

– ر. بودون وف . بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة : سليم حداد ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1986.

– قاموس المتين (عربي–عربي) ، دار النهار، الجزائر، ص219.

– محمد بدوي (تحرير)، قاموس أكسفورد المحيط،، لبنان ، أكاديميا أنترناشيونال، 1996.

– محمد بن مكرم ، لسان العرب ابن منظور، ط1، المجلد 1، دار المصادر، بيروت ، (د, س.ن).

- **الكتب :**

- إبراهيم الأخرس ، أسرار تقدم الصين، (دراسة ملامح القوة وأسباب الصعود) ، مصر ، 2008.

- إبراهيم عبد الهادي المليجي ، تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2003.

- أحمد الطفيلي، الجغرافيا الاجتماعية (المفاهيم والمنطلقات) ، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009.

- أحمد العموش، حمود العبيدات، المشكلات الاجتماعية ، مصر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2011.

- أحمد جلال حماد، حرية الرأي في الميدان السياسي في ظل مبدأ المشروعية : بحث مقارن في الديمقراطية الغربية والإسلام، مصر ، دار الوفاء ،1987.

- أحمد سليمان أبوزيد، علم الاجتماع السياسي (الأسس والقضايا من منظور نقدي)، دار المعرفة الجامعية، 2006.

- احمد عبد الفتاح عبد الحليم ، محمد محمد قاسم (مراجعة وإشراف)، تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري دراسة حالات خمس دول أسيوية ، ترجمة فتحي احمد عثمان وآمال سيد رضوان و محمد محمد قاسم ، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1998.

- أسامة عبد الرحمن ، تنمية التخلف وإدارة التنمية ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،2003.

- أمية أبو بكر ، شيرين شكري، المرأة والجندر إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، سوريا/ لبنان، دار الفكر ودار الفكر المعاصر، 2002.

- ألان تورين،ما هي الديمقراطية؟حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية،ترجمة حسن قبيسي ط 2،بيروت، دار الساقي ،2001.

- أنتونيو جيدنز، الطريق الثالث لتجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة : أحمد زايد، محمد محي الدين، مكتبة الأسرة ، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2010.

- اندرياس فبرايكه- تيرند مايرهوفر-فرانش كوهوت، أطلس العلوم السياسية، ترجمة: سامي أويحي، لبنان ، المكتبة الشرقية، 2012.

- اوخينيو تشانج رود ريجت ، ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية ، ترجمة : عبد الحميد غلاب واحمد حشاد، مصر ، المجلس الأعلى للثقافة ، 1998.

- أيلين ك.هاغوبيان، استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، الرياض ، مكتبة ونشر العبيكان ، 2006.

- بارنجتون مور ، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، ترجمة : احمد محمود ، مركز دراسات الوحدة العربية المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، جويلية 2008.

- بسام عبد الرحمان المشاقبة ، نظريات الإعلام، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2011.

- بسيوني حمادة ، دراسات في الإعلام والتكنولوجيا الاتصال والرأي العام،القاهرة ، عالم الكتب، 2008.

- بشير محمد الخضرا ، النمط النبوي –الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

- ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.

- جلال عبد الله معوض، السياسة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي، مصر، 1994.

- جلال عبد الله معوض، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية (دراسة نقدية)، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997.

- جمال عبد الهادي محمد مسعود و وفاء محمد رفعت جمعة، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ، إفريقيا يراد لها أن تموت جوعا،دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، (د.س.ط)، (د.ب.ن).

- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية ، 2004.

- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة: عادل زعيتر، الجزائر، دار تلانتيفيت للنشر، 2018.

- جيمس بتراس ، الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع ،ترجمة : فاطمة نصر، مصر، إصدارات سطور الجديدة ،2012.

- حزام والي ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.

- حسين توفيق إبراهيم،النظم السياسية العربية (الاتجاهات الحديثة في دراستها)، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

- حمد الطفيلي، علم الاجتماع ودور الشباب في الريادة المجتمعية، لبنان ، دار المنهل اللبناني، 2007.

- ديفيد بوتر ، ديفيد جولديلات، مارغريت كلوه ، بول لويس ، الدمقرطة : التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم ، ترجمة عبيد أبو شهيوة ، ومحمود محمد خلف ، ليبيا ، المؤسسة العامة للثقافة ، 2011.

- ديفيد ج . فرانسيس(إعداد) ، إفريقيا السلم والنزاع ، ترجمة : عبد الوهاب علوب ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2010 .

- ديينس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة :منير السعيداني ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

- رشيد زرواتي، التنمية بين الميادين: النظريات والنماذج، الجزائر ، جسور للنشر والتوزيع ، 2017.

- رضا هاشم حمدي، الإصلاح الإداري، الأردن، دار الراية للنشر، 2010.

- رواء زكي يونس الطويل ، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأردن ، دار زهران، 2010 .

- روبرت أ . دال، التحليل السياسي الحديث ، ترجمة : علا أبوزيد ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993.

- روجيه غارودي، كيف نصنع المستقبل؟، ترجمة منى طلبة، انور مغيث،دار الشروق ،2002 .

- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003.

- سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي المجلد الثامن (المجتمع المدني سلسلة الأعمال الكاملة) ، مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000.

- سعد حسن فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج دراسة مقارنة في أقطار مختلفة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.

- سعيد بن سعيد العلوي (وآخرون) ،المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

- سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، سوريا ، دار الفكر ،2006.

- سلوى حامد الملا، دور القيادة في إدارة الأزمة ، كتاب الأمة ، قطر ، إدارة البحوث والدراسات الاسلامية ، العدد 166، سنة 35، 2015

- سمير الحامدي ،ربيع الغضب (مقاربة أولية) ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ، 2012.

- السيد ياسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006 .

- سيمور مارتن ليبيست ، رجل السياسة الأسس الاجتماعية للسياسة ، تعريب خيري حماد وشركاه، بيروت ، منشورات دار الأفاق الجديدة ،1960 .

- شعاع اليوسف ، التقنيات الحديثة فوائد وأضرار دراسة للتأثيرات السلبية على صحة الفرد، كتاب الأمة، عدد 112،السنة 26، قطر ، دار الكتب القطرية ،2006.

- شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة ، انترناشيونال برس، 1997.

- صامويل هانتنغتون ، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين،ترجمة : عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، الكويت، دار سعاد الصباح،1993.

- صاموئيل هانتنغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة : سمية فلو عبود ، بيروت ، دار الساقي ، 1993.

- عارف عطاري ، الإدارة التربوية مقدمات لمنظور إسلامي، كتاب الأمة، عدد 123، السنة 28، قطر ، دار الكتب القطرية،2008.

- عبد الرحمان الواقي ، الوجيز في علم النفس الاجتماعي، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2012.

- عبد الرحمن الماضي، الحكامة الترابية التشاركية منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي ، منشورات حوارات ، مجلة الدراسات والاجتماعية ، سلسلة أطروحات وأبحاث الرباط ، مطبعة المعارف الجديدة، 2014/2 .

- عبد العالي دبلة، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر، الجزائر، دار الخلدونية ،2011.

- عبد العزيز العشماوي، حقوق الإنسان في القانون الدولي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2009.

- عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مصر، مكتبة الآداب، 2004.

- عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

- عبد القادر مشري ، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية ، الجزائر ، دار الخلدونية ،2010.

- عبد الله فوز، الوصول إلى المعلومات مواطنة شفافية مساءلة، بيروت ، دار النهضة العربية، 2016.

- عبد الوهاب المسيرى (تحرير)، إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد ، ج1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي . الولايات المتحدة الأمريكية ، مؤسسة انترناشيونال غرافيكس ، 1995.

- عدنان الأمين (وآخرون) ، المشاركة السياسية والشباب العربي الخيارات المتعثرة وأفق التغيير (عمل جماعي)، المركز اللبناني للدراسات ، (د س ن).

- عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، (دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر-السودان-الجزائر-تونس-سوريا-لبنان-الأردن) ، مصر ، مكتبة مدبولي، 2005.

- علاء الأسواني ، لماذا لا يثور المصريون؟ ، دار الشروق ، (د,س,ط).

- علي خليفة الكواري (تحرير)، أزمة الديموقراطية في البلدان العربية .. اعتراضات وتحفظات على الديموقراطية في العالم العربي، بيروت ، دار الساقي ،2004 .

- علي حليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة : الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد الأقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989.

- علي خليفة الكواري ، تنمية للضياع ! آم ضياع لفرص التنمية ؟(محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1996.

- علي خليفة الكواري و(آخرون) ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،2000 .

- علي حرب ، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

- علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات الى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجا، الرباط ، منشورات الاختلاف ،2011.

- غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي جديد : بحث في الشرعية الدستورية . سلسلة الثقافة القومية 10، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1987.

- غني عبد الناصر حسين القريشي، المداخيل النظرية لعلم الاجتماع، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011.

- فايد العليوي ، الثقافة السياسية في السعودية، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2012.

- فرانسيس فوكوياما ، الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي ، ترجمة : معين الإمام / مجاب الإمام ، دار الكتب القطرية ، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

- فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، مصر، مكتبة مديولي، 2005.

- فؤاد زكريا ، خطاب العقل العربي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.

- قطب مصطفى سانو، النظم التعليمية الوافدة في إفريقيا قراءة في البديل الحضاري ، كتاب الأمة ، العدد 63 السنة 18 العدد 1419 ، الدوحة ،1998.

- كاستوري سين (بالاشتراك مع تيم موريس)،المجتمع المدني والحرب على الإرهاب ، ترجمة : حازم إبراهيم ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

- كامل خورشيد مراد، مدخل على الرأي العام، الأردن، دار الميسرة، 2011.

- كيفن كيتنج ،جواز سفر إلى كوريا الجنوبية، دليلك الى المعرف التجارية والعادات وقواعد السلوك الكورية ، ترجمة : شويكار زكي ، مصر ، مجموعة النيل العربية ، 2002.

- لارى دايموند، الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة : حلو عبود، بيروت ، دار الساقي، 1995.

- مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية مسار العلمنة ، ترجمة : شفيق محسن، لبنان، المنظمة العربية للترجمة ، 2007.

- ماكس فيبر ، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ، ترجمة: محمد عالي مقلا، لبنان، مركز الإنماء القومي،(د,س.ن).

- مجموعة من المؤلفين ، المجال العام من المفهوم إلى التداول نحو مقاربة متعدية ، سلسلة مغارب ، عدد1، الرباط ، مركز مغارب ، يناير 2018.

- مجموعة من المؤلفين، نظرية الثقافة ، ترجمة : علي سيد الصاوي، الكويت، عالم المعرفة ، 1997.

- محمد إبراهيم مبروك ، الإسلام والعولمة ، الدار القومية العربية ،1999.

- محمد احمد إسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشيطة في الساحات السياسية المختلفة ، مصر، المكتب الجامعي الإسكندرية ،2010 .

- محمد الزناتي، قراءة في الثورات العربية وتساؤل حول إمكانية قيام ثورة عالمية جديدة ، التوزيع Sapress،(د.ب.ن)، 2011.

- محمد الغزالي، حقوق الإنسان في تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، الجزائر، دار الهناء للطباعة والنشر والتوزيع، (د س ط).

- محمد جاسم العبيدي، باسم محمد ولي، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، الأردن، دار الثقافة ، 2009.

- محمد جمال طحان ، الاستبداد و بدائله في الفكر العربي الحديث الكواكبي أنموذجا، سوريا ، دار النهج للدراسات والتوزيع، 2006.

- محمد رضا البغدادي ، حسام الدين حسين أبو الهدى ، أمال ربيع كامل ، التعلم التعاوني ، القاهرة ، دار الفكر العربي، 2005.

- محمد زين العابدين ، مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح ، الأردن ، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع ،2011.

- محمد صادق إسماعيل ، التجربة الماليزية ...مهاتير محمد الصحوة الاقتصادية ، مصر ، العربي للنشر والتوزيع ، 2014.

- محمد عابد الجابري، مواقف اضاءات وشهادات، سلسلة كتب شهرية، ملفات الذاكرة، الكتاب 76، ط1، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء، يونيو 2009.

- محمد عابد الجابري، مواقف اضاءات وشهادات، سلسلة كتب صغيرة شهرية (من ملفات اذاكرة)، الكتاب 40، ط1، الدارالبيضاء ، دار النشر المغربية، 2005.
- محمد عباس إبراهيم، الثقافة والشخصية، مصر ، دار المعرفة الجامعية 2011 .
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية(مفهومها نظرياتها، سياساتها)، مصر، الدار الجامعية ، 2003.
- محمد عز العرب ، الدولة الريعية ،سلسلة مفاهيم ، القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، 2010.
- محمد فخري راضي، الديمقراطية–مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات، ط1،عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015.
- محمد فهمي درويش ، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد ، مصر ، دار النهضة العربية ، 2010.
- معتصم بابكر مصطفى، من أساليب الإقناع في القران الكريم ، الدوحة ، كتاب الأمة، دار الكتب القطرية، العدد 95، السنة 23، 2003.
- منى عطية خزام خليل ، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية ، القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2012.
- مورو بيرجر، العالم العربي اليوم ، ترجمة: محي الدين محمد، لبنان ، دار مجلة شعر، 1963.
- موريس دوفرجيه ، علم اجتماع السياسة ، ترجمة : سليم حداد، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1991.
- مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، بنغازي ،منشورات جامعة السابع من أبريل ، 2007 .
- نادر الفرجاني ، التنمية المستقلة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997.
- نادية عبده أبو عواض ابو دنيا واحمد عبد اللطيف ابراهيم ،سيكولوجية الإبداع، جامعة حلوان ، 2009.

- ناصر يوسف ، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة (دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010.

- نايجل ووربيرتن، حرية التعبير، ترجمة زينب عاطف سيد ، القاهرة ، كلمات عربية للترجمة والنشر،2013.

- نبيل علي ، العرب وعصر المعلومات ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، الكويت ، أفريل 1994.

- نخبة من الباحثين، ظاهرة التطرف والعنف من مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب ، ج1، كتاب الأمة ، العدد167، السنة 35، قطر،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مارس 2015.

- نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة (دراسة نقذيه مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي)، بيروت ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2006.

- نضال حمادة، الوجه الأخر للثورات العربية ، بيروت، دار الفارابي ،2013.

- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث، الجزائر ، دار الكتاب العربي للطباعة النشر التوزيع والترجمة ، 2003.

- هدى ميتكيس ، الفساد والتنمية الشروط السياسية للتنمية خبرة دول الجنوب قضايا التنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مصر ، 1999.

- هديل مصطفى الخولي، التعليم والمواطنة، مصر ، المكتبة الأكاديمية، 2013.

- هشام شرابي، البنية البطركية بحث في المجتمع العربي المعاصر، لبنان ، دار الطليعة ،1987.

- ورويك موراي ، جغرافيات العولمة (قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية)، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة الكويت ، فيفري 2013 .

- وليام جوزيف مارك كيسلمان جويل كريخر، السياسات الاجتماعية المقارنة العام الثالث في مفترق الطرق، ترجمة: جمال محمد ابوشنب، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.

- يرهان غليون و(أخرون)، حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، ط2، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

- يوسف زروال، الحكم الراشد في الجزائر (الأسس النظرية وأدوات التجسيد)، ، مصر، مكتبة الوفاء القانونية ، 2016.

- **المجلات والدوريات :**

- الان ويتلي ،« النمط الأسيوي »، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو 2015.
- لحسن جنان، « البيئة الاجتماعية والتنمية المستدامة بالمغرب» ، مجلة دعوة الحق، العدد240، سنة 2016.
- باديس بن خدة، «آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017.
- جويدة عميرة ، « القيادة والحكامة في الأنظمة التربوية» ، مجلة عالم التربية ، العدد 20/ 2011.
- خالد البهالي، « الحكامة التشاركية : قراءة في المفهوم وفي الجوانب الإجرائية » ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، عدد 101، نوفمبر – جانفي 2011 .
- عبد المجيد بوشبكة ، «الحكامة الرشيدة بالجماعات المحلية»، مجلة عالم التربية ، العدد 20/ 2011.
- خوسيه أن أو كامبو ، « أوقات عدم اليقين»، مجلة التمويل والتنمية ، عدد52، رقم 3، سبتمبر 2015.
- شيخة جا وجوجون جوان ، «عناصر الحوكمة» ، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2014 .
- باولو ماورو ، باولو ميساس ، وجان- مارك فورنييه،«تكلفة الفساد»، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر2019.
- يوهانس اوغستر ، جيانغ هو ، فلورانس جوموت ، روبيرتو بياتسا، «منظمة التعاون والتنمية مصدر رئيسي للبيانات كيف تنشر المعرفة» ،مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2018.
- عدنان مزارعي ، و توخير ميرزوويف،« أربع سنوات بعد الربيع » ، مجلة التمويل والتنمية ،2015.
- جيمس آدامز وجنيفر يتبيرجن-ماكراكن، «التنمية بالمشاركة: تشجيع الأطراف الرئيسية على القيام بدورها»، مجلة التمويل والتنمية، ، مجلد 31، عدد3 ، 1999.

- الشاذلي بية الشطي ، «التنمية المستدامة والأمن المستدام»، مجلة العلوم الاجتماعية –المركز الديمقراطي العربي، العدد10، سبتمبر 2019.

- يعقوب يوسف الكندري ، حمود فهد القشعان ، محمد عبد العزيز الصويحي، « قيم الانتماء الوطني والمواطنة : دراسة لعينة من الشباب في المجتمع الكويتي»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد142.

- ايزابيل اوريتو،«موجات الحماية الاجتماعية المعممة»، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2018.

- اليهاندرو و رنر ،« وجهة واضحة الثقة في مستقبل الاقتصاد مفتاح النجاح في أمريكا اللاتينية »، مجلة التمويل والتنمية، العدد52، سبتمبر2015 .

- إسماعيل صبري عبد الله، «الأبعاد الاجتماعية للتنمية مسيرة دول الجنوب» ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1999 .

- محمد عبد الله حياني، «الانتخاب عند المحدثين أثره وأهميته»، مجلة جامعة أم القرى، عدد 7، السنة الخامسة ، 1993.

- شانغيونغ ري ، «أسيا تبلغ مداها تجاح المنطقة –ليس مضمونا–»، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو 2014،.

- ميشال روتوسكي، «إعادة النظر في الحماية الاجتماعية»، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2018.

- إبراهيم العيسوي ، «نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وامكانية تطبيقه في زمن العولمة»، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلد 13، العدد 1 ، جانفي 2011.

- مانو باسكران ، «الحفاظ على الزخم»، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2018.

- أمال هندي الخزعلي «المرأة العربية والعضوية البرلمانية من التمثيل إلى التفعيل » ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 54 ، السنة 2018.

- رضوان السيد، «التفاهم من التسامح إلى التفاهم» ، مجلة التفاهم ، العدد 31، السنة 2011.

- شانغيونغ ري ، «أسيا تبلغ مداها نجاح المنطقة –ليس مضمونا»، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو 2014،.

- حازم الببلاوي ، «الهوية والمصلحة الدولة الريعية والديمقراطية »، الاجتهاد ، العدد 38، 1998.

- دافيد بيتام، « الديمقراطية (مبادئ، مؤسسات، ومشاكل » ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد5، أفريل 2004.

- **القرارات:**

- قـــــرار الجمعيـــــة العامـــــة للأمـــــم المتحـــــدة، ثقافـــــة الســـــلام، 52/13 في https://www.un.org/ar/ga/52/res/res52013.htm:

– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،22 ديسمبر 2005، الدورة 60، تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (1997-2006) ، في:**https://undocs.org/ar/A/RES/60/209**

– الجمعية العامة للأمم المتحدة، قراران اتخذتهما الجمعية العامة، إعلان و برنامج عمل من أجل ثقافة السلام (53/243) A/ ،10/6/ 1999 في:https://undocs.org/ar/A/RES/53/243

- **التقاريـــــر :**

– اندرو فيرمين، متنازع بشأنها وعرضة للضغوط : لمحة عن البيئة الممكنة للمجتمع المدني في اثنين وعشرين بلدا ، التقييمات الوطنية للبيئة الممكنة لمنظمات المجتمع المدني ، تقرير تأليفي(civicus)، فبراير 2017. في :

https://www.civicus.org/images/EENA_Report_Arabic.pdf

– منذر المصري و(آخرون)، التعليم للريادة في الدول العربية ، مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسةReal Start البريطانية، دراسات حالة عن الدول العربية(الأردن ، تونس، سلطنة عمان، ومصر) والتقرير الإقليمي التوليفي، بيروت ،مكتب اليونسكو الإقليمي،ابريل /تيسان/ 2010، في: https://unevoc.unesco.org/fileadmin/user_upload/docs/EPE_Component_One_Arabic_14_July_2010.pdf.

– مايكل روبنز ،كاثرين توماس، «النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الفجوة بين الحقوق والأدوار» ، الباروميتر العربي ، تقرير خاص، الدورة الرابعة، أكتوبر 2018،.في:
https://www.arabbarometer.org/wpcontent/uploads/AB_Women05112018-AR.pdf

– منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 ،هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، 2015، في:
https://www.peacewomen.org/sites/default/files/GlobalStudy_AR_Web.pdf

– إسماعيل سراج الدين ،تقرير عن ثقافة السلام قي العالم ، تقرير المجتمع المدني في منتصف عقد ثقافة السلام، مؤسسة ثقافة السلام بناء على الدعوة الواردة في الفقرة العاملة العاشرة من قرار الجمعية العامة A59/143/، ترجمة وتحرير محسن يوسف منتدى الإصلاح العربي – مكتبة الإسكندرية، ديسمبر2006.

– الندوة الإقليمية «منظمات المجتمع المدني في العالم العربي الواقع الحالي والرؤيا المستقبلية »،بيروت، 14 و 15 آيار 2015 ، في:
http://arabanticorruption.org/article/24717/%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%E2%80%93-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-

– «الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات وحدة الدراسات السياسية» ، تقرير– رقم 1– شباط/ فبراير– 2020 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ، 2020، في:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Algeria2019-Movement-to-Elections.pdf

– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم ، «التعليم الشامل للجميع الجميع بلا استثناء....2020.» في:https://ar.unesco.org/gem-report/report/2020/inclusion

– تحقيق العمل اللائق في أسيا »، الاجتماع الإقليمي الأسيوي الرابع عشر ، بوسان ، جمهورية كوريا، أب/ أغسطس– أيلول / سبتمبر 2006، تقرير المدير العام، مكتب العمل الدولي، جنيف، الطبعة الأولى، 2006 ، في :

www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/regmeet/14asrm/dgrealizing.pdf

– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2016 عن أعمال المنظمة ،A 1/71، الجمعية العامة، الدورة 72، نيويورك 2016 . في:

https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/72/1&referer=/english/&Lang=A

– تقرير ، مؤشر مدركات االفساد لعام 2018،منظمة الشفافية الدولية، في:

https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf

– تقرير، مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2019 في :

https://data.worldbank.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ

– تقرير، مؤشر المعرفة العالمي 2019. في:https://knowledge4all.com/ar/HeatMap

– تقرير، مؤشر مدركات الفساد 2015 في:

https://www.aman-palestine.org/activities/1058.html

– تقرير المدير العام، الخلاص من الفقـر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، جنيف2003 في :

https://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc91/pdf/rep-i-a.pdf

– تقرير صندوق النقد الدولي ، لعام 2001، في:

Gaudron.SLegitimidad del Estado: El Caso de Venezuela ،conference paper"Argentine, Brésil, Pérou et Uruguay :Consolidation démocratique et hyper-inflation.Stéphanie Gaudron1 CEPN (CNRS-UMR n°7115) et GREITD, (Julio 1989 - Agosto 1994 ") ،Desarrollo Económico ،vol.36 ، No. 141 ،April-June ،1996.

– تقرير البنك الدولي ،شرق أسيا والمحيط الهادي: ضرورة التحرك الفوري لتخفيف الصدمة الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا ، في:

WORLD BANK, EAST ASIA AND PACIFIC ,ECONOMIC UPDATE, APRIL 2020 ,East Asia and Pacific in the Time of COVID-19 The World Bank.

- تقرير، سليم حداد وجوشوا روجزر، الاحتجاجات الشعبية ورؤى التغيير اليمن: رؤى الناس لصنع السلام،saferworld ، تشرين الثاني 2011. في:

file:///C:/Users/Afak/Downloads/SW%2038%20025%20Yemen_ARAweb.pdf

- تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI)، في:

https://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2018/01/DRI-TN-CH_Rapport d%C3%A9mocratieparticipative-au-niveau-local_AR_web.pdf

- ماسيمو تو ماسوني(محرر) ، «الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة »، تقرير اجتماعي المائدة المستديرة الدولية حول الديقراطية والتنمية،المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، الأمم المتحدة ، 2013، في:

https://www.idea.int/sites/default/files/publications/democracy-and-development-AR.pd

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2016 ، الشباب في المنطقة العربية: أفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية ،2016 ، في:

https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf

- تقرير التنمية البشرية لعام 2016 ، تنمية للجميع ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2016. في:

http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2016_ar_overview_web.pdf

- تقرير التنافسية العالمية Global Competitiveness Report لعام 2019. في:

https://www.weforum.org/reports/how-to-end-a-decade-of-lost-productivity growth.

- تقرير مؤشر مسح الحكومة الالكترونية .في:

https://publicadministration.un.org/egovkb/ar-ae/reports/un-e-government-survey-201

- تقرير السعادة العالمي لعام 2019، في : .https://worldhappiness.report

- تقرير البنك الدولي لعام 2019 ، في : https : // www. World bank.org

- تقرير التنمية البشرية لعام 2013، في : https : // www. undp.org

- تقرير التنمية البشرية لعام 2004، في : https : // www. undp.org
- تقرير البنك الدولي لعام 1993،في : https : // www. undp.org

● **المؤتمرات والندوات:**

- محمد العجالي، كوفيس هنري، كدي سوزا ، تران احمد ،« من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، نماذج وتوصيات، منتدى البدائل العربي للدراسة، وافد للنشر والتوزيع، مصر، 2011.

- إسماعيل الشطي (وآخرون) ،«الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية»، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت، ط2. 2006.

- خير الدين حسيب و(آخرون) ، «مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية»، وقائع ورشة عمل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2009.

- ادريس الكراوي (إعداد) ، «الحماية الاجتماعية في العالم العربي –سياسات مقارنة» ،أشغال اللقاء الأول لجهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي، المغرب ، المجلس العالمي للعمل الاجتماعي ، مطبعة البيضاوي ، 2012.

- فادية محمد عبد السلام (الباحث الرئيسي) ، « التجارب التنموية في كوريا الجنوبية ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات –الدروس المستفادة» ، مصر ، معهد التخطيط القومي / سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 211 ، نوفمبر 2008 .

- مارسيل فورتو نالياتو ،« الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، سلسلة محاضرات الامارات148»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2012.

منير غني عبد العال حمور، «المسؤولية الاجتماعية واسطة عقد بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني»، المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية ،جامعة الخرطوم ،12-13مارس2014.

● **منشورات من مواقع الانترنت :**

- مصطلحات المشاركة المدنية،« دليل المصطلحات والعبارات الشائعة» ، المعهد الوطني للديمقراطية ، في :www.hdi.org

- بـــوحمى ربيعـــة ، «المقاربـــة التشـــاركية في الفعـــل التنمـــوي» ، في : **www.volontariatacj.over-blog.com/article-49049582.html**

- نبيل ياسين «تاريخ الديمقراطية: حكم القوانين لا حكم الاشخاص» ، المركز الديمقراطي العربي، 24 مارس 2020، في:**https://democraticac.de/?p=65446**

- العياشي عنصر ، «ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا»، مجلة إنسانيات ، 2001/13، في : **https://journals.openedition.org/insaniyat/11257**

- «دور المرأة في تعزيز مفهوم السلم الأهلي، موقع خاص لنشر ثقافة السلام والتعايش والتسامح وقبول الآخر»، في:http://tfpb.org/old/page view& amp rd 352

- ادريس سلطان صالح ،«التربية من اجل السلام الاجتماعي»،الوعي الاسلامي ، العدد 641، سبتمبر 2017 ، في :

https://www.gcedclearinghouse.org/sites/default/files/resources/200425ara.pdf

- «الإعلان العالمي للحق في التنمية» ، في:

https://www.un.org › events › pdf › rtd

- «التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات »، في :

https://sustainabilityexcellence.com/

- «دعوة إلى السلام عن ثقافة السلام و اللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى»، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة 2017 في :

https://hrdoegypt.org/wpcontent/uploads/2017/

- «الاعلان العالمي لحقوق الإنسان» ، في:

https://www.un.org/ar/universal-declaration-humain-rights

- «دليل المساءلة الاجتماعيّة على المستوى المحلي» ، في:

https://cilg-international.org/wp-content/plugins/pdfjs-viewershortcode/pdfjs/web/viewer.php?

- «مفاهيم المشاركة السياسية» ، في :

https://www.rdflwomen.org/

- اميل أمين ، « وثيقة ال500 تنذر ب "خريف الديمقراطية الغربية" » ، في :

https://www.independentarabia.com/node/

- حامد ابراهيم الموصلي ، «من تعريفات التنمية الذاتية»، في:https://www.mahaarat.com/?p=785

- نـــانجيرا ســـامبولي ، « التكنولوجيـــات الجديـــدة والأهـــداف العالميـــة» ، في :

https://www.un.org/ar/61413

- زهير جنات ، «استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي واكراهات المعولم »، مجلة إنسانيات ، 2005/28، في:https://journals.openedition.org/insaniyat/5292

- موستف يونس ، « الديمقراطية المحدثة : سياق أزمة ومحاولات انبعاث» ، في:

https://platform.almanhal.com/Files/2/78226

- «دليل مباديء الثقافة المدنية للشباب» ، اليمن ، منظمة ادوار للتنمية الشبابية ،2020.

- «المشاركة واجب شرعي وضرورة اجتماعية »، في:

http://www.manaratweb.com/

- منال ابو الحسن ،«المواطنة والمشاركة المجتمعية » ، في:

https://www.balagh.com/article/

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، « مشاركة الشباب في الحياة العامة في الأردن والمغرب وتوني »، خريف 2017، في:

https://www.oecd.org/mena/governance/OECD%20Youth%20Participation%20Arabic%202018%20web%20v2.pdf

- سعيد بن سعيد تاصر حمدان ،« دور العوامل الاجتماعية والثقافية في المشاركة التطوعية للشباب السعودي(رؤية اجتماعية ودراسة تحليلية)» ، في:-http://www.journals.zu.edu.eg/upload/ded065e0 3f35-405a-9e87-f60707ec4a78.pdf

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، «دارسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان» ، مجلس حقوق

الإنسان ، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الدورة 22، ديسمبر 2012 ، في :

https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session22/A.HRC.22.29arabic.pdf

– نجاة السعيد ،«من يجب يسبق من / التنمية ام الديمقراطية» ، العرب ، 2014/5/3، في: https://alarab.co.uk/

– دهام محمد العزاوي ، «سنغافورة وبناء المستقبل : قراءة في مسارات بناء الدولة المأزومة » ، في: **https://caus.org.lb/ar/**

–مجموعة البنك الدولي ،«إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف 2020-2025» ، في:

https://documents1.worldbank.org/curated/en/438931582812082661/pdf/Executive-Summary.pdf

- عماد نزال وجمال حبش ، «التطوع الالكتروني وسيلة معززة للعمل التطوعي»،مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث مجلد(1) ، العدد(1)،2015 ،**في:**
https://digitalcommons.aaru.edu.jo/cgi/viewcontent.cgi?article=1008&context=aau

- عبد اللطيف عادل ، باولا باغليني ، الين هسو ، تقرير التنمية الانسانية العربية ، ورقة بحثية ، حتى لا يتخلف احد عن الركب ، نحو المواطنة الشاملة في البلدان العربية ،2019. في:
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/52279UNDPCitizenship-and-SDGs-report_ARABIC_final-web.pdf

- «العمل التطوعي: أهميته وفوائده على الفرد والمجتمع» ،في :https://www.annajah.net/

- «المساءلة المجتمعية والمشاركة الشبابية، مشروع تعزيز دور الشباب في الرقابة العامة» ،منتدى شارك الشبابي 2014،في: http://sharek.ps/attachment/

- كمال المنوفي (إعداد)، «مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية»، القاهرة ، مفاهيم،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،2008 . في :

https://www.cia.gov/library/abbottabadcompound/

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، «المساءلة الاجتماعية في منطقة متغيرة الأطراف الفاعلة والآليات»، استناداً إلى المداولات التي جرت في أسبوع إدارة الحكم العربي نوفمبر/تشرين الثاني– القاهرة،مص26-29، ،2012. في:

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/Dem_Gov/Social_Accountability_ChangingRegion_Governance_Week.html

- الأمم المتحدة ، الاسكوا،« دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة ، ازدهار البلدان كرامة الإنسان»، بيروت ، 2019. في:

https://www.unescwa.org/ar/publications/

- منذر المصري و(آخرون)، «التعليم للريادة في الدول العربية» ، مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسةStart Real البريطانية، دراسات حالة عن الدول العربية(الأردن ، تونس، سلطنة عمان ، ومصر) والتقرير الإقليمي التوليفي، بيروت ،مكتب اليونسكو الإقليمي،ابريل /تيسان/ 2010. في:

https://unevoc.unesco.org/fileadmin/user_upload/docs/EPE_Component_One_Arabic_14_July_2010.pdf

- مايكل روبنز ، كاثرين توماس ، «النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الفجوة بين الحقوق والأدوار»، الباروميتر العربي ، تقرير خاص، الدورة الرابعة، أكتوبر 2018 .في:

https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB_Women05112018-AR.pdf

- «منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأ مم المتحدة رقم 1325 »،هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، 2015، ، في:

https://www.peacewomen.org/sites/default/files/GlobalStudy_AR_Web.pdf

- إيمان بيبرس، «المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ، »،جمعية نهوض وتنمية المرأة ، في :

http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1432529550_.pdf

- أسعد عبد الرحمان ، «الاستبداد وحكم التغلب في أنظمة الحكم العربية المعاصرة»، في:

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/specialcoverage/

- داليا عريان،«دراسة أمريكية: 4 أسباب للربط بين الفقر ومستوى الذكاء»، في:

https://al-ain.com/article/poverty-intelligence

- «التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات»، في:https://sustainabilityexcellence.com/

- « 100 إجابة عن الشباب العربي ، مركز الشباب العربي، الاجتماع العربي للقيادات الشابة» ، في:

https://arabyouthcenter.org/storage/post/zk2xw3eYS1CLw3IwnfzOWIcnGxYB1ssllH4QEtqN.pdf

- جميل حمداوي ، «الشباب العربي والمشاركة السياسية»، مركز جيل البحث العلمي،في:https://jilrc.com/

- مينا شمير، «مقاطعة الانتخابات »، منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)، القاهرة ، مايو 2016، في:http://www.afalebanon.org/ar/publication/

- حراك الريف ، «نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية» ، جمعية أطاك ، المغرب ، مطبعة sudpubcommunication،فبراير 2018 ،. في:

https://attacmaroc.org/wpcontent/uploads/2018/07/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%81.pdf

- « الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات » ، وحدة الدراسات السياسية ، تقرير-رقم 1— شباط/ فبراير- 2020،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ، 2020،. في:

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Algeria2019-Movement-to-Elections.pdf

- تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام2016 ، « الشبابُ في المنطقة العربية: آفاقُ التنمية الإنسانية في واقعٍ متغيِّر»، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية ، في:www.undp.org/rbas et www.arab-hdr.org

- تقرير التنمية البشرية 2016 ،« تنمية للجميع »، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2016 . في:

http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2016_ar_overview_web.pdf

- منظمة العمل الدولية ، «دليل تفتيش العمل والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز في الدول العربية» ، المكتب الإقليمي للدول العربية ،2014.في :

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_250182.pdf

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية »، الدورة التاسعة والعشرون الدوحة، 15-13 كانون الأول/ديسمبر 2016، في:

https://stage.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/e_escwa_29_11_a_0.pdf

- «اقتصاد عالمى ديمقراطى دور المجتمع المدنى»،ا مركز دراسات العولمة والأقاليمية، ترجمة علا ابوزيد ، ا لمملكة المتحدة، 2003. في :

https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/research/projects/arabicreport.pdf

- « دليل الممارسات السليمة ، تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية » ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك ، 2017 ، في:

https://www.undp.org › AR_UN-Youth_Guide-LR

- « إطلاق أفلام توعية عن دور المواطن في مكافحة الفساد» ، نشر يوم 15 كانون الثّاني / يناير 2013 . في:

https://www.almadenahnews.com/article/

- « أزمة ثقة مزمنة تحكم علاقة المجتمعات العربية بالحكومات »، في:

https://alarab.co.uk/

- ا لمنظمة العربية لمكافحة الفساد ، الندوة الإقليمية، «منظمات المجتمع المدني في العالم العربي الواقع الحالي والرؤيا المستقبلية»، بيروت، 14 و 15 آيار 2015 ، في: http://arabanticorruption.org/article/

- « مجموعة العشرين G20: مئات منظمات المجتمع المدني تتعهد بتجنب المشاركة في مجموعة العشرين التي تنظمها السعودية» ، في:

https://www.civicus.org/images/G20_Hundreds_of_civil_society_organizations_pledge_to_avoid_Saudi_Arabia-led_process_ARABIC.pdf.

- إسماعيل سراج الدين ،«تقرير عن ثقافة السلام قي العالم ، تقرير المجتمع ألمدني في منتصف عقد ثقافة السلام»، .مؤسسة ثقافة السلام بناء على الدعوة الواردة في الفقرة العاملة العاشرة من قرار الجمعية العامة A59/143/، ترجمة وتحرير محسن يوسف منتدى الإصلاح العربي – مكتبة الإسكندرية، ديسمبر2006.

- تقرير، سليم حداد وجوشوا روجزر ، «الاحتجاجات الشعبية ورؤى التغيير اليمن: رؤى الناس لصنع السلام»،SAFERWORLD ، تشرين الثاني 2011، في:

file:///C:/Users/Afak/Downloads/SW%2038%20025%20Yemen_ARA_web.pdf

- صلاح عثمان ،«المواطنة الرقمية وأزمة الهوية»، المركز العربي للبحوث والدراسات ، اغسطس 2020، في :

http://www.acrseg.org/41703

- تقرير ، مؤشر مدركات الفساد 2018،منظمة الشفافية الدولية، في:

https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf

- عزمي بشارة (وآخرون)،« الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية» ،سلسلة (ملفات) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ماي 2011. ، في:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_976FAEDE.pdf

- «السلام والاستقرار أساس للتنمية المستدامة في المنطقة »، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، ماي 2017 ، في: https://www.unescwa.org/ar/news/

- برهان الدين غليون ، «معوقات الديمقراطية في الوطن العربي»، في:

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

- فراس جابر ، اياد الرياحي (إعداد) ، «دراسة مقارنة : الأنظمة الضريبية في ست دول عربية »، مرصد ، سلسلة اوراق بحثية ، شيكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، بيروت ، 201 . في :

https://www.annd.org/data/item/pdf/210.pdf

- براهام ف. لوينثال سيرجيو بيطار شقرا، « الفصل الحادي عشر : التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي :الدروس المستقاة من القادة السياسيين لبناء المستقبل»، في:

https://www.idea.int/sites/default/files/democratic-transitions-AR-chapter-11_0.pd

- «ماليزيا تتبع أسلوب ''حشد المصادر'' وتشرك المواطنين في تصميم ميزانية 2015»، في:

https://01gov.com/

- «كوريا الجنوبية توفر لمواطنيها خدمات إلكترونية مخصصة –كل حسب طلبه» ، 17 أغسطس, 2014، في:

https://01gov.com/

- كاميلا كروسو، «تمكين المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لأجل تعزيز المساواة ومنع النزاعات» ،في:

https://www.un.org/ar/chronicle/article/19958

- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في: https://www.ifad.org/ar/web/operations/regions/lac

- *«الفساد.. آفة أمريكا اللاتينية الكبرى» ، صحيفة الموندو الاسبانية 2017/12/12،مقال افتتاحي،ترجمة احمد سيدي، في:*

https://www.sis.gov.eg/Story/134279?lang=ar

- حسن مجدوبي ، «أمريكا اللاتينية تحاكم رؤساءها بتهمة الفساد.. ماذا عن العالم العربي؟»، (13 - فبراير – 2017)، في:حملة أمريكا اللاتينية المضادة للفساد، خورخي كاستانيدا، في :

https://m.annabaa.org/bushra/goodgovernance/2987

- صدفة محمد محمد ، «ا مريكا اللاتينية تحت «سيف» حراك ، في:

http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/82c535ee-cb87-45e7-b9f5-dfdc92a5da8c

- فاطمة شوقي ، «الفساد آفة أمريكا اللاتينية ...فنزويلا ونيكارجوا أكثر الدول فسادا» ، (23 يناير 2020) في:

https://www.youm7.com/story/2020/1/23/

- « في عالم يشتعل بالاحتجاجات .. لماذا تتأهب أميركا اللاتينية للانفجار ؟ » ، 7 نوفمبر, 2019، في:

https://alwatanalarabi.com/

- « تحقيق العمل اللائق في أسيا»، الاجتماع الإقليمي الأسيوي الرابع عشر ، بوسان ، جمهورية كوريا ، أب/ أغسطس – أيلول/ سبتمبر 2006، تقرير المدير العام ، مكتب العمل الدولي جنيف، في:

https://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/rgmeet/14asrm/dgrealizing.pdf

- لوريل أي ميلر ، جيفري مارتيني ، «التحول الديمقراطي في العالم العربي، توقعات ودروس مستفادة من حول العالم »، معهد الدفاع الوطني RAND، مؤسسة راند ، 2013. .في:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/MG11/MG1192z1/RAND_MG1192z1.pdf

- «خمسة دروس لمحاربة الفساد من المكسيك» ،(5ديسمبر, 2016))، في: https://01gov.com/

- البيانات المفتوحة لمكافحة الفساد في أمريكا اللاتينية، (29أغسطس, 2018) ، في: https://01gov.com/

- «كيف بنت عاصمة باراجواي بياناتها عن السكان من الصفر؟»، (25 اغسطس 2019)، في:
https://01gov.com/paraguay-capital-population-data/25,2019 أغسطس

- أمجد عرار، ايمن سمير (اعداد) ، «أكثر من 100 عام على أكبر موجة هجرة (2-2)11 رئيسا من أصول عربية في أمريكا اللاتينية» ،القاهرة ، ديسمبر2019، في:
https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-12-23-1.3734112

- عبد الرحمن المنصوري ، «تجربة كوريا الجنوبية : عوامل النجاح وتحديات المستقبل»، مركز الجزيرة للدراسات في :
www.aljazeerastudies.net

- بوغوتا لقمان إلهان، محمد أمين جانيق ، «احتجاجات أمريكا اللاتينية.. دوافع مختلفة ومسار متشابه» ، في:
https://www.aa.com.tr/ar/

- كاميلا كروسو، «تمكين المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لأجل تعزيز المساواة ومنع النزاعات »، في:
https://www.un.org/ar/chronicle/article/19958

- تقرير البنك الدولي ،« شرق اسيا والمحيط الهادي: ضرورة التحرك الفوري لتخفيف الصدمة الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا ،» في:

WORLD BANK, EAST ASIA AND PACIFIC ,ECONOMIC UPDATE, APRIL 2020 :East Asia and Pacific in the Time of COVID-19 The World Bank, in : https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/3347

- «تقرير جديد: مكافحة الفساد في خضم تفشي جائحة كورونا أكثر أهمية من أي وقت مضى»، في:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/09/23/curbing-corruption-in-the-midst-of-a-pandemic-is-more-important-than-ever-new-report-says.

- « كيف تنهض الأمم؟ أسرار التقدم، (الأهرام اليومي»، في: http://www.ahram.org/news/385945aspx/

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،«التقرير العالمي لرصد التعليم ، التعليم الشامل للجميع :الجميع بلا استثناء....2020»، في:

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373718

- عبد الرحمن منصوري، «تجربة كوريا الجنوبية : عوامل النجاح وتحديات المستقبل»، مركز الجزيرة للدراسات ، في:

https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html

- عبد الرحمن تتوري ، «تجربة النمور الأسياوية والعوامل التي أدت إلى أزمتها»، الحوار المتمدن،2005/11/9، في:

http://www.alhiwar.org.artaspaid-50006

- عمر منيف الرزاز، «من الريع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، 15 حويلية 2018»، في:

https://www.alaraby.co.uk/

- تقريرمؤشر المعرفة العالمي 2019. في: https://www.knowledge4all.com/ar/HeatMap

- محمد طلعت الجندي ، «كوريا في عيون مصرية:في: مملكة بيكجي البحث عن الاثار المفقودة »، المجلد 13، العدد3،koreana الثقافة والفنون الكورية ، صيف 2017 ، في:
www.books.google.dz/books ?id=mf0-DWASBAJ&
- نص الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد لعام 2003، في :
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf
- محمد عبد العاطي ،« البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية» ، في:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172118591275063 8.html
- امل مختار ، «تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل ، نموذج استرشادي لمصر» ، في :
https://acpss.ahram.org.eg/News/5312.aspx
- محمود خليفة ، «القيادة السياسية في البرازيل وأثرها على الاستقرار السياسي»، المركز الديمقراطي العربي، مايو 2019. في:
https://democraticac.de/?p=902
- تقرير التنافسية العالمية 2019 لعام 2019 ، في:
https://www.weforum.org/reports/how-to-end-a-decade-of-lost-productivity growth.
- محمد البرقوقي ، «تقرير :167 مليون شخص تحت خط الفقر في أمريكا اللاتينية». في :
https://masralarabia.net/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%
- الأمم المتحدة : «جائحة كورونا ستفاقم الفقر والبطالة في أمريكا اللاتينية»،في:
https://arabic.rt.com/business/1134726-%D8%A7%D9%84%D8%(
- «عدد الفقراء في البرازيل يصل الى 54.8 مليون شخص» ، في :
https://www.okaz.com.sa/last-stop/na/1690531
- سارة صبري ، «كيف استطاعت البرازيل الحد من الفقر وعدم المساواة ؟» ، في :
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20122015&id=15fe06f2-1d06-44b1-a3e2-15f44fa843ea

- «المساواة بين الجنسين تحتاج 100 عام لتتحقق.. أين الدول العربية منها؟» د سمبر / كانون الأول2019 ، في:

https://arabic.cnn.com/business/article/2019/12/17/global-gender-gap-wef-2020

- حمد نور ، "السعودية تغلق الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي "،لخميس 19 ديسمبر 2019 ، في:

https://www.alwatan.com.sa/article/1031283./اقتصاد/السعودية-تغلق-الفجوة-بين-الجنسين-في-التعليم-العالي

- البنك الدولي ، «عرض عام لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي» ، في:

http://www.albankaldawli.org/ar/region/lac/overview

- معتز علي، «مأساة مسلمي تركستان الشرقية وميانمار..اضطهاد ديني أم صراع على النفط؟»، في:

https://www.aljazeera.net/blogs/2019/7/30/

- « 29 منظمة عالمية تتهم الجيش بتبني حرب دعائية لإثارة العداء بين مسلمي اراكان وبقية السكان ».في:

https://www.aljazeera.net/news/2020/11/1/2/

- عمر البشير الترابي،«الروهينغا وميانمار...مأزق الديمقراطية وتعصب التاريخ»،المجلة ،22سبتمبر 2017 في:

https://arb.majalla.com/2017/09/artivle55261506)

- ا لمنتدى الاقتصادي العالمي,Report Mind the 100 Year Gap (المساواة بين الجنسين تحتاج 100 عام لتتحقق.. أين الدول العربية منها؟». في:

https://www.weforum.org

- تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ماوراء الدخل والمتوسط والحاضر: اوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، في:

http://hdr.undp.org

●مواقع أنترنت عامة :

- https://www.participatorymethods.org
- www.inee.org/ae
- www.albankaldawli.org
- www.fre.habitants.org
- www/conciencia.org
- www.kapatid.org
- www.aciparticipa.org
- https://aceproject.org/
- https://www.civicus.org/
- https://www.escr-net.org/
- www.worldalbank.org/eap.data.worldbank.org/country
- www.undp.org
- https://news.un.org/
- https://www.weforum.org/
- www.aljazeera.net/
- www.arabic-news.com
- www.bbc.com/
- https://www.aman-palestine.org/
- https://arab.org/
- https://www.zakatfund.gov.ae/
- https://www.khalifafoundation.ae/
- http://almaktoumfd.ae/
- https://www.zayedchf.gov.ae/
- https://gmuslim.com/
- https://www.amnesty.org/
- https://www.un.org/
- http://www.goodgovernance.org.
- http://www.unwomen.org/
- http://www.medadcenter.com/
- http://www.dubaicharity.ae/
- http://al-ain.com/

- http://www.arabvolunteering.org/
- http://www.civilsociety-jo.net/
- https://www.maghrebvoices.com/a/497339.html
- https://www.eldjazaironline.net/Accueil/
- https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays/?codeStat=SG.GEN.PARL.ZS&codePays=MEX&codeTheme=9
- www.unctad.org/topic/vulnerable-economies/least-developed-countries/list.
- https://fr.wikipedia.org/wiki/Indon%C3%A9sie
- http://www.servicevolontaire.org/international/mission/humanitaire/projets_indonesie.php
- www.un.org/fr/events/democracyday/pdf/democracy.pd
- http://regardssurlaterre.com/ong-lautre-mondialisation
- *ersity press, 2010,.in : https://books.google.dz/books?*
- http://redtac.org/asiedusudest/2020/05/14/la-democratisation-de-la-malaisie/
- http://www.unalgeria.org/images/pdf/Communiqu_de_presse_CapDEL.pdf

ثانيا : باللغة الأجنبية :

- **Dictionnaires**:

- https:// www. Almaany.com< dict ar-ar www.qot og-lb.
- **https**://**dictionnaire**.**reverso**.**net**/**francaisdefinition**/**d%C3%A9veloppement+autonome**.
- **https**://**politicalencyclopedia**.**org**/**dictionary**/**%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9**.

- **Livres** :

- Ben Jamin R .Barber , Démocratie forte, Paris ,Desclée de Brouwer, 1997.
- Daniel calard, les relations internationales de 1945 a nos jours, France , Armand colin ,1999.
- Daniel Gaxie, la democratie représentative, Paris, Montchrestien EJA, 2003.

- Denis bourque, La concertation et partenariat entre levier et piége du développement de communauté ,canada , presses de l'université du Québec,2008 .
- Félicien Lenar (sous la direction), de l'unité de l'états , paris, Editions Cyas, 2010.

- Gene Sharp, de la dictature à la démocratie Un cadre conceptuel pour la libération, Traduit de l'américain par Dora Atger, Paris, L'Harmattan, 2009.
- Henri Bartoli, Repenser Le Développement En finir avec la pauvreté , paris ,Editions Unesco /Economica,1999.

- Jean-Jacques Raynal, Histoire des grands courants de la pensée politique, France, hachette livre, 1999.
- Joseph Longo , Paix et démocratie cosmopolitique chez J.Habermas, Allemagne/USA ,Horizon d'un nouvel ordre politique mondial , 2001.
- Lewis Bernard, Les arabes dans l'histoire, ,traduit de l'anglais :Annie mesritz , London, Grey Arrow édition, 1958.
- Ludovic schneider , le développement durable territorial , France, Editions Afnor, 2010.
- Moubarack Lo, Amaye Sy , Un Indice de Compétitivité Structurelle des pays en développement, , RP-20/04, Maroc, Policy Center for the New South, 2020.

- Philippe Moreau Defarges, la Gouvernance, P.MF, France 2003.
- Robert .A. Dahl, de la démocratie, Traduit , Monique Berry, Paris, nouveaux horizons, 2001.
- Sophia Mappa(Sous la direction) , développer par la démocratie (injonctions occidentales et exigences planétaires, France, Editions Karthala, 1995.
- The east Asian Miracle Economic Growth and Public Policy ; A world bank policy research report , oxford university press,1993.

- **Périodiques :**

- Adegboyga ojo (et autres) ,«la gouvernance électronique en asie : bilan impact et réduction de la fracture interne», hermés, la révue . n55.3/2009.
- Alberto Van klaverne,«l'amérique latine dans un monde en transitions»,civilisations , revue internationale d'anthropologie et de sciences humaines , 42-1 , 1993 .
- Amy L. Freedman, « consolidation or withering away of democracy? political changes in thailand and indonesia» , asian affairs: an american review, n33, issue4, 2007.

- Archon Fung, «démocratiser le processus d'élaboration des politiques », télescope, vol. 17, n° 1, hiver 2011 .

- Aurel Croissant, David Kuehn; Paul Chambersa; Siegfried O.wolf , « beyond the fallacy of coup-ism: conceptualizing civilian control of the military in emerging democracies», democratization, v17. n5,october 2010.

- Baohui Zhang , «i mproving democratic governance in east asia » , asian journal of political science, vol. 16, n1, april 2008.

- Bernard Enjôlras , « gouvernance verticale, gouvernance horizontale et économie sociale et solidaire : le cas des services à la personne », géographie, économie, société , vol 12. 1/2010 .

- Boyan Belev, « privatization in egypt and tunisia: liberal outcomes and/or liberal policies ?'», mediterranean politics,v 6, n2, 2001.

- Camille Goirand, «penser la participation politique en amérique latine : questionnements méthodes d'entquéte » , participations , n° 5, 1/2013.

- Cho,Hee-Yeon,« confronting dictatorship, democratization, and post-democratization - personal reflection on intellectual and social practices in the context of dictatorship,

democratization and post-democratization » , inter-asia cultural studies, v10, issue 1, 2009.

- Christophe Jaffrelot, «l'inde,démocratie dynastique ou démocratie lignagère », *critiques internationales ,* n° 33,4/ 2006.

- Christophe Jaffrelot , « inde : l'avènement politique de la caste » , *critique international,* n°17 – octobre 2002 .

- claud béland, «la participation citoyenne : un rempart de la démocratie» ,éthique publique , v7. n., 2005.

- Copper, John F , « the devolution of taiwan's democracy during the chen shui-bian era » , journal of contemporary china, n18, issue 60, 2009.

- Croissant, Aurel, «from transition to defective democracy: mapping asian democratization », democratization,v 11.n 5,2004.

- Daniel Bounberg, «democratization in the arab world ? the trap of liberalized and otocracy», journal of democracy, v 13. n°4. october 2002.

- Daniela Villacrés, José Itzigsohn, « migrant political transnationalism and the practice of democracy: dominican external voting rights and salvadoran home town associations» , ethnic and racial studies,n 31, issue 4 , 2008.

- *Darren Wallis, « democratizing a hegemonic regime: from institutionalized party to institutionalized party system in mexico?» , democratization,v 10, issue3, 2003.*

- David Roberts , «democratization, elite transition, and violence in cambodia, 1991-1999» , critical asian studies, v34, issue 4, 2002.

- david wurfel , «les philippines :une democratie hesittante dans le context international » , r*evue internationale de politique comparée, vol. 8, n° 3, 2001.*

- Donald G. Richards, «transition and reform in a predatory state: the case of paraguay» ,journal of economic policy reform, v11, issue 2, 2008.

- Elfatih A. Abdel Salam , «the arab spring: its origins, evolution and consequences… four years on», intellectual discourse, vol 23. no 1. 2015.

- Éric Meyer , «bipolarité et pratiques successorales dans la démocratie sri lankaise », *critiques internationals, n33,4/*2006.

- Evelina Dagnino, Luciana Tatagiba ,« mouvements sociaux et participation institutionnelle : répertoires d'action collective et dynamique culturelles dans la difficile construction de la démocratie brésilenne » , revue internationale de politique compare, , vol. 17, 2/2010 .

- Françoise Montambeault , « décloisonner la comparaison : dispositifs participatifs et démocratisation au brésil et au mexique» , participations ,n° 11, 1/2015.

- Georges Corm, « première approche d'une contextualisation des révoltes populaires arabes » ,confluences méditerranée, **n° 79**,4/2011.

- *Guillermo O'donnell, «repenser la théorie démocratique : perspectives latino-américaines», revue internationale de politique comparée, vol. 8, n2, 2001.*

- Guy Poquet, «démocratie de proximité et participation des habitants a la politique de la ville de la promiscutte des cages d'escalier a la reconnaissance du citoyen-usager», cahier de recherche, no 156, juillet 2001.

- Henri Onodera, Bruno Lefort, Karim Maiche & Sofia Laine, « dynamics of engagement among youth in arab mediterranean countries » , the journal of north african studies, v 25, n. 2, 2020 .

- Jacqueline de Groote, « Les rôles politiques des femmes » ,Les cahiers du GRIF, n°6, 1975.

- Jagannath P. Panda , «china's Regime Politics: Character and Condition », Strategic Analysis,N 34, Issue1,2010.

- Jamie S. Davidson, «dilemmas of democratic consolidation in indonesia» , *the pacific review*, vol. 22 , n. 3, july 2009.

- Jean pierre charbonneau , « de la démocratie sans peuple à la démocratie avec le peuple » , ethique publique , vol 7, n1,2005.

- Jean-Louis Margolin, « développement et démocratie en asie du sud-est» , politique étrangère, n°3 , 57eannée.1992.

- Joaquín Farinós Dasí , «Le défi, le besoin et le mythe de la participation à la planification du développement territorial durable : à la recherche d'une gouvernance territoriale efficace», L'Information géographique , Vol. 73 . 2/2009.

- József Bognár, « Les aspects poltiques des blocages du développement en pays sous-développés», Revue Tiers Monde, Année 1967.

- Jungug Choi, « Ethnic and Regional Politics after the Asian Economic Crisis: A Comparison of Malaysia and South Korea » , democratization, N10, Issue 1, 2003.

- Klaus Frey, Fábio Duarte , «démocratie participative et gouvernance interactive au Brésil : Santos, Porto Alegre et Curitiba», Espaces et sociétés , n° 123, 4/2005.

- Loïc Blondiaux , «la démocratie par le bas Prise de parole et délibération dans les conseils de quartier du vingtième *arrondissement de Paris* », *hermes , la revue,N26-27,1-2/2000.*

- Marie-Hélène Bacqué, Carole Biewener «l'empowerment, un nouveau vocabulaire pourparler de participation ? », idées économiques et sociales, n° 173, 3/2013.

- Marie-Orange Rivé-lasan , « La démocratie sud-coréenne : absence de logiques dynastiques ? » , *Critiques internationales, N33,4/*2006.

- Matthew Carlson and Turner Mark ; « public support for democratic governance in southeast asia », asian journal of political science, v16, issue 3,2008 .

- Mehran Kamrava, Frank O. Mora, «civil society and democratisation in comparative perspective: latin america and the middle east », third world quarterly, vol 19, no 5, 1998 .

- Monique Selim, Bernard Hours,«le travail social en chine :une enquête anthropologique » , terrains & travaux, n° 16, 2/ 2009.

- Natalie Rigaux, « Le sens politique du volontariat », Pensée plurielle, N7, 1 /2004.

- Nathalie Hoffmann, « les démocraties asiatiques et leurs capacités de résistance aux crises », revue internationale et stratégique , ,n° 44,4/ 2001.

- Olle Törnquist , « dynamics of indonesian democratization », , *third world quarterly, vol 21, no 3, 2000.*

- Osmany Porto de Oliveira, ((La diffusion globale du budget participatif : le rôle des « ambassadeurs » de la participation et des institutions internationales », Participations , N° 14, 1/2016.

- Pascale Dufaur, «les nouvelles frontiéres de la citoyenneté » ,éthique publique .v7.n1.2005.

- Paula Canelo, « la politique sous la dictature argentine le processus de réorganisation nationale ou la tentative inachevée de refonte de la société (1976-1983) » , vingtième siècle. revue d'histoire , n° 105, janvier-mars 2010.

- Philippe Marchesin, «démocratie et développement » , revue tiers monde , t.xlv, n°179 juillet-septembre 2004.

- Polya Katsamunska , «the concept of governance and public governance theories » , economic alternatives, issue 2, 2016.

- RodrigoLlorent, «l'amérique latine et la décennie du développement » ,tiers-monde, tome 10, n°39, 1969.

- Romain Bertrand, «la démocratie à l'indonésienne : bilan critique d'une transition qui'en finit pas de commencer » , *revue internationale de politique comparée, vol. 8, n° 3, 2001.*

- Sherry R. Arnstein , « a ladder of citizen participation » , journal of the american planning association, vol35 , n4 , aip journal july 1969.

- Sungmoon Kim , « civil society and political action in democratized korea: revamping democratic consolidation from a participatory perspective », new political science , v 28, n 4, december 2006.

- Tim Büthe , «governance through private authority: nom-state actors in world politics », journal of international affairs , vol .58, no.1,fall 2004.

- Ufen, Andreas , « the transformation of political party opposition in malaysia and its implications for the electoral authoritarian regime », democratization, n16, issue3,2009.

- Yves Cabannes, «les budgets participatifs en amérique latine de porto alegre à l'amérique centrale, en passant par la zone andine : tendances, défis et limites» , mouvements , no 47-48,5/2006.

- Zoltan Barany , « comparing the arab revolts the role of the military », journal of democracy , volume 22, number 4 october 2011.

- **Reports and Research Paper:**

- peter niggli et andré rothenbühler, « ONG et gouvernance mondiale : une légitimité contestée » ; annuaire suisse de politique dedéveloppement 23-2 | 2004. In: https://journals.openedition.org/aspd/447

- Bruno boidin «Développement humain, développement durable et « pays en développement » : comment articuler et mesurer les différentes dimensions ? »,développement durable et territoires ,dossier 3/2004,in : https://journals.openedition.org/developpementdurable/107

- Pierre bauby , Mihaela M. simili ; «séance 3 consolider une gouvernance participative de l'action publique et des services publics ».in : http://base.citego.org/docs/mooc_dp_seance_3.pd

- Pauline Gaulier , Camile Gardisse , «seance4 l'imlication des citoyens dans l'action publique urbaine : enjeux et modalités de la participation », in : http://base.citego.org/docs/mooc_dp_seance_4.pdf.

- Karolina Koc-Michalska, Jean Chiche et Thierry Vedel, «Connaissances politiques et participation politique à l'ère numérique:

ce que change l'internet »,sciences de la societe , 94/2015 in: https://journals.openedition.org/sds/2523

- «Civil society organisations», in : https://www.acted.org/en/what-we-do/our-expertises/civil-society-or

- Edith Archambault, «le travail bénevole », HALl , juin 2012,in : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00703352/file/CR_StatCafA_2012_03-13_Le_travail_bA_nA_vole-1.pdf

- «Participation civile dans la prise de décision.in : https://www.coe.int/fr/web/civil-society/civil-participation

- «participation civile Au processus decisionnel ; code de bonne conduite in : http://ficemea.orgarchives/www.ficemea.org/spip66aa.html?article926

- ODE De bonne pratique pour la participation civile au processus décisionnel Adopté par la Conférence des OING lors de sa réunion le 1er octobre 2009 .in :https://www.cohesion-socialecoe.org/uploads/4/0/6/9/4069973/code_french_final.pdf

- Guy POQUET, « démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de ia ville de la promiscuité des cages d'escalier à la reconnaissance du citoyen-usager », cahier de recherche, n°156 axes méthodologiques de mise en oeuvre , centre de recherche pour l'etude et I'observation des conditions de vie, ,paris, juillet 2001 .in :

https://www.credoc.fr/publications/democratie-de-proximite-et-participation-des-habitants-a-la-politique-de-la-ville-de-la-promiscuite-des-cages-descalier-a-la-reconnaissance-du-citoyen-usager-axes-method.

- Marie-Hélène Bacqué, Yves Sintomer , «*La démocratie participative. Histoires et généalogies,in :*
https://journals.openedition.org/lectures/5217.

- Annie rancerel et brook boyer ,« un apercu sur les approches participatives pour la preparation des pana », d'ocumentélaborépourleLEG,unitar.in :

http://www.gestionorienteeverslimpact.org/sites/default/files/resource/7approcheparticipative.pdf.

- Lucie Fréchette et Solange van Kemenade, « La participation significative des communautés locales dans le cadre des consultations sur les projets à grande échelle »,in :
http://d4m.com/al21/18378_fr.html

- Damien Talbot, la gouvernance locale, une forme de développement local et durable ? une illustration par les pays, developpement durable et territoires, dossier 7, Avril 2006.

- european commission, supporting decentralisation and local governance in third countries, Reference document N2, Europ Aid cooperation office, 2007.in:

file:///C:/Users/Afak/Downloads/2-_europeaid_supporting_dlg_in_third_countries.pdf

- understanding the Urban Governance, GDRC Programme on urban Governance,in: https://www.gdrc.org/u-gov/ugov-define.html

- Ben baruch , un entretien avec johan galtung ,in: https://www.peaceinsight.org/fr/articles/interviewjohangaltung/?location=sudan&theme=peace-education

- Sources et ressources pour une culture de la paix en Afrique,in : http://www.unesco.org/new/fr/testing/africa-relaunch/priority-africa/culture-of-peace-in-africa/sources-and-resourcse-for-a-culture-of-peace/

- Manuel de référence de la CEDEAO, Manuel de référence de la CEDEAO sur la culture de la paix, les droits humains, la citoyenneté, la démocratie et l'intégration régionale destiné aux, Documents de référence / Reference document, 2013,in : http://education2030-africa.org/index.php/fr/ressources/55-manuel-de-reference-de-la-cedeao-2

- The developnlent Philosophy of robert S. McNamara, John L. Maddux, Juue 1981, World Bank,in: http://documents1.worldbank.org/curated/en/327751468330998907/pdf/581940WP0Devel101public10BOX353791B.pdf

- Robin Harding and Leonard Wantchekon, The Political Economy of Human Development, Human Development Research Paper, 2010/29,

United Nations Development Programme Human Development Reports Research Paper October 2010, . in :
http://www.rrojasdatabank.info/HDRP_2010_29.pdf

- Lorenzo G. Bellù, Development and Development Paradigms A (Reasoned) Review of Prevailing Visions, food and agriculture organization of the united nations,easypol ressources for policymakingin :
http://www.fao.org/docs/up/easypol/882/defining_development_paradigms_102en.pdf

- Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine,in :
http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1994_frcomplet_nostats.pdf,

- « la sécurité humaine en théorie et en pratique », application du concept de sécurité humaine et fonds des nations unies pour la sécurité humaine, unité sur la sécurité humaine bureau de la coordination des affaireshumanitairesnationsUnies.in :
https://www.unocha.org/sites/dms/HSU/Publications%20and%20Products/Human%20Security%20Tools/Human%20Security%20in%20Theory%20and%20Practice%20French.pdf

- Rapport n°1, développement local :concepts, stratégies et benchmarking , ministère de l'Industrie, des études économiques et des statistiques série politique économique , efficacité compétitivité croissance et développement, 1ère contribution de MPEPI au débat sur la promotion du développement local en Algérie ؛Septembre2011,in:

www.mdipi.gov.dz/…/pdf/Developpement_local___concepts_strategies_et_benchmar

- terri willard, «social networking and governance for sustainable development », ,in:http://www.iisd.org/ March 2009

- *oshani Perera with Samuel colverson, «sustainable procurement in fragile states »,* the International Institute for sustainable development august 2012, in : www.iisd.org

- Pascal lamy, «towards world democracy», translated by david macey, policy network, united kingdom , 2005, in: www.policy-network.net

- Thierno Aby SY,(représentant de l'OM) , «la santé instrument de la paix », Paix et Santé, No.1, 2003,in : https://apps.who.int/disasters/repo/8796.pdf

- Promouvoir la paix et le développement durables,in : https://www.un.org/fr/chronicle/article/promouvoir-la-paix-et-le-developpement-durables.

- robin harding leonard wantchekon, the political economy of human, united nations development programme humandevelopment,reportsresearchpaper2010/29,october2010,in : http://www.rrojasdatabank.info/HDRP_2010_29.pdf

- cédric polère, démocratie : de quoi parle ton ?, avril 2007 , le centre ressources prospectives du grand lyon,millénaire,in : www.millenaire3.com/content/download/1389/19477/…/1/…/democratie_Polere.pd

- La democratie et les nations unies ,in :

www.un.org/fr/events/democracyday/pdf/democracy.pdf

- Francois rangeon , «societe civil: histoire D'un mot », Paris in : https://www.u-picardie.fr/curapp-revues/root/19/rangeon.pdf

- James Manor , «*démocratisation with inclusion:political reforms and people's empowerment at the grassroots* »,office occasional paper united nations development programme,baackground paper human development report 2003 , december 2002.in:

www.ikonomics.com/wp-content/uploads/2012/04/hermes_2000_26-27_323.pd

- Stratégies nationales de développement durable bonnes pratiques dans les pays de l'ocde organisation de coopération et de développement économiques. in :

www.oecd.org/fr/croissanceverte/36655852.pdf.

- Francis Fukuyama, « what is governance? » , Center for global development., working paper 314 January 2013,. in : https://www.cgdev.org/sites/default/files/1426906_file_Fukuyama_What_Is_Governance.pdf

- Hdr1993fr,in :http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1993_fr_complet_nostats.pdf

- United nations general assembly , sixty-seventh session Sustainable development , Item 20 (a)Lessons learned from the commissionon ,sustainable development report of the secretary-General, 21 February

2013,in:https://www.un.org/ar/sections/issuesdepth/democracy/index.html

- **Mémoires :**

- Marco Menozzi , «Approche théorique du développement local durable et regard critique sur 15 années d'activité du dispositif d'agences de développement local en Région wallonne », Mémoire de fin d'études présenté en vue de l'obtention du diplôme de Master en politique économique et sociale,2012-2013 ,Université deMons Faculté Warocqué d'Economie et de Gestion .

- Jean-Nicolas BIRCK, « Les nouveaux enjeux de la démocratie participative locale Pratiques et usages de la participation citoyenne à Nancy et au Conseil général de Meurthe-et-Moselle», Thèse(doctorat nouveau régime – mention science politique), Université de Nancy 2 SJPEG,mai 210.

- **Working Paper:**

- Carolyn deere , «International trade technical assistance and capacity building »,human development report office occasional paper , human development report 2005 ,.in:
http://hdr.undp.org/en/content/international-trade-technical-assistance-and-capacity-building

- Brown oli ,«wealth for the few poverty for the many :the resourcecourseexamplesofpoorgovernance/corporatemismanagementwastingnaturalressourcewealth»,humandevelopmentreportoffice occasional paper,humandevelopmentreport2005;in:
http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2005_brown_oli_30.pdf

- Mwaura Ciru , « kenya and uganda pastoral conflict case study »,. Human Développement Report office occasional paper, 2005, in:
http://hdr.undp.org/en/content/kenya-and-uganda-pastoral-conflict-case-study
- Human development, report office occasional paper Langer arnim ,horizontal inequalities and violent conflict . cote d'ivoire country paper , human development , report 2005.
- Human development report office occasional paper, vargas hill ,ruth ; assessing rhetoric and reality in the predictability of aid , human development report 2005.
- Djavad Salehi-Isfahani, «human development in the middle east and north africa », united nations development, programme human development reports research paper , October 2010 .

- development Programme Human Development, Reports Research Paper 2010/25 September.in:

http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdrp_2010_25.pdf

- David Mayer Foulkes , «Divergences and Convergences in Human Development » ;United Nations Development, Programme Human Development ,Reports Research Paper September 2010 Human Development,Research Paper 2010/20;Divergences and Convergences in Human Development .in:

http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdrp_2010_20.pdf

- samman emma , «Openness and growth : an empirical investigation » , Human Development Report Office OCCASIONAL PAPER , ,human development report 2005, in:

http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2005_samman_emma_22.pdf

- *Neumayer* Eric, «Human Development and Sustainability » , United Nations Development Programme Human Development Reports Research Paper 2010/05 June 2010;.in:

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-and-sustainability

- Francis Fukuyama, « What Is Governance? » , in: Working Paper 314 January 2013, Center for Global Development 1800 MassachusettsAve.,NWWashington,20036DC, in:

https://www.files.ethz.ch/isn/159182/1426906_file_Fukuyama_What_Is_Governance.pdf

- *Carol Graham,* « The Challenges of Incorporating Empowerment into the HDI: Some Lessons from Happiness Economics and Quality of Life Research » ,United Nations , Programme Human Development, Reports Research Paper 2010/13, July 2010,.in :

http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdrp_2010_13.pdf

- Design: Blossom – Milan, «Turig promises into action: gender equality in the 2030 agenda for sustainable development »,UN Women, the United Nations, Printing: AGS Custom Graphics, an RR Donnelly Company2018. in:

http://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2018/sdg-report-gender-equa

- Conception: Blossom –Mila , «Le progrés des femmes dans le monde 2015-2016 : Transformer les économies réaliser Les droits » , Traduction en français: Prime Production Ltd .Révisions en français: Nelly Jouan, Delphine Huddleston Impression: AGS Custom Graphics, an RR Donnelly Company ,ONU femmes ;2015,in:

http://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2015/poww-2015-2016-f

- krznaric roman, «The limits on pro- poor agricultural trade in guatemala :land ,labour and political power », Human Development Report Office OCCASIONAL PAPER, ,human development report , 2005;in:http://hdr.undp.org/en/content/limits-pro-poor-agricultural-trade-guatemala

- *Mona lena kroock and Sarah shilds , women ,gender and politics :a reader ,new york ,oxford university* press ,2010.in :

https://books.google.

- Rob Atkinson, , «les aléas de paricipation des habitants a la gouvernance urbaian en europe », Traducteur: Frédéric Martizet, les annales de la recherche , annee 1998.in :
http://www.annalesdelarechercheurbaine.fr

- Fuentes juan alberto ; «violent conflict and human development in latin america : the cases of colombia ,elsalvador and Guatemala » , Human Development Report Office occasional paper ,human development report 2005.

- **Cites internet:**

- Osmany Porto de Oliveira, « le transfert d'un modèle de démocratie participative Paradiplomatie entre Porto Alegre et Saint-Denis » , Chapitre 2. Le budget participatif : pourquoi le modèle de Porto Alegre ?,éditions de l'IHEAL,2010,in: https://books.openedition.org/iheal/2656.

- marie-hélène bacqué, yves sintomer , «gestion de proximité et démocratie participative »,les annales de la recherche urbaine, N° 90, les seuils du proche, .in: file:///C:/Users/Afak/Desktop/Bacque_Sintomer_ARU_90%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7%C2%A7.pdf :

- l'évaluation des organismes communautaireset bénévoles , comité ministériel sur l'évaluation,septembre1997.in :

https://www.rocestrie.org/fr/psoc.htm?ssid=ok0rk2qfwwdroe0&ssname=msss_evaluation_pratiques_97.pdf

- souleymane soumaoro, « le sous developpement : une menace contre la paix ? reflexion sur la question du developpement a la lumiére de l'article 39 de la charte des nations unis », Extrait de l'ouvrage :Les 70 ans des Nations Unies : Quel rôle dans le monde actuel ?,Yves Daudet éditions A.Pedone, 2014, .in: www.pedone.info.

- florence périer, etude sur le bénévolat et le volontariat au maroc, pnud rabat, décembre 2005.

- Le guide du bénévolat à l'usage des dirigeants associatifs, in: www.associations.gouv.fr France – 75650 Paris 2011 ministre education nationale jeunesse vie assossiative.

- arnaud mercier(cordinateur) ;« présentation générale L'utile fiction de l'opinion publique », Médias et opinion publique.in : https://listes.services.cnrs.fr/wws/arc/athena/201205/msg00030/Medias_et_opinion_publique.pdf

- citoyenneté & civilité aujourd'hui :quelques éclaircissements, in :http://www.ac-grenoble.fr/ecjs/ecjs2/citoyennete.htm.

- être éco-citoyen des passible.in:http://www/ecocitoyen.org consulté le 14/07/2019.

- gilbert vincent, « civisme et civilité. Les dimensions morales et religieuses du lien social en démocratie », Archives. de Sciences. sociales. des Religions., 2003, (janvier-mars 2003) . **in**: https://journals.openedition.org/assr/2395

- Emma jones and john gaventa,«concepts of citizenship: a review»,IDS development bibliography19,institute évelopment studies,February 2002, in: https://www.ids.ac.uk/download.php?file=files/dmfile/Db19.pdf

- James Meadowcroft, «Participation and sustainable development: Modes of citizen, community and organisational involvement» , Published in W.Lafferty (ed), Governance for Sustainable Development: The Challenge of Adapting Form to Function (Edward Elgar), 2004 .

- Les crimes commis contre les femmes lors des conflits armés ,Amnesty International ,document public, londres , 8 décembre 2004,in : https://www.amnesty.org/download/Documents/88000/act770752004fr.pdf

- Souad triki «Libéralalisation du commerce et genre en afrique du nord .séminaire régional ,Genre et intégration économique des femmes dans les pays du maghreb » ,tunis 5-7 octobre , 2009,cideal , 2011 .in : https://proyectoallas.net/wp-content/uploads/2018/01/Genre-et-interation-%C3%A9conomique-des-femmes-dans-les-pays-du-maghreb-franc%C3%A9s.pdf.

- Renforcer la participation politique des femmes à travers des programmes de formations efficaces Guide des meilleures pratiques et leçons apprises, Institut National Démocratique,2013.in : https://www.iknowpolitics.org/sites/default/files/training-manual-increasing-wpp-through-effective-training-programs-fre.pdf.

- Elin skaar and camila gianella malca, « latin american civil-military relations in a historical Perspective: a Literature review », june 2014.in: https://www.cmi.no/publications/file/5189-latin-american-civil-military-relations-in-a.pdf

- Le genre et l'éducation à la culture de la Paix en Afrique Centrale ,commission economique pour l'afrique, septembre 2013 . In :https://www.uneca.org/fr/le-genre-et-l%E2%80%99%C3%A9ducation-%C3%A0-la-culture-de-la-paix-en-afrique-centrale.

- l'abbé alphonse quenum, « Les fondements éthiques et religieux d'une éducation à la citoyenneté » .In :Organisation des nations unies pour l'éducation, la science et la culture , Le dialogue entre les relLigions endogènes,le christianisme et l'islamauservicedelaculturedelapaixenAfrique,DépartementAfrique.in : https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000180326.

- à propos d'onu Femmes, in : http://www.unwomen.org/fr/about-us/about-un-women

- résolution 1325 (2000) , adoptée par le Conseil de sécurité à sa 4213e séance ,le 31 octobre 2000 S/RES/1325 (2000 .in: https://www.un.org/womenwatch/ods/S-RES-1325(2000)-F.pdf.

- documents d'orientation, in:http://www.unwomen.org/fr/about-us/guiding-documents.

- Turing Promises into action: gendere equality in the 2030 agenda for sustainable development in:www.unwomen.org/sdg-report Design: Blossom – Milan , UN Women 2018 United State. in : http://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2018/sdg-report-gender-equa.

- Le progrés des femmes dans le monde 2015-2016 : transformer les économies réaliser les droits, Conception: Blossom – MilanTraduction en français: Prime Production Ltd .révisions en français: nelly jouan, delphine Huddleston Impression: AGS Custom Graphics, an RR Donnell .in :http://www.unwomen.org/

- Bruno Leroux, « une politique de securité au plus prés du citoyen ». in :https://www.vie-publique.fr/

- localizing the post-2015 development agenda dialogues on implementation , in:www.worldwewant2015.org/.

- New york 16 Apr - 18 Apr 2018 Stakeholder Engagement and Consensus Building –in:http://www.unssc.org/courses/stakeholder-engagement-and-consensus-building-april/

- Programme de renforcement des capacités des acteurs de développement local/ Communes Modèles : capdel,synthèse , in :http://www.dz.undp.org/content/

- Iffat Idris, «Analysis of the Arab Spring » ,Helpdesk Research Report. GSDRC 2016,in :http://www.gsdrc.org/wp-content/

- Arab Youth : Civic Engagement & Economic Participation, unesco regional Bureau for Education in theArab States– Beirut–Lebanon;. in:

http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/pdf/YCE%20_EN.pdf

- Mauritania Country Economic Memorandum: Accelerating Growth Through Diversification and Productive Cities, 2020 The World Bank, May 2020.

- Sous la direction de séverine bellina, hervé magro etViolainedeVillemeurLagouvernancedémocratique,IRG ,in : http://www.institutgouvernance.org/

- Salma al-Shami , «Les sondages de l'Arab Barometer révèlent une hausse de la perception de la corruption »,12 decembre 2019 in : https://blogs.worldbank.org/fr/arabvoices/arab-barometer-report-perceptions-corruption-rise-across-mena

- david goeury , Printemps arabes, divergence des destinées nationales, chapitre : 2 ,Extrait de l'ouvrage Andrieu J. (dir.), 2017, L'Afrique : du Sahel et du Sahara à la Méditerranée, Paris : Ellipses. September2017.in : https://www.researchgate.net/publication/321015708_Printemps_arabes_divergence_des_destinees_nationales_Algerie_Egypte_Libye_Maroc_Tunisie_de_2011_a_2017 .

- National Deliberations A Synthesis , Report Beyond 2015 Compaigning for a global development framework after the millennium development goals, in : http://whiteband.org/sites/default/files/Beyond%202015%20GCAP%20National%20Deliberations%20Synthesis%20Report

- Mwaura ciru, « Kenya and uganda pastoral conflict case study » , Human Development Report Office occasional paper ,human development report 200.

- center for strategic and international studies , middle east program conference report csis middle east program Jon B. Alterman, Haim Malka, Greg Brosman, / Research Assistant Omar Boukili, Kathryn Hannah, and Daniel Hatch, « Building Stability in North Africa: Prospects and Challenges » January2008;.in:

https://csiswebsiteprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/legacy_files/files/attachments/08_01_17_%20Maghreb_Conference_summary_0.pdf.

- Overview of Action/2015 Mobilisations, in : http://whiteband.org/sites/default/files/OverviewofMobilisations.pdf
- Peace and Security, in: http://www.whiteband.org/issues/peace.
- Public Accountability & Just Governance, in: http://www.whiteband.org/en/content/public-accountability
- Blossom Milan, LE Progrés des femmes dans le monde 2015-2016 : Transformer les éconimies réaliser les droits, ,Traduction en français: Prime Production Ltd .Révisions en français: Nelly Jouan, Delphine Huddleston Impression: AGS Custom Graphics, an RR Donnelly Company,ONU Femmes,2015. in: http://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2015/poww-2015-2016-f
- Ollivier guillard, «2018 en Asie : la démocratie à l'épreuve » , tribun ; le 05/02/2018; in: https://asialyst.com/fr/2018/02/05/2018-asie-democratie-epreuve/
- Lena, « Covid-19: pourquoi la Chine a vaincu le virus et nous, non », Publié le 04/11/2020,in: https://www.lefigaro.fr/international/covid-19-pourquoi-la-chine-a-vaincu-le-virus-et-nous-non-20201104
- Camille Tétreault, «L'influence de l'église cayholique au sein des politiques Philippines ».in: thttp://redtac.org/asiedusudest/2019/05/04/linfluence-de-leglise catholique-au-sein-des-politiques-des-philippines/

- Mehran kamrava , frank o. Mora, « civil society and democratization in comparative perspective: Latin America and the Middle East » ,overviewofAction/2015Mobilisations,in:http://whiteband.org/sites/default/files/overviewofmobilisation.pdf.

- *James W. McGuire ,* «Political Factors and Health Outcomes: Insight from Argentina's Provinces » ,*humain development research papers HDRP 2010 ;* United Nations development programme (undp).
- «Le Chili doit profiter de la reprise pour remédier à la faiblesse de sa productivité et à l'ampleur de ses inégalités ». in :

http://www.oecd.org/fr/economie/le-chili-doit-profiter-de-la-reprise-pour-remedier-a-la-faiblesse-de-sa-productivite.

- Estelle Granet (Rédaction français) , «Stratégie de la société civile pour investir l'éspace public », Centre International d'Études pour le Développement Local, Université Catholique de Lyon,in:

http://www.ciedel.org/wp-content/uploads/2016/04/GUIDE_BP_POA.pdf

- L'aide au développement reste stable et les apports aux pays les plus pauvres augmentent en 2017. in :

http://www.oecd.org/fr/developpement/l-aide-au-developpement-reste-stable-et-les-apports-aux-pays-les-plus-pau

- What is Good Governance?, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, in:

https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf

- La participation civile au processus décisionnel le code de bonne pratique . in :
https://rm.coe.int/16802eee45

- Résolution 1325 (2000 (Adoptée par le Conseil de sécurité à sa 4213e séance , le 31 octobre 2000 S/RES/1325 (2000).
- Documentsd'orientation.in :http://www.unwomen.org/fr/about-us/guiding-documents
- Stratégies nationales de développement durable bonnes pratiques dans les pays de l'0CDE.in :www.oecd.org/fr/croissanceverte/36655852.pdf

- Richard G. Lugar , «The Backlash against Democracy Assistance », A Report prepared by the National Endowment for Democracy , Chairman Committee on Foreign Relations United States Senate June 8, 2006.,in:

https://www.ned.org/docs/backlash06.pdf

- Lise as rakner, alina rocha menocal and verena fritz overse ,« assessing international democracy assistance: Key lessons and challenges » , Development Institute ,August 2008, in:

https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/2551.pdf

- Heng Phoastey (et autres), « Youth Civic Participation in Cambodia: Knowledge , Attitudes, Practices, and Media» , United Nations Development Programme in Cambodia, 2010 in :
https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08af7ed915d622c0009f9/452_UNDP_Youth_Ci

فهرس الأشكال

والجـــداول

فهرس الأشكال والجداول

1-قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مستويات الالتزام	32
02	توضيح مستويات الاستشارة وشروط المشاركة الهادفة	38
03	الأعمدة الأربعة للتنمية المستدامة	51
04	اشتراك المواطنين في الحوكمة العالمية	71
05	سلسلة متصلة لنظم سياسية وفقا لرؤية فوالفجانج ميركل.	85
06	المساءلة والمجتمع المدني	109
07	مساهمة القطاع التطوعي الصحي في تحقيق جودة الحكم	126
08	تاثير الثقافة على المشاركة المدنية حسب غابريال الموند	133
09	كيف تعمل المساءلة الاجتماعية (من عرض قدمه جيف تيندوا ،ممارسة المساءلة الاجتماعية ، معهد البنك الدولي)	138
10	القيادة السياسية بحسب الدولة.	159
11	النساء في قوة العمل بحسب الدولة.	160
12	الاهتمام بالسياسة بحسب الدولة.	161
13	المتغيرات التي تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدني.	172
14	الرضا عن الحياة بحسب الفئة العمرية والمستوى التعليمي (الموجة السادسة، 2010 – 2014).	176
15	إجمالي البطالة بين الشباب في عمر 14-25 عاما في العالم العربي.	191
16	المعدلات العامة لاستخدام الإنترنت	204
17	تأثير تحديات الفقر وانعدام المساواة العالميان على التعليم.	283
18	مؤشر الديمقراطية: مستوى المشاركة السياسية في البرازيل.	321
19	مؤشر الديمقراطية: الحريات المدنية في الصين.	223
20	الفجوة الرقمية في منطقة أسيان	326
21	مؤشر الديمقراطية: الحريات المدنية في اندونسيا	337

2-قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مصفوفة المشاركة المدنية	41
02	لمحة سريعة عن منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا	155
03	هل أنت راض عن نظام التعليم في بلدك ؟	158
04	حساب المعاملات المالية والذين يستخدمون المدفوعات الرقمية للبالغين الأكثر من 15 سنة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	184
05	ترتيب بعض البلدان العربية في دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري (HPI-1)	189
06	درجة بعض البلدان العربية في مؤشر الديمقراطية لعام 2019	190
07	الفساد لعام 2018 ببعض البلدان العربية يبين مدركات الفساد في البلاد العربية من مجموع 180 دولة	192
08	إجمالي البطالة (% من إجمالي القوة العاملة) في بعض البلدان العربية لعام2020.	193
09	الرضا العام بالحياة والرضا بالرعاية الصحية وبالتعليم.	223
10	ترتيب بعض دول اسيا والمحيط الهادي وامريكا اللاتيتية والبخر الكاريبي على مؤشر جيني لقياس توزيع الثروة بنسبة 10 بالمائة الاكثر غنى من 10 بالمائة الاكثر فقرا ونسبة 20 بالمائة الأكثر غنى من 20 بالمائة الاكثر فقرا لعام 2012.	237
11	اكثر الدول التي تعاني من اكثر فجوة بين الاغنياء والفقراء في منطقة امريكا اللاتينية واسيا والمحيط الهادي وفقا لمعامل جيني قبل منتصف 2015.	239
12	بعض الدول الاقل فسادا لعام 2018 في منطقتي اسيا والمحيط الهادي وامريكا اللاتينية والكاريبي.	247
13	بعض الدول المتوسطة الفساد في عام 2018 في منطقتي اسيا والمحيط الهادي وامريكا اللاتينية والكاريبي.	247
14	بعض الدول الاكثر فسادا في منطقتي أسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي.	248
15	الفقراء العاملون في جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي (المجموع والنسب المئوية).	258
16	مؤشر مستوى الديمقراطية: الحريات المدنية في بعض البلدان 2017 (على10).	262

17	لمحة عن منطقة جنوب شرق أسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	281
18	متوسط قيمة معامل جيني لبعض الدول العربية خلال الفترة 2003-2012.	293
19	درجة ترتيب بعض الدول في المنطقتين العربية و اسيا والمحيط الهادي على مؤشر جيني لقياس توزيع الثروة بنسبة 10 بالمائة الأكثر غنى من 10 بالمائة الأكثر فقرا ونسبة 20 بالمائة الأكثر غنى من 20 بالمائة الأكثر فقرا لعام 2012.	294
20	تصنيف سهولة ممارسة الأعمال التجارية في بعض البلدان العربية (ماي 2019).	309
21	سهولة ممارسة الأعمال التجارية في بعض دول اسيا والمحيط الهادي (ماي 2019).	310
22	سهولة ممارسة الأعمال التجارية في بعض دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (ماي 2019).	311
23	ترتيب البلدان العربية في مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2016.	313
24	حالات النزوح الجديدة (الكوارث) عمليات نزوح جديدة(الصراع والعنف) واجمالي عدد النازحين (الكوارث) واجمالي عدد النازحين(النزاح والعنف): ارقام النزوح الداخلي لعام 2019 ، في البلدان العربية.	315
25	حالات النزوح الجديدة (الكوارث) عمليات نزوح جديدة(الصراع والعنف) واجمالي عدد النازحين (الكوارث) واجمالي عدد النازحين(النزاح والعنف): ارقام النزوح الداخلي لعام 2019 في اسيا والمحيط الهادي.	316
26	حالات النزوح الجديدة (الكوارث) عمليات نزوح جديدة(الصراع والعنف) واجمالي عدد النازحين (الكوارث) واجمالي عدد النازحين(النزاح والعنف): ارقام النزوح الداخلي لعام 2019 ، في امركا اللاتيتية والمحيط الهادي.	317
27	توزيع أعداد الفقراء من جراء الجائحة في مختلف المناطق 2020.	318
28	مستوى الديمقراطية في الصين لعام 2017 (على 10).	323
29	بلدان العجز الغدائي ذات الدخل المنخفض (LIFDC)-قائمة عام 2018.	324
30	قائمة الامم المتحدة للبلدان الأقل نموا.	325
31	التكافؤ بين الجنسين حسب المناطق.	334
32	مؤشر بعض البلدان العربية في الازدهار the legatum prosperity index)لعام 2019 .	336
33	مستوى الديمقراطية في اندونسيا لعام 2017 (على 10).	337

34	الفجوة في تنمية الراسمال البشري حسب المنطقة عام 2017.	343
35	اكثر الدول التي تعاني من اكثر فجوة بين الاغنياء والفقراء في منطقة امريكا اللاتينية واسيا والمحيط الهادي وفقا لمعامل جيني قبل منتصف 2015.	343
36	مؤشر بعض بلدان أسيا والمحيط الهادي في مؤشر الازدهار the legatum prosperity index لعام 2019.	344
37	مؤشر بعض بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي في مؤشر الازدهار the legatum prosperity index لعام 2019.	344
38	نسبة النساء في companie's board of directors في تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2020 في منطقة جنوب شرق أسيا والمحيط الهادي وامريكا اللاتينية والكاريبي (فئة الاكثر 10/1) .	345
39	ترتيب دول امريكا اللاتينية على مؤشر جيني لقياس توزيع الثروة بنسبة 10 بالمائة الاكثر غنى من 10 بالمائة الاكثر فقرا ونسبة 20 بالمائة الاكثر غنى من 20 بالمائة الاكثر فقرا لعام 2012.	346

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتشاركية المدنية وسلم التنمية.	**16**
المبحث الأول: مفهوم التشاركية المدنية من منظور بعض التفسيرات النظرية.	**18**
المطلب الأول: المقصود بالتشاركية المدنية.	**19**
المطلب الثاني: متطلبات التشاركية المدنية .	**27**
المطلب الثالث: المبررات النظرية للتشاركية المدنية .	**34**
المبحث الثاني: مفهوم سلم التنمية و مدى علاقته بالتشاركية المدنية.	**43**
المطلب الأول: المقصود بسلم التنمية.	**44**
المطلب الثاني: المقاربات النظرية لسلم التنمية.	**50**
المطلب الثالث: أثر التشاركية المدنية على سلم التنمية.	**55**
المبحث الثالث: دوافع التشاركية المدنية–المواطنية ومدى فعاليتها المحلية والقرابية.	**61**
المطلب الاول: دوافع التشاركية المدنية– المواطنية.	**62**
المطلب الثاني: أهمية منظمات المجتمع المدني لتفعيل التشاركية المدنية.	**65**
المطلب الثالث: دور مقاربة ادارة القرب في توسيع المشاركة المحلية.	**72**
الفصل الثاني: الدعائم الانمائية للتشاركية المدنية وتحدياتها بالديقراطيات الناشئة.	**77**
المبحث الأول: الديمقراطيات الناشئة: المفهوم ، الامكانيات والمعيقات.	**78**
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطيات الناشئة.	**79**
المطلب الثاني:إمكانيات تحقيق التشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة.	**86**
المطلب الثالث: معيقات الإستقرار والسلم بالديمقراطيات الناشئة.	**93**
المبحث الثاني : الدعائم الإنمائية للتشاركية المدنية بالديمقراطيات الناشئة.	**100**
المطلب الاول: التنمية بالاعتماد على الذات.	**101**
المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية والتنمية.	**105**
المطلب الثالث: صناعة الرأي العام الحاضن للتنمية.	**112**
المبحث الثالث:التحديات الثقافية والاجتماعية للديمقراطيات الناشئة.	**119**

المطلب الأول: تحدي بناء المواطنة والولائية.	**120**
المطلب الثاني: تحدي الثقافة الديمقراطية والضمير الجمعي.	**127**
المطلب الثالث: تحدي المساءلة المجتمعية والالتزام المدني.	**134**
الفصل الثالث: التشاركية المدنية وسلم التنمية في البلاد العربية.	**143**
المبحث الاول: : واقع وأبعاد التشاركية المدنية .	**145**
المطلب الاول: – *الأبعاد السياسية للتشاركية المدنية.*	**146**
المطلب الثاني:الابعاد الهيكلية للتشاركية المدنية.	**152**
المطلب الثالث : الأبعاد التمكينية للتشاركية المدنية.	**157**
المبحث الثاني: واقع التشاركية الإنمائية و التنمية المدنية .	**167**
المطلب الأول: فاعلية العمل الأهلي والتشاركية المدنية.	**168**
المطلب الثاني : الالتزام المدني و مستوى ثقة الشباب.	**175**
المطلب الثالث: الانخراط المدني والتمييز الاجتماعي .	**182**
المبحث الثالث: أثر التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار.	**186**
المطلب الأول : أثر بعد التوازن التنموي والهشاشة الاجتماعية.	**187**
المطلب الثاني: أثر البعد الأمني والسلم الاجتماعي .	**198**
المطلب الثالث : أثر البعد التكنولوجي على النشاط المدني.	**202**
الفصل الرابع : التشاركية المدنية وسلم التنمية في منطقتي أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا.	**209**
المبحث الأول : الأبعاد الذاتية والموضوعية للعمل المدني التشاركي.	**211**
المطلب الأول: الأبعاد السياسية والثقافية للعمل المدني .	**212**
المطلب الثاني: الأبعاد الهيكلية للعمل المدني.	**221**
المطلب الثالث :الأبعاد التمكينية للعمل المدني.	**226**
المبحث الثاني : جهود منظمات المجتمع المدني في مجال التعبئة والتغيير.	**233**
المطلب الأول : سمات البيئة النضالية للمجتمع المدني .	**234**
المطلب الثاني: القدرة المؤسسية وكفاءة الحركات المدنية .	**241**
المطلب الثالث: المنظور الجنساني للسلم والتنمية : الادماج ،التكافؤ و عدم التمييز .	**249**
المبحث الثالث: اثر التشاركية المدنية على التماسك الاجتماعي والاستقرار.	**254**
المطلب الأول: أثر التوازن التنموي والاحتجاجات .	**255**

المطلب الثاني : أثر جودة التنمية الديمقراطية وفرص والتمكين.	**261**
المطلب الثالث : اثر البعد الأمني والتكنولوجي .	**268**
الفصل الخامس : مقارنة بين تجارب التشاركية المدنية وسلم التنمية في بعض الديمقراطيات الناشئة.	**274**
المبحث الأول: مقارنة بين البلدان العربية ودول جنوب شرق أسيا.	**276**
المطلب الأول: دعم التغيير الاجتماعي من خلال التعليم والتنمية.	**277**
المطلب الثاني: الاعتماد على الذات والتعبئة الجماهيرية.	**285**
المطلب الثالث: تاثير الدين والمعتقدات على التنمية والسلم الاجتماعي.	**289**
المبحث الثاني: مقارنة بين البلدان العربية ودول أمريكا اللاتينية.	**295**
المطلب الأول: دور القيادة في تدعيم متطلبات سلم التنمية.	**296**
المطلب الثاني: دور سياسات التضامن الخارجي في رفع معدلات النمو.	**302**
المطلب الثالث: تعزيز معايير المشاركة الكاملة ومواجهة عوامل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.	**311**
المبحث الثالث : مقارنة بين دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا.	**319**
المطلب الاول : دور النخب الحاكمة في تعبئة وتوجيه الرأي العام .	**320**
المطلب الثاني: تعزيز الديمقراطية المحلية في تجسيد مشاريع التنمية.	**328**
المطلب الثالث: تعزيز السلم والاستقرار وكسب الشرعية الانمائية.	**336**
الخاتمة	أ
قائمة المراجع .	**356**
فهرس الأشكال والجداول .	**418**
فهرس المحتويات .	**423**

ملخص:

تلعب التشاركية المدنية دورا هاما في توسيع مجال المشاركة وعدم حصره في عمليات التصويت الإنتخابي و الإنخراط الشكلي في التنظيمات الاجتماعية و الطوعية، بالنظر لأهمية ارتباط العمل المدني بكل ماله علاقة بحياة الإنسان تخطيطا وتنفيذا وتقييما وأولويات وإشباع ورضى ....وغيرها، حيث تعتبر التشاركية المدنية وسيلة لتحقيق الإجماع داخل المجتمع وتعميق الشعور بالمسؤولية الإجتماعية والاستقرار الاجتماعي.

فالعلاقة بين التشاركية المدنية وسلم التنمية هي علاقة مركبة تتجلى من الناحية التحليلية في مقاربات تظرية عديدة تأخذ بعين الاعتبار علاقة الأمن بالتنمية والديمقراطية بالسلم بشكل عام ، اما من الناحية العملية فهي ترتبط باستراتيجيات عملية كثيرة لتحقيق التنمية البشرية ومواجهة مخاطرها المادية والمعنوية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي كالاعتماد على الذات وصناعة الرأي العام الحاضن للتنمية وبناء المواطنة والضمير الجمعي بالاضافة الى المساءلة الاجتماعية والالتزام المدني .

وذلك ليس لأهميتها فقط في معالجة مختلف تهديدات السلم و الامن الاجتماعي بالديمقراطيات الناشئة في ظل تزايد أسباب التوتر والصراع الاجتماعي والسياسي وانتشار ظواهر الفقر والشعور بعدم الرضى وعدم تحقيق الاشباع ، وإنما لدورها أيضا في تعزيز مفهوم المواطنة المدنية كأساس لدعم مفهوم العدالة الاجتماعية الشاملة والحكم الراشد. حيث من خلالها يمكن الحكم على نجاح أو فشل أي سياسة تنموية هادفة لتغيير حقيقي ، وبواسطتها يمكن الاهتمام كذاك بالدوافع النفسية والاجتماعية والحوافز السلوكية والتغيير الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية و الثقافة السياسية بالاضافة الى تنمية المجتمع وتنظيمه ،مادام أن التشاركية المدنية لها علاقة وطيدة بالديمقراطية والتعلم والمشاركة السياسية و العمل الطوعي والحكم الراشد، بل وكل مايساعد على تحقيق التحرر من الخوف النفسي والعوز المادي.

وبناء على ذلك، تم تقسيم الدراسة إلى خمس فصول نظرية وتطبيقية ، تناولنا من خلالها الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم التشاركية المدنية وسلم التنمية ، من خلال التركيز على المقاربات المعرفية والمبررات النظرية للتشاركية المدنية بالإضافة إلى متطلباتها العملية ، كما تم التركيز على العلاقة القائمة

بين التشاركية المدنية وسلم التنمية ، لا سيما من حيث إبراز دعائمها الانمائية وتحدياتها المختلفة بالديمفراطيات الناشئة ، ذات العلاقة بجوانب اجتماعية وثقافية وحضارية كثيرة . اما في الفصول التطبيقية فقد تطرقنا الى واقع التشاركية المدنية وسلم التنمية في بعض الديمقراطيات الناشئة بالمنطقة العربية ومنطقتي جنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية ، بالنظر لأهمية التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها هذه المناطق بعد نهاية الحرب الباردة و وتشابه ظروفها السياسية والاجتماعية،

الأمر الذي مكننا من إجراء مقارنة بينها في هذا الاطار، لتحديد مفهوم التشاركية المدنية بالديمقراطيات ة الناشئة وتمييزها عن باقي الديمقراطيات الراسخة من حبث أوجه الشيه والاختلاف ، سواء من خلال الوقوف على طبيعة إمكاناتها المادية والبشرية أو من خلال محاولة التعرف على معيقاتها وتحدياتها المختلفة، خاصة من الناحية الثقافية والاجتماعية والسياسية ، وذلك بالتركيز على قضايا كثيرة كالتماسك الاجتماعي وطبيعة الثقافة الديمقراطية وانعكاساتها المدنية بالاضافة الى التركيز على الابعاد السياسية والتمكينية والهيكلية للتشاركية المدنية خاصة مايتعلق بالعمل الاهلي، ومستوى ثقة الشباب والفرص المتاحة له، ومطالب التغيير السياسي والاجتماعي، والتعليم، والتعبئة الجماهيرية، والتوازن التنموي بين المناطق ، وعدم التمييز بين الجنسين، ودور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة ، والديمقراطية المحلية، وتأثير الدين والمعتقدات ...وغيرها من القضايا التي لها علاقة بتحقيق التشاركية المدنية وسلم التنمية في البلاد العربية أو في منطقتي نمور آسيا (جنوب شرق أسيا والمحيط الهادي) و دول أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي .

Abstract:

Civic participatory plays an important role in expanding the field of participation and not being limited to electoral voting processes and formal involvement in social and voluntary organizations, given the importance of civic work being linked to all that is related to human life in planning, implementation, evaluation, priorities, satisfaction .... and others, where civic participation is considered A means to achieve consensus within society and deepen a sense of social responsibility and social stability.

The relationship between civic participation and the ladder of development is a complex relationship that is analytically reflected in many theoretical approaches that take into account

the relationship of security to development and democracy with peace in general, but in practice it is linked to many practical strategies to achieve human development and confront its material and moral risks at the economic, social, cultural and political levels. Such as self-reliance and making public opinion incubating for development, building citizenship and collective conscience, in addition to social accountability and civic commitment.

This is not only because of its importance in addressing the various threats to peace and social security in emerging democracies in light of the increasing causes of tension and social and political conflict and the spread of poverty phenomena, feelings of dissatisfaction , but also for its role in promoting the concept of civic citizenship as a basis for supporting the concept of comprehensive social justice and good governance. During it, the success or failure of any development policy aimed at real change can be judged, and by means of it it is possible to pay attention to psychological and social motives, behavioral incentives, social change, social upbringing and political culture in addition to community development and organization, as long as civic participation has a strong relationship with democracy, learning, political participation and voluntary work. And good governance, and everything that helps to achieve freedom from psychological fear and material want.

Accordingly, the study was divided into five theoretical and practical chapters, through which we dealt with the conceptual and theoretical framework of the concept of civic participation and the ladder of development, by focusing on inter-ethnic approaches and theoretical justifications for civic participation in addition to its practical requirements. Development, especially in terms of highlighting its various development pillars and challenges in emerging democracies, which are related to many social, cultural and civilizational aspects. As for the practical chapters, they dealt with the reality of civic participation and the peace of development in some emerging democracies in the Arab region and the regions of Southeast Asia and Latin America, given the importance of the economic, social and political transformations that these regions experienced after the end of the Cold War and the similarity of their political and social conditions.

This enabled us to make a comparison between them in this context, to define the concept of civic participation in emerging democracies and distinguish them from other established democracies by examining aspects of agreement and differences, whether by examining the nature of their

material and human potentials or by trying to identify their various obstacles and challenges, especially from Cultural, social and political aspects.

This, by focusing on many issues such as social cohesion, the nature of democratic culture and its civic implications, in addition to focusing on the political, empowerment and structural dimensions of civic participation, especially with regard to civil work, the level of youth trust and opportunities available to them, the demands of political and social change, education, mass mobilization, and the developmental balance between regions, Non-discrimination between the sexes, the role of means of communication and modern technology, local democracy, the influence of religion and beliefs ... and other issues related to the achievement of civic participation and the peace of development in the Arab countries or in the Asian Tigers regions (Southeast Asia and the Pacific) and Latin American countries. And the Caribbean Sea